شفاء العليل

في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل

تأليف

الإمام شمس الدين محمد بن أبي بكر
ابن قيم الجوزية
٦٩١-٧٥١هـ

الجزء الأول

تحقيق

عمر بن سليمان الحفيان

يطبع كاملاً لأول مرة
اعتماداً على أصلين خطيين

مكتبة العبيكان

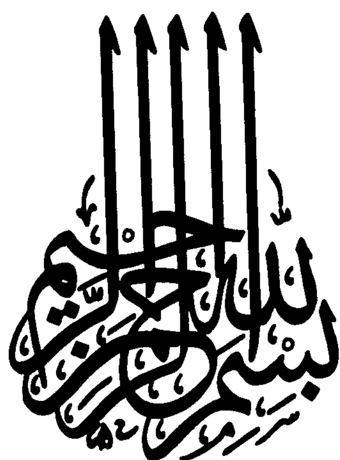
ح مكتبة العبيكان، ١٤٢٠ هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر
شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل.
تحقيق عمر سليمان الحفيان . - الرياض
٩٠٤ ص؛ ١٧ × ٢٤ سم
ردمك: ٦-٥٤٣-٢٠-٩٩٦٠ (مجموعة)
٤-٥٤٤-٢٠-٩٩٦٠ (ج١)
١- القضاء والقدر (الإسلام) ٢- الإيمان (الإسلام)
أ- الحفيان، عمر سليمان (محقق) ب- العنوان
ديوي ٢٤١ ١٩/٤٥٢٧

ردمك: ٦-٥٤٣-٢٠-٩٩٦٠(مجموع) رقم الإيداع:١٩/٤٥٢٧
٤-٥٤٤-٢٠-٩٩٦٠(ج١)

الطبعة الأولى
١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م

الناشر
مكتبة العبيكان

الرياض ـ العليا ـ تقاطع طريق الملك فهد مع العروبة.
ص.ب: ٦٢٨٠٧ الرياض ١١٥٩٥
هاتف: ٤٦٥٤٤٢٤، فاكس: ٤٦٥٠١٢٩


بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة التحقيق

إنَّ الحمد لله نحمده، ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلَّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ محمداً عبده ورسوله.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾.

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾.

أما بعد:

فلقد توفي رسول الله ﷺ تاركاً أمته على مَحجَّة بيضاء، ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها إلا هالك، ولم يذر -عليه الصلاة والسلام- شيئًا مما تحتاجه أمته إلا وعلَّمها إيّاه، ولا هدى إلا ودَلَّ عليه، ولا ضلالاً إلا وحذَّر من مغبَّة الوقوع فيه، فتمَّت به النعمة، وكملت به الرسالة، وأغنى الله به عن آراء المتهوكين، وأهواء المبتدعين، وتكلّفات المتنطعين.

ولم يَنْشَب الأمر على هذه الحال غير قليل، حتى بدأ الانحراف عن الجادة والميل عن الطريق القويم يظهر، وعصر الصحابة لَمَّا ينقض بعدُ.

فبدأ الانحراف بالخوارج الذين كَفَّروا فاعل الكبيرة، واستحلوا دماء المسلمين، ثم تبعهم القدرية الذين قالوا: لا قدرَ، وأن الأمر أنف، منكرين بذلك أحد أركان الإيمان، ونظام عقد الإسلام، ومبدأ الدين الحنيف وختامه.

وكان الذي تولى كِبْرَ هذه المقالة الخبيثة، وحمل تبعة هذه البدعة الشنيعة، وأول من أظهرها في الإسلام معبد الجهني البصري[١].

قال يحيى بن يعمر: كان أول من قال في القدر بالبصرة معبد الجهني[٢].

قال أبو حاتم الرازي: كان (أي معبد) أول من تكلم في القدر بالبصرة، كان رأسًا في القدر، قدم المدينة فأفسد فيها ناسًا[٣].

كان معبد الجهني هذا يجالس الحسن البصري في أول أمره، فلما أظهر القول بالقدر ودعى إلى هذه البدعة انتفى منه الحسن وسائر التابعين وحذّروا منه.

قال الحسن: لا تجالسوا معبداً، فإنه ضالٌّ مضل[٤].

قال طاوُس: احذروا معبداً الجهني، فإنه كان قدريًا[٥].

وذكروا أن معبداً قد تلقف هذه البدعة من رجل نصراني من أهل العراق يقال له (سُوسن) كان قد أظهر الإسلام ثم تنصّر.

---

(١) يقال في نسبه: هو ابن عبد الله بن عكيم الجهني، ويقال ابن عبد الله بن عويمر. ويقال: ابن خالد، والصحيح أنه لا ينسب، تهذيب الكمال (٢٨/ ٢٤٤).
(٢) صحيح مسلم رقم (٨-١).
(٣) الجرح والتعديل (٨/ ١٢٨٢).
(٤) تهذيب الكمال (٢٨/ ٢٤٦).
(٥) المصدر السابق (٢٨/ ٢٤٧).

قـال الأوزاعي : أول من نطق في القـدر رجل من أهل العـراق يقـال له : «سُوسن»، كان نصرانيًا فأسلم، ثم تنصّر، فأخذ عنه معبد الجهني، وأخذ غيلان عن معبد[1].

وثَمَّة محاولة أخرى أسبق من محاولة «سُوسن» النصراني، وإن كان لم يقدَّر لها النجاح، تؤيد الاعتقاد القائل بأن مصدر هذه البدعة ومنبعها من النصارى، ترجع إلى بداية الفتح الإسلامي لبلاد الشام، حين قدم عمر بن الخطاب إلى الجابية وعقد مؤتمره الشهير، وكان عنده آنذاك جاثليق[2] يُترجَم له ما يقول عمر، فقام عمر خطيباً فقال: من يهده الله فلا مضلَّ له، ومن يضلل فلا هادي له، فنفض الجاثليق جبينه كالمنكر لما يقول عمر!

فقال عمر : ما يقول؟ قالوا : يزعم أن الله لا يضلُّ أحداً.

قال عمر : كذبت أي عدو الله، بل الله خلقك، وقد أضلك، ثم يدخلك النار، أما والله لولا عهدٌ لك لضربت عنقك. . . فتفرَّق الناس وما يختلفون في القدر[3].

فلقد حسم عمر المسألة، وقطع دابر هذه المقولة، ولم يمكِّنها من الانتشار، بل لم يقبل النقاش في هذه المسألة أصلاً، فللّه دَرُّ عمر.

ويبدو أن هذا الاتجاه كان معروفًا آنذاك، ولم يكن سراً أن أصل هذه البدعة من النصارى، كما أن أصل بدعة خلق القرآن من اليهود والصابئة.

قال ربيعة بن كلثوم عن أبيه، عن مسلم بن يسار وأصحابه أنهم كانوا

(١) تهذيب الكمال (٢٨/ ٢٤٥، ٢٤٦).
(٢) مقدم أو رئيس النصارى في بلاد الشام.
(٣) سيأتي تخريج هذه الحادثة بطرقها.

يقولون: إن معبداً الجهني يقول بقول النصارى[1].

وبسبب هذا الموقف الحازم من الصحابة والتابعين، لم يتمكن معبد من نشر بدعته، وذهبت كلُّ محاولاته أدراج الرياح، حتى أضحى كالبعير الأجرب مفضوحًا على رؤوس الأشهاد، يُنادى عليه بالبدعة في كل نادٍ. قال ابن عون: كنا جلوسًا في مسجد بني عدي وبيننا أبو السوّار العدويّ، فدخل معبد الجهني من بعض أبواب المسجد، فقال أبو السوّار: ما أدخل هذا مسجدنا؟! لا تدعوه يجلس إلينا.

وعن أبي الزبير المكي قال: مررت أنا وطاوُس، فإذا معبد الجهني جالس في جانب المسجد، قال: فقلت لطاوُس: هذا الذي يقول في القدر ما يقول، فعدل إليه طاوُس حتى وقف عليه، فقال: أنت المفتري على الله القَائلُ ما لا يعلم؟ قال معبد: يُكذب عليَّ! قال أبو الزبير: عدلنا إلى ابن عباس فدخلنا عليه، فذكرنا شأن مَنْ يقول في القدر، قال ابن عباس: ويحكم أروني بعضهم، قلنا: ما أنت صانع به؟ قال: والذي نفسي بيده إن أريتموني منهم أحداً لأجعلن يدي في رأسه، ثم لأدقنّ عنقه[2].

وإنما راج مذهبه على الدهماء من أهل البصرة، لما أن رأوا عمرو بن عبيد الزاهد ينتحله[3]، وكان عمرو بن عبيد قد جالس الحسن البصري ولزم مجلسه، واشتهر بصحبته، ثم أزاله واصل بن عطاء عن مذهب أهل السنة وفَتَنَهُ[4] فطردهما الحسن جميعًا، وحَذَّر منهما.

(١) العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل (١/ ١٧٥)، وتهذيب الكمال (٢٨/ ٢٤٦).
(٢) تهذيب الكمال (٢٨/ ٢٤٧).
(٣) شرح صحيح مسلم للنووي (١/ ١٨٩) ط/ دار الحديث - القاهرة.
(٤) تهذيب التهذيب (٨/ ٥٩) ط/ دار الكتب.

قال نعيم بن حماد لابن المبارك: لأي شيء تركوا عمرو بن عبيد؟ قال ابن المبارك: إن عمراً كان يدعو إلى القدر.

قال محمد بن عبد الله الأنصاري: قال لي أشعث الحمراني: لا تأتِ عمرو بن عبيد فإن الناس ينهون عنه[1].

وبقي معبد ذليلاً على هذه الحال إلى أن أخذه عبد الملك بن مروان وصلبه على إنكاره القدر عام ثمانين[2].

أما صاحبه غيلان بن مسلم فقد أظهر بدعته أيام عمر بن عبد العزيز -رحمه الله- فاستدعاه عمر وناظره وخَصَمَه ودحض حجته، ثم استتابه، فقال غيلان: لقد كنتُ ضالاً فهديتني، وقال عمر: اللهم إن كان صادقًا، وإلا فاصلبه واقطع يديه ورجليه، ثم قال: أمِّنْ يا غيلان، فأمَّنَ غيلان على دعائه.

فلما كان زمن هشام بن عبد الملك عاد وأظهر القول بالقدر ودعا إليه! فناظره الأوزاعي بحضرة هشام بن عبد الملك فانقطع غيلان ولم يتب، فأفتى الأوزاعي بقتله[3].

(١) تهذيب الكمال (٢٢/ ١٢٦، ١٢٧) وراجع في ترجمته: سير أعلام النبلاء (٦/ ١٠٤)، والتاريخ الكبير للبخاري (٦/ ترجمة ٢٦٠٨)، والجرح والتعديل (٦/ ترجمة ١٣٦٥)، وتاريخ بغداد (٦/ ترجمة ٦٦٥٢).

(٢) تاريخ الإسلام حوادث سنة ثمانين (٥/ ٣٤١)، وتهذيب الكمال (٢٨/ ٢٤٨) وتجدر الإشارة ههنا أن معبداً كان قد خرج مع ابن الأشعث على الحجاج، فلما ظفر به الحجاج كان يعذبه بأنواع العذاب فلا يجزع ولا يستغيث، فإذا تُرِك وقع عليه الذباب فيصيحُ ويضجّ، فيقال له في ذلك، فيقول: إن هذا من عذاب بني آدم فأنا أصبر عليه، والذباب من عذاب الله، فلست أصبر عليه، فأخذه الحجاج فقتله، فلا تناقض إذاً بين قول من قال: قتله الحجاج لخروجه مع ابن الأشعث، وبين من قال: قتل على القدر.. والله أعلم.

(٣) لسان الميزان (٥/ ٤٢٥) ط/ دار إحياء التراث - بيروت.

ويقال: إن هشامًا ناظره أيضًا وخصمه، فأمر به هشام فأخذ وقطعت أربعته وصُلب بدمشق في القدر[1]، فأصابته دعوة عمر بن عبد العزيز ونفذت فيه.

وقد سجل علماء التابعين وأئمتهم ابتهاجهم وتأييدهم لقتله، واعتبروه نصراً للسنة وأهلها.

كتب رجاء بن حيوة إلى هشام بن عبد الملك يقول له: إن قتله أفضل من قتل ألفين من الروم، وأقسمَ على ذلك[2].

وأرسل نمير بن أوس أيضًا إلى هشام يقول له: يا أمير المؤمنين، إن قتل غيلان كان من فتوح الله العظام على هذه الأمة[3].

وهكذا لم يُقدر لهذه البدعة الانتشار في عهد الصحابة والتابعين بسبب تصديهم لها بحزم وشدة، وأخذهم الأمر على محمل الجد؛ ذلك لأنهم أدركوا تمام الإدراك مرامي هذه البدعة الخبيثة، وكشفوا أصلها ومنبعها، ومما ساعد على دحضها محاربة الخلفاء والأمراء لأصناف هذه البدع والتنكيل بأصحابها كما تقدم، الأمر الذي كان له الأثر البالغ في دحضها، وبعبارة أخرى: لقد كان العلماء والأمراء يداً واحدة على البدع وأهلها.

ولا يعني عدم انتشار هذه البدعة أنها ماتت أو نُسيت؛ لأنه قد حصل في أثناء ذلك تطور خطير، إذ تبنَّى المعتزلة بدعة القدر -كما تقدم التنبيه عليه- إلى جانب بدعة الجهمية، فجمعوا أصنافاً من الضلال، وألواناً شتى من

(١) تاريخ الإسلام للذهبي حوادث ووفيات (١٠١-١٢٠هـ) ص (٤٤١).
(٢) الضعفاء الكبير للعقيلي (٣/ ٤٣٧).
(٣) المصدر السابق.

البدع، وآلفوا بينها، وعملوا على تهذيبها وتجميلها؛ علَّها أن تلقى قبولاً ورواجًا لدى الناس.

وهذا ما حدث بالفعل، إذ استطاعوا -وبطريقة ما- ترويج بدعتهم على الخليفة العباسي المأمون وأخويه المعتصم والواثق من بعده، فحملوا الناس على بدعهم بالسيف، ونكَّلوا وطاردوا وقتلوا وصلَّبوا المخالفين لهم من أهل السنة، إلى أن قدَّر الله كشف هذه الفتنة والداهية العظيمة على يد الخليفة المتوكل سنة أربع وثلاثين ومائتين[١].

وفي أواخر دولة بني أمية وبعد حدوث بدعة القدرية والمعتزلة ظهر الجهم ابن صفوان داعيًا إلى بدع كثيرة؛ منها أنه قابل بدعة القدرية ببدعة الجبر، فحُكي عنه هو وأتباعه أنهم قالوا: إن العبد مجبور، وإنه لا فعل له أصلاً، وليس بقادر أصلاً، وأنكروا أن يكون لله في خلقه وأمره حكمة، وأن يكون له رحمة، وقالوا: إنما يفعل بمحض المشيئة لا لحكمة ولا لرحمة[٢]، ولم تكن نهايته بأمثل من نهاية نظرائه أئمة القدرية، إذ أُخذ وقُتل أيضًا.

ثم جاء أبو الحسن الأشعري في أواخر المائة الثالثة ورام أن يسلك مسلكاً وسطاً بين الفريقين، بقصد نصر السنة ودحض بدعة المعتزلة القدرية، فنفى قدرة العبد على إحداث الفعل، وأحدث القول بالكسب، فوقع على مذهب جهم في الجبر بعينه، وخلافه معه إما خلافٌ لفظيٌ، أو معنويٌ، أو غير معقول كقوله في الكسب، فإنه أثبت قدرة للإنسان لا تأثير لها في حدوث فعله! فوجود هذه القدرة وعدمها سواء، بل ليس ثَمَّ قدرة[٣].

(١) تاريخ الإسلام حوادث ووفيات (٢٣١-٢٤٠) ص(١٣).
(٢) مجموع الفتاوى (٨/ ٢٧٣) ط/ العبيكان.
(٣) مجموع الفتاوى (٨/ ٢٧٦) وراجع أيضاً المطالب العالية للرازي (٩/ ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤).

وهكذا افترقت بهم الأهواء، وتشعبت بهم السبل، وتخبطوا بالبدع خبط عشواء، وهكذا شأن البدع لا تزال تتوالد، وأهلها لا ينفكون يفترقون، وعن السبيل يتنكبون قال تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ (الأنعام: ١٥٩).

فردَّ عليهم أهل السنة والحديث، وحزب الرسول ﷺ، فدحضوا بدعهم، وقمعوا باطلهم، وكشفوا عوارهم، ونشروا السنة، ورووا الأحاديث والآثار التي تدحض هذه البدع المتقابلة.

فصنَّفَ عبد الله بن وهب المصري، المتوفى (١٩٧هـ) كتاب القدر، وهو كتاب صغير نسبيًا، إذ لا تزيد عدد أحاديثه وآثاره على الواحد والخمسين حديثاً وأثراً مرتَّبَةً على الأبواب، وقد طُبع بتحقيق: د/ عبدالعزيز عبدالرحمن محمد العثيم.

ثم صَنَّفَ الإمامُ البخاري المتوفى (٢٥٦هـ) كتاب خلق أفعال العباد، وقد طُبع، وصنَّفَ أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني المتوفى (٢٧٥هـ) كتاب القدر ولم يطبع إلى الآن فيما أعلم.

ثم صنَّف الإمام أبو بكر جعفر بن محمد بن الحسن الفريابي المتوفى (٣٠١هـ) كتاب القدر، وقد طُبع بتحقيق: عبد الله حمد المنصور، وهو كتاب تبلغ عدد أحاديثه وآثاره ثمانية وأربعين وأربعمائة، سردها الإمام الفريابي سرداً، ولم يرتبها تحت أبواب وفصول.

ثم صنَّفَ الإمام الحافظ أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي المتوفى (٤٥٨هـ) كتاب إثبات القدر والبيان من كتاب الله جَلَّ ثناؤه، وسنة رسوله محمد ﷺ، وأقاويل الصحابة والتابعين، وأئمة المسلمين رضي الله عنهم أجمعين[1].

(١) وهو الآن قيد الطبع في مكتبة العبيكان وسيصدر قريباً إن شاء الله.

ولم نقف إلا على نسخة خطية فريدة لهذا الكتاب، محفوظة في مكتبة شهيد علي بتركيا، وعنها صورة فلمية في مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية تحت رقم (٢٧٣٤/ ف).

والكتاب يقع في حوالي (١٠٠ق)، فرغ الناسخ من نسخه سنة (٥٦٦هـ)، وتحمل النسخة المذكورة عدداً من السماعات، إضافة لكونها مسندة[١]، ويعتبر هذا الكتاب من أوسع الكتب المصنفة في القضاء والقدر، فقد استوعب البيهقي غالب الأحاديث والآثار التي أتى بها من سبقه من الأئمة، وزاد عليها كثيراً من الأحاديث والآثار.

ومنهجه فيه: أنه يذكر الحديث بطرقه التي وقعت له، ثم يبين مَنْ خرَّجه من أصحاب الكتب الستة، هذا إن كان عندهم، كما تفرَّد بكثير من الأحاديث والآثار، وقد يعقِّب على بعض الأحاديث ببيان العلل التي فيها، كالاختلاف بالوقف والرفع، والإرسال والوصل، والوهم الواقع من الرواة، وما إلى ذلك، وأحيانًا يعقِّب على بعض الأحاديث بالشرح، أو ينقل كلام الخطابي في شرحه للحديث.

ولا بُدَّ من التنبيه على أن البيهقي معروف بتولِّيه لمتكلمي الأشاعرة وذبِّه عنهم كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية[٢]، لذلك زلَّ قلمه في بعض المواضع -على قلتها- تبعاً لهم.

إلى غير ذلك من الكتب المفردة في هذا الموضوع، والتي لم نقف عليها ولم تطبع إلى الآن.

(١) أوراق هذا المخطوط مبعثرة وغير مرتبة، لذلك لم أذكر رقم الإحالة أثناء التخريج.
(٢) مجموع الفتاوى (٥/ ٨٧).

ثم لا يخلو أحد ممن ألَّف وصنَّف في السنة إلا وضمَّن مصنَّفَه أبواب القدر، وفسح لها حيزاً كبيراً، كالبخاري ومسلم، وأصحاب السنن، وعبد الله بن أحمد في السنة، والآجري في الشريعة، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة، وابن بطة في الإبانة وغيرهم.

ولقد جرى صنيع هؤلاء الأئمة الأعلام في هذه المصنفات، على أن يوردوا الأحاديث والآثار بأسانيدهم، موزعة تحت أبواب وفصول، مثبتين بها القضاء والقدر الإلهي، ومتضمنة بطبيعة الحال الردّ على المخالفين في هذا الباب، متوخين في ذلك الحذر والتأني الشديدين لدى خوضهم في هذه المسائل الخطيرة؛ لأنها موضع مزلّة، ولُجَّة مهلكة، زلت فيها الأقدام، وطاشت فيها العقول، واضطربت فيها الأحلام والنُهى، وقصدتها من كل سبيل فعادت بالوبال والخسران، فهم يرون مصارع الخائضين غمارها عيانًا، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى فإن النبي ﷺ قد حَذَّر أمته من مغبة التعمق وكثرة الخوض والمراء في هذا الأمر، فروى أحمد في «مسنده» أن رسول الله ﷺ خرج على أصحابه وهم يتنازعون في القدر، هذا ينزع آية، وهذا ينزع آية، فكأنما فُقئ في وجهه حَبُّ الرمان، فقال: «أبهذا أُمرتم؟! أو بهذا بُعثتم؟! أن تضربوا كتاب الله بعضه ببعض، إنما ضلَّت الأمم قبلكم في مثل هذا، إنكم لستم مما ههنا في شيء، انظروا الذي أمرتم به فاعملوا به، والذي نهيتم عنه فانتهوا»[1].

ولكن لما أصبح شر القدرية مستطيرًا، وخطرهم مستفحلاً، وتناولوا الأدلة والنصوص بالتأويل والتحريف، وادعوا أنهم أهل المعقول، وصنَّفوا

---

(١) مسند الإمام أحمد (٢/ ١٩٦) من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده به.

المصنفـات في ذلك، وذهبـوا في نصـر بدعـهم كل مـذهـب، وولجـوا كل مضيق، وركبوا كلَّ صعب وذلول. ثم ادعى طوائف من الجبرية انتسابهم للسنة، لا بل زعموا أنهم لها ناصرون وللبدعة قامعون! فَلَبَّسوا على الناس دينهم، وروّجوا على الدهماء بدعتهم، وطار في الآفاق شَرَرُهم حتى قَلَّ من سلم منه، عند ذلك أصبح لزاماً على أهل الحق أن يتصـدوا لهم، ويكشـفوا زيفهم، ويفندوا شبههم.

وكـان من أبرز من انتـدب لهـذه المهـمـة الجليلة شيخ الإسلام ابن تيمـيـة، وتلميذه النجيب ابن قيم الجوزية رحـمـهـما الله تعـالى، فـأخرسا لسـان باطلهم بالحق المبين، ودحضوا بدعتهم بالسنة المحضة، وبيَّنوا تناقض أقوالهم وتدافعها.

إلا أن كلام شيخ الإسلام في هذا الباب هو عبارة عن فتاوى وأجوبة عن أسئلة محـددة سُئلها الشيخ، أو رسـائل أو مناقـشـات أومناظرات[١]، أو تناول موضـوع القـدر تبعـاً أثناء بحثه وكـلامه عن مسـألة معينة[٢]. ثم قام تلميذه ابن القيم بعد وفاة شيخه في جمع مسائل القضاء والقدر وما يتبعـها من مسائل وتفريعات ومناقشات ومناظرات واستدلالات، ثم رتَّبها وهذَّبها وحقَّقها ونقَّحها وصنَّفها في كتاب سمَّاه: **شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل**، وهو الكتاب الذي نحن بصدده.

دراسة موجزة عن الكتاب:

أولاً- اسم الكتاب:

لا خلاف في أن اسم الكتاب: شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل.

(١) كما في مجموع الفتاوى، المجلد الثامن.
(٢) كما في منهاج السنة النبوية، أو نقض التأسيس أو سائر كتبه.

وقد سَمَّى ابنُ القيم نفسُه كتابَه بهذا الاسم، فقال في خطبة الكتاب: ولما كانت معرفة الصواب في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل واقعة في مرتبة الحاجة؛ بل في مرتبة الضرورة، اجتهدت في جمع هذا الكتاب وتهذيبه وتحريره وتقريبه، فجاء فرداً في معناه، بديعاً في مغزاه، وسميته: (شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل) ا. هـ» وكذلك هو مثبت على جميع مخطوطات الكتاب.

هذا ومن الملاحظ أن لابن القيم عناية فائقة في تسمية كتبه، فغالب كتبه قد سمّاها هو بنفسه، واختار العنوان بعناية بالغة، كي يكون دالاً على مضمون الكتاب مطابقاً لمبناه، كما هو هنا تمامًا.

بخلاف شيخه ابن تيمية الذي لم يولِ هذا الأمر اهتماماً، لذلك تجد غالب كتبه من تسمية تلامذته أو مَنْ بعدهم.

ثانياً- مرحلة تأليف الكتاب:

لم نقف على نسخة المؤلف الخطية كي نعرف زمن تأليف الكتاب، كما لم يشر أحد ممن ترجم له إلى هذا الأمر، فلم يبقَ لنا إلا الاجتهاد كي نحدد مرحلة تأليف الكتاب بشكل تقريبي.

أولاً: لقد ألفه بعد وفاة شيخه ابن تيمية، وذلك أنه لدى نقله عنه في خطبة الكتاب (ص٤٨) قال: «قدس الله روحه»، كذلك ذكر في (ص٧٢١) أن شيخه قد ألف رسالته المشهورة في فناء النار عندما كان في سجن القلعة مسجوناً معه، وهذه آخر مرة سجن فيها حيث مات -رحمه الله- في السجن.

ثانياً: لقد ألفه بعد أن علا شأنه، وطار ذكره، وبَعُدَ صيته، وأصبح له أصحاب وأعداء، قال في آخر خطبة الكتاب (ص٥٤): «.. ولا يحملنك

شنآن مؤلفه وأصحابه، على أن تحرم ما فيه من الفوائد التي لعلك لا تظفر بها في كتاب، ولعل أكثر من تعظمه ماتوا بحسرتها».

ثالثاً: لقد أحال ابن القيم -رحمه الله- في كتابه هذا على كتابين من كتبه وهما:

- مفتاح دار السعادة (ص٣٨٢).

- أحكام أهل الملل «الذمة» (ص٨١٥).

وأحال على هذا الكتاب «شفاء العليل» في كتابين أيضاً وهما:

- تهذيب السنن (٧/ ٨٠) مطبعة أنصار السنة.

- إغاثة اللهفان (١/ ٥٦) ط/ دار المعرفة- تحقيق محمد حامد الفقي.

فعلى هذا يكون قد ألفه بعد مفتاح دار السعادة، وأحكام أهل الذمة، وقبل تهذيب السنن، وإغاثة اللهفان.

ثالثاً: منهجه في الكتاب:

لقد وضع ابن القيم تصوراً للكتاب قبل البدء فيه، وخَطَّ لنفسه خطة ومنهجاً ثم شرع بالكتاب بعد ذلك.

وإن كان الظاهر من مقدمته أنه كتبها بعد فراغه من الكتاب، هذا ما يشعر به قوله: «... اجتهدت في جمع هذا الكتاب، وتهذيبه وتحريره وتقريبه، فجاء فرداً في معناه، بديعاً في مغزاه» (ص٥٠).

ولكن المتأمل للكتاب، والمتمعن في أسلوبه ومنهجه، يقطع أنه كان يسير على خطة مرسومة وتصوّر مسبق، يؤيد هذا أنه كان كثيراً ما يُرْجِئ بحث بعض المسائل إلى أبواب وفصول لاحقة.

فيقول مثلاً: «سيأتي تمام تقرير هذا المعنى في باب دخول الشر في القضاء الإلهي». وكذلك إذا ما استطرد في بعض المسائل وخرج عن مقصود المسألة التي هو بصددها يقول: «ولنرجع إلى المقصود»، أو يقول: «ولنرجع إلى ما ساقنا إلى هذا الكلام»، أو يقول: «والمقصود...».

ويتلخص منهجه أنه بدأ أولاً في تقرير عقيدة أهل السنة والحديث في مسألة القضاء والقدر، من الكتاب والسنة الصحيحة، وآثار الصحابة والتابعين، وأقوال الأئمة المعتمدين، مع شرح لهذه الأحاديث والآثار، والتعليق عليها، وبيان معانيها بما يشفي العليل، ويروي الغليل، انظر مثلاً شرحه لحديث تحاج آدم وموسى «الباب الثالث»، وتفنيده لجميع الأقوال فيه، وبيان الباطل، وتقرير الصواب في ذلك.

ويبدو أنه كان حريصاً أثناء بسطه لعقيدة أهل السنة والجماعة في القضاء والقدر وشرحها أن يكون هذا التقرير والبيان بمعزل عن شُبَه وتأويلات وإيرادات المخالفين، دفعاً للّبس والتشويش.

لذلك كانت هذه الأبواب المعنية بهذا الشرح والبيان حافلة بالأدلة والآثار والنقولات. فمن أراد عقيدة أهل السنة والجماعة، وحزب الرسول والطائفة الناجية خالصة نقية من كل شائبة وجدها بالأبواب الستة عشر الأولى.

وكأنه أراد -رحمه الله- أن يرسِّخ الحق في القلوب بأدلته التفصيلية وقواعده الأساسية، بما يوافق الفطر السليمة والعقول الصحيحة، قبل أن يورد شُبَه الخصوم والتي -لعلها- إن دخلت القلوب قبل أن تستنير هذه القلوب بنور الكتاب والسنة تمكنت واستحكمت وتعذر إخراجها.

ثم شرع في إيراد شُبَه المخالفين وأدلتهم في هذا الباب، وكدأبه وديدنه دلَّل لهم وبسط القول في مذاهبهم وشرحها لهم شرحاً وافيًا، لا أراهم يزيدون عليه، مع التزام جانب الصدق بالقول والأمانة التامة بالنقل، فلم يُقوّلْ أحداً ما لم يقله، ولم ينسب لأحدٍ مذهبًا لم ينتحله. ثم تناول هذه الشُبَه بالمناقشة والدراسة النقلية والعقلية واللغوية، فإن كان الدليل ضعيفاً بيّنه، وإن كان صحيحاً بيّن فساد فهمهم له، وتحريفهم له عن وجهه، أما تأويلاتهم فلا وجه لها، واللغة العربية لا تساعدهم في حمله على الوجه الذي ادعوه، وههنا يظهر جلياً تمكن الإمام ابن القيم من علوم اللغة، وأصل وضعها، وأوجه اشتقاقها، مع إحاطة واسعة بشواهدها، فنمَّتْ مناقشته لقضايا اللغة عن فقه لغوي دقيق وعميق ونادر.

فإذا ما حقَّق المعنى الصحيح للكلمة أو العبارة، ودفع التأويل الذي أوَّلُوه بها، نقل أقوال علماء التفسير واللغة في تفسير وشرح وبيان الكلمة المرادة، هذا بعد أن يكون قد استوعب الشواهد اللغوية والشعرية. ثم تناول قواعدهم العقلية، وأصولهم الكلامية التي عوّلوا عليها، وتكلفوا تأويل أو قُلْ تحريف النصوص كي تُحمل عليها وتوافقها، فناقشها نقاشاً علمياً هادئاً رصينًا، وكشف عن فسادها واضطرابها، غير عابئ بدعاوى من قَبيل اتفاق العقلاء وإجماع النظار، فهي مجرد دعاوى، إذ إن اتفاق طائفة من الطوائف على أمر لا يعني بضرورة الحال صحته، بل قد يكون من أبطل الباطل، وأمحل المحال، ودونك اتفاق كثير من المتكلمين على إنكار بعض الضروريات، وكذلك اتفاق النصارى على ما يعلم فساده ببداية العقول، وأول النظر.

أما ما كان معهم من حق فلا يدفعه ويرده، بل يقبله ويؤيدهم عليه، وما بَرِحَ يؤكِّد عوداً على بَدء أن سبب ضلال وافتراق أكثر الطوائف عن جادة

الطريق هو أن مع كل طائفة منها حق وباطل، وكل فرقة منها لا تقبل الحق الذي مع الأخرى، إما لجهل أو لبغي أو لكليهما، فدليل الجبري صحيح في إثبات خلق الله لأفعال العباد ولكل شيء، ودليل القدري صحيح في أن الإنسان فاعل لفعله حقيقة بقدرته واختياره، وأنه يستحق عليه الثواب والعقاب.

فاستطاع -رحمه الله- أن يستخلص حق كل فرقة من باطلها، ويرد على كل فرقة من أقوال الفرقة الأخرى ببراعة فائقة، ولا يفوته أن ينبِّه القارئ على مواضع الخلل حيث وجدت وأسباب الضلال، ولماذا ضلَّ هؤلاء، وانحرف أولئك، ملتزماً في كل ذلك جانب العدل والإنصاف والتقوى والورع.

كما أنه اهتم اهتماماً كبيراً بترتيب المسائل، وتسلسل الأفكار، وبحثها شيئاً فشيئاً، والانتقال من الأدنى إلى الأعلى، ومن القاعدة إلى الفرع، دون خروج عن صلب الموضوع، أو حَيدة عن المسألة المطروحة للبحث والنقاش، فإذا ما اعترضته مسألة أو أوردها الخصم عليه أرجأ بحثها إلى حينها وفي موضوعها وعاد إلى ما هو فيه.

ثم آلف بين المسائل، وجانس بين المباحث، بأسلوب أدبي بديع، وبيان أخّاذ، وبعبارات جزلة، وألفاظ فصيحة، دون تكلف ولا تقعر، بل كانت تنساب من قلمه السيَّال وذهنه الوقاد بسهولة وانسجام وحيوية واندفاع، حتى إنك لتشعر بروحه وانفعلاته حاضرة موجودة كأنك تقابله وتحادثه كفاحًا، مما جعل من الكتاب بناءً محكمًا، ووحدة متكاملة، ونسيجاً مترابطاً، يأخذ بيد القارئ بهدوء ورويّة إلى الغاية المطلوبة من أسهل السبل وأقرب الطرق.

رابعًا: وقفة مع الطبعات السابقة

طُبع هذا لكتاب لأول مَرَّة بالمطبعة الحسينية بالقاهرة عام (١٣٢٣هـ) بتصحيح الشيخ محمد بدر الدين[١] -رحمه الله - وأجزل مثوبته أنْ عمل على إخراج وطباعة هذا السفر الجليل، فنفع الله به مَنْ شاء مِنْ خلقه.

وتصحيحه للكتاب كان اعتماداً على نسختين خطيتين، الأولى المحفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم (٣٢٣) علم كلام، والثانية في مكتبة الأوقاف ببغداد تحت رقم (٧١٥٥)، ولسبب ما توقف بعد إتمام النصف الأول من الكتاب، وأكمل النصف الثاني على نسخة دار الكتب فقط !

وهذه الطبعة هي الأصل الذي اعتمد عليه كل من طبع الكتاب بعد ذلك، ورغم اعتماده في تصحيحها على نسختين إلا أنه ثَمَّة ملاحظات نجملها:

١- لقد سقطت خطبة الكتاب وخاتمته، وسقط أيضًا الفصل الثاني والعشرون (كما زعم من طبع الكتاب لاحقًا) الذي هو أجلّ أبواب الكتاب على حدِّ تعبير ابن القيم.

٢- أما باقي الكتاب فهو حافل بالسقط الذي يترواح بين حرف نفي أو نهي أو نحوه، إلى كلمة، إلى سطر، إلى عدّة أسطر.

٣- لم يسلم ما خلا ذلك من الكتاب من التصحيف والتحريف، الأمر الذي أدى في كثير من الأحيان إلى قلب المعنى، وعكس الدعوى،

---

(١) محمد بن مصطفى بن رسلان النعساني، كاتب أديب، له شعر، ولد في حلب، وأقام بالأزهر ثماني سنين (من ١٣١٠ إلى ١٣١٨هـ) رحل إلى الهند، ثم عاد إلى مصر وعمل مصححاً للكتب إلى عام (١٣٢٦هـ)، ثم رحل إلى تونس والجزائر وطرابلس، ثم الآستانة، ثم استقر به المطاف في مسقط رأسه حلب حيث توفي (١٣٦٢هـ) ا. هـ الأعلام (٧/ ١٠٢).

واستبدال عقيدة السلف بعقيدة الخلف وبالعكس، ودونك بعض الأمثلة:

- قال في ص (٦٣): «ومن ذلك قوله تعالى: ﴿واصبر وما صبرك إلا بالله﴾ وقول هود: ﴿وما توفيقي إلا بالله﴾ ومعلوم أن الصبر والتوفيق فعل اختياري للعبد، وقد أخبر أنه به لا بالعبد، وهذا لا ينبغي أن يكون فعلاً للعبد حقيقة، ولهذا أمر به، وهو لا يأمر عبده بفعل نفسه سبحانه».

كذا في المطبوعة، والصواب: وهذا لا ينفي أن يكون فعلاً للعبد حقيقة...

قال في ص (٥) في صدد نقله لقول الجبرية، وقولهم: «إن الرب تعالى ليس له فعل يقوم به، وفعله غير مفعوله» اهـ.

والصواب: ... وفعله عين مفعوله.

- قال في ص (٢٧٩): وقال: ﴿ولكن كره الله انبعاثهم فثبطهم﴾. ومحال حمل هذه الكراهة على غير الكراهة الدينية الأمرية.

والصواب: .. ومحال حمل هذه الكراهة على الكراهة الدينية الأمرية».

وغير ذلك كثير مما يضيق المقام بذكره؛ إذ لا تخلو صفحة من عدد من التصحيفات والتحريفات والسقوطات، مما ينبئ أن الرجل ليس له خبرة في قراءة المخطوطات ولا حتى بمذهب السلف، أو أنه لم يهتم بالمقابلة، وقديماً قيل: «مَنْ كتب ولم يعارض، كمن دخل الخلاء ولم يستنجِ»[(١)].

وخلاصة القول: إن هذه الطبعة ناقصة ومحرّفة ومصحّفة بشكل فاحش هذا فضلاً عن الأخطاء الإملائية، وكونها غفلاً عن علامات الترقيم، أو تنسيق النص، أو الإخراج الفني له.

(١) رواه الدينوري في المجالسة «الجزء الثاني والثلاثون» عن يحيى بن أبي كثير من قوله.

ثم طبع الكتاب مرَّة أخرى بعناية: الحساني حسن عبد الله، معتمداً الطبعة السابقة فقط في عمله، مما أدى -بطبيعة الحال- إلى تكرر ما مضى ذكره من السقط، والتصحيف، التحريف، مع ظهور أخطاء جديدة والله المستعان.

ثم طبع الكتاب مرة ثالثة بتخريج وتعليق: مصطفى أبو النصر الشلبي، ولنا مع هذه الطبعة وقفة:

أولاً: من حيث ضبطه لمتن الكتاب:

لم يعتمد في عمله على أي أصل خطي بل كان اعتماده على طبعة الحساني، فكان من الطبيعي أن تتكرر سقوط وتصحيفات الطبعة الأولى، مضافاً إليها سقوط وتحريفات طبعة الحساني، مع ظهور سقوط وتصحيفات جديدة، وهاك بعض الأمثلة:

راجع (٢/ ٣٤) من طبعة الشلبي، عند قول ابن القيم: وحيث جعل ذلك به . . » ا. هـ وقارن بطبعة الحساني ص (٣٣١) وطبعة محمد بدر الدين ص(١٣٥) تجد أنه قد أسقط ما يزيد على السطر، وهذا من السقوط التي تفردت بها طبعة الشلبي سواهما.

راجع أيضاً (١/ ١٨١) من طبعة الشلبي لدى قول ابن القيم: «فأما مراتب الهدى فأربعة» فعلق الشلبي ههنا بقوله: «لم يذكر المؤلف -رحمه الله- سوى ثلاث مراتب».

كذا قال! والواقع أن ابن القيم - رحمه الله- قد ذكر المراتب الأربعة كما في مطبوعة محمد بدر الدين ص(٦٥)، والذي حدث أن الحساني قد أسقط من طبعته (ص ١٤١) آخر المرتبة الثالثة وأول المرتبة الرابعة، ودمج بين الباقي على أنه الثالثة، فتبعه الشلبي على هذا، وزاد بأن اتهم ابن القيم بإسقاط الرابعة!

وراجع أيضاً (٢/ ٢٠٧) من طبعة الشلبي حيث زعم أن كلمة (الملائكة) ساقطة من الأصل بينما هي موجودة.

أما التصحيفات فحدِّث عنها ولا حرج، فالمصيبة صحفت إلى «المعصية»، والرحم «رحم المرأة» صُحفت إلى «الرحمن»، والنار صحفت إلى «الناس»، وأدخل صحفت إلى «أخدل»، ومن إلى «مت»، وعمود إلى «عموم». . .

أما ما تتميز به طبعته عن طبعة الحساني، فهو أنه قد صوّر الآيات من المصحف بالرسم العثماني مباشرة فأمن التصحيف فيها، إلا أنه لم يؤمن الخلل مطلقاً، فأحياناً كان يدمج بين آيتين منفصلتين متباعدتين ويخرجهما على أنهما آية واحدة، راجع مثلاً (٢/ ٢٢) تعليق (٣).

ثانيًا: من حيث تخريجاته:

فقد أخطأ في حكمه على كثير من الأحاديث، فلربما ضّعف بعض الأحاديث الصحيحة الثابتة، وصحح بعض الأحاديث الضعيفة الواهية، ولو ذهبت أتناول كل حديث أو أثر خرَّجه بالنقد والدراسة لطالت هذه المقدمة جداً، ولعل في إيراد بعض الأمثلة ما يفي بالمطلوب.

- قال في تخريج حديث عبادة بن الصامت (١/ ٢٧) من طبعته: «رواه أبو داود برقم (٤٧٠٠) في السنة باب القدر، وسنده صحيح».

كذا قال! ولا أدري من أين أتى بهذا الحكم على السند المذكور، فلو راجع تراجم رجاله في «تقريب التهذيب» فقط لتبين له غير ذلك؛ لأن في سنده أبا حفصة الشامي لم يذكر بجرح ولا تعديل فهو مستور، وشيخ أبي

داود جعفر بن مسافر فيه كلام يمنع من تصحيح حديثه، لذا قال الحافظ فيه: صدوق ربما أخطأ، تقريب (٢٠١).

زدْ على ذلك أنه قد اختلف في إسناده على إبراهيم بن أبي عبلة، ولبيان ذلك راجع كلام المزي على هذا الحديث في «تهذيب الكمال» (٥/ ٤١٥)، فإسناد هذا حاله أنَّى له الصحة؟

- قال في تخريج حديث: «اللهم اغفر لي وارحمني...» (١/ ٣٠٣) من طبعته: «إسناده حسن» ا. هـ.

قلت: بل فيه ثلاث علل تدفع حكمه ذاك.

الأولى: قال الحافظ ابن حجر: فيه كامل أبو العلاء، وهو مختلف فيه. التلخيص الحبير (١/ ٤٦٥).

الثانية: أن فيه حبيب بن أبي ثابت كان يدلس، وقد عنعنه، بل هو كثير الإرسال والتدليس، أفاده الحافظ البوصيري في «مصباح الزجاجة»، السنن «٨٩٨».

الثالثة: قال ابن التركماني في «الجوهر النقي»: اختلف فيه على كامل أبي العلاء، فذكر الترمذي أن بعضهم رواه عنه مرسلاً ا. هـ سنن البيهقي (٢/ ١٢٢).

- قال في تخريج حديث عائشة في دعاء ليلة القدر (١/ ٢٩٨) من طبعته: «إسناده صحيح». ا. هـ. والواقع أنه ضعيف لانقطاعه.

قال الدارقطني: عبد اللَّه بن بريدة لم يسمع من عائشة، تهذيب التهذيب (٥/ ١٤١) ط/ دار الكتب، وقال النسائي بعد روايته هذا الحديث

بإسناده: «مرسل»، عمل اليوم والليلة رقم (٨٨٠).

كذلك قام بتضعيف بعض الأحاديث الصحيحة.

مثل حديث أبي سعيد الخدري: «يؤتى بالهالك في الفترة والمعتوه... .» قال في تخريجه في (١/ ٩٢) من طبعته: الحديث ضعيف، رواه البزار في سنده عطية، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/ ٢١٩) وقال: رواه البزار فيه عطية وهو ضعيف ا. هـ. «هذه صورة عبارته كما هي».

فلو أن الشلبي حكم على إسناد البزار فقط كما صنع الهيثمي لهان الخطب، لكن تجرأ وضعَّف الحديث مطلقاً، وكيف يكون ضعيفاً وقد جاء من طرق كثيرة بعضها صحيح، وبعضها يصلح للمتابعات والشواهد، بل قد صحح بعض طرقه الحافظ البيهقي، راجع تعليقنا على الحديث.

أما عن الأوهام التي وقعت في تخريجاته فكثيرة أيضًا:

قال في تخريج حديث: «إن الغلام الذي قتله الخضر، طبع يوم طبع كافراً» (١/ ٦٦) من طبعته ما نصه: «رواه البخاري (٥/ ٢٣٠) تفسير سورة الكهف، باب: وإذ قال موسى لفتاه لا أبرح حتى أبلغ مجمع البحرين، ومسلم برقم (٢٣٨٠) في الفضائل، باب: فضائل الخضر عليه السلام..»ا. هـ.

والواقع أنه ليس في البخاري مطلقًا، ولا في الموضع الذي أشار إليه من مسلم، وإنما هو في كتاب القدر حديث رقم (٢٦٦١).

وفي الصفحة نفسها (١/ ٦٦) خرج حديث سمرة من صحيح البخاري في الجنائز، والصحيح أنه في التعبير.

وكذلك نسب حديثًا للبخاري ومسلم (١/ ١٣٦) من طبعته تعليق (٤) والواقع أنه عند البيهقي واللالكائي، وعزى بعض الأحاديث لصحيح البخاري وهي ليست فيه، وخرج بعض الأحاديث من غير الصحيح وهي في الصحيح، راجع مثلاً (٢/ ٢٣٤) حديث «اللّه أعلى وأجلّ» خرّجه من مسند الإمام أحمد، وهو في صحيح البخاري برقم (٤٠٤٣).

وكذلك أخطأ في نقل عبارات بعض الأئمة، والتبس عليه الأمر، فمثلاً قال: في تخريج حديث لقيط: «لن نعدم من ربٍّ يضحك خيراً» (١/ ٩٢) من طبعته: «جزء من حديث طويل أخرجه الإمام أحمد في المسند (٤/ ١٣و ١٤). وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠/ ٣٤١-٣٤٦) وقال: رواه كله الطبراني من طرق رجال أحدها رجال الصحيح غير أبي خالد الدالاني وهو ثقه» ا. هـ.

أولاً: الحديث رواه عبد اللّه بن أحمد لا الإمام أحمد.

ثانياً: كلام الهيثمي الذي نقله ليس لحديث لقيط هذا! بل لحديث ابن مسعود الذي يأتي بعده في المجمع، ونصّ كلام الهيثمي على هذا الحديث: «رواه عبد اللّه، والطبراني بنحوه، وأحد طريقي عبد الله إسنادها متصل، ورجالها ثقات، والإسناد الآخر وإسناد الطبراني مرسل عن عاصم بن لقيط أن لقيطاً». ا. هـ. المجمع (١٠/ ٣٤٠) فتأمل.

وما ذكرته غيض من فيض، وإنما قصدت التنبيه.

ثالثاً: من حيث تعليقاته

أما تعليقاته فقد كان في بعضها تجرؤ واضح على أهل العلم، في مسائل يصفها هو نفسه بأنها خطيرة ومما تكع فيها العقول.

فابن القيم -على حد زعمه- قد تأثر بالأحوال الصوفية في مسألة الفناء، والحديث الذي استدل به ابن القيم لا يدل على شيء مما ذهب إليه، ثم يطلب منك مراجعة ما قاله أهل العلم من أهل السنة والجماعة حول هذا الموضوع[١]:

وكأن ابن القيم من أهل الجهل والبدع، وهو لم يرد هذا، ولكن اللفظ قد خانه.

كذلك نجد أن ابن تيمية وتلميذه قد تورطا -في نظره طبعًا- في هذه المسألة[٢]، ووقعا في الخطأ بسبب بعض الآثار المروية والأحاديث المرفوعة التي لا تصح أسانيدها[٣] في الوقت الذي رسخت فيه أقدام الشلبي في هذه المسألة أيما رسوخ، وبيّن بما لا يدع مجالاً للشك ضعف هذه الآثار المروية والأحاديث المرفوعة!

ثم إن فهم ابن تيمية وتلميذه فيما فهماه من هذه الآثار المروية والأحاديث المرفوعة ليدل دلالة واضحة على عدم تمكنهما من هذه المسألة الخطيرة[٤].

فإذا ما علم القارئ الكريم أن بعض هذه الآثار -التي ادعى هذا الرجل ضعفها- صحيحة، بل على شرط الصحيح، وأن ابن تيمية قد ألف رسالته في هذه المسألة، وهو في محبسه في آخر حياته، تبين أن قوله ذاك من محكم كلامه وآخره، فلا يحمل على أقواله السابقة عليه.

ثم طبع الكتاب مرة رابعة بتحقيق: خالد السبع العلمي معتمداً في تحقيقه وتخريج أحاديثه على طبعه الشلبي، فإذا ما علمنا أنه قد انتحل تحقيق

---

(١) (١/ ٥٤) من مطبوعة الشلبي.
(٢) أي مسألة فناء النار.
(٣) (٢/ ٢٤٥) من مطبوعة الشلبي.
(٤) المصدر السابق.

الشلبي وتصرف فيه «بعض» الشيء، ثم نسبه لنفسه كُفينا مؤونة نقده، راجع مثلاً: تخريجه لحديث لقيط «لن نعدم من رب يضحك خيراً» في ص(٧١) من مطبوعة السبع، فتجد أنه قد انتحل أو قُل انتسخ تخريج الشلبي، وقد علمت آنفاً الأخطاء التي وقع بها الشلبي في هذا الحديث، أضف إلى ذلك أنه قد ظهرت سقوط وتصحيفات لم تكن في الطبعات السابقة والله المستعان.

وخلاصة القول: لقد بقي هذا الكتاب زمناً طويلاً بين يدي القراء بحالته السابقة الذكر، عرضة لعبث العابثين، ولتحريف المحرفين، ولم أجد من قام بخدمته وتحقيقه على أصوله الخطية، ومخرجاً أحاديثه تخريجاً علمياً وافياً بمقصود الكتاب، ومازالت الضرورة قائمة، والحاجة ملحة، لذلك رأيت أن أتصدى لهذا الأمر مستعيناً باللَّه ومتوكلاً عليه. فما كان فيه من صواب فمن اللَّه وحده، وما كان فيه من خطأ فمني ومن الشيطان واللَّه ورسوله منه براء.

هذا ولا يفوتني أن أسدي جزيل الشكر والعرفان لفضيلة الشيخين سليمان الحرش، وعبد القدوس محمد نذير لما قاما به من جهد في مقابلة نص الكتاب على مخطوطة الاسكندرية (خ)، ومتابعتهما للعمل ونصائحهما المستمرة في ذلك فجزاهما الله خيراً، وجعل عملهما هذا في ميزان حسناتهما إنه سميع مجيب.

وقد تفضل فضيلة الشيخ بكر بن عبدالله أبو زيد بمراجعة جزء من هذا الكتاب؛ والاطلاع على العمل؛ رغم ضيق وقته، وأسدى لنا ملاحظات وتوجيهات تمّ تلافيها. فجزاه الله خيراً، ونَفعَ به.

والله أعلم وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وآله وصحبه..

كتبه
عمر بن سليمان الحفيان
غفر اللَّه له ولوالديه
الرياض/ غرة رجب/ ١٤١٩هـ

الأصول المعتمدة في التحقيق:

١ - النسخة الأولى (ق)

المحفوظة في مكتبة جامع يوسف آغا في مدينة قونيه بتركيا، تحت رقم ٥٣٧٤ / ٦-٢٥٩ وهي نسخة كاملة سليمة وبحالة جيدة جداً.

تقع في (٣٢١) لوحة، أي ما يعادل (٦٤٢) صفحة، في كل صفحة (٢٣) سطراً.

كُتبت بخط نسخي جميل جداً، أما الأبواب والفصول فقد كتبت بالمداد الأحمر.

كلماتها معجمة في الغالب، وكثير منها مضبوط بالحركات والشدات.

كما أنها قد تمَّ مراجعتها وتصحيحها واستدراك بعض السقوط.

ملاحظات أخرى:

لا تحمل اسم الناسخ، ولا تاريخ النسخ.

إعجامها وتنقيطها في بعض الأحيان خطأ ظاهر.

رغم مراجعتها إلا أنها لم تسلم من بعض السقوطات القليلة، والتي استدركتها من النسخ الأخرى.

تحمل في حاشيتها بعض التعليقات باللغة التركية «فيما أظن».

هذا وقد تكرم فضيلة الشيخ الدكتور جمال الدين سنجار -حفظه اللَّه- بإرسالها لنا من مدينة قونية، وذلك بعد عناء طويل، فجزاه الله خيراً وأجزل مثوبته.

٢- النسخة الثانية «خ»

المحفوظة في مكتبة جامع المرسي أبي العباس في مدينة الإسكندرية في مصر.

وهي نسخة قديمة جداً كما يظهر من خطها وحالتها، وقد أثَّرت بها الرطوبة والأرضة التأثير البالغ.

تقع في (٢٦١) لوحة، أي ما يعادل (٥٢١) صفحة، في كل صفحة (٢٣) سطراً في الغالب.

كتبت بخط سيئ، وهي غير معجمة أصلاً، فضلاً عن أن تكون مضبوطة بالشكل.

الأبواب والفصول كتبت بالمداد الأحمر.

يبدو أنها قد تمَّ مراجعتها وتصحيحها وإلحاق بعض السقوط.

ملاحظات أخرى:

لم نعرف اسم الناسخ ولا تاريخ النسخ بسبب سقوط الصفحات الأخيرة منها.

سقط من آخرها غالب الباب الثلاثين.

لا تخلو من سقوط وتصحيفات تَمَّ استدراكها من النسخ الأخرى.

تحمل في حاشيتها بعض الردود من أشعري متعصب، قرأ الكتاب فأوسع ابنَ القيم وشيخَه ابنَ تيمية شتماً وسبّاً.

ولقد آثرت إهمال هذه التعليقات والردود لعدم أهميتها ومصداقيتها، ولكي لا نشوش القارئ بكثرة الهوامش والإحالات.

يلاحظ أن كلا النسختين (ق) و(خ) تشترك في كثير من التصحيفات والأخطاء وبعض السقوط؛ فإما أن تكون إحداهما نقلت من الأخرى، أو كلتاهما نقلتا من نسخة أخرى، واللّه أعلم.

النسخة الثالثة «ط»

وهي النسخة المطبوعة في المطبعة الحسينية بمصر عام (١٣٢٣هـ) بتصحيح محمد بدر الدين.

تقع في (٣٠٧) صفحة، في كل صفحة (٣٢) سطراً.

وسبق التنبيه على أنه قد سقط من أولها ومن آخرها عدد من الصفحات.

وأثناء ذلك حفلت بالسقوط والتصحيفات الشنيعة.

وقد صحَّح النصف الأول منها بالاعتماد على نسخة مكتبة الأوقاف ببغداد، ونسخة دار الكتب المصرية بالقاهرة، أما النصف الثاني فاعتماداً على نسخة دار الكتب فقط.

ومن ثم قد عوّل على هذه الطبعة واعتمد عليها كل من طبع الكتاب لاحقاً.

منهج التحقيق

لقد بدأت في حصر النسخ الخطية لهذا الكتاب منذ ما يزيد على السبع السنوات، إلا أنني لم أستطع الحصول إلا على نسخة جامع المرسي أبي العباس (خ) إضافة إلى مطبوعة محمد بدر الدين السالفة الذكر.

فـقـمت بتـحـقـيق الكتاب بالاعتـماد على نسـخة الإسكندرية (خ) مع مطبوعة القاهرة (ط)، ولقد لقيت في أثناء ذلك عنتًا ومشقة بالغين، ذلك لأن المخطوطة «خ» خطها سيئ للغاية، وقد أثرت بها الرطوبة مما أدى إلى كثير من الطمس، وتسببت الأرضة بكثير من الخروم.

أما (ط) فسبق أنها حافلة بالتصحيف الفاحش والسقط الكثير.

رغم ذلك قـمت بتحـقـيق الكتـاب ومقـابلة نصـوصـه على مظانهـا وخصوصاً الأحاديث وأسانيدها، معتمداً إثبات الصواب بالمتن مع الإشارة إلى ما في الأصول في الحاشية، دون الإشارة إلى التصحيفات والسقوط التي في (ط) وذلك لكثرتها، وخلال ذلك كنت أقوم بالمحاولة تلو المحاولة للحصول على نسخة قونية (ق).

ولهذا الأمر أرجأت طبع الكتاب إلى حين الحصول عليها، وبالفعل قام الأخ الدكتور/ جمال الدين سنجار -جزاه الله خيراً- بإرسالها بعد أن عانى ما عانى في سبيل ذلك.

هنا قمت بمقابلة النص المحقق بمخطوطة قونية «ق» مع إثبات الفروق، محاولاً الاعتماد على «ق» قدر الإمكان وجعلها أصلاً.

إلا أنها لا تخلو من تصحيفات وأخطاء إملائية واضحة أعرضت عنها كي لا أثقل حواشي الكتاب.

كذلك بعض السقوطات وهي قليلة جداً لم أتمكن من الإشارة إليها لأن الكتاب كان قد تمَّ صفّه وتصحيحه، فجعلتها بين معقوفتين هكذا [ ]، وهي قليلة على كل حال. ولقد كان جلُّ اهتمامي منصباً على ضبط المتن

وتحريره بحيث أقدم للقارئ نصاً صحيحًا قدر الإمكان.

قمت بتخريج الأحاديث ودراسة أسانيدها، وبيان درجتها من حيث الصحة والضعف، إذ هو الغاية المرجوة، مسترشداً بأقوال أهل العلم من المتقدمين والمتأخرين، وإن خالفت أحداً فيما ذهبتُ إليه أظهرتُ حجتي ليكون ذلك أدعى لقبول العذر.

عرَّفت ببعض الأعلام غير المشهورين، مثل الناشئ، وحفص الفرد، أو ما أشار إليهم ابن القيم بنحو: القاضي، ابن الخطيب..

شرحت بعض المصطلحات والعبارات الغامضة نوعاً ما، مثل مصطلح الاصطلام، ونحوه.

وضعت كلمة «صح» صغيرة فوق بعض الكلمات المشكلة والتي يتوهم فيها الخطأ.

حرصت على عدم الإكثار من التعليقات والإطالة فيها، إلا إذا دعت الحاجة لذلك.

ترجمت ترجمة موجزة لابن القيم، ومن أراد التوسع فعليه بالمراجع التي أحلت عليها.

ترجمة ابن القيم*

هو الإمام العالم العارف العابد المحقق المتقن ذو الفنون، شمس الدين أبو عبد اللَّه محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد بن حريز بن مكي الزرعي، ثم الدمشقي الحنبلي، والمعروف بابن قيم الجوزية.

ولد في بيت علم وصلاح في السابع من صفر سنة (٦٩١)هـ.

بدأ منذ نعومة أظفاره في طلب العلم، والقراءة على الشيوخ، فسمع كثيراً من علماء دمشق، ودمشق حينذاك حاضرة العلم والعلماء، ثم رحل إلى مصر في طلب العلم.

وبعد عودة شيخ الإسلام ابن تيمية من مصر عام (٧١٢هـ) لازمه ملازمة تامة، حتى إنه دخل معه السجن، وبقي إلى حين وفاة ابن تيمية في سجن القلعة سنة (٧٢٨هـ) حيث خُلِّي سبيله.

سار بعد وفاة شيخه على طريقه، واقتفى أثره في نشر السنة والذبِّ عن مذهب السلف الصالح، ومحاربة البدع، فصنف المصنفات النافعة المنتشرة، وناظر المبتدعة، وبقي على هذه الحالة إلى أن توفي سنة (٧٥١هـ) -رحمه الله- وأجزل مثوبته.

---

* انظر في ترجمته:
البداية والنهاية لابن كثير (١٤/ ٢٥٢) ط/ دار الحديث، القاهرة.
ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (٢/ ٤٤٧).
شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي (٦/ ١٦٨).
الوافي بالوفيات للصفدي (٢/ ٢٧١).
الدرر الكامنة لابن حجر (٣/ ٤٠٠).
وانظر أيضاً: «ابن القيم حياته وآثاره» لبكر أبو زيد.

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على محمد وآله
الحمد لله ذي الافضال والانعام والمنن الجسام والايادي العظام
ذي الجلال والاكرام الملك القدوس السلام الذي قدّر
مقادير الخلايق قبل ان يخلق السموات والارض بخمسين الف عام
فقدّر ارزاقهم واجالهم وكتب آثارهم واعمالهم وقسم بينهم معايشهم
واموالهم وعرشه على الما قبل خلق الليالي والايام فابرم القضية
وقدّر البرية وقال للقلم اكتب بما هو كاين في هذا العالم
الى تقاصي السنين والاعوام ثم خلق السموات والارض وما بينهما
في ستة ايام ثم استوى على العرش المجيد بذاته منفردا تفرد في
خلقه بالسعادة والشقاوة والعطا والمنع والاحيا والاماتة
والخفض والرفع والايجاد والافنا والنقض والابرام يسئله
من في السموات والارض كل يوم هو في شان فلا يشغله سمع
عن سمع ولا يغلطه المسايل ولا يتبرم بالحاح الملحين على الدوام
يسمع ضجيج الاصوات باختلاف اللغات على تفنن الحاجات ويرى
دبيب النملة السودا تحت الصخرة الصما في الليلة المدلهمة الشديدة
الظلام لا يسقط ورقة الا يعلمه ولا تتحرك ذرة الا باذنه ولا يقع
حادث الا بمشيته ولا يخلو مقدور عن حكمته فله الحكمة الباهرة
والايات الظاهرة والحجة البالغة والنعمة السابغة على جميع الانام
وسع كل شي رحمة وعلما واوسع كل مخلوق فضلا وجودا وحلما وقهر
كل شي عزة وحكما عنت الوجوه لجلال وجهه وعجزت العقول
عن معرفة كنهه وقامت البراهين على استحالة تمثله وشبهه فهو الاول
الذي ليس قبله شي والاخر الذي ليس بعده شي والظاهر الذي ليس فوقه
شي والباطن الذي ليس دونه شي ذو الاسما الحسنى والصفات العلى وهو

صورة الصفحة الأولى من نسخة قونية (ق)

يدخلون الجنة حتى يلج الجمل في سم الخياط وأمثال هذه النصوص
وهذه الطريق لا تدل على ما ذكروه وإنما تدل على أنها ما دامت
باقية فهم فيها فإن فيهما ما يدل على عدم فنائها الثاني
دعوى الإجماع على ذلك وقد ذكرنا من أقوال الصحابة والتابعين
ما يدل على أن الأمر بخلاف ما قالوا حتى لقد ادعى إجماع الصحابة
من هذا الجانب استنادا إلى تلك الأقوال التي لا نعلم عنهم خلافها
الثالث. .. أنه كالمعلوم بالضرورة من دين الإسلام
أن الجنة والنار لا يفنيان بل هما باقيان ولهذا أنكر أهل السنة
كلهم على أبي الهذيل وجهم وأتباعهما من قال بفناء الجنة
والنار وعدوا أقوالهم من أقوال أهل البدع المخالفة لما جاءت به الرسل
صلى الله عليه وسلم ولا ريب أن هذا من أقوال أهل البدع التي خرجوا
بها عن السنة ولكن من أين يصح دعوى العلم النظري أن النار
باقية بقاء الله دائمة بدوامه فضلا عن العلم الضروري فأين في
الأدلة الشرعية أو العقلية دليل واحد يقتضي ذلك الرابع
أن السنة المستفيضة أو المتواترة أخبرت بخروج أهل التوحيد
من النار دون الكفار وهذا معلوم من السنة قطعا وهذا الذي
قالوه حق لا ريب فيه ولكن أهل التوحيد خرجوا منها وهي باقية
لم يفن ولم تعدم والكفار لا يحصل لهم ذلك بل هم باقون فيها ما
بقيت الخامس .. أن العقل يدل على أن خلود الكفار
فيها وعدم خروجهم منها فإن نفوسهم غير قابلة للخير فإنهم لو خرجوا
منها لعادوا كفارا كما كانوا وقد أشار تعالى إلى ذلك بقوله
ولو ردوا لعادوا لما نهوا عنه وهذا يدل على غاية عتوهم وإصرارهم
وعدم قبول الخير فهم بوجه من الوجوه لا تصلح نفوسهم السرية
الخبيثة

نموذج من نسخة قونية (ق)

صورة الصفحة الأولى من نسخة المرسي أبي العباس (خ)

خلق هذه المتضادات تعطيل لمقتضيات تلك الصفات وأحكامها
وآثارها وذلك عين المحال فإن لكل صفة من الصفات العلا حكما ومقتضى
وأثرا هو مظهر كمالها وإن كانت كاملة في نفسها لكن ظهور آثارها وأحكامها
من كمالها فلا يجوز تعطيله فإن صفة القادر تستدعي مقدورا وصفة الخالق
تستدعي مخلوقا وصفة الوهاب الرزاق المعطي المانع الضار النافع المقدم
المؤخر المعز المذل العفو الرؤوف تستدعي آثارها وأحكامها فلو عطلت
تلك الصفات عن المخلوق المرزوق المغفور له المرحوم المعفو عنه لم تظهر كمالها
وكانت معطلة عن مقتضاها وموجباتها فلو كان الخلق كلهم مطيعين
عابدين حامدين لتعطل أثر كثير من الصفات العلى والأسما الحسنى
وكيف كان يظهر أثر صفة العفو والمغفرة والصفح والتجاوز والانتقام
والعز والقهر والعدل والحكمة التي تنزل الأشيا منازلها وتضعها مواضعها
فلو كان الخلق كلهم أمة واحدة لفاتت الحكم والآيات والعبر والغايات المحموده
في خلقهم على هذا الوجه وفات كمال الملك والتصرف فإن الملك إذا اقتصر
تصرفه على مقدور واحد من مقدوراته فإما أن يكون عاجزا عن غيره فتركه
عجزا أو جاهلا بما في تصرفه في غيره من المصلحة فتركه جهلا وأما أقدر القادرين
وأعلم العالمين وأحكم الحاكمين فتصرفه في مملكته لا يقف على مقدور واحد
لأن ذلك نقص في ملكه فكمال الملك في العطا والمنع والخفض والرفع
والثواب والعقاب والإكرام والإهانة والإعزاز والإذلال والعدل والفضل
والضر والنفع وتخصيص هذا على هذا وإيثار هذا على هذا
ولو جعل هذا كله نوعا واحدا لم يكن ذلك مناقضا للحكمة وحكمته
تأباه كل الإباء فإنه لا يفرق بين متماثلين ولا يسوي بين مختلفين وقد عاب
على من فعل ذلك وأنكر على من نسبه إليه والقرآن مملو من عيبه على من
فعل ذلك فكيف يجعل له العبيد ما يكرهون ويصفون له مثل السوء ثم

نموذج من نسخة المرسي أبي العباس (خ)

بسم الله الرحمن الرحيم

[وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً]

الحمد للّه ذي الإفضال والإنعام، والمنن الجسام، والأيادي العظام، ذي الجلال والإكرام، الملك القدوس السلام، الذي قدَّر مقادير الخلائق قبل أن يخلق السَّماوات والأرض بخمسين ألف عام، فقدَّر أرزاقهم وآجالهم، وكتب آثارهم وأعمالهم، وقسم بينهم معايشهم وأموالهم -وعرشه على الماء- قبل خلق الليالي والأيام، فأبرم القضيّة، وقدَّر البريّة، وقال للقلم: اكتبْ، فجرى بما هو كائن في هذا العالم على تعاقب السِّنين والأعوام.

ثم خلق السماوات والأرض وما بينهما في ستَّة أيّام، ثم استوى على العرش المجيد بذاته، منفرداً بتدبير خلقه بالسَّعادة والشقاوة، والعطاء والمنع والإحيــاء والإمَــاتة، والخَــفْض والرَّفع، والإيجــاد والإفْنَاء، والنقضِ والإبْرام، يَسْأله مَنْ في السماوات والأرض كل يوم هو في شأن.

فَلا يَشْغله سَمْعٌ عَنْ سَمْعٍ، ولا تُغَلِّطُه المسائلُ، ولا يَتَبَرّم بإلحاح الملحِّين على الدَّوام، يسمع ضَجيجَ الأصْوَات، باخْتلاف اللُّغات، على تَفَنُّنِ الحاجَات.

ويرى دبيبَ النَمْلة السَّوداء، تَحتَ الصَّخرة الصمَّاء، في اللَّيْلَة المدلهمَّة الشَّديدَة الظلام، لا تَسقط ورقةٌ إلا بعلْمه، ولَا تَتَحرَّكُ ذَرَّة إلا بإذَنه، ولا يقع حادثٌ إلا بمشيئَته، ولا يخلو مَقْدورٌ عَنْ حكْمَته، فَلَهُ الحكمة البَاهرة والآيات الظاهرة، والحجَّةُ البالغةُ، والنّعمة السابغة، على جَميع الأنام، وَسعَ كلَّ شيء رحمةً وعلماً، وأوْسَع كلَّ مَخْلوق فَضْلاً وجُوْداً وحلمًا، وقَهَر كلَّ شيءٍ عزَّةً وحكماً، فَعَنَت الوُجوهُ لجلال وَجهه، وعَجزت العقولُ

عَنْ معرفة كُنهه، وقامت البراهين على استحالة مثله وشبهه.

فهو الأوَّل الذي ليس قبله شيء، والآخر الذي ليس بعده شيء، والظَّاهر الذي ليس فوقه شيء، والباطن الذي ليس دونه شيء، ذو الأسماء الحسنى، والصفات العُلى، وهو مستوٍ على عرشه، مستولٍ على خلقه، يسمع ويرى.

كلّم موسى تكليماً، وتجلّى للجبل فجعله دكّاً هشيماً، فهو الحيُّ القيوم الذي لا ينام، ولا ينبغي له أن ينام، يخفض القسط ويرفعه، يُرفع إليه عمل الليل قبل النهار، وعمل النهار قبل الليل، حجابه النور، لوكشفه لأحرقت سُبُحَاتُ وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه، فهو أقرب شهيد، وأدنى حفيظ، وأعظم رقيب، وأرأف رحيم، حال دون النفوس، وأخذ بالنواصي، وكتب الآثار، ونسخ الآجال، فأزمّة الأمور بيديه، ومرجعها كلُّها إليه، فالقلوب له مفضية، والسِّرُ عنده علانية، والمستور لديه مكشوف، وكلُّ أحدٍ إليه فقير ملهوف على الدوام.

فسبحان من نفذ حكمُه في بريّته، وعدل بينهم في أقضيته، وعمَّهم برحمته، وصرَّفهم تحت مشيئته وحكمته، وأكرمهم بتوحيده ومعرفته، وجعل أهل ذكره أهل مجالسته، وأهل شكره أهلَ زيادته، وأهل طاعته أهلَ كرامته، وأهل معصيته لا يقنطهم من رحمته، إنْ تابوا فهو حبيبُهُم، ﴿**إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ**﴾، وإن أصرُّوا فهو طبيبُهُم، يبتليهم بأنواع المصائب ليطهرهم من الدنس والآثام.

وأشهد أن لا إله إلا اللّه، وحده لا شريك له، ولا كفؤ له، ولا سميَّ له، ولا صاحبة له، ولا ولد له، بل هو الأحد الصمد الذي تفرّد بإلاهيّته،

وتوحَّدَ بربوبيته، وتعالى عن مشابهة خليقته، وأنّى يشبه العبدُ المخلوق الملكَ القدُّوسَ السَّلام!

وأشهد أنَّ محمداً عبده ورسوله، وأمينه على وحيه، وخيرته من خلقه، وسفيره بينه وبين عباده، أرسله رحمةً للعالمين، وقدوةً للعاملين، ومحجة للسالكين، وحجة على العباد أجمعين، أرسله على حين فترة من الرسل، ودروس من الكتب، وطموس من السُّبُل، حين انقطع خبر الوحي من السماء، وتاه الأدلاء في دياجي الظَّلماء، وغشيت الأرضَ ظلماتُ الكفر والشِّرك والعناد، واستولى عليها أئمة الكفر وعساكر الفساد، واستند كل قوم إلى ظلمات آرائهم، وحكموا على اللّه وبين عباده بمقالاتهم الباطلة وأهوائهم.

فسُبُلُ الهدى عافيةٌ آثارُها، منحط منارها، والضلالة قد تضرمت نارها وتطاير في الآفاق شرارها، وظهر في أقطار الأرض شعارها، وقد استحقَّ الناس أن يحلّ بساحتهم العذاب، وقد نظر الجبَّارُ إليهم فمقتهم عربهم وعجمهم، إلا بقايا من أهل الكتاب.

فأطلع اللَّه شمس الرسالة في حنادس تلك الظُّلم، وأنعم بها على أهل الأرض، وكانت تلك النعمة عليهم أجلَّ النعم، فبعث رسوله ﷺ للإيمان منادياً، وإلى الجنة داعياً، وبكل عُرف آمراً، وعن كل نُكر ناهياً، فاستنقذ به الخليقة من تلك الظلمات، ونوّرَ بصائرهم بالآيات البينات، وجَلا عن قلوبهم صدأ تلك الشكوك والشبهات، وفتح به أعيناً عُمياً، وآذاناً صُمّاً، وقلوباً غلفاً، فبلَّغ رسالات ربّه، وأدى أمانته، ونصح أمته، ولم يدع باباً من الهدى إلا فتحه، ولا مشكلاً من الدين إلا أوضحه، ولا خيراً إلا دلّ

الأمة عليه، ولا شراً إلا حذَّرهم منه، لئلا يصلوا إليه، فأغنى اللّه به عن تكلُّف المتنطّعين، وآراء المتهوّكين، ومعقولات المتفلسفين، وخيالات المتصوّفين، وجدل المتكلمين، وأقيسة المتكلِّفين.

فاكتفى بما جاء به العارفون، واستوحش من كثير منه الجاهلون، وعَدَلوا عنه إلى ما يناسب أعينهم الرّمد، وبصائرهم العُمي، وظنوا أنهم بذلك يهتدون ﴿بَلْ هِيَ فِتْنَةٌ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لا يَعْلَمُونَ ﴿٤٩﴾ قَدْ قَالَهَا الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَمَا أَغْنَىٰ عَنْهُم مَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾(الزمر: ٤٩، ٥٠)، ﴿أَوَ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾(العنكبوت: ٥١).

أما بعد:

فإن القَدَرَ بحر محيط لا ساحل له، ولا خروج عنه لأحد من العالمين، والشرع فيه سفينة النجاة، مَنْ ركبها نجا، ومن تخلف عنها فهو من المغرقين، وهو قُدْرَةُ اللّه الذي هو على كل شيء قدير، وكل مخلوق فمنه ابتدأ وإليه يصير، والإيمان به قطبُ رحا التوحيد ونظامُه، ومبدأ الإيمان وتمامه، فهو أحد أركان الإيمان، وقاعدة أساس الإحسان، والحكمة آخيّته[1] التي يرجع إليها، ويدور في جميع تصاريفه عليها، فالقدر مظهر الملك، والحكمة مظهر الحمد، والتوحيد متضمن لنهاية الحكمة وكمال التقدير، فلا إله إلا اللّه وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير، فبالقدر والحكمة ظهر خلقه وشرعه المبين ﴿أَلا لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾(الأعراف: ٥٤).

(١) الآخيّه: حبل يدفن طرفاه في الأرض، ويبرز طرفه كالحلقة تُشدّ فيها الدابة، وفي الحديث «مثل المؤمن والإيمان كمثل الفرس في آخيته، يجول ثم يرجع إلى آخيته، وإن المؤمن يسهو ثم يرجع إلى الإيمان» تاج العروس (١٠/ ١٠) والحديث رواه أحمد (٣/ ٥٤) من حديث أبي سعيد الخدري.

﴿فصل﴾ وقد سلك الناس في هذا الباب في كل واد، وأخذوا في كل طريق، وتولّجوا في كل مضيق، وركبوا كل صعب وذلول، وقصدوا الوصول إلى معرفته من كل سبيل، وتكلمت فيه الأئمة قديماً وحديثاً، وساروا فيه بطيئاً وقاصداً وحثيثاً، وخاضت فيه الفرق على تباينها واختلافها، وصنَّفت فيه الطوائف على تنوع أصنافها، فلا أحد إلا وهو يحدّث نفسه بهذا الشأن، ويطلب الوصول فيه إلى حقيقة العرفان، فتراه إما ناظراً مع نفسه، أو مناظراً لبني جنسه.

وكلٌ قد اختار لنفسه مذهباً لا يعتقد الصواب في سواه، ولا يرتضي إلا إيّاه، وكلهم -إلا مَنْ اهتدى بالوحي- عن طريق الصواب مصدود، وباب الهدى في وجهه مسدود، قد قمّش علماً غير طائل، وارتوى من ماء آجن، قد طاف على أبواب المذاهب، ففاز بأخسِّ الآراء والمطالب، فرح بما عنده من العلم الذي لا يسمن ولا يغني من جوع، وقدم آراء من أحسن به الظن على الوحي المنزّل والنص المرفوع.

حيران يأتمُّ بكل حيران، يحسب كل سراب شرابًا، فهو طول عمره ظمآن، ينادى إلى الصواب من مكان بعيد، ويُدعى إلى الهدى فلا يستجيب إلى يوم الوعيد، قد فرح بما عنده من الخيال، وتشبّع بأنواع الباطل وأصناف المحال، منعه الكفر الذي في صدره؛ وليس هو ببالغه عن الانقياد للهداة المهتدين، ولسان حاله أو قاله يقول: ﴿**أَهَؤُلَاءِ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِم مِّنْ بَيْنِنَا أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ**﴾ (الأنعام: ٥٣).

﴿فصل﴾ ولما كان الكلام في هذا الباب نفياً وإثباتاً، مداره على الخبر عن أسماء الله وصفاته وأفعاله وخلقه وأمره، كان أسعد الناس بالصواب فيه

من تلقى ذلك من مشكاة الوحي المبين، ورغب بعقله وفطرته وإيمانه عن آراء المتهوّكين، وتشكيكات المتكلمين، وتكلفات المتنطعين، واستمطر ديم الهداية من كلمات أعلم الخلق بربِّ العالمين، فإن كلماته الجوامع النوافع في هذا الباب وفي غيره كفتْ وشفتْ، وجمَّعت وفرَّقت، وأوضحت وبيَّنت، وحلَّت محل التفسير والبيان لما تضمنه القرآن.

ثم تلاه أصحابه من بعده على نهجه المستقيم، وطريقه القويم، فجاءت كلماتهم كافية شافية، مختصرة نافعة، لقرب العهد ومباشرة التلقي من تلك المشكاة، التي هي مظهر كل نور، ومنبع كل خير، وأساس كل هدى، ثم سلك على آثارهم التابعون لهم بإحسان، فاقتفوا طريقهم، وركبوا منهاجهم، واهتدوا بهداهم، ودعوا إلى مادعوا إليه، ومضوا على ما كانوا عليه.

ثم نبغ في عهدهم وأواخر عهد الصحابة مجوس هذه الأمة الذين يقولون: لا قدر، وأن الأمر أُنُفٌ، فمن شاء هدى نفسه، ومن شاء أضلها ومن شاء بخسها حَظَّها وأهملها، ومن شاء وفقها للخير(١) وكمّلها، كل ذلك مردود إلى مشيئة العبيد، ومقتطع من مشيئة العزيز الحميد، فأثبتوا في ملكه مالا يشاء، وفي مشيئته مالا يكون، ثم جاء خلف هذا السلف، فقرروا ما أسَّسَه أولئك من نفي القدر وسمّوه عدلاً، وزادوا عليه نفي صفاته سبحانه وحقائق أسمائه وسمّوه توحيداً.

فالعدل عندهم إخراج أفعال الملائكة والإنس والجن وحركاتهم وأقوالهم وإراداتهم عن قدرته ومشيئته وخلقه، والتوحيد عند متأخريهم

(١) في (ق) و(خ) (للجد) والمثبت من ط.

تعطيله عن صفات كماله، ونعوت جلاله، وأنه لا سمع له، ولا بصر، ولا قدرة، ولا حياة، ولا إرادة تقوم به ولا كلام، ما تكلم ولا يتكلم، ولا أمَرَ ولا يأمر، ولا قال ولايقول، إن ذلك إلا أصوات وحروف مخلوقة في الهواء، أو في محل مخلوق، ولا استوى على عرشه فوق سماواته، ولا ترفع إليه الأيدي، ولا تعرج الملائكة والروح إليه، ولا ينزل الأمر والوحي من عنده، وليس فوق العرش إلهٌ يُعبد، ولا ربٌّ يُصلّى له ويُسجد، ما فوقه إلا العدم المحض والنفي الصرف، فهذا توحيدهم وذاك عدلهم!.

﴿فصل﴾ ثم نبغت طائفة أخرى من القدرية، فنفت فعل العبد وقدرته واختياره، وزعمت أن حركته الاختيارية -ولا اختيار- كحركة الأشجار عند هبوب الرياح، وكحركات الأمواج، وأنه على الطاعة والمعصية مجبور، وأنه غير ميسر لما خلق له، بل هو عليه مقسور ومجبور.

ثم تلاهم أتباعهم على آثارهم مقتدين، ولمنهاجهم مقتفين، فقرّروا هذا المذهب، وانتموا إليه وحققوه، وزادوا عليه أن تكاليف الربّ تعالى لعباده كلها تكليف مالا يُطاق، وأنها في الحقيقة كتكليف المُقْعَد أن يرقى إلى السبع الطباق، فالتكليف بالإيمان وشرائعه تكليف بما ليس من فعل العبد ولا هو له بمقدور، وإنما هو تكليف بفعل من هو منفرد بالخلق، وهو على كل شيء قدير، وكلّف عباده بأفعاله، وليسوا عليها قادرين، ثم عاقبهم عليها، وليسوا في الحقيقة لها فاعلين، ثم تلاهم على آثارهم محققوهم من العُبّاد، فقالوا: ليس في الكون معصية البتَّة، إذ الفاعل مطيع للإرادة موافق المراد كما قيل[1]:

(١) القائل هو نجم الدين محمد بن سوّار بن إسرائيل بن الخضر الشيباني، ولد بدمشق (٦٠٣هـ) وتوفي بها (٦٧٧هـ) ودفن عند الشيخ رسلان، شاعر مجيد إلا أنه سلك مسلك ابن الفارض من القول بوحدة الوجود، وشحن شعره بهذه العقيدة. الوافي بالوفيات (٣/ ١٤٣)، مجموع الفتاوى (٨/ ٢٥٧) الشذرات (٣/ ٣٥٩)، البداية والنهاية (١٣/ ١٠٥).

أصبحتُ منفعلاً لما يختاره منّي، ففعلي كلُّه طاعات

ولاموا بعض هؤلاء على فعله فقال: إنْ كنت عصيت أمره، فقد أطعت إرادته، ومطيع الإرادة غير ملوم، وهو في الحقيقة غير مذموم!

وقرر محققوهم من المتكلمين هذا المذهب، بأن الإرادة والمشيئة والمحبّة في حق الربّ سبحانه شيء واحد، فمحبته هي نفس مشيئته، وكل ما في الكون فقد أراده وشاءه، وكل ما شاءه فقد أحبّه.

وأخبرني شيخ الاسلام -قدّس الله روحه- أنه لام بعض هذه الطائفة على محبّة ما يبغضه الله ورسوله، فقال له الملوم: المحبة نار تحرق من القلب ما سوى مراد المحبوب، وجميع ما في الكون مراده، فأي شيء أبغض منه؟

قال الشيخ: فقلت له: إذا كان قد سخط على أقوام ولعنهم وذمّهم وغضب عليهم، فواليتهم أنت، وأحببتهم وأحببت أفعالهم ورضيتها، تكون موالياً له أو معادياً؟ قال: فبُهِتَ الجبري، ولم ينطق بكلمة.

وزعمت هذه الفرقة أنهم بذلك للسنة ناصرون، وللقدر مثبتون ولأقوال أهل البدع مبطلون، هذا وقد طووا بساط التكليف، وطفّفوا في الميزان غاية التطفيف، وحملوا ذنوبهم على الأقدار، وبرؤوا نفوسهم في الحقيقة من فعل الذنوب والأوزار، وقالوا: إنها في الحقيقة فعل الخلاّق العليم، واذا سمع المنزِّه لربِّه هذا، قال: سبحانك هذا بهتان عظيم! فالشرّ ليس إليك، والخير كله في يديك.

ولقد ظنّت هذه الطائفة بالله أسوأ الظن، ونسبته إلى أقبح الظلم، وقالوا: إن أوامر الربّ ونواهيه كتكليف العبد أن يرقى فوق السماوات، أو

كتكليف الميت إحياء الأموات، والله يعذّب عباده أشدّ العذاب على فعل ما لا يقدرون على تركه، وعلى ترك ما لا يقدرون على فعله، بل يعاقبهم على نفس فعله، الذي هو لهم غير مقدور، وليس أحدٌ منهم ميسر له بل هو عليه مقهور، ونرى العارف منهم ينشد مترنماً، ومن ربّه متشكياً متظلماً[1]:

ألقاه في اليمّ مكتوفاً وقال له إيّاك إيّاك أن تبتلَّ بالماء!

وليس عند القوم في نفس الأمر سبب ولا غاية، ولا حكمة، ولا قوة في الأجسام، ولا طبيعة، ولا غريزة، فليس في الماء قوة التبريد، ولا في النار قوة التسخين، ولا في الأغذية قوة الغذاء، ولا في الأدوية قوة الدواء، ولا في العين قوة الإبصار، ولا في الأذن قوة السماع، ولا في الأنف قوة الشم، ولا في الحيوان قوة فاعلة، ولا قوة[2] جاذبة، ولا ممسكة، ولادافعة، والربّ تعالى لم يفعل شيئاً بشيء، ولا شيئاً لشيء، فليس في أفعاله باء تسبيب، ولا لام تعليل، وما ورد من ذلك، فمحمول على باء المصاحبة ولام العاقبة.

وزادوا على ذلك أن الأفعال لا تنقسم في أنفسها إلى حسن وقبيح، ولا فرق في نفس الأمر بين الصدق والكذب، والبر والفجور، والعدل والظلم، والسجود للرحمن والسجود للشيطان، والإحسان إلى الخلق والإساءة إليهم، ومسبة الخالق تعالى والثناء عليه، وإنما نعلم الحسن من ذلك من القبيح بمجرد الأمر والنهي، ولذلك يجوز النهي عن كل ما أمر به، والأمر بكل ما نهى عنه، ولو فعل ذلك، لكان هذا قبيحاً، وهذا حسناً.

(١) القائل هو الحسين بن منصور الحلاج، المصلوب على الزندقة سنه (٣٠٩)، والبيت في ديوانه (ص ١٢٢)، والوافي بالوفيات للصفدي (١٣/ ٧١).
(٢) في (ق): في.

وزاد بعض محققيهم على هذا أن الأجسام كلها متماثلة، فلا فرق في الحقيقة بين جسم النار وجسم الماء، ولا بين جسم الذهب وجسم الخشب، ولا بين المسك والرجيع، وإنما تفترق بصفاتها وأعراضها، مع تماثلها في الحدّ والحقيقة، وزادوا على ذلك بأن قالوا: الأعراض كلها لا تبقى زمانين، ولا تستقر وقتين، فإذا جمعت بين قولهم بعدم بقاء الأعراض، وقولهم بتماثل الأجسام وتساوي الأفعال، وأن العبد لا فعل له البتَّة، وأنه لا سبب في الوجود، ولا قوة، ولا غريزة، ولا طبيعة، وقولهم: إن الربَّ تعالى ليس له فعل يقوم به، وفعله عينُ مفعوله، وقولهم: إنه ليس بمباين لخلقه، ولا داخل العالم ولا خارجه، ولا متصلاً به ولا منفصلاً عنه، وقولهم: إنه لا يتكلم ولا يُكلّم، ولا قال ولايقول، ولا سمع أحد خطابه ولا يسمعه، ولا يراه المؤمنون يوم القيامة جهرة بأبصارهم من فوقهم، أنتجت لك هذه الأصول عقلاً يعارض السمع ويناقض الوحي، وقد أوصاك الأشياخ عند التعارض بتقديم هذا المعقول على ما جاء به الرسول ﷺ!

فلو أني بليت بهاشمي خؤولته بنو عبد المدان
لهان عليَّ ما ألقى ولكن تعالوا فانظروا بمن ابتلاني[1]

﴿فصل﴾ ولما كانت معرفة الصواب في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل واقعة في مرتبة الحاجة، بل في مرتبة الضرورة، اجتهدت في جمع هذا الكتاب وتهذيبه، وتحريره وتقريبه، فجاء فرداً في معناه، بديعاً في مغزاه وسميته:

(١) رواهما الخطيب البغدادي عن داود بن علي الظاهري أنه قالهما لما تركه ابن جرير الطبري وعقد لنفسه مجلسًا، تاريخ بغداد (٨/ ٣٦٩) ترجمة (٤٤٧٣).

(شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل)

وجعلته أبواباً:

الباب الأول: في تقدير المقادير قبل خلق السماوات والأرض.

الباب الثاني: في تقدير الربِّ تعالى شقاوة العباد وسعادتهم وأرزاقهم وآجالهم قبل خلقهم، وهو تقدير ثانٍ بعد الأول.

الباب الثالث: في ذكر احتجاج آدم وموسى في ذلك، وحكم النبي ﷺ لآدم.

الباب الرابع: في ذكر التقدير الثالث، والجنين في بطن أمه.

الباب الخامس: في التقدير الرابع ليلة القدر.

الباب السادس: في ذكر التقدير الخامس اليومي.

الباب السابع: في أن سبق المقادير بالشقاوة والسعادة لا يقتضي ترك الأعمال، بل يوجب الاجتهاد والحرص، لأنه تقدير بالأسباب.

الباب الثامن: في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾.

الباب التاسع: في قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾.

الباب العاشر: في مراتب القضاء والقدر، التي من استكمل معرفتها والإيمان بها فقد آمن بالقضاء والقدر، وذكر المرتبة الأولى.

الباب الحادي عشر: في ذكر المرتبة الثانية من مراتب القضاء والقدر، وهي مرتبة الكتابة.

الباب الثاني عشر: في ذكر المرتبة الثالثة وهي مرتبة المشيئة.

الباب الثالث عشر: في ذكر المرتبة الرابعة وهي مرتبة خلق الأعمال.

الباب الرابع عشر: في الهدى والضلال، ومراتبهما.

الباب الخامس عشر: في الطبع، والختم، والقفل، والغلّ، والسدّ، والغشاوة ونحوها، وأنه مفعول للربّ.

الباب السادس عشر: في تفرد الربّ بالخلق للذوات والصفات والأفعال.

الباب السابع عشر: في الكسب والجبر، ومعناهما لغةً واصطلاحاً، وإطلاقهما نفياً وإثباتاً.

الباب الثامن عشر: في فَعَل وأَفْعَل في القضاء والقدر، وذكر الفعل والإفعال[1].

الباب التاسع عشر: في ذكر مناظرة [جرت] بين جبريٍّ وسنّي.

البا ب العشرون: في مناظرة بين قدريّ وسنّي.

الباب الحادي والعشرون: في تنزيه القضاء الإلهي عن الشر ودخوله في المقضي.

الباب الثاني والعشرون: في طرق إثبات حكمة الربّ تعالى في خلقه وأمره، وإثبات الغايات المطلوبة، والعواقب الحميدة التي فعل وأمر لأجلها، وهو من أجلّ أبواب الكتاب.

الباب الثالث والعشرون، في استيفاء شُبه نُفَاة الحكمة، وذكر الأجوبة المفصلة عنها.

الباب الرابع والعشرون: في معنى قول السلف في الإيمان بالقدر خيره وشرِّه، وحلوه ومرِّه[2].

---

(١) في (خ): الانفعال.

(٢) هكذا قال هنا، بينما قال في موضعه: (في معنى قول السلف: من أصول الإيمان: الإيمان بالقدر خيره وشره، حلوه ومرّه).

الباب الخامس والعشرون: في بيان بطلان قول من قال: إن الربَّ تعالى مريدٌ للشرِّ وفاعله، وامتناع إطلاق ذلك نفياً وإثباتاً.

الباب السادس والعشرون: فيما دلَّ عليه قوله ﷺ: (أعوذ برضاك من سخطك، وأعوذ بعفوك من عقوبتك، وأعوذ بك منك) من تحقيق القدر وإثباته، وأسرار هذا الدعاء.

الباب السابع والعشرون: في دخول الإيمان بالقضاء والقدر، والعدل والتوحيد تحت قوله: (ماض فيَّ حكمك، عدل فيَّ قضاؤك) وما تضمنه الحديث من قواعد الدين.

الباب الثامن والعشرون: في أحكام الرضا بالقضاء، واختلاف الناس في ذلك، وتحقيق القول فيه.

الباب التاسع والعشرون: في انقسام القضاء، والإرادة، والكتابة، والحكم، والأمر، والإذن، والجعل، والكلمات، والبعث، والإرسال، والتحريم، والعطاء، والمنع، إلى كونيٍّ يتعلق [بخلقه، وديني يتعلق][1] بأمره، وما في تحقيق ذلك من إزالة اللبس والإشكال.

الباب الموفي ثلاثين: في الفطرة الأولى التي فطر الله عباده عليها، وبيان أنها لا تنافي القضاء والقدر، بل توافقه وتجامعه.

وهذا حين الشروع في المقصود، فما كان فيه من صواب فمن اللّه وحده، هو المانّ به، وما كان فيه من خطأ فمني ومن الشيطان، واللّه بريءٌ منه ورسوله.

---

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (ق).

فيا أيُّها المتأمل له، الواقف عليه، لك غُنمه، وعلى مؤلِّفه غُرمه، ولك فائدته، وعليه عائدته، فلا تعجل بإنكار مالم يتقدم لك أسباب معرفته. ولا يحملنك شنآن مؤلفه وأصحابه على أن تُحرم مافيه من الفوائد التي لعلك لا تظفر بها في كتاب، ولعل أكثر من تعظمه ماتوا بحسرتها، ولم يصلوا إلى معرفتها، والله يقسم فضله بين خلقه بعلمه وحكمته، وهو العليم الحكيم، والفضل بيد الله يؤتيه من يشاء، والله ذو الفضل العظيم.

الباب الأول

في تقدير المقادير قبل خلق السماوات والأرض

عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة، وعرشه على الماء»[1] رواه مسلم في الصحيح.

وفيه دليل على أن خلق العرش سابق على خلق القلم، وهذا أصحّ القولين، لما روى أبو داود في سننه، عن أبي حفص[2] الشامي قال: قال عبادة ابن الصامت [لابنه][3]: يا بنيَّ، إنك لن تجد طعم [حقيقة][3] الإيمان، حتى تعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك، وما أخطأك لم يكن ليصيبك، سمعت رسول الله ﷺ وسلم يقول: «إن أول ما خلق الله القلم، فقال له: اكتب، قال: ربِّ، وماذا أكتب؟ قال: اكتب مقادير كل شيء، حتى تقوم الساعة» يا بني، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من مات على غير هذا فليس مني»[4].

---

(١) رواه مسلم (٢٦٥٣) من طريق ابن وهب الذي رواه في القدر رقم (١٧) وأحمد (٦٥٧٦) الفريابي رقم (٨٥) وغيرهم.

(٢) كذا في (ق) و(خ) (حفص) وفي ط (حفصة) قال الحافظ: أبو حفصة أو حفص الشامي تابعي مقبول التقريب (٢٢٢).

(٣) زيادة من السنن.

(٤) حديث صحيح. رواه أبو داود (٤٧٠٠) وسنده ضعيف، أبو حفصة الشامي لم يُذكر بجرح ولا تعديل فهو مستور، وشيخ أبي داود جعفر بن مسافر صدوق ربما أخطأ كما في التقريب (٢٠١) كما أنه اختلف في إسناده على ابراهيم بن أبي عبلة كما بيّنه المزي في التهذيب (٥/ ٤١٥) إلا أنه صَحَّ من طرق أخرى.
- فرواه البغوي(الجعديات ٢/ ٥١٧) والبخاري في التاريخ (٦/ ٩٢).
- والطيالسي رقم (٥٧٧) ومن طريقه الترمذي (٢١٥٥)، وابن أبي عاصم في السنة (١/ ٤٩) والطبري في التاريخ (١/ ٣٢) والتفسير (٣٤٥٤٣) عن عبد الواحد بن سليم، عن عطاء بن أبي رباح، عن الوليد بن عبادة، عن عبادة بن الصامت به.
وعبد الواحد بن سُليم ضعيف كما في التقريب (٦٣١) إلا أنه قد توبع، تابعه: عبدُ الله بن السائب فيما رواه الفريابي رقم(٤٢٥) وابن أبي عاصم في السنة (١/ ٤٨) وفي الأوائل (٢) =

وكتابة القلم للقدر كان في الساعة التي خُلق فيها، لما رواه الإمام أحمد في مسنده من حديث عبادة بن الوليد، قال: حدثني أبي، قال: دخلت على عبادة وهو مريض أتخايل فيه الموت، فقلت: يا أبتاه، أوصني واجتهد لي، فقال: أجلسوني، فلما أجلسوه قال: يابني إنك لن تجد طعم الإيمان، ولن تبلغ حق حقيقة العلم بالله تبارك وتعالى، حتى تؤمن بالقضاء بالقدر خيره وشره، قلت: يا أبتاه، وكيف لي أن أعلم ما خير القدر وشره؟ قال:

= ورجال إسناده ثقات سوى معاوية بن سعيد ذكره ابن حبان في الثقات (٩/ ١٦٦) وبقية بن الوليد قد صرَّح بالتحديث عند الفريابي.
وكذلك عطاء قد توبع

١- تابعه يزيد بن أبي حبيب فيما رواه أحمد (٥/ ٣١٧)، وابن أبي عاصم في المصدرين السابقين وفي إسناده ابن لهيعة وحديثه صالح للاعتبار كما قال أحمد بن حنبل.

٢- وتابعه أيضاً عبادة بن الوليد وهو ثقة، فيما رواه أحمد بن منيع (اتحاف الخيرة المهرة ل ٧٩جـ١) والإمام أحمد (٥/ ٣١٧) والفريابي (٧٢, ٧٣) وعنه الآجري (١٨٠)، والفريابي أيضاً برقم (٧٤)، والبزار (٢٦٨٧) بأسانيدهم عن أيوب بن زياد عن عبادة بن الوليد به. وأيوب هذا ذكره ابن حبان في الثقات، وحَسَّنَ ابنُ المديني هذا الإسناد وناهيك به (الأطراف ٤/ ٢٦١) وقال البوصيري (اتحاف الخيرة المهرة ١/ ل٧٩) هذا إسناد صحيح رجاله ثقات.

٣- وتابعه أيضاً سليمان بن حبيب فيما رواه الفريابي (٧٥) والشاشي (١١٩٣) وابن أبي عاصم (١١١). وسليمان ثقة (تقريب ٤٠٦) وفي إسناده عثمان بن أبي عاتكة مقارب الحديث.

كما أن للحديث شواهد كثيرة نسوق بعضها، فقد روي من حديث:

١- ابن عباس رواه عبد الله بن أحمد في السنة (٨٥٤) وعنه الطبراني في الأوائل رقم (١) وابن أبي عاصم في السنة (١٠٨) والأوائل (٣)، والدارمي في الرد على الجهمية (٢٥٣)، وابن جرير (٣٤٥٢٨ إلى ٣٤٥٣٢)، وأبو يعلى (٢٣٢٩). والبيهقي في الأسماء والصفات (٨٠٣)، وأبو نعيم في الحلية (٨/ ١٨١) وإسناده صحيح.

٢- ابن عمر: رواه الفريابي (٤١٦)، وابن أبي عاصم (١٠٦)، والطبراني في مسند الشاميين (٦٧٣)، والآجري (٣٣٩، ٣٤٠) وابن بطة في الإبانة (١٣٦٥). وإسناده حسن إذا كان الذي بين مجاهد وابن عمر ثقة، لأن مجاهداً قال: بلغني عن ابن عمر، أي لم يسمع منه، وفي بعض الأسانيد قال (عن) وهذا لا يفيد السماع وخصوصاً مع وجود القرينه السابقة.

٣- علي بن أبي طالب: رواه الخطيب البغدادي (١٣/ ٤١).

٤- أبوهريرة: رواه الفريابي (١٨) ومن طريقه الآجري (٣٤٥) وابن عساكر (ابن كثير ٨/ ٦٥٩)، وابن عدي في الكامل (٧/ ٥٢١) وإسناده ضعيف.

وخلاصة القول إن هذا الحديث صحيح، حَسَّنَ بعضَ أسانيده ابنُ المديني، وصححها البوصيري كما سبق بيانه، وصححه ابن جرير الطبري (التاريخ ١/ ٣٢) وصححه أيضاً الحافظ ابن حجر في الفتاوى الحديثية (كشف الخفاء رقم ٨٢٣). والله أعلم.

تعلـم أن ما أخطأك لـم يكن ليـصـيبك، ومـا أصـابك لـم يكن لـيخطئك. يا بني، إني سـمعت رسـول الله ﷺ يقـول: «إن أول ما خلق الله تعـالى القلم، ثم قـال: اكتبْ، فـجرى في تلك السـاعة بما هـو كائن إلى يوم القيامة» يا بني إنْ متَّ ولست على ذلك دخلت النار[(١)].

وهذا الذي كـتبـه القلم هو القـدر لما رواه ابن وهـب: أخبـرني عـمـر بن محـمد أن سليمان بـن مهران حدثه قال: قـال عبـادة بن الصامت: ادعـوا لي ابني -وهـو يموت- لعلـي أخبـره بما سـمـعـت من رسـول الله ﷺ، سـمـعـت رسـول الله ﷺ يقـول: «إن أول شيء خلقـه الله من خلقـه القـلم، فـقـال له: اكتب، فقال: يارب ماذا أكتب؟ قال: القدر، قـال رسول الله ﷺ: فمن لـم يؤمن بالقدر خيره وشره أحرقه الله بالنار»[(٢)].

وعن عـبد الله بن عبـاس قال: كـنت خلف النبي ﷺ يوماً فقال لي: «يا غـلام، إني أعلمك كلمـات، احـفظ الله يحـفظك، احـفظ الله تجده تجاهك، إذا سـألت فـاسـأل الله، وإذا اسـتـعنت فـاسـتـعن بالله، واعلم أن الأمـة لو اجتمعت على أن ينفعوك بشيء، لـم ينفـعوك إلا بشيء قد كتبه الله لك، وإن

(١) رواه أحـمـد بن منيع (إتحـاف الخيـرة١/ ل٧٩) ورواه أحـمـد (٥/ ٣١٧) والفـريابي (٧٢) وعنه الآجري (١٨٠) والبزار (٢٦٨٧) وسبق أن علي بن المديني قد حَسَّن هذا الإسناد بعينه وصححه البوصيري كما أنه قد توبع فيما رواه أحمد (٥/ ٣١٧) كما سبق.

(٢) رواه ابن وهب رقم(٢٦) وسنده منقطع، الأعـمش لم يدرك عبـادة ولكن الحديث بهـذا اللفظ صحيح، رواه الفريابي (٤٢٥)، وابن أبي عاصم السنة (١٠٤) بإسناد حسن عن عطاء بن أبي رباح، ورواه الطيالسي (٥٧٧)، وعنه الترمذي (٢١٥٥)، وغيرهم من طريق عبد الواحد بن سليم عن عطاء به، ورواه الآجري (٣٤٧) من طريق الزهري عن محمد بن عبادة عن أبيه به. وإسناد الآجري هذا ضعيف.
ورواه الفريابي (٧٧)، وعنه الآجري (٣٥٠)، وابن أبي شيبه في العرش (٤)، وابن جرير رقم (٣٤٥٣١، ٣٤٥٣٢)، والحاكم (٢/ ٤٩٨)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٨٠٤)، وغيرهم عن الأعمش عن أبي ظبيان عن ابن عباس موقوفاً. دون قوله: فمن لم يؤمن بالقدر خيره وشره أحرقه الله بالنار.
وهذا إسناد رجاله ثقات إلا أنه يخشى من تدليس الأعمش فإني لم أجده مصرحاً بالسماع في شيء من الروايات. وقال الحاكم: على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي.

اجتمعوا على أن يضروك، لم يضروك إلا بشيء قد كتبه الله عليك، رُفعت الأقلام وجفّت الصحف» رواه الترمذي وقال: حديث حسن صحيح[(١)].

وعن أبي هريرة قال: قلت: يارسول الله، إني رجل شاب، وأنا أخاف على نفسي العنت، ولا أجد ما أتزوج به النساء، فسكت عني، ثم قلت مثل ذلك فسكت عني، ثم قلت مثل ذلك [فسكت عني، ثم قلت مثل ذلك][(٢)] فقال النبي ﷺ: «يا أبا هريرة، جفَّ القلم بما أنت لاق، فاختصِ على ذلك أوذر» رواه البخاري في صحيحه فقال: [قال][(٣)] أصبغ، ثنا ابن وهب،

---

(١) أخرجه ابن وهب في القدر رقم (٢٨)، وأحمد (١/ ٢٩٣، ٣٠٣، ٣٠٧) والترمذي (٢٥١٦) والفريابي في القدر رقم (١٥٣، ١٥٦، ١٥٧) وابن أبي حاتم في تفسيره (ابن كثير الزمر ٣٦) وأبو يعلى (٢٥٥٦)، والطبراني في الكبير (١٢٩٨٨) وفي الدعاء (٤٢)، وابن السني (٤٢٥) وابن منده في التوحيد (٢٥١)، والبيهقي في الاعتقاد (ص١١٠) وفي القضاء والقدر (ل ٥٢ مخطوط شهيد علي) وابن أبي عاصم في السنة (١/ ١٣٨) وابن النقاش في فوائد العراقيين (٩) بأسانيدهم عن: قيس بن الحجاج عن حنش الصنعاني عن ابن عباس به، وهذا إسناد حسن لأجل قيس بن الحجاج قال الحافظ فيه: صدوق (تقريب ٨٠٢) قال ابن مندة: ولهذا الحديث طرق عن ابن عباس وهذا أصحها، وقال ابن رجب عن هذه الطريق: حسنة جيدة، جامع العلوم والحكم (١/ ٣٦٠). كما أن حنشاً الصنعاني قد توبع، فتابعه

- ابن أبي مليكة: رواه الفريابي في القدر (١٥٤)، والطبراني في الكبير (١١٢٤٣) وفي الدعاء (٤١) والحاكم (٣/ ٥٤٢)، والبيهقي في الشعب (١٠٠١)، والعقيلي في الضعفاء (٣/ ٣٩٧) والقضاعي في مسنده (٤٨٧) بأسانيدهم عن: عيسى بن محمد القرشي عن ابن أبي مليكة به، وعيسى هذا قال فيه أبو حاتم «ليس بقوي» الجرح والتعديل (٦/ ٢٨٦) ومثله يصلح للمتابعة.

عطاء بن أبي رباح: البغوي في الجعديات (٢/ ٥١٨) والفريابي (١٥٨) وعنه الآجري (١٨٤)، والعقيلي في الضعفاء (٣/ ٥٣)، والطبراني (١١/ ١٨٧) من طريق عبد الواحد بن سليم - وهو ضعيف - عن عطاء به، وأخرجه عبد بن حميد في المسند (٦٣٥ - منتخبه) عن عطاء وفي إسناده متروكان.

- عمر مولى غفرة: رواه الفريابي (١٥٥)، والبيهقي في الشعب (١٠٠٠٠) وفي القضاء والقدر (مخطوط شهيد علي) والطبراني في الكبير (١١/ ٢٢٣) وعمر هذا بالإضافة إلى ضعفه لم يسمع من ابن عباس.

- عكرمه: رواه الطبراني في الكبير (١١/ ٢٢٣).

- عبيد الله بن عبد الله: رواه البيهقي في القضاء والقدر (مخطوط شهيد علي) وأبو نعيم في الحلية (١/ ٣١٤).

والحديث بمجموع هذه الطرق صحيح لذلك قال الترمذي: حديث حسن صحيح.

(٢) مابين المعقوفتين ساقط من (ق) و(خ) واستدرك من ط وصحيح البخاري.

(٣) في (ق) و(خ) و(ط) (حدثنا) وهذا خطأ، لأن البخاري قال: «قال» ولم يصرح بالتحديث!

عن يونس، عن الزهري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة[١]، ورواه ابن وهب في كتاب القدر وقال فيه: فَأْذَنْ لي أن أختصي، فقال: فسكت عني حتى قلت ذلك ثلاث مرات، فقال: جفَّ القلم بما أنت لاق.

وقال أبو داود الطيالسي: حدثنا عبد المؤمن هو ابن عبيد الله[٢] قال: كنا عند الحسن فأتاه بُريد بن أبي مريم السلولي يتوكأ على عصا، فقال: يا أبا سعيد، أخبرني عن قول الله عز وجل ﴿**مَا أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِي الأَرْضِ وَلا فِي أَنفُسِكُمْ إِلاَّ فِي كِتَابٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَا**﴾ (الحديد: ٢٢)؟ فقال الحسن: نعم والله، إن الله ليقضي القضية في السماء، ثم يضرب لها أجلاً أنه كائن في يوم كذا وكذا، في ساعة كذا وكذا في الخاصة أو العامة، حتى إن الرجل ليأخذ العصا ما يأخذها إلا بقضاء وقدر، قال: يا أبا سعيد، والله لقد أخذتها وإنّي عنها لغني، ثم لا صبر لي عنها، قال الحسن أفلا ترَى.

واختلف في الضمير في قوله: ﴿**مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَا**﴾ فقيل: هو عائد على الأنفس لقربها منه، وقيل: هو عائد على الأرض، وقيل: عائد على المصيبة، والتحقيق أن يقال: هو عائد على البرية التي تعمّ هذا كله، ودلّ عليه السياق وقوله: «نبرأها»، فينتظم التقادير الثلاثة انتظاماً واحداً والله أعلم.

---

(١) رواه البخاري رقم (٥٠٧٦) تعليقاً فقال: قال أصبغ: أخبرني ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن أبي سلمة عن أبي هريرة به. قال الحافظ: وقد وصله جعفر الفريابي في كتاب القدر والجوزقي في الجمع بين الصحيحين والإسماعيلي من طُرق عن أصبغ، وأخرجه أبو نعيم من طريق حرملة عن ابن وهب أ. هـ الفتح (٩/ ١٤٨).
والحديث رواه ابن وهب رقم (١٦) ومن طريقه: الفريابي (٤٣٧) وابن أبي عاصم (١١٠) والآجري (٥٧٠)، والبيهقي في الكبرى (٧/ ٧٩) وغيرهم.

(٢) في (ق) و(خ) و(ط) (عبد اللّه) والتصويب من تهذيب الكمال (١٨/ ٤٤٢) والتاريخ الكبير (٦/ رقم١٨٨٦) والجرح والتعديل (٩/ رقم ٣٤٧) وهو عبد المؤمن بن عبيد اللّه السدوسي البصري. قال ابن معين: ثقة، وقال أبو حاتم وأبو داود: لا بأس به، وقال ابن حجر: ثقة، تقريب (٦٣٠) وعليه فالأثر صحيح الإسناد.

وقال ابن وهب: أخبرني عمر بن محمد، أن سليمان بن مهران حدثه قال: قال عبد الله بن مسعود: إن أول شيء خلقه الله عز وجل من خلقه القلم، فقال له: اكتبْ، فكتب كل شيء يكون في الدنيا إلى يوم القيامة، فيجمع بين الكتاب الأول، وبين أعمال العباد، فلا يخالف ألفاً ولاواواً ولا ميماً[(١)].

وعن عبد الله بن عمرو قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الله عز وجل خلق خلقه في ظلمة، ثم ألقى عليهم من نوره، فمن أصابه من ذلك النور شيء اهتدى، ومن أخطأه ضلَّ».

قال عبد الله بن عمرو: فلذلك أقول: جفَّ القلم بما هو كائن، رواه الإمام أحمد[(٢)].

وقال أبوداود: حدثنا عباس بن الوليد بن مزيد، قال: أخبرني أبي قال: سمعت الأوزاعي قال: حدثني ربيعة بن يزيد ويحيى بن أبي عمرو الشيباني، قال حدثني عبد الله بن فيروز الديلمي، قال دخلت على عبد الله ابن عمرو بن العاص وهو في حائط له بالطائف يقال له الوهط، فقلت: خصال بلغتني عنك تحدث بها عن رسول الله ﷺ أنه قال: «من شرب الخمر لم تقبل توبته أربعين صباحاً، وأن الشقي من شقي في بطن أمه»، قال: وسمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الله خلق خلقه في ظلمة، ثم ألقى عليهم من نوره، فمن أصابه من ذلك النور يومئذ اهتدى، ومن أخطأه ضلَّ» فلذلك أقول: جفَّ القلم على علم الله[(٣)].

---

(١) رواه ابن وهب (ص١٣٥) بالإسناد المذكور، وهذا إسناد منقطع لأن الأعمش على تدليسه لم يدرك ابن مسعود فالأعمش ولد عام (٦١هـ) وابن مسعود توفي (٣٢هـ).

(٢) المسند للإمام أحمد (٢/ ١٧٦، ١٩٧) وانظر تخريجه في التعليق بعد التالي.

(٣) رواه أبو داود الطيالسي برقم (٢٢٩١) وانظر التعليق التالي.

ورواه الإمام أحمد في مسنده أطول من هذا عن عبد الله بن فيروز الديلمي، قال: دخلت على عبد الله بن عمرو، وهو في حائط له بالطائف يقال له الوهط، وهو مخاصرفتى من قريش يزن بشرب الخمر، فقلت: بلغني عنك حديث أنه من شرب شربة خمر لم يقبل الله له توبة أربعين صباحاً، وأن الشقي من شقي في بطن أمه، وأنه من أتى بيت المقدس لا ينهزه إلا الصلاة فيه، خرج من خطيئته مثل يوم ولدته أمه، فلما سمع الفتى ذكر الخمر، اجتذب يده من يده، ثم انطلق!، فقال عبد الله بن عمرو: إني لا أحلُّ لأحد أن يقول عليَّ ما لم أقل، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من شرب من الخمر شربة لم يقبل الله له صلاة أربعين صباحاً، فإن تاب تاب الله عليه، فلا أدري في الثالثة أو في الرابعة قال: فإن عاد كان حقاً على الله أن يسقيه من ردغة الخبال يوم القيامة».

قال: وسمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الله عز وجل خلق خلقه في ظلمة، ثم ألقى عليهم من نوره، فمن أصابه من نوره يومئذ اهتدى، ومن أخطأه ضلَّ، فلذلك أقول: جفَّ القلم على علم الله».

وسمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن سليمان بن داود سأل الله عز وجل ثلاثاً فأعطاه اثنتين، ونحن نرجو أن تكون لنا الثالثة، سأل الله تعالى حكماً يصادف حكمه فأعطاه الله إياه، وسأله ملكاً لا ينبغي لأحد من بعده، فأعطاه إياه، وسأله أيما رجل خرج من بيته لا يريد إلا الصلاة في هذا المسجد خرج من خطيئته مثل يوم ولدته أمه، فنحن

نرجو أن يكون الله عز وجل، يعني: قد أعطانا إيّاه»[1]، ورواه الحاكم في صحيحه، وقال: هو على شرط الشيخين، ولا علة له. واللّه أعلم.

(١) لقد ساق ابن عمرو في هذه الحادثة ثلاثة أحاديث عن النبي ﷺ، ثم إن الرواة بعضهم ساق القصة بتمامها، وبعضهم اقتصر على بعضها، وإلا فالمخرج واحد والحادثة واحدة. رواه الطيالسي (٢٢٩١)، وأحمد (٢/ ١٧٦، ١٩٦) والترمذي (٢٦٤٢)، والفريابي في القدر (٦٦, ٦٧, ٦٨, ٦٩, ٧٠, ٧١) وعنه الآجري رقم (٣٣٧، ٣٣٨)، ورواه الحاكم (١/ ٣٠)، وابن حبان (٦١٦٩, ٦١٧٠) وابن أبي عاصم (١/ ١٠٧، ١٠٨، ١١٣) (٢/ ٦٣٣)، واللالكائى (رقم١٠٧٩)، والبيهقي في الأسماء والصفات (رقم ٢٢٩) وفي القضاء والقدر (مخطوط شهيد علي)، والدينوري في المجالسة (المداوي ٢/ ٢٩٤) من طرق عن: عبد اللّه بن فيروز الديلمي عن ابن عمرو به، ورواه النسائي (٥٦٨٦) وابن ماجة (٣٣٧٧) والبزار (٢٤٩٣) مقتصرين على موضع شرب الخمر فقط.
والحديث صححه ابن حبان والحاكم والذهبي، وقال ابن حجر في فتاويه: إسناده لا بأس به.
وقال البوصيري «إتحاف الخيرة المهرة ل ٣٧» هذا حديث صحيح رجاله ثقات. عبد الله من فيروز الديلمي وثقة يحيى بن معين، والعجلي وأبو حاتم بن حبان وباقي رجاله رجال الصحيح أ. هـ.
وقال الهيثمي (٧/ ١٩٣) رواه أحمد بإسنادين، والبزار والطبراني ورجال أحد إسنادي أحمد ثقات. وقال أحمد شاكر (إسناده صحيح) (شرح المسند ٦/ ١٩٨).
ملاحظة: (جف القلم على علم اللّه) من قول ابن عمرو كما صُرّح به عند الفريابي والآجري والدينوري وغيرهم..

الباب الثاني

في تقدير الرب تبارك وتعالى شقاوة العباد وسعادتهم وأرزاقهم وآجالهم وأعمالهم قبل خلقهم، وهو تقدير ثانٍ بعد التقدير الأول

عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: كنّا في جنازة في بقيع الغرقد فأتانا رسول الله ﷺ فقعد وقعدنا حوله، ومعه مخصرة، فنكّسَ فجعل ينكت بمخصرته، ثم قال: «ما منكم من أحد، ما من نفس منفوسة إلا وقد كتب الله مكانها من الجنة والنار، وإلا قد كتبت شقية أو سعيدة، قال: فقال رجل: يا رسول الله، أفلا نمكث على كتابنا، وندع العمل؟ فقال: من كان من أهل السعادة فسيصير إلى عمل أهل السعادة، ومن كان من أهل الشقاوة، فسيصير إلى عمل أهل الشقاوة، ثم قرأ ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ﴿٥﴾ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ ﴿٦﴾ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَىٰ ﴿٧﴾ وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَىٰ ﴿٨﴾ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَىٰ ﴿٩﴾ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَىٰ﴾ (الليل: ٥ - ١٠).

وفي لفظ: اعملوا فكل ميسَّر، أما أهل السعادة فييسَّرون لعمل أهل السعادة، وأما أهل الشقاوة فييسرون لعمل أهل الشقاوة، ثم قرأ ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ﴿٥﴾ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ ﴿٦﴾ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَىٰ ﴿٧﴾ وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَىٰ ﴿٨﴾ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَىٰ ﴿٩﴾ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَىٰ﴾»[(١)].

وعن عمران بن حصين قال: «قيل: يا رسول الله، أعُلم أهل الجنة من أهل النار؟ فقال: نعم، قيل: ففيم يعمل العاملون؟ قال: كل ميسر لما خلق له».

---

(١) رواه البخاري (٤٩٤٥، ٤٩٤٦، ٤٩٤٧، ٤٩٤٨، ٤٩٤٩، ١٣٦٢، ٦٢١٧، ٦٦٠٥)، ومسلم (٢٦٤٧)، وأبو داود (٤٦٩٤)، والترمذي (٢١٣٧) والنسائي في التفسير من الكبرى (٦٩٨) وابن ماجه (رقم ٧٨).

متفق عليه. وفي بعض طرق البخاري: كل يعمل لما خلق له أو لما يسر له(١).

وعن أبي الأسود الدؤلي قال: قال لي عمران بن حصين: أرأيت ما يعمل الناس اليوم ويكدحون فيه، أشيء قضي عليهم ومضى عليهم من قدر قد سبق؟، أو فيما يستقبلون به مما أتاهم به نبيهم، وثبتت الحجة عليهم؟، فقلت: بل شيء قضي عليهم، ومضى عليهم، قال: فقال: أفلا يكون ظلماً؟، قال: ففزعت من ذلك فزعاً شديداً، وقلت: كل شيء خلق الله، وملك يده، فلا يُسأل عما يفعل وهم يسألون، قال: فقال لي: يرحمك الله، إني لم أرد بما سألتك إلا لأحزر عقلك، إن رجلين من مزينة أتيا رسول الله ﷺ، فقالا: يا رسول الله، أرأيت ما يعمل الناس اليوم، ويكدحون فيه، أشيء قضي عليهم، ومضى فيهم من قدر قد سبق، أو فيما يستقبلون مما أتاهم به نبيهم وثبتت الحجة عليهم؟ فقال: «بل شيء قضي عليهم ومضى فيهم، وتصديق ذلك في كتاب الله عز وجل ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا ۝٧ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾ (الشمس: ٧، ٨)» رواه مسلم في صحيحه(٢).

وعن شُفَيّ الأصبحي عن عبد الله بن عمرو قال: خرج علينا رسول الله ﷺ وفي يده كتابان، فقال: «أتدرون ما هذان الكتابان؟ قال: قلنا: لا، إلا أن تخبرنا يا رسول الله، قال للذي في يده اليمنى: هذا كتابٌ من ربّ العالمين تبارك وتعالى بأسماء أهل الجنة وأسماء آبائهم وقبائلهم، ثم أجمل على آخرهم فلا يزاد فيهم ولا ينقص [منهم](٣) أبداً، ثم قال للذي في يساره: هذا كتاب أهل النار بأسمائهم وأسماء آبائهم وقبائلهم، ثم أجمل على آخرهم فلا يزاد فيهم ولا ينقص منهم أبداً، فقال أصحاب رسول الله ﷺ:

(١) رواه البخاري (٦٥٩٦)، (٧٥٥١) ومسلم (٢٦٤٩).
(٢) رواه مسلم (٢٦٥٠).
(٣) زيادة من مصادر التخريج.

فلأي شيء نعمل إنْ كان هذا أمر قد فرغ اللّه منه؟ قال رسول الله ﷺ: سدّدوا وقاربوا، فإنَّ صاحب الجنة يختم له بعمل الجنة، وإن عمل أيَّ عمل، وإن صاحب النار يختم له بعمل النار، وإن عمل أيَّ عمل، ثم قال بيده فقبضها، ثم قال: فرغ ربكم عز وجل من العباد، ثم قال باليمنى فنبذَ بها، فقال: فريق في الجنة، ونبذ باليسرى فقال: فريق في السعير»(١) رواه الترمذي عن قتيبة، عن ليث، عن أبي قبيل، عن شُفَيّ. وعن قتيبة، عن بكر ابن [مُضر] عن أبي قبيل به، وقال: حديث حسن صحيح غريب، ورواه النسائي، والإمام أحمد وهذا السياق له.

---

(١) رواه ابن وهب (رقم ١٣)، والإمام أحمد (٢/ ١٦٧) ومن طريقه البغوي في التفسير (٧/ ١٨٥)، ورواه الترمذي (٢١٤١) والنسائي (٣٩٣)، وابن أبي حاتم (ابن كثير الشورى٧) والطبري (١١/ ١٣٠)، وابن أبي عاصم (٣٤٨)، وأبو نعيم (٥/ ١٦٨) والفريابي في القدر (٤٥)، والدارمي في الرد على الجهمية (٢٦٣) والبيهقي في القضاء والقدر «مخطوط شهيد علي» بأسانيدهم عن أبي قبيل عن شفي الأصبحي عن ابن عمرو به. وشفي ثقة (تقريب ٤٣٩)، وأبو قبيل المعافري اسمه حيي بن هانئ، وثقه: أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وأبو زرعة الرازي، والفسوي، وأحمد بن صالح المصري، وقال ابن عبد البر بعد توثيقه: ولا خلاف علمته فيه. وقال أبو حاتم: صالح الحديث.

وقال الساجي: ضعفه ابن معين، وهذا مردود على الساجي لأمرين.

١- مخالفته لما نقل الدارمي عن ابن معين أنه وثقه، والدارمي أولى لأنه من تلامذة ابن معين الملازمين له.

٢- لأنه مخالف لأقوال الأئمة كافة، والتوثيق موافق لأقوالهم فهو أولى.

وذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان يخطئ ولأجل هذا الجرح نزل به الحافظ عن الثقة وقال: صدوق يهم «التهذيب (٣/ ٦٦)، تقريب (٢٨٢)، تهذيب الكمال (٧/ ٤٩٢) ثم عاد الحافظ وضعفه في تعجيل المنفعة (٨٣٥) مفسراً جرحه بأنه كان يكثر النقل من الكتب القديمة! وهذا الجرح فيه نظر، وهذا عبد الله بن عمرو بن العاص كان ينقل من الزاملتين وماضَرّه ذلك، ثم لم أرَ أحداً جرحه بهذا، ومازال الأئمة على توثيقه، **والتحقيق أنه ثقة**. وهذا الإسناد صححه الشيخ أحمد شاكر في شرحه على المسند (ح ٦٥٦٣) وحسنه الألباني الصحيحة (٨٤٨)، وضعفه شعيب الأرناؤوط (المسند ٦٥٦٣) لأجل قول الحافظ المتقدم في أبي قبيل في تعجيل المنفعة! وهذا عجيب منه وقد سبق تحقيق القول في أبي قبيل، علماً أن أبا قبيل قد توبع فيما رواه البيهقي في القضاء والقدر «مخطوط شهيد علي» والبغوي في تفسيره (٧/ ١٨٥) عن بشر بن زكريا عن سعيد بن سنان عن أبي الزاهرية عن عبد الله بن عمرو به، إلا أنه لا يصلح للمتابعة.

بشر: ثقة، وأبو الزاهرية حدير بن كريب: صدوق، وسعيد بن سنان: متروك.

ملاحظة: لقد تصحف إسناد هذا الحديث في تفسير البغوي تصحيفا فاحشاً والتصويب من القضاء والقدر للبيهقي «مخطوط شهيد علي» على أن للحديث شواهد كثيرة أسوق بعضها: =

= **١- عبدالله بن عمر بن الخطاب:**
رواه الطبراني الكبير (١٣٥٦٨) من طريق حماد بن زيد عن ابن مجاهد عن مجاهد بن جبر عن ابن عمر به. وابن مجاهد هذا اسمه عبد الوهاب كما صرح به الطبراني في الحديث الذي رواه قبل هذا، قال أحمد فيه: ليس بشيء ضعيف. الكامل (٦/ ٥١٣). وتابعه عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر فيما رواه ابن عدي الكامل (٦/ ٥١٤) من طريق عبد الوهاب بن همام الصنعاني عن عبيد الله بن عمر به. وعبد الوهاب هذا وثقه ابن معين وذكره ابن حبان في الثقات وقال أبو حاتم: كان يغلو في التشيع، كان أغلى في التشيع من عبد الرزاق. الجرح والتعديل (٦/ ٧٠) اللسان (٤/ ٥١٧).
وتابع عبدَ الوهاب هذا عبدُ الله بن ميمون القداح فيما رواه البزار (كشف ٢١٥٦) واللالكائي (١٠٨٨). وعبد الله بن ميمون هذا قال أبو حاتم فيه: متروك، وقال البخاري: ذاهب الحديث الميزان (٤/ ٢١٠) قال الذهبي: هو حديث منكر جداً ويقتضي أن يكون زنَة الكتابين عدّة قناطير (٤/ ٤٣٩) تعقبه الحافظ: وليس ماقاله من زنَة الكتابين بلازم، بل هيَ معجزة عظيمة، وقد أخرج الترمذي لهذا المتن شاهداً أ. هـ اللسان (٤/ ٥١٧).
وما قاله الحافظ رحمه الله صحيح فنحن نرى في هذه الأيام قرص الحاسوب (الكمبيوتر) لا يتجاوز حجم اليد ويحتوي على ملايين الأسماء والكلمات، والله تعالى لا يعجزه شيء.

٢- البراء بن عازب:
فيما رواه الطبراني في الأوسط (١٤٧٠) من طريق محمد بن جهضم عن الهذيل بن بلال عن أبي الأصبغ عن زاذان عن البراء به قال الطبراني: لا يروى هذا الحديث عن البراء إلا بهذا الإسناد، تفرد به محمد بن جهضم أ. هـ.
قلت: محمد بن جهضم قال ابن معين فيه: ثقة وقال الحافظ: صدوق (تقريب ٣٣٣)، قال الهيثمي: فيه بلال بن الهذيل وهو ضعيف، المجمع (٧/ ١٨٧).
قلت وإن تكلم بعضهم في بلال بن الهذيل فقد قال فيه أبو حاتم: محله الصدق يكتب حديثه وقال ابن عدي: وليس في حديثه حديث منكر فأذكره الكامل (٨/ ٤٣٣). فهو صالح للاعتبار على أقل تقدير.

٣- ابن عباس:
أخرجه اللالكائي (١٠٨٣) وابن بطة (٢/ ٦٥) من طريق موهب بن يزيد عن عبد الرحمن بن سلمان عن عقيل عن عكرمة عن ابن عباس به..
وهذا إسناد حسن وعبد الرحمن بن سلمان غاية ما أنكر عليه أنه يروي أحاديث عن عقيل عن مشيخة لعقيل فيدخل بينهم الزهري، قاله أبو حاتم ثم قال: ما رأيت من حديثه منكراً وهو صالح الحديث. وقال النسائي: ليس به بأس «تهذيب ٦/ ١٧١» على أنه قد توبع فيما رواه اللالكائي (١٠١٧) من طريق سويد بن سعيد ثنا سوار بن مصعب عن أبي حمزة عن مقسم عن ابن عباس به. ولكنه سند لا يفرح به سوار بن مصعب متروك وأبو حمزة هو الثمالي متروك أيضاً وسويد بن سعيد عمي فصار يتلقن.. ولكن الإسناد الأول حسن.

٤- عبد الله بن بسر: رواه الطبراني (المجمع ٧/ ١٨٧) قال الهيثمي: فيه عبد الرحمن بن أيوب السكوني، روى حديثاً غير هذا فقال العقيلي: لا يتابع عليه...».

٥- علي بن أبي طالب: رواه الطبراني في المعجم الأوسط رقم (٥٢١٩).
وقال الهيثمي: فيه حماد بن واقد الصفار وهو ضعيف، المجمع (٧/ ٢١٦) وهو كما قال.
وبعد هذا كله لا يخفى على المتأمل أن الحديث صحيح، وإنما أطلت في تخريجه لأن بعض أهل العلم -قديماً وحديثاً- قد ضعّفه، وكأنه استغربه، فأردت بيان صحته وكثرة مخارجه والحمد لله على توفيقه.

وفي صحيح الحاكم وغيره من حديث أبي جعفر الرازي، حدثنا الربيع ابن أنس، عن أبي العالية، عن أبي بن كعب في قوله تعالى ﴿ **وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ** ﴾ (الأعراف: ١٧٢) قال: «جمعهم له يومئذ جمعاً، ما هو كائن إلى يوم القيامة، فجعلهم أرواحاً، ثم صورهم واستنطقهم، فتكلموا وأخذ عليهم العهد والميثاق ﴿ **وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا أَن تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَافِلِينَ (١٧٢) أَوْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا مِن قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِّن بَعْدِهِمْ أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ الْمُبْطِلُونَ** ﴾ قال: فإني أشهد عليكم السماوات السبع، والأرضين السبع، وأشهد عليكم أباكم آدم، أن تقولوا يوم القيامة: لم نعلم، أو تقولوا ﴿ **إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَافِلِينَ** ﴾ فلا تشركوا بي شيئاً، فإني أرسل إليكم رسلي يذكرونكم عهدي وميثاقي، وأنزل عليكم كتبي، فقالوا: نشهد أنك ربُّنا وإلهُنا لا ربَّ لنا غيرُك [ولا إله لنا غيرك](١)، ورُفع لهم أبوهم آدم فرأى فيهم الغني والفقير وحسن الصورة وغير ذلك، فقال: ربّ لو سوّيت بين عبادك؟ فقال: إني أحب أن أشكر، ورأى فيهم الأنبياء مثل السُرُج»(٢) وذكر تمام الحديث.

وفي صحيحه وجامع الترمذي من حديث هشام بن [سعد](٣) عن زيد

(١) زيادة من المسند.

(٢) رواه الحاكم (٢/ ٣٢٤) والفريابي (٤٣٥) وعنه الآجري (٤٣٥) ورواه ابن جرير في تفسيره (١٥٣٧٤) وابن أبي حاتم في التفسير (٨٥٣٧) واللالكائي (٩٩١) وابن منده في الرد على الجهمية (٣٣) والبيهقي في الأسماء والصفات (٧٨٥) وابن بطة في الإبانة ح (٦٤-٣١٧) بأسانيدهم عن أبي جعفر الرازي عن الربيع بن أنس عن أبي العالية عن أُبي به.
وقال الحاكم: صحيح الإسناد ولم يخرجوه، ووافقه الذهبي، وفي قولهما نظر، لأن أبا جعفر الرازي هذا اسمه عيسى بن ماهان متكلم فيه، أضفْ إلى ذلك أن في روايته عن الربيع اضطراباً كثيراً، لذلك قال ابن حبان: الناس يتقون من حديث الربيع ما كان من رواية أبي جعفر عنه. التهذيب (٣/ ٢١٤) إلا أن أبا جعفر هذا قد تابعه سليمان بن طرخان -وهو ثقة- فيما رواه الفريابي (٥٣) وعبد الله بن أحمد في زوائد المسند (٥/ ١٣٥) بإسناد رجاله ثقات سوى الربيع قال أبو حاتم فيه: صدوق وقال النسائي: ليس به بأس (تهذيب ٣/ ٢١٤) فالإسناد **حسن** إن شاء الله.

(٣) في (ق) و(خ) زيد، وفي (ط) يزيد، والتصويب من مصادر التخريج.

ابن أسلم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لما خلق الله آدم مسح ظهره، فسقط من ظهره كل نسمة هو خالقها إلى يوم القيامة أمثال الذر، ثم جعل بين عيني كلِّ إنسان منهم وبيصاً من نور، ثم عرضهم على آدم فقال: من هؤلاء ياربِّ؟ قال: هؤلاء ذريتك، فرأى فيهم رجلاً أعجبه وبيص ما بين عينيه، فقال: يا ربِّ من هذا؟ قال: ابنك داود، يكون في آخر الأمم، قال: كم جعلت له من العمر؟ قال: ستين سنة، قال: يارب زده من عمري أربعين سنة، قال الله: إذاً يكتب ويختم فلا يبدّل، فلما انقضى عمر آدم، جاءه ملك الموت، قال: أو لم يبق من عمري أربعون سنة!، قال له: أو لم تجعلها لابنك داود، قال: فجحد، فجحدت ذريته، ونسي فنسيت ذريته، وخطئ فخطئت ذريته»[(١)] قال: هذا على شرط مسلم.

وفي موطأ[(٢)] مالك عن زيد بن أبي أنيسة، أن عبد الحميد بن عبدالرحمن ابن زيد بن الخطاب أخبره عن مسلم بن يسار الجهني، أن عمر بن الخطاب رضي اللّه عنه سُئل عن هذه الآية ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ (الأعراف: ١٧٢) فقال عمر: سمعت رسول الله ﷺ سُئل عنها، فقال: «إن الله خلق آدم، ثم مسح ظهره بيمينه، فاستخرج منه ذرية، فقال: خلقتُ

(١) رواه ابن سعد (الطبقات ١/ ٢٧)، والترمذي (٣٠٧٦)، والحاكم (٢/ ٣٢٥) وأبو يعلى (٦٦٥٤) كلهم من طريق هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن أبي صالح عن أبي هريرة به.
وقال الترمذي: حديث حسن صحيح، وقال الحاكم: صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه ووافقه الذهبي. قلت: هشام بن سعد إنما روى له مسلم في الشواهد كما قال الحاكم (تهذيب ١١/ ٣٨) وقال الحافظ: صدوق له أوهام (تقريب ١٠٢١).
- أما ما رواه ابن وهب (٨) ومن طريقه الفريابي (٢٠)، و أبو يعلي (٦٣٧٧) عن زيد بن أسلم عن عطاء عن أبي هريرة فلا يفرح به؛ لأنه قد وهم فيه ابن وهب على جلالته وحفظه، والصواب زيد بن أسلم عن أبي صالح عن أبي هريرة كما قال أبو زرعة الرازي (العلل ٢/ ٨٧, ٨٨).
ومتابعة عبد الرحمن بن زيد بن أسلم لهشام عن زيد عن عطاء عن أبي هريرة لا أظنها تنفع؛ لأن عبدالرحمن هذا ضعيف (تقريب ٥٧٨) بل متفق على ضعفه.
(٢) في (ق) و (خ) (الموطأ).

هؤلاء للجنة، وبعمل أهل الجنة يعملون. ثم مسح ظهره فاستخرج منه ذرية فقال: خلقت هؤلاء للنار، وبعمل أهل النار يعملون، فقال رجل: يا رسول الله، ففيم العمل؟ فقال: إن الله إذا خلق العبد للجنة استعمله بعمل أهل الجنة، حتى يموت على عمل من أعمال أهل الجنة، فيدخله به الجنة، وإذا خلق العبد للنار، استعمله بعمل أهل النار، حتى يموت على عمل من أعمال أهل النار، فيدخله النار» قال الحاكم: هذا الحديث على شرط مسلم[1]!

وليس كما قاله، بل هو حديث منقطع، قال أبو عمر: هو حديث منقطع، فإن مسلم بن يسار هذا لم يلق عمر بن الخطاب، بينهما نعيم بن ربيعة، هذا إن صح، لأن الذي رواه عن زيد بن أبي أنيسة فذكر فيه نعيم بن ربيعة ليس هو بأحفظ من مالك، ولا ممن يحتج به إذا خالفه مالك، ومع ذلك فإن نعيم بن ربيعة ومسلم بن يسار جميعاً مجهولان غير معروفين

---

(١) رواه مالك في الموطأ (٢/ ٨٩٨) ومن طريقه أحمد (١/ ٤٤) وأبو داود (٤٧٠٣)، والنسائي في التفسير من الكبرى (٢١٠)، والترمذي (٣٠٧٥) وابن أبي حاتم في تفسيره (٥/ ١٦١٢)، وابن جرير الطبري (١٥٣٦٨) وابن وهب (٩)، والفريابي (٢٧, ٢٨)، وغيرهم.
إلا أن مالكاً قد خولف في هذا الحديث قال الدارقطني: خالفه يزيد بن سنان وغيره رووه عن زيد ابن أبي أنيسة، عن عبد الحميد بن مسلم بن يسار، عن نعيم بن ربيعة عن عمر زادوا في إسناده نعيم بن ربيعة، ومسلم بن يسار لم يدرك عمر ولا زمانه «الأحاديث التي خولف فيها مالك ص١٥٦».
قلت: رواية يزيد بن سنان أخرجها البخاري في التاريخ الكبير (٨/ ٩٧)، وابن أبي عاصم (٢٠١) وتابع يزيد عمرو بن جعثم عند أبي داود (٤٧٠٤) والطبري (١٥٣٦٩).
ويزيد بن سنان ضعيف «تقريب ١٠٧٦» وعمر بن جعثم مقبول «تقريب ٧١٥».
ورغم ذلك رجح الدارقطني روايتهما على رواية مالك بن أنس فقال: وحديث يزيد بن سنان متصل وهو أولى بالصواب. العلل (٢/ ٢٢٢)!.
قال ابن كثير (٣/ ٤٣٢) إن الإمام مالكاً إنما أسقط ذكر نعيم بن ربيعة عمداً لما جهل حال نعيم ولم يعرفه فإنه غير معروف إلا في هذا الحديث.
قلت: بل الإمام الحافظ الحجة مالك بن أنس أولى بالصواب من ضعيف ومجهول كما ذكر ابن عبد البر. والراجح أن الحديث منقطع قال أبو زرعة: «مسلم بن يسار عن عمر مرسل» أ. هـ المراسيل (١٦٥) أضف إلى ذلك أنه مجهول الحال؛ لذلك قال ابن حجر: مقبول (تقريب ٩٤١).

بحمل العلم ونقل الحديث، وليس هو مسلم بن يسار البصري العابد، وإنما هو رجل مدني[1] مجهول.

ثم ذكر من تاريخ ابن أبي خيثمة قال: قرأت على يحيى بن معين حديث مالك هذا، فكتب بيده على مسلم بن يسار: «لا يُعرف».

قال أبو عمر: هذا الحديث وإن كان عليل الإسناد فإن معناه عن النبي ﷺ قد روي من وجوه كثيرة، من حديث عمر بن الخطاب وغيره، وممن روى عن النبي ﷺ معناه في القدر: علي بن أبي طالب، وأُبيُّ بن كعب، وابن عباس، وابن عمر، وأبو هريرة، وأبو سعيد الخدري، وأبو سريحة الغفاري، وعبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عمرو بن العاص[2]، وذو اللحية الكلابي، وعمران بن حصين، وعائشة، وأنس بن مالك، وسراقة ابن جعشم، وأبو موسى الأشعري، وعبادة بن الصامت[3].

قلت: وحذيفة بن اليمان، وزيد بن ثابت، وجابر بن عبد الله، وحذيفة ابن أسيد[4]، وأبو ذر، ومعاذ بن جبل، وهشام بن حكيم، وأبو عبد الله رجل من الصحابة روى عنه أبو بصرة، وعبد الله بن سلام، وسلمان الفارسي، وأبو الدرداء، وعمرو بن العاص، وعائشة أم المؤمنين، وعبد الله ابن الزبير، وأبو أمامة الباهلي، وأبو الطفيل، وعبدالرحمن بن عوف، وبعض أحاديثهم موقوفة، وستمر بك جميعها متفرقة في أبواب الكتاب إن شاء الله عزّ وجلّ.

(١) في (ق) و(خ) (بدوي) والمثبت من التمهيد وط.
(٢) في التمهيد عبد الله بن عمر.
(٣) التمهيد لابن عبد البر (٦/ ٣, ٤, ٥, ٦, ٧) ويلاحظ أن ابن القيم قد تصرف بكلام ابن عبد البر بالاختصار.
(٤) علّق في حاشية (خ) و(ق): «حذيفة بن أسيد هو أبو سريحة الغفاري».

وقال إسحاق بن راهُويه: أخبرنا بقية بن الوليد قال: أخبرني الزبيدي محمد ابن الوليد، عن راشد بن سعد، عن عبدالرحمن بن أبي قتادة، عن أبيه، عن هشام بن حكيم بن حزام أن رجلاً قال: يا رسول الله، أتبتدأ الأعمال أم قد قضي القضاء؟ فقال: «إن الله لما أخرج ذرية آدم من ظهره، أشهدهم على أنفسهم، ثم أفاض بهم في كفيه، فقال: هؤلاء للجنة ولا أبالي، وهؤلاء للنار، فأهل الجنة ميسَّرون لعمل أهل الجنة، وأهل النار ميسَّرون لعمل أهل النار»(١).

قال إسحاق: وأخبرنا عبد الصمد، حدثنا حماد، حدثنا الجريري، عن أبي نضرة أن رجلاً من أصحاب النبي ﷺ يقال له أبو عبد الله دخل عليه أصحابه يعودونه وهو يبكي، فقالوا له: ما يبكيك؟ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الله قبض قبضة بيمينه، وأخرى بيده الأخرى، قال: هذه لهذه، وهذه لهذه ولا أبالي، فلا أدري في أي القبضتين أنا»(٢).

أخبرنا عمرو بن محمد، حدثنا إسماعيل بن رافع، عن المقبري، عن

(١) رواه إسحاق بن راهويه في مسنده [إتحاف الخيرة المهرة (ل٧٦)، المطالب العاليه (٢٩٧٨)]، وابن سعد (٧/ ٤١٧) وأحمد بن منيع (اتحاف الخيرة ١/ ل٧٩)، وأحمد (٤/ ١٨٦)، والبخاري في التاريخ الكبير (٨/ ١٩١) وابن مندة في الرد على الجهمية (ح٥٤) والفريابي (٢٢, ٢٣, ٢٤, ٢٥, ٢٦) وعنه الأجري (٣٣٠)، ورواه ابن جرير (١٥٣٨٨)، والبزار (٣/ ٢٠ كشف الأستار) وابن أبي عاصم في السنة (١٦٨) والبيهقي في الأسماء والصفات (٧١١, ٧١٢) وفي القدر (ل٥١) مخطوط شهيد علي، وابن بطة (٥٣)، والحاكم (١/ ٣٠)، والطبراني (٢٢/ ١٦٩) وفي مسند الشاميين (١٨٥٥) وابن حبان (٣٣٨) والحديث مضطرب الإسناد ضعيف.
قال ابن حجر: غريب «المطالب (٢٩٧٨) وقال البوصيري: هذا إسناد ضعيف غريب (إتحاف الخيرة المهرة له ٧٦ مخطوط) قال ابن السكن: الحديث مضطرب، الإصابة (٤/ ٢٩٥) والمقام يضيق ببيان وجه إضطرابه وفيما نقل كفاية.
ملاحظة: وقع في إسناد إسحاق بن راهويه: عبد الرحمن بن أبي قتادة، وهذا وهم، والصواب عبد الرحمن بن قتادة كما في مصادر التخريج وكتب الرجال، ولقد أبقيت الاسم في المتن دون تصحيح، لأنه قد وقع هكذا على الوهم في مسند إسحاق بن راهوية، كما نقل عنه ابن القيم، وابن حجر، والبوصيري، والظاهر أن الوهم من إسحاق بن راهوية لا من بقية، لأنه قد روي من طرق أخرى عن بقية على الصواب والله أعلم.
(٢) رواه الإمام أحمد (٤/ ١٧٦، ٥/ ٦٨)، وإسحاق بن راهويه كما ذكر المصنف، والبزار (٣/ ٢٠) من طريق حماد بن سلمة عن الجريري عن أبي نضرة به.
قال الحافظ: وسنده صحيح (الإصابة ٧/ ٢١٥)، قال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح.

أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «إن الله تعالى خلق آدم من تراب، ثم جعله طيناً، ثم تركه، حتى إذا كان صلصالاً كالفخار كان إبليس يمر به فيقول: خلقت لأمر عظيم! ثم نفخ الله فيه من روحه، قال: يارب، ما ذريتي؟ قال: اختر يا آدم، قال: أختار يمين ربي، وكلتا يدي ربي يمين، فبسط الله كفّه، فإذا كلُّ من هو كائن من ذريته في كفّ الرحمن»[1].

أخبرنا النضر، أخبرنا أبو معشر، عن سعيد المقبري ونافع مولى الزبير، عن أبي هريرة قال: «لما أراد الله أن يخلق آدم - فذكر خلق آدم- فقال له: يا آدم، أيُّ يديّ أحب إليك أن أريك ذريتك فيها؟، قال: يمين ربِّي، وكلتا يدي ربي يمين، فبسط يمينه، وإذا فيها ذريته كلهم ما هو خالق إلى يوم القيامة، الصحيح على هيئته، والمبتلى على هيئته، والأنبياء على هيئاتهم، فقال: ألا أعفيتهم كلهم؟ فقال: إني أحببت أن أشكر» وذكر الحديث[2].

وقال محمد بن نصر المروزي: حدثنا محمد بن يحيى، حدثنا سعيد بن أبي مريم، أخبرنا الليث بن سعد، حدثني ابن عجلان، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبيه، عن عبد الله بن سلام قال: «خلق الله آدم ثم قال بيده فقبضها، فقال: اخترْ يا آدم، فقال: اخترت يمين ربي، وكلتا يديك يمين، فبسطها فإذا فيها ذريته، فقال: من هؤلاء يارب؟ قال: مَنْ قضيتُ أن

(١) رواه أبو يعلى (٦٥٨٠) وإسحاق بن راهويه كما ذكر المصنف من طريق إسماعيل بن رافع عن المقبري به، قال البوصيري: سنده ضعيف لضعف إسماعيل بن رافع. «مختصر إتحاف السادة ٩/ ١٢٨».
وإسماعيل كما قال البوصيري، إلا أنه قد تابعه الحارث بن عبد الرحمن بن أبي ذباب فيما رواه الترمذي (٣٣٦٨) والنسائي في عمل اليوم والليلة رقم (٢١٨) عن صفوان بن عيسى عنه، وقال الترمذي: حسن غريب. أ. هـ أي حسن لذاته وهو كما قال فإن رجاله ثقات إلا الحارث بن عبد الرحمن صدوق يهم «تقريب ٢١١» فالحديث حسن وصنيع الحافظ ابن حجر يشعر أنه صححه ذلك أنه استدركه على البخاري فقال: ومما لم يذكره (أي البخاري) ما رواه الترمذي والنسائي والبزار وصححه ابن حبان من طريق سعيد المقبري وغيره عن أبي هريرة مرفوعاً وذكر الحديث الفتح (٦/ ٤٤٨).

(٢) أبو معشر هو نجيح بن عبد الرحمن السندي ضعيف كما في التقريب (٩٩٨) راجع ما قبله وما بعده.

أخلق من ذريتك من أهل الجنة إلى أن تقوم الساعة»[١].

قال: وحدثنا إسحاق، حدثنا جعفر بن عون، أخبرنا هشام بن سعد[٢] عن زيد بن أسلم، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «لما خلق الله آدم مسح ظهره، فسقط من ظهره كل نسمة هو خالقها من ذريته إلى يوم القيامة»[٣] وذكر الحديث.

وقال إسحاق: حدثنا الملائي، حدثنا المسعودي، عن علي بن بذيمة، عن سعيد عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ (الأعراف: ١٧٢) قال: «إن الله أخذ على آدم ميثاقه أنه ربّه، وكتب أجله ورزقه ومصيباته، ثم أخرج من ظهره ولده كهيئة الذر، فأخذ عليهم الميثاق أنه ربهم، وكتب أجلهم ورزقهم ومصيباتهم»[٤].

قال: وحدثنا وكيع، حدثنا الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن ابن عباس قال: «مسح الله ظهر آدم، فأخرج كل طيب في يمينه، وفي يده الأخرى كل خبيث»[٥].

---

(١) ورواه أيضاً النسائي في عمل اليوم والليلة (٢١٩) مختصراً من طريق قتيبة بن سعيد عن الليث به وإسناده حسن لأجل محمد بن عجلان قال الحافظ فيه صدوق اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة (تقريب ٨٧٧) أي ما سواها محفوظ عنده وهذا منها.

(٢) في (ق) و(خ) (سعيد) والمثبت من مصادر التخريج وط. وكذلك شيخه في (خ) و(ق) جعفر بن عوف وهو خطأ.

(٣) تقدم تخريجه ص (٣٤) فراجعه..

(٤) رواه ابن جرير الطبري (١٥٣٥٩)، (١٥٣٦٠) وابن أبي حاتم في تفسيره (٨٥٣٠) ومحمد بن نصر كما ذكر المصنف، وعبد بن حميد وابن المنذر وأبو الشيخ (الدر المنثور ٣/ ٢٥٨) من طريق المسعودي عن علي بن بذيمة عن سعيد بن جبير به، والمسعودي هو عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن مسعود: صدوق اختلط قبل موته، وضابطه: أن من سمع منه ببغداد فبعد الاختلاط تقريب (٥٨٦).
قلت: الراوي عنه وكيع بن الجراح عند ابن جرير (١٥٣٥٩)، والملائي عبد السلام بن حرب النهدي ثقة حافظ كوفي (تقريب ٦٠٨) عند محمد بن نصر، ويحيى بن سعيد القطان عند ابن أبي حاتم (٨٥٣٠) وسماع هؤلاء كلهم قبل الاختلاط قال أحمد: سماع وكيع من المسعودي قديم، وأبو نعيم أيضاً وإنما اختلط المسعودي ببغداد ومن سمع منه بالكوفة والبصرة فسماعه جيد (٦/ ١٩١) التهذيب. فالأثر حسن إن شاء الله.

(٥) رواه أيضاً ابن جرير الطبري في تفسيره برقم (١٥٣٥٦) من طريق وكيع به، ورجاله ثقات، إلا أنه يخشى من تدليس الأعمش وحبيب.
وروي من حديث أبي موسى مرفوعاً «إن الله يوم خلق آدم قبض من صلبه قبضتين، فوقع كل طيب بيمينه، وكل خبيث بشماله...» رواه الفريابي (٣٥)، وابن أبي عاصم في السنة (٢٠٣) وغيرهما وإسناده ضعيف أيضاً.

وقال محمد بن نصر: حدثنا الحسن بن محمد الزعفراني، حدثنا حجاج، عن ابن جريج، عن الزبير بن موسى، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال: «إن الله ضرب منكبه الأيمن، فخرجت كل نفس مخلوقة للجنة بيضاء نقية، فقال: هؤلاء أهل الجنة، ثم ضرب منكبه الأيسر، فخرجت كل نفس مخلوقة للنار سوداء، فقال: هؤلاء أهل النار، ثم أخذ عهده على الإيمان والمعرفة به[1] والتصديق له وبأمره، من بني آدم كلهم، وأشهدهم على أنفسهم، فآمنوا وصدقوا وعرفوا وأقروا».

حدثنا إسحاق، حدثنا روح بن عبادة، ثنا محمد بن عبد الملك، عن أبيه عن الزبير بن موسى، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس بهذا الحديث وزاد: قال ابن جريج: وبلغني أنه أخرجهم على كفّه أمثال الخردل[2].

قال إسحاق: وأخبرنا جرير، عن منصور، عن مجاهد، عن عبدالله بن عمرو، في قوله تعالى ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ﴾ قال: أخذهم كما يؤخذ بالمشط[3].

وفي تفسير أسباط: عن السدّي، عن أصحابه [أبي][4] مالك وأبي صالح عن ابن عباس، وعن مرة الهمداني، عن ابن مسعود، وعن أناس من أصحاب النبي ﷺ في قوله﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ﴾ (الأعراف: ١٧٢)الآية، قال: «لما

---

(١) في (ق) و(خ) (له) والمثبت من ط.

(٢) رواه أيضاً ابن جرير برقم (١٥٣٧٣) هو والذي قبله في سياق واحد من طريق حجاج عن ابن جريج عن الزبير بن موسى عن سعيد به. وهذا إسناد ضعيف فيه ثلاث علل:
أما الزبير بن موسى فقد قال الحافظ فيه «مقبول» تقريب (٣٣٦) أي حيث يتابع، وابن جريج هو عبد الملك بن عبد العزيز المكي ثقة ولكنه مدلس، قال الدارقطني: لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح! «التهذيب ٦/ ٣٥٣» وقد عنعن، وحجاج هو ابن محمد المصيصي ثقة ولكنه اختلط لما قدم بغداد، والراوي عنه بغدادي.

(٣) رواه ابن أبي حاتم (٨٥٣٢) وابن جرير الطبري (١٥٣٦٧)، (١٥٣٦٦)، وابن منده في الرد على الجهمية ص(٦٣) واللالكائي (٩٩٣) بأسانيدهم عن منصور عن مجاهد عن ابن عمرو به وهذا إسناد غاية في الصحة.
ورواه أحمد بن أبي طيبه عن سفيان عن الأجلح عن الضحاك عن منصور به، إلا أنه رفعه (تفسير الطبري (١٥٣٦٥) والوقف أصح كما قال ابن كثير (٣/ ٤٣١) وابن جرير (٦/ ١١٧).

(٤) في (ق) و(خ) (أن)والتصويب من مصادر التخريج وط.

أخرج الله آدم من الجنة قبل أن يهبطه من السماء، مسح صفحة ظهر آدم اليمنى، فأخرج منه ذرية بيضاء مثل اللؤلؤ، وكهيئة الذر، فقال لهم: ادخلوا الجنة برحمتي، ومسح صفحة ظهره اليسرى، فأخرج منه ذرية سوداء كهيئة الذر فقال: ادخلوا النار ولا أبالي، فذلك حين يقول: ﴿أصحاب اليمين﴾ و﴿أصحاب الشمال﴾، ثم أخذ منهم الميثاق، فقال: ألست بربكم؟ قالوا: بلى، فأعطاه طائفة طائعين، وطائفة كارهين على وجه التقية، فقال هو والملائكة ﴿شَهِدْنَا أَن تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَافِلِينَ ﴿١٧٢﴾ أَوْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا مِن قَبْلُ﴾ (الأعراف: ١٧٢، ١٧٣) الآية، فلذلك ليس أحد من ولد آدم، إلا وهو يعرف أن ربّه الله، ولا مشرك إلا وهو يقول: ﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَارِهِم مُّقْتَدُونَ﴾ (الزخرف: ٢٣) فذلك قوله عز وجل: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ (الأعراف: ١٧٢) وذلك حين يقول: ﴿وَلَهُ أَسْلَمَ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا﴾ (آل عمران: ٨٣) وذلك حين يقول: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ (الأنعام: ١٤٩) قال: يعني يوم أخذ الميثاق»[(١)].

وقال إسحاق: حدثنا وكيع، حدثنا فطر، عن ابن سابط، قال: قال أبو بكر رضي الله عنه: خلق الله الخلق قبضتين، فقال لمن في يمينه: ادخلوا الجنة بسلام، وقال لمن في يده الأخرى: ادخلوا النار ولا أبالي»[(٢)].

وأخبرنا جرير، عن الأعمش، عن أبي ظبيان، عن رجل من الأنصار

(١) رواه الحافظ أبو عمر بن عبد البر بإسناده في التمهيد (١٨/ ٨٥) تاماً بهذا السياق، ورواه ابن جرير الطبري مفرقاً (١٥٣٨٢)، (١٥٣٨٣)، (١٥٣٨٤).

(٢) رواه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة من طريقين عن فطر بن خليفة (١٢٠٣)(١٢٠٤)، ورواه أيضاً ابن بطة في الإبانة (١٥٥٥، ١٥٥٦).

وفطر بن خليفة وثقه: أحمد بن حنبل، وابن معين، والنسائي، والعجلي، وابن سعد، والساجي، وقال أبو حاتم: صالح الحديث (تهذيب ٨/ ٢٦٢). وكذلك عبد الرحمن بن سابط تابعي ثقة كثير الإرسال (تقريب ٥٧٩) إلا أنه لم يدرك أبا بكر فهو مرسل عنه. ورواه ابن بطة (١٥٥٧) بإسناد صحيح عن عمرو بن دينار عمن أخبره عن عبد الله بن شداد قال: قال أبو بكر به.

من أصحاب محمد ﷺ قال: «لما خلق الله الخلق [قبض][1] قبضتين بيده، فقال لمن في يمينه: أنتم أصحاب اليمين، وقال لمن في اليد الأخرى: أنتم أصحاب الشمال: فذهبت إلى يوم القيامة»[2].

وقال عبد الله بن وهب في كتاب القدر: أخبرني جرير بن حازم، عن أيوب السختياني، عن أبي قلابة قال: «إن الله عز وجل لما خلق آدم، أخرج ذريته، ثم نثرهم في كفه، ثم أفاضهم، فألقى التي في يمينه عن يمينه، والتي في يده الأخرى عن شماله، ثم قال: هؤلاء لهذه ولا أبالي، وهؤلاء لهذه ولا أبالي، وكتب أهل النار وما هم عاملون، وأهل الجنة وما هم عاملون، وطوى الكتاب ورفع القلم»[3] وقال أبو داود: حدثنا مسدد، حدثنا حماد ابن زيد، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن أبي صالح فذكره[4].

قال ابن وهب: وأخبرني عمرو بن الحارث، وحيوة بن شُريح، عن ابن أبي أسيد -هكذا قال- عن أبي فراس، أنه حدثه أنه سمع عبد الله بن عمرو يقول: «إن الله عز وجل لما خلق آدم نفضه نفض المِزْوَد[5]، فأخرج من ظهره ذريته أمثال النغف[6]، فقبضهم قبضتين ثم ألقاهما ثم قبضهما، فقال ﴿فَرِيقٌ فِي الْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ﴾(الشورى: ٧)»[7].

---

(١) ساقطة من (ق) و(خ) واستدركت من ط.

(٢) رجاله رجال الصحيح إلا أنه يخشى من تدليس الأعمش.

(٣) كتاب القدر لابن وهب (رقم١٢) وإسناده صحيح، وأبو قلابة هو عبد الله بن زيد بن عمرو الجرمي البصري أحد الأعلام ثقة فاضل، طلب منه تولي القضاء فهرب إلى الشام ومات بها سنة ١٠٤هـ وقيل بعدها (تهذيب التهذيب ٥/ ٢٠٠).

(٤) رواه مسدد بن مسرهد في مسنده كما في إتحاف الخيرة المهرة (١/ ل٧٦) وعنه أبو داود في القدر كما ذكر المصنف، وإسناده صحيح.

(٥) المِزود: وعاء التمر يعمل من أدم وجمعه مزاود، المصباح (٢٦٠).

(٦) النَّغف: دود في أنوف الإبل والغنم، الواحدة نغفة، أو دود أبيض يكون في النوى. المحيط (١١٠٨).

(٧) رواه ابن وهب في القدر (رقم ١٥) ومن طريقه ابن جرير الطبري في التفسير (٣٠٦١٩) والبيهقي في الأسماء والصفات (٧١٣) جميعهم من طريق يحيى بن أبي أسيد المصري عن أبي فراس عن ابن عمرو به، وأبو فراس هو يزيد بن رباح السهمي مولى ابن عمرو: ثقة «تقريب ١٠٧٤». ويحيى بن أبي أسيد ذكره البخاري في التاريخ الكبير (٨/ ٢٦١)، وابن أبي حاتم (٩/ ١٢٩) وذكره ابن حبان في الثقات (٩/ ٢٥١).

قال ابن وهب: وأخبرني يونس بن يزيد، عن الأوزاعي، عن عبد الله ابن عمرو بن العاص، قال: «من كان يزعم أن مع الله قاضياً، أو رازقاً، أو يملك لنفسه ضراً أو نفعاً، أو موتاً أو حياة أو نشوراً، لقي الله فأدحض حجته، وأحرق لسانه وجعل صلاته وصيامه هباءً منثوراً، وقطع به الأسباب، وأكبه الله على وجهه في النار، وقال: إن الله خلق الخلق، فأخذ منهم الميثاق وكان عرشه على الماء»[(١)].

وذكر أبو داود: حدثنا يحيى بن حبيب، حدثنا معتمر، ثنا أبي، عن أبي العالية في قوله عز وجل ﴿**يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ ﴿١٠٦﴾ وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ**﴾ (آل عمران: ١٠٦، ١٠٧) قال: صاروا فريقين، وقال لمن سود وجوههم وغَيَّرَهم: ﴿**أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ**﴾، قال: هو الإيمان الذي كان حيث كانوا أمة واحدة مسلمين»[(٢)].

قال أبو داود: وحدثنا موسى بن إسماعيل، ثنا حماد، ثنا أبو نعامة السعدي قال: كنا عند أبي عثمان النهدي، فحمدنا الله عز وجل فذكرناه[(٣)] ودعوناه، فقلت: لأنا بأول هذا الأمر أشد فرحاً مني بآخره، فقال

---

(١) رواه ابن وهب في كتاب القدر (رقم٢٤)، والأوزاعي لم يدرك عبد الله بن عمرو، ثم رواه ابن وهب (رقم ٢٥) عن عمر بن محمد العمري - وهو ثقة - عن عبد الله بن عمرو، وهو منقطع أيضاً لأنه لم يدرك ابن عمرو.

(٢) رواه ابن أبي حاتم في التفسير (٣٩٥٦)، وابن جرير الطبري (٧٦٠٣) عن أبي جعفر الرازي عن الربيع عن أبي العالية عن أبي بن كعب.

وخالف أبا جعفر الرازي سليمانُ بن طرخان (فيما رواه أبو داود في القدر) فرواه عن أبي العاليه من قوله ولم يسنده إلى أبي بن كعب، وهذا أصح لأن سليمان بن طرخان هذا وثقه أحمد وابن معين والنسائي وابن سعد وغيرهم وعَدَّه الثوري من حفّاظ البصرة، وقال شعبة: شَكُّ سليمان التيمي يقين! التهذيب (٤/ ١٨٢) فكيف إذا جزم وخالفه مثل أبو جعفر الرازي الذي ضُعّف في الربيع بن أنس لأن في أحاديثه عنه اضطراباً كثيراً (التهذيب ٣/ ٢١٤) فالموقوف على أبي العالية أرجح والله أعلم.

(٣) في (ق) و(خ) (فذكرنا) والمثبت من ط.

أبوعثمان: ثَبَّتَك الله، كنّا عند سلمان فحمدنا الله عز وجل وذكرناه ودعوناه، فقلت: لأنا بأول هذا الأمر أشدّ فرحاً مني بآخره، فقال سلمان: «ثَبَّتَك الله، إن الله تبارك وتعالى لما خلق آدم مسح ظهره، فأخرج من ظهره ماهو كائن إلى يوم القيامة، فخلق الذكر والأنثى، والشقاوة والسعادة، والأرزاق والآجال والألوان، ومنْ علم السعادة فعل الخير ومجالس الخير، ومنْ علم الشقاوة فعل الشر ومجالس الشر»[(١)].

وقال أبو داود: حدثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا حماد، أخبرنا عطاء ابن السائب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال: «مسح ربك تعالى ظهر آدم، فأخرج منه ما هو كائن إلى يوم القيامة، أخذ عهودهم ومواثيقهم» قال سعيد: فيرون أن القلم جَفَّ يومئذ[(٢)].

وقال الضحاك: خرجوا كأمثال الذر ثم أعادهم[(٣)].

فهذه الآثار وغيرها تدل على أن الله سبحانه قَدّر أعمال بني آدم وأرزاقهم وآجالهم وسعادتهم وشقاوتهم عقيب خلق أبيهم، وأراهم لأبيهم آدم صورهم، وأشكالهم، وحلاهم، وهذا -والله أعلم- أمثالهم وصورهم.

وأما تفسير قوله تعالى﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ﴾ الآية به[(٤)] ففيه ما فيه، وحديث عمر -لو صح- لم يكن تفسيراً للآية، وبيان أن ذلك هو المراد بها، فلا يدل الحديث عليه، ولكن الآية دلت على أن هذا الأخذ من بني آدم، لا من آدم، وأنه من ظهورهم، لا من ظهره، وأنهم ذرياتهم أمة بعد

(١) إسناده صحيح متصل ورجاله رجال الصحيحين خلا أبي نعامة روى له مسلم فقط وهو ثقة. . ورواه عبد بن حميد في تفسيره، الدر المنثور (٣/ ٢٦٢).

(٢) رواه أيضاً ابن جرير الطبري في التفسير (١٥٣٥٧, ١٥٣٥٨) من طريقين آخرين عن عطاء بن السائب وعطاء صدوق اختلط بآخرة التهذيب (٧/ ١٧٧).

(٣) رواه ابن أبي حاتم في تفسيره (٨٥٣٨)، وعبد بن حميد كما في الدر (٣/ ٢٦٥).

(٤) «به» ساقطة من (ق) و(خ) واستدركت من (ط).

أمة، وأنه إشهاد تقوم به عليهم الحجة له سبحانه، فلا يقول الكافر يوم القيامة: كنت غافلاً عن هذا، ولا يقول الولد المشرك: أشرك أبي وتبعته، فإن ما فطرهم الله عليه من الإقرار بربوبيته، وأنه ربهم وخالقهم وفاطرهم حجة عليهم.

ثم دلّ حديث عمر وغيره على أمر آخر لم تدل عليه الآية، وهو القدر السابق والميثاق الأول، وهو سبحانه لا يحتج عليهم بذلك، وإنما يحتج عليهم برسله، وهو الذي دلت عليه الآية.

فتضمنت الآية والأحاديث إثبات القدر والشرع، وإقامة الحجة والإيمان بالقدر، فأخبر النبي ﷺ لما سئل عنها بما يحتاج العبد إلى معرفته والإقرار به معها، وبالله التوفيق.

الباب الثالث

في ذكر احتجاج آدم وموسى في ذلك، وحكم النبي صلَّى اللَّه عليه وسلم لآدم، صلوات اللَّه وسلامه عليهم أجمعين

عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «احتج آدم وموسى، فقال موسى: يا آدم، أنت أبونا خيبتنا وأخرجتنا من الجنة، قال له آدم: أنت موسى اصطفاك الله بكلامه، وخطّ لك التوراة بيده، أتلومني على أمر قدره الله عليّ قبل أن يخلقني بأربعين سنة؟» فقال النبي ﷺ: «فحجّ آدمُ موسى، فحج آدمُ موسى» وفي رواية: «كتب لك التوراة بيده».

وفي لفظ آخر: «تحاج آدم وموسى، فحج آدم موسى، فقال له موسى: أنت آدم الذي أغويت الناس، وأخرجتهم من الجنة، فقال آدم: أنت موسى الذي أعطاه الله علم كل شيء، واصطفاه على الناس برسالته؟، قال: نعم، قال: أفتلومني على أمر قُدّر عليّ قبل أن أخلق».

وفي لفظ آخر: «احتجّ آدم وموسى عند ربهما، فحج آدم موسى، فقال موسى: أنت آدم الذي خلقك الله بيده، ونفخ فيك من روحه، وأسجد لك ملائكته، وأسكنك في جنته، ثم أهبطت الناس بخطيئتك إلى الأرض، قال آدم: أنت موسى الذي اصطفاك الله برسالته وبكلامه، وأعطاك الألواح فيها تبيان كل شيء، وقرّبك نجيًا، فبكم وجدت الله كتب التوراة قبل أن أخلق؟ قال موسى: بأربعين عامًا، قال آدم: هل وجدت فيها ﴿وَعَصَىٰ آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَىٰ﴾(طه: ١٢١)؟ قال: نعم، قال: أفتلومني على أن عملت عملاً كَتَبه الله عليّ أن أعمله قبل أن يخلقني بأربعين سنة!»، قال رسول الله ﷺ: «فحجّ آدم موسى».

وفي لفظ آخر: «احتجّ آدم وموسى، فقال له موسى: أنت آدم الذي أخرَجَتْكَ[1] خطيئتك من الجنة» وذكر الحديث، متفق عليه[2].

وهذا التقدير بعد التقدير الأول السابق لخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة.

وقد رَدَّ هذا الحديث مَنْ لم يفهمه من المعتزلة كأبي علي الجبائي[3]، ومن وافقه على ذلك، وقال: لو صَحَّ لبطلت نبوات الأنبياء، فإن القدر إذا كان حجة للعاصي بطل الأمر والنهي، فإن العاصي بترك الأمر، أو فعل النهي، إذا صحت له الحجة بالقدر السابق ارتفع اللوم عنه. وهذا من ضلال فريق الاعتزال، وجهلهم بالله ورسوله وسنته، فإن هذا حديث صحيح متفق على صحته، لم تزل الأمة تتلقاه بالقبول من عهد نبيها، قرناً بعد قرن، وتقابله بالتصديق والتسليم، ورواه أهل الحديث في كتبهم، وشهدوا به على رسول الله ﷺ أنه قاله، وحكموا بصحته، فما لأجهل الناس بالسنة، ومَنْ عُرف بعدواتها وعداوة حملتها، والشهادة عليهم بأنهم مجسمة مشبهة حشوية نوابت وهذا الشأن!.

ولم يزل أهل الكلام الباطل المذموم موكلين برد أحاديث رسول الله ﷺ التي تخالف قواعدهم الباطلة، وعقائدهم الفاسدة، كما ردوا أحاديث الرؤية، وأحاديث علو الله على خلقه، وأحاديث صفاته القائمة به،

(١) في (ق) و(خ) «أخرجتنا» والمثبت من الصحيح.
(٢) رواه البخاري برقم (٦٦١٤)، ومسلم برقم (٢٦٥٢) واللفظ له.
(٣) هو محمد بن عبد الوهّاب بن سلام الجبائي نسبة إلى قرية «جبى» من قرى البصرة، وإليه نسبت الطائفة الجبائية، من أئمة المعتزلة في عصره، له آراء ومقالات، انفرد بها في المذهب المعتزلي، له تفسير حافل، تربى أبو الحسن الأشعري في حجره ثم ردّ عليه، وترك مذهبه، توفي سنة ٣٠٣ هجرية، المقريزي (٢/ ٣٤٨)، وفيات الأعيان (٤/ ٢٦٧) البداية والنهاية (١١/ ١٢٥) الأعلام (٦/ ٢٥٦) السير (١٤/ ١٨٣).

وأحـاديث الشـفـاعـة، وأحـاديث نزوله إلى سـمـائه، ونزوله إلى الأرض للفصل بين عباده، وأحاديث تكلمه بالوحي كلاماً يسمعه من شاء من خلقه حقيقة إلى أمثال ذلك.

وكـمـا ردَّت الخـوارج والمعـتـزلة أحـاديث خـروج أهل الكبـائر من النار بالشفاعة وغيرها، وكما ردَّت الرافضة أحاديث فضائل الخلفاء الراشدين، وغيرهم من الصحابة، وكـمـا ردَّت المعطلة أحـاديث الصـفـات [والأفعـال الاختيارية، وكما ردت القدرية المجوسية أحاديث القضاء][1] والقدر السابق.

وكل من أصّل أصـلاً لم يؤصله الله ورسوله قـاده قـسـراً إلى ردِّ السنة أو تحريفها عن مواضعها، فلذلك لم يؤصل حزب الله ورسوله أصلاً غير ما جاء به الرسول ﷺ، فهو أصلهم الذي عليه يعولون، وآخيّتهم التي إليها يرجعون.

ثم اختلف الناس في فهم هذا الحديث، ووجه الحجة التي توجهت لآدم على موسى.

فقالت فرقة: إنما حَجَّه لأن آدم أبوه، فحجَّه كما يحجُّ الرجل ابنه، وهذا كلام لا تحصيل فيه البتَّة، فإن حجة الله يجب المصير إليها مع الأب كانت أو مع الابن أو العبد أو السيد، ولو حجَّ الرجل أباه بحق وجب المصير إلى الحجة.

وقالت فرقة: إنما حَجَّه لأن الذنب كان في شريعة، واللوم في شريعة وهذا من جنس ما قبله، إذ لا تأثير لهذا في الحجة بوجه، وهذه الأمة تلوم الأمم المخالفة لرسلها المتقدمة عليها، وإن كان لم تجمعهم شريعة واحدة، ويقبل الله شهادتهم عليهم، وإن كانوا من غير أهل شريعتهم.

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ق).

وقالت فرقة أخرى: إنما حَجَّه لأنه كان قد تاب من الذنب، والتائب من الذنب كمن لا ذنب له، ولا يجوز لومه، وهذا وإن كان أقرب مما قبله، فلا يصح لثلاثة أوجه:

أحدها: أن آدم لم يذكر ذلك بوجه، ولا جعله حجَّة على موسى، ولم يقل: أتلومني على ذنب قد تبت منه!.

الثاني: أن موسى أعرف بالله سبحانه وبأمره ودينه من أن يلوم على ذنب قد أخبره الله سبحانه أنه قد تاب على فاعله واجتباه بعده وهداه، فإن هذا لايجوز لآحاد المؤمنين أن يفعله فضلاً عن كليم الرحمن.

الثالث: أن هذا يستلزم إلغاء ما عَلَّق به النبي ﷺ وجه الحجة، واعتبار ما ألغاه، فلا يلتفت إليه.

وقالت فرقة أخرى: إنما حَجَّه لأنه لامه في غير دار التكليف، ولو لامه في دار التكليف لكانت الحجة لموسى عليه.

وهذا أيضاً فاسد من وجهَين: أحدهما: أن آدم لم يقل له: لمتني في غير دار التكليف، وإنما قال: أتلومني على أمر قد قُدِّر عليَّ قبل أن أخلق؟ فلم يتعرض للدار، وإنما احتج بالقدر السابق، الثاني: أن الله سبحانه يلوم الملومين من عباده في غير دار التكليف، فيلومهم بعد الموت، ويلومهم يوم القيامة.

وقالت فرقة أخرى: إنما حَجَّه لأن آدم شهد الحكم وجريانه على الخليقة، وتفرّد الربّ سبحانه بالربوبية، وأنه لا تتحرك ذرة إلا بمشيئته وعلمه، وأنه لارادّ لقضائه وقدره، وأنه ماشاء كان ومالم يشأ لم يكن، قالوا: ومشاهدة العبد الحكم لا يدع له استقباح سيئة، لأنه يشهد نفسه عدماً

محضاً، والأحكام جارية عليه مصرفة[1] له، وهو مقهور مربوب مدبر، لا حيلة له، ولا قوة له، قالوا: ومن شهد هذا المشهد سقط عنه اللوم!

وهذا المسلك أبطل مسلك سلك في هذا الحديث، وهو شرّ من مسلك القدرية في رده، وهم إنما ردوه إبطالاً لهذا القول، ورداً على قائليه، وأصابوا[2] في ردهم عليهم وإبطال قولهم، وأخطؤوا في ردِّ حديث رسول الله ﷺ، فإن هذا المسلك لو صحّ لبطلت الديانات جملة، وكان القدر حجَّة لكل مشرك وكافر وظالم، ولم يبق للحدود معنى، ولا يلام جانٍ على جنايته، ولا ظالم على ظلمه، ولا يُنْكَر منكر أبداً، ولهذا قال شيخ الملحدين ابن سينا[3] في إشاراته: «العارف لا ينكر منكراً لاستبصاره بسرِّ الله تعالى في القدر» وهذا كلامُ منسلخٍ من الملل، ومتابعة الرسل.

وأعرف خلق الله به رسله وأنبياؤه، وهم أعظم الناس إنكاراً للمنكر، وإنما أرسلوا بإنكار المنكر، فالعارف أعظم الناس إنكاراً للمنكر لبصيرته بالأمر والقدر فإن الأمر يوجب عليه الإنكار، والقدر يعينه عليه وينفذه[4] له، فيقوم في مقام ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ وفي مقام ﴿فَاعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾ (هود: ١٢٣) فيعبده بأمره وقدره، ويتوكلُ عليه في تنفيذ أمره بقدره، فهذا حقيقة المعرفة، وصاحب هذا المقام هو العارف بالله، وعلى هذا أجمعت الرسل من

(١) في (ط): (معروفة).
(٢) في (ق) و(خ) «أجادوا» والمثبت من ط.
(٣) هو أبو علي شرف الملك الحسين بن عبد الله بن الحسن الطبيب الفيلسوف الرئيس (٣٧٠-٤٢٨هـ) نشأ وتعلم في بخارى في بيت إسماعيلي باطني، طاف البلاد، وناظر العلماء، واتسعت شهرته، قال ابن تيمية: تكلم ابن سينا في أشياء من الإلهيات والنبوات والمعاد والشرائع لم يتكلم بها سلفه، ولا وصلت إليها عقولهم، ولا بلغتها علومهم، فإنه استفادها من المسلمين، وإن كان إنما يأخذ عن الملاحدة المنتسبين إلى المسلمين كالإسماعيلية، وكان أهل بيته من أهل دعوتهم من أتباع الحاكم العبيدي الذي كان هو وأهل بيته معروفين عند المسلمين بالإلحاد أ. هـ السير (١٩/ ٥٣١)، لسان الميزان (٢/ ٢٩١)، الرد على المنطقيين (١٤١) الأعلام (٢/ ٢٤٢).
(٤) في (ق) و(خ) (منفذه) والمثبت من ط.

أولهم إلى خاتمهم، وأما[1] من يقول:

أصبحتُ منفعلاً لما يختاره منِّي ففعلي كلّه طـاعـات

[ويقول: أنا] وإن عصيت أمره، فقد أطعت إرادته ومشيئته، ويقول: العارف لا ينكر منكراً لاستبصاره بسرّ الله في القدر، فخارج عما عليه الرسل قاطبة، وليس هو من أتباعهم، وإنما حكى الله سبحانه الاحتجاج بالقدر عن المشركين أعداء الرسل، فقال تعالى ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُوا بَأْسَنَا قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ ﴿١٤٨﴾ قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾(الأنعام: ١٤٧ - ١٤٩).

وقال تعالى﴿ وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِ مِن شَيْءٍ نَّحْنُ وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن دُونِهِ مِن شَيْءٍ كَذَلِكَ فَعَلَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَهَلْ عَلَى الرُّسُلِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ ﴾(النحل: ٣٥) وقال تعالى﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ أَنفِقُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنُطْعِمُ مَن لَّوْ يَشَاءُ اللَّهُ أَطْعَمَهُ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ (يس: ٤٧) قال تعالى﴿ وَقَالُوا لَوْ شَاءَ الرَّحْمَٰنُ مَا عَبَدْنَاهُم مَّا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ ﴾ (الزخرف: ١٩، ٢٠).

فهذه أربع مواضع حكى فيها الاحتجاج بالقدر عن أعدائه، وشيخهم وإمامهم في ذلك عدوه الأحقر إبليس، حيث احتجَّ عليه بقضائه فقال ﴿ رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ (الحجر: ٣٩).

فإن قيل: قد عُلم بالمنصوص والمعقول صحة قولهم: ﴿ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا ﴾ (الأنعام: ١٤٨). ﴿ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِ مِن شَيْءٍ نَّحْنُ

(١) في (ق) و(خ) (أنشا) والمثبت من (ط)، وقد تقدم في ص (٤٨) أن القائل هو نجم الدين محمد بن سوّار بن إسرائيل فراجع ترجمته.

﴿وَلا آبَاؤُنَا﴾ (النحل: ٣٥). ﴿لَوْ شَاءَ الرَّحْمَنُ مَا عَبَدْنَاهُم﴾ (الزخرف: ١٩). فإنه ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، وقد قال تعالى ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾(الأنعام: ١١٢) وقال﴿ وَلَوْ شِئْنَا لآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا ﴾(السجدة: ١٣) فكيف أكذبهم ونفى عنهم العلم، وأثبت لهم الخرص فيما هم فيه صادقون، وأهل السنة جميعاً يقولون: لو شاء الله ما أشرك به مشرك، ولا كفر به كافر، ولا عصاه أحدٌ من خلقه، فكف ينكر عليهم ما هم فيه صادقون؟.

قيل: بل أنكر سبحانه عليهم ما هم فيه أكذب الكاذبين، وأفجر الفاجرين ولم ينكر عليهم صدقاً ولا حقاً، بل أنكر عليهم أبطل الباطل، فإنهم لم يذكروا ماذكروه إثباتاً لقدره وربوبيته ووحدانيته، وافتقاراً إليه، وتوكلاً عليه، واستعانة به، ولو قالوه كذلك لكانوا مصيبين، وإنما قالوه معارضين به لشرعه ودافعين به لأمره، فعارضوا شرعه وأمره، ودفعوه بقضائه وقدره، ووافقهم على ذلك كل من عارض الأمر ودفعه بالقدر، وأيضاً فإنهم احتجوا بمشيئته العامة وقدره على محبته لما شاءه، ورضاه به، وإذنه فيه.

فجمعوا بين أنواع من الضلال: معارضة الأمر بالقدر، ودفعه به، والإخبار عن الله أنه يحب ذلك منهم ويرضاه حيث شاءه وقضاه، وأن لهم الحجة على الرسل بالقضاء والقدر.

وقد ورثهم في هذا الضلال وتبعهم عليه، طوائف من الناس ممن يدعي التحقيق والمعرفة أو يُدَّعَى فيه ذلك، وقالوا: العارف اذا شاهد الحكم، سقط عنه اللوم، وقد وقع في كلام شيخ الإسلام أبي إسماعيل عبدالله بن محمد الأنصاري[1] ما يوهم ذلك -وقد أعاذه الله منه- فإنه قال في باب

(١) هو عبد الله بن محمد الأنصاري الهروي، ينتهي نسبه إلى أبي أيوب الأنصاري، من أبرز علماء الحنابلة، كان حافظاً للحديث، عارفاً بالتاريخ والأنساب مظهراً للسنة داعياً إليها، امتحن وأوذي فيها، من أهم كتبه «منازل السائرين» الذي شرحه المصنف في «مدارج السالكين»، و«ذم الكلام وأهله»، و«الفاروق في الصفات»، توفي سنة (٤٨١) هـ أ. هـ الذيل على طبقات الحنابلة (١/ ٦٤).

التوبة من منازل السائرين: «ولطائفُ أسرار التوبة ثلاثةُ أشياء:

أولها: أن تَنْظُرَ إلى[(١)] الجنايةِ والقَضيَّةِ، فتعرفَ مُرادَ الله فيها إذْ خلَّاك وإتيانَها، فإن الله تعالى إنما يُخلّي العبدَ والذنْبَ لأحد معنيين:

[أحدهما][(٢)]: أن يعرفَ عزَّته في قَضَائه، وبِرَّهُ في سَتْرِهِ، وحِلْمَهُ في إمهَالِ رَاكِبِهِ، وكَرَمَهُ في قَبولِ العُذْرِ منه، وفَضْلَه في مغفرته.

والثاني: أن يقيمَ[(٣)] على العبد حجَّة عدله، فيعاقبَه على ذنبه بحجَّتِهِ.

واللطيفة الثانية: أن تعلَمَ أن نَظَرَ[(٤)] البصيرِ الصادقِ في سيِّئَته[(٥)] لم يبقِ له حسنة بحال؛ لأنه يسير بين مشاهدة المنّة، وتطلّب عيب النفس والعمل.

واللطيفة الثالثة: أن مشاهدةَ العبدِ الحكمَ، لم تدعْ له استحسانَ حسنةٍ، ولا استقباحَ سيّئةٍ، لصُعودِهِ من جميع المعاني إلى معنى الحكم[(٦)]».

فهذا الكلام الأخير ظاهره يبطل استحسان الحسن، واستقباح القبيح، والشرائع كلها مبناها على استحسان هذا واستقباح هذا، بل مشاهدة الحكم تزيد البصير استحساناً للحسن، واستقباحاً للقبيح، وكلما ازدادت معرفته بالله وأسمائه وصفاته وأمره، قوي استحسانه واستقباحه، فإنه يوافق في ذلك ربّه ورسله، ومقتضى الأسماء الحسنى والصفات العُلى، وقد كان حال شيخ الإسلام في ذلك موافقاً للأمر، وغضبه لله ولحدوده ومحارمه،

---

(١) في (ق) و(خ) (بين) وفي ط (في) والمثبت من منازل السائرين (١/ ٦٦) ط/ مركز الدراسات والأبحاث- في تونس بتحقيق: عبد الحفيظ منصور، أما طبعة البابي الحلبي بمصر سنة (١٣٨٦) فكثيرة التصحيف والعبارة فيها جدّ مضطربة فتنبَّه.
(٢) ساقطة في (ق) و(خ) و(ط) واستدركت من المنازل.
(٣) في (ق) و(خ) و(ط) «ليقيم» والمثبت من المنازل.
(٤) في (ق) و(خ) و(ط) (طلبَ) والمثبت من المنازل.
(٥) في خ «سيئه» وفي ط «سنته» والمثبت من المنازل.
(٦) المنازل (١/ ٦٦, ٦٧, ٦٨) طبعة تونس.

ومقاماته في ذلك شهيرة عند الخاصة والعامة، وكلامه المتقدم بَيِّنٌ في رسوخ قدمه في استقباح ماقبَّحه الله واستحسان ما حسّنه، وهو كالمحكم فيه؛ وهذا متشابه، فيرد إلى محكم كلامه، والذي يليق به ما ذكره شيخنا أبو العباس أحمد بن إبراهيم الواسطي(١) -رحمه اللَّه- في شرحه، فذكر قاعدة في الفناء والاصطلام، (٢) فقال: «الفناء عبارة عن اصطلام العبد لغلبة وجود الحق، وقوة العلم به في العبد، فيزيد بذلك يقينه به، ومعرفته به، وبصفاته سبحانه، فيذهل بذلك كما يذهل الإنسان في أمر عظيم دهمه، فإنه ربما غاب عن شعوره بما دهمه من الأمور المهمة.

مثاله: رجل وقف بين يدي سلطان عظيم قاهر من ملوك الأرض، فأذهله عظمة ما يلاحظه من هيبته وسلطانه عن كثير مما يشعر به، وهذا تقريب، والأمر فوق ذلك.

فكيف بمن أشهده الله عز وجل فردانيته حيث كان ولاشيء معه، فرأى الأشياء مواتاً لا قوام لها إلا بقدرته، فيشهدها خيالاً [كالهباء] بالنسبة إلى وجود الحق تعالى، وذلك في البصائر القلبية بالكشف الصحيح بعد

(١) هو أبو العباس أحمد بن إبراهيم بن عبد الرحمن الشافعي الصوفي، ولد شرقي واسط سنة (٦٥٧) فتفقه على مذهب الشافعي، وألهمه الله تعالى طلب الحق ومحبته من صغره، والنفور عن البدع وأهلها، دخل بغداد ومكة والقاهرة، وخالط طوائف الصوفية، ولم يسكن قلبه إلى شيء من ذلك، ثم قدم دمشق ولقي ابن تيمية وصاحبه، فدلَّه على مطالعة السيرة النبوية، فعكف عليها واختصرها، ثم أقبل على كتب الحديث والآثار، وتخلى عن جميع طرائقه وأذواقه وسلوكه، ونبذ التصوف، واقتفى أثر الرسول ﷺ وهديه، واعتنى بالسنة أصولاً وفروعاً، وانبرى في الردّ على طوائف المبتدعة من الاتحادية وغيرهم، وانتقل إلى مذهب ابن حنبل.
قال ابن تيمية: هو جُنيد وقته، قال البرزالي: صالح عارف، صاحب نسك وعبادة وانقطاع وعزوف عن الدنيا. قال الذهبي: كان داعية إلى السنة، ومذهبه مذهب السلف في الصفات أ. هـ شرح أكثر منازل السائرين، واختصر السيرة ودلائل النبوة أ. هـ الدرر الكامنة (١/ ٩٦)، شذرات الذهب (٦/ ٢٤)، الوافي بالوفيات (٦/ ترجمة ٢٦٨٩)، المنهل الصافي (١/ ٢١٠).
(٢) الإصطلام لغة: افتعال من الصلم وهو القطع والاستئصال، لسان العرب (٣/ ٤٦٩) وتعريفه في اصطلاح الصوفيه: «نَعْتُ وَلَهٍ، يَردُ على القلب ويغلب عليه، فيسكن تحت سلطانه، وهو قريب من الهَيمَان». انظر: اصطلاحات الصوفية لابن عربي ص (١٩)، تحقيق عبد الرحمن حسن محمود، واصطلاحات الصوفية للقاشاني، ص(٣٠)، تحقيق: محمد كمال إبراهيم جعفر.

التصفية، والتدرب في القيام بأعباء الشريعة، وحمل أثقالها، والتخلق بأخلاقها، يصفِّي الله عز وجل عبده من درنه، ويكشف لقلبه، فيرى حقائق الأشياء.

فمتى تجلت على العبد أنوار المشاهدة الحقيقية الروحية الدالة على عظمة الفردانية، تلاشى الوجود الذي للعبد واضمحل، كما يتلاشى الليل إذا أسفر عليه الصباح، ويكون العبد في ذلك آكلاً شاربًا، فلا يظهر عليه شيءٌ مغاير لما اعتاده، لكن يزداد إيمانه ويقينه، حتى ربما غطى إيمانه عن قلبه كل شيء في أوقات سكره؛ ويبقى وجوده كالخيال، قائماً بالعبودية في حضرة ذي الجلال.

وتعود عليه البصائر الصحيحة في معرفة الأشياء عند صحوه، ثم يزول عند عدم التمييز ويقوى على حاله فيتصرف فيه، وذلك هو البقاء بحيث يتصرف في الأشياء، ولا يحجب عنه ما وجده من الإيمان والإيقان في حال البقاء، بل يعود عليه شعوره الأول بوجود آخر يتولاه الله عز وجل، شهد فيه قيامه عليه بتدبيره، ويصل إلى مقام المراد بعد عبوره(١) على مقام المريد، فيصير به يسمع، وبه ينطق. كما جاء في الحديث الصحيح(٢).

ووجه آخر: وهو أن الفاني في حال فنائه قبل أن يبلغ إلى مقام البقاء والصحو والتمييز يستتر من قلبه محل الزهد والصبر والورع، لا بمعنى أن

(١) في (ق) و(خ) «عثوره» والمثبت من ط.

(٢) يشير إلى الحديث الذي رواه البخاري برقم (٦٥٠٢) عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «قال الله تعالى: مَنْ عادى لي ولياً فقد آذنته بالحرب... فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها، وإن سألني لأعطينَّه، ولئن استعاذني لأعيذنّه...».

تلك المقامات ذهبت وارتفع عنها العبد، لكن بمعنى أن المشهود ستر محلها من القلب، وانطوت واندرجت في ضمن ما وجده اندراج الحال النازل في الحال العالي، فصارت فيما وجده الواجد من وجود الحق ضمناً وتبعاً، وصار القلب مشتغلاً بالحال الأعلى عن الحال الأدنى، بحيث لو فتش قلب العبد، لوجد فيه الزهد والورع وحقائق الخوف والرجاء مستوراً بأمثال الجبال من الأحوال الوجودية التي يضيق القلب عن الاتساع لمجموعها، ثم في حال البقاء والصحو والتمييز تعود عليه تلك المقامات بالله لا بوجود نفسه.

إذا علمت ذلك انحلَّ إشكال قوله: إن مشاهدة العبد لم تدع له استحسان حسنة، ولا استقباح سيئة، لصعوده إلى معنى الحكم، أي أن صفة حكم الله حشت[1] بصيرته وملأتها، فشهد قيام الله على الأشياء وتصرفه فيها وحكمه عليها، فرأى الأشياء كلها مشتقة[2] صادرة عن نفاذ حكمه وتقديره وإرادته القدرية، فغاب بما لاحظ من الجمع عن التمييز والفرق، ويسمى هذا جمعاً؛ لأن العبد اجتمع نظره إلى مولاه في كل حكم وقع في الكون، وفي ملاحظة هذا الحكم الذي صدرت عنه التفرقات اجتمع قلبه، ولضعف قلبه حين يقع هذا الاجتماع لم يتسع[3] للتمييز الشرعي بين[4] الحسن والقبيح، بمعنى أنه انطوى حكم معرفته بالحسن والقبيح في طي هذه المعرفة الساترة له عن التمييز، لا بمعنى أنه ارتفع عن قلبه حكم التحسين والتقبيح بل اندرج في مشهده وانطوى بحيث لو فتش لوجد حكم التحسين والتقبيح مستوراً في طيّ مشهده ذلك، وبالله التوفيق».

(١) في (ق) و(خ) «حسان» والمثبت من (ط).
(٢) في (خ): (منه) وفي (ق): (مستنة) والمثبت من ط.
(٣) في (ق): (يقع) والمثبت من (خ).
(٤) في (خ) و(ق): (من) والمثبت من (ط).

وتلخيص ما ذكره شيخنا -رحمه الله- أن للفعل وجهين: وجه هو قائم بالربّ تعالى وهو قضاؤه وقدره له، وعلمه به ومشيئته النافذة فيه الموجدة له، ووجه هو قائم بالعبد وهو كسبه له، وفعله واختياره، والعبد له ملاحظتان: ملاحظة للوجه الأول، وملاحظة للوجه الثاني، والكمال أن لا يغيب بإحدى الملاحظتين عن الأخرى، بل يشهد قضاء الربّ تعالى وقدره ومشيئته، ويشهد مع ذلك فعله وجنايته وطاعته ومعصيته.

فيشهد الربوبية والعبودية، فيجتمع في قلبه معنى قوله ﴿لِمَن شَاءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ﴾ (التكوير: ٢٨) مع قوله تعالى ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلاَّ أَن يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ (التكوير: ٢٩) وقوله ﴿فَمَن شَاءَ اتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلاً ﴿٢٩﴾ وَمَا تَشَاءُونَ إِلاَّ أَن يَشَاءَ اللَّهُ﴾ (الإنسان: ٢٩، ٣٠) وقوله تعالى ﴿إِنَّهُ تَذْكِرَةٌ ﴿٥٤﴾ فَمَن شَاءَ ذَكَرَهُ ﴿٥٥﴾ وَمَا يَذْكُرُونَ إِلاَّ أَن يَشَاءَ اللَّهُ﴾ (المدثر: ٥٤ - ٥٦).

فمن الناس من يتسع قلبه لهذين الشهودين، ومنهم من يضيق قلبه عن اجتماعهما بقوة الوارد عليه وضعف المحل، فيغيب بشهود العبودية والكسب وجهة الطاعة والمعصية عن شهود الحكم القائم بالربّ تعالى من غير إنكار له، فلا يظهر عليه إلا [(١)] أثر الفعل وحكمه الشرعي، وهذا لا يضره إذا كان الإيمان بالحكم قائماً في قلبه.

ومنهم من يغيب بشهود الحكم وسبقه وأولية الربّ تعالى وسبقه للأشياء عن جهة عبوديته وكسبه وطاعته ومعصيته، فيغيب بشهود الحكم عن شهود المحكوم به فضلاً عن صفته، فإذا لم يشهد له فعلاً، فكيف يشهد كونه حسناً أو قبيحاً؟ وهذا أيضاً لا يضره إذا كان علمه بحسن الفعل وقبحه قائماً [في قلبه][(١)]، فإنما توارى عنه لاستيلاء شهود الحكم على قلبه، وبالله التوفيق.

---

(١) ساقطة من (ق) واستدركت في (خ) و(ط).

فأين هذا من احتجاج أعداء الله بمشيئته وقدره على إبطال أمره ونهيه؟ وعبَّاد هؤلاء الكفرة يشهدون أفعالهم كلها طاعات، لموافقتها المشيئة السابقة، ولو أغضبهم غيرُهم وقصَّر في حقوقهم لم يشهدوا فعله طاعة، مع أنه وافق فيه المشيئة، فما احتج بالقدر على إبطال الأمر والنهي إلا مَنْ هو من أجهل الناس وأظلمهم وأتبعهم لهواه.

وتأمل قوله سبحانه بعد حكايته عن أعدائه واحتجاجهم بمشيئته وقدره[1] على إبطال ما أمرهم به رسوله، وأنه لولا محبته ورضاه به لما شاءه منهم ﴿قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ (الأنعام: ١٤٩) فأخبر سبحانه أن الحجة له عليهم برسله وكتبه، وبيان ما ينفعهم ويضرهم، ويمكنهم من الإيمان بمعرفة أدلته وبراهينه، وأعطاهم الأسماع والأبصار والعقول، فثبتت حجته البالغة عليهم بذلك، واضمحلت حجتهم الباطلة عليه بمشيئته وقضائه.

ثم قرر تمام الحجة بقوله ﴿فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ (الأنعام: ١٤٩) فإن هذا يتضمن أنه المنفرد بالربوبية والملك والتصرف في خلقه، وأنه لا ربّ غيره ولا إله سواه، فكيف يعبدون معه إلهاً غيره؟! فإثبات القدر والمشيئة من تمام الحجة البالغة عليهم، وأن الأمر كله لله، وأن كل شيء ما خلا الله باطل، فالقضاء والقدر والمشيئة النافذة من أعظم أدلة التوحيد؛ فجعلها الظالمون الجاحدون حجة لهم على الشرك، فكانت حجة الله هي البالغة، وحجتهم هي الداحضة، وبالله التوفيق.

إذا عُرف هذا فموسى صلوات الله وسلامه عليه أعرف بالله وأسمائه وصفاته من أن يلوم على ذنب قد تاب منه فاعله واجتباه ربّه بعده وهداه

(١) في خ (قدرته) والمثبت من (ق) و(ط).

واصطفاه، وآدم صلوات الله عليه وسلامه أعرف بربّه من أن يحتج بقضائه وقدره على معصيته، بل إنما لام موسى آدمَ على المصيبة التي نالت الذرية بخروجهم من الجنّة، ونزولهم إلى دار الابتلاء والمحنة، بسبب خطيئة أبيهم، فذكر الخطيئة تنبيهاً على سبب المصيبة والمحنة التي نالت الذرية، ولهذا قال له: «أخرجتنا ونفسك من الجنة» وفي لفظ: «خيبتنا» فاحتج آدم بالقدر على المصيبة، وقال: إن هذه المصيبة التي نالت الذرية بسبب خطيئتي، كانت مكتوبة مقدرة قبل خلقي، والقدر يحتج به في المصائب دون المعائب، أي: أتلومني على مصيبة قُدرت عليّ وعليكم قبل خلقي بكذا وكذا سنة؟ هذا جواب شيخنا رحمه الله.

وقد يتوجه جواب آخر وهو أن الاحتجاج بالقدر على الذنب ينفع في موضع، ويضر في موضع، فينفع إذا احتج به بعد وقوعه والتوبة منه، وترك معاودته، كما فعل آدم عليه السلام، فيكون في ذكر القدر إذ ذاك من التوحيد ومعرفة أسماء الربّ وصفاته وذكرها ما ينتفع به الذاكر والسامع، لأنه لايدفع بالقدر أمراً ونهيًا؛ ولا يبطل به شريعة، بل يخبر بالحق المحض على وجه التوحيد والبراءة من الحول والقوة.

يوضحه: أن آدم -عليه السلام- قال لموسى: «أتلومني على أن عملت عملاً كان مكتوباً عليَّ قبل أن أخلق؟»، فإذا أذنب الرجل ذنباً ثم تاب منه توبة نصوحاً وزال أثره وموجبه حتى كأن لم يكن، فأنَّبه مؤنِّب عليه ولامه، حَسُنَ منه أن يحتج بالقدر بعد ذلك، ويقول: هذا أمر كان قد قدر عليَّ قبل أن أخلق، فإنه لم يدفع بالقدر حقاً، ولا ذكره حجة له على باطل، فلا محذور في الاحتجاج به.

وأما الموضع الذي يضرّ الاحتجاج به، ففي الحال أوالمستقبل، بأن

يرتكب فعلاً محرماً أو يترك واجباً، فيلومه عليه لائم، فيحتج بالقدر على إقامته عليه وإصراره، فيُبطل بالاحتجاج به حقاً، ويرتكب باطلاً، كما احتجَّ به المصرون على شركهم وعبادتهم غير الله فقالوا: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾(الأنعام: ١٤٨) ﴿لَوْ شَاءَ الرَّحْمَنُ مَا عَبَدْنَاهُم﴾(الزخرف: ٢٠) فاحتجوا به مُصَوِّبين لما هم عليه، وأنهم لم يندموا على فعله، ولم يعزموا على تركه، ولم يقروا بفساده، فهذا ضدٌّ[(١)] احتجاج من تبين له خطأ نفسه، وندم وعزم كل العزم على أن لا يعود، فإذا لامه لائم بعد ذلك قال: كان [ما كان بقدر الله.

ونكتة المسألة: أن اللوم إذا ارتفع صحَّ الاحتجاج بالقدر، وإذا كان][(٢)] اللوم واقعاً فالاحتجاج بالقدر باطل.

فإن قيل: فقد احتجَّ عليٌّ بالقدر في ترك قيام الليل، وأقرَّه النبي ﷺ كما في الصحيح عن علي: «أن رسول الله ﷺ طرقه وفاطمة ليلاً، فقال لهم: ألا تصلون؟ قال علي: فقلت: يا رسول الله، إنما أنفسنا بيد الله، فإذا شاء أن يبعثها بعثها، فانصرف رسول الله ﷺ حين قلت له ذلك، ولم يرجع إليَّ شيئاً، ثم سمعته وهو مدبر يضرب فخذه وهو يقول ﴿وَكَانَ الإِنسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلاً﴾(الكهف: ٥٤)»[(٣)].

قيل: عليٌّ لم يحتج بالقدر على ترك واجب، ولا فعل محرم، وإنما قال: إن نفسه ونفس فاطمة بيد الله، فإذا شاء أن يوقظهما ويبعث أنفسهما بعثها، وهذا موافق لقول النبي ﷺ ليلة ناموا في الوادي: «إن الله قبضَ أرواحنا حين[(٤)] شاء وردها حين شاء»[(٥)]. وهذا احتجاج صحيح، صاحبه يعذر فيه،

(١) في (ق) و(خ) (حد) والمثبت من(ط).
(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (ق).
(٣) رواه البخاري برقم (٧٤٦٥)، ومسلم (٧٧٥).
(٤) في (ق) و(خ) و(ط) (حيث) والتصويب من صحيح البخاري.
(٥) رواه البخاري برقم (٥٩٥)، (٧٤٧١) من حديث أبي قتادة.

فإن النائم غير مفرّط، واحتجاج غير المفرط بالقدر صحيح، وقد أرشد النبي ﷺ إلى الاحتجاج بالقدر في الموضع الذي ينفع العبد الاحتجاج به، فروى مسلم في صحيحه، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف، وفي كلٍّ خير، احرص على ما ينفعك، واستعن بالله، ولا تعجز، وإن أصابك شيء، فلا تقل: لو أنِّي فَعلتُ لكان كذا وكذا، ولكن قلْ: قَدَرُ الله، وما شاء فَعَلَ، فإن (لو) تفتح عمل الشيطان[(١)]»، فتضمن هذا الحديث الشريف أصولاً عظيمة من أصول الإيمان.

أحدها: أن الله سبحانه موصوف بالمحبة، وأنه يحب حقيقة.

الثاني: أنه يحب مقتضى أسمائه وصفاته ومايوافقها، فهو القويُّ ويحب المؤمن القويَّ، وهو وترٌ يحب الوتر، وجميل يحب الجمال، وعليم يحب العلماء، ونظيف يحب النظافة، ومؤمن يحب المؤمنين، ومحسن يحب المحسنين، وصابر يحب الصابرين، وشاكر يحب الشاكرين.

ومنها: أن محبته للمؤمنين تتفاضل، فيحب بعضهم أكثر من بعض.

ومنها: أن سعادة الإنسان في حرصه على ما ينفعه في معاشه ومعاده، والحرص هو بذل الجهد واستفراغ الوسع، فإذا صادف ما ينتفع به الحريص[(٢)] كان حرصه محموداً، وكماله كله في مجموع هذين الأمرين، أن يكون حريصاً وأن يكون حرصه على ما ينتفع به، فإن حرص على ما[لا] ينفعه، أو فعل ما ينفعه بغير حرص، فاته من الكمال بحسب ما فاته من ذلك، فالخير كله في الحرص على ما ينفع. ولما كان حرص الإنسان وفعله إنما هو بمعونة الله ومشيئته وتوفيقه، أمره أن يستعين بالله ليجتمع له

(١) رواه مسلم برقم (٢٦٦٤).
(٢) العبارة في (ق): «فإذا ضاق ما ينفع به الحريص» والمثبت من (خ) و(ط).

مقام﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ فإنَّ حرصه على ما ينفعه عبادة لله، ولا تتم إلا بعونه، فأمره بأن يعبده وأن يستعين به، ثم قال: «ولا تعجز» فإن العجز ينافي حرصه على ما ينفعه، وينافي استعانته بالله، فالحريص على ما ينفعه المستعين بالله ضدُّ العاجز، فهذا إرشاد له قبل وقوع المقدور إلى ما هو من أعظم أسباب حصوله، وهو الحرص عليه من الاستعانة بمن أزمَّة الأمور بيديه ومصدرها منه، ومردّها إليه.

فإن فاته مالم يقدّر له، فله حالتان: حالة عجز وهي مفتاح عمل الشيطان، فيلقيه العجز إلى «لو» ولا فائدة في «لو» ههنا، بل هي مفتاح اللوم والجزع والسخط والأسف والحزن، وذلك كله من عمل الشيطان، فنهاه ﷺ عن افتتاح عمله بهذا المفتاح، وأمره بالحالة الثانية، وهي النظر إلى القدر وملاحظته، وأنه لو قدر له لم يفته، ولم يغلبه عليه أحد، فلم يبق له ههنا أنفع من شهود القدر، ومشيئة الربّ النافذة التي توجب وجود المقدور، وإذا انتفت امتنع وجوده، فلهذا قال: «فإن غلبك أمرٌ، فلا تقل: لو أني فعلت لكان كذا، ولكن قل: قَدَّر الله وما شاء فعل»(١).

فأرشده إلى ماينفعه في الحالتين، حالة حصول مطلوبه، وحالة فواته، فلهذا كان هذا الحديث مما لا يستغني عنه العبد أبداً بل هو أشد شيء إليه ضرورة، وهو يتضمن إثبات القدر والكسب والاختيار، والقيام بالعبودية ظاهراً وباطناً في حالتي حصول المطلوب وعدمه، وبالله التوفيق.

(١) رواه بهذا اللفظ النسائي في عمل اليوم والليلة برقم (٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨) وابن ماجة في المقدمة برقم (٧٩) بلفظ قريب منه. وأصل الحديث عند مسلم وقد تقدم.

الباب الرابع

في ذكر التقدير الثالث والجنين في بطن أمه وهو تقدير شقاوته، وسعادته، ورزقه، وأجله، وعمله وسائر ما يلقاه، وذكر الجمع بين الأحاديث الواردة في ذلك

عن عبد الله بن مسعود، قال: حدثنا رسول الله ﷺ -وهو الصادق المصدوق- «إنَّ أحدكم يُجْمَعُ خلقه في بطن أمه أربعين يوماً، ثم يكون في ذلك علقة مثل ذلك، ثم يكون [في ذلك][1] مضغة مثل ذلك، ثم يرسل الله إليه الملك، فينفخ فيه الروح، ويؤمر بأربع كلمات، بكَتْبِ رزقه، وأجله، وعمله، وشقي أو سعيد، فوالذي لا إله غيره، إنَّ أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة، حتى ما يكونُ بينَه وبينها إلا ذراعٌ، فيسبقُ عليه الكتاب، فيعمل بعمل أهل النار فيدخُلُهَا، وإن أحدكم ليعمل بعمل أهل النار، حتى ما يكونُ بينَه وبينها إلا ذراعٌ، فيسبق عليه الكتاب، فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخُلُهَا» متفق عليه[2].

وعن حذيفة بن أَسيد يبلغ به النبي ﷺ قال: «يدخل المَلَكُ على النّطفة بعد ما تستقر في الرحم بأربعين أو خمس وأربعين ليلة، فيقول: يارب، أشقي أم سعيد؟، فيكتبان، فيقول: أي ربِّ، أذكر أم أنثى؟ فيكتبان، ويكتب: عمله، وأثره، وأجله، ورزقه، ثم تُطوى الصُّحُفُ[3] فلا يزاد فيها ولا ينقص» رواه مسلم[4].

---

(١) ساقطة من (ق) و(خ) واستدركت من الصحيح وط.
(٢) رواه البخاري برقم (٦٥٩٤)، ومسلم برقم (٢٦٤٣) واللفظ له.
(٣) في (ق) و(خ) (الصحيفة) والمثبت من صحيح مسلم.
(٤) صحيح مسلم رقم (٢٦٤٤).

وعن عامر بن واثلة، أنه سمع عبد الله بن مسعود يقول: الشقي من شقي في بطن أمه، والسعيد من وعظ بغيره، فأتى رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ يقال له: حذيفة بن أَسيد الغفاري، فحدَّثه بذلك من قول ابن مسعود فقال: وكيف يشقى رجل بغير عمل؟!، فقال له الرجل: أتعجب من ذلك؟ فإني سمعت رسول الله ﷺ وسلم يقول: «إذا مرّ بالنطفة ثنتان وأربعون ليلة، بعث الله إليها ملكاً فصوّرها، وخلق سمعها وبصرها وجلدها ولحمها وعظامها، ثم قال: ياربِّ، أذكر أم أنثى؟ فيقضي ربك ما شاء، ويكتب الملك، ثم يقول: يا ربّ، أجله؟ [فيقول][1] ربك ما شاء ويكتب الملك، ثم يقول: يا ربِّ، رزقه؟ فيقضي ربك ما شاء، ويكتب الملك، ثم يخرج الملك بالصحيفة في يده فلا يزيد على ما أمر ولا ينقص».

وفي لفظ آخر: سمعت رسول الله ﷺ بأذنيَّ هاتين يقول: «إن النطفة تقع في الرَّحم أربعين ليلة، ثم يتسور عليها الملك» -قال زهير بن معاوية: أحسبه قال: الذي يخلقها- فيقول: «يارب، أذكر أم أنثى؟ فيجعله الله ذكراً أو أنثى، ثم يقول: يا ربّ، سويّ أو غير سويّ؟ فيجعله الله سوياً أو غير سويٍّ، ثم يقول: يارب، مارزقُهُ، وما أجَلُه، وما خُلُقُه؟ ثم يجعله الله شقيًا أو سعيداً».

وفي لفظ آخر: «إن ملكاً موكلاً بالرّحم، إذا أراد الله أن يخلق شيئاً بإذن الله، لبضعٍ وأربعين ليلة» ثم ذكر نحوه، وهذا الحديث بطرقه انفرد به مسلم[2].

وعن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله عزَّ وجلَّ قد وكَّلَ بالرحم ملكاً، فيقول: أي ربِّ نطفةً، أي ربِّ علقة، أي ربِّ مضغة، فإذا أراد اللَّه أن يقضي خلقاً، قال الملك: أي ربِّ ذكر أو أنثى، شقي أو سعيد، فما الرزق؟، فما الأجل؟، فيكتب كذلك في بطن أمه». متفق عليه[3].

(١) في(ق) و(خ) (فيقضي) والمثبت من صحيح مسلم.
(٢) صحيح مسلم حديث رقم (٢٦٤٥).
(٣) رواه البخاري برقم (٦٥٩٥) ومسلم (٢٦٤٦) واللفظ له.

وقال ابن وهب: أخبرني يونس، عن ابن شهاب، أن عبد الرحمن بن هنيدة حدثهم، أن عبد الله بن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا أراد الله أن يخلق النَّسَمَة، قال ملك الأرحام: [معرضاً][1]: يارب أذكر أم أنثى؟، فيقضي الله أمره، ثم يقول: يارب شقي أم سعيد؟، فيقضي الله أمره، ثم يكتب بين عينيه ما هو لاقٍ حتى النكبة ينكبها»[2].

قال ابن وهب: وأخبرني عبد الله بن لهيعة، عن بكر بن سوادة الجُذَامي عن أبي تميم الجيشاني، عن أبي ذر أن النبي ﷺ قال: «إذا دخلت -يعني النطفة- في الرحم أربعين، أتى ملك النفس، فعرج إلى الربِّ، فقال: يارب، عبدك أذكر أو أنثى؟، فيقضي الله بما هو قاض [ثم يقول: يارب،][3] أشقي أم سعيد؟، فيكتب ما هو كائن» وذكر بقية الحديث[4].

وقال ابن وهب: أخبرني ابن لهيعة، عن كعب بن علقمة، عن عيسى بن هلال، عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه قال: «إذا مكثت النطفة في رحم

(١) في (ق) و(خ) و(ط) (معها) والمثبت من مصادر تخريج الحديث.
(٢) رواه ابن وهب في القدر (رقم ٣٠)، ورواه الفريابي رقم (١٤١، ١٤٢)، وأبو يعلى (٥٧٧٥) وابن حبان (٦١٧٨ الصحيح) والدارمي في الرد على الجهمية (٢٦٨)، وابن أبي عاصم (١٨٤)، (١٨٢) والدارقطني في الأفراد [الفتح (١١/ ٥٨٥)، وكنز العمال (١/ ١٢٠)] بأسانيدهم عن يونس بن يزيد، ومعمر، وعمرو بن دينار، وعمر بن سعيد أربعتهم عن الزهري عن ابن هنيدة به.
وهذا إسناد صحيح، ابن هنيدة ثقة كما في التقريب (٦٠٣) وبقية رجاله رجال الصحيح.
قال الهيثمي: ورجال أبي يعلى رجال الصحيح! المجمع (٧/ ١٩٦)، وفيما قاله نظر، لأن عبد الرحمن ابن هنيده لم يرو له إلا أبو داود في القدر - وقوّى ابن حجر إسناد الفريابي في الفتح (١١/ ٥٨٥).
وروي من طرق أخرى متكلم فيها، كما روي موقوفاً على ابن عمر، والرفع صحيح كما سبق.
(٣) ساقطة من (ق) و(خ) و (ط) واستدركت من مصادر التخريج.
(٤) رواه ابن وهب في القدر (رقم٣٦)، والدارمي في الرد على الجهمية (٩٤) عن عمرو بن خالد الحرّاني عن ابن لهيعة به مرفوعاً.
ورواه الفريابي (١٢٣) وابن جرير في تفسيره برقم (٣٤١٨٧)، وابن بطة في الإبانة (١٤١٧) من طريق ابن لهيعة موقوفاً.
والرفع أرجح، لأنه من رواية ابن وهب عن ابن لهيعة، وروايته عنه أعدل من غيرها. وابن لهيعة قال الحافظ فيه (صدوق خلّط بعد احتراق كتبه ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما) التقريب (٥٣٨)، بخلاف الوقف فإنه من رواية غير ابن وهب عنه.

المرأة أربعين ليلة، جاءها ملك فاختلجها، ثم عرج بها إلى الله عز وجل فقال: اخلق يا أحسن الخالقين، فيقضي الله فيها بما يشاء من أمره، ثم تدفع إلى الملك فيسأل الملك عند ذلك، فيقول: يا ربِّ، أسقط أم يتمّ؟، فيبين له، ثم يقول: يا ربِّ أواحد أم توأم؟ فيبين له، ثم يقول: يا ربِّ، أذكر أم أنثى؟ فيبين له، ثم يقول: يا ربِّ أناقص الأجل أم تام الأجل؟ فيبين له، ثم يقول: يا ربِّ، أقطع رزقه؟، [فيقطع له رزقه](١) مع خلقه، فيقضيهما جميعاً، فوالذي نفس محمد بيده، لا ينال إلا ما قُسم له يومئذ، فإذا أكل رزقه قُبض(٢)».

وقال عبدالله بن أحمد: أخبرنا أحمد بن العلاء، حدثنا أبو الأشعث، حدثنا أبو عامر، عن الزبير بن عبد الله، حدثني جعفر بن مصعب، قال: سمعت عروة بن الزبير يحدث عن عائشة، عن النبي ﷺ قال: «إن الله سبحانه حين يريد أن يخلق الخلق، يبعث ملكاً فيدخل الرحم، فيقول: أي ربِّ، ماذا؟، فيقول: غلام أو جارية أو ما شاء أن يخلق في الرحم، فيقول: أي ربِّ أشقي أم سعيد؟، فيقول: شقي أو سعيد، فيقول: أي ربِّ ما أجله؟ فيقول: كذا وكذا، فيقول: ما خلقه، ما خلائقه؟ فيقول: كذا وكذا، فما شيء إلا وهو يخلق معه في الرحم(٣)».

وفي المسند: من حديث إسماعيل بن عبيد الله وهو ابن أبي المهاجر، أن أم الدرداء حدثته، عن أبي الدرداء، عن النبي ﷺ قال: «فرغ الله عز وجل إلى كل

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ق) و(خ) و(ط) واستدرك من مصادر التخريج.

(٢) رواه ابن وهب في القدر (رقم ٤٥) ورواه الفريابي في القدر (١٤٦) واللالكائي (١٢٣٦) وذكر الحافظ في الفتح (١١/ ٥٨٥) أنه رواه الطبراني في الكبير بسند حسن.

(٣) رواه أبو داود في كتاب القدر «جامع العلوم والحكم ص ١٠٣» والبزار رقم (٢١٥١) وابن عدي (٤/ ١٩٤) واللالكائي رقم (١٠٥٢)، (١٠٥٣) من حديث عائشة به.
قال ابن عدي: منكر المتن والإسناد، لا يروى إلا من هذا الوجه. أ. هـ.
قال الحافظ العراقي: في سنده جهالة وأصله متفق عليه من حديث ابن مسعود «تخريج أحاديث الإحياء ٥/ ص٢٣١١». قلت: فيه جعفر بن مصعب وهو مجهول، والزبير بن عبد الله قال ابن عدي فيه: أحاديثه منكرة المتن والإسناد أ. هـ الكامل (٤/ ١٩٤).

عبد من خمس، من أجله، ورزقه، ومضجعه، وأثره، وشقي أم سعيد»[(١)].

وقال ابن حميد: ثنا يعقوب بن عبد الله، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال: «إذا وقعت النطفة في الرحم مكثت أربعة أشهر وعشراً، ثم تنفخ فيها الروح: ثم مكثت أربعين ليلة، ثم يبعث إليها ملك فنقفها[(٢)] في نقرة القفا وكتب: شقي أو سعيد»[(٣)].

وروى ابن أبي خيثمة: حدثنا عبد الرحمن بن المبارك، ثنا حماد بن زيد، عن أيوب، عن محمد، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «السعيد من سعد في بطن أمه». رواه أبو داود في القدر، عن عبد الرحمن، عن

(١) أخرجه الطيالسي (رقم ٩٨٤)، وأحمد (٥/ ١٩٧) والفريابي (١٥٢) وابن أبي عاصم في السنة رقم (٣٠٣-٣٠٤-٣٠٥-٣٠٦)، والطبراني في الأوسط (٣١٤١)، وابن حبان (١٨١١) والبزار (كشف ٢١٥٢) وأبو يعلى «إتحاف الخيرة المهرة ١/ ل٧٤»، وتمام في فوائده (رقم ٣٣) والدولابي في الكنى (٢/ ١٥٤).
من طرق عن: خالد بن يزيد عن يونس بن ميسرة بن حلبس عن أم الدرداء عن أبي الدرداء به، وهذا إسناد صحيح رجاله ثقات.
قال البوصيري: مدار الإسناد على أبي حلبس وهو مجهول «إتحاف ١/ ل٧٤» وكذلك ضعفه في في مختصر الإتحاف!
قلت: الواقع في مسند أبي داود الطيالسي «ابن حلبس» فتصحفت في نسخته فقرأها «أبي حلبس» ثم حكم عليه بالجهالة وضعّف الحديث به. والصواب أنه يونس بن ميسرة بن حلبس ثقة معمر التقريب (١٠٩٩) كما في بقية مصادر التخريج.
ثم إن خالد بن يزيد قد رواه عن شيخ آخر هو: إسماعيل بن عبيد الله بن أبي المهاجر عن أم الدرداء به. فيما رواه أحمد (٥/ ١٩٧) وعنه ابنه عبد الله في السنة (٨٥٩) وابن أبي عاصم في السنة رقم (٣٠٧)، واللالكائي (١٠٥٩) - وإسماعيل بن عبيد الله ثقة كما في التقريب (١٤٢) وله شاهد من حديث ابن مسعود رواه الطبراني في الأوسط (١٥٨٣) مرفوعاً، ورواه في الكبير (٨٩٥٣) موقوفاً، قال الهيثمي: فيه عيسى بن المسيب البجلي، وهو ضعيف عند الجمهور ووثقه الحاكم والدارقطني في سننه، وضعّفه في غيرها، المجمع (٧/ ١٩٥)، وله طريق آخر عن ابن مسعود رواه أبو نعيم في تاريخ أصبهان (١/ ١٤٢).
(٢) في خ (فنغفها) والمثبت من (ق) و(ط) وشرح السنة.
(٣) رواه اللالكائي (١٠٦٠) من طريق محمد بن حميد عن يعقوب بن عبد الله عن جعفر عن سعيد به والإسناد ضعيف لأجل محمد بن حميد ضعيف كما في التقريب (٨٣٩)، كما أن جعفر ويعقوب بن عبد الله فيهما كلام أيضاً.

حماد [عن هشام بن حسان عن محمد به][1]. وقال أحمد بن عبيد: أخبرنا علي بن عبدالله بن مُبَشِّر، ثنا عبد الحميد بن بيان، ثنا خالد بن عبد الله، عن يحيى بن عبيد الله، عن أبيه، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «الشقي من شقي في بطن أمه، والسعيد من سعد في بطن أمه»[2].

وقال سعيد: عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله قال: «الشقي من شقي في بطن أمه، والسعيد من وعظ بغيره»[3].

وقال شعبة: عن مخارق، عن طارق، عن عبد الله بن مسعود قال: «إن أصدق الحديث كتاب الله، وإن أحسن الهدي هدي محمد، وشرّ الأمور محدثاتها، فاتبعوا ولا تبتدعوا، فإن الشقيَّ من شقي في بطن أمه، والسعيد من وعظ بغيره»، وكان عبد الله بن مسعود إذا كان ليلة الجمعة، قام فقال: «إن أصدق الحديث كتاب الله، وإن أحسن الهدي هدي محمد، وإن الشقيَّ من شقي في بطن أمه، والسعيد من وُعظ بغيره، وإن شرَّ الروايا روايا الكذب، وشرَّ الأمور محدثاتها، وكل ما هو آت قريب»[4] رواهن أبو داود في القدر.

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ق) و(خ).

(٢) رواه مسدد بن مسرهد في مسنده «إتحاف الخيرة ١/ ل ٧٦»، والبزار «كشف الأستار ح ٣١٥٠»، والطبراني في المعجم الصغير حديث رقم (٧٧٤) واللالكائي في السنة (١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧).
قال الهيثمي: رجال البزار رجال الصحيح (المجمع ٧/ ١٩٣).
قال البوصيري عن إسناد البزار: هو إسناد صحيح «إتحاف الخيرة ١/ ل٧٦». وله شاهد من حديث عقبة بن عامر الجهني رواه اللالكائي (١٠٥٨) وسنده ضعيف.

(٣) رواه الفريابي (١٣٠) بلفظه وإسناده، ورواه بأتم منه عبد الرزاق في المصنف (٢٠٠٧٦) ومن طريقه الطبراني في الكبير (٨٥١٨) ورواه ابن بطة في الإبانة (١٤٢٠)، (١٤٢١).
ورواه مسلم بهذا اللفظ من طريق آخر برقم (٢٦٤٥) وسياق آخر، وكذلك الفريابي (١٣٢)، (١٣٦).

(٤) روى طرفه الأول البخاري (٦٠٩٨)، (٧٢٧٧) إلى قوله محدثاتها. وشقه الأوسط مسلم كما سبق. ورواه كاملاً عبد الرزاق في المصنف (٢٠٠٧٦) والدارمي (٢١١) وابن ماجة (٤٦) واللالكائي (١٢١٥)، (١٢١٦). . ورواه مختصراً الفريابي (١٢٩).

وذكر الطبراني من رواية أبي[1] إسحاق عن أبي عبيدة عنه، أنه كان يجيء كل يوم خميس، يقوم قائماً لا يجلس، فيقول: «إنما هما اثنتان، فأحسن الهدي هدي محمد، وأصدق الحديث كتاب الله، وشرُّ الأمور محدثاتها، وكلُّ محدث ضلالة، إن الشقيَّ من شقي في بطن أمه، وإن السعيد من وعظ بغيره، ألا فلا يطولن عليكم الأمد، ولا يلهينكم الأمل، فإن كلَّ ما هو آت قريب، وإنما البعيد ما ليس آتياً، وإن من شرار الناس بطال النهار جيفة الليل، وإن قتل المؤمن كفر، وإن سبابه فسوق، ولا يحلّ لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث، ألا إن شرّ الروايا روايا الكذب، وإنه لا يصلح من الكذب جدٌّ ولا هزل، ولا أن يعد الرجل صبيه[2] ثم لا ينجزه، ألا وإنَّ الكذب يهدي إلى الفجور، وإن الفجور يهدي إلى النار، وإن الصدق يهدي إلى البرّ، وإن البر يهدي إلى الجنة، وإن الصادق يقال له: صدق وبرّ، وإن الكاذب يقال له: كذب وفجر، وإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: إن العبد ليصدق فيكتب عند الله صدّيقاً، وإنه ليكذب حتى يكتب عند الله ﷺ كذاباً، ألا هل تدرون ما العِضَةُ؟ هي النميمة التي تفسد بين الناس» وهذا متواتر عن عبد الله[3].

وبلغ معاوية أن الوباء اشتد بأهل داب[4] فقال: «لو حولناهم عن مكانهم، فقال له أبو الدرداء: وكيف لك يا معاوية بأنفس قد حضرت آجالها، فكأن معاوية وَجَدَ على أبي الدرداء، فقال له كعب: يا معاوية، لا

(١) في (ق) و(خ) (ابن) والتصويب من مصادر التخريج وط.
(٢) في خ «حبيبه» وفي (ق) و(ط) «صفيه» والمثبت من مصادر التخريج.
(٣) رواه بهذا اللفظ وهذا الإسناد الطبراني في الكبير (٨٥٢٢). وجمع -رحمه الله- طرقه وألفاظه في معجمه الكبير الحافل (٨٥١٨، ٨٥١٩، ٨٥٢٠، ٨٥٢١، ٨٥٢٢، ٨٥٢٧، ٨٥٢٨، ٨٥٢٩، ٨٥٣٠، ٨٥٣١)، وأحمد (٣٨٩٦)، وأبو عوانة (٢/ ٨,٧) والبزار (٣١١، ٣١٢، ٣١٢) وغيرهم كثير.
(٤) كذا في (ق) و(خ)، وفي (ط): دار.

تجد على أخيك، فإن الله سبحانه لم يدع نفساً حين تستقر نطفتها في الرحم أربعين ليلة إلا كتب: خَلْقها، وخُلُقها، وأجلها، ورزقها، ثم لكل نفس ورقة خضراء معلقة بالعرش، فإذا دنا أجلها خلقت تلك الورقة حتى تيبس ثم تسقط، فإذا يبست سقطت تلك النفس وانقطع أجلها ورزقها»، ذكره أبو داود عن محمود بن خالد، حدثنا مروان، حدثنا معاوية بن سلاّم، حدثني أخي زيد بن سلاّم، عن جده ابن سلام قال: بلغ معاوية فذكره[(١)].

وقال أبو داود: حدثنا واصل بن عبد الأعلى، حدثنا ابن فضيل، عن الحسن بن عمرو الفقيمي، عن الحكم، عن مجاهد في قوله تعالى ﴿وَكُلَّ إِنسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ﴾ (الإسراء: ١٣)، قال: «ما من مولود يولد، إلا في عنقه ورقة مكتوب فيها: شقيٌ أو سعيد»[(٢)].

وفي الصحيحين عن أبيّ بن كعب قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الغلام الذي قتله الخضر طُبع يوم طُبع كافراً، ولو عاش لأرهق أبويه طغياناً وكفراً»[(٣)].

وفي صحيح مسلم، عن عائشة قالت: توفي صبيٌّ من الأنصار، فقلت: طوبى له، عصفور من عصافير الجنّة، لم يعمل السوء ولم يدركه، فقال: «أو غير ذلك يا عائشة! إن الله خلق للجنة أهلاً، خلقهم لها وهم في أصلاب آبائهم، وخلق للنار أهلاً، خلقهم لها وهم في أصلاب آبائهم»[(٤)].

ولا يناقض هذا حديث سمرة بن جندب، الذي رواه البخاري في صحيحه من رؤيا النبي ﷺ أطفال المشركين حول إبراهيم الخليل في الروضة،[(٥)] فإن

---

(١) إسناده صحيح ومروان هو ابن محمد الطاطري ثقة، تقريب (٩٣٢)، وبقية رجاله ثقات.
(٢) ورواه أيضاً ابن جرير الطبري في تفسيره عن واصل، ورواه ابن أبي حاتم وابن المنذر كما في الدر (٤/ ٣٠٣) وإسناده حسن.
(٣) رواه مسلم في الصحيح (٢٦٦١)، انظر تحفة الأشراف (١/ ٢٤).
(٤) رواه مسلم في الصحيح برقم (٢٦٦٢).
(٥) رواه البخاري في الصحيح برقم (٤٠٤٧).

الأطفال منقسمون إلى شقي وسعيد كالبالغين، فالذين رآهـم حول إبراهيم السعداء من أطفال المسلمين والمشركين، وأنكر على عائشة شهادتها للطفل المعين بأنه عصفور من عصافير الجنة، وقد يكون من القسم الآخر، كالشهادة للبالغين، وبالله التوفيق.

فاجتمعت هذه الأحاديث والآثار، على تقدير رزق العبد، وأجله وشقاوته، وسعادته، وهو في بطن أمه، واختلفت في وقت هذا التقدير، وهذا تقدير بعد(١) التقدير الأول، السابق على خلق السماوات والأرض، وبعد التقدير الذي وقع يوم استخراج الذرية بعد خلق أبيهم آدم، ففي حديث ابن مسعود أن هذا التقدير يقع بعد مائة وعشرين يومًا من حصول النطفة في الرحم، وحديث أنس غير مؤقت، وأما حديث حذيفة بن أَسيد فقد وقَّت فيه التقدير بأربعين يومًا وفي لفظ: بأربعين ليلة، وفي لفظ: ثنتين وأربعين ليلة، وفي لفظ: بثلاث وأربعين [ليلة](٢)، وهو حديث انفرد به مسلم ولم يروه البخاري، وكثير من الناس يظن التعارض بين الحديثين، ولا تعارض بينهما بحمد الله.

وأن الملك الموكل بالنطفة يكتب ما يقدره الله سبحانه على رأس الأربعين الأولى، حتى تأخذ في الطور الثاني وهو العلقة، وأما الملك الذي ينفخ فيه الروح فإنما ينفخها بعد الأربعين الثالثة، فيؤمر عند نفخ الروح فيه بكتب: رزقه وأجله، وعمله، وشقاوته، وسعادته، وهذا تقدير آخر، غير التقدير الذي كتبه الملك الموكل بالنطفة، ولهذا قال في حديث ابن مسعود: «ثم يرسل إليه الملك فيؤمر بأربع كلمات» وأما الملك الموكل بالنطفة، فذاك راتب

(١) في (ق) و(خ) (بعد من) والمثبت من ط.
(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (ق) و(خ).

معها ينقلها بإذن الله من حال إلى حال، فتقدير الله سبحانه شأن النطفة حين تأخذ في مبدأ التخليق، وهو العلق، وتقدير شأن الروح حين تتعلق بالجسد بعد مائة وعشرين يومًا، فهو تقدير بعد تقدير، فاتفقت أحاديث رسول الله ﷺ، وصدَّق بعضها بعضاً، ودلّت كلها على إثبات القدر السابق، ومراتب التقدير، ومايؤتى أحدٌ إلا من غلط في الفهم، أو غلط في الرواية، ومتى صحَّت الرواية وفُهمت كما ينبغي تبين أن الأمر كله من مشكاة واحدة صادقة متضمنة لنفس الحق(١)، وبالله التوفيق.

(١) في (ق): لنفيس الخلق.

الباب الخامس

في ذكر التقدير الرابع لليلة القدر

قال الله تعالى﴿حمٓ ۝١ وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ ۝٢ إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُّبَارَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ ۝٣ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ۝٤ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَا إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ﴾(الدخان: ١ - ٥) وهذه هي ليلة القدر قطعاً، لقوله تعالى﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ (القدر: ١) ومن زعم أنها ليلة النصف من شعبان فقد غلط.

قال سفيان: عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد: «ليلة القدر ليلة الحكم»[(١)].

وقال سفيان: عن محمد بن سوقة، عن سعيد بن جبير: «يؤذن للحجاج في ليلة القدر فيكتبون بأسمائهم وأسماء آبائهم، فلا يغادر منهم أحد، ولا يزاد فيهم، ولا ينقص منهم»[(٢)].

وقال ابن علية: حدثنا ربيعة بن كلثوم قال: قال رجل للحسن -وأنا أسمع-: «أرأيت ليلة القدر، في كل رمضان هي؟ قال: نعم والله الذي لا إله إلا هو، إنها لفي كل رمضان، وإنها لليلة القدر، يفرق فيها كل أمر حكيم، فيها يقضي الله كل أجل وعمل ورزق إلى مثلها»[(٣)].

وذكر يوسف بن مهران عن ابن عباس قال: «يكتب من أم الكتاب في

(١) رواه ابن جرير الطبري بنحوه عن ابن أبي نجيح عن مجاهد برقم (٣١٠٣٥) والبيهقي في شعب الإيمان برقم (٣٦٦٠) عن سفيان عن ابن أبي نجيح به سواء.

(٢) هذا الأثر رواه عبد الرزاق الصنعاني (٢/ ٢/ ٢٠٥) عن سفيان الثوري، عن محمد بن سوقة، عن عكرمة به سواء، ورواه ابن جرير الطبري برقم (٣١٠٣٩) عن الحسن بن إسماعيل، عن محمد بن سوقة، عن عكرمة به، وكذلك رواه ابن أبي حاتم كما في الدر (٥/ ٧٤٠) عن محمد بن سوقة عن عكرمة. ومنه يظهر أن جعله من قول سعيد بن جبير وهم، وإنما هو من قول عكرمة، والله أعلم.

(٣) رواه ابن جرير الطبري برقم (٣١٠٣٠)، (٣١٠٢٩) من طريقين عن ربيعة به، وربيعة هذا هو ابن كلثوم بن جبر البصري، وثقه ابن معين، وقال أحمد: صالح أ. هـ التهذيب (٣/ ٢٣٥).

ليلة القدر، ما يكون في السنة، من موت وحياة ورزق ومطر، حتى الحجاج يقال: يحج فلان، ويحج فلان»[1].

وذكر عنه سعيد بن جبير في هذه الآية: «إنك لترى الرجل يمشي في الأسواق، وقد وقع اسمه في الموتى»[2].

وقال مقاتل: «يقدر الله في ليلة القدر أمر السنة -في بلاده وعباده- إلى السنة القابلة».

وقال أبو عبد الرحمن السلمي: «يقدر أمر السنة كلها في ليلة القدر»[3]. وهذا هو الصحيح أن القدر مصدر قَدَّر الشيء يقدره قدراً، فهي ليلة الحكم والتقدير.

وقالت طائفة: ليلة القدر ليلة الشرف والعظمة، من قولهم: لفلان قَدْرٌ في الناس، فإن أراد صاحب هذا القول أن لها قدراً وشرفاً مع ما يكون فيها من التقدير، فقد أصاب، وإن أراد أن معنى القدر فيها هو الشرف والخطر فقط فقد غلط، لأن الله سبحانه أخبر أن فيها يُفْرق أي يفصل ويبين ويبرم كل أمر حكيم.

---

(١) رواه محمد بن نصر، وابن المنذر، وابن أبي حاتم كما في الدر (٥/ ٧٣٨).

(٢) رواه ابن جرير الطبري برقم (٣١٠٤١)، والحاكم في المستدرك برقم (٣٦٧٨) وعنه البيهقي في شعب الإيمان برقم (٣٦٦١)، جميعاً عن سعيد بن جبير قال: قال ابن عباس به.
قال الحاكم: صحيح الإسناد ولم يخرجاه.
وقال الذهبي: صحيح، على شرط مسلم.

(٣) رواه ابن جرير برقم (٣١٠٣٤)، والبيهقي في شعب الإيمان برقم (٣٦٦٣).

الباب السادس

في ذكر التقدير الخامس اليومي

قال الله تعالى ﴿يَسْأَلُهُ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ (الرحمن: ٢٩)

ذكر الحاكم في صحيحه من حديث أبي حمزة الثُّمالي، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس: «إن مما خلق الله لوحاً محفوظاً من درة بيضاء، دفتاه من ياقوتة حمراء، قلمه نور، وكتابه نور، ينظر فيه كل يوم ثلاثمائة وستين نظرة، أوْ مَرَّة، ففي كل نظرة منها، يخلق، ويرزق، ويحيي، ويميت، ويعزُّ، ويذلّ، ويفعل ما يشاء، فذلك قوله ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾»[1].

---

(١) رواه عبد الرزاق الصنعاني في تفسيره (٢/ ٢٦١)، والحاكم في المستدرك برقم (٣٧٧١) (٢/ ٤٧٤)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٢/ ٢٦٤)، عن سفيان (هو الثوري) عن أبي حمزة ثابت الثمالي به.

وتابع سفيان عن أبي حمزة: عبيد الله بن موسى، فيما رواه ابن جرير (١١/ ٥٩٢)، وتابعه أيضاً أبو سعيد المؤدب عند البيهقي في الأسماء والصفات (٢/ ٤٢٦)، والحسن بن حبيب عند اللالكائي (١٢٢٥)، ورواه أبو الشيخ في العظمة (٢/ ٥٩٢) من حديث أبي حمزة أيضاً.

قال الحاكم: صحيح الإسناد، ولم يخرجاه! فتعقبه الذهبي: أبو حمزة واه بمره، أ. هـ وهو كما قال.

قال البيهقي: هذا موقوف، وأبو حمزة ينفرد بروايته!

وفيما قاله البيهقي نظر، لأن الثمالي هذا، لم ينفرد، بل تابعه بكير بن شهاب، فيما رواه الطبراني في المعجم الكبير برقم (١٠٦٠٥)، وأبو نعيم في الحلية (١/ ٣٢٥)، وبكير هذا وثقه ابن حبان، وقال أبو حاتم فيه: شيخ، التهذيب (١/ ٤٤٩)، وقال الهيثمي: ورجال هذه ثقات، المجمع (٧/ ١٩٤).

وتابعه أيضاً عطاء فيما رواه ابن جرير برقم (٢٠٥٠٤) من طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس به وهذا أيضاً رجاله ثقات، إلا أنه يخشى من تدليس ابن جريج، ولكنه إسناد جيد في المتابعات على كل حال.

قال ابن عراق: صَحَّ عن ابن عباس موقوفاً وله حكم الرفع، تنزيه الشريعة (١/ ١٤٢).

ورواه أبو الشيخ في العظمة عن الضحاك عن ابن عباس به ولكن لا يلتفت إليه.

لأنه من طريق الثمالي أولاً، والضحاك لم يسمع ابن عباس ثانياً.

على أنه قد روي مرفوعاً أيضاً.

رواه محمد بن عثمان بن أبي شيبة في العرش «فيما ذكره السيوطي وابن عراق، ولم أجده في المطبوع من العرش» وعنه الطبراني في الكبير (١٢٥١١) وابن مردويه كما في الدر المنثور (٦/ ١٩٧) من طريق زياد بن عبد الله عن ليث عن عبد الملك بن سعيد بن جبير عن أبيه به.

قال السيوطي (اللآلئ ١/ ٢٠) عبد الملك صدوق، وليث روى له مسلم والأربعة وفيه ضعف يسير من سوء حفظه، ومنهم من يحتج به، والباقون من رجال الصحيح. أ. هـ قلت: وزياد هذا قال=

وقال مجاهد، والكلبي، وعبيد بن عمير، وأبو ميسرة، وعطاء، ومقاتل: «من شأنه أنه يحيي ويميت، ويرزق ويمنع، وينصر، ويعزّ ويذلّ، ويفك عانياً، ويشفي مريضاً، ويجيب داعياً، ويعطي سائلاً، ويتوب على قوم، ويكشف كرباً، ويغفر ذنباً، ويضع أقواماً، ويرفع آخرين»، دخل كلام بعضهم في بعض[1].

وقد ذكر الطبراني في المعجم والسُّنَّة، وعثمان بن سعيد الدارمي في كتابه الرد على المريسي، عن عبد الله بن مسعود قال: «إن ربكم عز وجل ليس عنده ليل ولا نهار، نور السماوات والأرض من نور وجهه، وإن مقدار [كل][2] يوم من أيامكم عنده اثنتي عشرة ساعة، فتعرض عليه أعمالكم بالأمس أول النهار اليوم، فينظر فيها ثلاث ساعات، فيطلع فيها على ما يكره، فيغضبه ذلك، وأول من يعلم غضبه، حملة العرش، يجدونه يثقل عليهم، فيسبحه حملة العرش، وسرادقات العرش والملائكة المقربون وسائر الملائكة، ثم ينفخ جبريل في القرن فلا يبقى شيء إلا سمع صوته فيسبحون الرحمن عزَّ وجل ثلاث ساعات، حتى يمتلئ الرحمن عز وجل رحمة، فتلك ستّ ساعات، ثم يؤتى بالأرحام، فينظر فيها ثلاث ساعات، فذلك قوله في كتابه ﴿هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ﴾(آل عمران: ٦)

= أبو زرعة فيه: صدوق، وقال الحافظ: صدوق ثبت في المغازي وفي حديثه عن غير ابن إسحاق لين، وقال ابن عدي: ما أرى برواياته بأساً، الميزان (٣/ ١٣٣)، التقريب (٣٤٦).
وله شاهد من حديث أنس بن مالك مرفوعاً، رواه أبو الفتح الأزدي (اللآلئ ١/ ٢٠) ولكن فيه محمد بن عثمان الحراني متروك الحديث.
وخلاصة القول أن الحديث صحيح موقوفاً، وله حكم الرفع كما قال ابن عراق. والله أعلم.

(١) انظر تفسير ابن جرير الطبري (٣٣٠٠٦, ٣٣٠٠٧, ٣٣٠٠٨, ٣٣٠٠٩، ٣٣٠١٠) والدر المنثور (٦/ ١٩٧).

(٢) ساقطة من (ق) و(خ) وأثبتت من معجم الطبراني و ط.

وقوله﴿يَهَبُ لِمَن يَشَاءُ إِنَاثًا وَيَهَبُ لِمَن يَشَاءُ الذُّكُورَ ﴿٤٩﴾ أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَاثًا وَيَجْعَلُ مَن يَشَاءُ عَقِيمًا إِنَّهُ عَلِيمٌ قَدِيرٌ﴾(الشورى: ٤٩، ٥٠) فتلك تسع ساعات، ثم يؤتى بالأرزاق، فينظر فيها ثلاث ساعات، فذلك قوله في كتابه﴿يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ وَيَقْدِرُ﴾(الشورى: ١٢) ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾(الرحمن: ٢٩) قال: هذا شأنكم وشأن ربكم تبارك وتعالى».

قال الطبراني: حدثنا بشر بن موسى، ثنا يحيى بن إسحاق، حدثنا حماد بن سلمة عن أبي عبد السلام، عن عبد الله أو عبيد الله بن مكرز، عن ابن مسعود فذكره.

وقال عثمان بن سعيد الدارمي: حدثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا حماد بن سلمة، عن الزبير أبي عبد السلام، عن أيوب بن عبد الله الفهري، أن ابن مسعود قال: «إن ربكم ليس عنده ليل ولا نهار، فذكر الحديث إلى قوله: فيسبحه حملة العرش، وسرادقات العرش، والملائكة المقربون وسائر الملائكة»[(١)].

فهذا تقدير يومي، والذي قبله تقدير حولي، والذي قبله تقدير عمري عند تعلق النفس به، والذي قبله كذلك عند أول تخليقه وكونه مضغة، والذي قبله تقدير سابق على وجوده، لكن بعد خلق السماوات والأرض،

(١) رواه الدارمي في الرد على المريسي (٤٧٥، ط/ الرشد) والطبراني في الكبير رقم (٨٨٨٦) والبيهقي في الأسماء والصفات (٦٧٤)، وأبو نعيم في الحلية (١/ ١٣٧) كلهم من طريق حماد ابن سلمة به.
وأبي عبد السلام هذا اسمه الزبير، ذكره البخاري في التاريخ (٣/ ٤١٣)، وقال أبو حاتم: روى عن أيوب بن مكرز، روى عنه حماد بن سلمة (٣/ ٥٨٤) الجرح والتعديل. قال ابن حبان: يروي عن أيوب بن عبد الله بن مكرز، الثقات (٦/ ٣٣٣) ولم يذكر بجرح ولا تعديل فهو مستور.
أما شيخه فقد وقع اسمه في إسناد الطبراني عبد الله أو عبيد الله بن مكرز. ووقع في إسناد الدارمي أيوب بن عبيد الله الفهري والأرجح: أيوب بن عبد الله بن مكرز كما في الثقات (٤/ ٢٦) والتاريخ الكبير (١/ ٤١٩) وقال في التقريب (١٦٠): مستور، فالإسناد ضعيف، ومما يوهن أمر أبي عبد السلام أنه اضطرب في اسم شيخه، والظاهر أن الاضطراب منه، قال البيهقي: هذا موقوف، وراويه غير معروف.

والذي قبله تقدير سابق على خلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة، وكل واحد من هذه التقادير كالتفصيل[1] من التقدير السابق، وفي ذلك دليل على كمال علم الربِّ وقدرته وحكمته، وزيادة تعريفٍ لملائكته وعباده المؤمنين بنفسه وأسمائه وصفاته، وقد قال تعالى ﴿إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ (الجاثية: ٢٩). وأكثر المفسرين على أن هذا الاستنساخ من اللوح المحفوظ، فتستنسخ الملائكة ما يكون من أعمال بني آدم قبل أن يعملوها، فيجدون ذلك موافقاً لما يعملونه، فيثبت الله تعالى منه ما فيه ثواب أو عقاب ويطرح منه اللغو.

وذكر ابن مردويه في تفسيره، من طرق إلى بقية، عن أرطأة بن المنذر عن مجاهد، عن ابن عمر يرفعه: «إن أول ما خلق الله القلم، فأخذه بيمينه، وكلتا يديه يمين، فكتب الدنيا، وما يكون فيها من عمل معمول، من برٍّ أو فجور، رطب أو يابس، فأحصاه عند الذكر، وقال: اقرؤوا إن شئتم ﴿هَذَا كِتَابُنَا يَنطِقُ عَلَيْكُم بِالْحَقِّ إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ (الجاثية: ٢٩) فهل تكون النسخة إلا من شيء قد فرغ منه»[2].

وقال آدم: حدثنا ورقاء، عن عطاء بن السائب، عن مقسم، عن ابن عباس: ﴿إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ قال: «تستنسخ الحفظة من أم الكتاب ما يعمل بنو آدم، فإنما يعمل الإنسان على ما استنسخ الملك من أم الكتاب»[3].

وفي تفسير الأشجعي: عن سفيان، عن منصور، عن مقسم، عن ابن

(١) في (ق) و(خ) (كالمنفصل) والمثبت من (ط).
(٢) ذكره السيوطي في الدر المنثور (٥/ ٧٦١).
(٣) رواه ابن مردويه كما في الدر (٥/ ٧٦١)، وابن جرير في تفسيره برقم (٣١٢١٨).

عباس قال: «كتب في الذكر عنده كل شيء هو كائن، ثم بعث الحفظة على آدم وذريته، ووكَّلَ ملائكته ينسخون من الذكر ما يعمل العباد، ثم قرأ: ﴿هَذَا كِتَابُنَا يَنطِقُ عَلَيْكُم بِالْحَقِّ إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾»[١].

وفي تفسير الضحاك عن ابن عباس في هذه الآية قال: «هي أعمال أهل الدنيا، الحسنات والسيئات، تنزل من السماء كل غداة وعشية، مما يصيب الإنسان في ذلك اليوم أو الليلة، الذي يقتل، والذي يغرق، والذي يقع من فوق بيت، والذي يتردّى من جبل، والذي يقع في بئر، والذي يحرق بالنار، فيحفظوا عليه ذلك كله، وإذا كان المساء صعدوا به إلى السماء، فيجدونه كما في السماء، مكتوباً في الذكر الحكيم»[٢].

(١) رواه ابن مردويه كما في الدر (٥/ ٧٦١)، وأبو نعيم في الحلية.
(٢) عزاه السيوطي في الدر لابن مردويه (٥/ ٧٦١) وضعّفه.

الباب السابع

في أن سبق المقادير بالشقاوة والسعادة لا يقتضي ترك الأعمال بل يقتضي الاجتهاد والحرص، لأنها إنما سبقت بالأسباب

يسبق إلى أفهام كثير من الناس، أن القضاء والقدر إذا كان قد سبق فلا فائدة في الأعمال، وأن ما قضاه الربُّ سبحانه وقدَّره لابدَّ من وقوعه، فتوسط العمل لا فائدة فيه!.

وقد سبق إيراد هذا السؤال من الصحابة -رضي الله عنهم- على النبي ﷺ فأجابهم بما فيه الشفاء والهدى، ففي الصحيحين عن علي بن أبي طالب -كرم الله وجهه- قال: «كُنّا في جنازة في بقيع الغرقد، فأتانا رسول الله ﷺ، [فقعد وقعدنا حوله][1]، ومعه مخصرة، فنكَّس فجعلَ يَنْكُتُ بمخْصَرَته، ثم قال: «ما منكم من أحد، ما من نَفْسٍ مَنْفوسة، إلا كُتبَ مكانها من الجنة والنار، وإلاّ وقد كُتبت شقية أو سعيدة، فقال رجلٌ: يا رسول الله، أفلا نتكل على كتابنا، وندع العمل؟ فمن كان منّا من أهل السعادة، فسيصير إلى عمل أهل السعادة، ومن كان من أهل الشقاوة فسيصير إلى عمل أهل الشقاوة، فقال: اعملوا فكلٌّ ميسرٌ، أما أهل السعادة فييسرون إلى عمل أهل السعادة، وأما أهل الشقاوة فييسرون لعمل أهل الشقاوة. ثم قرأ ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ۝٥ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ ۝٦ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَىٰ ۝٧ وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَىٰ ۝٨ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَىٰ ۝٩ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَىٰ﴾(الليل: ٥ - ١٠)»[2].

وفي بعض طرق البخاري: «أفلا نتكل على كتابنا، وندع العمل، فمن كان منّا من أهل السعادة، فسيصير إلى [عمل] أهل السعادة، ومن كان من أهل الشقاوة، فسيصير إلى عمل أهل الشقاوة»[3].

---

(١) ساقطة من (ق) و(خ) و(ط) واستدركت من الصحيحين.

(٢) رواه البخاري في القدر من صحيحه (٦٦٠٥)، وفي التفسير (٤٩٤٩، ٤٩٤٦، ٤٩٤٧، ٤٩٤٥)، وفي الأدب (٦٢١٧)، وفي الجنائز (١٣٦٢) واللفظ له، ومسلم (٢٦٤٧).

(٣) رواه البخاري في الجنائز (١٣٦٢).

عن أبي الزبير، عن جابر بن عبد الله، قال: «جاء سراقة بن مالك بن جعشم، فقال: يا رسول الله: بيِّن لنا ديننا كأننا خلقنا الآن، فيم العمل اليوم؟ أفيما جَفَّتْ به الأقلامُ وجرت به المقادير، أم فيما يستقبل؟ قال: لا، بل فيما جفت به الأقلام، وجرت به المقادير، قال: ففيم العمل؟ فقال: اعملوا فكلٌّ ميسَّرٌ» رواه مسلم(١).

وعن عمران بن حصين قال: «قيل: يا رسول الله، أعُلِم أهلُ الجنَّة من أهل النَّار؟ فقال: نعم، قيل: ففيم يعمل العاملون؟ فقال: كُلٌّ ميسَّرٌ لما خُلِقَ له» متفق عليه، وفي بعض طرق البخاري: «كل يعمل لما خلق له، أو لما يُسِّرَ له»(٢).

ورواه الإمام أحمد أطول من هذا فقال: حدثنا صفوان بن عيسى، ثنا عَزْرَة بن ثابت، عن يحيى بن عقيل، عن ابن يَعْمَر، عن أبي الأسود الدُّؤلي قال: غدوت على عمران بن حصين يوماً من الأيام، فقال: إنَّ رجلاً من جهينةَ أو مزينةَ، أتى النبي ﷺ، فقال: «يا رسول الله، أرأيت ما يعمل الناس اليوم، ويكدحون فيه، شيء قضي عليهم، أو مضى عليهم في قدر قد سبق، أو فيما يستقبلون مما أتاهم به نبيهم واتخذت عليهم به الحجة؟ قال: بل شيء قُضي عليهم ومضى عليهم، قال: فلمَ يعملون إذاً يا رسول الله؟ قال: من كان الله عز وجل خلقه لواحدة من المنزلتين يهيّئه لعملها، وتصديق ذلك في كتاب الله ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا ۝٧ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾(الشمس: ٧، ٨)»(٣).

وقال المحاملي: حدثنا أحمد بن المقدام، حدثنا المعتمر بن سليمان قال: سمعت أبا سفيان يحدث عن عبد الله بن دينار، عن عبد الله بن عمر أنه قال: «نزل ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾ (هود: ١٠٥) فقال عمر: يا نبي الله، على ما نعمل؟ على أمر

(١) رواه مسلم برقم (٢٦٤٨)
(٢) رواه البخاري برقم (٦٥٩٦، ٧٥٥١)، ومسلم برقم (٢٦٤٩).
(٣) رواه الإمام أحمد بن حنبل (٤/ ٤٣٨) وراجع: إطراف المسند المعتلي (٥/ ١١٤).

قد فُرِغَ منه، أم لم يفرغ منه؟ قال: لا، على أمر قد فرغ منه، وجرت به الأقلام، ولكن كل امرئ ميسر ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ﴿٥﴾ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ ﴿٦﴾ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَىٰ ﴿٧﴾ وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَىٰ ﴿٨﴾ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَىٰ ﴿٩﴾ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَىٰ﴾ (الليل: ٥ - ١٠)»[(١)].

فاتفقت هذه الأحاديث ونظائرها، على أن القدر السابق لا يمنع العمل، ولا يوجب الاتكال عليه، بل يوجب الجد والاجتهاد، ولهذا لما سمع بعض الصحابة ذلك قال: «ما كنت أشدّ اجتهاداً مني الآن[(٢)]»، وهذا مما يدل على جلالة فقه

---

(١) رواه الترمذي (٣١١١)، وابن أبي حاتم في تفسيره برقم (١١٢٢٠)، وابن جرير الطبري في التفسير (١٨٥٨٣)، وابن عدي (٤/ ٢٦٥)، وابن أبي عاصم (١/ ٧٤)، وعبد بن حميد في مسنده (المنتخب ٤/ ٢)، والمحاملي كما ذكر المصنف كلهم من طريق سليمان بن سفيان، عن عبد الله بن دينار به، وسليمان بن سفيان قال الحافظ فيه: ضعيف (تقريب ٤٠٨)، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان يخطئ (تهذيب ٤/ ١٧٥).
إلا أنه قد تابعه عاصم بن عبيد الله فيما رواه أبو داود الطيالسي (ص٤)، والإمام أحمد بن حنبل (١/ ٢٩)، وأبو يعلى (٥٥٧١)، والبزار في مسنده برقم (١٢١) بأسانيدهم عن شعبة، عن عاصم بن عبيد الله عن سالم بن عبد الله عن أبيه به.
وعاصم هذا وإن كان ضعيفاً فقد قال ابن عدي فيه: قد روى عنه ثقات الناس واحتملوه، وهو مع ضعفه يكتب حديثه (تهذيب التهذيب ٥/ ٤٥).
- ورواه ابن وهب في القدر (رقم١٩) عن أسامة بن زيد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن عمر سأل . . . الحديث - وأسامة بن زيد قال فيه ابن عدي: هو كما قال يحيى بن معين: ليس بحديثه ولا برواياته بأس. وقال: يروي عنه ابن وهب نسخة صالحة، وهو حسن الحديث (الكامل ٢/ ٧٨) والراوي عنه هذا الحديث هو ابن وهب.
-ورواه الفريابي في القدر (٢٩ , ٣١) عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة عن عمر به.
ورواه أيضاً (٣٠) عن الزهري عن ابن المسيب عن عمر بن الخطاب به- مرسلاً، ورجَّح الدارقطني الإرسال «العلل ٢/ ٩٢».
وله شاهد من حديث أبي بكر الصديق رواه أحمد (١/ ٦) والطبراني في الكبير رقم (٤٧) من طريق عطاف بن خالد عن طلحة بن عبد الله عن عبدالله بن عبد الرحمن عن عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبي بكر أنه سأل رسول الله ﷺ أيضاً مثل حديث عمر.
قال الهيثمي: عطاف وثقه ابن معين وجماعة وفيه ضعف، وبقية رجاله ثقات أ. هـ المجمع ٧/ ١٩٤ وخلاصة القول: إن الحديث صحيح بمجموع طرقه والله أعلم.
(٢) رواه ابن حبان في صحيحه (٢/ ٤٩) رقم (٣٣٧) عن سراقة بن مالك بن جعشم. وروى الطبراني في المعجم الكبير رقم (٦٥٩٣) عن سراقة أيضاً أنه قال بعد أن سمع هذا الحديث: =

الصحابة، ودقة أفهامهم، وصحة علومهم، فإن النبي ﷺ أخبرهم بالقدر السابق، وجريانه على الخليقة بالأسباب، وأن العبد ينال ما قدر له بالسبب الذي أقدر عليه، ومكّن منه، وهُيِّىء له، فإذا أتى بالسبب أوصله إلى القدر الذي سبق له في أم الكتاب، وكلما ازداد اجتهاداً في تحصيل السبب كان حصول المقدور أدنى إليه، وهذا كما إذا قدِّر له أن يكون من أعلم أهل زمانه، وإنه لا ينال ذلك إلا بالاجتهاد والحرص على التعلم وأسبابه، وإذا قدر له أن يرزق الولد لم ينل ذلك إلا بالنكاح أو التسري والوطء، وإذا قدر له أن يستغل من أرضه من المغلِّ كذا وكذا لم ينله إلا بالبذر وفعل أسباب الزرع، وإذا قدر الشبع والري والدفء فذلك موقوف على الأسباب المحصلة لذلك من الأكل والشرب واللبس، وهذا شأن أمور المعاش والمعاد، فمن عطل العمل اتكالاً على القدر السابق، فهو بمنزلة من عطل الأكل والشرب والحركة في المعاش وسائر أسبابه اتكالاً على ما قُدِّر له.

وقد فطر الله سبحانه عباده على الحرص على الأسباب، التي بها قوام معايشهم ومصالحهم الدنيوية، بل فطر الله على ذلك سائر الحيوانات، فكذا الأسباب التي بها مصالحهم الأخروية في معادهم، فإنه سبحانه ربّ الدنيا والآخرة، وهو الحكيم بما نصبه من الأسباب في المعاش والمعاد، وقد يسَّر كُلاً من خَلْقه لما خَلَقَه له في الدنيا والآخرة، فهو مهيأ له ميسر له، فإذا علم العبد أن مصالح آخرته مرتبطة بالأسباب الموصلة إليها كان أشّد اجتهاداً في فعلها والقيام بها منه في أسباب معاشه ومصالح دنياه، وقد فَقِه هذا كل الفقه مَنْ قال: «ما كنت أشد اجتهاداً مني الآن»، فإن العبد إذا

= يارسول الله الآن الجد، الآن الجد. أ. هـ قال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح، المجمع (٧/ ١٩٥).
وروى الفريابي في القدر رقم (٢٩، ٣١) عن عمر بن الخطاب أنه قال بعد أن سمع هذا الحديث: «إذاً نجتهد يا رسول اللّه».
وأخرج البزار عن ابن عباس في آخر هذا الحديث أنه قال: فقال القوم بعضهم لبعض: فالجد إذاً. الفتح (١١/ ٦٠٨) ط/ دار الكتب.

علم أن سلوك هذا الطريق يفضي به إلى رياض مونقة وبساتين معجبة، ومساكن طيبة، ولذة ونعيم لا يشوبه نكد ولا تعب، فإن حرصه على سلوكها، واجتهاده في السير فيها، بحسب علمه بما يفضي إليه.

ولهذا قال أبو عثمان النهدي لسلمان: «لأنا بأول هذا الأمر أشدّ فرحاً مني بآخره[1]» وذلك لأنه إذا كان قد سبق له من الله سابقة، وهيّأه ويسّره للوصول إليها كان فرحه بالسابقة، التي سبقت له من الله، أعظم من فرحه بالأسباب التي تأتي بها، فإنها سبقت له من الله قبل الوسيلة منه، وعلمها الله وشاءها وكتبها وقدرها، وهيأ له أسبابها ليوصله إليها، فالأمر كله من فضله وجوده السابق، فسبق له من الله سابقة السعادة ووسيلتها وغايتها،[2] فالمؤمن أشد فرحاً بذلك من كون أمره مجعولاً إليه، كما قال بعض السلف: والله ما أحب أن يجعل أمري إليّ، إنه إذا كان بيد الله خيراً من أن يكون بيدي.

فالقدر السابق معين على الأعمال: وباعث عليها، ومقتضٍ لها، لا أنه منافٍ لها وصادّ عنها، وهذا موضع مزلة قدم، من ثبتت قدمه عليه فاز بالنعيم المقيم، ومن زلّت قدمه عنه هوى إلى قرار الجحيم.

فالنبي ﷺ أرشد الأمة في القدر إلى أمرين، هما سببا السعادة:

الإيمان بالأقدار[3] فإنه نظام التوحيد.

والإتيان بالأسباب التي توصل إلى خيره، وتحجز عن شره، وذلك نظام الشرع، فأرشدهم إلى نظام التوحيد والأمر، فأبى المنحرفون إلا القدح بإنكاره في أصل التوحيد، أو القدح بإثباته في أصل الشرع، ولم تتسع عقولهم -التي لم يُلقِ اللّه عليها من نوره- للجمع بين ما جمعت الرسل

(١) تقدم الكلام عليه ص (٧٨).
(٢) في (خ) عنايتها.
(٣) في (ق) و(خ) (الإقرار به).

جميعهم بينه، وهو القدر والشرع، والخلق والأمر، ﴿فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ وَاللَّهُ يَهْدِي مَن يَشَاءُ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ ، والنبي ﷺ شديد الحرص على جمع هذين الأمرين للأمة وقد تقدم قوله: «احرص على ما ينفعك، واستعن بالله ولا تعجز»[1] وأن العاجز من لم يتسع للأمرين وبالله التوفيق.

(١) رواه مسلم رقم (٢٦٦٤).

الباب الثامن

في قوله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾

قد تقدمت الأحاديث بوقوع أهل السعادة في إحدى القبضتين، وكتابتهم بأسمائهم، وأسماء آبائهم، في ديوان السعداء قبل خلقهم.

وفي صحيح الحاكم من حديث حسين بن واقد، عن يزيد النحوي، عن عكرمة عن ابن عباس قال: «لما نزلت ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ قال المشركون فالملائكة وعيسى وعزير يعبدون من دون الله!، قال فنزلت ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾ (الأنبياء: ١٠١)»[1] وهذا إسناد صحيح.

وقال علي بن المديني: حدثنا يحيى بن آدم، حدثنا أبو بكر بن عياش، عن عاصم قال: أخبرني أبو رزين، عن أبي يحيى، عن ابن عباس أنه قال: «آية لا يسأل الناس عنها، لا أدري أعرفوها فلم يسألوا عنها، أوجهلوها فلا يسألون عنها! فقيل له: وماهي؟ فقال: لما نزلت ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَارِدُونَ﴾ (الأنبياء: ٩٨) شَقَّ ذلك على قريش، وعلى أهل مكَّة، وقالوا: يشتم آلهتنا، فجاء ابن الزبعرى فقال: مالكم؟ قالوا: يشتم آلهتنا، قال: وما قال؟، قالوا: قال: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَارِدُونَ﴾ قال: ادعوه لي، فلما دُعيَ النبيُّ ﷺ قال: يامحمد، هذا شيء لآلهتنا خاصة، أم لكل من عُبدَ من دون الله؟ فقال: لا، بل لكل من عُبِدَ من دون الله، قال: فقال ابن الزبعرى: خُصمتَ وربِّ هذه البنيّة – يعني

---

(١) رواه الحاكم (٢/ ٣٨٥) من طريق عكرمة، وتابع عكرمة: سعيد بن جبير، فيما رواه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (٣/ ١٥)، وابن جرير في تفسيره برقم (٢٤٨٣٨) من طريق أبو كدينة عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير به.
قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي وابن القيم، وانظر الذي بعده.

الكعبة- ألست تزعم أن الملائكة عبادٌ صالحون، وأن عيسى عبد صالح، وأن عُزيراً عبد صالح، وهذه بنو مليح تعبد الملائكة، وهذه النصارى تعبد عيسى، وهذه اليهود تعبد عزيراً، قال: فضجَّ أهلُ مكَّة، فأنزل الله عز وجل ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾ (الأنبياء: ١٠١) -الملائكة وعزير وعيسى، ﴿أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ ﴿١٠١﴾ لَا يَسْمَعُونَ حَسِيسَهَا﴾ قال: ونزلت﴿ وَلَمَّا ضُرِبَ ابْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ﴾ (الزخرف: ٥٧) قال هو الضجيج»[1].

وهذا الإيراد الذي أورده ابن الزبعرى لا يرد على الآية[2]، فإنه سبحانه قال: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ﴾ (الأنبياء: ٩٨) ولم يقل (ومَنْ تعبدون من دون الله) و«ما» لما لا يعقل، فلا يدخل فيها الملائكة والمسيح وعزير، وإنما ذلك للأحجار ونحوها التي لا تعقل، وأيضاً فإن السورة مكية، والخطاب فيها لعبَّاد الأصنام، فإنه قال: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ﴾ فلفظة «إنكم» ولفظة «ما» تبطل سؤاله[3] وهو

---

(١) رواه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (رقم ٩٨٦)، والواحدي في أسباب النزول (٢٠٦)، والطبراني في الكبير برقم (١٢٧٣٩) من طريق يحيى بن آدم القرشي به. وعاصم هو ابن بهدلة صدوق له أوهام، (تقريب ٤٧١). وأبو يحيى اسمه: مصدع، روى له مسلم والأربعة، وقال الحافظ فيه: مقبول -أي حيث يتابع وقد توبع كما سيأتي- قال ابن عيينة: قال عمار الدهني كان مصدع عالماً بابن عباس. تهذيب الكمال (٢٨/ ١٥).
تابعه الحكم بن أبان فيما رواه ابن مردويه «تفسير ابن كثير ٥/ ٣٢٨) والطحاوي في شرح مشكل الآثار رقم (٩٨٨) من طريق إبراهيم بن محمد بن عرعرة، عن يزيد بن أبي حكيم، حدثنا الحكم ابن أبان به، والحكم هذا قال الحافظ فيه: صدوق له أوهام (٢٦١) تقريب، فالحديث حسن في أقل أحواله، والله أعلم.

(٢) هو عبد الله بن الزِّبَعْرى بن قيس بن عدي القرشي السهمي، كان شاعر قريش ومن أشد الناس على المسلمين، ثم أسلم في الفتح، ومدح النبي ﷺ بَعْدُ فأمر له بحلَّة. الإصابة (٤/ ٧٦).

(٣) قال الإمام الطحاوي: وقد تستعمل العرب أيضاً في كلامها في بني آدم «مَا» كما تستعمل «مَنْ»، وإن كان ذلك مما لا تستعمله فيهم كثيراً، كما تستعمل فيهم «مَنْ»، ومن ذلك قوله الله عز وجل ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾(النساء: ٢٤) مكان (إلا مَنْ ملكت أيمانكم) وقوله عز وجل ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ (الحديد: ١) و﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾(الجمعة: ١) وقوله عز وجل ﴿وَوَالِدٍ وَمَا وَلَدَ﴾ (البلد: ٣) يعني «آدم وما ولد»، وفيما ذكرناه من هذا دليل على ما وصفنا أ. هـ. (شرح مشكل الآثار ٣/ ١٩).

رجل منْ فُصَحاء العرب لا يخفى عليه ذلك، ولكن إيراده إنما كان من جهة القياس والعموم المعنوي، الذي يعم الحكم فيه بعموم علته، أي: إن كان كونه معبوداً، يوجب كونه حصب جهنم، فهذا المعنى بعينه موجود في الملائكة، وعزير، والمسيح، فأجيب بالفارق، وذلك من وجوه:

أحدها: أن الملائكة والمسيح وعزيراً، ممن سبقت لهم من الله الحسنى، فهم سعداء لم يفعلوا ما يستوجبون به النار، فلا يعذبون[1] بعبادة غيرهم، مع بغضهم ومعاداتهم لهم، فالتسوية بينهم وبين الأصنام أقبح من التسوية بين البيع والربا، والميتة والمذكّى، وهذا شأن أهل الباطل، وإنما يسوون بين ما فرق الشرع والعقل والفطرة بينه، ويفرقون بين ما سَوَّى الله ورسوله بينه.

الفرق الثاني: أن الأوثان حجارة غير مكلفة ولا ناطقة، فإذا حُصِبَتْ بها جهنم إهانةً لها ولعابديها لم يكن في ذلك تعذيب مَنْ لا يستحق العذاب، بخلاف الملائكة والمسيح وعزير، فإنهم أحياء ناطقون، فلو حُصِبَتْ بهم النَّار كان ذلك إيلاماً وتعذيباً لهم.

الثالث: أن من عَبَدَ هؤلاء بزعمه، فإنه لم يعبدهم في الحقيقة، فإنهم لم يدعوا إلى عبادتهم، وإنما عَبَدَ المشركون الشياطين، وتوهموا أن العبادة لهؤلاء، فإنهم عبدوا بزعمهم مَنْ ادعى أنه معبود مع الله، وأنه معه إله، وقد برأ الله سبحانه ملائكته والمسيح وعزيراً من ذلك، وإنما ادعى ذلك الشياطين، وهم بزعمهم يعتقدون أنهم يرضون بأن يكونوا معبودين مع الله، ولا يرضى بذلك إلا الشياطين، ولهذا قال سبحانه﴿ **وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلائِكَةِ أَهَؤُلاءِ إِيَّاكُم كَانُوا يَعْبُدُونَ ﴿٤٠﴾ قَالُوا سُبْحَانَكَ أَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِم بَلْ كَانُوا يَعْبُدُونَ الْجِنَّ أَكْثَرُهُم بِهِم مُّؤْمِنُونَ**﴾ (سبأ: ٤٠، ٤١) وقال تعالى ﴿**أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَا بَنِي آدَمَ أَن لاَّ تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ**﴾ (يس: ٦٠)

(١) في (ق) و(خ) (يعدلون).

﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴿٢٦﴾ لا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ ﴿٢٧﴾ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلا يَشْفَعُونَ إِلاَّ لِمَنِ ارْتَضَىٰ وَهُم مِّنْ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ ﴿٢٨﴾ وَمَن يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّي إِلَٰهٌ مِّن دُونِهِ فَذَلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ كَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ﴾ (الأنبياء: ٢٦ - ٢٩) فما عُبِدَ غير الله إلا الشيطان.

وهذه الأجوبة منتزعة من قوله ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا الْحُسْنَىٰ﴾(الأنبياء: ١٠١) فتأمل [الآية] تجدها تلوح في صفحات ألفاظها، وبالله التوفيق.

والمقصود: ذكر الحسنى التي سبقت من الله لأهل السعادة قبل وجودهم.

وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: حدثنا أبو سعيد [بن محمد](١) بن يحيى بن سعيد، حدثنا أبو عامر العقدي، حدثنا عَزْرَة(٢) بن ثابت الأنصاري، حدثنا الزهري، عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، أن عبد الرحمن بن عوف مرض مرضاً شديداً، أغمي عليه، فأفاق، فقال: أغمي عليَّ؟ قالوا: نعم، قال: إنه أتاني رجلان غليظان فأخذا بيدي، فقالا: انطلق نحاكمك إلى العزيز الأمين، فانطلقا بي، فتلقاهما رجل فقال: أين تريدان به؟ قالا: نحاكمه إلى العزيز الأمين، فقال: دعاه، فإن هذا ممن سبقت له السعادة، وهو في بطن أمه»(٣).

وقال عبد الله بن محمد البغوي(٤) حدثنا داود بن رشيد، حدثنا ابن علية، حدثني

(١) ساقطة من (ق) و(خ) و(ط) واستدركت من تهذيب الكمال (١/ ٤٨٣) والتقريب (٩٩) وقال الحافظ فيه: صدوق.

(٢) تصحفت في خ وط إلى عروة والتصويب من كتب الجرح والتعديل (تهذيب التهذيب ٧/ ١٦٨).

(٣) رواه عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه (١١/ ١١٢)، وإسحاق بن راهويه في مسنده (المطالب العاليه رقم (٣٩٧٦) وابن سعد (الطبقات (٣/ ١٣٤)، والحاكم (٣/ ٣٠٧)، والفسوي في المعرفة والتاريخ (١/ ٣٦٧)، وابن أبي حاتم كما ذكر المصنف، وابن عساكر (المختصر لابن منظور ١٤/ ٣٦٠) وغيرهم. قال البوصيري: رواه إسحاق بن راهويه **بسند صحيح** «مختصر الإتحاف ٩/ ٢٠٥».

(٤) هو أبو القاسم، مسند العصر، عبد الله بن محمد بن عبد العزيز بن المرزبان الحافظ الإمام الحجة بغدادي الدار والمولد، سمع من أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، وغيرهم، وصنف معجم الصحابة - والجعديات. أ.هـ. السير (١٤/ ٢٤٧)- طبقات الحفاظ (٣١٢).

محمد بن محمد القرشي، عن عامر بن سعد قال: «أقبل سعدُ من أرض له، فإذا الناس عُكوف على رجلٍ، فاطلع فإذا هو يسبُّ طلحة، والزبير، وعلياً، فنهاه، فكأنما زاده إغراء، فقال: ويلك تريد أن تسبَّ أقواماً هم خير منك، لتنتهينّ أو لأدعونّ عليك، فقال: كأنما يخوفني نبيٌّ من الأنبياء! ، فانطلق فدخلَ داراً فتوضأ، ودخل المسجد، ثم قال: اللهم إنْ كان هذا قد سَبَّ أقواماً قد سبق لهم منك خير، أسخطك سَبَّه إياهم، فأرني اليوم آية تكون آية للمؤمنين، وقال: وتخرج بختية من دار بني فلان نادّ لا يردها شيء، حتى تنتهي إليه، ويتفرق الناس، وتجعله بين قوائمها وتطأه حتى طفي، قال: فأنا رأيت سعداً يتبعه الناس، يقولون: استجاب الله لك يا أبا إسحاق، استجاب الله لك يا أبا إسحاق»[(١)].

وقال تعالى: ﴿وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ هُوَ اجْتَبَاكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِن قَبْلُ وَفِي هَذَا﴾(الحج: ٧٨) أي الله سَمَّاكم المسلمين من قبل القرآن، وفي القرآن، فسبقت تسمية الحق سبحانه لهم مسلمين قبل إسلامهم وقبل وجودهم، وقال تعالى ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا الْمُرْسَلِينَ (١٧١) إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنصُورُونَ (١٧٢) وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ الْغَالِبُونَ﴾ (الصافات: ١٧١ - ١٧٣) وقال ابن عباس في رواية الوالبي عنه في قوله ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ (يونس: ٢) قال: «سبقت لهم السعادة في الذكر الأول»[(٢)]، وهذا لا

(١) رواه ابن أبي الدنيا في (مجابو الدعوة) (ص٣٧)، والطبراني في الكبير برقم (٣٠٧)، والحاكم (٣/ ٤٩٩) وقال الهيثمي عن إسناد الطبراني: رجاله رجال الصحيح، المجمع (٩/ ١٥٧).
ورواها الذهبي بإسناده إلى ابن عون في السير (١/ ١١٦) وقال: ولهذه الواقعة طرقٌ جَمَّة، رواها ابن أبي الدنيا في مجابي الدعوة.
قلت: ساق ابن أبي الدنيا هذه الواقعة (في المطبوع من مجابي الدعوة) من طريق واحد. فالله أعلم.

(٢) رواه ابن أبي حاتم في تفسيره برقم (١٠١٩٦)، وابن جرير الطبري في التفسير (١٧٥٥٤).
كلاهما من طريق عبد الله بن صالح، عن معاوية بن صالح، عن علي بن أبي طلحة.
قال الحافظ ابن حجر في علي بن أبي طلحة: «أرسل عن ابن عباس ولم يَرَه «تقريب ٦٩٨» وقال أيضاً: نقل البخاري في تفسيره رواية معاوية بن صالح عنه عن ابن عباس شيئاً كثيراً في التراجم وغيرها، ولكنه لا يسميه يقول: قال ابن عباس أو يُذكر عن ابن عباس أ. هـ. تهذيب التهذيب (٧/ ٢٨٩). =

يخالف قول من قال: إنه الأعمال الصالحة التي قدموها، ولا قول من قال: إنه محمد ﷺ، فإنه سبق لهم من الله في الذكر الأول السعادة بأعمالهم على يد محمد ﷺ؛ فهو خيرٌ تقدم لهم من الله، ثم قدمه لهم على يد رسوله، ثم يقدمهم عليه يوم لقائه، وقد قال تعالى ﴿لَوْلا كِتَابٌ مِّنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ (الأنفال: ٦٨).

وقد اختلف السلف في هذا الكتاب السابق، فقال جمهور المفسرين من السلف ومن بعدهم: لولا قضاء من الله سبق لكم يا أهل بدر في اللوح المحفوظ أن الغنائم حلال لكم لعاقبكم.

وقال آخرون: لولا كتاب من الله سبق، أنه لا يعذب أحداً إلا بعد الحجّة لعاقبكم.

وقال آخرون: لولا كتاب من الله سبق لأهل بدر أنهم مغفورٌ لهم، وإنْ عملوا ما شاؤوا لعاقبهم.

وقال آخرون: -وهو الصواب- لولا كتاب من الله سبق بهذا كلِّه لمسّكم فيما أخذتم عذاب عظيم. والله أعلم.

= قال الذهبي: أخذ تفسير ابن عباس عن مجاهد، فلم يذكر مجاهد بل أرسله عن ابن عباس (ميزان الاعتدال ترجمة ٥٨٧٦)، إلا أنه فيه عبد الله بن صالح، قال الحافظ فيه: صدوق كثير الغلط، ثبت في كتابه، وكانت فيه غفله (وروى له البخاري وأصحاب السنن إلا النسائي) تقريب (٥١٥).

الباب التاسع

في قوله تعالى ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾

قال سفيان: عن زياد بن إسماعيل المخزومي، حدثنا محمد بن عباد بن جعفر، حدثنا أبو هريرة قال: جاء مشركو قريش إلى رسول الله ﷺ يخاصمون في القدر، فنزلت هذه الآية ﴿إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي ضَلَالٍ وَسُعُرٍ ﴿٤٧﴾ يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِي النَّارِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ ﴿٤٨﴾ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ (القمر: ٤٧ - ٤٩)» رواه مسلم[(١)].

وروى الدارقطني من حديث حبيب بن عمر[(٢)] الأنصاري، عن أبيه [عن ابن عمر، عن أبيه][(٣)] قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا كان يوم القيامة، نادى منادٍ: أين خصماء الله؟ وهم القدرية» ولكن حبيب هذا قال الدارقطني: مجهول. والحديث مضطرب الإسناد، ولا يثبت[(٤)].

---

(١) صحيح مسلم رقم (٢٦٥٦).
(٢) في (ق) و(خ) و(ط) عمرو، والمثبت من مصادر التخريج.
(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (ق) و(خ) و(ط) واستدرك من مصادر التخريج.
(٤) رواه إسحاق بن راهوية في مسنده، وأبو يعلى (إتحاف الخيرة المهرة للبوصيري / ل٨٣) والطبراني في الأوسط برقم (٦٥١٠)، والبيهقي في القضاء والقدر (ل١٦ مخطوط شهيد علي) من طريق بقية عن حبيب بن عمر عن أبيه، عن ابن عمر عن عمر به.
قال الدارقطني: هو حديث مضطرب الإسناد، يرويه بقية بن الوليد عن حبيب بن عمر الأنصاري -وهو مجهول- عن أبيه عن ابن عمر عن عمر.
وقيل أيضاً عن أبيه عن رجل من الأنصار عن ابن عمر عن عمر، ورواه المحاربي عن أبي سليمان التيمي وهو مجهول، وقال ضرار بن صرد عن المحاربي عن أبي سليمان التيمي وَوَهِم، ثم قالوا عن عمر بن حبيب الأنصاري عن أبيه عن ابن عمر عن عمر. وقول من قال حبيب بن عمر أصح، وهو مجهول والحديث غير ثابت والله أعلم أ.هـ العلل (٢/ ٧١) وكذلك قال أبو حاتم في العلل (٢/ ٤٣٥) قال الهيثمي: بقية مدلس، وحبيب بن عمر مجهول، المجمع (٧/ ٢٠٦).
قلت: أما الاضطراب فيمكن ترجيح رواية إسحاق بن راهويه ومن تابعه عن بقية عن حبيب بن عمر عن أبيه به، وهذا أصح كما قال الدارقطني، وأما بقية فقد صرّح بالسماع، وأما حبيب بن عمر الأنصاري فقد ذكره ابن حبان في الثقات (٦/ ١٨٣)، وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به، ومَنْ علم حجة على مَنْ لم يعلم، لسان الميزان، (٢/ ٣١٦).
وله شاهد من حديث ابن عباس يرويه ابن مردويه (الدر ٦/ ١٨٧) وشاهد من حديث ابن عمر موقوفاً رواه الطبراني في الأوسط برقم (٧١٦٢) وفيه متروك.. والله أعلم.

والمخاصمون في القدر نوعان: أحدهما: من يبطل أمر الله ونهيه بقضائه وقدره، كالذين قالوا ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلا آبَاؤُنَا﴾(الأنعام: ١٤٨)، والثاني: من ينكر قضاءه وقدره السابق، والطائفتان خصماء الله.

قال عوف: من كذَّبَ بالقدر فقد كذَّبَ بالإسلام، إنّ الله تبارك وتعالى قَدَّر أقداراً، وخلق الخلق بقدر، وقَسَّم الآجال بقدر، وقَسَّم الأرزاق بقدر، وقَسَّم البلاء بقدر، وقسم العافية بقدر[(١)].

وقال الإمام أحمد: «القدرُ قدرة الله»،[(٢)] واستحسن ابن عقيل هذا الكلام جداً وقال: هذا يدل على دقة علم أحمد وتبحره في معرفة أصول الدين، وهو كما قال أبو الوفاء، فإن إنكار القدر إنكار لقدرة الربّ على خلق أعمال العباد وكتابتها وتقديرها، وسلف القدرية كانوا ينكرون علمه بها، وهم الذين اتفق سلف الأمة على تكفيرهم، وسنذكر ذلك فيما بعد إن شاء الله.

وفي تفسير علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ (فاطر: ٢٨) قال: الذين يقولون[(٣)]: «إنَّ الله على كُلِّ شيءٍ قدير»[(٤)]. وهذا من فقه ابن عباس وعلمه بالتأويل، ومعرفته بحقائق الأسماء

---

(١) رواه الفريابي في القدر (٢٩٥) وعنه الآجري في الشريعة (٤٦٢)، وابن بطة في الإبانة (٢/ ٢٨٨) (٢/ ٢٩٧)، واللالكائي رقم (١٢٥٥) بإسناد صحيح عن عوف وهو ابن أبي جميلة البصري، ثقة كما في التقريب (٧٥٧)، قال سمعت الحسن، هو ابن أبي الحسن البصري، فذكره، فالقائل هو الحسن!

(٢) مسائل ابن هانئ (٢/ ١٥٥)، وقول الإمام أحمد هذا مروي عن عدد من الصحابة وعلماء السلف الصالح، فروى البيهقي في القضاء والقدر، (مخطوط شهيد علي) عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: ما في الأرض قوم أبغض إليَّ من قوم يخاصمون، من القدرية، وماذاك إلا أنهم لا يعلمون- أحسبه قال قدرة الله أ. هـ وروى الفريابي في القدر (٢٠٧) عن زيد بن أسلم مثل قول أحمد، وروى ابن بطة في الإبانة (١٥٦٢) نحوه عن عمر بن الخطاب.

(٣) في تفسير ابن جرير الطبري رقم (٢٨٩٨٦) والدر المنثور (يعلمون) مكان (يقولون).

(٤) رواه ابن جرير برقم (٢٨٩٨٦)، وابن أبي حاتم، وابن المنذر (الدر ٥/ ٤٦٩)) من طريق معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة به، وقد تقدم القول في رواية علي بن أبي طلحة عن ابن عباس.

والصفات، فإن أكثر أهل الكلام لا يوفّون هذه الجملة حقَّها، وإن كانوا يقرون بها، فمنكرو القدر، وخلق أفعال العباد لا يقرون بها على وجهها، ومنكرو أفعال الربِّ تعالى القائمة به، لا يقرون بها على وجهها، بل يصرّحون أنه لا يقدر على فعل يقوم به.

ومَنْ لا يقرّ بأن الله سبحانه كل يوم في شأن، يفعل ما يشاء، لا يقر بأن الله على كل شيء قدير، ومَنْ لا يقرّ بأن قلوب العباد بين أصبعين من أصابع الرحمن يقلّبها كيف يشاء، وأنه سبحانه مقلب القلوب حقيقة، وأنه إن شاء أنْ يقيم القلب أقامه، وإن شاء أن يزيغه أزاغه، لا يقر بأن الله على كل شيء قدير.

ومن لا يقرّ بأنه استوى على عرشه، بعد أن خلق السماوات والأرض، وأنه ينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا يقول: من يسألني فأعطيه من يستغفرني فأغفر له، وأنه نزل إلى الشجرة فكلّم موسى -كليمه- منها[1]، وأنه ينزل إلى الأرض، قبل يوم القيامة حين تخلو من سكانها، وأنه يجيء يوم القيامة فيفصل بين عباده، وأنه يتجلى لهم يضحك، وأنه يريهم نفسه المقدسة، وأنه يضع رجله على النار فتضيق بأهلها، وينزوي بعضها إلى بعض، إلى غير ذلك من شؤونه وأفعاله، التي مَنْ لم يقرَّ بها، لم يقرّ بأنه على كل شيء قدير.

فيالها كلمة من حَبْر الأمة، وترجمان القرآن رضي الله عنه وقد كان ابن عباس شديداً على القدرية، وكذلك الصحابة، كما سنذكر ذلك إن شاء الله تعالى.

---

(١) روى ابن أبي حاتم الرازي في تفسيره (١٦٨٨٦) بإسناد حسن، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿نُودِيَ مِن شَاطِئِ الْوَادِ الْأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ﴾ (القصص: ٣٠) قال ابن عباس: كان النداء من السماء الدنيا، وروى أيضاً (١٦٨٧٩) بإسناد حسن، عن أبي صالح في الآية: كان النداء من أيمن الشجرة، والنداء من السماء، وذلك في التقديم والتأخير. ونقل السمعاني في تفسيره (٤/ ١٣٧) عن الزجاج والنحاس وغيرهما: كلّم الله موسى من الشجرة بلا كيف أ. هـ.

الباب العاشر

في مراتب القضاء والقدر، التي مَنْ لم يؤمن بها، لم يؤمن بالقضاء والقدر

وهي أربع مراتب:

﴿المرتبة الأولى﴾: علم الربِّ سبحانه بالأشياء قبل كونها.

﴿المرتبة الثانية﴾: كتابته لها قبل كونها.

﴿المرتبة الثالثة﴾: مشيئته لها.

﴿الرابعة﴾: خلقه لها.

فأما المرتبة الأولى وهي العلم السابق، فقد اتفق عليه الرسل من أولهم إلى خاتمهم، واتفق عليه جميع الصحابة ومن تبعهم من الأمة، وخالفهم في ذلك مجوس الأمة، وكتابته السابقة تدلّ على علمه بها قبل كونها، وقد قال تعالى ﴿ **وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ** ﴾ (البقرة: ٣٠).

قال مجاهد: «عَلمَ من إبليس المعصية، وخلقه لها، وعلم من آدم الطاعة، وخلقه لها»، (١) وقال قتادة: «كان في علمه أنه سيكون من تلك الخليقة أنبياء ورسل وقوم صالحون وساكنو الجنة»(٢)، وقال ابن مسعود: «أعلم ما لا تعلمون من شأن

(١) رواه ابن أبي حاتم برقم (٣٣٤)، وابن جرير برقم (٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦٣، ٦٣٧) من طرق عن مجاهد. إلا أن قوله « وعَلم من آدم الطاعة وخلقه لها» زيادة تفرد بها عبد الوهاب بن مجاهد عن أبيه، وقد تقدم قول أحمد فيه: ليس بشيء ضعيف، الكامل (٦/ ٥١٣).

(٢) رواه ابن أبي حاتم برقم (٣٣٥)، وابن جرير برقم (٦٣٩) عن سعيد بن بشير عن قتادة به.

إبليس»[(١)]، وقال مجاهد أيضاً: «عَلِمَ من إبليس أنه لا يسجد لآدم»[(٢)]. وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِندَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ (لقمان: ٣٤).

وفي المسند من حديث لقيط بن عامر، عن النبي ﷺ أنه قال: «يا رسول الله، ما عندك من علم الغيب؟ فقال: ضَنَّ ربك بمفاتيح خمس من الغيب لا يعلمها إلا الله، وأشار بيده، فقلت: ما هُنّ؟ قال: علم المنية، قد علم متى منية أحدكم، ولا تعلمونه، وعلم المنيَّ حين يكون في الرحم، قد علمه ولا تعلمونه، وعلم ما في غد، قد علم ما أنت طاعم ولا تعلمه، وعلم يوم الغيث، يشرف عليكم آزلين [آلين][(٣)] مشفقين فيظل يضحك، قد علم أن غوثكم إلى قريب، -قال لقيط: لن نَعدم من ربٍّ يضحك خيراً- وعلم يوم الساعة»[(٤)].

وقد تقدم حديث علي المتفق على صحته: «ما منكم من [أحد، ما من][(٥)] نفس

---

(١) رواه ابن جرير برقم (٦٢٧). عن أبي مالك وأبي صالح عن ابن عباس، وعن مرّة عن ابن مسعود به.
(٢) رواه ابن جرير برقم (٦٣٢). عن ابن أبي نجيح عن مجاهد.
(٣) ساقطة من (ق) و(خ) و(ط) واستدركت من المسند. ومعنى آزلين أي في شدة وضيق، ومعنى آلين مشفقين خائفين، من الإل وهو القنوط.
(٤) رواه البخاري في التاريخ الكبير (٣/ ٢٤٩)، والإمام عبد الله بن أحمد بن حنبل في زوائد المسند (٤/ ١٣)، وفي السنة (٢/ ٤٨٥)، والحاكم (٤/ ٥٦١)، والطبراني في الكبير (١٩/ ٢١١) وابن أبي عاصم في السنة (١/ ٢٨٦)، وابن خزيمة (١٢٢) من طريق عبد الرحمن ابن المغيرة الحزامي عن عبد الرحمن بن عياش القبائي عن دلهم بن الأسود عن الأسود بن عبد الله ابن حاجب به، ووقع عند بعضهم دلهم بن الأسود عن عاصم بن لقيط أن لقيط... فذكره في حديث طويل.
قال الحاكم: هذا حديث جامع في الباب، صحيح الإسناد ولم يخرجاه.
قال الهيثمي: وأحد طريقي عبد الله إسنادها متصل، ورجالها ثقات. المجمع (١٠/ ٣٤٠) قلت: عبد الرحمن بن عياش، ودلهم بن الأسود لم يوثقهما إلا ابن حبان، وقال الحافظ في كليهما: مقبول. تقريب (٣١٠، ٥٩٤)، ولا تطمئن النفس لتحملها لهذا الحديث الطويل جداً والغريب، لذلك قال الحافظ ابن حجر: رواه الطبراني مطولاً وهو حديث غريب جداً. (تهذيب التهذيب ٥/ ٥٣).
ملاحظة: وقع في المطبوع من مسند أحمد (٤/ ١٣) قال عبد الله حدثنا أبي..» فجعله من مسند أحمد، وهذا خطأ، لأنه من زيادات ابنه عبد الله، والتصويب من إطراف المُسند لابن حجر (٥/ ٢٣٨)، والمجمع (١٠/ ٣٤٠)، وكنز العمال (١٤/ ٦٧٥).
(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من (ق) و(خ).

منفوسة، إلا وقد عُلم مكانها من الجنة أو النار.

وقال البزار: حدثنا محمد بن عمر بن هياج الكوفي، حدثنا عبيد الله بن موسى حدثنا فضيل[1] بن مرزوق، عن عطية، عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ أحسبه قال: «يؤتى بالهالك في الفترة، والمعتوه، والمولود، فيقول الهالك في الفترة: لم يأتني كتابٌ ولا رسولٌ، ويقول المعتوه: أي ربِّ، لم تجعل لي عقلاً أعقل به خيراً ولا شراً، ويقول المولود: [أي][2] ربِّ، لم أدرك العمل، قال: فتُرفعُ لهم نار، فيُقالُ لهم: رِدُوها أو قال: ادخلوها، فَيَردُها مَنْ كان في علم الله سعيداً أن لو أدرك العمل، قال: ويمسك عنها من كان في علم الله شقياً أن لو أدرك العمل، فيقول تبارك وتعالى: إياي عصيتم، فكيف برسلي بالغيب!»[3].

(١) في (ق) و(خ) (فضل) والصواب (فضيل) كما في مصادر التخريج.
(٢) ساقطة من (ق) و(خ).
(٣) رواه البزار (٣/ ٣٤ كشف الأستار)، والبغوي في الجعديات (٢/ ٧٦) وقال الهيثمي في المجمع (٧/ ٢١٦): فيه عطية وهو ضعيف..
قلت عطية هذا هو ابن سعد بن جنادة العوفي، ضعفه أحمد، والنسائي، وقال ابن معين: صالح، وقال أبو زرعة ليّن، وقال ابن عدي: روى عن جماعة من الثقات وهو مع ضعفه يكتب حديثه «تهذيب ٧/ ١٩٥» وقال الحافظ: صدوق يخطئ كثيراً وكان شيعياً ومدلساً «تقريب ٦٨٠» أي أن حديثه صالح للاعتبار. وللحديث شواهد متعددة.
- من حديث أنس رواه أبو يعلى برقم (٤٢٢٤)، والبزار (٢٣٢ كشف) من طريق ليث بن أبي سليم عن عبد الوارث عن أنس به..
ليث مختلط، وعبد الوارث: ضعفه الدارقطني، وقال البخاري: منكر الحديث، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال أبو حاتم: شيخ. لسان الميزان (٤/ ٥٠٠) الجرح والتعديل (٦/ ٧٤).
- من حديث معاذ بن جبل رواه ابن عدي في الكامل (٦/ ٢٠٩)، والطبراني في الأوسط (رقم ٧٩٥٥)، وفي الكبير (٢٠/ ٨٣)، وفي مسند الشاميين (٢٢٠٥) وأخرجه أبو نعيم في الحلية (٥/ ١٢٧)، والحكيم الترمذي (٨٧)، من طريق: عمرو بن واقد عن يونس بن ميسرة عن أبي إدريس الخولاني عن معاذ به. وأعلّه الهيثمي وابن الجوزي وغيرهم بعمرو بن واقد.
قلت: وعمرو بن واقد وإنْ ضَعَّفه عدد من الأئمة إلا أن ابن عدي بعد أن نقل كلامهم فيه وأسند له أحاديث وسَبَرَ حاله قال: وهو من الشاميين ممن يكتب حديثه مع ضعفه (٦/ ٢١٠).
- الأسود بن سريع رواه الإمام أحمد (٤/ ٢٤)، والطبراني في المعجم الكبير (١/ ٢٨٧) والبيهقي في الاعتقاد (ص١٣٥) من طريق قتادة عن الأحنف بن قيس عنه. وإسناده صحيح.
- أبي هريرة: رواه أحمد (٤/ ٢٤) من طريق قتادة عن الحسن عن أبي رافع عنه به. ورواه البيهقي في كتاب الاعتقاد (ص١٣٥) وقال: هذا إسناد صحيح. وللحديث شواهد أخرى تركتها مخافة الإطالة وفيما ذُكر كفاية والحديث صحيح بمجموع طرقه والله أعلم.

وفي الصحيحين عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «ما من مولود يولد إلا على الفطرة، فأبواه يهوّدانه أو ينصرانه أو يمجسانه، كما تنتج البهيمة جمعاء، هل تحسون فيها من جدعاء؟ حتى تكونوا أنتم تجدعونها، قالوا: يا رسول الله، أفرأيت من يموت منهم وهو صغير؟ قال: الله أعلم بما كانوا عاملين»[1].

ومعنى الحديث: الله أعلم بما كانوا عاملين، لو عاشوا، وقد قال تعالى ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ﴾(الجاثية: ٢٣) قال ابن عباس: علم ما يكون قبل أن يخلقه، وقال أيضاً: على علم قد سبق عنده،[2] وقال أيضاً: يريد الأمر الذي سبق له في أم الكتاب.

وقال سعيد بن جبير ومقاتل: على علمه فيه. وقال أبو إسحاق: أي على ما سبق في علمه أنه ضال، قبل أن يخلقه. وهذا الذي ذكره جمهور المفسرين.

وقال الثعلبي: على علم منه بعاقبة أمره، قال: وقيل: على ما سبق في علمه أنه ضال قبل أن يخلقه، وكذلك ذكر البغوى[3]، وأبو الفرج بن الجوزي قال: على علمه السابق فيه[4] أنه لا يهتدي[5].

وذكر طائفة منهم المهدوي[6] وغيره، قولين في الآية، هذا أحدهما.

قال المهدوي: فأضلّه الله على علم علمه منه، وقيل: المعنى: أضلّه عن

---

(١) البخاري برقم (١٣٨٥)، ومسلم برقم (٢٦٥٨) واللفظ له.
(٢) رواه ابن جرير (٣١٢٠٣)، واللالكائي (١٠٠٣).
(٣) معالم التنزيل للبغوي (٧/ ٢٤٥).
(٤) في (ق) و(خ) (منه) والمثبت من زاد المسير، و«ط».
(٥) زاد المسير لابن الجوزي (٧/ ١٢٧).
(٦) هو أحمد بن عمار، أبو العباس المهدوي، كان مقدماً في القرآن والعربيه واسم تفسيره «التفصيل الجامع لعلوم التنزيل» وهو تفسير بالقول، من أكبر التفاسير وأشرفها، جليل القدر والشأن في علم التفسير، توفي (٤٣١) أ. هـ طبقات المفسرين للأدنه وي (١٤٦)، وللسيوطي (٩)، الداودي (١/ ٥٦)، إنباه القراء (١/ ١٢٦).

الثواب على علم منه بأنه لا يستحقه، قال: وقيل: على علم من عابد الصنم أنه لا ينفع ولا يضر، وعلى الأول يكون «على علم»، حال[1] من الفاعل، المعنى أضله الله عالماً بأنه من أهل الضلال في سابق علمه، وعلى الثاني: حال من المفعول، أي أضله الله، في حال علم الكافر بأنه ضال.

[قلت][2]: وعلى الوجه الأول فالمعنى: أضله الله عالماً به، وبأقواله وما يناسبه ويليق به، ولا يصلح له غيره، قبل خلقه وبعده، وأنه أهل للضلال، وليس أهلاً أن يُهدى، وأنه لو هُديَ، لكان قد وضعَ الهدى في غير محلّه، وعند من لا يستحقه، والربُّ تعالى حكيم يضع الأشياء في محالها اللائقة بها، فانتظمت الآية على هذا القول [في][2] إثبات القدر والحكمة التي لأجلها قدر عليه الضلال، وذكر العلم إذ هو الكاشف المبين لحقائق الأمور، ووضع الشيء في موضعه، وإعطاء الخير من يستحقه، ومنعه من لا يستحقه، فإن هذا لا يحصل بدون العلم، فهو سبحانه أضلّه على علمه بأحواله التي تناسب ضلاله وتقتضيه وتستدعيه.

وهو سبحانه كثيراً ما يذكر ذلك مع إخباره بأنه الذي أضل الكافر، كما قال تعالى ﴿**فَمَن يُرِدِ اللَّهُ أَن يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلإِسْلامِ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ كَذَلِكَ يَجْعَلُ اللَّهُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ**﴾(الأنعام: ١٢٥) وقال تعالى﴿**يُضِلُّ بِهِ كَثِيراً وَيَهْدِي بِهِ كَثِيراً وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلاَّ الْفَاسِقِينَ ﴿٢٦﴾ الَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِن بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَن يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الأَرْضِ أُوْلَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ**﴾(البقرة: ٢٦، ٢٧) وقال تعالى ﴿**وَاللَّهُ لا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ**﴾(الصف: ٧) ﴿**وَاللَّهُ لا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ**﴾(الصف: ٥)﴿**إِنَّ اللَّهَ لا يَهْدِي مَنْ هُوَ كَاذِبٌ كَفَّارٌ**﴾(الزمر: ٣)﴿**وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ**﴾(إبراهيم: ٢٧) ﴿**كَذَلِكَ**

(١) في (ق): (قال)، والمثبت من (خ) و(ط).
(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (ق) و(خ).

يُضلُّ اللَّهُ مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ مُّرْتَابٌ﴾(غافر: ٣٤)﴿كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾(غافر: ٣٥) ﴿كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِ الَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ﴾ (الروم: ٥٩) وقد أخبر سبحانه أنه يفعل ذلك عقوبة لأرباب هذه الجرائم، وهذا إضلال ثانٍ بعد الإضلال الأول، كما قال تعالى ﴿وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلا يُؤْمِنُونَ إِلاَّ قَلِيلاً﴾(النساء: ١٥٥) قال تعالى ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لا يُؤْمِنُونَ ﴿١٠٩﴾ وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾(الأنعام: ١٠٩، ١١٠]) وقال تعالى ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ وَاللَّهُ لا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾([الصف: ٥).

وقال تعالى ﴿فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا﴾(البقرة: ١٠)وقال ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾(الأنفال: ٢٤) أي إنْ تركتم الاستجابة [لله ورسوله، عاقبكم بأن يحول بينكم وبين قلوبكم، فلا تقدرون على الاستجابة][(١)] بعد ذلك، ويشبه هذا إنْ لم يكن هو بعينه قوله ﴿وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا الْقُرُونَ مِن قَبْلِكُمْ لَمَّا ظَلَمُوا وَجَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ وَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا كَذَلِكَ نَجْزِي الْقَوْمَ الْمُجْرِمِينَ﴾ (يونس: ١٣) وفي موضع آخر ﴿تِلْكَ الْقُرَىٰ نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنبَائِهَا وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا مِن قَبْلُ كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِ الْكَافِرِينَ﴾(الأعراف: ١٠١).

وفي هذه الآية ثلاثة أقوال، هذا أحدهما، وقال أبو إسحاق: هذا إخبار عن قوم لا يؤمنون، كما قال عن نوح ﴿أَنَّهُ لَن يُؤْمِنَ مِن قَوْمِكَ إِلاَّ مَن قَدْ آمَنَ﴾ (هود: ٣٦)واحتج على هذا بقوله ﴿كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِ الْكَافِرِينَ﴾(الأعراف: ١٠١). قال: وهذا يدل على أنه قد طبع على قلوبهم،

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ق).

وقال ابن عباس: «فما كان أولئك الكفار ليؤمنوا عند إرسال الرسل، بما كذبوا يوم أخذ ميثاقهم حين أخرجهم من ظهر آدم فآمنوا كرهاً، وأقروا باللسان، وأضمروا التكذيب. وقال مجاهد: فما كانوا -لو أحييناهم بعد هلاكهم- ليؤمنوا بما كذبوا به من قبل هلاكهم. قلت: وهو نظير قوله ﴿ **وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ** ﴾ (الأنعام: ٢٨)»[١].

وقال آخرون: لما جاءتهم رسلهم بالآيات [التي][٢] اقترحوها وطلبوها، ماكانوا ليؤمنوا بعد رؤيتها ومعاينتها، بما كذبوا به من قبل رؤيتها [ومعاينتها][٢]، فمنعهم تكذيبهم السابق بالحق لما عرفوه، من الإيمان به بعد ذلك، وهذه عقوبة من رد الحق أو اعترض عليه[٣] فلم يقبله، فإنه يصرف عنه ويحال بينه وبينه، ويقلب قلبه عنه، فهذا إضلال العقوبة، وهو من عدل الربِّ تعالى في عبده.

وأما الإضلال السابق الذي ضلّ به عن قبوله أولاً والاهتداء به، فهو إضلال ناشئ عن علم الله السابق في عبده، أنه لا يصلح للهدى، ولا يليق به، وأن محله غير قابل له، فالله أعلم حيث يضع هداه وتوفيقه، كما هو أعلم حيث يجعل رسالته، فهو أعلم حيث يجعلها أصلاً وميراثاً[٤]، وكما أنه ليس كل محل أهلاً لتحمل الرسالة عنه وأدائها إلى الخلق، فليس كل محل أهلاً لقبولها والتصديق بها، كما قال تعالى ﴿ **وَكَذَلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لِّيَقُولُوا أَهَؤُلاءِ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِم مِّنْ بَيْنِنَا أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ** ﴾ (الأنعام: ٥٣) أي ابتلينا واختبرنا بعضهم ببعض، فابتلى الرؤساء والسادة بالأتباع والموالي والضعفاء، فإذا نظر الرئيس والمطاع إلى المولى والضعيف قد آمن، حمي أنفه، وأنفَ أن يسلم، وقال: هذا يمنّ الله عليه بالهدى والسعادة دوني!

---

(١) تفسير البغوي (٣/ ٢٦١).
(٢) ساقطة من (ق) و(خ).
(٣) في (ط) (أعرض عنه).
(٤) في خ: (ميزانًا).

قال الله تعالى ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ ﴾ (الأنعام: ٥٣) وهم الذين يعرفون النعمة وقدرها، ويشكرون الله عليها بالاعتراف والذل والخضوع والعبودية، فلو كانت قلوبكم مثل قلوبهم، تعرفون قدر نعمتي وتشكروني عليها، وتذكروني بها وتخضعون لي كخضوعهم، وتحبوني كحبهم، لمننت عليكم كما مننت عليهم، ولكن لمنتي ونعمي محالّ لا تليق إلا بها، ولا تحسن إلا عندها، ولهذا يقرن[1] كثيراً أو مطرداً بين التخصيص والعلم، كقوله ههنا ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ ﴾ (الأنعام: ٥٣) وقوله ﴿ وَإِذَا جَاءَتْهُمْ آيَةٌ قَالُوا لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ ﴾ (الأنعام: ١٢٤) وقوله تعالى ﴿ وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٦٨﴾ وَرَبُّكَ يَعْلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴾(القصص: ٦٨، ٦٩) أي هو سبحانه هو المتفرد بالخلق والاختيار مما خلق، وهو الاصطفاء والاجتباء ولهذا كان الوقف التام عند قوله «ويختار».

ثم نفى عنهم الاختيار الذي اقترحوه بإراداتهم، وأن ذلك ليس إليهم، بل إلى الخلاق العليم، الذي هو أعلم بمحالّ الاختيار ومواضعه، لا من قال ﴿ لَوْلَا نُزِّلَ هَٰذَا الْقُرْآنُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ ﴾ (الزخرف: ٣١) فأخبر سبحانه أنه لا يبعث الرسل باختيارهم، وأن البشر ليس لهم أن يختاروا على الله، بل هو الذي يخلق ما يشاء ويختار، ثم نفى سبحانه أن تكون لهم الخِيَرة، كما ليس لهم الخلق، ومن زعم أنّ «ما» مفعول «يختار» فقد غلط، إذْ لو كان هذا هو المراد، لكانت «الخيرة» منصوبة على أنها خبر «كان» ولا يصح أن يُقال: المعنى «ما كان لهم الخيرة فيه»، وحُذف العائد، فإن العائد ههنا مجرور بحرف لم يجرَّ الموصول بمثله، فلو حُذف مع الحرف، لم يكن عليه دليل، فلا يجوز حذفه.

وكذلك لم يفهم معنى الآية من قال: إن «الاختيار» ههنا هو الإرادة، كما يقول

(١) في (ق) و(خ) (يقرر).

المتكلمون أنه سبحانه فاعل بالاختيار، فإن هذا الاصطلاح حادث منهم، لا يحمل عليه كلام الله، بل لفظ الاختيار في القرآن مطابق لمعناه في اللغة، وهو اختيار الشيء على غيره وهو يقتضي ترجيح ذلك المختار وتخصيصه وتقديمه على غيره وهذا أمر أخص من مطلق الإرادة والمشيئة.

قال في الصحاح: الخِيَرَةُ الاسم من قولك: خَارَ اللَّهُ لك في هذا الأمر، والخِيَرَةُ أيضا [الاسم من قولك اخْتَارَه الله[1]] تقول: محمدٌ خِيَرَةُ الله من خَلْقه، وخَيْرَةُ الله أيضاً بالتسكين، والاختيَارُ الاصطفاء، وكذلك التَخَيُّرُ.

والاستخارة: طلب الخِيَرَة، يقال: اسْتَخِرِ الله يَخِرْ لك، وخيْرَةُ بين الشيئين: فَوَّضْتُ إليه الخِيارَ انتهى[2].

فهذا هو الاختيار في اللغة، وهو أخصّ مما أصطلح عليه أهل الكلام، ومن هذا قوله ﴿**وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ**﴾ (الأحزاب: ٣٦) وقوله تعالى ﴿**وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا**﴾ (الأعراف: ١٥٥) أي اختار منهم. وبهذا يحصل جواب السؤال الذي تورده القدرية وهو: ما تقولون في الكفر والمعاصي: هل هي واقعة باختيار الله أم بغير اختياره؟ فإن قلتم باختياره فكل مختار مرضي مصطفى محبوب، فتكون مرضية محبوبة له، وإن قلتم بغير اختياره، لم تكن بمشيئته واختياره.

وجوابه أن يقال: ما تعنون بالاختيار؟ تعنون به الاختيار العام في اصطلاح المتكلمين وهو المشيئة والإرادة، أم تعنون به الاختيار الخاص الواقع في القرآن والسنة وكلام العرب؟ فإن أردتم بالاختيار الأول، فهي واقعة باختياره بهذا الاعتبار، ولكن

(١) ساقط من (ق) و(خ) و(ط) واستدركت من الصحاح.
(٢) الصحاح للجوهري (٢/ ٦٥٢).

لا يجوز أن يطلق ذلك عليها لما في لفظ الاختيار من[1] معنى الاصطفاء والمحبة، بل يُقال: واقعة [بمشيئته وقدرته، وإن أردتم بالاختيار معناه في القرآن ولغة العرب، فهي غير][2] واقعة باختياره بهذا المعنى، وإن كانت واقعة بمشيئته.

فإن قيل: فهل تقولون: إنها واقعة بإرادته أم لا تطلقون ذلك؟

قيل: لفظ الإرادة في كتاب الله نوعان: إرادة كونية، شاملة لجميع المخلوقات، كقوله تعالى ﴿**فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ**﴾ (البروج: ١٦) وقوله ﴿**وَإِذَا أَرَدْنَا أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً**﴾ (الإسراء: ١٦]) وقوله ﴿**إِن كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ**﴾(هود: ٣٤) ونظائر ذلك.

وإرادة دينية أمرية، لا يجب وقوع مرادها، كقوله ﴿**يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ**﴾ (البقرة: ١٨٥) وقوله ﴿**وَاللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ**﴾(النساء: ٢٧) فهي مرادة بالمعنى الأول، غير مرادة بالمعنى الثاني.

وكذلك إن قيل: هل هي واقعة بإذنه أم لا؟ فالإذن أيضاً نوعان: كوني كقوله ﴿**وَمَا هُم بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلاَّ بِإِذْنِ اللَّهِ**﴾ (البقرة: ١٠٢) وديني أمري كقوله ﴿**آللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ**﴾ (يونس: ٥٩) وقوله ﴿**أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا**﴾([الحج: ٣٩) ولفظ الاختيار مشتق من الخير المخالف للشر، ولما كان الأصل في الحي أنه يريد ما ينفعه، وما هو خير، سميت الإرادة اختياراً وهذا يتضمن أن الإرادة لا ترجح نوعاً على نوع، إلا [لمرجّح رجّح][3] ذلك النوع عند الفاعل.

والمقصود أنه سبحانه يذكر العلم عند المخصصات؛ كقوله تعالى ﴿**وَلَقَدِ اخْتَرْنَاهُمْ عَلَىٰ عِلْمٍ عَلَى الْعَالَمِينَ**﴾(الدخان: ٣٢) لا خلاف بين الناس أن المعنى: على علم منّا بأنهم أهل للاختيار، فالجملة في موضع نصب على الحال،

(١) في (ق) و(خ) «في» والمثبت من ط.
(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (ق).
(٣) في (ق) و(خ) «لترجح» والمثبت من ط.

أي اخترناهم عالمين بهم وبأحوالهم، وما يقتضي اختيارهم من قبل خلقهم، فذكر سبحانه اختيارهم وحكمته في اختياره إياهم، وذكر علمه الدال على مواقع حكمته واختياره، ومن هذا قوله سبحانه ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا إِبْرَاهِيمَ رُشْدَهُ مِن قَبْلُ وَكُنَّا بِهِ عَالِمِينَ﴾ (الأنبياء: ٥١) وأصحّ الأقوال في الآية أن المعنى من قبل نزول التوراة، فإنه سبحانه قال ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَىٰ وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاءً وَذِكْرًا لِّلْمُتَّقِينَ﴾ (الأنبياء: ٤٨) ثم قال ﴿وَهَٰذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَاهُ أَفَأَنتُمْ لَهُ مُنكِرُونَ﴾ (الأنبياء: ٥٠]) ثم قال﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا إِبْرَاهِيمَ رُشْدَهُ مِن قَبْلُ﴾ (الأنبياء: ٥١) أي من قبل ذلك، ولهذا قطعت «قبل» عن الإضافة وبنيت، لأن المضاف منوي معلوم، وإن كان غير مذكور في اللفظ، وذكر سبحانه هؤلاء الثلاثة وهم أئمة الرسل، وأكرم الخلق عليه، وهم محمد وإبراهيم وموسى صلوات الله عليهم وسلامه، وقد قيل: «من قبل» أي في حال صغره قبل البلوغ، وليس في اللفظ ما يدل على هذا، والسياق إنما يقتضي من قبل ما ذكر.

وقيل: المعني بقوله: «من قبل» أي في سابق علمنا، وليس في الآية أيضاً ما يدل على ذلك، ولا هو أمر مختص بإبراهيم، بل كل مؤمن فقد قَدَّرَ الله هداه في سابق علمه، والمقصود قوله ﴿وَكُنَّا بِهِ عَالِمِينَ﴾ (الأنبياء: ٥١) قال البغوي: إنه أهل للهداية والنبوة[(١)]. وقال أبو الفرج: أي عالمين بأنه موضع لإيتاء الرشد[(٢)]. وقال صاحب الكشاف: «ومعنى علمه به: أنه علم منه أحوالاً بديعة، وأسراراً عجيبة، وصفات قد رَضِيَها وأحمدها، حتى أهّلَهُ لمخالّته ومخالصته، وهذا كقولك في خَيِّر من الناس: أنا عالِم بفلان، فكلامك هذا من الاحتواء على محاسن الأوصاف»[(٣)]. وهذا كقوله ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾(الأنعام: ١٢٤) وقوله ﴿وَلَقَدِ اخْتَرْنَاهُمْ عَلَىٰ عِلْمٍ﴾(الدخان: ٣٢) ونظير قوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ

(١) معالم التنزيل للبغوي (٥/ ٣٢٢).
(٢) زاد المسير لابن الجوزي (٥/ ٢٤٨).
(٣) الكشاف للزمخشري (٣/ ١١٨، ١١٩). ط/ العبيكان.

عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴿٣٣﴾ ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ (آل عمران: ٣٣، ٣٤) وقريب منه قوله ﴿ وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ عَاصِفَةً تَجْرِي بِأَمْرِهِ إِلَى الْأَرْضِ الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا وَكُنَّا بِكُلِّ شَيْءٍ عَالِمِينَ ﴾(الأنبياء: ٨١) فلما ذكر ما خصّ به نبيه سليمان، وخصّ به الأرض التي بارك فيها قال: ﴿ وَكُنَّا بِكُلِّ شَيْءٍ عَالِمِينَ ﴾ حيث وضعنا هذا التخصيص في المحل الذي يليق به من الأماكن والأناسي.

﴿فصل﴾ وهو سبحانه كما هو العليم الحكيم في اختيار من يختار من خلقه، وإضلاله من يضله منهم، فهو العليم الحكيم بما في أمره وشرعه، من العواقب الحميدة، والغايات العظيمة، قال تعالى ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰ أَن تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾(البقرة: ٢١٦) بَيَّن سبحانه أن ما أمرهم به يعلم ما فيه من المصلحة والمنفعة لهم، التي اقتضت أنه يختاره ويأمرهم به، وهم قد يكرهونه، إما لعدم العلم، وإما لنفور الطبع، فهذا علمه بما في عواقب أمره مما لا يعلمونه، وذاك علمه بما في اختياره من خلقه مما لا يعلمونه، فهذه الآية تضمنت الحض على التزام أمر الله وإن شق على النفوس، وعلى الرضا بقضائه وإن كرهته النفوس.

وفي حديث الاستخارة: «اللهم إني أستخيرك بعلمك، وأستقدرك بقدرتك وأسألك من فضلك [العظيم][1]، فإنك تقدر ولا أقدر، وتعلمُ ولا أعلم، وأنت علاّم الغيوب، اللهم إنْ كنت تعلم [أن][1] هذا الأمر خيرٌ لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري فاقدره لي ويَسِّره لي، ثم بارك لي فيه، وإنْ كنت تعلمه شراً لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري، فاصرفه عني، واصرفني عنه، واقدر لي الخير حيث كان، ثم رضِّني به»[2].

(١) ساقطة من (ق) و(خ) واستدركت من صحيح البخاري، وسنن أبي داوود.
(٢) رواه البخاري في صحيحه برقم (٦٣٨٢)، وأبو داود برقم (١٥٣٨). واللفظ له، من حديث جابر بن عبد الله الأنصاري.

ولما كان العبد محتاجاً في فعل ما ينفعه في معاشه ومعاده إلى علم بما فيه من المصلحة وقدرة عليه، وتيسير[(١)] له، وليس له من نفسه شيء من ذلك، بل علمه ممن علم الإنسان ما لم يعلم، وقدرته منه، فإن لم يقدره عليه وإلا فهو عاجز، وتيسيره منه، فإن لم ييسره عليه وإلا فهو متعسر عليه بعد إقداره، أرشده النبي ﷺ إلى محض العبودية، وهو طلب الخيرة من العالم بعواقب الأمور وتفاصيلها وخيرها وشرها، وطلب القدرة منه، فإنه إن لم يقدره وإلا فهو عاجز، وطلب فضله منه، فإنه إن لم ييسره له ويهيئه له وإلا فهو متعذر عليه، ثم إذا اختاره له بعلمه[(٢)] وأعانه عليه بقدرته ويسره له من فضله، فهو يحتاج إلى أن يبقيه عليه ويديمه بالبركة التي يضعها فيه، والبركة تتضمن ثبوته ونموه، وهذا قَدْرٌ زائدٌ على إقداره عليه وتيسيره له، ثم إذا فعل به ذلك كله فهو محتاج إلى أن يرضِّيه به، فإنه قد يخير[(٣)] له ما يكرهه، فيظل ساخطاً له وقد خار الله له فيه.

قال عبد الله بن عمر: «إنّ الرجل ليستخير الله فيختار له، فيسخط على ربه، فلا يلبث أن ينظر في العاقبة، فإذا هو قد خار له»[(٤)].

وفي المسند من حديث سعد بن أبي وقاص، عن النبي ﷺ «من سعادة ابن آدم استخارته الله تعالى، ومن سعادة ابن آدم رضاه بما قضاه الله، ومن شقاوة ابن آدم تركه استخارة الله عز وجل، ومن شقاوة ابن آدم سخطه بما قضى الله»[(٥)].

---

(١) في (ق): يسر.
(٢) في (ق): فعله.
(٣) في (ط): يهيئ.
(٤) رواه ابن أبي الدنيا في «الرضا عن الله بقضائه» رقم (٥٦)، ونعيم بن حماد في «زيادات الزهد» رقم «١٢٨» من طريق حمزة بن العباس عن عبدان بن عثمان عن عبد الله عن عمارة بن زاذان عن مكحول عن ابن عمر به.
وهذا إسناد رجاله ثقات إلا عمارة بن زاذان قال أبو زرعة فيه: لا بأس به، وقال ابن عدي: هو عندي لا بأس به ممن يكتب حديثه، وقال الحافظ: صدوق كثير الخطأ «تقريب ٧١٢» ومكحول صدوق.
(٥) رواه أحمد (١/ ١٦٨)، والترمذي (٢١٥١)، والحاكم رقم (١٩٠٣) (١/ ٥١٨) من طريق محمد ابن أبي حميد عن إسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه عن جده به.
قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. ووافقه الذهبي!. قال الترمذي: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث محمد بن أبي حميد، وليس هو بالقوي عند أهل الحديث. قلت: ما قاله الترمذي صحيح متجه، لأن محمد هذا مطبق على ضعفه، كما في التهذيب (٩/ ١١٢).

فالمقدور يكتنفه أمران: الاستخارة قبله، والرضا بعده، فمن توفيق الله لعبده وإسعاده إياه أن يختار قبل وقوعه، ويرضى بعد وقوعه، ومن خذلانه له أن لا يستخيره قبل وقوعه، ولا يرضى به بعد وقوعه.

وقال عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لا أبالي أصبحت على ما أحب، أو على ما أكره، لأني لا أدري، الخير فيما أحب أو فيما أكره؟»(١).

وقال الحسن: «لا تكرهوا النقمات الواقعة، والبلايا الحادثة، فلرُبَّ أمر تكرهه فيه نجاتك، ولرُبَّ أمر تؤثره فيه عطبك».

﴿فصل﴾ ومما يناسب هذا قوله تعالى ﴿لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِن شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لا تَخَافُونَ فَعَلِمَ مَا لَمْ تَعْلَمُوا فَجَعَلَ مِن دُونِ ذَلِكَ فَتْحًا قَرِيبًا﴾(الفتح: ٢٧) بيَّنَ سبحانه وتعالى حكمة ما كرهوه عام الحديبية، من صَدِّ المشركين لهم عن البيت، حتى رجعوا ولم يعتمروا، وبين لهم أن مطلوبهم يحصل بعد هذا، فحصل في العام القابل، وقال سبحانه﴿ فَعَلِمَ مَا لَمْ تَعْلَمُوا فَجَعَلَ مِن دُونِ ذَلِكَ فَتْحًا قَرِيبًا﴾ وهو صلح الحديبية، وهو أول الفتح المذكور في قوله ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا﴾(الفتح: ١) فإن بسببه حصل من مصالح الدين والدنيا، والنصر، وظهور الإسلام، وبطلان الكفر ما لم يكونوا يرجونه قبل ذلك، ودخل الناس بعضهم في بعض، وتكلم المسلمون بكلمة الإسلام وبراهينه وأدلته

(١) رواه ابن المبارك في الزهد رقم (٤٢٥، ٤٢٦) وابن أبي الدنيا في «الرضا عن اللّه بقضائه» رقم (٣٠) عن سفيان بن عيينة عن أبي السوداء النهدي عن أبي مجلز عن عمر بن الخطاب به. ورواه أبو نعيم في الحلية (٧/ ٢٧١) عن سفيان عن عمر. وذكره البغوي في شرح السنة. وإسناد ابن المبارك وابن أبي الدنيا المتقدم رجاله ثقات، إلا أن رواية أبي مجلز عن عمر بن الخطاب مرسلة.

جهرة لا يخافون، ودخل في ذلك الوقت في الإسلام، قريب ممن دخل فيه من أوله إلى ذلك الوقت.

وظهر لكل أحد بغي المشركين وعداونهم وعنادهم، وعلم الخاص والعام أن محمداً ﷺ وأصحابه أولى بالحق والهدى، وأن أعداءهم ليس بأيديهم إلا العدوان والعناد، فإن البيت الحرام لم يُصَدَّ عنه حاجٌّ ولا معتمر من زمن إبراهيم عليه السلام، فتحققت العرب عناد قريش وعداونهم، وكان ذلك داعية لبشر كثير إلى الإسلام، وزاد عناد القوم وطغيانهم، وذلك من أكبر العون على نفوسهم، وزاد صبر المؤمنين واحتمالهم والتزامهم بحكم الله وطاعة رسوله، وذلك من أعظم أسباب نصرهم، إلى غير ذلك من الأمور التي علمها الله سبحانه ولم يعلمها الصحابة، ولهذا سَمَّاه فتحاً، وسُئل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم: «أفتح هو؟ قال: نعم»(1).

﴿فصل﴾ ويشبه هذا قول يوسف الصديق ﴿ **يَا أَبَتِ هَذَا تَأْوِيلُ رُءْيَايَ مِن قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّي حَقًّا وَقَدْ أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السِّجْنِ وَجَاءَ بِكُم مِّنَ الْبَدْوِ مِنْ بَعْدِ أَن نَّزَغَ الشَّيْطَانُ بَيْنِي وَبَيْنَ إِخْوَتِي إِنَّ رَبِّي لَطِيفٌ لِّمَا يَشَاءُ إِنَّهُ هُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ** ﴾(يوسف: ١٠٠) فأخبر أنه يلطف لما يريده، فيأتي به بطرق خفية لا يعلمها الناس، واسمه اللطيف يتضمن علمه بالأشياء الدقيقة وإيصاله الرحمة بالطرق الخفية، ومنه التلطف كما قال أهل الكهف ﴿ **وَلْيَتَلَطَّفْ وَلَا**

---

(١) رواه الإمام أحمد (٣/ ٤٢٠)، وأبو بكر بن أبي شيبة في المصنف رقم (٣٦٨٣٤) وأبو داود رقم (٢٧٣٦)، والحاكم في المستدرك (٢/ ١٣١)، والبيهقي في دلائل النبوة (٤/ ١٥٦)، عن مجمع ابن يعقوب عن أبيه يعقوب عن عمه عبد الرحمن بن يزيد عن مجمع بن جارية الأنصاري به.
قال الحاكم: هذا حديث كبير صحيح الإسناد! ولم يخرجاه.
قال الذهبي: صحيح!.
قلت: فيه يعقوب بن مجمع ذكره ابن حبان في الثقات (٧/ ٦٤٢) وقال الحافظ فيه: مقبول تقريب (١٠٨٩). فالإسناد ضعيف.

يُشعِرَنَّ بِكُمْ أَحَداً﴾(الكهف: ١٩) فكان ظاهر ما امتحن به يوسف - من مفارقة أبيه، وإلقائه [في] الجُبَّ[١]، وبيعه رقيقاً، ثم مراودة التي هو في بيتها له عن نفسه، وكذبها عليه، وسجنه - محنًا ومصائب، وباطنها نعماً ومنَحاً، جعلها الله سبباً لسعادته في الدنيا والآخرة.

ومن هذا الباب ما يبتلي به عباده من المصائب، ويأمرهم به من المكاره، وينهاهم عنه من الشهوات، هي طرق يوصلهم بها إلى سعادتهم في العاجل والآجل، وقد حَجبَ الجنّة بالمكاره، وحَفَّ النار بالشهوات، وقد قال ﷺ: «لا يقضي الله للمؤمن قضاء، إلا كان خيراً له، إن أصابته سرّاء شكر، فكان خيراً له، وإن أصابته ضرّاء صبر، فكان خيراً له، وليس ذلك إلا للمؤمن»[٢] فالقضاء كلّه خيرٌ، لمن أعطي الشكر والصبر، جالباً ما جلب.

وكذلك ما فعله بآدم، وإبراهيم، وموسى، وعيسى، ومحمد -صلوات الله وسلامه عليهم- من الأمور التي هي في الظاهر محَنٌ وابتلاء، وهي في الباطن طرق خفية أوصلهم بها بلطفه إلى غاية كمالهم وسعادتهم، فتأمل قصة موسى عليه السلام، وما لطف له من إخراجه في وقت ذبح فرعون الأطفال، ووحيه إلى أمه أن تلقيه في اليم، وسوقه بلطفه إلى دار عدوه الذي قدر هلاكه على يديه، وهو يذبح الأطفال في طلبه، فربّاه في بيته وحجره على فراشه، ثم قَدَّرَ له سبباً أخرجه [من مصر، وأوصله به إلى موضع لا حكم لفرعون عليه، ثم قَدَّر له سبباً أوصله][٣] به إلى النكاح والغنى بعد العزوبة والعيلة، ثم ساقه إلى بلد عدوه فأقام عليه به حجَّته، ثم أخرجه وقومه في صورة الهاربين الفارين منه، وكان ذلك عين نصرتهم على أعدائهم وإهلاكهم وهم ينظرون.

---

(١) في خ (و إلقائه الجب في السجن)، وفي ط (وإلقائه في السجن). وفي ق (وإلقائه الجب).
(٢) رواه مسلم رقم (٢٩٩٩)، وأحمد (٤/ ٣٣٢, ٣٣٣)، (٦/ ١٦) من حديث صهيب بن سنان الرومي.
(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (ق).

وهذا كلّه مما يبين أنه سبحانه يفعل ما يفعله لما يريده من العواقب الحميدة، والحكم العظيمة التي لا تدركها عقول الخلق، مع ما في ضمنها من الرحمة التامة، والنعمة السابغة، والتعرف إلى عباده بأسمائه وصفاته، فكم في أكل آدم من الشجرة التي نُهي عنها، وإخراجه بسببها من الجنة، منْ حكمة بالغة لا تهتدي العقول إلى تفاصيلها، وكذلك ما قدَّره لسيد ولده من الأَمور التي أوصله بها إلى أشرف غاياته، وأوصله بالطرق الخفية فيها إلى أحمد العواقب، وكذلك فعْله بعباده وأوليائه، يوصل إليهم نعمه، ويسوقهم إلى كمالهم وسعادتهم في الطَرق الخفية، التي لا يهتدون إلى معرفتها إلا إذا لاحت لهم عواقبها، وهذا أمر يضيق الجنان عن معرفة تفاصيله، ويحصر اللسان عن التعبير عنه، وأعرف خلق الله به أنبياؤه ورسله، وأعرفهم به خاتمهم وأفضلهم، وأمته في العلم به على مراتبهم ودرجاتهم ومنازلهم من العلم بالله وأسمائه وصفاته، وهو سبحانه قد أحاط علماً بذلك كله قبل خلق السماوات والأرض، وقدره وكتبه عنده.

ثم يأمر ملائكته بكتابة ذلك من الكتاب الأول، قبل خلق العبد، فيطابق حاله وشأنه لما كتب في الكتاب، ولما كتبته الملائكة، لا يزيد شيئاً ولا ينقص مما كتبه سبحانه وأثبته عنده، كان في علمه قبل أن يكتبه، ثم كتبه كما في علمه، ثم وُجدَ كما كتبه، قال تعالى ﴿**أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ**﴾ (الحج: ٧٠) والله سبحانه قد علم قبل أن يوجد عباده أحوالهم، وما هم عاملون، وما هم إليه صائرون، ثم أخرجهم إلى هذه الدار ليظهر [معلومه][1] الذي علمه فيهم كما علمه، وابتلاهم من الأمر والنهي، والخير والشر، بما أظهر [معلومه][1] فاستحقوا المدح والذم، والثواب والعقاب، بما قام بهم من الأفعال والصفات المطابقة للعلم السابق، ولم يكونوا يستحقون ذلك، وهي في

(١) رسمت في (ق) و(خ) (بعلومه).

علمه قبل أن يعملوها، فأرسل رسله، وأنزل كتبه، وشرّع شرائعه، إعذاراً إليهم وإقامة للحجة عليهم، لئلا يقولوا: كيف تعاقبنا على علمك فينا وهو لا يدخل تحت كسبنا وقدرتنا؟ فلما ظهر علمه فيهم بأفعالهم، حصل العقاب على معلومه الذي أظهره الابتلاء والاختبار، وكما ابتلاهم بأمره ونهيه ابتلاهم بما زيَّنه لهم من الدنيا، وبما ركَّبَ فيهم من الشهوات، فذلك ابتلاء بشرعه وأمره، وهذا ابتلاء بقضائه وقدره.

قال تعالى ﴿**إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الأَرْضِ زِينَةً لَّهَا لِنَبْلُوَهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً**﴾(الكهف: ٧) وقال ﴿**الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً**﴾(الملك: ٢) وقال﴿**وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً**﴾(هود: ٧) فأخبر في هذه الآية أنه خلق السماوات والأرض ليبتلي عباده بأمره ونهيه، وهذا من الحق الذي خلق به خلقه، وأخبر في الآية التي قبلها أنه خلق الموت والحياة ليبتليهم أيضاً، فأحياهم ليبتليهم بأمره ونهيه، وقدر عليهم الموت الذي ينالوا به عاقبة ذلك الابتلاء من الثواب والعقاب، وأخبر في الآية الأولى أنه زيّن لهم ما على الأرض ليبتليهم به، أيهم يؤثره على ما عنده فيكون حظه، أو يؤثر ما عنده عليه، وابتلى بعضهم ببعض، وابتلاهم بالنعم والمصائب، فأظهر هذا الابتلاء علمه السابق فيهم، موجوداً عياناً بعد أن كان غيباً في علمه، فابتلى أبوي الإنس والجن كل منهما بالآخر، فأظهر ابتلاء آدم ما علمه منه، وأظهر ابتلاء إبليس ما علمه منه، فلهذا قال للملائكة﴿**قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لا تَعْلَمُونَ**﴾(البقرة: ٣٠) واستمر هذا الابتلاء في الذرية إلى يوم القيامة، فابتلى الأنبياء بأممهم، وابتلى أممهم بهم، وقال لعبده ورسوله وخليله: «إني مبتليك ومبتل بك»[1]، وقال ﴿**وَنَبْلُوكُم بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ**﴾(الأنبياء: ٣٥) وقال﴿**وَجَعَلْنَا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ فِتْنَةً**﴾(الفرقان: ٢٠).

(١) رواه مسلم، كتاب الجنة، حديث رقم (٢٨٦٥) بلفظ «إنما بعثتك لأبتليك، وأبتلي بك».

وفي الحديث الصحيح: «أن ثلاثةً أراد الله أن يبتليهم، أبرص وأقرع وأعمى، فأظهر الابتلاء حقائقهم التي كانت في علمه، قبل أن يخلقهم، فأما الأعمى فاعترف بإنعام الله عليه وأنه كان أعمى فقيراً، فأعطاه الله البصر والغنى، وبذل للسائل ما طلبه شكراً لله، وأما الأقرع والأبرص فكلاهما جحد ما كان عليه قبل ذلك من سوء الحال والفقر، وقال في الغنى: إنما أوتيته كابراً عن كابر[(١)]».

وهذا حال أكثر الناس، لا يعترف بما كان عليه أولاً من نقص أو جهل وفقر وذنوب، وأن الله سبحانه نقله من ذلك إلى ضدّ ما كان عليه، وأنعم بذلك عليه، ولهذا ينبه سبحانه الإنسان على مبدأ خلقه الضعيف من الماء المهين، ثم نقله في أطباق خلقه وأطواره من حال إلى حال، حتى جعله بشراً سوياً يسمع ويبصر ويعقل وينطق ويبطش ويعلم، فنسي مبدأه وأوله، وكيف كان، ولم يعترف بنعم ربه عليه، كما قال تعالى﴿ **أَيَطْمَعُ كُلُّ امْرِئٍ مِّنْهُمْ أَن يُدْخَلَ جَنَّةَ نَعِيمٍ ﴿٣٨﴾ كَلاَّ إِنَّا خَلَقْنَاهُم مِّمَّا يَعْلَمُونَ** ﴾(المعارج: ٣٨، ٣٩).

وإنك إذا تأملت ارتباط إحدى هاتين الجملتين بالأخرى، وجدت تحتهما كنزاً عظيماً من كنوز المعرفة والعلم، فأشار سبحانه بمبدأ خلقهم «مما يعلمون» من النطفة وما بعدها، إلى موضع الحجة والآية الدالة على وجوده ووحدانيته وكماله وتفرده بالربوبية والإلهية، وأنه لا يحسن به مع ذلك أن يتركهم سدى، لا يرسل إليهم رسولاً، ولا ينزل[(٢)] عليهم كتاباً، وأنه لا يعجز مع ذلك أن يخلقهم بعد ما أماتهم خلقاً جديداً، ويبعثهم إلى دار يوفيهم فيها أعمالهم من الخير والشر، فكيف يطمعون في دخول الجنة وهم يكذّبوني، ويكذّبون رسلي، ويعدلون بي خلقي، وهم يعلمون من أيّ شيء خلقتهم!.

ويشبه هذا قوله ﴿ **نَحْنُ خَلَقْنَاكُمْ فَلَوْلا تُصَدِّقُونَ** ﴾(الواقعة: ٥٧) وهم كانوا

(١) رواه البخاري رقم (٣٤٦٤)، ومسلم رقم (٢٩٦٤).
(٢) في (ق): يدل.

مصدقين بأنه خالقهم، ولكن احتج عليهم بخلقه لهم على توحيده ومعرفته وصدق رسله والإيمان بالمعاد، وهو سبحانه يذكّر عباده بنعمه عليهم ويدعوهم بها إلى معرفته ومحبته وتصديق رسله، والإيمان بلقائه، كما تضمنته سورة النعم -وهي سورة النحل- من قوله: ﴿خَلَقَ الإنسَانَ من نُّطْفَةٍ﴾ إلى قوله ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّمَّا خَلَقَ ظِلالاً وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ الْجِبَالِ أَكْنَانًا وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ وَسَرَابِيلَ تَقِيكُم بَأْسَكُمْ كَذَلِكَ يُتِمُّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تُسْلِمُونَ﴾(النحل: ٨١) فذكّرهم بأصول النعم وفروعها، وعددَّها عليهم نعمة نعمة، وأخبر أنه أنعم بذلك عليهم ليسلموا له، فتكمل نعمه عليهم بالإسلام، الذي هو رأس النعم، ثم أخبر عمن كفره ولم يشكر نعمه بقوله﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ اللَّهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا﴾ (النحل: ٨٣). قال مجاهد: المساكن والأنعام وسرابيل الثياب والحديد يعرفه كفار قريش ثم ينكرونه، بأن يقولوا: هذا كان لآبائنا ورثناه عنهم[(١)].

وقال عون بن عبد الله: يقولون: «لولا فلان لكان كذا وكذا»[(٢)].

وقال الفراء وابن قتيبة: يعرفون أن النعم من الله، ولكن يقولون: هذه بشفاعة آلهتنا.

وقالت طائفة: النعمة ههنا محمد ﷺ؛ وإنكارها جحدهم نبوته، وهذا يروى عن مجاهد والسدّي[(٣)]، وهذا أقرب إلى حقيقة الإنكار فإنه إنكار لما هو من أجلِّ النعم أن تكون نعمة، وأما على القول الأول والثاني والثالث فإنهم لما أضافوا النعمة إلى غير الله فقد أنكروا نعمة الله بنسبتها إلى غيره، فإن الذي قال: إنما كان هذا لآبائنا، ورثناه كابراً عن كابر، جاحد لنعمة الله

(١) رواه ابن جرير في تفسيره رقم (٢١٨٤٠)، وابن أبي حاتم، وابن المنذر، وابن أبي شيبة كما في الدر (٤/ ٢٣٨) عن ابن أبي نجيح عن مجاهد به.
(٢) رواه ابن جرير في تفسيره برقم (٢١٨٤٢) وكلمة (كذا) الثانية ساقطة من (ق) و(خ).
(٣) رواه ابن جرير برقم (٢١٨٣٨)، (٢١٨٣٩).

عليه غير معترف بها، وهو كالأبرص والأقرع اللذين ذكَّرَهُما المَلَكُ بنعم الله عليهما، فأنكرا وقالا: إنما ورثنا هذا كابراً عن كابر!، فقال: إن كنتما كاذبين فصيركما الله إلى ما كنتما، وكونها موروثة عن الآباء أبلغ في إنعام الله عليهم، إذ أنعم بها على آباءهم، ثم ورثهم إياها، فتمتعوا هم وآباؤهم بنعمه.

وأما قول الآخر: لولا فلان لما كان كذا، فيتضمن قطع إضافة النعمة إلى مَنْ لولاه لم تكن، وإضافتها إلى من لا يملك لنفسه ولا لغيره نفعاً ولا ضراً، وغايته أن تكون جزءاً من أجزاء المسبّب[1]، أجرى الله تعالى نعمته على يديه، والمسبّب لا يستقل بالإيجاد، وجعله سبباً هو من نعم الله، فهو المنعم بتلك النعمة، وهو المنعم بما جعله من أسبابها، فالسبب والمسبّب من إنعامه، وهو سبحانه قد ينعم [بذلك السبب، وقد ينعم][2] بدونه، فلا يكون له أثر، وقد يسلبه سَبَبِيتَه وقد يجعل لها معارضاً يقاومها، وقد يرتب على المسبّب ضدَّ مقتضاه، فهو وحده المنعم على الحقيقة.

وأما قول القائل: «بشفاعة آلهتنا» فيتضمن الشرك، مع إضافة النعمة إلى غير وليّها، فالآلهة التي تعبد من دون الله أحقر وأذل من أن تشفع عند الله، وهي محضرة في العذاب والهوان مع عابديها، وأقرب الخلق إلى الله، وأحبهم إليه، لا يشفع عنده إلا من بعد إذنه لمن ارتضاه، فالشفاعة بإذنه من نعمه، فهو المنعم بالشفاعة، وهو المنعم بقبولها، وهو المنعم بتأهيل المشفوع له، إذ[3] ليس كل أحد أهلاً أن يشفع له، فمَن المنعم على الحقيقة سواه؟.

قال تعالى ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾(النحل: ٥٣) فالعبد لا خروج له عن نعمته وفضله ومنته وإحسانه طرفة عين، لا في الدنيا ولا في الآخرة،

(١) في (ط): السبب.
(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (ق).
(٣) زيادة من ط.

ولهذا ذَمَّ الله سبحانه مَنْ آتاه شيئاً من نعمه فقال: إنما أوتيته على علم عندي! وفي الآية الأخرى ﴿ **فَإِذَا مَسَّ الإِنسَانَ ضُرٌّ دَعَانَا ثُمَّ إِذَا خَوَّلْنَاهُ نِعْمَةً مِّنَّا قَالَ إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَىٰ عِلْمٍ** ﴾(الزمر: ٤٩)][*].

وقال البغوي: «على علم من الله أني له أهل، [وقال مقاتل: على خير علمه الله عندي»[1]، وقال آخرون: على علم من الله أني له أهل][*]، ومضمون هذا القول أن الله آتانيه على علمه بأني أهله، وقال آخرون: «بل العلم له نفسه، ومعناه: أوتيته على علم مني بوجوه المكاسب» قاله قتادة وغيره[2]، وقيل: المعنى: قد علمت أني لما أوتيت هذا في الدنيا فلي عند الله منزلة وشرف، وهذا معنى قول مجاهد: أوتيته على شرف[3]. قال تعالى ﴿ **بَلْ هِيَ فِتْنَةٌ** ﴾ (الزمر: ٤٩) أي النعم التي أوتيها فتنة نختبره فيها، ومحنة نمتحنه بها، لا يدل ذلك على اصطفائه واجتبائه، وأنه محبوب لنا مقرب عندنا.

ولهذا قال في قصة قارون ﴿ **أَوَ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ أَهْلَكَ مِن قَبْلِهِ مِنَ الْقُرُونِ مَنْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُ قُوَّةً وَأَكْثَرُ جَمْعًا** ﴾(القصص: ٧٨) فلو كان إعطاء المال والقوة والجاه يدل على رضا الله سبحانه عمن آتاه ذلك، وشرف قدره وعلو منزلته عنده، لما أهلك من آتاه من ذلك أكثر مما آتى قارون! فلما أهلكهم مع سعة هذا العطاء وبسطته، علم أن عطاءه إنما كان ابتلاء وفتنة ومحنة، لا محبة ورضا واصطفاء لهم على غيرهم، ولهذا قال في الآية الأخرى ﴿ **بَلْ هِيَ فِتْنَةٌ** ﴾(الزمر: ٤٩) أي النعم فتنة لا كرامة، ولكن أكثرهم لا يعلمون، ثم أكد

(*) ما بين المعقوفتين ساقط من (ق).

(١) معالم التنزيل للبغوي (٧/ ١٢٤).

(٢) رواه عبد الرزاق الصنعاني في تفسيره (٢/ ١٧٤)، وابن جرير برقم (٣٠١٧٠).
عن قتادة قال: «على علم عندي»: على خبر عندي.
ملاحظة: تصحفت «خبر» إلى «خير» في المصادر السابقة، والتصحيح من تفسير ابن كثير والدر المنثور.

(٣) رواه ابن جرير برقم (٣٠١٧١) عن ابن أبي نجيح عن مجاهد.

هذا المعنى بقوله ﴿قَدْ قَالَهَا الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَمَا أَغْنَىٰ عَنْهُم مَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ ۝٥٠ فَأَصَابَهُمْ سَيِّئَاتُ مَا كَسَبُوا﴾ (الزمر: ٥٠، ٥١) أي قد قال هذه المقالة الذين من قبلهم لما آتيناهم نعمنا: قال ابن عباس: كانوا قد بطروا نعمة الله، إذ آتاهم الدنيا وفرحوا بها وطغوا، وقالوا: هذه كرامة من الله لنا.

وقوله: ﴿فَمَا أَغْنَىٰ عَنْهُم مَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾(الزمر: ٥٠) المعنى: أنهم ظنوا أن ما آتيناهم لكرامتهم علينا، ولم يكن كذلك، لأنهم وقعوا في العذاب، ولم يغن عنهم ما كسبوا شيئاً، وتبين أن تلك النعم لم تكن لكرامتهم علينا وهوان مَنْ منعناه إياها.

وقال أبو إسحاق: معنى الآية أن قولهم إنما آتانا الله ذلك لكرامتنا عليه، وإنا أهله، أحبط أعمالهم، فكنَّى عن إحباط العمل بقوله ﴿فَمَا أَغْنَىٰ عَنْهُم مَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ (الزمر: ٥٠) ثم أبطل سبحانه هذا الظن الكاذب منهم بقوله﴿أَوَ لَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ وَيَقْدِرُ﴾(الزمر: ٥٢).

والمقصود: أن قوله: ﴿عَلَىٰ عِلْمٍ عِندِي﴾(القصص: ٧٨) إن أريد به علمه نفسه، كان المعنى أوتيته على ما عندي من العلم والخبرة والمعرفة، التي توصلت بها إلى ذلك وحصلته بها، وإن أريد به علم الله، كان المعنى أوتيته على ما علم الله عندي من الخير والاستحقاق، وأني أهله، وذلك من كرامتي عليه، وقد يترجح هذا القول بقوله «أوتيته» ولم يقل: حَصّلته واكتسبته بعلمي ومعرفتي، فدلّ على اعترافه بأن غيره آتاه إيّاه، ويدل عليه قوله سبحانه﴿بَلْ هِيَ فِتْنَةٌ﴾ (الزمر: ٤٩) أي محنة واختبار، والمعنى أنه لم يؤت هذا لكرامته علينا، بل أوتيه امتحانًا منا وابتلاء واختباراً، هل يشكر فيه أم يكفر؟

وأيضاً فهذا يوافق قوله ﴿فَأَمَّا الإِنسَانُ إِذَا مَا ابْتَلاهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ وَنَعَّمَهُ

فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِ ﴿١٥﴾ وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَهَانَنِ﴾ (الفجر: ١٥-١٦) فهو قد اعترف بأن ربه هو الذي آتاه ذلك، ولكن ظنَّ أنه لكرامته عليه.

فالآية على التقدير الأول تتضمن ذم من أضاف النعم إلى نفسه وعلمه وقوته، ولم يضفها إلى فضل الله وإحسانه، وذلك محض الكفر بها، فإن رأس الشكر الاعتراف بالنعمة، وإنها من المنعم وحده، فإذا أضيفت إلى غيره، كان جحداً لها، فإذا قال: أوتيته على ما عندي من العلم والخبرة[1] التي حصلت بها ذلك! فقد أضافها إلى نفسه، وأعجب بها، كما أضافها إلى قدرته الذين قالوا ﴿مَنْ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً﴾(فصلت: ١٥) فهؤلاء اغتروا بقوتهم، وهذا اغتر بعلمه، فما أغنى عن هؤلاء قوتهم، ولا عن هذا علمه.

وعلى التقدير الثاني: يتضمن ذمّ من اعتقد أن إنعام الله عليه لكونه أهلاً ومستحقاً لها، فقد جعل سبب النعمة ما قام به من الصفات، التي يستحق بها على الله أن ينعم عليه، وأن تلك النعمة جزاء له على إحسانه وخيره، فقد جعل سببها ما اتصف به هو، لا ما قام بربِّه من الجود والإحسان والفضل والمنة، ولم يعلم أن ذلك ابتلاء واختبار له أيشكر أم يكفر، ليس ذلك جزاء على ما هو منه، ولو كان ذلك جزاء على عمل عمله، أو خير قام به، فالله سبحانه هو المنعم عليه بذلك السبب، فهو المنعم بالسبب والجزاء، والكل محض منّته وفضله وجوده، وليس للعبد من نفسه مثقال ذرة من الخير.

وعلى التقديرين فهو لم يضف النعمة إلى الربّ من كل وجه، وإن أضافها إليه من وجه دون وجه، وهو سبحانه وحده هو المنعم من جميع

(١) في (ق): (الخيَرة)، والمثبت من (خ) و(ط).

الوجوه على الحقيقة بالنعم وأسبابها، فأسبابها من نعمه على العبد وإن حصلت بكسبه، فكسبه من نعمه، فكل نعمة فمن الله وحده، حتى الشكر فإنه نعمة وهي منه سبحانه، فلا يطيق أحد أن يشكره إلا بنعمته وشكره نعمة منه عليه، كما قال داود عليه السلام: يارب، كيف أشكرك؟، وشكري لك نعمة من نعمك عليّ تستوجب شكراً آخر! فقال: الآن شكرتني يا داود» ذكره الإمام أحمد(1).

وذكر أيضاً عن الحسن قال: قال داود: «إلهي لو أن لكل شعرة من شعري لسانين يذكرانك بالليل والنهار، والدهر كله، لما أدّوا مالك عليَّ من حق نعمة واحدة»(2).

والمقصود: أن حال الشاكر ضد حال القائل ﴿إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَىٰ عِلْمٍ عِندِي﴾(القصص: ٧٨) ونظير ذلك قوله تعالى ﴿لَا يَسْأَمُ الْإِنسَانُ مِن دُعَاءِ الْخَيْرِ وَإِن مَّسَّهُ الشَّرُّ فَيَئُوسٌ قَنُوطٌ ﴿٤٩﴾ وَلَئِنْ أَذَقْنَاهُ رَحْمَةً مِّنَّا مِن بَعْدِ ضَرَّاءَ مَسَّتْهُ لَيَقُولَنَّ هَٰذَا لِي﴾[فصلت: ٤٩، ٥٠] قال ابن عباس: يريد من عندي(3)، وقال مقاتل: يعني أنا أحق بهذا، وقال مجاهد: هذا بعملي وأنا محقوق به، وقال الزجاج: هذا واجب بعملي استحققته.

فوصف الإنسان بأقبح صفتين إن مسّه الشر، صار إلى حال القانط، ووجم وجوم الآيس، فإذا مسّه الخير، نسي أن الله هو المنعم عليه المفضل بما أعطاه، فبطر وظنّ(4) أنّه هو المستحق لذلك، ثم أضاف إلى ذلك تكذيبه بالبعث فقال: ﴿وَمَا أَظُنُّ السَّاعَةَ قَائِمَةً﴾(فصلت: ٥٠) ثم أضاف إلى ذلك ظنَّه الكاذب أنه إن بُعثَ كان له عند الله الحُسنى، فلم يدع هذا للجهل والغرور موضعاً.

(1) رواه الإمام أحمد في الزهد له رقم (٣٦٢).
(2) رواه الإمام أحمد في الزهد له رقم (٣٦١).
(3) الجامع لأحكام القرآن (١٥/ ٣٥٦).
(4) في (خ) (فيظن).

﴿فصل﴾ وفي قوله تعالى ﴿وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ﴾(الجاثية: ٢٣) قول آخر: إنه على علم عند الضّال، كما قيل: على علم منه أن معبوده لا ينفع ولا يضر، فيكون المعنى: أضله الله مع علمه الذي تقوم به عليه الحجة، لم يضلّه على جهل وعدم علم، وهذا يشبه قوله ﴿فَلا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (البقرة: ٢٢) وقوله ﴿فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَكَانُوا مُسْتَبْصِرِينَ﴾(العنكبوت: ٣٨) وقوله ﴿جَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ﴾(النمل: ١٤) وقوله ﴿وَآتَيْنَا ثَمُودَ النَّاقَةَ مُبْصِرَةً فَظَلَمُوا بِهَا﴾ (الإسراء: ٥٩) وقول موسى لفرعون ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنزَلَ هَؤُلاءِ إِلاَّ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ بَصَائِرَ﴾(الإسراء: ١٠٢) وقوله تعالى ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾(البقرة: ١٤٦) وقوله ﴿فَإِنَّهُمْ لا يُكَذِّبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾(الأنعام: ٣٣)وقوله ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَ﴾(التوبة: ١١٥) ونظائره كثيرة.

وعلى هذا التقدير فهو ضال عن سلوك طريق رشده، وهو يراها عياناً كما في الحديث: «أشد النّاس عذاباً يوم القيامة عالم لم ينفعه الله بعلمه» (١)

(١) رواه الطبراني في الصغير (٥٠٨)، وابن عدي في الكامل (٦/ ٢٦٩)، والبيهقي في الشعب رقم (١٧٧٨)، وابن وهب في جامعه ومن طريقه ابن عبد البر في جامع بيان العلم (١٠٧٩)، والخطيب في الكفاية (٦-٧) وابن عساكر في جزء «ذم من لا يعمل بعلمه» رقم (٤، ٥، ٦، ٧).
ورواه الآجري في العلم، والدينوري في الأول من المجالسة (ل ١٣، نسخة أحمد الثالث)، ومن طريقة القضاعي في مسند الشهاب (١١٢٢).
من طريق عثمان بن مقسم البري، عن سعيد المقبري عن أبي هريرة به.
قال ابن عبد البر: هو حديث انفرد به عثمان البري، لم يرفعه غيره، وهو ضعيف الحديث معتزلي المذهب -فيما ذكروا- ليس حديثه بشيء.
قال الحافظ العراقي: إسناد ضعيف «المغني عن حمل الأسفار» ١/ ٧.
قال ابن عدي في عثمان البري: هو في الجملة ضعيف، ومع ضعفه يكتب حديثه أ. هـ الكامل (٦/ ٢٦٩) وروي هذا الحديث موقوفاً على أبي الدرداء.
رواه ابن المبارك في الزهد (٤٠) ومن طريقة ابن عبد البر في جامع بيان العلم رقم (١٠٧٨) وأبو نعيم في الحلية (١/ ٢٢٣) من طريق خلف الأنصاري، عن يونس بن سيف، عن أبي كبشة، عن أبي الدرداء به. =

فإن الضّال عن الطريق قد يكون متبعاً لهواه، عالماً بأن الرشد والهدى في خلاف ما يعمل، ولما كان الهدى هو معرفة الحق والعمل به، كان له ضدَّان: الجهل بالحق، وترك العمل به، فالأول ضلال في العلم، والثاني ضلال في القصد والعمل.

فقد وقع قوله (على علم) في قوله تعالى ﴿**وَلَقَدِ اخْتَرْنَاهُمْ عَلَىٰ عِلْمٍ**﴾ (الدخان: ٣٢) وفي قوله ﴿**وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ**﴾(الجاثية: ٢٣) وفي قوله ﴿**قَالَ إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَىٰ عِلْمٍ**﴾(القصص: ٧٨) فالأول يرجع العلم فيه إلى الله سبحانه قولاً واحداً، والثاني والثالث فيهما قولان، والراجح في قوله ﴿**وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ**﴾ أن يكون كالأول، وهو قول عامة السلف، والثالث فيه قولان مُحتَملان، وقد ذكر توجيهُهما، والله أعلم.

والمقصود: ذكر مراتب القضاء والقدر علماً، وكتابةً، ومشيئةً، وخلقاً.

= خلف هذا: لم أقف له على ترجمة- ويونس بن سيف قال الحافظ فيه مقبول، تقريب (١٠٩٨).
وتابع خلفاً هذا عبد الغفار بن القاسم بن قيس، فيما رواه الدارمي في سننه برقم (٢٦٦) ولكن ابن القاسم هذا: قال ابن المديني: كان يضع الحديث! فلا يصلح للمتابعة. وبالجملة الحديث ضعيف موقوفاً ومرفوعاً.

الباب الحادي عشر

في ذكر المرتبة الثانية وهي مرتبة الكتابة

وقد تقدم في أول الكتاب ما دَلَّ على ذلك من نصوص القرآن والسنة الصحيحة الصريحة، فنذكر هنا بعض ما لم نذكره، قال تعالى ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ ﴿١٠٥﴾ إِنَّ فِي هَذَا لَبَلاغًا لِّقَوْمٍ عَابِدِينَ﴾ (الأنبياء: ١٠٥، ١٠٦) فالزبور هنا جميع الكتب المنزلة من السماء، لا تختص بزبور داود عليه السلام، والذكر أم الكتاب الذي عند الله، والأرض هي الدنيا، وعباده الصالحون أمة محمد ﷺ، هذا أصح الأقوال في هذه الآية، وهي عَلَمٌ من أعلام نبوة رسول اللّه ﷺ، فإنه أخبر بذلك بمكة وأهل الأرض كلّهم كفّار أعداء له ولأصحابه، والمشركون قد أخرجوهم من ديارهم ومساكنهم وشتتوهم في أطراف الأرض، فأخبرهم ربهم تبارك وتعالى أنه كتب في الذكر الأول أنهم يرثون الأرض من الكفّار، ثم كتب ذلك في الكتب التي أنزلها على رسله.

والكتاب الأول قد أطلق عليه الذكر في قول النبي ﷺ في الحديث المتفق على صحته: «كان الله ولم يكن شيء غيره، وكان عرشه على الماء وكتب في الذكر كل شيء»[(١)] فهذا هو الذكر الذي كُتبَ فيه أن الدنيا تصير لأمة محمد ﷺ.

والكتبُ المنزّلة قد أطلق عليها الزُّبُر في قوله تعالى ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلاَّ رِجَالاً نُّوحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لا تَعْلَمُونَ ﴿٤٣﴾ بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ﴾ (النحل: ٤٣، ٤٤) أي أرسلناهم بالآيات الواضحات، والكتب التي

(١) رواه البخاري بهذا اللفظ رقم (٣١٩١)، ورواه في مواضع من صحيحه بألفاظ قريبة منه (٧٤١٨)، (٣١٩٠).

فيها الهدى والنور، والذكر ههنا الكتابان اللذان أنزلا قبل رسول الله ﷺ وهما التوراة والإنجيل، والذكر في قوله ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾(النحل: ٤٤) هو القرآن، معنى[1] هذه الآية علمه بما كان قبل كونه، وكتابته له بعد علمه.

وقال تعالى ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتَىٰ وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَارَهُمْ وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُّبِينٍ﴾(يس: ١٢) فجمع بين الكتابين، الكتاب السابق لأعمالهم قبل وجودهم، والكتاب المقارن لأعمالهم.

فأخبر سبحانه أنه يحييهم بعد ما أماتهم للبعث، ويجازيهم بأعمالهم، ونبّه بكتابته لها على ذلك، قال مقاتل: «ما قدموا» من خير أو شر فعلوه في حياتهم، «وآثارهم» ما سَنُّوا من سُنّة خير أو شر فاقتدي بهم فيها بعد موتهم

وقال ابن عباس في رواية عطاء: «آثارهم» ما أثروا من خير أو شر. كقوله ﴿يُنَبَّأُ الإِنسَانُ يَوْمَئِذٍ بِمَا قَدَّمَ وَأَخَّرَ﴾(القيامة: ١٣).

فان قلت: قد استفيد هذا من قوله: «ما قدموا»، فما أفاد قوله «وآثارهم» على قوله؟ قلت: أفاد فائدة جليلة، وهو أنه سبحانه يكتب ما عملوه، وما تولد من أعمالهم، فيكون المتولد عنها كأنهم عملوه في الخير والشر، وهو أثر أعمالهم، فآثارهم هي أثار أعمالهم المتولدة عنها، وهذا القول أعم من قول مقاتل، وكأن مقاتلاً أراد التمثيل والبيان، على عادة السلف في تفسير اللفظة العامة بنوع أو فرد من أفراد مدلولها تقريباً وتمثيلاً، لا حصراً وإحاطة.

وقال أنس وابن عباس في رواية عكرمة: نزلت هذه الآية في بني سلمة أرادوا أن ينتقلوا إلى قرب المسجد، وكانت منازلهم بعيدة، فلما نزلت،

(١) في ط (ففي).

قالوا: بل نمكث مكاننا. واحتج أرباب هذا القول بما في صحيح البخاري من حديث أبي سعيد الخدري قال: كانت بنو سلمة في ناحية المدينة، فأرادوا النقلة إلى قرب المسجد، فنزلت هذه الآية﴿ **إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتَىٰ وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَارَهُمْ** ﴾(يس: ١٢) فقال رسول الله ﷺ: «يا بني سلمة، دياركم تكتب آثاركم»(١) وقد روى مسلم في صحيحه نحوه من حديث جابر وأنس.

وفي هذا القول نظر، فإن سورة «يس» مكية، وقصة بني سلمة بالمدينة! إلا أن يقال: هذه الآية وحدها مدنية، وأحسن من هذا أن تكون ذكرت عند هذه القصة ودلَّت عليها، وذُكِّروا بها عندها، إما من النبي ﷺ أو من جبريل عليه السلام، فأطلق على ذلك: النزول، ولعل هذا مراد من قال في نظائر ذلك: نزلت مرتين.

والمقصود: أن خُطاهم إلى المساجد من آثارهم التي يكتبها الله لهم، قال عمر بن عبدالعزيز: لو كان الله سبحانه تاركاً لابن آدم شيئاً لترك له ما عفت عليه الرياح من [أثره](٢)، وقال مسروق: وما خطا رجل خطوة، إلا كتبت له حسنة أو سيئة(٣).

والمقصود: أن قوله تعالى ﴿ **وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُّبِينٍ** ﴾ (يس: ١٢) وهو اللوح المحفوظ، وهو أم الكتاب، وهو الذكر الذي كتب فيه كل شيء، يتضمن كتابة أعمال العباد قبل أن يعملوها، والإحصاء في الكتاب يتضمن علمه بها، وحفظه لها، والإحاطة بعددها وإثباتها فيه.

---

(١) رواه البخاري من حديث أنس رقم (٦٥٥، ٦٥٦)، ومسلم من حديث جابر (٦٦٥)، والترمذي رقم (٣٢٢٦) من طريق إسحاق بن يوسف الأزرق، عن الثوري، عن أبي نضرة عن أبي سعيد به.
قال الحافظ ابن حجر: أخرجه مسلم من طريق الجريري عن أبي نضرة عن جابر، وتابعه كهمس عن أبي نضرة فهو الراجح (النكت الظراف ٣/ ٤٦٦).

(٢) في (ق) و(خ) و(ط) (أثر) والمثبت من تفسير عبد الرزاق الصنعاني، وأثر عمر بن عبد العزيز هذا رواه عبد الرزاق في تفسيره (٢/ ١٤٠) عن معمر قال: وكتب... وأحمد في الزهد (٦١).

(٣) رواه عبد الرزاق في تفسيره (٢/ ١٤٠) عن معمر عن الأعمش عن أبي الضحى عن مسروق بن الأجدع به.

وقال تعالى ﴿وَمَا مِن دَابَّةٍ فِي الأَرْضِ وَلا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلاَّ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴾(الأنعام: ٣٨) وقد اختلف في الكتاب ههنا، هل هو القرآن أو اللوح المحفوظ؟ على قولين:

فقالت طائفة: المراد به القرآن، قالوا: هذا من العام المراد به الخاص، أي ما فرطنا فيه من شيء يحتاجون إلى ذكره وبيانه لقوله﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ (النحل: ٨٩) ويجوز أن يكون من العام المراد [به][١] عمومه، والمراد أن كل شيء ذكر فيه مجملاً ومفصلاً، كما قال ابن مسعود -وقد لعن الواصلة والمستوصلة-: «مالي لا ألعن من لعنه الله في كتابه، فقالت امرأة: لقد قرأت القرآن فما وجدته! فقال: إن كنت قرأتيه فقد وجدتيه، قال تعالى﴿مَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا﴾ (الحشر: ٧) ولعن رسول الله ﷺ الواصلة والمستوصلة»[٢] وقال الشافعي: «ما نزل بأحد من المسلمين نازلة إلا وفي كتاب الله سبيل الدلالة عليها»[٣].

وقالت طائفة: المراد بالكتاب في الآية اللوح المحفوظ الذي كتب الله فيه كل شيء، وهذا إحدى الروايتين عن ابن عباس[٤] وكأن هذا القول أظهر في الآية، والسياق يدل عليه فإنه قال ﴿وَمَا مِن دَابَّةٍ فِي الأَرْضِ وَلا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلاَّ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم﴾ (الأنعام: ٣٨) وهذا يتضمن أنها أمم أمثالنا في الخلق والرزق والأجل والتقدير الأول، وأنها لم تخلق سدى بل هي معبدة مذللة، قد قدر خلقها وأجلها ورزقها وما تصير إليه، ثم ذكر عاقبتها ومصيرها بعد فنائها، فقال ﴿ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴾ فذكر مبدأها ونهايتها،

---

(١) ساقطة من(ق) و(خ).
(٢) رواه البخاري برقم (٥٩٤٨)، ومسلم (٢١٢٥) واللفظ له.
(٣) الرسالة للشافعي ص (٢٠) تحقيق أحمد شاكر.
(٤) رواه ابن جرير (١٣٢١٩)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٧٢٥٩) من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس.

وأدخل بين هاتين الحالتين قوله ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ﴾ أي كلها قد كتبت وقدّرت وأحصيت قبل أن توجد، فلا يناسب هذا ذكر كتاب الأمر والنهي، وإنما يناسب ذكر الكتاب الأول.

ولمن نصر القول[1] الأول أن يجيب عن هذا: بأن في ذكر القرآن ههنا الإخبار عن تضمنه لذكر ذلك والإخبار به، فلم نفرط فيه من شيء بل أخبرنا كم بكل ما كان، وما هو كائن إجمالاً وتفصيلاً، ويرجحه أمر آخر وهو: أن هذا ذُكر عقيب قوله ﴿وَقَالُوا لَوْلا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِّن رَّبِّهِ قُلْ إِنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَىٰ أَن يُنَزِّلَ آيَةً وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لا يَعْلَمُونَ﴾(الأنعام: ٣٧) فنبههم على أعظم الآيات وأدلها على صدق رسول الله ﷺ وهو الكتاب الذي يتضمن تبيان كل شيء ولم يفرط فيه من شيء، ثم نبههم بأنهم أمة من جملة الأمم التي في السماوات والأرض، وهذا يتضمن التعريف بوجود الخالق سبحانه، وكمال قدرته وعلمه، وسعة ملكه، وكثرة جنوده، والأمم التي لا يحصيها غيره، وهذا يتضمن أنه لا إله غيره، ولا ربَّ سواه، وأنه ربُّ العالمين، فهذا دليل على وحدانيته وصفات كماله من جهة خلقه وقدره.

وإنزال الكتاب الذي لم يفرط فيه من شيء، دليل من جهة أمره وكلامه، فهذا استدلال بأمره وذاك بخلقه ﴿أَلا لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ (الأعراف: ٥٤) ويشهد لهذا أيضاً قوله ﴿وَقَالُوا لَوْلا أُنزِلَ عَلَيْهِ آيَاتٌ مِّن رَّبِّهِ قُلْ إِنَّمَا الآيَاتُ عِندَ اللَّهِ وَإِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُّبِينٌ ۝ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ (العنكبوت: ٥٠، ٥١).

ولمن نصر أن المراد بالكتاب اللوح المحفوظ أن يقول: لما سألوا الآية

(١) في (ق) و(خ) (الكتاب) والمثبت من ط.

أخبرهم سبحانه بأنه لم يترك إنزالها لعدم قدرته على ذلك، فإنه قادر على ذلك، وإنما لم ينزلها لحكمته ورحمته بهم وإحسانه إليهم، إذ لو أنزلها على وفق اقتراحهم لعوجلوا بالعقوبة إن لم يؤمنوا، ثم ذكر مايدل على كمال قدرته بخلق الأمم العظيمة التي لا يحصي عددها إلا هو، فَمَن قَدرَ على خلق هذه الأمم مع اختلاف أجناسها وأنواعها وصفاتها وهيئاتها كيف يعجز عن إنزال آية!.

ثم أخبر عن كمال قدرته وعلمه بأن هؤلاء الأمم قد أحصاهم، وكتبهم، وقدَّر أرزاقهم، وآجالهم، [وأحوالهم][1] في كتاب لم يفرط فيه من شيء، ثم يميتهم ثم يحشرهم إليه ﴿**وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا صُمٌّ وَبُكْمٌ فِي الظُّلُمَاتِ**﴾(الأنعام: ٣٩) عن النظر والاعتبار الذي يؤديهم إلى معرفة ربوبيته ووحدانيته وصدق رسله، ثم أخبر أن الآيات لا تستقل بالهدى ولو أنزلها على وفق اقتراح البشر بل الأمر كله له ﴿**مَن يَشَأِ اللَّهُ يُضْلِلْهُ وَمَن يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ**﴾(الأنعام: ٣٩) فهو أظهر القولين والله أعلم.

وقال ﴿**حم ﴿١﴾ وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ ﴿٢﴾ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٣﴾ وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ**﴾ (الزخرف: ١ - ٤) قال ابن عباس: «في اللوح المحفوظ الذي عندنا»[2]، قال مقاتل: «يقول إن نسخته في أصل الكتاب وهو اللوح المحفوظ»[3]، وأم الكتاب أصل الكتاب، وأم كل شيء أصله.

والقرآن كتبه الله في اللوح المحفوظ قبل خلق السماوات والأرض كما قال تعالى﴿**بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ ﴿٢١﴾ فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ**﴾(البروج: ٢١، ٢٢)

(١) ساقطة من (ق).
(٢) رواه ابن جرير في تفسيره رقم (٣٠٧٥٩).
(٣) رواه ابن جرير عن قتادة (٣٠٧٦٢)، (٣٠٧٦٣).

وأجمع الصحابة والتابعون وجميع أهل السنة والحديث أن كل كائن إلى يوم القيامة فهو مكتوب في أم الكتاب، وقد دلّ القرآن على أن الربّ تبارك وتعالى كتب في أم الكتاب ما يفعله وما يقوله، فكتب في اللوح أفعاله وكلامه، فتبت يدا أبي لهب، في اللوح المحفوظ قبل وجود أبي لهب، وقوله: «لدينا» يجوز فيه أن تكون من صلة «أم الكتاب»، أي أنه في أم الكتاب الذي عندنا، وهذا اختيار ابن عباس، ويجوز أن يكون من صلة الخبر أنه عليٌّ حكيم عندنا، ليس هو كما عند المكذبين به، أي وإن كذبتم به وكفرتم فهو عندنا في غاية الارتفاع والشرف والإحكام.

قال تعالى ﴿**فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ أُوْلَٰئِكَ يَنَالُهُمْ نَصِيبُهُم مِّنَ الْكِتَابِ**﴾(الأعراف: ٣٧) قال سعيد بن جبير ومجاهد وعطية: أي ما سبق لهم في الكتاب من الشقاوة والسعادة(١) ثم قرأ عطية ﴿**فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ**﴾ (الأعراف: ٣٠) والمعنى أن هؤلاء أدركهم ما كتب لهم من الشقاوة، وهذا قول ابن عباس في رواية عطاء، قال: يريد ما سبق عليهم في علمي في اللوح المحفوظ، فالكتاب على هذا القول الكتاب الأول، ونصيبهم ما كتبه لهم من الشقاوة وأسبابها، وقال ابن زيد، والقرظي، والربيع بن أنس: ينالهم ما كتب لهم من الأرزاق، والأعمال، والأعمار، فإذا فني نصيبهم واستكملوه، جاءتهم رسلنا يتوفونهم(٢).

ورجَّح بعضُهم هذا القول لمكان «حتى» التي هي للغاية، يعني أنهم يستوفون أرزاقهم وأعمارهم إلى الموت.

(١) رواه ابن جرير في تفسيره (١٤٥٦٧)، (١٤٥٦٨)، (١٤٥٦٩)، (١٤٥٧٠)، (١٤٥٧١) عن مجاهد، ورواه عن سعيد بن جبير ابنُ جرير (١٤٥٦٧)، (١٤٥٧٥)، وابنُ أبي حاتم رقم (٨٤٤٠)، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد رقم (٩٨١)، ورواه ابن جرير (١٤٥٧٢) عن مجاهد عن ابن عباس به.

(٢) رواه عنهم ابن جرير في تفسيره رقم (١٤٥٩٥)، (١٤٥٩٦)، (١٤٥٩٦)، (١٤٥٩٧).

ولمن نصر القول الأول أن يقول: «حتى» في هذا الموضع هي التي تدخل على الجُمل، ويتصرف الكلام فيها الى الابتداء تاماً[1] كقوله:

فيا عجباً حتى كليبٌ تسبني[2] ....

والصحيح أن نصيبهم من الكتاب يتناول الأمرين، فهو نصيبهم من الشقاوة، ونصيبهم من الأعمال التي هي أسبابها، ونصيبهم من الأعمار التي هي مدة اكتسابها، ونصيبهم من الأرزاق التي استعانوا بها على ذلك، فعمَّت الآية هذا النصيب كلّه، وذكر هؤلاء بعضه، وهؤلاء بعضه، هذا على القول الصحيح وأن المراد بالكتاب ما سبق لهم في أم الكتاب.

وقالت طائفة: المراد بالكتاب القرآن، قال الزجاج: معنى نصيبهم من الكتاب ما أخبر الله عز وجل من جزائهم نحو قوله ﴿فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّىٰ﴾(الليل: ١٤)وقوله ﴿يَسْلُكْهُ عَذَابًا صَعَدًا﴾(الجن: ١٧]) ونظائره، قال أرباب هذا القول: وهذا هو الظاهر، لأنه ذكر عذابهم في القرآن في مواضع، ثم أخبر أنه ينالهم نصيبهم منه.

والصحيح القول الأول وهو نصيبهم الذي كُتبَ لهم أن ينالوه قبل أن يُخلقوا، ولهذا القول وجه حسن وهو: أن نصيب المؤمن منه الرحمة والسعادة، ونصيب هؤلاء منه العذاب والشقاء، فنصيب كل فريق منه ما اختاروه لأنفسهم وآثروه على غيره، كما أن حظَّ المؤمنين منه كان الهُدى والرحمة، فحظ هؤلاء منه الضلال والخيبة، فكان حظهم من هذه النعمة أنْ صارت نقمة وحسرة عليهم.

(١) في (ق) و(خ) «كاماً» وفي ط «كما في» ولعلّ المراد ما أثبته.
(٢) صدر بيت للشاعر الفرزدق همام بن غالب وعجزه «من الطويل»
.... كأن أباها نهشلٌ أو مجاشع
ديوان الفرزدق (ص٣٦١) تحقيق: علي فاعور

وقـــريب من هذا قـــوله تعـــالى ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُون﴾ (الواقعة: ٨٢) أي «تجعلون حظكم من هذا الرزق الذي به حياتكم التكذيب به، قال الحسن: تجعلون حظّكم ونصيبكم من القرآن أنكم تكذبون، قال: وخسر عبد لا يكون حظه من كتاب الله إلا التكذيب به»(١).

وقال تعالى ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾(القمر: ٥٢) قال عطاء ومقاتل: كل شيء فعلوه مكتوب عليهم في اللوح المحفوظ، وروى حماد بن زيد عن داود ابن أبي هند عن الشعبي: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾ (القمر: ٥٢) قال: كتب عليهم قبل أن يعملوه.

وقالت طائفة: المعنى أنه محصى عليهم في كتب أعمالهم، وجمع أبو إسحاق بين القولين فقال: مكتوب عليهم قبل أن يفعلوه، ومكتوب لهم وعليهم إذا فعلوه للجزاء، وهذا أصّح وبالله التوفيق.

وفي الصحيحين من حديث ابن عباس قال: ما رأيت شيئاً أشبه باللمم مما قال أبوهريرة أن النبي ﷺ قال: «إن الله كتب على ابن آدم حظّه من الزنا، أدركَ ذلك لا محالة، فزنا العينين النَّظَرُ، وزنا اللِّسان النّطقُ، والنفس تمنَّى وتَشْتَهي، والفَرْجُ يصدِّقُ ذلك أو يكذبه»(٢).

وفي الصحيحين أيضاً عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «كُتبَ على ابن آدم نصيبُه من الزِّنا، مدركٌ ذلك لا مَحَالة، فالعينان زناهما النَّظَر، والأذنان زناهُما الاستماعُ، واللسَان زناهُ الكلامُ، واليدُ زناها البَطْشُ، والرِّجْلُ زناها الخُطَا، والقلب يهوى ويَتَمنَّى، ويصدّق الفرج ذلك كله ويكذِّبه»(٣).

(١) رواه ابن جرير عنه برقم (٣٣٥٦٨). ورواه أيضاً عن قتادة برقم (٣٣٥٦٧).
(٢) رواه البخاري رقم (٦٢٤٣)، ومسلم برقم (٢٦٥٧). واللفظ له.
(٣) رواه مسلم برقم (٢٦٥٧).

وفي صحيح البخاري وغيره عن عمران بن حصين قال: دخلت على النبي ﷺ -وعقلت ناقتي بالباب- فأتاه ناس من بني تميم فقال: «اقبلوا البشرى يا بني تميم، قالوا: قد بشرتنا فأعطنا، مرتين، ثم دخل عليه ناس من اليمن، فقال: اقبلوا البشرى يا أهل اليمن إذْ لم يقبلها بنو تميم، قالوا: قَدْ قبلنا يا رسول الله، قالوا: جئنا لنسألك عن هذا الأمر؟ قال: كان الله ولم يكن شيء غيره، وكان عرشه على الماء، وكتب في الذكر كل شيء، وخلق السماوات والأرض»، فنادى منادٍ: ذهبت ناقتك يا ابن الحصين، فانطلقت، فإذا هي ينقطع دونها السراب، فو الله لوددت أني كنت تركتها[1].

فالربّ سبحانه وتعالى كتب ما يقوله وما يفعله، وما يكون بقوله وفعله، وكتب مقتضى أسمائه وصفاته وآثارها، كما في الصحيحين من حديث أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ: «لما قضى الله الخلق، كتب في كتابه، فهو عنده فوق العرش: أن رحمتي غلبت غضبي»[2].

---

(١) رواه البخاري (٣١٩١)، (٧٤١٨).

(٢) رواه البخاري (٣١٩٤)، ومسلم (٢٧٥١)، واللفظ للبخاري.

الباب الثاني عشر

في ذكر المرتبة الثالثة من مراتب القضاء والقدر وهي مرتبة المشيئة

وهذه المرتبة قد دلَّ عليها إجماعُ الرسل من أوّلهم إلى آخرهم، وجميعُ الكتب المنزلة من عند الله، والفطرةُ التي فَطَرَ الله عليها خلقه، وأدلةُ المعقول والعيان، وليس في الوجود موجب ومقتضٍ على الحقيقة إلا مشيئه الله وحده، فما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، هذا عمودُ التوحيد الذي لا يقوم إلا به، والمسلمون من أوّلهم إلى آخرهم مجمعون على أنه ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن.

وخالفهم في ذلك من ليس منهم في هذا الموضع، وإن كان منهم في موضع آخر، فجوزوا أن يكون في الوجود ما لا يشاء الله، وأن يشاء ما لا يكون، وخالفَ الرسلَ كلَّهم وأتباعَهم مَنْ نفى مشيئة الله بالكلية، ولم يثبت له سبحانه مشيئة واختياراً أوجد بها الخلق، كما يقوله طوائف من أعداء الرسل من الفلاسفة وأتباعهم، والقرآن والسّنةُ مملوءان بتكذيب الطائفتين، كقوله[1] تعالى ﴿**وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلَ الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِم مِّنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَلَكِنِ اخْتَلَفُوا فَمِنْهُم مَّنْ آمَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلُوا وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ**﴾(البقرة: ٢٥٣) وقال تعالى ﴿**كَذَلِكَ اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ**﴾(آل عمران: ٤٠) وقال ﴿**وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الإِنسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ**﴾(الأنعام: ١١٢) وقال ﴿**وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لآمَنَ مَن فِي الأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا**﴾(يونس: ٩٩) وقال﴿**وَلَوْ شَاءَ**

(١) في (ق) و(خ) «لقوله»، وفي ط (فقوله)، ولعل الصواب ما أثبتّه.

ربُّكَ لَجعَلَ النَّاسَ أُمَّةً واحدَةً ﴾(هود: ١١٨) وقال ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَىٰ ﴾(الأنعام: ٣٥) وقال ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا ﴾(السجدة: ١٣) وقال ﴿ وَلَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لانتَصَرَ مِنْهُمْ ﴾(محمد: ٤) وقال ﴿ وَلَئِن شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ ﴾(الإسراء: ٨٦) وقال ﴿ فَإِن يَشَأِ اللَّهُ يَخْتِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ ﴾(الشورى: ٢٤) وقال ﴿ إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَيُّهَا النَّاسُ وَيَأْتِ بِآخَرِينَ وَكَانَ اللَّهُ عَلَىٰ ذَلِكَ قَدِيرًا ﴾(النساء: ١٣٣) وقال ﴿ لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِن شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ ﴾(الفتح: ٢٧) وقال عن نوح أنه قال لقومه: ﴿ إِنَّمَا يَأْتِيكُم بِهِ اللَّهُ إِن شَاءَ ﴾(هود: ٣٣).

وقال إمام الحنفاء وأبو الأنبياء لقومه ﴿ وَلا أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ إِلاَّ أَن يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا ﴾(الأنعام: ٨٠) وقال الذبيح له ﴿ سَتَجِدُنِي إِن شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّابِرِينَ ﴾(الصافات: ١٠٢) وقال خطيب الأنبياء شعيب ﴿ وَمَا يَكُونُ لَنَا أَن نَّعُودَ فِيهَا إِلاَّ أَن يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّنَا وَسِعَ رَبُّنَا كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا عَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْنَا ﴾(الأعراف: ٨٩) وقال الصديق الكريم ابن الكريم ابن الكريم ﴿ ادْخُلُوا مِصْرَ إِن شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ ﴾(يوسف: ٩٩) وقال حمو موسى ﴿ وَمَا أُرِيدُ أَنْ أَشُقَّ عَلَيْكَ سَتَجِدُنِي إِن شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾(القصص: ٢٧).

وقال كليم الرحمن للخضر ﴿ سَتَجِدُنِي إِن شَاءَ اللَّهُ صَابِرًا ﴾(الكهف: ٦٩) وقال قوم موسى له ﴿ وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ ﴾(البقرة: ٧٠) وقال لسيد ولد آدم وأكرمهم عليه صلوات الله وسلامه عليه ﴿ وَلا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا ﴿٢٣﴾ إِلاَّ أَن يَشَاءَ اللَّهُ ﴾(الكهف: ٢٣، ٢٤) وقال ﴿ قُل لاَّ أَمْلِكُ لِنَفْسِي ضَرًّا وَلا نَفْعًا إِلاَّ مَا شَاءَ اللَّهُ ﴾(يونس: ٤٩) وقال ﴿ سَنُقْرِئُكَ فَلا تَنسَىٰ ﴿٦﴾ إِلاَّ مَا شَاءَ اللَّهُ ﴾ ([الأعلى: ٦، ٧).

وقال عن أهل الجنة ﴿ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالأَرْضُ إِلاَّ مَا شَاءَ رَبُّكَ ﴾ (هود: ١٠٨) وعن أهل النار كذلك، ليبين أن الأمر راجع إلى مشيئته،

ولو شاء لكان غير ذلك. وقال ﴿رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ إِن يَشَأْ يَرْحَمْكُمْ أَوْ إِن يَشَأْ يُعَذِّبْكُمْ﴾ (الإسراء: ٥٤) وقال ﴿فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ﴾(البقرة: ٢٨٤) وقال ﴿وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ وَلَكِن يُنَزِّلُ بِقَدَرٍ مَّا يَشَاءُ﴾ (الشورى: ٢٧) وقال ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ وَيَقْدِرُ﴾ (الإسراء: ٣٠) وقال ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ﴾ (الرعد: ٣٩) وقال ﴿مَن يَشَإِ اللَّهُ يُضْلِلْهُ وَمَن يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ (الأنعام: ٣٩) وقال﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ فَيُضِلُّ اللَّهُ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ (إبراهيم: ٤) وقال ﴿وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ﴾ (إبراهيم: ٢٧) وقال ﴿وَلَكِن جَعَلْنَاهُ نُورًا نَّهْدِي بِهِ مَن نَّشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا﴾ (الشورى: ٥٢) وقال ﴿قُل لِّلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ يَهْدِي مَن يَشَاءُ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾(البقرة: ١٤٢) [وقال ﴿فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ وَاللَّهُ يَهْدِي مَن يَشَاءُ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ (البقرة: ٢١٣)] وقال ﴿قُل لَّوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلَا أَدْرَاكُم بِهِ﴾[يونس: ١٦) وقال ﴿نَّحْنُ خَلَقْنَاهُمْ وَشَدَدْنَا أَسْرَهُمْ وَإِذَا شِئْنَا بَدَّلْنَا أَمْثَالَهُمْ تَبْدِيلًا﴾(الإنسان: ٢٨) وقال ﴿وَمَا يَذْكُرُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ﴾ (المدثر: ٥٦) وفي الآية الأخرى ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ﴾ (الإنسان: ٣٠) فأخبر أن مشيئتهم وفعلهم موقوفان على مشيئته لهم هذا وهذا.

وقال تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَن تَشَاءُ وَتَنزِعُ الْمُلْكَ مِمَّن تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَاءُ بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (آل عمران: ٢٦) وقال ﴿وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَىٰ دَارِ السَّلَامِ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ (يونس: ٢٥) وقال ﴿وَيُعَذِّبَ الْمُنَافِقِينَ إِن شَاءَ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾(الأحزاب: ٢٤) وقوله ﴿يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَن يَشَاءُ﴾ (آل عمران: ٧٤) وقوله ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ يُزَكِّي مَن يَشَاءُ﴾ (النور: ٢١) وقوله ﴿وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَن يَشَاءُ﴾ (البقرة: ٢٦١) وقوله ﴿نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا مَن

نَّشَاءُ﴾(يوسف: ٥٦) وقوله ﴿نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَّن نَّشَاءُ﴾ (الأنعام: ٨٣) وقوله ﴿ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ﴾ (الجمعة: ٤) وقوله ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ يَمُنُّ عَلَىٰ مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾(إبراهيم: ١١) وقوله ﴿فَنُجِّيَ مَن نَّشَاءُ﴾ (يوسف: ١٠) وقوله ﴿فَيَبْسُطُهُ فِي السَّمَاءِ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ (الروم: ٤٨) وقوله ﴿إِنَّ رَبِّي لَطِيفٌ لِّمَا يَشَاءُ﴾ (يوسف: ١٠٠) وقوله ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَن يَشَاءُ﴾ (البقرة: ٢٦٩) وقوله ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَطَمَسْنَا عَلَىٰ أَعْيُنِهِمْ﴾ (يس: ٦٦) وقوله ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ﴾ (البقرة: ٢٠) وقوله ﴿إِن يَشَأْ يُسْكِنِ الرِّيحَ﴾ (الشورى: ٣٣) وقوله ﴿لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا﴾ (الواقعة: ٦٥) ﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا﴾ (الواقعة: ٧٠) وقوله ﴿فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ إِن شَاءَ﴾ (التوبة: ٢٨) وقوله ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَسْتَخْلِفْ مِنْ بَعْدِكُم مَّا يَشَاءُ﴾ (الأنعام: ٣٣) وقوله ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَعْنَتَكُمْ﴾ (البقرة: ٢٢٠) وقوله ﴿اللَّهُ يَجْتَبِي إِلَيْهِ مَن يَشَاءُ﴾(الشورى: ١٣) وقوله عن كليمه موسى أنه قال ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ تُضِلُّ بِهَا مَن تَشَاءُ وَتَهْدِي مَن تَشَاءُ﴾ (الأعراف: ١٥٥).

وهذه الآيات ونحوها تتضمن الرد على طائفتي الضلال نفاة المشيئة بالكلية، ونفاة مشيئة أفعال العباد وحركاتهم وهداهم وضلالهم، وهو سبحانه تارة يخبر أن كل ما في الكون بمشيئته، وتارة أن ما لم يشأ لم يكن، وتارة أنه لو شاء لكان خلاف الواقع، وأنه لو شاء لكان خلاف القدر الذي قدره وكتبه، وأنه لو شاء ما عُصيَ، وأنه لو شاء لجمع خلقه على الهدى وجعلهم أمة واحدة، فتضمن ذلك أن الواقع بمشيئته، وأن ما لم يقع فهو لعدم مشيئته، وهذا حقيقة الربوبية، وهو معنى كونه ربّ العالمين، وكونه القيوم القائم بتدبير عباده، فلا خلق، ولا رزق، ولا عطاء، ولا منع، ولا قبض، ولا بسط، ولا موت، ولا حياة، ولا إضلال، ولا هدى، ولا

سعادة، ولا شقاوة، إلا من بعد إذنه، وكل ذلك بمشيئته وتكوينه إذ لا مالك غيره ولا مدبّر سواه، ولا ربَّ غيره، قال تعالى ﴿**وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ**﴾(القصص: ٦٨)وقال ﴿**وَنُقِرُّ فِي الأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ**﴾ (الحج: ٥) وقال ﴿**فِي أَيِّ صُورَةٍ مَّا شَاءَ رَكَّبَكَ**﴾ (الانفطار: ٨) وقال ﴿**لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنَاثًا وَيَهَبُ لِمَن يَشَاءُ الذُّكُورَ ﴿٤٩﴾ أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَاثًا وَيَجْعَلُ مَن يَشَاءُ عَقِيمًا**﴾(الشورى: ٤٩، ٥٠) وقال ﴿**يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَن يَشَاءُ**﴾(النور: ٣٥).

وقد تقدم في حديث حذيفة بن أَسيد في صحيح مسلم في شأن الجنين «فيقضي ربك ما يشاء ويكتب الملك»[(١)].

وفي الصحيحين من حديث أبي موسى عن النبي ﷺ: «اشفعوا تؤجروا ويقضي الله على لسان نبيه ما يشاء»[(٢)].

وفي صحيح البخاري من حديث علي بن أبي طالب، حين طرقه النبي ﷺ وفاطمة ليلاً فقال: «ألا تصليان؟ فقال علي: إنما أنفسنا بيد الله فإذا شاء أن يبعثها بعثها»[(٣)].

وفي صحيحه أيضاً في قصة نومهم في الوادي عنه ﷺ: «إن الله قبض أرواحكم حين شاء، وردها حين شاء»[(٤)].

وفي حديث ابن مسعود الذي في المسند وغيره، في قصة رجوعهم من الحديبية، ونومهم عن صلاة الصبح، فقال النبي ﷺ: «إن الله لو شاء لم تناموا عنها، ولكن أراد أن تكون لمن بعدكم، فهكذا لمن نام ونسي» وفي لفظ

(١) رواه مسلم برقم (٢٦٤٤).
(٢) رواه البخاري رقم (٦٠٢٨)، ومسلم رقم (٢٦٢٧).
(٣) رواه البخاري رقم (٧٤٦٥)، ومسلم (٧٧٥).
(٤) رواه البخاري رقم (٧٤٧١).

آخر: «إن الله سبحانه لو شاء أيقظنا ولكنه أراد أن يكون لمن بعدكم»[(١)].

وفي مسند الإمام أحمد عن طفيل بن سخبرة أخي عائشة لأمها؛ أنه رأى فيما يرى النائم، كأنه مرَّ برهط من اليهود، فقال: من أنتم؟ قالوا: نحن اليهود، قال: إنكم أنتم القوم، [لولا أنكم تزعمون أن عزيراً ابن الله، فقالت اليهود: وأنتم القوم لولا أنكم تقولون ما شاء الله وشاء محمد! ثم مرّ برهط من النصارى، فقال: من أنتم؟ قالوا: نحن النصارى، قال: إنكم أنتم القوم] لولا أنكم تقولون: المسيح ابن الله!، قالوا: وأنتم القوم، لولا أنكم تقولون ما شاء الله وشاء محمد! فلما أصبح أخبر بها من أخبر، ثم أتى النبي ﷺ فأخبره، قال: «هل أخبرت أحداً؟ قال: نعم، فلما صلوا خَطَبهم، فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: إن طفيلاً رأى رؤيا فأخبر بها من

(١) رواه الإمام أحمد (١/ ٣٩١)، وأبو يعلى (٥٢٨٥)، والطبراني في الكبير (١٠٥٤٨) من طريق المسعودي عن جامع بن شداد عن عبد الرحمن بن أبي علقمة عن ابن مسعود به، وضعفه الهيثمي في المجمع (١/ ٣٢٤) بسبب اختلاط المسعودي، وكذلك الألباني في ضعيف الجامع (١٦٤٥).
قلت: المسعودي هذا وثقه أحمد، وابن معين، وابن المديني، وابن نمير وغيرهم.
وإنما ضُعِّفَ بسبب اختلاطه قبل موته بسنة أو سنتين، فمن سمع منه قبل الاختلاط فسماعه صحيح، وضابطه: أن من سمع منه ببغداد فبعد الاختلاط، ومن سمع منه بالبصرة والكوفة فسماعه جيد، كما قال أحمد بن حنبل «تهذيب ٦/ ١٩١» ورواية الطبراني عنه من طريق قرّة بن حبيب القنوي، وهو بصري ثقة «تهذيب ٨/ ٣٢١». هذا من جهة، ومن جهة أخرى المسعودي هذا لم ينفرد به، بل تابعه شعبة بن الحجاج -وناهيك به- فيما رواه أبو داود الطيالسي (ص٤٩) ومن طريقة البيهقي في السنن الكبرى (٢/ ٢١٨)، ورواه أحمد بن حنبل (١/ ٣٨٦, ٤٦٤)، وأبو داود (٤٤٧) مختصراً.
بقي الراوي عن ابن مسعود: عبد الرحمن بن أبي علقمة. مختلف في صحبته، وذكره ابن حبان في الثقات «تقريب ٥٩٢».
فإن ثبتت صحبته فبها، وإلا فقد تابعه عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود وهو ثقة سمع من أبيه فيما رواه أبو يعلى (٥٠١٠) ومن طريقه ابن حبان (١٥٧١)، ورواه البيهقي أيضاً في الأسماء والصفات (٢٩٠)، من طريق سماك عن القاسم بن عبد الرحمن عن عبد الرحمن بن عبد الله به.
القاسم ثقة «تقريب (٧٩٢)، وسماك هو ابن حرب صدوق تغير بآخره «تقريب ٤١٥» فالحديث صحيح بهذه المتابعات والله أعلم.

أخبر منكم، وإنكم تقولون كلمةً كان يمنعني الحياءُ منكم -زاد البيهقي- فلا تقولوها، ولكن قولوا: ما شاء الله وحده لا شريك له»[(١)].

وروى جعفر بن عون، عن الأجلح، عن يزيد بن الأصم، عن ابن عباس قال: «جاء رجل إلى النبي ﷺ فكلمه في بعض الأمر، فقال الرجل لرسول الله ﷺ: ما شاء الله وشئت، فقال رسول الله ﷺ: أجعلتني لله عدلا!، بلْ ما شاء الله وحده»[(٢)].

وروى شعبة، عن منصور، عن عبد الله بن يسار، عن حذيفة عن النبي ﷺ قال: «لا تقولوا ما شاء الله وشاء فلان: ولكن قولوا، ما شاء الله ثم شاء فلان»[(٣)].

---

(١) رواه الإمام أحمد (٥/ ٧٢)، (٥/ ٣٩٩)، وابن ماجة (٢١١٨)، والحاكم (٣/ ٤٦٤)، والطبراني في الكبير (٨٢١٤، ٨٢١٥) من طريق شعبة، وحماد بن سلمة، وأبو عوانة، وزيد ابن أبي أنيسة، أربعتهم عن عبد الملك بن عمير، عن ربعي بن حراش عن طفيل به.
وعبد الملك عن ربعي على شرط البخاري ومسلم، والطفيل صحابي أكبر من عائشة بل ومن أخيها عبد الرحمن. قال البوصيري: رجال الإسناد ثقات على شرط البخاري. فالحديث صحيح.
وخالف سفيانُ بن عيينة شعبة وحماداً وأبا عوانه فرواه عن عبد الملك عن ربعي عن حذيفة به! فيما رواه النسائي في عمل اليوم والليلة (٩٩٠)، وابن ماجة(٢١١٨) وأحمد (٥/ ٣٩٣) وهذا وهم من سفيان بلا ريب، وقول الجماعة أولى من قوله.
قال الحافظ ابن حجر: قال إبراهيم الحربي في كتاب «الهجران» له: هذا وهم من ابن عيينة، وإنما رواه ربعي بن حراش، عن الطفيل بن سخبرة (النكت الظراف ٣/ ٢٩).
ورواه الطحاوي في مشكل الآثار (رقم ٢٣٧) عن معمر، عن عبد الملك بن عمير، عن جابر بن سمرة قال رأى رجل من أصحاب النبي ﷺ في النوم فذكره.

(٢) أخرجه البخاري في الأدب المفرد (٧٨٣)، وأحمد (١/ ٢١٦، ٢٢٤، ٢٨٣، ٣٤٧) وابن ماجة (٢١١٧)، والطحاوي في مشكل الآثار (رقم ٢٣٥)، والبيهقي (٣/ ٢١٧)، وأبو نعيم (٤/ ٩٩) وغيرهم من طرق عن الأجلح به.
قال البوصيري: في إسناده الأجلح بن عبد الله، مختلف فيه، ضعفه الإمام أحمد وأبو حاتم والنسائي وأبو داود وابن سعد، ووثقه ابن معين ويعقوب بن سفيان والعجلي، وباقي رجاله ثقات.
والأجلح هذا هو ابن عبد الله بن حجية الكندي قال الحافظ فيه: صدوق شيعي تقريب ١٢»، فالإسناد حسن.

(٣) رواه أبو داود الطيالسي (ص ٥٧) ثنا شعبة عن منصور عن عبد الله بن يسار به.
- ورواه أحمد (٥/ ٣٨٤، ٣٩٤، ٣٩٨)، وأبو داود (٤٩٨٠) والنسائي في عمل اليوم=

قال الشافعي في رواية الربيع عنه: «المشيئة: إرادة الله، قال الله عز وجل ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلاَّ أَن يَشَاءَ اللَّهُ﴾(الإنسان: ٣٠) فأعلم الله خلقه أن المشيئة له دون خلقه، وأن مشيئتهم لا تكون إلا أن يشاء، فيقال لرسول الله ﷺ: ما شاء الله ثم شئت، ولا يُقال: ما شاء الله وشئت، قال: ويقال: من يطع الله ورسوله، فإن الله تعبَّدَ العباد بأن فرض عليهم طاعة رسوله، فإذا أطيع رسول الله ﷺ، فقد أطيع الله بطاعة رسوله»[(١)].

وفي صحيح مسلم من حديث عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ «إن[(٢)] قلوب العباد بين أصبعين من أصابع الرحمن كقلب واحد يصرفها كيف يشاء، ثم قال رسول الله ﷺ: يا مصرف القلوب صرف قلوبنا على طاعتك»[(٣)].

وفي حديث النواس بن سمعان، سمعت النبي ﷺ يقول: «ما من قلب إلا بين أصبعين من أصابع الرحمن، إن شاء أقامه وإن شاء أزاغه، وكان رسول الله ﷺ يقول: اللهم يا مقلب القلوب، ثبت قلوبنا على دينك، والميزان بيد الرحمن، يرفع أقواماً، ويخفض آخرين إلى يوم القيامة»[(٤)].

وفي الصحيحين من حديث عبد الله بن عمر، سمعت النبي ﷺ وهو

= والليلة (٩٩١)، والطحاوي في مشكل الآثار (٢٣٦)، وابن السني في عمل اليوم والليلة (رقم٦٦٦)، والبيهقي في الكبرى (٣/ ٢١٦) ورواه ابن أبي الدنيا وغيرهم بأسانيدهم عن شعبة به.

قال الحافظ العراقي: إسناده صحيح «تخريج أحاديث الإحياء» (رقم ٢٨٢٧).

(١) رواه البيهقي في الأسماء والصفات (٢٩٥) بإسناد صحيح عن الشافعي.

(٢) زيادة من صحيح مسلم.

(٣) رواه مسلم رقم (٢٦٥٤).

(٤) رواه أحمد بن حنبل (٤/ ١٨٢)، والنسائي في الكبرى (تحفة ٩/ ٦١)، وابن ماجة رقم (١٩٩)، وابن أبي عاصم (رقم ٢١٩)، والطبراني في الدعاء (رقم ١٢٦٢)، والحاكم (١/ ٥٢٦) (٤/ ٣٢١)، (٢/ ٢٨٩)، والدارمي في الرد على المريسي (ص٤١٩)، والآجري في الشريعة (٧٣٤) وابن مندة في التوحيد رقم (١٢٠)، وفي الرد على الجهمية رقم (٦٨) والبيهقي في الأسماء والصفات رقم (٢٩٩) بأسانيدهم عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر عن=

قائم على المنبر يقول: «إنما بقاؤكم فيما سلف من الأمم قبلكم، كما بين صلاة العصر إلى غروب الشمس -فذكر الحديث- وقال في آخره: فذلك فضلي أوتيه من أشاء»[1].

وفي صحيح البخاري مرفوعا: «مثل الكافر، كمثل الأرزة صماء معتدلة حتى يقصمها الله إذا شاء»[2].

وقال عبد الرزاق، عن معمر، عن همام، هذا ما حدثنا أبو هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «قال الله تبارك وتعالى: لا يقلْ ابنُ آدم يا خيبةَ الدّهرِ فإني أنا الدهر، أرسل الليل والنهار، فإذا شئت قبضتهما»[3].

قال الشافعي: «تأويله والله أعلم: أن العرب كان شأنها أن تذم الدهر وتسبَّه عند المصائب التي تنزل بهم، من موت، أو هرم، أو تلف، أو غير ذلك، فيقولون: إنما يهلكنا الدهر، وهو الليل والنهار، ويقولون: أصابتهم قوارع الدهر، وأبادهم الدهرُ، فيجعلون الليل والنهار اللذين يفعلان ذلك، فيذمون الدهر بأنه الذي يفنيهم ويفعل بهم، فقال رسول الله ﷺ: «لا تسبوا الدهر» على أنه يفنيكم، والذي يفعل بكم هذه الأشياء، فإنكم إذا سببتم

= بسر بن عبيد الله عن أبي إدريس الخولاني عن النواس بن سمعان به.
قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط مسلم. (٤/ ٣٢١).
وقال أيضاً: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، وقال الذهبي: صحيح (١/ ٥٢٦) قال ابن مندة: هذا حديث ثابت رواه الأئمة المشاهير ممن لا يمكن الطعن على واحد منهم.
قلت: أضف إلى ذلك أنه مروي من طرق صحيحه عن عدد من الصحابة منها.
حديث عبد الله بن عمرو، وحديث أنس بن مالك عند الترمذي (٢١٤٠) وسيأتي، وحديث أم سلمة، وعائشة.

(١) رواه البخاري (٧٤٦٧).
(٢) رواه البخاري رقم (٥٦٤٤)، ومسلم (٢٨٠٩)، (٢٨١٠).
(٣) رواه الإمام أحمد في مسنده عن عبد الرزاق به (٢/ ٣١٨) بهذا اللفظ، وأحاديث النهي عن سب الدهر رواها البخاري (٦١٨١)، (٦١٨٢)، ومسلم (٢٢٤٦).

فاعل هذه الأشياء فإنما تسبون الله تبارك وتعالى، فإنه فاعل هذه الأشياء»[1].

وفي حديث أنس يرفعه «اطلبوا الخير دهركم كله، وتعرضوا لنفحات رحمة الله، فإن لله عز وجل نفحات من رحمته، يصيب بها من يشاء من عباده، وسلوا الله أن يستر عوراتكم، ويؤمن روعاتكم»[2].

وفي الصحيحين من حديث عبادة بن الصامت قال: كنا عند النبي ﷺ فقال: «تبايعوني على أن لا تشركوا بالله شيئاً، ولا تزنوا، ولا تسرقوا، فمن وفَّى منكم فأجره على الله، ومن أصاب من ذلك شيئاً، فعوقب به، فهو

(١) ذكره البيهقي في الأسماء والصفات رقم (٣٠٥)- (١/ ٣٧٨).

(٢) رواه الحكيم الترمذي الأصل (١٨٤)، والطبراني في الكبير (٧٢٠) وفي الدعاء (٢٦) وعنه أبو نعيم في الحلية (٣/ ١٦٢)، ورواه أيضاً البيهقي في الشعب (١١٢١)، ١١٢٢) وفي الأسماء والصفات (٣٠٦)، والبغوي في شرح السنة (٥/ ١٧٩)، والقضاعي في مسند الشهاب (٧٠١) وابن عساكر «تفسير ابن كثير يونس ١٠٧» وابن عبد البر في التمهيد (٥/ ٣٣٩)، والخرائطي في مكارم الأخلاق (٢/ ٩٨٤) بأسانيدهم عن يحيى بن أيوب، عن عيسى بن موسى بن إياس بن البكير عن صفوان بن سليم عن أنس به.

ويحيى بن أيوب الغافقي هذا من أقران الليث، مختلف فيه، قال الحافظ: صدوق ربما أخطأ «تقريب ١٠٤٩».

إلا أنه خالفه الليث بن سعد المصري، فرواه عن عيسى بن موسى بن إياس عن صفوان بن سليم عن رجل من أشجع عن أبي هريرة به.

فيما رواه ابن أبي الدنيا في الفرج بعد الشدة (رقم ٢٧)، والطبراني في الدعاء «رقم ٢٧» والبيهقي في الشعب (رقم ١١٢٣) وابن عساكر في تاريخ دمشق «تهذيب التاريخ ٦/ ٤٣٥» ابن كثير تفسير (يونس ١٠٧).

ولا ريب أن رواية الليث بن سعد هي المقدمة والمحفوظة، ورواية يحيى بن أيوب شاذة إن لم تكن منكرة، قال البيهقي عن رواية الليث: هذا هو المحفوظ دون الأول «الشعب ١١٢٣» فإذا تقرر هذا نقول: إن رواية الليث هذه ضعيفة أيضاً بسبب:

- جهالة الرجل الأشجعي المبهم.
- ضعف عيسى بن موسى بن إياس ضعفه أبو حاتم (الجرح والتعديل ٦/ ٢٨٥) وذكره ابن حبان في الثقات (٥/ ٢١٦) وتوثيقه لا يعتبر، لأنه معروف بالتساهل في أمر المجاهيل، والحديث ضعفه ابن الكمال «فتح الوهاب ١/ ٤٩٩» والله أعلم.

كفارة له، ومن أصاب من ذلك شيئاً فستره الله، فهو إلى الله إن شاء عذبه، وإن شاء غفر له»[1].

وفيهما أيضاً في حديث احتجاج الجنة والنار، قول الله للجنة: «أنت رحمتي أرحم بك من أشاء، وللنار: أنت عذابي أعذب بك من أشاء»[2].

وفيهما أيضاً من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ: «لا يقل أحدكم اللهم اغفر لي إن شئت، وارحمني إن شئت، وارزقني إن شئت، ليعزم مسألته، إنه يفعل ما يشاء، لا مكره له»[3].

وفي صحيح مسلم عنه يرفعه: «المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف، وفي كل خير، احرص على ما ينفعك، واستعن بالله، ولا تعجز، وإن أصابك شيء، فلا تقل: لو أني فعلت كذا وكذا، ولكن قل: قدر الله وما شاء فعل، فإن لو تفتح عمل الشيطان»[4].

وفي حديث أبي ذر: «يا عبادي، كلكم ضال إلا من هديته. . . الحديث -وفي آخره- ذلك بأني جواد ماجد، أفعل ما أشاء، عطائي كلام، فإذا أردت شيئاً فإنما أقول له: كن، فيكون»[5].

---

(١) رواه البخاري (١٨)، ومسلم رقم (١٧٠٩).
(٢) رواه البخاري (٧٤٤٩)، ومسلم (٢٨٤٦).
(٣) البخاري (٦٣٣٩)، ومسلم (٢٦٧٨)، (٢٦٧٩).
(٤) رواه مسلم رقم (٢٦٦٤).
(٥) رواه أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه رقم (٢٩٥٤٨)، والإمام أحمد في مسنده برقم (٢١٣٦٢)، (٢١٣٦١) (٥/ ١٥٣) ورواه أيضاً (٢١٥٢٩) (٥/ ٧٦)، وأبو حاتم الرازي في العلل لابنه رقم (١٨٩٦)، والترمذي (٢٤٩٥)، وابن ماجة (٤٢٥٧).
من طرق متعددة عن شهر بن حوشب عن عبد الرحمن بن غنم عن أبي ذر به.
قال أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان: رواه حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن شهر عن تبيع قوله، قال: فكان هذا يدفع ذاك، العلل (٢/ ١٠٤).
قال المزّي: ورواه عامر الأحول عن شهر عن معدي كرب عن أبي ذر بلفظ آخر (التحفة ٩/ ١٧٩) قال ابن المديني: وأظن هذين الحديثين رواهما شهر، لأن ألفاظهما مختلفة. =

وفي حديث أنس بن مالك عن النبي ﷺ: «ما أنعم الله على عبد من نعمة، من أهلٍ وولدٍ، فيقول: ما شاء الله لا قوة إلا بالله، فيرى فيه آفة دون الموت»[(١)].

وهذا الحديث الصحيح مشتق من قوله تعالى ﴿وَلَوْلا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَاءَ اللَّهُ لا قُوَّةَ إِلاَّ بِاللَّهِ﴾(الكهف: ٣٩).

وفي حديث الشفاعة: «فإذا رأيت ربي، وقعت له ساجداً، فيدعني ما شاء الله أن يدعني»[(٢)].

= قلت: وشهر مختلف فيه، تركه شعبه والنضر، وضعفه موسى بن هارون، ووثقه أحمد وابن معين وغيرهم (وتهذيب ٤/ ٣٣٧) وقال الحافظ: صدوق كثير الإرسال والأوهام «تقريب ٤٤١». وقال ابن عدي: ضعيف جداً «تهذيب ٤/ ٣٣٨» أضف إلى ذلك أنه اضطرب في الحديث، واختلف عليه فيه كما سبق.
وأصل الحديث في صحيح مسلم دون العبارة الأخيرة.

(١) رواه ابن أبي الدنيا في الشكر رقم(١) ورواه الطبراني في الأوسط (٤٢٦١)، وفي الصغير (٥٨٩)، وابن السني في عمل اليوم والليلة (٣٥٧)، وأبو يعلى كما في المطالب (٣٦٦٨)، والبيهقي في الشعب (٤٣٦٩) من طُرق عن: عمر بن يونس اليمامي، عن عيسى بن عون، عن عبد الملك بن زرارة، عن أنس بن مالك به.
قال أبو الفتح الأزدي: عيسى بن عون عن عبد الملك بن زرارة عن أنس، لا يصح حديثه، تفسير ابن كثير (الكهف٣٩).
قال البوصيري: رواه أبو يعلى والبزار بسند ضعيف «مختصر الإتحاف» (٦/ ٣٦٨)..
قلت: عيسى بن عون هو ابن عمرو بن حفص بن الفرافصة الحنفي كما ورد منسوباً في سند ابن أبي الدنيا، ذكره ابن حبان في الثقات (٥/ ٢٣٥)، ووثقه ابن معين اللسان (٥/ ٣٨٢) أما عبد الملك بن زرارة فقد ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل وسكت عنه (٥/ ٣٥٠).
إلا أن عبد الملك هذا قد تابعه ثمامةُ بن عبد الله بن أنس بن مالك فيما رواه البزار، المطالب (٣٦٦٨)، وابن عدي في الكامل (٤/ ٣٤٦)، وعلَّقه البيهقي في الشعب (٤٣٧٠) بأسانيدهم عن حجاج بن نصير عن أبي بكر الهذلي عن ثمامة به.
قال ابن حجر: فيه أبو بكر ضعيف، والراوي عنه كذلك. «مختصر زوائد البزار لابن حجر (١/ ٦٤٤).
فالحديث حسن بطريقيه ولعلَّ ابن القيم قد صحح الحديث بهذه المتابعة، والله أعلم.

(٢) رواه البخاري برقم (٦٥٦٥)، ومسلم رقم (١٩٣).

وفي حديث آخرِ أهل الجنة دخولاً إليها: «فيسكت ما شاء الله أن يسكت -وفيه قوله سبحانه-: لا أهزأ بك ولكني على ما أشاء قادر»[(١)] والحديثان في الصحيحين.

وفيهما من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ: «لكل نبي دعوة، فأريد -إن شاء الله- أن أختبيء دعوتي شفاعة لأمتي يوم القيامة»[(٢)].

وقال: «لا يدخل النار -إن شاء الله- من أصحاب الشجرة، الذين بايعوا تحتها أحد»[(٣)].

قال: «إني لأطمع أن يكون حوضي -إن شاء الله- أوسع ما بين أيلة إلى كذا»[(٤)].

وقال في المدينة: «لا يدخلها الطاعون، ولا الدجال إن شاء الله»[(٥)].

وقال في زيارة المقابر: «وإنَّا -إن شاء الله- بكم لاحقون»[(٦)].

وقال لما حاصر أهل الطائف: «إنا قافلون غداً، إن شاء الله»[(٧)].

وقال لما قدم مكة: «منزلنا غداً -إن شاء الله- بخَيْف بني كنانة»[(٨)].

وقال في يوم بدر: «هذا مصرع فلان غداً -إن شاء الله- وهذا مصرع فلان، إن شاء الله»[(٩)]. وقال في بعض أسفاره: «إنكم تسيرون عشيتكم وليلتكم، ثم إنكم تأتون الماء غداً -إن شاء الله-»[(١٠)].

---

(١) رواه البخاري رقم (٧٤٣٧)، ومسلم (١٨٢) والجملة الأخيرة لمسلم رقم (١٨٧).
(٢) رواه مسلم (٣٣٤-١٩٨).
(٣) رواه مسلم (٢٤٩٦).
(٤) رواه البيهقي في الأسماء والصفات رقم (٣٥٠)، من طريق أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة، وهذا إسناد صحيح، ورواه اللالكائي (٢١١٦) من طريق آخر عن أبي هريرة.
(٥) رواه البخاري رقم (٧١٣٤).
(٦) رواه مسلم (٩٧٤).
(٧) رواه البخاري (٤٣٢٥)، ومسلم (١٧٧٨).
(٨) رواه البخاري (٧٤٧٩)، ومسلم (١٣١٤).
(٩) رواه مسلم (٢٨٧٣).
(١٠) رواه مسلم (٦٨١).

وقال للأعرابي الذي عاده من الحمى: «لا بأس طهور، إن شاء الله»[(١)].

وأخبر عن سليمان بن داود أنه قال: «لأطوفنَّ الليلة على سبعين امرأة، كل واحدة تأتي بفارس يقاتل في سبيل الله، فقال له الملك: قُل: إن شاء الله، فلم يقل، فطاف عليهن جميعاً، فلم تحمل منهن إلا امرأة واحدة، جاءت بشق رجل، وأيم الذي نفس محمد بيده، لو قال: إن شاء الله، لجاهدوا في سبيل الله فرساناً أجمعون»[(٢)].

وقال: «مَنْ حَلَفَ فقال: إنْ شاءَ الله، فإن شاء مضى، وإن شاء رجع غير حنث»[(٣)]، وقال: «لأغزونَّ قريشاً، ثم قال في الثالثة: إن شاء الله»[(٤)].

وقال: «ألا مشمر للجنة؟ فقالت الصحابة: نحن المشمرون لها يارسول الله، فقال: قولوا: إن شاء الله»[(٥)].

---

(١) رواه البخاري (٧٤٧٠).

(٢) رواه البخاري (٧٤٦٩)، ومسلم (١٦٥٤) واللفظ له.

(٣) رواه أبو داود (٣٢٦١)، والنسائي (٣٨٠٢)، والترمذي (١٥٣١) وابن ماجة (٢١٠٥) من طرق عن: أيوب السختياني عن نافع عن ابن عمر به.
وهذا إسناد غاية في الصحة، وأيوب هو ابن أبي تميمة كيسان السختياني ثقة ثبت حجة (تقريب ١٥٨).

(٤) رواه أبو يعلى في مسنده (٢٦٧٥)، (٢٦٧٤)، وعنه ابن عدي (٣/ ١٧٩) ورواه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (١٩٢٨، ١٩٢٩، ١٩٣٠، ١٩٣١)، والطبراني في المعجم الكبير (١١٧٤٢) وابن حبان (٤٣٤٣)، والخطيب في تاريخ بغداد (٧/ ٤١٦) والبيهقي في السنن الكبرى (١٠/ ٤٧) بأسانيدهم عن شريك ومسعر وعمرو بن عون ثلاثتهم عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس به.
ورواه عبد الرزاق في مصنفه (١١٣٠٦)، وأبو داود (٣٢٨٦) ومن طريقه ابن حزم في المحلى (٨/ ٤٧) ورواه أبو داود أيضاً (٣٢٨٥) والطبراني في الأوسط (١٠٠٨) عن مسعر وشريك وسفيان بن مسعود عن سماك بن حرب عن عكرمة عن النبي ﷺ مرسلا.
قال أبو حاتم الرازي: رواه مسعر عن سماك عن عكرمة -لم يذكر ابن عباس- أن النبي ﷺ، مرسل وهو أشبه، العلل (١/ ٤٤٠).
قال ابن عدي: الأصل في هذا الحديث مرسل (٣/ ١٧٩).
قلت: أضف إلى ذلك أن رواية سماك عن عكرمة مضطربة، تقريب (٤١٥).

(٥) رواه ابن ماجة (٤٣٣٢)، والطبراني في الكبير (٣٨٨)، وابن حبان (٢٦٢٠).

وقال تعالى ﴿وَاذْكُر رَّبَّكَ إِذَا نَسِيتَ﴾(الكهف: ٢٤) قال الحسن: إذا نسيت أن تقول إن شاء الله[١].

وهذا هو الاستثناء الذي كان يجوزه ابن عباس متراخياً، ويتأول عليه الآية، لا الاستثناء في الإقرار واليمين والطلاق والعتاق، وهذا من كمال علم ابن عباس وفقهه في القرآن.

وقد أجمع المسلمون، على أن الحالف إذا استثنى في يمينه متصلاً بها، فقال: لأفعلن كذا أو لا أفعله إن شاء الله، أنه لا يحنث إذا خالف ما حلف عليه، لأن من أصل أهل الإسلام أنه لا يكون شيء إلا بمشيئة الله، فإذا علّق الحالف الفعل أو الترك بالمشيئة، لم يحنث عند عدم المشيئة، ولا تجب عليه الكفارة، ولو ذهبنا نذكر كل حديث أو أثر جاء فيه لفظ المشيئة، وتعليق فعل الربِّ تعالى بها لطال الكتاب جداً.

وأما الإرادة فورودها في نصوص القرآن والسنة معلوم أيضاً، كقوله تعالى ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾(البروج: ١٦) ﴿فَأَرَادَ رَبُّكَ أَن يَبْلُغَا أَشُدَّهُمَا﴾ (الكهف: ٨٢) ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً﴾(الإسراء: ١٦)﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾(البقرة: ١٨٥)﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَن يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ (يس: ٨٢)﴿ وَمَن يُرِدِ اللَّهُ فِتْنَتَهُ فَلَن تَمْلِكَ لَهُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا﴾(المائدة: ٤١) وقول نوح ﴿وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ هُوَ رَبُّكُمْ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾(هود: ٣٤) وقوله ﴿فَمَن يُرِدِ اللَّهُ أَن يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ

= قال البوصيري في الزوائد: في إسناده مقال، والضحاك المعافري ذكره ابن حبان في الثقات وقال الذهبي: مجهول وسليمان بن موسى مختلف فيه وباقي رجال الإسناد ثقات.
قلت سليمان بن موسى قال الحافظ فيه: صدوق فقيه في حديثه بعض لين، تقريب (٤١٤)، وقال في الضحاك: مقبول «تقريب ٤٥٩».

(١) رواه ابن جرير في التفسير (٢٢٩٩٢)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٣٦٦). من طريق المعتمر بن سليمان عن أبيه قال بلغني عن الحسن به . . .

لِلإسْلامِ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ (الأنعام: ١٢٥) وقوله ﴿وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلا مَرَدَّ لَهُ﴾ (الرعد: ١١) وقوله ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَن تَمِيلُوا مَيْلاً عَظِيمًا ﴿٢٧﴾ يُرِيدُ اللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ وَخُلِقَ الإِنسَانُ ضَعِيفًا﴾(النساء: ٢٧، ٢٨).

وأخبر أنه إذا لم يرد تطهير قلوب عباده، لم يكن لهم سبيل إلى تطهيرها، فقال﴿ أُوْلَئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾(المائدة: ٤١) وقال﴿ وَأَنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يُرِيدُ﴾(الحج: ١٦) وقال ﴿إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ﴾ (المائدة: ١)وقال ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ﴾(المائدة: ٦) وقوله ﴿فَمَن يَمْلِكُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا إِنْ أَرَادَ أَن يُهْلِكَ الْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ وَمَن فِي الأَرْضِ جَمِيعًا﴾(المائدة: ١٧) وقوله ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾(الأحزاب: ٣٣) وقوله ﴿قُلْ مَن ذَا الَّذِي يَعْصِمُكُم مِّنَ اللَّهِ إِنْ أَرَادَ بِكُمْ سُوءًا أَوْ أَرَادَ بِكُمْ رَحْمَةً﴾(الأحزاب: ١٧).

وقول صاحب يس ﴿أَأَتَّخِذُ مِن دُونِهِ آلِهَةً إِن يُرِدْنِ الرَّحْمَنُ بِضُرٍّ لا تُغْنِ عَنِّي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا وَلا يُنقِذُونِ﴾ (يس: ٢٣) وقوله ﴿أَفَرَأَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ﴾ (الزمر: ٣٨) وقوله ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَلاَّ يَجْعَلَ لَهُمْ حَظًّا فِي الآخِرَةِ﴾ (آل عمران: ١٧٦)وقوله ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَن نُّرِيدُ﴾(الإسراء: ١٨) والنصوص النبوية في إثبات إرادة الله سبحانه أكثر من أن تحصر كقوله: «من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين»(١)، «من يرد الله به خيراً يُصبْ منه»(٢).

(١) رواه البخاري رقم (٧١)، ومسلم (١٠٣٧).
(٢) رواه البخاري (٥٦٤٥).

«إذا أراد الله بالأمير خيراً، جعل له وزير صدق»[(١)].

«إذا أراد الله رحمة أمة قبض نبيها قبلها، إذا أراد الله هلكة أمة عذبها ونبيها حي، فأقر [عينه] بهلكتها»[(٢)].

«إذا أراد الله بعبد خيراً عجَّل له العقوبة في الدنيا، إذا أراد الله بعبد شراً أمسك عنه بذنبه، حتى يوافي به يوم القيامة كأنه عَير»[(٣)].

(١) رواه أبو داود (٢٩٣٢)، وابن عدي (٤/ ١٨٣)، وابن حبان (٤٤٩٤) والبيهقي في السنن الكبرى (١٠/ ١١٢)، وفي الأسماء والصفات (٣١٤) كلهم من طريق زهير بن محمد عن عبدالرحمن بن القاسم عن القاسم بن محمد عن عائشة به.
وزهير بن محمد هذا ثقة، إلا أن رواية أهل الشام عنه غير مستقيمة، فضعف بسببها، قال أبو حاتم: حدث بالشام من حفظه فكثر غلطه، «تقريب ٣٤٢» قال البخاري: روى عنه أهل الشام أحاديث مناكير «الضعفاء الصغير ١٢٧».
قال أحمد: أنا أتقي هذا الشيخ كأن حديثه موضوع (ترتيب العلل ٧٧). والرواة عنه في هذا الحديث شاميون، الوليد بن مسلم دمشقي، وسليمان بن عبد الرحمن دمشقي أيضاً، لذلك قال العراقي: رواه أبو داود، وضعفه ابن عدي. المغني (١/ ٤٦٤).
ولكن يبدو أنه قد حفظ في هذا الحديث لأنه قد تُوبع، تابعه ابن المبارك فيما رواه النسائي (٤٢١٥) والبيهقي في الكبرى (١٠/ ١١١) من طريق بقية بن الوليد حدثنا ابن المبارك عن عمر ابن سعيد عن القاسم به.
وهذا إسناد صحيح رجاله ثقات، وبقية قد صرّح بالتحديث.
وتابعه أيضاً مسلم بن خالد الزنجي عن عبد الرحمن بن أبي بكر عن القاسم به عند أحمد في مسنده (٦/ ٧٠).
ومسلم بن خالد قال الحافظ فيه: صدوق كثير الأوهام، «تقريب ٩٣٨».
والقاسم بن محمد قد تابعته عمرة عن عائشة فيما رواه الطبراني في الأوسط (٤٢٤٠) والبزار (١٥٩٢)، والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٧/ ٣٨٧).
قال الهيثمي: رجال البزار رجال الصحيح المجمع (٥/ ٢١٠).
فالحديث صحيح بمجموع طرقه.
(٢) رواه مسلم (٢٢٨٨) ملاحظة: في (ق) و(خ) (فأقر عينيه) والمثبت من ط وصحيح مسلم.
(٣) رواه الإمام أحمد (٤/ ٨٧)، والحاكم (١/ ٣٤٩)، (٤/ ٣٧٦)، وابن حبان (٢٩١١) والبيهقي في الأسماء والصفات (٣١٥)، وأبو نعيم في الحلية (٣/ ٢٥)، وفي تاريخ أصبهان (٢/ ٢٧٤) من طريق عفان عن حماد بن سلمة عن يونس عن الحسن عن عبد الله بن مغفل به.
قال الهيثمي: رواه أحمد والطبراني، ورجال أحمد رجال الصحيح، وكذا أحد إسنادي الطبراني، المجمع (١٠/ ١٩١).
قال الحافظ العراقي: رواه أحمد والطبراني بإسناد صحيح، المغني (٢/ ١٠٣٨)، قلت: وله شاهد من حديث أنس بن مالك. رواه الترمذي (٢٣٩٦)، وابن ماجة (٤٠٣٠)، والحاكم (٤/ ٦٠٨) والطحاوي في مشكل الآثار (٥/ ٢٩٢) والبغوي في التفسير (١/ ٣٥٥) وفي شرح=

«إذا أراد الله قبض عبد بأرض، جعل له إليها حاجة»[(١)] .

«إذا أراد الله بأهل بيت خيراً، أدخل عليهم باب الرفق»[(٢)] .

= السنة (٥/ ٢٤٥)، وأبو يعلى (٢٣٩٦) وابن عدي في الكامل (٤/ ٣٩٣) والبيهقي في الأسماء والصفات (٣١٦) .

من طريق يزيد بن أبي حبيب عن سعد بن سنان عن أنس به .

وسعد بن سنان قال ابن عدي فيه بعد أن أورد له أحاديث: وهذه الأحاديث يحمل بعضها بعضاً وليس هذه الأحاديث مما يجب أن يترك أصلاً. . . وسعد بن سنان لم يتركه أحد أصلاً. الكامل (٤/ ٣٩٦) .

وله شاهد من حديث عمار بن ياسر، رواه الطبراني، وقال الهيثمي: إسناده جيد. المجمع (١٠/ ١٩٢)/ .

وله شاهد قوي من حديث أبي تميمة الهجيمي رواه الطبراني في الأوسط (٥٣١٥) بإسناد حَسَّنَه الحافظ ابن حجر في الفتح (١/ ٩٢) ط دار الكتب .

وله شاهد من حديث ابن عباس رواه الطبراني، وقال الهيثمي: فيه العرزمي وهو ضعيف .

(١) رواه الطيالسي في مسنده (١٣٢٥) وعنه البيهقي في الأسماء والصفات (٣١٨) ورواه البخاري في الأدب المفرد (٧٨١)، والترمذي (٢١٤٧)، وأحمد (٣/ ٤٢٩) وغيرهم، بأسانيدهم عن أيوب السختياني عن أبي المليح عن أبي عزّة به .

قال الحاكم: حديث صحيح ورواته عن آخرهم ثقات، ووافقه الذهبي (١/ ٤٢) وقال الدارقطني: يلزم البخاري ومسلماً إخراج حديث أبي المليح عن أبي عَزّة فقد احتج البخري بحديث أبي المليح عن بريدة، وحديث أبي عزّة رواه جماعة من الثقات الحفاظ» المستدرك (١/ ٤٣)، وروي من طرق وألفاظ أخرى، راجع الكواكب الدراري (٨٣/ ل ٧٥) الظاهرية .

(٢) رواه أحمد (٦/ ٧١)، والبخاري في التاريخ الكبير (١/ ٤١٦)، والبيهقي في الشعب (٦٥٦٠)، وفي الأسماء والصفات (٣٢١)، ورواه البيهقي أيضاً في الشعب (٦٥٦١) من طرق عن هشام بن عروة بن الزبير عن أبيه عن عائشة به .

وهذا إسناد على شرط الصحيحين، زدْ على ذلك أن هذا الحديث قد روي من طرق أخرى عن عائشة، فرواه الإمام أحمد (٦/ ١٠٤) بإسناد حسن عن عطاء بن يسار عنها به، قال العراقي: رواه أحمد بسند جيد «تخريج أحاديث الإحياء (٤/ ١٨٢٨)، ورواه ابن عدي (٥/ ٤٨٢) والعسكري في الأمثال عن ابن أبي مليكة عن عائشة به. ورواه الطبراني في مكارم الأخلاق رقم (٢٦) عن أبي غرازة عن القاسم بن محمد عن عائشة به .

وللحديث شاهد رواه البزار (كشف ١٩٦٥) عن جابر به، قال الهيثمي: ورجاله رجال الصحيح (٨/ ١٩) وقال الزبيدي: سنده صحيح، تخريج الإحياء (٤/ ١٨٢٨) وحسنه السيوطي، وتعقبه المناوي بأنه صحيح . .

«إذا أراد الله بقوم عذاباً، أصاب من كان فيهم، ثم بعثوا على نياتهم»[1]، والآثار النبوية في ذلك أكثر من أن نستوعبها.

﴿فصل﴾ وههنا أمر يجب التنبيه عليه، والتنبه له، وبمعرفته تزول إشكالات كثيرة تعرض لمن لم يُحط به علماً، وهو أن الله سبحانه له الخلق والأمر، وأمره سبحانه نوعان: أمرٌ كوني قدري، وأمر ديني شرعي، فمشيئته سبحانه متعلقة بخلقه وأمره الكوني، ولذلك تتعلق بما يحبه، وبما يكرهه، كله داخل تحت مشيئته، كما خلق إبليس وهو يبغضه، وخلق الشياطين والكفار والأعيان والأفعال المسخوطة له وهو يبغضها، فمشيئته سبحانه شاملة لذلك كله، وأما محبته ورضاه فمتعلقة بأمره الديني وشرعه الديني، وشرعه الذي شرعه على ألسنة رسله، فما وجد منه تعلقت به المحبة والمشيئة جميعاً، فهو محبوب للربّ واقعٌ بمشيئته كطاعات الملائكة والأنبياء والمؤمنين، وما لم يوجد منه تعلقت به محبته وأمره الديني، ولم تتعلق به مشيئته، وما وجد من الكفر والفسوق والمعاصي تعلقت به مشيئته، ولم تتعلق به محبته ولا رضاه ولا أمره الديني، وما لم يوجد منها لم تتعلق به مشيئته ولا محبته، ولفظ المشيئة كوني، ولفظ المحبة ديني شرعي.

ولفظ الإرادة ينقسم إلى إرادة كونية فتكون هي المشيئة، وإرادة دينية فتكون هي المحبة، إذا عرف هذا فقوله تعالى ﴿**وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ**﴾ (الزمر: ٧) وقوله ﴿ **وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ**﴾(البقرة: ٢٠٥) وقوله ﴿**وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ**﴾ (البقرة: ١٨٥) لا يناقض نصوص القدر، والمشيئة العامة الدالة على

(١) أخرجه البخاري رقم (٧١٠٨) ومسلم رقم (٢٨٧٩) من حديث ابن عمر، إلا أنه وقع عندهم في آخر الحديث. . . ثم بعثوا على أعمالهم» ولفظ نياتهم ورد في حديث عائشة الذي رواه البيهقي في شعب الإيمان رقم (٧٥٩٩) بلفظ: ثم يبعثون على نياتهم وأعمالهم».

وقوع ذلك بمشيئته وقضائه وقدره، فإن المحبة غير[1] المشيئة، والأمر غير[1] الخلق، ونظير هذا لفظ الأمر، فإنه نوعان، أمر تكوين وأمر تشريع، والثاني قد يُعصى ويخالف، بخلاف الأول فقوله تعالى ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا﴾(الإسراء: ١٦) لا يناقض قوله ﴿قُلْ إِنَّ اللَّهَ لا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ﴾ (لأعراف: ٢٨) ولا حاجة إلى تكلف تقدير أمرنا مترفيها بالطاعة فعصونا وفسقوا فيها، بل الأمر ههنا أمر تكوين وتقدير، لا أمر تشريع لوجوه:

أحدها: أن المستعمل في مثل هذا التركيب أن يكون ما بعد الفاء هو المأمور به، كما تقول أمرته فقام، وأمرته فأكل، كما لو صرح بلفظة «أفعل» كقوله تعالى﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلائِكَةِ اسْجُدُوا لآدَمَ فَسَجَدُوا﴾(البقرة: ٣٤) وهذا كما تقول دعوته فأقبل، وقال تعالى ﴿يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِ﴾ (الإسراء: ٥٢).

الثاني: أن الأمر بالطاعة لا يختص بالمترفين، فلا يصح حمل الآية عليه، بل تسقط فائدة ذكر المترفين، فإن جميع المبعوث إليهم مأمورون بالطاعة، فلا يصح أن يكون أمر المترفين علة إهلاك جميعهم.

الثالث: أن هذا النسق العجيب، والتركيب البديع، مقتضٍ ترتب ما بعد الفاء على ما قبلها ترتب المسبب على سببه، والمعلول على علته، ألا ترى أن الفسق علة «حق القول عليهم» و «حق القول عليهم»، علّة لتدميرهم، فهكذا الأمر سبب لفسقهم ومقتضٍ له، وذلك هو أمر التكوين لا التشريع.

الرابع: أن إرادته سبحانه لإهلاكهم إنما كانت بعد معصيتهم، ومخالفتهم لرسله، فمعصيتهم ومخالفتهم قد تقدمت فأراد الله سبحانه

---

(١) في (ق) و(خ): (عين)، والمثبت من (ط).

هلاكهم فعاقبهم بأن قدر عليهم الأعمال التي تحتَّمَ معها هلاكهم.

فإن قيل: فمعصيتهم السابقة سببٌ لهلاكهم، فما الفائدة في قوله ﴿أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا﴾ (الإسراء: ١٦) وقد تقدم الفسق منهم؟

قيل: المعصية السابقة وإن كانت سبباً للهلاك، لكن يجوز تخلف الهلاك عنها ولا يتحتم، كما هو عادة الربّ تعالى المعلومة في خلقه أنه لا يحتم هلاكهم بمعاصيهم فإذا أراد هلاكهم ولابُدَّ أحدث سبباً آخر يتحتم معه الهلاك، ألا ترى أن ثمود لم يهلكهم بكفرهم السابق حتى أخرج لهم الناقة فعقروها، فأهلكوا حينئذ، وقوم فرعون لم يهلكهم بكفرهم السابق بموسى، حتى أراهم الآيات المتتابعات، واستحكم بغيهم وعنادهم، فحينئذ أهلكوا، وكذلك قوم لوط، لما أراد إهلاكهم أرسل الملائكة إلى لوط في صورة الأضياف، فقصدوهم بالفاحشة، ونالوا من لوط وتواعدوه، وكذلك سائر الأمم إذا أراد الله هلاكها أحدث لها بغياً وعدواناً وظلماً فأخذها على أثره.

وهذه عادته مع عباده عموماً وخصوصاً، فيعصيه العبد، وهو يحلم عنه ولا يعاجله، حتى إذا أراد أخذه، قَيَّضَ له عملاً يأخذه به مضافاً إلى أعماله الأُول، فيظن الظان أنه أخذه بذلك العمل وحده، وليس كذلك، بل حق عليه القول بذلك العمل، وكان قبل ذلك لم يحق عليه القول، فأعماله الأُول تقتضي ثبوت الحق عليه، ولكن لم يحكم به أحكم الحاكمين، ولم يُمضِ الحكم، فإذا عمل بعد ذلك ما يقرر غضب الربّ عليه، أمضى حكمه عليه وأنفذه، قال تعالى ﴿فَلَمَّا آسَفُونَا انتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾(الزخرف: ٥٥) وقد كانوا قبل ذلك أغضبوه بمعصية رسوله، ولكن لم يكن غضبه سبحانه قد استقرَّ

واستحكم عليهم، إذ كان بصدد أن يزول بإيمانهم، فلما آيس من إيمانهم تقرر الغضبُ واستحكم، فحلت العقوبة.

وهذا الموضع من أسرار القرآن، وأسرار التقدير الإلهي، وفكر العبد فيه من أنفع الأمور له، فإنه لا يدري أي المعاصي هي الموجبة، التي يتحتم عندها عقوبته فلا يُقال[1] بعدها، والله المستعان.

وسنعقد لهذا الفصل باباً، في الفرق بين القضاء الكوني والديني، نشبع الكلام فيه إن شاء الله لشدة الحاجة إليه، إذ المقصود في هذا الباب ذكْرُ مشيئة الربّ وأنها الموجبة لكل موجود، كما أن عدم مشيئته موجب لعَدم وجود الشيء، فهما الموجبتان ما شاء الله وجب وجوده، ومالم يشاء وجب عدمه وامتناعه، وهذا أمر يعم كل مقدور من الأعيان، والأفعال، والحركات والسكنات، فسبحانه أن يكون في مملكته ما لا يشاء، أو أن يشاء شيئاً فلا يكون، وإن كان فيها ما لا يحبه ولايرضاه، وإن كان يحب الشيء فلا يكون لعدم مشيئته له، ولو شاءه لوجد.

(١) أقال اللَّه عثرتك، أي: صَفَحَ عنك، ومنه الحديث: «أقيلوا ذوي الهيئات عثراتهم». تاج العروس (٨/ ٩٢).

الباب الثالث عشر

في ذكر المرتبة الرابعة من مراتب القضاء والقدر، وهي مرتبة خلق الله سبحانه للأعمال وتكوينه وإيجاده لها

وهذا أمر متفق عليه بين الرسل صلوات الله وسلامه عليهم، وعليه اتفقت الكتب الإلهيه، ودلت عليه أدلة العقول والفطر والاعتبار، وخالف في ذلك مجوس الأمة، فأخرجت طاعات ملائكته وأنبيائه ورسله وعباده المؤمنين -وهي أشرف ما في العالم- عن ربوبيته وتكوينه ومشيئته، بل جعلوهم هم الخالقون لها، ولا تعلق لها بمشيئته، ولا تدخل تحت قدرته.

وكذلك قالوا في جميع أفعال الحيوانات الاختيارية، فعندهم أنه سبحانه لا يقدر أن يهدي ضالاً، ولا يُضل مهتدياً، ولا يقدر أن يجعل المسلم مسلماً، والكافر كافراً، والمصلي مصلياً، وإنما ذلك بجعلهم أنفسهم كذلك، لا بجعله تعالى، وقد نادى [القرآن]، بل الكتب السماوية كلها، والسنة وأدلة التوحيد والمعقول على بطلان قولهم، وصاح بهم أهل العلم والإيمان من أقطار الأرض، وصَنَّفَ [حزبُ][1] الإسلام وعصابةُ الرسول وعسكره التصانيف في الردِّ عليهم، وهي أكثر من أن يحصيها إلا الله، ولم تزل أيدي السلف وأئمة السنة في أقفيتهم، ونواصيهم تحت أرجلهم، إذ كانوا يردون باطلهم بالحق المحض، وبدعتهم بالسنة، والسنة لا يقوم لها شيء.

فكانوا معهم كأهل الذمة مع المسلمين، إلى أن نبغت نابغة ردّوا

---

(١) من (ق) و(خ) (ترك) والمثبت من ط.

بدعتهم ببدعة تقابلها، وقابلوا باطلهم بباطل من جنسه، وقالوا: العبد مجبور على أفعاله، مقهور عليها، لا تأثير له في وجودها البتَّة، ولا هي واقعة بإرادته واختياره، وغَلا غلاتهم فقالوا: بل هي عين أفعال الله، ولا تنسب إلى العبد إلاّ على وجه المجاز، والله سبحانه وتعالى يلوم العبد ويعاقبه ويخلده في النار على ما لم يكن للعبد فيه صنع، ولا هو فعله، بل هو محض فعل الله، وهذا قول الجبرية، وهو إن لم يكن شراً من قول القدرية فليس هو بدونه في البطلان، وإجماع الرسل واتفاق الكتب الإلهية وأدلة العقول والفطر والعيان يكذب هذا القول ويرده، والطائفتان في عمى عن الحق والصراط المستقيم.

ولما رأى القاضي[١] وغيره بطلان هذا القول ومناقضته للشرائع والعدل والحكمة قالوا: «قدرة العبد وإن لم تؤثر في وجود الفعل، فهي مؤثرة في صفة من صفاته، وتلك الصفة تسمى كسباً، وهي متعلق الأمر والنهي والثواب والعقاب، فإن الحركة التي هي طاعة، والحركة التي هي معصية، قد اشتركتا في نفس الحركة، وامتازت إحداهما عن الأخرى بالطاعة والمعصية، فذات الحركة ووجودها واقع بقدرة الله وإيجاده، وكونها طاعة ومعصية واقع بقدرة العبد وتأثيره»[٢].

وهذا وإن كان أقرب إلى الصواب، فالقائل به لم يوفّه حقه، فإن كونها طاعة ومعصية هو موافقة الأمر ومخالفته، فهذه الموافقة والمخالفة إما أن تكون فعلاً للعبد تتعلق بقدرته واختياره، أو لا تكون كذلك، فإن

(١) هو أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر، القاضي، المعروف بابن الباقلاني الأصولي، المتكلم على مذهب الأشعري، صاحب التصانيف الكثيرة في الرد على الرافضة والمعتزلة والجهمية، كان آية في الذكاء والحفظ، توفي سنة (٤٠٣هـ) السير (١٧/ ١٩٠) تاريخ بغداد (٢/ ٤٥٥) ترجمة رقم (٩٧٨)..

(٢) المطالب العالية في العلم الإلهي للرازي (٩/ ١٠).

كان الأول، ثبت أن فعل العبد واقع بقدرته واختياره، وإن كان الثاني لم يكن للعبد اختيار ولا فعل ولا كسب البتَّة، فلم يثبت هؤلاء من الكسب أمراً معقولاً، ولهذا يقال: محالات الكلام ثلاثة: كسب الأشعري[(١)]، وأحوال أبي هاشم[(٢)]، وطفرة النظَّام[(٣)].

ولما رأى طائفة فساد هذا قالوا: المؤثر في وجود الفعل هو قدرة الربِّ على سبيل الاستقلال، وقدرة العبد على سبيل الاستقلال، قالوا: ولا يمتنع اجتماع المؤثرين على أثر واحد، ولم يستوحش هؤلاء من القول بوقوع مفعول بين فاعلين، ولا مقدور بين قادرين، قالوا: كما لم يمتنع وقوع معلوم بين عالمين، ومراد بين مريدين، ومحبوب بين [محبين][(٤)]، ومكروه بين [كارهين][(٥)]، قالوا: ونحن نشاهد قادرين

(١) هو علي بن إسماعيل بن أبي بشر إسحاق بن سالم الأشعري البصري المتكلم، قال ابن الجوزي: كان على مذهب المعتزلة زماناً طويلاً، ثم عَنَّ له مخالفتهم، وأظهر مقالة خبطت عقائد الناس وأوجبت الفتن المتصلة، وكان الناس لا يختلفون في أن هذا المسموع كلام الله... فوافق الأشعري المعتزلة في أن هذا مخلوق «أي القرآن» وقال: ليس هذا كلام الله! إنما كلام الله صفة قائمة بذاته، ما نزل ولا هو مما يسمع... ثم تبع أقوام من السلاطين مذهبه، فتعصبوا له وكثر أتباعه، حتى تركت الشافعية معتقد الشافعي رضي الله عنه ودانوا بقول الأشعري أهـ. ثم عاد إلى حوزة السُّنَّة وتبع الأئمة وصنَّف كتاب الإبانة وغيره توفى بالبصرة سنة ٣٢٤- السير (١٥/ ٨٥)، المنتظم (١٤/ ٢٩) وتاريخ بغداد ترجمة (٦١٨٩)..

(٢) هو عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب الجبّائي، هو وأبوه من رؤوس المعتزلة توفي سنة ٣٢١ تاريخ الإسلام (٢٤/ ٨٥) ويقصد بأحوال أبي هاشم إثباته أحوالاً وهي صفات لا موجودة، ولا معدومة، ولا معلومة، ولا مجهولة!، أي هي على حيالها لا تعرف كذلك بل مع الذات فالله تعالى عالم لذاته بمعنى أنه ذو حالة، هي صفة معلومة وراء كونه ذاتاً موجوداً، وإنما تعلم الصفة على الذات لا بانفرادها» الملل والنحل للشهرستاني (١/ ٩٢).

(٣) هو أبو إسحاق إبراهيم بن سيّار بن هانيء النظام البصري، من رؤوس المعتزلة، كان شاعراً أديباً بليغاً، وله كتب كثيرة في الاعتزال والفلسفة، وكان متهماً بالزندقة، سقط من غرفة وهو سكران فمات سنة بضع وعشرين ومائتين. اللسان (١/ ٩٧) والطفرة هي الوثبة والمراد بها: انتقال جسم من أجزاء المسافة إلى أجزاء أخرى منها من غير أن يحاذي ما بينهما من أجزائها، وأحدث القول بالطفرة لما ألزم مشي نملة على صخرة من طرف إلى طرف أنها قطعت ما لا يتناهى، فكيف يقطع ما يتناهى ما لا يتناهى؟ قال: تقطع بعضها بالمشي وبعضها بالطفرة...!

الملل والنحل (١/ ٧٠)

(٤) كذا في (خ) وصُححت في الحاشية إلى (محبوبين)، وكذلك هي في (ق)، ولعل الصواب ما أثبت.

(٥) في (ق) و(خ) و(ط) (مكروهين) ولعل الصواب ما أثبت.

مستقلين، كل منهما يمكنه أن يستقل بالفعل، يقع بينهما مفعول واحد يشتركان في فعله والتأثير فيه، قالوا: وليس معكم ما يبطل هذا، إلاّ قولكم إنَّ إضافته إلى أحدهما على سبيل الاستقلال، يمنع إضافته إلى الآخر، فإضافته إليهما تمنع إضافته إليهما.

وهذه الحجة فيها إجمال لا بُدَّ من تفصيله، فيجوز وقوع مفعول بين فاعلين لا يستقل أحدهما به، كالمتعاونين على أمر لا يقدر عليه أحدهما وحده.

ويجوز وقوع مفعول بين فاعلين [يشتركان فيه][1]، كل منهما مستقل به على سبيل البدل، وهذا ظاهر أيضاً.

ويجوز وقوع مفعول بين فاعلين يشتركان فيه، وكل منهما يقدر عليه حال الانفراد، كمحمول يحمله اثنان، كل منهما يمكنه أن يستقل بحمله وحده، فكل هذه الأقسام ممكنة بل واقعة.

بقي قسم واحد، وهو: مفعول بين فاعلين، كل منهما فعله على سبيل الاستقلال! فهذا محال، فإن استقلال كل منهما بفعله، ينفي فعل الآخر له، فاستقلالهما ينافي استقلالهما، وأكثر الطوائف يقر بوقوع مقدور بين قادرين، وإن اختلفوا في كيفية وقوعه.

فقالت طائفة: الفعل يضاف إلى قدرة الله سبحانه على وجه الاستقلال بالتأثير، ويضاف إلى قدرة العبد لكنها غير مستقلة، فإذا انضمت قدرة الله إلى قدرة العبد، صارت قدرة العبد مؤثرة على سبيل الاستقلال بتوسط إعانة قدرة الله وجعل قدرة العبد مؤثرة، والقائل بهذا لم يتخلص من الخطأ، حيث زعم أن قدرة العبد مستقلة بإعانة قدرة الله له، فعاد الأمر إلى اجتماع مؤثرين على أثر واحد، لكن قدرة أحدهما وتأثيره مستند إلى قدرة الآخر وتأثيره، وكأنه

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ق) و(خ).

-والله أعلم- أراد أن قدرة الربِّ تعالى مستقلة بالتأثير في إيجاد قدرة العبد، ثم قدرة العبد مستقلة بالتأثير في إيجاد الفعل، وهذا قد قاله طائفة من العلماء، وقائل هذا لم يتخلص من الخطأ، حيث جعل قدرة العبد مستقلة بالتأثير في إيجاد المقدور، وهذا باطل إذْ غاية قدرة العبد أن تكون سبباً بل جزءاً من السبب، والسبب لا يستقل بحصول المسبب ولا يوجبه، وليس في الوجود ما يوجب حصول المقدور، إلا بمشيئة الله وحده، وأصحاب هذا القول زعموا أن الله سبحانه أعطى العبد قدرة وإرادة، وفوَّض إليه بهما الفعل والترك، وخلاه وما يريد، فهو يفعل ويترك بقدرته وإرادته اللتين فوض إليه الفعل [والترك] بهما.

وقالت طائفة أخرى: مقدور العبد [هو عين(1)] مقدور الربّ، بشرط أن يفعله العبد إذا تركه الربّ ولم يفعله، لا على أنه يفعله والربّ له فاعل لاستحالة خلق بين خالقين، وهذا هو بعينه مذهب من يقول بوقوع مفعول بين فاعلين على سبيل البدل، وهذا مذهب كثير من القدرية منهم الشحَّام(2) وغيره.

وقال طائفة: يجوز وقوع فعل بين فاعلين بنسبتين مختلفتين، أحدهما يكون محدثاً، والآخر يكون كاسباً، وهذا مذهب النجار(3)، وضرار بن عمرو(4)، ومحمد بن عيسى(5)، وحفص(6)، والفرق بين هذا المذهب، ومذهب الأشعري من وجهين:

(١) في (خ) (نوعان) وفي (ق): (نوعين) والتصويب من ط..
(٢) هو أبو يوسف، يعقوب بن عبيد الله الشحام البصري، صاحب أبي الهذيل العلاف، وأخذ عنه أبو علي الجبائي، السير (١٠/ ٥٥٢).
(٣) هو الحسين بن محمد بن عبد الله النجار الرازي، أبو عبد الله، رأس الفرقة النجارية من المعتزلة وهو من متكلمي المجبرة، وله مع النظّام عدَة مناظرات، السير (١٠/ ٥٥٤) الأعلام (٢/ ٢٥٣).
(٤) هو القاضي ضرار بن عمرو من رؤوس المعتزلة، تفرد بمقالات، وإليه تنسب الطائفة الضرارية، شهد عليه أحمد بن حنبل عند القاضي سعيد بن عبد الرحمن فأمر بضرب عنقه فهرب، مات في خلافة الرشيد، تاريخ الإسلام (طبقة ٢١١-٢٣٠) اللسان (٣/ ٦٠٧).
(٥) هو أبو عبد الله محمد بن عيسى الجهمي، الملقب ببرغوث، رأس البدعة، كان يناظر الإمام أحمد وقت المحنة، مات سنة (٢٤٠هـ) وقيل (٢٤١هـ)، السير (١٠/ ٥٥٤).
(٦) هو حفص الفرد متكلم مبتدع، كفره الشافعي في مناظرته، اللسان (٢/ ٦١٦) ط دار إحياء التراث.

أحدهما: أنَّ أصحاب هذا المذهب، يقولون: العبد فاعلٌ حقيقة وإن لم يكن محدثاً مخترعاً للفعل، والأشعري يقول: العبد ليس بفاعل وإن نُسبَ إليه الفعل، وإنما الفاعل في الحقيقة هو الله فلا فاعل سواه.

الثاني: أنهم يقولون: الربّ هو المحدث، والعبد هو الفاعل.

وقالت فرقة: بل أفعال العباد فعل الله على الحقيقة، وفعل العبد على المجاز، وهذا أحد قولي الأشعري.

وقالت فرقة أخرى، منهم القلانسي، وأبو إسحاق في بعض كتبه: إنها فعل الله على الحقيقة، وفعل الإنسان على الحقيقة لا على معنى أنه أحدثها، بل على معنى أنها كسب له.

وقالت طائفة أخرى -وهم جهم وأتباعه-: إنّ القادر -على الحقيقة- هو الله وحده، وهو الفاعل حقاً، ومن سواه ليس بفاعل على الحقيقة ولا كاسب أصلاً، بل هو مضطر إلى جميع ما فيه من حركة وسكون، وقول القائل: قام، وقعد، وأكل، وشرب، مجاز بمنزلة قوله: مات، وكبر، ووقع، وطلعت الشمس، وغربت، وهذا قول الجبرية الغلاة.

وقابله طائفة أخرى فقالوا: العباد موجدون لأفعالهم، مخترعون لها بقدرتهم وإرادتهم، والربّ لا يوصف بالقدرة على مقدور العبد، ولا تدخل أفعالهم تحت قدرته، كما لا يوصف العباد بمقدور الربّ، ولا تدخل أفعاله تحت قدرهم، وهذا قول جمهور القدرية، وكلهم متفقون على أنَّ الله سبحانه غير فاعل لأ فعال العباد.

واختلفوا: هل يوصف بأنه مخترعها ومحدثها، وأنه قادر عليها وخالق لها؟

فجمهورهم نَفَوا ذلك، ومن يقرب منهم إلى السنة أثبت كونها مقدورة لله، وأن

الله سبحانه قادر على أعيانها، وأن العباد أحدثوها بإقدار الله لهم على إحداثها، وليس معنى قدرة الله عليها عندهم أنه قادر على فعلها، هذا عندهم عين المحال، بل قدرته عليها: إقدارهم على إحداثها، فإنما أحدثوها بقدرته وإقداره وتمكينه، وهؤلاء أقرب القدرية إلى السنة.

وأرباب هذه المذاهب مع كل طائفة منهم خطأ وصواب، وبعضهم أقرب إلى الصواب، وبعضهم إلى الخطأ، وأدلة كل منهم وحججه إنما تنهض على بطلان خطأ الطائفة الأخرى، لا على إبطال ما أصابوا فيه، فكل دليل صحيح للجبرية إنّما يدلّ على إثبات قدرة الربّ تعالى ومشيئته، وأنه لا خالق غيره، وأنه على كل شيء قدير، ولا يستثنى من هذا العموم فرد واحد من أفراد [الممكنات][1]، وهذا حق ولكن ليس معهم دليل صحيح ينفي أن يكون العبد قادراً مريداً فاعلاً بمشيئته وقدرته، وأنه هو الفاعل حقيقة وأفعاله قائمة به، وأنها فعل له لا لله، وأنها قائمة به لا بالله.

وكل دليل صحيح يقيمه القدرية فإنما يدل على أن أفعال العباد فعل لهم، قائم بهم، واقع بقدرتهم ومشيئتهم وإرادتهم، وأنهم مختارون لها غير مضطرين ولا مجبورين، وليس معهم دليل صحيح ينفي أن يكون الله سبحانه قادراً على أفعالهم، وهو الذي جعلهم فاعلين.

فأدلة الجبرية متظافرة صحيحة على مَنْ نَفَى قدرة الربِّ سبحانه على [كل شيء][2] من الأعيان والأفعال، ونَفَى عموم مشيئته وخلقه لكل موجود، وأثبت في الوجود شيئاً بدون مشيئته وخلقه.

وأدلة القدرية متظافرة صحيحة على من نفى فعل العبد وقدرته ومشيئته واختياره وقال: إنه ليس بفاعل شيئاً، والله يعاقبه على ما لم يفعله، ولا له قدرة عليه، بل هو مضطر إليه، مجبور عليه.

---

(١) في (ق) و(خ) (الكتاب) والمثبت من ط.
(٢) في (ق) و(خ) (كلهن) والمثبت من ط.

وأهل السنة، وحزب الرسول، وعسكر الإيمان، لا مع هؤلاء، ولا مع هؤلاء، بل هم مع هؤلاء فيما أصابوا فيه، ومع هؤلاء فيما أصابوا فيه، فكل حق مع طائفة من الطوائف فهم يوافقونهم فيه، وهم بُرآء من باطلهم، فمذهبهم جمع حق الطوائف بعضه إلى بعض، والقول به ونصره وموالاة أهله من ذلك الوجه، [ونفي باطل كل طائفة من الطوائف وكسره، ومعاداة أهله من هذا الوجه]، فهم حُكَّام بين الطوائف لا يتحيزون إلى فئة منهم على الإطلاق، ولا يردون حق طائفة من الطوائف، ولا يقابلون بدعة ببدعة ، ولا يردون باطلاً بباطل، ولا يحملهم شنآن قوم يعادونهم ويكفرونهم على أن لا يعدلوا فيهم، بل يقولون فيهم الحق، ويحكمون في مقالاتهم بالعدل.

والله سبحانه وتعالى أمر رسوله أن يعدل بين الطوائف؛ فقال ﴿فَلِذَلِكَ فَادْعُ وَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَلا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَقُلْ آمَنتُ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِن كِتَابٍ وَأُمِرْتُ لأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ﴾ (الشورى: ١٥) فأمره سبحانه أن يدعو إلى دينه وكتابه، وأن يستقيم في نفسه كما أمره، وأن لا يتبع هوى أحد من الفرق، وأن يؤمن بالحق جميعه؛ لا يؤمن ببعضه دون بعض، وأن يعدل بين أرباب المقالات والديانات.

وأنت إذا تأملت هذه الآية، وجدت أهل الكلام الباطل، وأهل الأهواء والبدع من جميع الطوائف، أبخس الناس منها حظاً وأقلهم منها نصيباً، ووجدت حزب الله ورسوله، وأنصار سنته هم أحق بها وأهلها، وهم في هذه المسألة وغيرها من المسائل أسعد بالحق من جميع الطوائف، فإنهم يثبتون قدرة الله على جميع الموجودات من الأعيان والأفعال، ومشيئته العامة، وينزّهونه أن يكون في ملكه ما لا يقدر عليه، ولا هو واقعٌ تحت مشيئته، ويثبتون القدر السابق، وأن العباد يعملون على ما قدره الله وقضاه وفرغ منه، وأنهم لا يشاؤون إلا أن يشاء الله لهم، ولا يفعلون إلا من بعد مشيئته، وأنه ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، ولا تخصيص عندهم في هاتين القضيتين بوجه من الوجوه.

والقدر عندهم قدرة الله تعالى وعلمه ومشيئته وخلقه، فلا تتحرك ذرة فما فوقها إلا بمشيئته وعلمه وقدرته، فهم المؤمنون بلا حول ولا قوة إلا بالله على الحقيقة إذا قالها غيرهم على المجاز، إذ العالم علويه وسفليه وكل حي يفعل فعلاً، فإنه يفعله بقوة فيه على الفعل، وهو في حول من ترك إلى فعل، ومن فعل إلى ترك، ومن فعل إلى فعل، وذلك كله بالله تعالى لا بالعبد.

ويؤمنون بأنه من يهده الله فلا مضلَّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأنه هو الذي يجعل المسلم مسلماً، [والكافر كافراً][1] والمصلي مصلياً، والمتحرك متحركا، وهو الذي يسيِّر عبده في البر والبحر، وهو المسيِّر والعبد السائر، وهو المحرك والعبد المتحرك، وهو المقيم والعبد القائم، وهو الهادي والعبد المهتدي، كما أنه المطعم والعبد الطاعم، وهو المحيي المميت، والعبد الذي يَحيى ويَموت، ويثبتون مع ذلك قدرة العبد وإرادته واختياره وفعله حقيقة لا مجازاً.

وهؤلاء متفقون على أن الفعل غير المفعول، كما حكاه عنهم البغوى وغيره، فحركاتهم واعتقاداتهم أفعال لهم حقيقة، وهي مفعولة لله سبحانه، مخلوقة له حقيقة، والذي قام بالربّ عزّ وجلّ علمه وقدرته ومشيئته وتكوينه، والذي قام بهم هو فعلهم وكسبهم وحركاتهم وسكناتهم، فهم المسلمون المصلّون القائمون القاعدون حقيقة وهو سبحانه المقدر لهم على ذلك، القادر عليه، الذي شاءه منهم وخلقه لهم بمشيئتهم وفعلهم بعد مشيئته، فما يشاؤون إلا أن يشاء الله، وما يفعلون إلا أن يشاء.

وإذا وازنت بين هذا المذهب، وبين ما عداه من المذاهب، وجدته هو المذهب الوسط، والصراط المستقيم، ووجدت سائر المذاهب خطوطاً عن يمينه عن وشماله، فقريب منه وبعيد وبين ذلك، وإذا أعطيت الفاتحة حقّها وجدتها من أولها إلى آخرها منادية على ذلك، دالة عليه، صريحة فيه، فإن كمال حمده لا يقتضي غير ذلك،

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ق) و(خ).

وكذلك كمال ربوبيته للعالمين لا يقتضي غير ذلك، فكيف يكون الحمد كلّه لمن لا يقدر على مقدور أهل سماواته وأرضه، من الملائكة والجن والإنس والطير والوحش، بل يفعلون ما لا يقدر عليه، ولا يشاءه، ويشاء ما لا يفعله كثير منهم، فيشاء ما لا يكون، ويكون ما لا يشاء، وهل يقتضي كمال حمده ذلك، وهل يقتضيه كمال ربوبيته؟

ثم قوله ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ مبطل لقول الطائفتين المنحرفتين عن قصد السبيل، فإنه يتضمن إثبات فعل العبد، وقيام العبادة به حقيقة، فهو العابد على الحقيقة، وأن ذلك لا يحصل له إلا بإعانة ربِّ العالمين عز وجل له، فإن لم يُعنه، ولم يقدره، ولم يشأ له العبادة، لم يتمكن منها ولم توجد منه البتَّة، فالفعل منه والإقدار والإعانة من الربِّ عز وجل، ثم قوله ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ يتضمن طلب الهداية ممن هو قادر عليها، وهي بيده إن شاء أعطاها عبده، وان شاء منعه إياها، والهداية معرفة الحق والعمل به، فمن لم يجعله الله تعالى عالماً بالحق عاملاً به لم يكن له سبيل إلى الاهتداء، فهو سبحانه المتفرد بالهداية الموجبة للاهتداء التي لا يتخلف عنها، وهي جعل العبد مريداً للهدى، محباً له، مؤثراً له، عاملاً به.

فهذه الهداية ليست إلى ملك مقرب ولا نبي مرسل، وهي التي قال سبحانه فيها ﴿إِنَّكَ لا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾(القصص: ٥٦) مع قوله تعالى ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾(الشورى: ٥٢) فهذه هداية الدعوة والتعليم والإرشاد، وهي التي هدى بها ثمود، فاستحبوا العمى عليها، وهي التي قال تعالى فيها ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَ﴾(التوبة: ١١٥) فهداهم هدى البيان الذي[١] تقوم به حجته عليهم، ومنعهم الهداية الموجبة للاهتداء التي لا يضل من هداه بها، فذاك عدله فيهم، وهذا حكمته، فأعطاهم ما تقوم به الحجة

(١) في (خ) و(ق): التي.

عليهم، ومنعهم ما ليسوا له بأهل، ولا يليق بهم، وسنذكر في الباب الذي بعد هذا -إن شاء الله تعالى- ذكر الهدى والضلال ومراتبهما وأقسامهما، فإن عليه مدار مسائل القدر.

والمقصود ذكر بعض ما يدل على إثبات هذه المرتبة الرابعة من مراتب القضاء والقدر، وهي خلق الله تعالى لأفعال المكلفين، ودخولها تحت قدرته ومشيئته كما دخلت تحت علمه وكتابته قال تعالى ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾ (الزمر: ٦٢) وهذا عام محفوظ لا يخرج عنه شيء من العالم أعيانه وأفعاله وحركاته وسكناته، وليس مخصوصاً بذاته وصفاته فإنه الخالق بذاته وصفاته وما سواه مخلوق له، واللفظ قد فرق بين الخالق والمخلوق، وصفاته سبحانه داخلة في مسمى اسمه، فإن الله سبحانه اسم للإله الموصوف بكل صفة كمال، المنزّه عن كل صفة نقص ومثال.

والعالَم قسمان: أعيان وأفعال، وهو الخالق لأعيانه، وما يصدر عنها من الأفعال، كما أنه العالم بتفاصيل ذلك، فلا يخرج شيء منه عن علمه، ولا عن قدرته، ولا عن خلقه ومشيئته، قالت القدرية: نحن نقول: إن الله خالق أفعال العباد، لا على معنى أنه محدثها ومخترعها، لكن على معنى أنّه مقدرها، فإن الخلق التقدير كما قال تعالى ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ (المؤمنون: ١٤) وقال الشاعر:[1]

ولأنت تفري ما خلقت وبَعْـ........ ـضُ القوم يخلق ثم لا يفري

أي أنت تمضي ما قدرته، وتنفذه بعزمك وقدرتك، وبعض القوم يقدر ثم لا قوة له ولا عزيمة على إنفاذ ما قدره وأمضاه، فالله تعالى مقدر أفعال العباد وهم الذين أوجدوها وأحدثوها.

(١) هو زهير بن أبي سلمى، من قصيدة يمدح بها هرم بن سنان، والبيت في «شرح شعر زهير لثعلب ص٨٢».

قال أهل السنة: قدماؤكم ينكرون تقدير الله سبحانه لأعمال العباد البتة، فلا يمكنهم أن يجيبوا بذلك، ومن اعترف منكم بالتقدير فهو تقدير لا يرجع إلى تأثير، وإنما هو مجرد العلم بها والخبر عنها، وليس التقدير عندكم جعلها على قدر كذا وكذا، وصفة كذا وكذا، فإن هذا عندكم غير مقدور للربِّ ولا مصنوع له، وإنما هو صنع العبد وإحداثه فرجع التقدير إلى مجرد العلم والخبر، وهذا لا يسمى خلقاً في لغة أمة من الأمم، ولو كان هذا خلقاً لكان من علم شيئاً وعلم أسماءه وصفاته وأخبر عنه بذلك خالقاً له! فالتقدير الذي أثبتموه، إن كان متضمناً للتأثير في إيجاد الفعل فهو خلاف مذهبكم، وإن لم يتضمن تأثيراً في إيجاده فهو راجع إلى محض العلم والخبر.

قالت القدرية: قوله ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾(الزمر: ٦٢) من العام المراد به الخاص ولا سيما وأنكم[1] قلتم: إن القرآن لم يدخل في هذا العموم، وهو من أعظم الأشياء وأجلّها، فخصصنا منه أفعال العباد بالأدلة الدالة على كونها فعلهم وصنعهم.

قال أهل السنة: القرآن كلام الله سبحانه، وكلامه صفة من صفاته، وصفات الخالق وذاته لم تدخل في المخلوق، فإن الخالق غير المخلوق، فليس ههنا تخصيصاً البتة، بل الله سبحانه بذاته وصفاته الخالق، وكل ما عداه مخلوق، وذلك عموم لا تخصيص فيه بوجه، إذْ ليس إلا الخالق والمخلوق، والله وحده الخالق، وما سواه كله مخلوق.

وأما الأدلة الدالة على أن أفعال العباد صنع لهم، وأنها أفعالهم القائمة بهم، وأنهم هم الذين فعلوها، فكلها حق نقول بموجبها، ولكن لا ينبغي أن تكون أفعالاً لهم ومخلوقة مفعولة لله تعالى، فإن الفعل غير المفعول، ولا نقول: إنها فعل الله، والعبد مضطر مجبورٌ عليها، ولا نقول: إنها فعل للعبد، والله غير قادر عليها، ولا جاعل العبد فاعلاً لها، ولا نقول: إنها مخلوقة بين خالقين مستقلين بالإيجاد والتأثير، وكل هذه أقوال باطلة.

---

(١) في (ق) و(خ) و(ط) (فإنكم) ولعل الصواب ما أثبت.

قالت القدرية: معنى قوله تعالى ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ (الزمر: ٦٢) مما لا يقدر عليه غيره، وأما الأفعال التي يقدر عليها العباد فإضافتها إليهم تنفي إضافتها إليه، وإلا لزم وقوع مفعول بين فاعلين وهو محال.

قال أهل السنة: إضافتها إليهم فعلاً وكسباً، لا ينفي إضافتها إليه سبحانه خلقاً ومشيئة، فهو سبحانه الذي شاءها وخلقها، وهم الذين فعلوها وكسبوها حقيقة، فلو لم تكن مضافة إلى مشيئته وقدرته وخلقه لا ستحال وقوعها منهم، إذ العباد أعجز وأقل من أن يفعلوا[1] ما لم يشأه الله، ولم يقدر عليه، ولا خلقه.

﴿فصل﴾ ومما يدل على قدرته سبحانه على أفعالهم قوله ﴿وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (الحشر: ٦) واعتراض القدرية على الاستدلال بذلك، والجواب عنه، نظير الاعتراض على قوله ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ (الزمر: ٦٢) وجوابه، ونزيده تقريراً: إن أفعالهم أشياء ممكنة، والله تعالى قادر على كل ممكن، فهو الذي جعلهم فاعلين بقدرته ومشيئته، ولو شاء لحال بينهم وبين الفعل، مع سلامة آلة الفعل منهم كما قال تعالى ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلَ الَّذِينَ مِن بَعْدِهِم مِّن بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَلَٰكِنِ اخْتَلَفُوا فَمِنْهُم مَّنْ آمَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلُوا وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ (البقرة: ٢٥٣) وقال ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ﴾ (الأنعام: ١٣٧) وقال ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ (يونس: ٩٩) فهو سبحانه يحول بين المرء وقلبه، وبين اللسان ونطقه، وبين اليد وبطشها، وبين الرجل ومشيها، فكيف يُظن به ظنَّ السوء، ويُجعل له مثل السوء أنه لا يقدر على ما يقدر عليه عباده، ولا تدخل أفعالهم تحت قدرته! تعالى الله عما يقول الجاهلون به والجاحدون لقدرته علواً كبيراً.

نعم ولا نظن به ظن السوء، ونجعل له مثل السوء، أنه يعاقب عباده على ما لم يفعلوه، ولا قدرة لهم على فعله، بل على ما فعله هو دونهم واضطرهم إليه وجبرهم

---

(١) في (ق): يفعلوه.

عليه، [وذلك بمنزلة عقوبة الزَّمن إذا لم يطر إلى السماء، وعقوبة أشل اليدين على ترك الكتابة]، وعقوبة الأخرس على ترك الكلام، فتعالى الله عن هذين المذهبين الباطلين المنحرفين عن سواء السبيل.

﴿فصل﴾ ومن الدليل على خلق أعمال العباد قوله سبحانه ﴿ **وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّمَّا خَلَقَ ظِلالاً وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ الْجِبَالِ أَكْنَانًا وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ وَسَرَابِيلَ تَقِيكُم بَأْسَكُمْ** ﴾ (النحل: ٨١) فأخبر أنه هو الذي جعل السرابيل، وهي الدروع والثياب المصنوعة ومادتها لا تسمى سرابيل ولا تسمى بذلك إلا بعد أن تحلها صنعة الآدميين وعملهم، فإذا كانت مجعولة لله فهي مخلوقة له بجملتها صورتها ومادتها وهيئاتها، ونظير هذا قوله ﴿ **وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّن بُيُوتِكُمْ سَكَنًا وَجَعَلَ لَكُم مِّن جُلُودِ الأَنْعَامِ بُيُوتًا تَسْتَخِفُّونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ** ﴾(النحل: ٨٠) فأخبر سبحانه أن البيوت المصنوعة المستقرة والمنتقلة مجعولة له، وهي إنما صارت بيوتاً بالصنعة الآدمية، ونظيره قوله تعالى ﴿ **وَآيَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ ﴿٤١﴾ وَخَلَقْنَا لَهُم مِّن مِّثْلِهِ مَا يَرْكَبُونَ** ﴾ (يس: ٤١، ٤٢) فأخبر سبحانه أنه خالق الفلك المصنوع للعباد، وأبعد من قال: إنّ المراد بمثله هو الإبل! فإنه إخراج للمماثل حقيقة، واعتبار لما هو بعيد عن المماثلة.

ونظير ذلك قوله تعالى حكاية عن خليله أنه قال لقومه ﴿ **قَالَ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ ﴿٩٥﴾ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ** ﴾ (الصافات: ٩٥، ٩٦) فإن كانت «ما» مصدرية كما قدره بعضهم فالاستدلال ظاهر، وليس بقوي، إذ لا تناسب بين إنكاره عليهم عبادة ما ينحتونه بأيديهم، وبين إخبارهم بأن الله خالق أعمالهم من عبادة تلك الآلهة ونحتها وغير ذلك، فالأولى أن تكون «ما» موصولة، أي: والله خلقكم وخلق آلهتكم التي عملتموها بأيديكم، فهي مخلوقة له، لا آلهة شركاء معه!، فأخبر أنه خلق معمولهم وقد حَلَّه عملهم وصنعهم، ولا يقال: المراد مادته، فإن مادته غير معمولة لهم، وإنما يصير معمولاً بعد عملهم.

﴿فصل﴾ وقد أخبر سبحانه أنه هو الذي جعل أئمة الخير يدعون إلى الهدى، وأئمة الشَرِّ يدعون إلى النار، فتلك الإمامة والدعوة بجعله، هي مجعولة له وفعل لهم، قال تعالى عن آل فرعون ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ﴾(القصص: ٤١) وقال عن أئمة الهدى ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾ (الأنبياء: ٧٣) فأخبر أن هذا وهذا بجعله مع كونه كسباً وفعلاً للأئمة.

ونظير ذلك قول الخليل عليه السلام ﴿رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ﴾ (البقرة: ١٢٨) فأخبر الخليل أنه سبحانه هو الذي يجعل المسلم مسلماً، وعند القدرية هو الذي جعل نفسه مسلماً، لا أن الله جعله مسلماً، ولا جعله إماماً يهدي بأمره، ولا جعل الآخر إماماً يدعو إلى النار على الحقيقة، بل هم الجاعلون لأنفسهم كذلك حقيقة، ونسبة هذا الجعل إلى الله تعالى مجاز بمعنى التسمية أي سمِّنا مسلمين لك، وكذلك جعلناهم أئمة أي سميناهم كذلك، وهم جعلوا أنفسهم أئمة رشد وضلال، فمنهم الحقيقة، ومنه تعالى المجاز والتعبير.

﴿فصل﴾ ومن ذلك إخباره سبحانه بأنه هو الذي يلهم العبد فجوره وتقواه، والإلهام: الإلقاء في القلب، لا مجرد البيان[1] والتعليم، كما قاله طائفة من المفسرين، إذْ لا يقال لمن بيَّن لغيره شيئاً وعلّمه إيّاه إنه قد ألهمه ذلك! هذا لا يُعرف في اللغة البتَّة، بل الصواب ما قاله ابن زيد، قال: جعل فيها فجورها وتقواها[2]، وعليه يدلّ حديث عمران بن حصين: «أنَّ رجلاً من مزينة أو من جهينة أتى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله، أرأيت ما يعمل الناس اليوم فيه ويكدحون، أشيءٌ قُضيَ عليهم ومضى عليهم من قدر سبق، أو فيما يستقبلون مما أتاهم به نبيهم؟ قال: بل شيء قُضِيَ عليهم ومضى، قال: ففيم العمل؟ قال: من خلقه الله لإحدى المنزلتين استعمله بعمل

(١) في (ق): النيابة.
(٢) معالم التنزيل للبغوي (٨/ ٤٣٨)، واختاره الزجاج أيضاً، وقال البغوي: خلق في المؤمن التقوى وفي الكافر الفجُور.

أهلها، وتصديق ذلك في كتاب الله ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا ۝٧ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾ (الشمس: ٧، ٨)»[1] فقراءة هذه الآية عقيب إخباره بتقدم القضاء والقدر السابق، يدل على أن المراد بالإلهام استعمالها فيما سبق لها، لا مجرد تعريفها، فإن التعريف والبيان لا يستلزم وقوع ما سبق به القضاء والقدر.

ومن فَسَّرَ الآية من السلف بالتعليم والتعريف فمراده: تعريفٌ مستلزمٌ لحصول ذلك، لا تعريف مجرد عن الحصول، فإنه لا يسمى إلهاماً، والله أعلم.

﴿فصل﴾ ومن ذلك قوله تعالى ﴿وَأَسِرُّوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ ۝١٣ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ (الملك: ١٣، ١٤) وذات الصدور كلمة جامعة لما يشتمل عليه الصدر من الاعتقادات والإرادات والحب والبغض أي: صاحبة الصدور، فإنها لما كانت فيها، قائمة بها، نسبت إليها نسبة الصحبة والملازمة.

وقد اختلف في إعراب (مَنْ خَلَقَ) هل هو الرفع أو النصب؟ فإن كان مرفوعاً فهو استدلال على علمه بذلك بخلقه له، والتقدير: أنه يعلم ما تضمنته الصدور، وكيف لا يعلم الخالق ما خلقه، وهذا الاستدلال في غاية الظهور والصحة، فإن الخلق يستلزم حياة الخالق وقدرته وعلمه ومشيئته، وإن كان منصوباً فالمعنى: ألا يعلم مخلوقه، وذكر لفظة (مَنْ) تغليباً ليتناول العلم العاقل وصفاته، وعلى التقديرين، فالآية دالةٌ على خلق ما في الصدور كما هي دالة على علمه سبحانه به.

وأيضاً: فإنه سبحانه خَلْقُهُ لما في الصدور دليلٌ[2] على علمه بها، فقال ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ﴾ أي كيف يخفى عليه ما في الصدور وهو الذي خلقه، فلو كان ذلك غير مخلوق له بطل الاستدلال به على العلم، فخلقه سبحانه للشيء من أعظم الأدلة على علمه به، فإذا انتفى الخلق انتفى دليل العلم، فلم يبق معكم ما يدل على علمه بما تنطوي

(١) رواه مسلم برقم (٢٦٥٠)، وأحمد (٤/ ٤٣٨) واللفظ له. وراجع أطراف المسند لابن حجر (٥/ ١١٣) ولفظه أضبط وأصحّ من لفظ المطبوع من المسند.

(٢) في (ق) و(خ) و(ط): (دليلاً) ولعل الصواب ما أثبته.

عليه الصدور، إذا كان غير خالق لذلك وهذا من أعظم الكفر برب العالمين، وجحد لما اتفقت عليه الرسل، من أولهم إلى آخرهم، وعلم بالضرورة أنهم ألقوه إلى الأمم كما ألقوا إليهم أنه إله واحد لا شريك له.

﴿فصل﴾ ومن ذلك قوله تعالى حكاية عن خليله إبراهيم أنه قال: ﴿رَبِّ اجْعَلْنِي مُقِيمَ الصَّلاةِ وَمِن ذُرِّيَّتِي﴾(إبراهيم: ٤٠) وقوله تعالى ﴿فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِّنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ﴾(إبراهيم: ٣٧) وقوله تعالى ﴿وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً﴾ (الحديد: ٢٧) وقوله تعالى حكاية عن زكريا أنه قال عن ولده ﴿وَاجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا﴾(مريم: ٦) أي مرضيًا، وقال في الطرف الآخر ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً﴾(المائدة: ١٣) وقال ﴿وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا﴾(الأنعام: ٢٥) وهذه الأكنة والوقر، هي شدة البغض والنفرة والإعراض، التي لا يستطيعون معها سمعاً ولا عقلاً.

والتحقيق أنَّ هذا ناشئ[(١)] عن الأكنة والوقر، فهو موجب ذلك ومقتضاه، فمن فَسَّر الأكنة والوقر به فقد فَسَّرهما بموجبهما ومقتضاهما، وبكل حال فتلك النفرة والإعراض والبغض من أفعالهم، وهي مجعولة لله سبحانه، كما أن الرأفة والرحمة وميل الأفئدة إلى بيته هو من أفعالهم والله جاعله، فهو الجاعل للذوات وصفاتها وأفعالها وإرادتها واعتقاداتها، فذلك كله مجعول مخلوق له، وإن كان العبد فاعلاً له باختياره وإراداته.

فإن قيل: هذا كله معارض بقوله تعالى ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِن بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ﴾(المائدة: ١٠٣) والبحيرة والسائبة إنما صارت كذلك بجعل العباد لها فأخبر سبحانه أن ذلك لم يكن بجعله؟ قيل: لا تعارض بحمد الله بين نصوص الكتاب بوجهٍ ما، والجعل ههنا جعل شرعي أمري، لا كوني قدري، فإن الجعل في

(١) في (ق) و(خ) (بائن) والمثبت من ط.

كتاب الله ينقسم إلى هذين النوعين، كما ينقسم إليهما الأمر والإذن والقضاء والكتابة والتحريم كما سيأتي بيانه إن شاء الله، فنفى سبحانه عن البحيرة والسائبة جعله الديني الشرعي، أي لم يشرع ذلك ولا أمر به، ولكن الذين كفروا افتروا عليه الكذب، وجعلوا ذلك ديناً له بلا علم، ومن ذلك قوله تعالى ﴿لِيَجْعَلَ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ فِتْنَةً لِّلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَالْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ﴾(الحج: ٥٣) فأخبر سبحانه أن هذه الفتنة الحاصلة بما ألقى الشيطان هي بجعله سبحانه، وهذا جعل كوني قدري.

ومن هذا قوله ﷺ في الحديث الذي رواه الإمام أحمد، وابن حبان في صحيحه «اللهم اجعلني لك شكّاراً، لك ذكّاراً، لك رهّاباً، لك مطواعاً، لك مخبتاً، إليك أوّاها منيباً»[١]، فسأل ربه أن يجعله كذلك، وهذه كلها أفعال اختيارية واقعة بإرادة العبد واختياره، وفي هذا الحديث، «وسدد لساني» فتسديد اللسان جعله ناطقاً بالسداد من القول، ومثله قوله في الحديث الآخر: «اللهم اجعلني لك مخلصاً»[٢]، ومثله قوله «اللهم اجعلني أعظم شكرك، وأكثر ذكرك، وأتبع نصيحتك، وأحفظ وصيتك»[٣]

---

(١) رواه أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه (٢٩٣٨١)، وأحمد (١/ ٢٢٧)، وأبو داود (١٥١٠) والنسائي في عمل اليوم والليلة (٦١٢)، والترمذي (٣٥٥١)، وابن ماجة (٣٨٣٠) والحاكم (١/ ٥٢٠)، وابن حبان (٢٤١٤ موارد) والبغوي في شرح السنة (٥/ ١٧٥) من طرق متعددة عن سفيان الثوري عن عمرو بن مرّة عن عبد الله بن الحارث المكتب عن طليق بن قيس عن ابن عباس به.
قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.
قلت: هذا إسناد صحيح رجاله ثقات. وقد صحّح هذا الحديث: الترمذي والحاكم وابن حبان والذهبي والبغوي وغيرهم.

(٢) رواه أحمد رقم (٤/ ٣٦٩)، وأبو داود (١٥٠٨)، والنسائي في عمل اليوم والليلة (١٠١)، وعنه ابن السني في عمل اليوم الليلة (١١٤)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٢٧٢).
قال الدارقطني: تفرد به معتمر بن سليمان عن داود الطفاوي عن أبي مسلم البجلي عن زيد بن أرقم. . مختصر السنن للمنذري (٢/ ١٤٩).
وداود الطفاوي هذا ليّن الحديث «تقريب ٣٠٥» وشيخه مقبول «تقريب ١٢٠٥» فالإسناد ضعيف.

(٣) رواه أحمد بن حنبل في مسنده (٢/ ٣١١، ٤٧٧)، والترمذي في الدعوات «تحفة الأشراف ١٠/ ٤٥٤ سقط من نسختي».
من طريق الفرج بن فضالة عن أبي سعيد (وقال مرة أبو سعد)المدني عن أبي هريرة به.
قلت: الفرج بن فضالة ضعيف «تقريب ٧٨٠» كما أنه اضطرب في اسم شيخه فتارة قال أبوسعيد وتارة أبو سعد، كما أنة اضطرب في نسبته أيضاً.

ومثله قول المؤمنين ﴿رَبَّنَا أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْراً وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا﴾(البقرة: ٢٥٠) فالصبر وثبات الأقدام فعلان اختياريان، ولكن التصبير والتثبيت فعل الربّ تعالى، وهو المسؤول، والصبر والثبات فعلهم القائم بهم حقيقة.

ومثله قوله ﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ﴾(النمل: ١٩) وقال ابن عباس والمفسرون بعده: ألهمني.

قال أبو إسحاق: وتأويله في اللغة: كفّني عن الأشياء إلا عن[١] شكر نعمتك، ولهذا يقال في تفسير الموزع أنه المولع، ومنه الحديث «كان رسول الله ﷺ موزعاً بالسواك»[٢] أي مولعاً به، كأنه كُفَّ ومُنع إلا منه.

وقال في الصحاح: «وَزَعْتُهُ أزَعُه وَزْعاً: كففته، فاتّزَعَ عنه[٣]، أي كَفَّ، وأوْزَعْتُهُ بالشيء: أغريته به، فأُوزِعَ به، فهو مُوزَعٌ به، أي مغرى به، واسْتَوْزَعْتُ الله شُكْره فأَوْزَعَني، أي استلهمته فألهمني»[٤].

فقد دار معنى اللفظة على معنى ألهمني ذلك واجعلني مغرى به وكفَّني عمَّا سواه، وعند القدرية أن هذا غير مقدور للربّ بل هو عَين مقدور العبد.

﴿فصل﴾ ومن ذلك قوله تعالى ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَٰئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ﴾(الحجرات: ٧) فتحبيبه سبحانه الإيمان إلى عباده المؤمنين هو إلقاء محبته في قلوبهم، وهذا لا يقدر عليه سواه، وأما تحبيب العبد الشيء إلى غيره فإنما هو بتزيينه وذكر أوصافه وما يدعو إلى محبته، فأخبر سبحانه أنه جعل في

(١) في (ق) و(خ) و(ط) «نفس» والتصويب من تاج العروس (٥/ ٥٤٠).
(٢) في (ق) و(خ) و(ط) «السوال» والتصويب من غريب الحديث للهروي (٥/ ١٨١).
(٣) في الصحاح (٣/ ١٢٩٧) (هو).
(٤) الصحاح للجوهري (٣/ ١٢٩٧).

قلوب عباده المؤمنين الآمرين حبَّه، وحُسنه الداعي إلى حبِّه، وألقى في قلوبهم كراهة ضده من الكفر والفسوق والعصيان، وأن ذلك محض فضله ومنَّته عليهم، حيث لم يكلهم إلى أنفسهم، بل تولى هو سبحانه هذا التحبيب والتزيين، وتكريه ضده، فجاد عليهم به فضلاً منه ونعمة، والله عليم بمواقع فضله ومن يصلح له ومن لا يصلح، حكيم بجعله في مواضعه.

ومن ذلك قوله تعالى ﴿هُوَ الَّذِي أَيَّدَكَ بِنَصْرِهِ وَبِالْمُؤْمِنِينَ ﴿٦٢﴾ وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ لَوْ أَنفَقْتَ مَا فِي الأَرْضِ جَمِيعًا مَّا أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ إِنَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾(الأنفال: ٦٢، ٦٣) وقال ﴿وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا﴾(آل عمران: ١٠٣) وتأليف القلوب جعل بعضها يألف بعضاً، ويميل إليه ويحبه، وهو من أفعالها الاختيارية، وقد أخبر سبحانه أنه هو الذي فعل ذلك لا غيره.

ومن ذلك قوله ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ هَمَّ قَوْمٌ أَن يَبْسُطُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ فَكَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنكُمْ﴾(المائدة: ١١) فأخبر سبحانه بفعلهم وهو الهَمّ، وبفعله وهو كفّهم عما همّوا به، ولا يصح أن يقال: إنه سبحانه أسكن أيديهم وأماتهم، أو أنزل عليهم عذاباً حال بينهم وبين ما هموا به، بل كَفَّ قُدرَهم وإراداتهم مع سلامة حواسهم وبنيتهم وصحة آلات الفعل منهم، وعند القدرية هذا محال، بل هم الذين يكفون أنفسهم، والقرآن صريح في إبطال قولهم.

ومثله قوله تعالى ﴿وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُم بِبَطْنِ مَكَّةَ مِن بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ﴾(الفتح: ٢٤) فهذا كفّ أيدي الفريقين مع سلامتها وصحتها، وهو بأن حال بينهم وبين الفعل فكفّ بعضهم عن بعض.

ومن ذلك قوله تعالى ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾(النحل: ٥٣) والإيمان والطاعة من أجلِّ النعم، بل هما أجل النعم على الإطلاق، فهما منه سبحانه تعليماً وإرشاداً

وإلهاماً وتوفيقاً ومشيئة وخلقاً، ولا يصح أن يقال: إنهما منه أمْراً وبَيَاناً فقط، فإن ذلك حاصل بالنسبة إلى الكفّار والعصاة، فتكون نعمته على أكفر الخلق، كنعمته على أهل الإيمان والطاعة والبرِّ منهم، إذ نعمة البيان والإرشاد مشتركة، وهذا قول القدرية، وقد صَرَّح به كثير منهم، ولم يجعلوا لله على العبد نعمة في مشيئته له، وخلقه فعله وتوفيقه إيّاه حتى فعله، وهذا من قولهم الذي باينوا به جميع الرسل والكتب، وطردوا ذلك حتى لم يجعلوا الله على العبد منّة في إعطائه الجزاء، بل قالوا: ذلك محض حقِّه الذي لا مِنَّة لله عليه فيه، واحتجوا بقوله ﴿لَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾(الانشقاق: ٢٥) قالوا: أي غير ممنون به عليهم، إذ هو جزاء أعمالهم وأجورها! قالوا: والمنّة تكدر النعمة والعطية.

ولم يدع[(١)] هؤلاء للجهل بالله موضعاً، وقاسوا منَّته على منَّة المخلوق، فإنهم مشبهة في الأفعال، معطلة في الصفات، وليست المنّة في الحقيقة إلا لله، فهو المانُّ بفضله، وأهل سماواته وأهل أرضه في محض منّته عليهم، قال تعالى ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قُل لاَّ تَمُنُّوا عَلَيَّ إِسْلامَكُمْ بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلإِيمَانِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ (الحجرات: ١٧) وقال تعالى لكليمه موسى ﴿وَلَقَدْ مَنَنَّا عَلَيْكَ مَرَّةً أُخْرَىٰ﴾(طه: ٣٧) وقال ﴿وَلَقَدْ مَنَنَّا عَلَىٰ مُوسَىٰ وَهَارُونَ﴾(الصافات: ١١٤) وقال ﴿وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ﴾(القصص: ٥) .

ولما قال النبي ﷺ للأنصار: «ألم أجدكم ضُلالاً فهداكم الله بي؟ وعالة فأغناكم الله بي؟ قالوا: الله ورسوله أمنُّ»[(٢)] .

وقالت الرسل لقومهم ﴿إِن نَّحْنُ إِلاَّ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَمُنُّ عَلَىٰ مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾(إبراهيم: ١١) فمنَّته سبحانه محض إحسانه وفضله ورحمته، وما طاب عيش أهل الجنة فيها إلا بمنّته عليهم، ولهذا قال أهلها وقد أقبل بعضهم على بعض

(١) في جميع النسخ (يدعوا) ولعل الصواب ما أثبت.
(٢) رواه البخاري رقم (٤٣٣٠)، ومسلم رقم (١٠٦١).

يتساءلون ﴿إِنَّا كُنَّا قَبْلُ فِي أَهْلِنَا مُشْفِقِينَ ﴿٢٦﴾ فَمَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا وَوَقَانَا عَذَابَ السَّمُومِ﴾ (الطور: ٢٦، ٢٧) فأخبروا لمعرفتهم بربهم وحقّه عليهم، أنّ نجاتهم من عذاب السموم بمحض منّته عليهم.

وقد قال أعلم الخلق بالله، وأحبهم إليه، وأقربهم منه، وأطوعهم له: «لن يدخل أحد منكم الجنة بعمله، قالوا: ولا أنت يا رسول الله! قال: ولا أنا، إلا أن يتغمدني الله برحمة منه وفضل»[1] وقال: «إن الله لو عذَّبَ أهل سماواته وأرضه، لعذّبهم وهو غير ظالم لهم، ولو رحمهم لكانت رحمته لهم خيراً من أعمالهم»[2] والأول في الصحيح، والثاني في المسند والسنن، وصححه الحاكم وغيره، فأخبر سيد العاملين والعالمين أنه لا يدخل الجنة بعمله.

وقالت القدرية: إنهم يدخلونها بأعمالهم لئلا يتكدر نعيمهم عليهم بمنّة الله، بل يكون ذلك النعيم عوضاً! وما رمى السلف - من الصحابة والتابعين ومن بعدهم - القدرية عن قوس واحدة إلا لعظم بدعتهم ومنافاتها لما بعث الله به أنبياءه ورسله، فلو أتى العباد بكل طاعة، وكانت أنفاسهم كلها طاعات لله، لكانوا في محض منَّته وفضله، وكانت له المنّة عليهم، وكلما عظمت طاعة العبد كانت منَّةُ الله عليه أعظم، فهو المانّ بفضله، فمن أنكر منّته فقد أنكر إحسانه، وأما قوله تعالى ﴿لَهُمْ

(١) رواه البخاري رقم (٥٦٧٣)، ومسلم (٢٨١٦).

(٢) رواه أحمد (٥/ ١٨٥)، وأبو داود (٤٦٩٩)، وابن ماجة (٧٧)، وابن أبي عاصم (٢٤٥)، واللالكائي (١٠٩٢) (١٠٩٣)، (١٢٣٢)، والبيهقي في الاعتقاد (ص١١٨) وفي الكبرى (١٠/ ٢٠٤) وغيرهم عن أبي سنان البرجمي عن وهب بن خالد عن ابن الديلمي عن أبي بن كعب به.

وهذا إسناد صحيح رجاله ثقات. وتابع وهبَ بن خالد كثيرُ بن مرة عن ابن الديلمي فيما رواه الآجري (٣٧٣) وفي إسناده عبد الله بن صالح صدوق كثير الغلط «تقريب ٥١٥» ومثله مقبول في المتابعات والشواهد.

ورواه الطبراني (١٨/ ٢٢٣)، (١٠٥٦٤) من طريقين عن أبي الأسود الدؤلي عن عمران بن حصين به.

أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾(الانشقاق: ٢٥) فلم يختلف أهل العلم بالله ورسوله وكتابه أن معناه: غير مقطوع، ومنه: ريب المنون، وهو الموت، لأنه يقطع العمر.

﴿فصل﴾ ومن ذلك قوله تعالى ﴿فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ (المائدة: ١٤) وقوله ﴿وَأَلْقَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ (المائدة: ٦٤) وهذا الإغراء والإلقاء محض فعله سبحانه، والتعادي والتباغض أثره وهو محض فعلهم، وأصل ضلال القدرية والجبرية من عدم اهتدائهم إلى الفرق بين فعله سبحانه وفعل العبد، فالجبرية جعلوا التعادي والتباغض فعل الرب دون المتعادين والمتباغضين، والقدرية جعلوا ذلك محض فعلهم، الذي لا صنع لله فيه ولا قدرة ولا مشيئة، وأهل الصراط السويّ جعلوا ذلك فعلهم، وهو أثر فعل الله وقدرته ومشيئته، كما قال تعالى ﴿هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾(يونس: ٢٢) فالتسيير فعله، والسير فعل العباد، وهو أثر التسيير، وكذلك الهدى والإضلال فعله، والاهتداء والضلال أثر فعله، وهما أفعالنا القائمة بنا، فهو الهادي، والعبد المهتدي، وهو الذي يضل من يشاء والعبد الضال، وهذا حقيقة وهذا حقيقة فالطائفتان عن الصراط المستقيم ناكبتان.

﴿فصل﴾ ومن ذلك قوله تعالى عن خليله ابراهيم أنه قال ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَن نَّعْبُدَ الْأَصْنَامَ﴾(إبراهيم: ٣٥) فههنا أمران: تجنيب عبادتها، واجتنابه، فسأل الخليل ربه أن يجنّبه وبنيه عبادتها ليحصل منهم اجتنابها، فالاجتناب فعلهم، والتجنيب فعله، ولا سبيل إلى فعلهم إلا بعد فعله.

ونظير ذلك قول يوسف الصديق ﴿قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ وَأَكُن مِّنَ الْجَاهِلِينَ ﴿٣٣﴾ فَاسْتَجَابَ لَهُ رَبُّهُ فَصَرَفَ عَنْهُ كَيْدَهُنَّ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾(يوسف: ٣٣، ٣٤) وصرف كيدهن هو صرف دواعي قلوبهن، ومكرهن بألسنتهن وأعمالهن، وتلك أفعال اختيارية وهو سبحانه الصارف لها، فالصرف فعله، والانصراف أثر فعله، وهو فعل النسوة.

ومن ذلك قوله سبحانه لنبيه محمد ﷺ ﴿وَلَوْلا أَن ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلاً﴾(الإسراء: ٧٤) فالتثبيت فعله سبحانه، والثبات فعل رسوله، فهو سبحانه المثبت، وعبده الثابت.

ومثله قوله ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الآخِرَةِ وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ﴾(إبراهيم: ٢٧) [فأخبر سبحانه أن تثبيت المؤمنين، وإضلال الظالمين فعله، فإنه يفعل ما يشاء] (١) وأما الثبات والضلال فمحض أفعالهم.

ومن ذلك قوله تعالى ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ﴾(المائدة: ١٣) فأخبر أنه هو الذي قَسّى قلوبهم، حتى صارت قاسية فالقساوة وصفها وفعلها وهي أثر فعله، وهو جعلها قاسية، وذلك أثر معاصيهم ونقضهم ميثاقهم، وتركهم بعض ما ذكروا به، فالآية مبطلة لقول القدرية والجبرية.

﴿فصل﴾ ومن ذلك قوله تعالى ﴿فَأَخْرَجْنَاهُم مِّن جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ﴿٥٧﴾ وَكُنُوزٍ وَمَقَامٍ كَرِيمٍ﴾(الشعراء: ٥٧، ٥٨) وهم إنما خرجوا باختيارهم، وقد أخبر أنه هو الذي أخرجهم، فالإخراج فعله حقيقة، والخروج فعلهم حقيقة، ولولا إخراجه لما خرجوا، وهذا بخلاف قوله ﴿وَاللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الأَرْضِ نَبَاتًا ﴿١٧﴾ ثُمَّ يُعِيدُكُمْ فِيهَا وَيُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجًا﴾(نوح: ١٧، ١٨) وقوله ﴿هُوَ الَّذِي أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِن دِيَارِهِمْ لأَوَّلِ الْحَشْرِ﴾(الحشر: ٢) وقوله ﴿أَخْرَجَكُم مِّنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ﴾(النحل: ٧٨) فإن هذا إخراج لا صُنْعَ لهم فيه، فإنه بغير اختيارهم وإرادتهم، وأما قوله ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِن بَيْتِكَ بِالْحَقِّ﴾(الأنفال: ٥) فيحتمل أن يكون إخراجاً بقدره ومشيئته فيكون من الأول، ويحتمل أن يكون إخراجاً يوجبه بأمره(٢) فلا يكون من هذا، فيكون الإخراج في كتاب الله ثلاثة أنواع:

أحدها: إخراج الخارج باختياره ومشيئته.

---

(١) مابين المعقوفتين ساقط من (ق) و(خ) واستدرك من ط.
(٢) في (ق) و(خ): (وأمره) والمثبت من (ط).

والثاني : إخراجه قهراً وكرهاً .

والثالث : إخراجه أمراً وشرعاً .

﴿فصل﴾ وقد ظن طائفة من الناس، أنّ من هذا الباب قوله تعالى ﴿ **فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَىٰ** ﴾(الأنفال: ١٧) وجعلوا ذلك من أدلتهم على القدرية، ولم يفهموا مراد الآية، وليست من هذا الباب، فإن هذا خطاب لهم في وقعة بدر، حيث أنزل الله سبحانه ملائكته فقتلوا أعداءه، فلم ينفرد المسلمون بقتلهم بل قتلتهم الملائكة، وأما رمية النبيّ ﷺ فمقدوره كان هو الحذف والإلقاء، وأما إيصال ما رمى به إلى وجوه [العدو][1] مع البعد، وإيصال ذلك إلى وجوه جميعهم فلم يكن من فعله، ولكنه فعل الله وحده، فالرمي يُراد به الحذف والإيصال، فأثبت له الحذف بقوله: «إذْ رميت» ونفى عنه الإيصال بقوله: «وما رميت» .

﴿فصل﴾ ومن ذلك قوله ﴿ **وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ** ﴾(النجم: ٤٣) والضحك والبكاء فعلان اختياريان، فهو سبحانه المضحك المبكي حقيقة، والعبد هو الضاحك الباكي حقيقة، وتأويل الآية بخلاف ذلك إخراج للكلام عن ظاهره بغير موجب، ولا منافاة بين ما يذكر من تلك التأويلات وبين ظاهره، فإن إضحاك الأرض بالنبات، وإبكاء السماء بالمطر، وإضحاك العبد وإبكاءه بخلق آلات الضحك والبكاء له، لا ينافي حقيقة اللفظ وموضوعه ومعناه، من أنه جاعل الضحك والبكاء فيه بل الجميع حق .

﴿فصل﴾ ومن ذلك قوله تعالى ﴿ **هُوَ الَّذِي يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا** ﴾(الرعد: ١٢) ورؤية البرق أمر واقع باختيارهم، فالإراءة فعله والرؤية فعلنا، ولا يُقال إراءة البرق خلقه، فإن خلقه لا يسمى إراءة، ولا يستلزم رؤيتنا له، بل إراءتنا له جعلنا نراه وذلك فعله سبحانه .

(١) في (ق) و(خ) (العبيدو) والمثبت من ط .

ومن ذلك قول الخضر لموسى ﴿فَأَرَادَ رَبُّكَ أَن يَبْلُغَا أَشُدَّهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا كَنزَهُمَا﴾(الكهف: ٨٢) فبلوغ الأشُد ليس من فعلهما، واستخراج الكنز من أفعالهما الاختيارية، وقد أخبر أن كليهما بإرادته سبحانه، ومن ذلك قوله تعالى عن السحرة ﴿وَمَا هُم بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلاَّ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾(البقرة: ١٠٢) وليس إذنه ههنا أمره وشرعه، بل قضاؤه وقدره ومشيئته، فهو إذاً كوني قدري، لا ديني أمري.

﴿فصل﴾ ومن ذلك قوله تعالى ﴿وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ التَّقْوَىٰ وَكَانُوا أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهَا﴾(الفتح: ٢٦) وكلمة التقوى هي الكلمة التي يتقى الله بها، وأعلى أنواع هذه الكلمة هي قول: لا إله إلا الله، ثم كل كلمة يتقى الله بها بعدها فهي من كلمة التقوى، وقد أخبر سبحانه أنّه ألزمها عباده المؤمنين، فجعلها لازمة لهم لا ينفكون عنها، فبإلزامه التزموها، ولولا إلزامه لهم إيّاها لما التزموها، والتزامها فعل اختياري تابع لإرادتهم واختيارهم، فهو الملزم وهم الملتزمون.

﴿فصل﴾ ومن ذلك قوله تعالى ﴿إِنَّ الإِنسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا (١٩) إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا (٢٠) وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا﴾ (المعارج: ١٩ - ٢٢) وهذا تفسير الهلوع، والهلع شدة الحرص الذي يترتب[(١)] عليه الجزع والمنع، فأخبر سبحانه أنه خلق الإنسان كذلك، وذلك صريح في أن هلعه مخلوق لله، كما أن ذاته مخلوقة، فالإنسان بجملته ذاته وصفاته وأفعاله وأخلاقه مخلوق لله، ليس فيه شيء خلق لله وشيء خلق لغيره، بل الله خالق الإنسان بجملته وأحواله كلها، فالهلع فعله حقيقة، والله خالق ذلك فيه حقيقة، فليس الله سبحانه بهلوع، ولا العبد هو الخالق لذلك.

﴿فصل﴾ ومن ذلك قوله تعالى ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تُؤْمِنَ إِلاَّ بِإِذْنِ اللَّهِ وَيَجْعَلُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لا يَعْقِلُونَ﴾(يونس: ١٠٠) وإذنه ههنا قضاؤه وقدره، لا مجرد أمره

(١) في (خ) و(ق): ترتب.

وشرعه، كذلك قال السلف في تفسير هذه الآية، قال ابن المبارك عن الثوري: «بقضاء الله»(١)، وقال محمد بن جرير: «يقول جل ذكره لنبيه: وما كان لنفسٍ خلقتها من سبيل إلى أن تصدقك؛ إلا أن آذن لها في ذلك، فلا تجهدن نفسك في طلب هداها، وبلِّغها وعيد الله ثم خلِّها، فإن هداها بيد خالقها(*)».

وما قبل الآية وما بعدها لا يدل إلا على ذلك، فإنه سبحانه قال ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ ﴿٩٩﴾ وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تُؤْمِنَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ (يونس: ٩٩، ١٠٠) أي لا تكفي دعوتك في حصول الإيمان حتى يأذن الله لمن دعوته أن يؤمن، ثم قال ﴿قُلِ انظُرُوا مَاذَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا تُغْنِي الْآيَاتُ وَالنُّذُرُ عَن قَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ ﴿١٠١﴾﴾ (يونس: ١٠١).

قال ابن جرير: «يقول تعالى: يا محمد، قل لهؤلاء المشركين [من قومك] السائليك الآيات على صحة ما تدعوهم إليه من توحيد الله وخلع الأنداد والأوثان: انظروا -أيّها القوم- ماذا في السماوات من الآيات الدالة على حقّية(٢) ما أدعوكم إليه من توحيد الله، من شمسها وقمرها، واختلاف ليلها ونهارها، ونزول الغيث بأرزاق العباد من سحابها، وفي الأرض من جبالها، وتصدعها بنباتها وأقوات أهلها، وسائر صنوف عجائبها، فإن في ذلك لكم -إن عقلتم وتدبرتم- عظة ومعتبراً ودلالة على أن ذلك منْ فعلِ مَنْ لا يجوز أن يكون له في ملكه شريك، ولا له على حفظه وتدبيره ظهير، يغنيكم عما سواها من الآيات... وما يغني ذلك(٣) عن قوم قد سبق لهم من الله الشقاء، وقُضي عليهم في أم الكتاب أنهم من أهل النار، فهم لا يؤمنون بشيء من ذلك، ولا يصدقون به ولو جاءتهم كل آية حتى يروا العذاب الأليم»(*).

---

(١) رواه ابن جرير رقم (١٧٩٢٤) من طريق المثنى عن سويد عن ابن المبارك به.
(*) تفسير الطبري (٦/ ٦١٦).
(٢) في (ق): (حقيقة)، والمثبت من (خ) و(ط).
(٣) في تفسير ابن جرير: «وما تغني الحجج والعبر والرسل المنذرة عباد الله عقابه عن قوم..».

﴿فصل﴾ ومن ذلك قوله تعالى ﴿وَكُلَّ إِنسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنشُورًا﴾(الإسراء: ١٣) قال ابن جرير: «وكل إنسان ألزمناه ما قُضي له أنه عامله، وما هو صائر إليه من شقاء أو سعادة بعمله في عنقه لا يفارقه»[(١)]، وهذا يجمع ما قاله الناس في الآية، وهو ما طار له من الشقاء والسعادة، وما طار عنه من العمل، ثم ذكر عن ابن عباس قال: طائره عمله، وما قدر عليه، فهو ملازمه أينما كان، وزائل معه أينما زال، وكذلك قال ابن جريج وقتادة ومجاهد: هو عمله، زاد مجاهد: وما كتب اللَّه له، وقال قتادة أيضاً: سعادته وشقاوته بعمله[(٢)].

قال ابن جرير: «فإن قال قائل: فكيف قال: ﴿أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ﴾، إن كان الأمر على ما وصفت، ولم يقلْ: في يديه، أو رجليه، أو غير ذلك من أعضاء الجسد؟

قيل: لأن العنقَ هو موضع السمات، وموضع القلائد والأطوقة، وغير ذلك مما يزين أو يشين، فجرى كلام العرب بنسبة الأشياء اللازمة لبني آدم وغيرهم[(٣)] إلى أعناقهم، وكثر استعمالهم ذلك حتى أضافوا الأشياء اللازمة سائر الأبدان إلى الأعناق، كما أضافوا جنايات أعضاء الأبدان إلى اليد، فقالوا: ذلك بما كسبت يداه، وإن كان الذي جرَّه عليه لسانه أو فرجه، فكذلك قوله ﴿أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ﴾»[(٤)].

وقال الفراء: الطائر معناه عندهم العمل، قال الأزهري: والأصل في هذا: أنَّ الله سبحانه لمّا خلق آدم، علم المطيعَ من ذريته والعاصي، فكتب ما عَلمه منهم أجمعين، وقضى بسعادة من علمه مطيعاً، وشقاوة من علمه عاصياً، فطار لكل ما هو صائر إليه عند خلقه وإنشائه. وأما قوله: «في عنقه»، فقال أبو إسحاق: إنّما يقال

(١) تفسير ابن جرير الطبري (٨/ ٤٧).
(٢) أثر ابن عباس وابن جريج ومجاهد رواه ابن جرير برقم (٢٢١٣٣)، ورواه عن مجاهد من طريق ابن أبي نجيح عنه برقم (٢٢١٣٤)، وروى أثر قتادة برقم (٢٢١٣٨) (٢٢١٣٩).
(٣) في (ق) عنهم، وفي (خ) عليهم، والمثبت من تفسير ابن جرير الطبري.
(٤) تفسير ابن جرير الطبري (٨/ ٤٨).

للشيء اللازم: هذا في عنق فلان، أي لزومه له كلزوم القلادة من بين ما يلبس في العنق، قال أبو علي: هذا مثل قولهم طوقتك كذا، وقلدتك كذا، أي صرفته نحوك وألزمتك إيّاه، ومنه: قلده السلطان كذا، أي صارت الولاية في لزومها له في موضع القلادة ومكان الطوق، وقيل: إنما خص العنق لأنّ عمله لا يخلو إما أن يكون خيراً أو شراً، وذلك مما يزين أو يشين كالحلي والغل، فأضيف إلى الأعناق.

قالت القدرية: إلزامه ذلك وسمه به وتعليمه بعلامة يعرِّف الملائكة أنه سعيد أو شقي، والخبر عنه بذلك، لا أنه ألزمه العمل فجعله لازماً له.

قال أهل السنَّة: هذه طريقة لكم معروفة في تحريف الكلم عن مواضعه، سلكتموها في الختم والطبع والقفل، وهذا لا يعرفه أهل اللغة، وهو خلاف حقيقة اللفظ، وما فسّره به أعلم الأمة بالقرآن، ولا يعرف ما قلتموه عن أحد من سلف الأمة البتَّة، ولا فَسَّر الآية به غيركم، ولا يصح حمل الآية عليه، فإن الخبر عنه بذلك، والعلامة التي أعلم بها، إنما حصل بعد طائره اللازم له من عمله، فلما لزمه ذلك الطائر ولم ينفك عنه، أخبر عنه بذلك، وصارت عليه علامته وسمته، ونحن قد أريناكم أقوال أئمة الهدى، وسلف الأمة في الطائر، فأرونا قولكم عن واحد منهم قاله قبلكم، وكل طائفة من أهل البدع تجر القرآن إلى بدعتها وضلالتها، وتفسّره بمذاهبها وآرائها، والقرآن بريء من ذلك، وبالله التوفيق.

﴿فصل﴾ ومن ذلك قوله تعالى ﴿وَمَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ ﴿١١﴾ كَذَلِكَ نَسْلُكُهُ فِي قُلُوبِ الْمُجْرِمِينَ ﴿١٢﴾ لَا يُؤْمِنُونَ بِهِ﴾ (الحجر: ١١ - ١٣) وقد وقع هذا المعنى في القرآن في موضعين هذا أحدهما، والثاني في سورة الشعراء في قوله ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَاهُ عَلَىٰ بَعْضِ الْأَعْجَمِينَ ﴿١٩٨﴾ فَقَرَأَهُ عَلَيْهِم مَّا كَانُوا بِهِ مُؤْمِنِينَ ﴿١٩٩﴾ كَذَلِكَ سَلَكْنَاهُ فِي قُلُوبِ الْمُجْرِمِينَ ﴿٢٠٠﴾ لَا يُؤْمِنُونَ بِهِ حَتَّىٰ يَرَوُا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾ (الشعراء: ١٩٨ - ٢٠١)، قال ابن عباس: المعنى سلك الشرك في قلوب المكذبين، كما سلك الخرزة في الخيط،

وقال أبو إسحاق: أي كما فعل بالمجرمين الذين استهزؤوا بمن تقدم من الرسل، كذلك سلك الضلال في قلوب المجرمين.

واختلفوا في مفسر الضمير في قوله (نسلكه) فقال ابن عباس سلكنا الشرك، وهو قول الحسن، وقال الزجاج وغيره: هو الضلال، وقال الربيع: يعني الاستهزاء وقال الفراء: التكذيب، وهذه الأقوال ترجع إلي شيء واحد، والتكذيب والاستهزاء والشرك كل ذلك فعلهم حقيقة، وقد أخبر أنه سبحانه هو الذي سلكه في قلوبهم.

وعندي في هذه الأقوال شيء! فإن الظاهر أن الضمير في قوله «لايؤمنون به» هو الضمير في قوله «سلكناه» فلا يصح أن يكون المعنى: لا يؤمنون بالشرك والتكذيب والاستهزاء، فلا تصحّ تلك الأقوال إلا باختلاف مفسر الضميرين، والظاهر اتحاده، فالذي لا يؤمنون به هو الذي سلكه في قلوبهم وهو القرآن، فإن قيل: فما معنى سَلْكه إيّاه في قلوبهم وهم ينكرونه؟ قيل: سلكه في قلوبهم بهذه الحال، أي سلكناه غير مؤمنين به، فدخل في قلوبهم مُكَذَّباً به، كما دخل في قلوب المؤمنين مُصَدَّقاً به، وهذا مراد من قال: إن الذي سلكه في قلوبهم هو التكذيب والضلال، ولكن فَسَّر الآية بالمعنى، فإنه إذا دخل في قلوبهم مكذبين به، فقد دخل التكذيب والضلال في قلوبهم.

فإن قيل: فما معنى إدخاله في قلوبهم وهم لا يؤمنون به؟ قيل: لتقوم عليهم بذلك حجة اللّه، فدخل في قلوبهم وعلموا أنه حق وكذبوا به، فلم يدخل في قلوبهم دخول مُصدَّق به مؤمن به مرضي به، وتكذيبهم به بعد دخوله في قلوبهم أعظم كفراً من تكذيبهم به قبل أن يدخل في قلوبهم، فإن المكذب بالحق بعد معرفته له شر من المكذب به ولم يعرفه، فتأمله فإنه من فقه التفسير، والله الموفق للصواب.

﴿فصل﴾ ومن ذلك قوله تعالى ﴿**أَلَمْ تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا**﴾ (مريم: ٨٣) فالإرسال ههنا إرسال كوني قدري كإرسال الرياح، وليس بإرسال ديني شرعي، فهو إرسال تسليط بخلاف قوله في المؤمنين ﴿**إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ**

لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ﴾(الحجر: ٤٢) فهذا السلطان المنفي عنه على المؤمنين، هو الذي أرسل به جنده على الكافرين، قال أبو إسحاق: ومعنى الإرسال ههنا التسليط، تقول: قد أرسلت فلاناً على فلان إذا سلّطته عليه كما قال ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلاَّ مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾(الحجر: ٤٢) فأعلم أن من اتبعه هو مسلّط عليه، قلت: ويشهد له قوله تعالى﴿إِنَّمَا سُلْطَانُهُ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُ وَالَّذِينَ هُم بِهِ مُشْرِكُونَ﴾(النحل: ١٠٠) وقوله: (تؤزهم أزاً) فالأزّ في اللغة: التحريك والتهييج، ومنه يقال لغليان القدر: الأزيز لتحرك الماء عند الغليان، وفي الحديث: «كان لصدر رسول الله ﷺ أزيز كأزيز المرجل من البكاء»[(١)] وعبارات السلف تدور على هذا المعنى، قال ابن عباس: تغريهم إغراء[(٢)] وفي رواية أخرى عنه: تشيلهم إشلاء[(٣)] وفي رواية أخرى: تحرضهم تحريضاً[(٤)]، وفي أخرى: تزعجهم إلى المعاصي ازعاجاً[(٥)]، وفي أخرى: توقدهم إيقاداً، أي كما يتحرك الماء بالوقود تحته[(٦)].

قال أبو عبيدة: الأزيز: الالتهاب والحركة، كالتهاب النار في الحطب، يقال: إزّ قدرك، أي ألهب تحتها النار، وائتَزَّت القدر، إذا اشتد غليانها، وهذا اختيار الأخفش.

---

(١) رواه أحمد (٤/ ٢٥) رقم (١٦٢٩٦)، (١٦٢٩١)، وأبو داود (٩٠٤) والنسائي (١٢١٣)، والترمذي في الشمائل «تحفة ٤/ ٣٥٩» والحاكم (١/ ٢٦٤) (رقم ٩٧١) من طرق عن حماد بن سلمة عن ثابت البناني، عن مطرف بن عبد الله عن أبيه عبد الله بن الشخير به.
قال الحاكم: صحيح على شرط مسلم، ووافقه الذهبي، وهو كما قالا.
أضف إلى ذلك أن ثابتاً قد تابعه عبد الكريم بن رشيد فيما رواه النسائي في الكبرى «تحفه ٤/ ٣٥٩» عن عيسى بن يونس عن ضمرة عن السري بن يحيى عن عبد الكريم عن مطرف به.
وهذا إسناد حسن.

(٢) رواه ابن جرير الطبري برقم (٢٣٩٢١) من طريق علي بن أبي طلحة عنه.

(٣) رواه ابن جرير (٢٣٩٢٧) عن ابن زيد، وابن أبي حاتم عن مجاهد، الدر (٤/ ٥٠٧) وابن كثير (٥/ ٢٢٥).

(٤) رواه ابن أبي حاتم من طريق العوفي عنه الدر (٤/ ٥٠٧)، تفسير ابن كثير (٥/ ٢٢٥).

(٥) رواه ابن جرير رقم (٢٣٩٢٤) (٢٣٩٢٥) (٢٣٩٢٦)، عن قتادة.

(٦) رواه ابن الأنباري في الوقف (الدر ٤/ ٥٠٧) من طريق نافع بن الأزرق عن ابن عباس.

والتحقيق أن اللفظة تجمع المعنيين جميعاً.

قالت القدرية: معنى ﴿أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ خلينا بينهم وبين الكافرين وليس معناه التسليط، قال أبو علي: الإرسال يستعمل بمعنى التخلية بين المرسل وما يريد، فمعنى الآية: خلينا بين الشياطين وبين الكافرين، ولم نمنعهم منهم، ولم نعذهم بخلاف المؤمنين الذين قيل فيهم: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ﴾ (الإسراء: ٦٥)، قال الواحدي: وإلى هذا الوجه تذهب القدرية في معنى الآية، قال: وليس المعنى على ما ذهبوا إليه.

وقال أبو إسحاق: والمختار أنهم أرسلوا عليهم، وقُيِّضوا لهم بكفرهم كما قال تعالى ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقَيِّضْ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ﴾(الزخرف: ٣٦) وقال﴿ وَقَيَّضْنَا لَهُمْ قُرَنَاءَ فَزَيَّنُوا لَهُم مَّا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ﴾(فصلت: ٢٥) وإنما معنى الإرسال[1] التسليط، قلت: وهذا هو المفهوم من معنى الإرسال، كما في الحديث: «إذا أرسلت كلبك المعلم»[2] أي سلَّطته، ولو خلَّى بينه وبين الصيد من غير إرسال منه لم يبح صيده، وكذلك قوله ﴿وَفِي عَادٍ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ﴾(الذاريات: ٤١) أي سلطناها وسخرناها عليهم، وكذلك قوله﴿ وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ﴾(الفيل: ٣) وكذلك قوله ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ صَيْحَةً وَاحِدَةً﴾ (القمر: ٣١) والتخلية بين المرسل وبين ما أرسل عليه من لوازم هذا المعنى، ولا يتم التسليط إلا به، فإذا أرسل الشيء الذي من طبعه وشأنه أن يفعل فعلاً ولم تمنعه من فعله، فهذا هو التسليط.

ثم إنّ القدرية تناقضوا في هذا القول، فإنهم إنْ جوَّزوا منعهم منهم وعصمتهم وإعاذتهم فقد نقضوا أصلهم، فإن منع المختار من فعله الاختياري مع سلامةآلته،

(١) في (ق) و(خ) (الآية).
(٢) رواه البخاري رقم (٥٤٧٧)، ومسلم (١٩٢٩).

وصحة بنيته تدل على أن فعله وتركه مقدور للربّ، وهذا عين قول أهل السنة، وإن قالوا: لا يقدر على منعهم وعصمتهم منهم وإعاذتهم، فقد جعلوا قدرتهم ومشيئتهم بفعل ما لا يقدر الربّ على المنع منه، وهذا أبطل الباطل.

ثم قالت القدرية: معنى «تؤزهم أزًّا»: تأمرهم بالمعاصي أمراً، وحكوا ذلك عن الضحاك، وهذا لا يُلتفت إليه، إذْ لا يُقال لمن أمر غيره بشيء: قد أزّه، ولا تساعد اللغة على ذلك، ولو كان ذلك صحيحاً كانت تؤز المؤمنين أيضاً، فإنها تأمرهم بالمعاصي أكثر من أمر الكافرين، فإن الكافر سريع الطاعة والقبول من الشيطان، فلا يحتاج من أمره إلى ما يحتاج إليه من أمر المؤمنين، بل يأمر الكافر مَرَّة، ويأمر المؤمن مرات، فلو كان الأزّ أمراً لم يكن له اختصاص بالكافرين.

﴿فصل﴾ ومن ذلك قوله تعالى ﴿**قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ ۝١ مَلِكِ النَّاسِ ۝٢ إِلَهِ النَّاسِ ۝٣ مِن شَرِّ الْوَسْوَاسِ الْخَنَّاسِ ۝٤ الَّذِي يُوَسْوِسُ فِي صُدُورِ النَّاسِ ۝٥ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ**﴾ (الناس: ١ - ٦) وقوله ﴿**وَقُل رَّبِّ أَعُوذُ بِكَ مِنْ هَمَزَاتِ الشَّيَاطِينِ ۝٩٧ وَأَعُوذُ بِكَ رَبِّ أَن يَحْضُرُونِ**﴾ (المؤمنون: ٩٧، ٩٨) وقوله ﴿**فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ**﴾ (النحل: ٩٨) ومن المعلوم أن الإعاذة من الشيطان الرجيم ليست بإماتته، ولا تعطيل آلات كيده وشرّه، وإنّما هي بأنْ يعصم المستعيذ من أذاه له، ويحول بينه وبين فعله الاختياري [له](١)، فدلّ على أنَّ فعله مقدور له سبحانه، إنْ شاء سلّطه على العبد، وإن شاء حال بينه وبينه.

وهذا على أصول القدرية باطل، فلا يثبتون حقيقة الإعاذة، وإن أثبتوا حقيقة الاستعاذة من العبد، وجعلوا الآية رداً على الجبرية، والجبرية أثبتوا حقيقة الإعاذة، ولم يثبتوا حقيقة الاستعاذة من العبد، بل الاستعاذة فعل الربِّ حقيقة كما أن الإعاذة فعله، وقد ضَلَّ الطائفتان عن الصراط المستقيم، وأصابت كل طائفة منهما فيما أثبتته من الحق.

(١) في (ق) و(خ) (به).

﴿فصل﴾ ومن ذلك قوله تعالى ﴿وَاصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلاَّ بِاللَّهِ﴾(النحل: ١٢٧) وقول هود عليه السلام ﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلاَّ بِاللَّهِ﴾(هود: ٨٨)، ومعلوم أن الصبر والتوفيق فعل اختياري للعبد، وقد أخبر أنه به سبحانه لا بالعبد، وهذا لا ينفي[1] أن يكون فعلاً للعبد حقيقة، ولهذا أمر به وهو لا يأمر عبده بفعل نفسه سبحانه، وإنما يؤمر العبد بفعله هو، ومع هذا فليس فعله واقعاً به وإنّما هو بالخالق لكل شيء، الذي ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، بالتصبير منه سبحانه وهو فعله، والصبر هو القائم بالعبد، وهو فعل العبد، ولهذا أثنى على من يسأله أن يصبِّره فقال تعالى ﴿وَلَمَّا بَرَزُوا لِجَالُوتَ وَجُنُودِهِ قَالُوا رَبَّنَا أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا وَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ﴿٢٥٠﴾ فَهَزَمُوهُم بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ (البقرة: ٢٥٠، ٢٥١) ففي الآية أربعة أدلة.

أحدها: قولهم ﴿أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا﴾ والصبر فعلهم الاختياري، فسألوه ممن هو بيده ومشيئته وإذنه إن شاء أعطاهموه، وإن شاء منعهموه.

الثاني: قولهم ﴿وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا﴾ وثبات الأقدام فعل اختياري، ولكن التثبيت فعله، والثبات فعلهم، ولا سبيل إلى فعلهم إلا بعد فعله.

الثالث: قولهم ﴿وَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ فسألوه النصر، وذلك بأن يقوي عزائمهم ويشجعهم ويصبرهم ويثبتهم، ويلقي في قلوب أعداهم الخور والخوف والرعب، فيحصل النصر، وأيضاً فإنّ كون الإنسان منصوراً على غيره، إما أن يكون بأفعال الجوارح، وهو واقع بقدرة العبد واختياره، وإما أن يكون بالحجة والبيان والعلم، وذلك أيضاً فعل العبد، وقد أخبر سبحانه أنّ النصر بجملته من عنده، وأثنى على من طلبه منه، وعند القدرية لا يدخل تحت مقدور الربّ.

الرابع: قوله ﴿فَهَزَمُوهُم بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ وإذنه ههنا هو الإذن الكوني القدري، أي بمشيئته وقضائه وقدرته، ليس هو الإذن الشرعي الذي هو بمعنى الأمر، فإن ذلك لا يستلزم

(١) في (ط): ينبغي!

الهزيمة، بخلاف إذنه الكوني وأمره الكوني، فإنّ المأمور الكوني لا يتخلف عنه البتة.

﴿فـصل﴾ ومن ذلك قوله تعالى ﴿وَلا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَن ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ﴾ (الكهف: ٢٨) وفي الآية ردٌّ ظاهر على الطائفتين وإبطال لقولهما، فإنه سبحانه أغفل قلب العبد عن ذكره فغفل هو، فالإغفال فعل الله، والغفلة فعل العبد، ثم أخبر عن اتباعه هواه، وذلك فعل العبد حقيقة، والقدرية تحرّف هذا النص وأمثاله بالتسمية والعلم، فيقولون: معنى أغفلنا قلبه سميناه غافلاً أو وجدناه غافلاً، أي علمناه كذلك وهذا من تحريفهم، بل أغفلته مثل أقمته وأقعدته وأغنيته وأفقرته، أي جعلته كذلك، وأما أفعلته إذا أوجدته كذلك كأحمدته وأجبنته وأبخلته وأعجزته، فلا يقع في أفعال الله البتة، وإنّما يقع في أفعال العاجز أن يجعل غيره جباناً وبخيلاً وعاجزاً، فيكون معناه صادفته كذلك.

وهل يخطر بقلب الداعي: اللهم أقدرني وأوزعني وألهمني، أي سمِّني وأعلمني كذلك! وهل هذا إلا كذب عليه وعلى المدعو سبحانه، والعقلاء يعلمون علماً ضرورياً أنّ الداعي إنّما سأل الله أن يخلق له ذلك ويشاءه له، ويقدره عليه، حتى القدري إذا غابت عنه بدعته وما تقلده عن أشياخه وأسلافه، وبقي وفطرته، لم يخطر بقلبه سوى ذلك.

وأيضاً فلا يمكن أن يكون العبدُ هو المغفل لنفسه عن الشيء، فإنّ إغفاله نفسه [عنه][1] مشروط بشعوره به، وذلك مضاد لغفلته عنه، بخلاف إغفال الربِّ تعالى له فإنه لا يضاد علم الربّ بما يغفل عنه العبد، وبخلاف غفلة العبد فإنها لا تكون إلا مع عدم شعوره بالمغفول عنه، وهذا ظاهر جداً، فثبت أن الإغفال فعل الله بعبده، والغفلة فعل العبد.

﴿فصل﴾ ومن ذلك قوله تعالى إخباراً عن نبيه شعيب أنه قال لقومه ﴿قَدِ افْتَرَيْنَا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا إِنْ عُدْنَا فِي مِلَّتِكُم بَعْدَ إِذْ نَجَّانَا اللَّهُ مِنْهَا وَمَا يَكُونُ لَنَا أَن نَّعُودَ فِيهَا

(١) ساقطة من (ق) و(خ).

إلاَّ أَن يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّنَا ﴾ (الأعراف: ٨٩) وهذا يبطل تأويل القدرية المشيئة في مثل ذلك بمعنى الأمر، فقد علمت الرسل أنه من الممتنع على الله أن يأمر بالدخول في ملّة الكفر والشرك به، ولكن استثنوا بمشيئته التي يضل بها من يشاء ويهدي من يشاء، ثم قال شعيب ﴿ وَسِعَ رَبُّنَا كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا ﴾(الأعراف: ٨٩) فردَّ الأمر إلى مشيئته وعلمه، فإن له سبحانه في خلقه علماً محيطاً ومشيئة نافذة وراء ما يعلمه الخلائق، فامتناعنا من العود فيما هو مبلغ علومنا ومشيئتنا، ولله علم آخر ومشيئة أخرى وراء علومنا ومشيئتنا، فلذلك رَدَّ الأمر إليه ومثله قول إبراهيم عليه السلام ﴿ وَلا أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ إِلاَّ أَن يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا أَفَلا تَتَذَكَّرُونَ ﴾(الأنعام: ٨٠) فأعادت الرسل -بكمال معرفتها بالله- أمورها إلى مشيئة الربّ وعلمه، ولهذا أمر الله رسوله أن لا يقول لشيء أنه فاعله حتى يستثني بمشيئة الله، فإنه إن شاء فعله وإن شاء لم يفعله، وقد تقدم تقرير هذا المعنى، وبالجملة فكل دليل في القرآن على التوحيد فهو دليل على القدر وخلق أعمال العباد، ولهذا كان إثبات القدر أساس التوحيد، قال ابن عباس رضي الله عنه: «الإيمان بالقدر نظام التوحيد، فمن كَذَّبَ بالقدر نقض تكذيبه توحيده»[(١)].

---

(١) رواه الفريابي في القدر رقم (٢٠٥)، وعنه الآجري (٤٥٦)، واللالكائي (١٢٢٤) وابن بطة في الإبانة (١٦٢٤) من طرق عن الزهري عن ابن عباس به، والزهري كان يدلس ويرسل عن الصحابة «جامع التحصيل ٢٦٩».

إلا أنه روي من وجوه أخر مرسلاً أيضاً عن ابن عباس، فيما رواه الآجري (٤٥٧) وابن بطة (١٦١٩)، واللالكائي (١١١٢) عن الأوزاعي، وعمر بن محمد بن زيد المدني ثقة «تقريب ٧٢٧»، وإسماعيل بن رافع جميعهم عن ابن عباس به.

والمرسل إذا عضده مرسل آخر، سنده غير سند الأول، فإنه حينئذ يتقوى كما هو مذهب المحققين من أهل العلم «جامع التحصيل ٤١» هذا من جهة.

ومن جهة أخرى يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «احتجاج مرسل الحديث بما أرسله يقتضي ثبوته عنده»، «الاقتضاء ص ٣٢٣».

والزهري قد احتج بهذا الأثر بلفظه.

فيما رواه عنه ابن بطة في الإبانة (١٨٠٠) من طريق ابن وهب عن يونس بن يزيد الأيلي عن الزهري به.

فالأثر قد تعددت مخارجه، واحتج به بعض من أرسله، واشتهر عن ابن عباس، كل هذا يدلّ على ثبوته وبالله التوفيق.

الباب الرابع عشر

في الهدى والضلال ومراتبهما والمقدور منهما للخلق وغير المقدور لهم

هذا المذهب[1] هو قلب أبواب القدر ومسائله، فإن أفضل ما يقدِّر الله لعبده وأجل ما يقسمه له الهدى، وأعظم ما يبتليه به ويقدِّره عليه الضلال، وكل نعمة دون نعمة الهدى، وكل مصيبة دون مصيبة الضلال، وقد اتفقت رسل الله من أولهم إلى آخرهم، وكتبه المنزّلة عليهم على أنه سبحانه يُضل من يشاء ويهدي من يشاء، وأنه من يهده الله فلا مضلّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأن الهدى والإضلال بيده لا بيد العبد، وأنّ العبد هو الضالّ المهتدي، فالهداية والإضلال فعله سبحانه وقدره، والاهتداء والضلال فعل العبد وكسبه.

ولابدَّ قبل الخوض في تقرير ذلك من ذكر مراتب الهدى والضلال في القرآن، فأما مراتب الهدى فأربعة:

إحداها: الهدى العام، وهو هداية كل نفس إلى مصالح معاشها وما يقيمها، وهذا أعم مراتبه.

المرتبة الثانية: الهدى بمعنى البيان والدلالة والتعليم والدعوة إلى مصالح العبد في معاده، وهذا خاصّ بالمكلفين، وهذه المرتبة أخصّ من المرتبة الأولى، وأعم من الثالثة.

المرتبة الثالثة: الهداية المستلزمة للاهتداء، وهي هداية التوفيق ومشيئة الله لعبده الهداية، وخلقه دواعي الهدى وإرادته والقدرة عليه للعبد، وهذه الهداية التي لا يقدر عليها إلا الله عز وجل.

المرتبة الرابعة: الهداية يوم المعاد إلى طريق الجنّة والنار.

---

(١) كذا في (ق) و(خ) و(ط)، ولعل الصواب (الباب).

﴿فصل﴾ فأما المرتبة الأولى فقد قال سبحانه ﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ۝١ الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝٢ وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَىٰ﴾(الأعلى: ١ - ٣) فذكر سبحانه أربعة أمور عامة: الخلقُ، والتسويةُ، والتقديرُ، والهدايةُ، وجعل التسوية من تمام الخلق، والهداية من تمام التقدير، قال عطاء ﴿خَلَقَ فَسَوَّىٰ﴾ أحسن ما خلقه، وشاهدُه قوله تعالى ﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾(السجدة: ٧)، فإحسان خلقه يتضمن تسويته، وتناسب خلقه وأجزائه، بحيث لم يحصل بينهما تفاوت يخل بالتناسب والاعتدال، فالخلق الإيجاد. والتسوية إتقانه وإحسان خلقه.

وقال الكلبي: خلق كل ذي روح، فجمع خلقه وسواه باليدين والعينين والرجلين.

وقال مقاتل: خلق لكل دابة ما يصلح لها من الخلق.

وقال أبو إسحاق: خلق الإنسان مستوياً، وهذا تمثيل[1]، وإلا فالخلق والتسوية شامل للإنسان وغيره قال تعالى ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا﴾(الشمس: ٧) وقال ﴿فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ﴾(البقرة: ٢٩) فالتسوية شاملةٌ لجميع مخلوقاته ﴿مَّا تَرَىٰ فِي خَلْقِ الرَّحْمَٰنِ مِن تَفَاوُتٍ﴾(الملك: ٣) وما يوجد من التفاوت وعدم التسوية فهو راجع إلى عدم إعطاء التسوية للمخلوق، فإن التسوية أمرٌ وجودي يتعلق بالتأثير والإبداع، فما عُدم منها فلعدم إرادة الخالق للتسوية، وذلك أمر عدمي يكفي فيه عدم الإبداع والتأثير، فتأمل ذلك فإنه يزيل عنك الإشكال في قوله ﴿مَّا تَرَىٰ فِي خَلْقِ الرَّحْمَٰنِ مِن تَفَاوُتٍ﴾(الملك: ٣) فالتفاوت حاصل بسبب عدم مشيئة التسوية، كما أنّ الجهل والصمم والعمى والخرس والبكم يكفي فيها عدم مشيئة خلقها وإيجادها، وتمام هذا يأتي إن شاء الله في باب دخول الشر في القضاء الإلهي عند قول النبي ﷺ: (والشر ليس إليك)[2].

(١) في (ق): (تخيل) والمثبت من (خ) و(ط).
(٢) يأتي تخريجه في موضعه.

والمقصود أن كل مخلوق فقد سوّاه خالقه سبحانه في مرتبة خلقه، وإن فاتته التسوية من وجه آخر لم يخلق له.

﴿فصل﴾ وأما التقدير والهداية فقال مقاتل: قدر خلق الذكر والأنثى من الدواب، فهدى الذكر للأنثى كيف يأتيها، وقال ابن عباس والكلبي وكذلك قال عطاء: قدر من النسل ما أراد، ثم هدى الذكر للأنثى، واختار هذا القول صاحب النظم فقال: معنى «هدى» هداية الذكر لإتيان الأنثى كيف يأتيها، لأن إتيان ذُكران الحيوان لإناثه مختلف لاختلاف الصور والخلق والهيئات، فلولا أنه سبحانه جبل كل ذكر على معرفة كيف يأتي أنثى جنسه، لما اهتدى لذلك، وقال مقاتل أيضاً: هداه لعيشته[١] ومرعاه، وقال السدي: قَدَّر مدة الجنين في الرحم، ثم هداه للخروج، وقال مجاهد: هدى الإنسان لسبيل الخير والشر، والسعادة والشقاوة، وقال الفراء: التقدير: فهدى وأضل، فاكتفى من ذكر أحدهما بالآخر.

قلت: الآية أعَمُّ من هذا كلّه، وأضعف الأقوال فيها قول الفراء، إذْ المراد ههنا الهداية العامة لمصالح الحيوان في معاشه، وليس المراد هداية الإيمان والضلال [بمشيئته][٢]، وهي نظير قوله﴿ رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَىٰ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَىٰ ﴾(طه: ٥٠) فإعطاء الخلق إيجاده في الخارج، والهداية التعليم والدلالة على سبيل بقائه وما يحفظه ويقيمه، وما ذكره مجاهد فهو تمثيل منه لا تفسير مطابق للآية، فإن الآية شاملة لهداية الحيوان كلّه ناطقه وبهيمه، طيره ودوابه، فصيحه وأعجمه، وكذلك قول من قال: «إنه هداية الذكر لإتيان الأنثى» تمثيل أيضاً، وهو فرد واحد من أفراد الهداية التي لا يحصيها إلا الله، وكذلك قول من قال: هداه للمرعى، فإن ذلك من الهداية.

فإن[٣] الهداية إلى التقام الثدي عند خروجه من بطن أمه، والهداية إلى معرفته أمه

(١) في (ط): لمعيشته.
(٢) في (ق) و(خ) (عنه) والمثبت من (ط).
(٣) في (ق) و(خ) (فأين).

دون غيرها حتى يتبعها أين ذهبت، والهداية إلى قصد ما ينفعه من المرعى دون ما يضره منه، وهداية الطير والوحش والدواب إلى الأفعال العجيبة التي يعجز عنها الإنسان، كهداية النحل إلى سلوك السبل[1] التي فيها مراعيها على تباينها، ثم عودها إلى بيوتها من الشجر والجبال وما يعرش بنو آدم.

وأمر النحل في هدايتها من أعجب العجب، وذلك أن لها أميراً ومدبراً وهو اليعسوب، وهو أكبر جسماً من جميع النحل وأحسن لوناً وشكلاً، وإناث النحل تلد في إقبال الربيع، وأكثر أولادها يكنّ إناثاً، وإذا وقع فيها ذكرٌ لم تدعه يدخل بينها، بل إمّا أن تطرده، وإما أن تقتله إلا طائفة يسيرة منها تكون حول الملك، وذلك أنّ الذكر منها لا يعمل شيئاً ولا يكتسب، ثم تجتمع الأمهات وفراخها عند الملك، فيخرج بها إلى المراعي، من المروج والرياض والبساتين والمرابع في أقصد الطرق وأقربها، فتجتني منها كفايتها، فيرجع بها الملك، فإذا انتهوا إلى الخلايا وقف على بابها، ولم يدع ذكراً ولا نحلة غريبة تدخلها.

فإذا تكامل دخولها دخل بعدها، وقد أخذت النحل مقاعدها وأماكنها، فيبتدئ الملك بالعمل كأنه يعلمها إيّاه، فيأخذ النحل في العمل ويتسارع إليه، ويترك الملك العمل ويجلس ناحية بحيث يشاهد النحل، فيأخذ النحل في إيجاد الشمع من لزوجات الأوراق والأنوار، ثم تقتسم النحل فرقاً، فمنها فرقة تلزم الملك ولا تفارقه ولا تعمل ولا تكسب، وهم حاشية الملك من الذكورة، ومنها فرقة تهيىء[1] الشمع وتصفيه، والشمع هو ثفل العسل وفيه حلاوة كحلاوة التين، وللنحل به عناية شديدة فوق عنايتها بالعسل، فينظفه النحل ويصفيه ويخلّصه مما يخالطه من أبوالها وغيرها.

وفرقه تبني البيوت، وفرقة تسقي الماء، وتحمله على متونها، وفرقة تكنس الخلايا وتنظفها من الأوساخ والجيف والزبل، وإذا رأت بينها نحلة مهينة بطالة قطعتها وقتلتها

(١) في (ق) و(خ) (السبيل).
(٢) في (ق): تميز.

حتى لا تفسد عليهن بقية العمال، وتعديهن ببطالتها ومهانتها، وأول ما تبني في الخلية مقعد الملك وبيته، فتبني له بيتاً مربعاً يشبه السرير والتخت، فيجلس عليه ويستدير حوله طائفة من النحل تشبه الأمراء والخدم والخواص لا يفارقنه، ويجعل النحل بين يديه شيئاً يشبه الحوض، يصب فيه من العسل أصفى ما يقدر عليه، ويملأ منه الحوض يكون ذلك طعاماً للملك وخواصه، ثم يأخذن في بناء البيوت على خطوط متساوية كأنها سكك ومحال، وتبنى بيوتها مسدسة الأشكال متساوية الأضلاع، كأنها قرأت كتاب إقليدس، حتى عرفت أوفق الأشكال لبيوتها، لأنّ المطلوب من بناء الدور هو الوثاقة والسَّعة، والشكل المسدس -دون سائر الأشكال- إذا انضمت بعض أشكاله إلى بعض صارت شكلاً مستديراً كاستدارة الرحى، ولا يبقى فيه فروج ولا خلل، ويشدّ بعضه بعضاً، حتي يصير طبقاً واحداً محكماً، لا يدخل بين بيوته رؤوس الإبر، فتبارك الذي ألهمها أن تبني بيوتها هذا البناء المحكم، الذي يعجز البشر عن صنع مثله، فعلمت أنها محتاجة إلى أن تبني بيوتها من أشكال موصوفة بصفتين:

إحداهما: أن لا تكون زواياها ضيقة حتى لا يبقى الموضع الضيق معطلاً.

الثانية: [(١)] أن تكون تلك البيوت مشكلة بأشكال إذا انضم بعضها إلى بعض امتلأت العرصة[(٢)] منها، ولا يبقى شيء منها ضائعاً، ثم إنها علمت أن الشكل الموصوف بهاتين الصفتين هو المسدس فقط، فإن المثلثات والمربعات وإن أمكن امتلاء العرصة منها، إلاّ أن زواياها ضيقة، وأما سائر الأشكال وإن كانت زواياها واسعة إلا أنها لا تمتلئ العرصة منها، بل يبقى فيما بينها فروج خالية ضائعة، وأما المسدس فهو موصوف بهاتين الصفتين.

فهداها سبحانه على بناء بيوتها على هذا الشكل، من غير تسطير ولا آلة ولا مثال يحتذى عليه، وأصنع بني آدم لا يقدر على بناء البيت المسدس إلا بالآلات الكثيرة،

---

(١) في (ق) و(خ) (الثاني).

(٢) العَرْصَة: كل بقعة بين الدور واسعة ليس فيها بناء أ. هـ المحيط (٨٠٣).

فتبارك الذي هداها أن تسلك سبل مراعيها على قربها، وتأتيها ذللاً لا تستعصي عليها ولا تضل عنها، وأن تجتني أطيب ما في المرعى وألطفه، وأن تعود إلى بيوتها الخالية فتصب فيها شراباً مختلفا ألوانه فيه شفاء للناس، إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون.

فإذا فرغت من بناء البيوت، خرجت خماصًا تسيح سهلاً وجبلاً، فأكلت من الحلاوات المرتفعة على رؤوس الأزهار، وورق الأشجار، فترجع بطاناً، وجعل سبحانه في أفواهها حرارة منضجة تنضج ماجَنَتْه، فتعيده حلاوة ونضجًا، ثم تمجّه في البيوت، حتى إذا امتلأت ختمتها وسدت رؤوسها بالشمع المصفى، فإذا امتلأت تلك البيوت عمدت إلى مكان آخر إن صادفته فاتخذت فيه بيوتًا، وفعلت كما فعلت في البيوت الأولى.

فإذا برد الهواء، وأخلف[1] المرعى، وحيل بينها وبين الكسب، لزمت بيوتها واغتذت بما ادخرته من العسل، وهي في أيام الكسب والسعي تخرج بكرة، وتسيح في المراتع، وتستعمل كل فرقة منها بما يخصّها من العمل، فإذا أمست رجعت إلى بيوتها، وإذا كان وقت رجوعها، وقف على باب الخلية بوّاب منها ومعه أعوان، فكل نحلة تريد الدخول يشمها البواب ويتفقدها فإن وجد منها رائحة منكرةً، أو رأى بها لطخة من قذر، منعها من الدخول، وعزلها ناحية إلى أن يدخل الجميع، فيرجع إلى المعزولات الممنوعات من الدخول فيتفقدهن، ويكشف أحوالهن مرة ثانية، فمن وجده قد وقع على شيء منتن أو نجس قدّه نصفين، ومن كانت جنايته خفيفة تركه خارج الخلية، هذا دأب البوّاب كل عشية.

وأما الملك فلا يكثر الخروج من الخلية إلاّ نادراً، إذا اشتهى التنزّه فيخرج ومعه أمراء النحل والخدم، فيطوف في المروج والرياض والبساتين ساعةً من النهار ثم يعود إلى مكانه، ومن عجيب أمره أنه ربما لحقه أذى من النحل أو من صاحب الخلية أو من خدمه، فيغضب ويخرج من الخلية ويتباعد عنها، ويتبعه جميع النحل، وتبقى الخلية

(١) في (ق) و(خ) (واختلف) والمثبت من ط.

خالية، فإذا رأى صاحبها ذلك، وخاف أن يأخذ النحل، ويذهب بها إلى مكان آخر احتال لاسترجاعه، وطلب رضاه، فيتعرف موضعه الذي صار إليه بالنحل، فيعرفه باجتماع النحل إليه فإنها لا تفارقه، وتجتمع عليه حتى تصير عليه عنقوداً، وهو إذا خرج غضباً جلس على مكان مرتفع من الشجرة، وطافت به النحل وانضمت إليه، حتى تصير كالكرة، فيأخذ صاحب النحل رمحاً أو قصبة طويلة، ويشدّ على رأسها حزمةً من النبات الطيب الرائحة العطر النظيف، ويدنيه إلى محل الملك ويكون معه إما مزهر أو يراع أو شيء من آلات الطرب، فيحركه وقد أدنى إليه ذلك الحشيش فلا يزال كذلك إلى أن يرضى الملك، فإذا رضي وزال غضبه، طفر[1] ووقع على الضغث، وتبعه خدمه وسائر النحل، فيحمله صاحبه إلى الخلية، فينزل ويدخلها هو وجنوده.

ولا يقع النحل على جيفة ولا حيوان ولا طعام.

ومن عجيب أمرها أنها تقتل الملوك الظلمة المفسدة، ولا تدين بطاعتها، والنحل الصغار المجتمعة الخلق هي العسالة، وهي تحاول مقاتلة الطوال القليلة النفع وإخراجها ونفيها عن الخلايا، واذا فعلت ذلك جاد العسل، وتجتهد أن تقتل ما تريد قتله خارج الخلية، صيانة للخليه عن جيفته، ومنها صنف قليلة النفع كبيرة الجسم، وبينها وبين العسَّالة حرب، فهي تقصدها وتغتالها وتفتح عليها بيوتها وتقصد هلاكها، والعسَّالة شديدة التيقظ والتحفظ منها، فإذا هجمت عليها [في] بيوتها حاولتها وألجأتها إلى أبواب البيوت فتتلطخ بالعسل فلا تقدر على الطيران، ولا يفلت منها إلا كلّ طويل العمر، فإذا انقضت الحرب وبرد القتال، عادت إلى القتلى، فحملتها وألقتها خارج الخلية.

وقد ذكرنا أن الملك لا يخرج إلاّ في الأحايين، وإذا خرج خرج في جموع من الفراخ والشباب، وإذا عزم على الخروج ظَلَّ قبل ذلك بيوم أو يومين، يعلم الفراخ وينزلها منازلها ويرتبها، فيخرج ويخرجن معه على ترتيب ونظام قد دبره معهن لا

---

(١) الطفرة: بالطاء المهملة، الوثوب في ارتفاع، المحيط (٥٥٣).

يخرجن عنه، وإذا تولدت عنده ذكران عَرفَ أنهن يطلبن الملك، فيجعل كل واحد منهم على طائفة من الفراخ، ولا يقتل ملك منها ملكاً آخر، لما في ذلك من فساد الرعية وهلاكها وتفرقها.

وإذا رأى صاحب الخلية الملوك قد كثرت في الخلية، وخاف من تفرق النحل بسببهم، احتال عليهم وأخذ الملوك كلها إلا واحداً، ويحبس الباقي عنده في إناء، ويدع عندهم من العسل ما يكفيهم، حتى إذا حدث بالملك المنصوب حدث من مرض أو موت أو كان مفسداً فقتلته النحل، أخذ من هؤلاء المحبوسين واحداً، وجعله مكانه لئلا يبقى النحل بلا ملك فيتشتت أمرها.

ومن عجيب أمرها، أن الملك إذا خرج متنزهًا ومعه الأمراء والجنود ربما لحقه إعياء فتحمله الفراخ، وفي النحل كرام عمال لها سعي وهمة واجتهاد، وفيها لئام كسالى قليلة النفع مؤثرة للبطالة، فالكرام دائماً تطردها وتنفيها عن الخلية، ولا تساكنها خشية أن تعدي كرامها وتفسدها، والنحل من أنظف الحيوان وأنقاه، ولذلك لا تلقي زبلها إلا وهي تطير، وتكره النتن والروائح الخبيثة، وأبكارها وفراخها أحرص وأشد اجتهاداً من الكبار، وأقل لسعاً وأجود عسلاً، ولسعها إذا لسعت أقل ضرراً من لسع الكبار.

ولما كانت النحل من أنفع الحيوان وأبركه وقد خُصَّت من وحي الربِّ تعالى وهدايته بما لم يشركها فيه غيرها، وكان الخارج من بطونها مادة الشفاء من الأسقام والنور الذي يضيء في الظلام بمنزلة الهداة من الأنام، كانت أكثر الحيوان أعداء، وكان أعداؤها من أقل الحيوان منفعة وبركة، وهذه سنة الله في خلقه وهو العزيز الحكيم.

﴿فصل﴾ وهذه النمل من أهدى الحيوانات، وهدايتها من أعجب شيء، فإنّ النملةَ الصغيرةَ تخرجُ من بيتها وتطلب قوتَها، وإن بَعُدت عليها الطريق، فإذا ظفرت به حملته وساقته في طرق معوجة بعيدة، ذات صعود وهبوط، في غاية من التوعر حتى تصل إلى بيوتها، فتخزن فيها أقواتها في وقت الإمكان، فإذا خزنتها

عمدت إلى ما ينبت منها ففلقته فلقتين لئلا ينبت، فإن كان ينبت مع فلقه باثنتين، فلقته بأربعة، فإذا أصابه بلل وخافت عليه العفن والفساد، انتظرت به يومًا ذا شمس، فخرجت به فنشرته على أبواب بيوتها، ثم أعادته إليها، ولا تتغذى منها نملة على ما جمعه غيرها.

ويكفي في هداية النمل ما حكاه الله سبحانه في القرآن عن النملة التي سمع سليمان كلامها وخطابها لأصحابها بقولها ﴿يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ وَهُمْ لا يَشْعُرُونَ﴾(النمل: ١٨) فاستفتحت خطابها بالنداء الذي يسمعه من خاطبته، ثم أتت بالاسم المبهم، ثم أتبعته بما بَيَّنه من اسم الجنس إرادة للعموم، ثم أمرتهم بأن يدخلوا مساكنهم فيتحصنون من العسكر، ثم أخبرت عن سبب هذا الدخول، وهو خشية أن يصيبهم معرة الجيش، فيحطمهم سليمان وجنوده، ثم اعتذرت عن نبي الله وجنوده بأنهم لا يشعرون بذلك.

وهذا من أعجب الهداية! وتأمل كيف عظَّم الله سبحانه شأن النمل بقوله ﴿وَحُشِرَ لِسُلَيْمَانَ جُنُودُهُ مِنَ الْجِنِّ وَالإِنسِ وَالطَّيْرِ فَهُمْ يُوزَعُونَ﴾(النمل: ١٧) ثم قال ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَتَوْا عَلَىٰ وَادِ النَّمْلِ﴾(النمل: ١٨) فأخبر بأنهم بأجمعهم مروا على ذلك الوادي، ودلَّ على أنَّ ذلك الوادي كان معروفاً بالنمل، كوادي السباع ونحوه، ثم أخبر عَمَّا دَلّ على شدّة فطنة هذه النملة، ودقَّة معرفتها حيث أمرتهم أن يدخلوا مساكنهم المختصة بهم، فقد عرفت هي والنمل أن لكل طائفة منها مسكنًا، لا يدخل عليهم فيه سواهم، ثم قالت: لا يحطمنكم سليمان وجنوده[1]، فجمعت بين اسمه وعينه، وعرَّفته بهما، وعرّفت جنوده وقائدها، ثم قالت: وهم لا يشعرون، فكأنها جمعت بين الاعتذار عن معرّة[2] الجيش بكونهم لا

(١) ساقطة من (ق) و(خ).
(٢) في ط (مضرة).

يشعرون، ويبين لوم أمة النمل حيث لم يأخذوا حذرهم، ويدخلوا مساكنهم، ولذلك تبسم نبي الله سليمان ضاحكاً من قولها، وإنّه لموضع تعجب وتبسم.

وقد روى الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ «نهى عن قتل أربع [من الدواب]: النملة، والنحلة، والهدهد، والصُّرَد»(١).

وفي الصحيح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «نزل نبيٌّ من الأنبياء تحت شجرة، فقرصته نملة، فأمر بجهازه فأخرج، وأمر بقرية النمل فأحرقت، فأوحى الله إليه: أمن أجل أن قرصتك نملة، أحرقت أمة من الأمم تسبّح! فهلا نملة واحدة»(٢).

وذكر هشام بن حسان أن أهل الأحنف بن قيس لَقوا من النمل شدّة، فأمر الأحنف بكرسي فوضع عند بيوتهن فجلس عليه، ثم تشهد ثم قال: لتنتهن أو لنحرقنّ عليكن ونفعل ونفعل، قال: فذهبن.

وروى عوف بن أبي جميلة، عن قسامة بن زهير، قال: قال أبو موسى الأشعري: إن لكل شيء سادة، حتى إن للنمل سادة.

ومن عجيب هدايتها، أنها تعرف ربّها بأنه فوق سماواته على عرشه، كما رواه الامام أحمد في كتاب الزهد، من حديث أبي هريرة يرفعه، قال: «خرج نبي من الأنبياء بالناس يستسقون، فإذا هم بنملة، رافعة قوائمها إلى السماء تدعو، مستلقية

---

(١) رواه عبد الرزاق الصنعاني (٨٤١٥) وعنه أحمد بن حنبل (١/ ٣٣٢) وعنه أبو داود (٥٢٦٧)، ومن طريق عبد الرزاق رواه ابن ماجه (٣٢٢٤)، والبيهقي في الكبرى (٩/ ٣١٧) عن معمر عن الزهري به.
ورواه أحمد (١/ ٣٤٧) ومن طريقه البيهقي (٩/ ٣١٧) من طريق ابن جريج عن ابن أبي لبيد عن الزهري به.
ورواه البيهقي (٩/ ٣١٧) عن إبراهيم بن سعد عن الزهري به.
ورواه أيضاً الطحاوي في مشكل الآثار رقم (٨٦٦-٨٦٧-٨٦٨-٨٦٩-٨٧٠) وهذا حديث صحيح على شرط البخاري ومسلم - قال الإمام أبو جعفر الطحاوي. إن هذا الحديث قد صَحّ لنا من رواية ابن جريج، كصحته لنا من رواية معمر أ. هـ المشكل (٢/ ٣٢٨). والصُّرَد: طائر ضخم الرأس والمنقار، له ريش عظيم، نصفه أبيض ونصفه أسود. أ. هـ النهاية (٣/ ٢١).
ملاحظة: [من الدواب] ساقطة من (ق) و(خ) واستدركت من مصادر التخريج.
(٢) رواه البخاري (٣٠١٩)، ومسلم (٢٢٤١).

على ظهرها، فقال: ارجعوا فقد كفيتم أو سقيتم بغيركم»[(١)].

ولهذا الأثر عدَّة طُرق ورواه الطحاوي في التهذيب وغيره.

وقال الإمام أحمد: حدثنا [وكيع، حدثنا مسعر، عن زيد العمي عن أبي الصديق الناجي][(٢)] قال: «خرج سليمان بن داود ليستسقي، فرأى نملة مستلقية على ظهرها، رافعة قوائمها إلى السماء، وهي تقول: اللهم إنّا خلق من خلقك، ليس بنا غنى عن سقياك ورزقك، فإمّا أن تسقينا وترزقنا، وإما أن تهلكنا، فقال: ارجعوا فقد سقيتم بدعوة غيركم»[(٣)].

ولقد حدثني مَنْ أثق به، أنّ نملة خرجت من بيتها، فصادفت شق جرادة، فحاولت أن تحمله فلم تطق، فذهبت وجاءت معها بأعوان يحملنه معها، قال: فرفعتُ ذلك من الأرض، فطافت في مكانه فلم تجده، فانصرفوا وتركوها، قال فوضعتُه، فعادت تحاول حمله فلم تقدر، فذهبت وجاءت بهم، فرفَعتُه، فطافت

---

(١) رواه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (٨٧٥) والخطيب في تاريخ بغداد (٢/ ٦٥) ترجمة (٦٤٦٠) من طريق محمد بن عزيز عن سلامة بن روح عن عقيل عن ابن شهاب عن أبي سلمة عن أبي هريرة به.
وسلامة بن روح قال الحافظ فيه صدوق له أوهام، لم يسمع من عمه عقيل وإنما يحدث من كتبه، وروى له البخاري تعليقاً تقريب (٤٢٦).
ومحمد بن عزيز قال الحافظ: فيه ضعف، وقد تكلموا في صحة سماعه من عمه سلامة (٨٧٨).. وباقي رجاله الإسناد رجال الشيخين.
الضعف في راويي الحديث ضعف يسير، قد يزول بالمتابعة، وقد توبعا، فأخرجه الحاكم (رقم ١٢١٥)(١/ ٣٢٦)، والدارقطني السنن (رقم١٧٧٩) من طريق محمد بن عون عن أبيه عون بن الحكم عن ابن شهاب به.
ومحمد بن عون بن الحكم وأبيه وثقهما ابن حبان الثقات (٧/ ٢٨١, ٤١١)
قال الحاكم عن هذا الحديث بعد روايته: صحيح الإسناد، وقال الذهبي: صحيح.
وقال الغماري: وهو حديث صحيح.. المداوي (٣/ ٤٧٧)..
(٢) مابين المعقوفتين بياض في (ق) و(خ) و(ط) واستدرك من الزهد لأحمد.
(٣) رواه الإمام أحمد في الزهد رقم (٤٤٧) في ترجمة يوسف عليه السلام! ورواه الطبراني في معجمه قال: حدثنا الدبري عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري به، اجتماع الجيوش الإسلامية (١٧٣).
والدبري هذا سمع من عبد الرزاق بعدما عمي واختلط. أ. هـ اللسان (١/ ٥٣١).

فلم تجده، فانصرفوا، قال: فعلت ذلك مراراً، فلما كان في المرة الأخيرة استدار النمل حلقة، ووضعوها في وسطها وقطعوها عضواً عضواً، قال شيخنا -وقد حكيت له هذه الحكاية- فقال: «هذه النمل فطرها الله سبحانه على قبح الكذب وعقوبة الكذاب» والنمل من أحرص الحيوان، ويضرب بحرصه المثل.

ويُذكر أن سليمان بن داود صلوات الله وسلامه عليه لما رأى حرص النملة، وشدَّة ادخارها للغذاء استحضر نملة وسألها: كم تأكل النملة من الطعام كل سنة؟ قالَت: ثلاث حبَّات من الحنطة، فأمر بإلقائها في قارورة، وسَدَّ فم القارورة، وجعل معها ثلاث حبات حنطة، وتركها سنة، ثم أمر بفتح القاورة عند فراغ السنة، فوجد فيها حبَّة ونصف حبة، فقال: أنت زعمت أن قوتك كل سنة ثلاث حبات! فقالت: نعم ولقد صدقتك، ولكن لما رأيتك مشغولاً بمصالح أبناء جنسك، حسبت الذي [بقي من عمري][(١)] فوجدته أكثر من المدة المضروبة، فاقتصرت على نصف القوت واستبقيت نصفه استبقاء لنفسي، فعجب سليمان من شدة حرصها، وهذا من أعجب الهداية والفطنه.

ومن حرصها أنها تكدّ طول الصيف، وتجمع للشتاء، علماً منها بإعواز الطلب في الشتاء وتعذر الكسب فيه، وهي على ضعفها شديدة القوى، فإنها تحمل أضعاف أضعاف وزنها وتجره إلى بيتها، ومن عجيب أمرها أنك إذا أخذت عضو جرادة يابساً[(٢)] فأدنيته إلى أنفك لم تشم له رائحة فإذا وضعته على الأرض، أقبلت النملة من مكان بعيد إليه فاحتملته، فإن عجزت عن حمله ذهبت وأتت معها بصنف[(٣)] من النمل يحملونه، فكيف وجدت رائحة ذلك من جوف بيتها حتى أقبلت بسرعة إليه! فهي تدرك بالشم من البعد ما يدركه غيرها بالبصر أو بالسمع،

(١) في (ق) و(خ) (معي) والمثبت من ط.
(٢) في ط (كزبرة يابس).
(٣) في (ط) (بصف).

فتأتي من مكان بعيد إلى موضعٍ أكل فيه الإنسان، وبقي فيه فتات من الخبز أو غيره، فتحمله وتذهب به، وإن كان أكبر منها، فإن عجزت عن حمله، ذهبت إلى جحرها وجاءت معها بطائفة من أصحابها فجاؤوا كخيط أسود يتبع بعضهم بعضاً، حتى يتساعدوا على حملة ونقلة، وهي تأتي إلى السنبلة فتشمها فإن وجدتها حنطة قطعتها ومزّقتها وحملتها، وإن وجدتها شعيراً تركتها، فلها أولاً صدق الشم، وبُعْدُ الهمة، وشدة الحرص، والجرأة على محاولة نقل ما هو أضعاف أضعاف وزنها.

وليس للنمل قائد ورئيس يدبرها كما يكون للنحل، إلا أن لها رائداً يطلب الرزق، فإذا وقف عليه أخبر أصحابه فيخرجن مجتمعات، وكل نملة تجتهد في صلاح العامة منها، غير مختلسة من الحب شيئاً لنفسها دون صواحباتها.

ومن عجيب أمرها: أنّ الرجل إذا أراد أن يحترز من الذَرِّ لا يسقط في عسل أو نحوه، فإنه يحفر حفيرة ويجعل حولها ماء، أو يتخذ إناء كبيراً ويملؤه ماء ثم يضع فيه ذلك الشيء، فيأتي الذرُّ يطيف به فلا يقدر عليه، فيتسلق في الحائط، ويمشي على السقف، إلى أن يحاذي ذلك الشيء، فتلقي نفسها عليه! وجربنا نحن ذلك.

وأحمى صانعٌ مرَّة طوقاً بالنار، ورماه على الأرض ليبرد، واتفق أن أسفل الطوق نمل، فتوجه في الجهات ليخرج فلحقه وهج النار، فلزم المركز ووسط الطوق وكان فيه! وكان ذلك مركزاً له، وهو أبعد مكان من المحيط.

﴿فصل﴾ وهذا الهدهد، من أهدى الحيوان وأبصره بمواضع الماء تحت الأرض حيث لا يراه غيره، ومن هدايته: ما حكاه الله سبحانه عنه في كتابه أنه قال لنبي الله سليمان عليه السلام وقد فَقَدَهُ وتواعده، فلمَّا جاءه بَدَرَه بالعُذر، قبل أن يبدره سليمان

بالعقوبة، وخاطبه خطاباً هيّجه به على الإصغاء إليه، والقبول منه، فقال: ﴿أَحَطتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ﴾(النمل: ٢٢) وفي ضمن هذا أنّي أتيتك بأمر قد عرفته حق المعرفة بحيث أحطت به، وهو خبر عظيم له شأن، فلذلك قال ﴿وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾ (النمل: ٢٢) والنبأ هو الخبر الذي له شأن، والنفوس متطلعة إلى معرفته، ثم وصفه بأنه نبأ يقين لا شك فيه ولا ريب، فهذه مقدمة بين يدي إخباره لنبي الله بذلك النبأ، استفرغت قلب المخبر لتلقي الخبر وقبوله، وأوجبت له التشوف التام إلى سماعه ومعرفته، وهذا نوع من براعة الاستهلال وخطاب التهييج.

ثم كشف عن حقيقة الخبر كشفاً مؤكداً بأداة التأكيد فقال ﴿إِنِّي وَجَدتُّ امْرَأَةً تَمْلِكُهُمْ﴾(النمل: ٢٣) ثم أخبر عن شأن تلك الملكة، وأنها من أجلّ الملوك، بحيث أوتيت من كل شيء يصلح أن تؤتاه الملوك، ثم زاد في تعظيم شأنها بذكر عرشها التي تجلس عليه، وأنه عرش عظيم، ثم أخبره بما يدعوه إلى قصدهم وغزوهم في عقر دارهم بعد دعوتهم إلى الله فقال ﴿وَجَدتُّهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ مِن دُونِ اللَّهِ﴾(النمل: ٢٤).

وحذف أداة العطف من هذه الجملة، وأتى بها مستقلة غير معطوفة على ما قبلها، إيذاناً بأنها هي المقصودة وما قبلها توطئة لها، ثم أخبر عن المغوي لهم، الحامل لهم على ذلك، وهو تزيين الشيطان لهم أعمالهم حتى صدهم عن السبيل المستقيم وهو السجود لله وحده، ثم أخبر أن ذلك الصدّ حال بينهم وبين الهداية للسجود لله الذي لا ينبغي السجود إلا له.

ثم ذكر من أفعاله سبحانه إخراج الخبء في السماوات والأرض، وهو المخبوء فيهما من المطر والنبات والمعادن، وأنواع ما ينزل من السماء، وما يخرج من الأرض، وفي ذكر الهدهد هذا الشأن من أفعال الرب تعالى بخصوصه، إشعار بما

خَصَّه الله به من إخراج الماء المخبوء تحت الأرض.

قال صاحب الكشاف: «وفي إخراج الخبء أمارة على أنّه من كلام الهدهد لهندسته ومعرفته الماء تحت الأرض، وذلك بإلهام من يخرج الخبء في السماوات والأرض، جلَّت قدرته ولطف علمه، ولا يكاد يخفى على ذي الفراسة الناظر بنور الله، مخائل كل مختص[1] بصناعة، أو فن من العلم في روائه[2] ومنطقه وشمائله، فما عمل آدمي عملاً إلا ألقى الله عليه رداء عمله»[3].

﴿فصل﴾ وهذا الحمام من أعجب الحيوان هداية، حتى قال الشافعي: «أعقل الطير الحمام»، وبُرُد الحمام هي التي تحمل الرسائل والكتب، فربما زادت قيمة الطير منها على قيمة المملوك والعبد، فإن الغرض الذي يحصل به لا يحصل بمملوك ولا بحيوان غيره، لأنه يذهب ويرجع إلى مكانه من مسيرة ألف فرسخ فما دونها، وتنهي[4] الأخبار والأغراض والمقاصد التي تتعلق بها مهمات الممالك والدول، والقيِّمون بأمرها يعتنون بأنسابها اعتناءً عظيماً، فيفرّقون بين ذكورها وإناثها وقت السّفاد، وتنقل الذكور عن إناثها إلى غيرها، والإناث عن ذكورها، ويخافون عليها من فساد أنسابها وحملها من غيرها، ويتعرفون صحة طرقها ومحلها لأنهم لا يأمنون أن تفسد الأنثى ذكراً من عرض الحمام فتعتريها الهجنة.

والقيمون بأمرها لا يحفظون أرحام نسائهم ويحتاطون لها كما يحفظون أرحام حمامهم ويحتاطون لها!

والقيمون بأمرها لهم في ذلك قواعد وطرق يعتنون بها غاية الاعتناء بحيث إذا

(١) في (ق) و(خ) و (ط) [شخص] والمثبت من الكشاف.
(٢) أي منظره.
(٣) الكشاف للزمخشري (٤/ ٤٤٩) ط العبيكان.
(٤) في (ق) و(خ) (ترى) والمثبت من ط.

رأوا حماماً ساقطاً لم يَخْفَ عليهم حسبُها ونسبُها وبلدُها، ويعظمون صاحب التجربة(١) والمعرفة وتسمح أنفسهم بالجعل الوافر له، ويختارون لحمل الكتب والرسائل الذكور منها، يقولون هو أحنُّ إلى بيته لمكان أنثاه، وهو أشدّ منها(٢) وأقوى بدناً وأحسن اهتداءً.

وطائفة منهم يختار لذلك الإناث، ويقولون: الذكر إذا سافر وبعد عهده حَنَّ إلى الإناث وتاقت نفسه إليهن فربما رأى أنثى في طريقة ومجيئه فلا يصبر عنها فترك المسير ومال إلى قضاء وطره منها، وهداية الحمام على قدر التعليم والتوطين.

والحمام موصوف باليمن والإلف والتأنس، ويحب الناس ويحبونه، ويألف المكان ويثبت على العهد والوفاء لصاحبه وإن أساء إليه، ويعود إليه من مسافات شاسعة، وربما صد واختزل عن وطنه عشر حجج، وهو ثابت على الوفاء، حتى إذا وجد فرصة واستطاعة عاد إليه.

والحمام إذا أراد السفاد تلطف للأنثى غاية التلطف، فيبدأ بنشر ذنبه وإرخاء جناحيه، ثم يدنو من الأنثى، فيهدر لها ويقبلها ويزقها (صح) وينتفش ويرفع صدره، ثم يعتريه ضرب من الحكة والتفلي، والأنثى في ذلك مرسلة جناحها وكتفها على الأرض، فإذا قضى حاجته منها، ركبته الأنثى! وليس ذلك في شيء من الحيوان سواه، وإذا علم الذكر أنه أودع رحم الأنثى ما يكون منه الولد، يقوم هو والأنثى بطلب القصب والحشيش وصغار العيدان، فيعملان منه أفحوصة، وينسجانها نسجاً متداخلاً في الوضع الذي يكون بقدر جثمان الحمامة، ويجعلان حروفها شاخصةً مرتفعة، لئلا يتدحرج عنها البيض، ويكون حصنًا للحاضن، ثم يتعاودان ذلك المكان، ويتعاقبان الأفحوص يسخِّنانه ويطيبانه، وينفيان طباعه الأول

(١) في (ق): (السحونه) والمثبت من ط.
(٢) في (ط): (متنًا).

ويحدثان فيه طبعًا آخر، مشتقًا ومستخرجًا من طباع أبدانهما ورائحتهما، لكي تقع البيضة إذا وقعت في مكان هو أشبه المواضع بأرحام الحمام، ويكون على مقدار من الحر والبرد والرخاوة والصلابة، ثم إذا ضربها المخاض، بادرت إلى ذلك المكان [ووضعت فيه البيض، فإن أفزعها رعد قاصف، رمت بالبيضة دون ذلك المكان][1] الذي هيأته، كالمرأة التي تسقط من الفزع.

فإذا وضعت البيض في ذلك المكان لم يزالا يتعاقبان الحَضْن، حتى إذا بلغ الحضن مداه وانتهت أيّامه، انصدع عن الفرخ فأعاناه على خروجه، فيبدآن أولا بنفخ الريح في حلقه، حتى تتسع حوصلته، علماً منهما بأن الحوصلة تضيق عن الغذاء، فتتسع الحوصلة بعد التحامها وتنفتق بعد ارتتاقها، ثم يعلمان أن الحوصلة وإن كانت قد اتسعت شيئًا فإنها في أول الأمر لا تحتمل الغذاء، فيزقانه بلعابهما المختلط بالغذاء وفيه قوى الطعم، ثم يعلمان أن طبع الحوصلة تضعف عن استمرار الغذاء، وأنها تحتاج إلى دفع وتقوية لتكون لها بعض المتانة، فيلقطان من الحيطان الحب اللين الرخو ويزقانه الفرخ، ثم يزقانه بعد ذلك الحب الذي هو أقوى وأشدّ، ولا يزالان يزقانه بالحب والماء على تدريج بحسب قوة الفرخ، وهو يطلب ذلك منهما، حتى إذا علما أنه قد أطاق اللقط منعاه بعض المنع ليحتاج إلى اللقط ويعتاده، وإذا علما أن أدواته قد قويت ونمت، وأنهما إن فطماه فطماً تاماً قوي على اللقط وتبلّغ لنفسه، ضرباه إذا سألهما الزقّ ومنعاه، ثم تنزع تلك الرحمة العجيبة منهما، وينسيان ذلك التعطف المتمكن، حين يعلمان أنه قد أطاق القيام بنفسه والتكسب، ثم يبتدئان العمل ابتداء على ذلك النظام.

والحمام مشاكل للناس في أكثر طباعه ومذاهبه، فإن في إناثه أنثى لا تريد إلا

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ق).

زوجها، وفيه أخرى لا تردّ يَدَ لامس، وأخرى لا تُنَال إلاّ بعد الطلب الحثيث، وأخرى تُركَب من أول وهلة وأول طلب، وأخرى لها ذكر معروف بها، وهي تمكن ذكراً آخر منها عند غيبة ذكرها لا تعدوه قد اتخذته خدناً، وأخرى مسافحة إذا غاب زوجها لم تمتنع ممن ركبها، وأخرى تمكن من نفسها غير زوجها وهو يراهما ويشاهدهما ولا تبالي بحضوره، وأخرى تعمّط الذكر وتدعوه إلى نفسها، وأنثى تركب أنثى وتساحقها، وذكر يركب ذكراً ويعشقه، وكل حالة توجد في الناس ذكورهم وإناثهم توجد في الحمام، وفيها من لا تبيض، وإن باضت أفسدت البيضة، كالمرأة التي لا تريد الولد، كيلا يشغلها عن شأنها، وفي إناث الحمام من إذا عرض لها ذكر -أي ذكر كان- أسرعت هاربة ولا تواتي غير زوجها البتّة، بمنزلة المرأة الحرة، ومنها ما يأخذ أنثى يتمتع بها مدّة ثم ينتقل عنها إلى غيرها، وكذلك الأنثى توافق ذكراً آخر غير زوجها وتنتقل عنه، وإن كانوا جميعاً في بُرج واحد، ومنها ما يتصالح على الأنثى منها ذكران أو أكثر فتعاشرهم كلهم، حتى إذا غلب واحد منهم لرفيقه وقهره مالت إليه وأعرضت عن المغلوب.

وفي الحديث أن النبي ﷺ رأى رجلاً يتبع حمامة فقال: «شيطان يتبع شيطانة[1]».

ومنها ما يزق فراخه خاصّة، ومنها مافيه شفقة ورحمة بالغة يزق فراخه وغيرها.

---

(١) رواه أحمد (٢/ ٣٤٥)، وأبو داود (٤٩٤٠)، وابن ماجة (٣٧٦٥) والبيهقي في الكبرى (١٠/ ١٩، ٢١٣) وفي الشعب رقم (٦٥٣٥) وابن حبان في صحيحه (١٣/ ١٨٣) رقم (٥٨٧٤) والبخاري في الأدب المفرد (١٣٠٠). من طرق عن حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة به.
وهذا إسناد حسن رجاله ثقات غير محمد بن عمرو بن علقمة قال الحافظ فيه: صدوق له أوهام وروى له الجماعة «تقريب ٨٨٤».
وخالف حماد عن محمد بن عمرو هذا شريكٌ فرواه عنه عن أبي سلمة عن عائشة فيما رواه ابن =

ومن عجيب هدايتها، أنها إذا حملت الرسائل، سلكت الطرق البعيدة عن القرى ومواضع الناس، لئلا يعرض لها من يصدها، ولا ترد مياههم، بل ترد المياه التي لا يردها الناس، ومن هدايتها أيضاً أنه إذا رأى البازي في الهواء فتعرف أي البزاة هو، وأي نوع من الأنواع ضده فيخالف فعله ليسلم منه، ومن كيسه أنه في أول نهوضه يعقل ويميّز بين النسر والعقاب، وبين الرخم والبازي، وبين الغراب والصقر، فيعرف من يقصده ومن لا يقصده، وإن رأى الشاهين فكأنه يرى السم الناقع، ويأخذه تحير كما يأخذ الشاة عند رؤية الذئب، والحمارَ عند مشاهدة الأسد.

ومن هداية الحمام أن الذكر والأنثى يتقاسمان أمر الفراخ، فتكون الحضانة والتربية والكفالة على الأنثى، وجلب القوت والزق على الذكر، فإن الأب هو صاحب العيال والكاسب لهم، والأمّ هي التي تحبل وتلد وترضع.

ومن عجيب أمرها ما ذكره الجاحظ: أنّ رجلاً كان له زوج حمام مقصوص، وزوج حمام طيّار، وللطيار فرخان، قال: ففتحت لهما في أعلى الغرفة كوّة للدخول والخروج وزق فراخهما، قال: فحبسني السلطان فجأة، فاهتممت بشأن المقصوص غاية الاهتمام، ولم أشك في موتهما لأنهما لا يقدران على الخروج من الكوة، وليس عندهما ما يأكلان ويشربان، قال: فلما خُلّي سبيلي لم يكن لي هَمّ

= ماجة (٣٧٦٤)، وحماد أحفظ وأضبط وأكثر إتقاناً من شريك. والقول قوله. قال البيهقي: «وحديث حماد أصحّ» السنن (١٠/ ١٩).

وللحديث شاهد من حديث عثمان بن عفان رواه ابن ماجة (٣٧٦٦) قال البوصيري عنه: رجال الإسناد ثقات غير أنه منقطع، الحسن لم يسمع من عثمان.

وله شاهد آخر من حديث أنس بن مالك رواه ابن ماجة أيضاً (٣٧٦٧). من طريق روّاد بن الجراح عن أبي ساعد الساعدي عن أنس به.

قال البوصيري: روّاد بن الجراح ضعيف. وقال الحافظ فيه: صدوق اختلط بآخره فترك. تقريب «٣٢٩».

ورواه عبد الرزاق في مصنفه رقم (١٩٧٣١) عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن النبي ﷺ به. فالحديث صحيح بمجموع طرقه.

غيرهما، ففتحت البيت فوجدت الفرخين قد كبرا، ووجدت المقصوصين على أحسن حال، فتعجبت!، فلم ألبث أن جاء الزوج الطيار، فدنا الزوج المقصوصين إلى أفواههما يستطعمانهما كما يستطعم الفرخ فزقاهما، فانظر إلى هذه الهداية، فإن المقصوصين لما شاهدا تلطف الفراخ للأبوين وكيف يستطعمانهما، واشتد بهما الجوع والعطش، فعلا كفعل الفرخين فأدركتهما رحمة الطيارين، فزقاهما كما يزقان فرخيهما.

ونظير ذلك ما ذكره الجاحظ وغيره، قال الجاحظ: -وهو أمر مشهور عندنا بالبصرة- أنه لما وقع الطاعون الجارف، أتى على أهل دار، فلم يشك أهل تلك المحلة أنه لم يبق منهم أحد، فعمدوا إلى باب الدار فسدوه، وكان قد بقي صبي صغير يرضع ولم يفطنوا له، فلما كان بعد ذلك بمدة تحول إليها بعض ورثة القوم ففتح الباب، فلما أفضى إلى عرصة الدار، إذا هو بصبي يلعب مع جراء كلبة قد كانت لأهل الدار، فراعه ذلك! فلم يلبث أن أقبلت كلبة قد كانت لأهل الدار، فلما رآها الصبي حبا إليها فامكنته من أطبائها فمصّها، وذلك أنّ الصبي لما اشتدّ جوعه، ورأى جراء الكلبة يرتضعن من أطبائها حبا إليها، فعطفت عليه، فلما سقته مرّة أدامت له ذلك، وأدام هو الطلب، ولا يستبعد هذا، وماهو أعجب منه.

فإن الذي هدى المولود إلى مَصّ إبهامه ساعة يولد، ثم هداه إلى التقام حلمة ثدي لم يتقدم له به عادة، كأنه قد قيل له: هذه خزانة طعامك وشرابك التي كأنك لم تزل بها عارفاً، وفي هدايته للحيوان إلى مصالحه ما هو أعجب من ذلك.

ومن ذلك أن الديك الشاب إذا ألقي له حَبٌّ لم يأكله حتى يفرقه، فإذا هرم وشاخ أكله من غير تفريق، كما قال المدائني: إن إياس بن معاوية مَرَّ بديك ينقر حَبّاً ولا يفرقه، فقال: ينبغي أن يكون هرمًا، فإن الديك الشاب يفرق الحبَّ لتجتمع الدجاج حوله فيصبن منه، والهرم قد فنيت رغبته فيهن، فليس له همة إلا نفسه،

قال إياس : والديك الشاب يأخذ الحبة فيؤثرها الدجاجة ، حتى يلقيها من فيه ، والهرم يبتلعها ولا يلقيها للدجاجة .

وذكر ابن الأعرابي قال : أكلت حيةٌ بيضَ مُكَّاء[1] ، فجعل المُكَّاء يشرشر[2] ويطير على رأسها ويدنو منه ، حتى إذا فتحت فاها وهمّت به ، ألقى فيه حسكة ، فأخذت بحلقها حتى ماتت ، وأنشد أبو عمرو الشيباني[3] في ذلك قول الأسدي :

إن كنت أبصرتني عَيلاً ومصطلمًا　　فربمـا قتـل المكَّـاءُ ثعبـانًا[4]

وهداية الحيوانات إلى مصالح معاشها كالبحر ، حدِّثْ عنه ولا حرج .

ومن عجيب هدايتها ، أن الثعلب إذا امتلأ من البراغيث ، أخذ صوفة بفمه ، ثم عمد إلى ماء رقيق ، فنزل فيه قليلاً قليلاً ، حتى ترتفع البراغيث إلى الصوفة ، فيلقيها في الماء ويخرج ، ومن عجيب أمره : أن ذئبًا أكل أولاده ، وكان للذئب أولاد ، وهناك زُبية[5] فعمد الثعلب وألقى نفسه فيها ، وحفر فيها سردابًا يخرج منه ، ثم عمد إلى أولاد الذئب فقتلهم وجلس ناحية ينتظر الذئب ، فلما أقبل وعرف أنها فعلته هرب قدّامه وهو يتبعه ، فألقى نفسه في الزُبية ثم خرج من السرداب[6] ، فألقى الذئب نفسه وراءه فلم يجده ، ولم يطق الخروج ، فقتله أهل الناحية .

---

(١) المُكَّاءُ : طائر صغير يألف الريف ، يجمع يديه ثم يصفر فيهما صفيراً حسنًا ، المعجم الوسيط (٢/ ٨٨٢) ، (تاج العروس ١٠/ ٣٤٦) .

(٢) في (ق) و(خ) : «يسوس» وفي (ط) : «يصوت» والمثبت من كتاب الحيوان للجاحظ (٧/ ٢٣) . ويقال شرشر الشيء إذا عضّه ثم نَفَضَه المحيط (٥٣٢) .

(٣) في (ق) و(خ) «البناني» وهو تصحيف ، وهو أبو عمرو إسحاق بن مرار الشيباني الكوفي نزل بغداد وحدّث بها ، روى عنه أحمد بن حنبل ، وأبو عبيد القاسم بن سلام توفي «٢١٠هـ» تاريخ بغداد (٦/ ٣٣٠) والمنتظم (١٠/ ٢١٩) .

(٤) نسب الجاحظُ في الحيوان (٧/ ٢٣) البيتَ للأسدي الدُّبيري ، إلا أنه ورد عنده : إن كنت أبصرتني فذاً .

(٥) الزُّبْيَة : حفرة يعملها الناس في رابية مرتفعة ، ويغطون فوهتها كي يطأها الأسد ويسقط فيها المحيط «١٦٦٦» .

(٦) في (ق) و(خ) : (السرب) .

ومن عجيب أمره أن رجلاً كان معه دجاجتان، فاختفى له وخطف إحداهما وفَرَّ، ثم أعمل فكره في أخذ الأخرى، فتراءى لصاحبها من بعيد، وفي فمه [شيء] شبيه بالطائر، وأطمعه في استنقاذها بأن تركه وفَرَّ، فَظَنَّ الرجل أنها الدجاجة فأسرع نحوها، وخالفه الثعلب إلى أختها فأخذها وذهب.

ومن عجيب أمره أنه أتى إلى جزيرة فيها طير، فأعمل الحيلة كيف يأخذ منها شيئًا، فلم يطق، فذهب وجاء بضغث من حشيش وألقاه في مجرى الماء الذي نحو الطير، ففزع الطير منه، فلما عرفت أنه حشيش رجعت إلى أماكنها، فعاد لذلك مرة ثانية، وثالثة، ورابعة، حتى توطنت الطير على ذلك وألفته، فعمد إلى جرزة أكبر من ذلك فدخل فيها وعبر إلى الطير، فلم يشك الطير أنه من جنس ما قبله فلم تنفر منه، فوثب على طير منها وعَدَا به.

ومن عجيب أمر الذئب أنه عرض لإنسان يريد قتله، فرأى معه قوساً وسهاماً، فذهب وجاء بعظم رأس جمل في فيه، وأقبل نحو الرجل، فجعل الرجل كلّما رماه بسهم اتقاه بذلك العظم، حتى أعجزه وعاين نفاذ سهامه، فصادف من استعان به على طرد الذئب.

ومن عجيب أمر القرد، ما ذكره البخاري في صحيحه، عن عمرو بن ميمون الأودي قال: «رأيت في الجاهلية قرداً وقردة زنيا، فاجتمع عليهما القرود فرجموهما حتى ماتا»[1]، فهؤلاء القرود أقاموا حَدَّ الله حين عَطَّله بنو آدم.

وهذه البقر يضرب ببلادتها المثل، وقد أخبر النبي ﷺ «أن رجلاً بَيْنَا هو يسوق بقرة إذ ركبها، فقالت: إنّا لم نخلق لهذا، فقال الناس: سبحان الله بقرة تتكلم! فقال: فإني أومن بهذا، أنا وأبو بكر وعمر. وما هُما ثَمَّ، قال: وبَيْنَا رجل

(١) رواه البخاري برقم (٣٨٤٩).

يرعى غنماً له، إذ عدا الذئب على شاة منها فاستنقذها منه، فقال الذئب: يا هذا استنقذتها مني؟ فمن لها يوم السَّبُعِ[1]، يوم لا راعي لها غيري؟ فقال الناس: سبحان الله ذئب يتكلم! فقال رسول الله ﷺ: إنّي أومن بهذا أنا وأبو بكر وعمر، وماهما ثَمَّ»[2].

ومن هداية الحمار الذي هو من أبلد الحيوان، أنّ الرجل يسير به، ويأتي به إلى منزله من البعد في ليلة مظلمة، فيعرف المنزل، فإذا خُلي جاء إليه، ويفرق بين الصوت الذي يستوقف به، والصوت الذي يحث به على السير.

ومن عجيب أمر الفأر أنها اذا شربت من الزيت الذي في أعلى الجرة فنقص، وعَزَّ عليها الوصول إليه، ذهبت وحملت في أفواهها ماء، وصبته في الجرة حتى يرتفع الزيت فتشربه.

والأطباء تزعم أن الحقنة أخذت من طائر طويل المنقار، إذا تعسر عليه الذرق جاء إلى البحر المالح وأخذ بمنقاره منه واحتقن به، فيخرج الذرق بسرعة.

وهذا الثعلب إذا اشتدَّ به الجوع انتفخ، ورمى بنفسه في الصحراء كأنه جيفة فتدنو منه الطير، فلا يُظهر حركة ولا نفساً، فلا تشك أنّه ميت، حتى إذا نقرته بمنقارها وثب عليها، فضمّها ضمة الموت.

وهذا ابن عرس والقنفذ إذا أكلا الأفاعي والحيَّات، عمدا إلى الصعتر البري[3]، فأكلاه كالترياق لذلك.

---

(١) بضم الباء قيل: المعنى: مَنْ لها يوم يطرقها السبع، فتفر أنت منه، فيأخذ منها حاجته، وأتخلف أنا لا راعي لها حينئذ غيري، وقيل: إنما ذلك عند الاشتغال بالفتن فتصير الغنم هملاً فتنهبها السباع، فيصير الذئب كالراعي لها لانفراده بها، وقيل غير ذلك (الفتح٧/ ٣٣).

(٢) رواه البخاري رقم (٣٦٦٣)، (٣٦٩٠)، ومسلم (٢٣٨٨).

(٣) في ط (الصتر النهري).

ومن عجيب أمر الثعلب أنّه إذا أصاب القنفذ، قَلَبه لظهره لأجل شوكه، فيجتمع القنفذ حتى يصير كبّة شوك، فيبول الثعلب على بطنه، ما بين مغرز عجبه إلى فكيه، فإذا أصابه بوله اعتراه الأسر فانبسط، فيسلخه الثعلب من بطنه، ويأكل مسلوخه.

﴿فصل﴾ وكثير من العقلاء يتعلم من الحيوان البهيم أموراً تنفعه في معاشه وأخلاقه، وصناعته، وحربه، وحزمه، وصبره.

وهداية الحيوان فوق هداية أكثر الناس قال تعالى ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ إِنْ هُمْ إِلاَّ كَالأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلاً﴾(الفرقان: ٤٤) قال أبو جعفر الباقر: والله ما اقتصر على تشبيههم بالأنعام، حتى جعلهم أضلَّ سبيلاً منها.

فمن هُدى الأنثى من السباع، إذا وضعت ولدها أن ترفعه في الهواء أياماً، تهرب به من الذرِّ والنمل، لأنها تضعه كفلذة[١] من لحم، فهي تخاف عليه الذر والنمل، فلا تزال ترفعه وتضعه، وتحوله من مكان إلى مكان حتى يشتد.

وقال ابن الأعرابي: قيل لشيخ من قريش: من علمك هذا كله، وإنما يعرف مثله أصحاب التجارب والتكسب؟ قال: علمني الله، ما علم الحمامة تقليب بيضها حتى تعطي الوجهين جميعاً نصيبهما من حضانتها، ولخوف طباع الأرض على البيض إذا استمر على جانب واحد.

وقيل لآخر: ما علمك اللجاج في الحاجة والصبر عليها، وإن استعصت حتى تظفر بها؟ قال: من علم الخنفساء إذا صعدت في الحائط تسقط، ثم تصعد ثم تسقط مراراً عديدة، حتى تستمر صاعدة.

وقيل لآخر: من علمك البكور في حوائجك أول النهار لا تُخلّ به؟[٢] قال:

(١) الفلذة: هي القطعة من الكبد أو اللحم أو الذهب، المحيط (٤٢٩).
(٢) في (ق) و(خ) (تحد).

مَنْ علم الطير تغدو كل بكرة في طلب أقواتها على قربها وبعدها، لا تسأم ذلك، ولا تخاف ما يعرض لها في الجو والأرض.

وقيل لآخر: مَنْ علمك السكون والتحفظ والتماوت، حتى تظفر بأربك، فإذا ظفرت به، وثبت وثوب الأسد على فريسته؟ فقال: الذي علم السنور أن ترصد جحر الفأرة، فلا تتحرك ولا تمور ولاتختلج، كأنها ميتة، حتى إذا برزت لها الفأرة، وثبت عليها كالأسد.

وقيل لآخر: مَنْ علمك الصبر والجلد والاحتمال وعدم الشكوى؟ قال: مَنْ عَلَّم أبا أيوب صبره على الأثقال والأحمال الثقيلة، والمشي بها على ظهره من بلد إلى بلد، ماداً عنقه مستسلماً صابراً على الجوع والعطش والتعب، وغلظة الجَمَّال وضربه، فالثقل والكل على ظهره، ومرارة الجوع والعطش في كبده، وجهد التعب والمشقة ملأ جوارحه، ولا معول[1] له غير الصبر.

وقيل لآخر: مَنْ عَلَّمك حسن الإيثار والسماحة بالبذل؟ قال: مَنْ عَلَّم الديك يصادف الحبّة في الأرض وهو محتاج إليها، فلا يأكلها بل يستدعي الدجاج ويطلبهن طلباً حثيثاً، حتى تجيء الواحدة منهن فتلتقطها وهو مسرور بذلك طيب النفس به، وإذا وضع له الحبّ الكثير فَرَّقه ههنا وههنا، وإن لم يكن هناك دجاج، لأن طبعه قد ألف البذل والجود، فهو يرى من اللؤم أن يستبد وحده بالطعام.

وقيل لآخر: مَنْ علمك هذا التحيل في طلب الرزق، ووجوه تحصيله؟ قال: مَنْ عَلّم الثعلب تلك الحيل التي يعجز العقلاء عن علمها وعملها، وهي أكثر من أن تذكر، ومن علم الأسد إذا مشى وخاف أن يقتصَّ أثره ويطلب، عفا على أثر مشيته بذنبه، ومَنْ علمه أن يأتي إلى شبله في اليوم الثالث من وضعه، فينفخ في منخريه

(١) في (ق): «يعدل».

فيتحرك لأن اللبوة تضعه خَوراً كالميت، فلا تزال تحرسه حتى يأتي أبوه فيفعل به ذلك، ومَنْ أَلْهَم كرام الأسود وأشرافها أن لا تأكل إلا من فريستها، وإذا مر بفريسة غيره لم يدن منها، ولو جهده الجوع، ومَنْ عَلَّم الأسد أن يخضع للببر[(١)]، ويذلّ له إذا اجتمعا حتى ينجو منه، ومن عجيب أمره أنه إذا استعصى[(٢)] عليه شيء من السّباع دعا الأسد فأجابه إجابة المملوك لمالكه، ثم أمره فربض بين يديه فيبول في أذنه، فإذا رأت السباع ذلك أذعنت للببر بالطاعة والخضوع.

ومَنْ عَلَّم الثعلب إذا اشتد به الجوع أن يستلقي على ظهره، ويختلس نفسه إلى داخل بدنه حتى ينتفخ، فيظن الطير أنه ميتة، فيقع عليه فيثب على من انقضى عمره منها.

ومن عَلَّمه إذا أصابه صدع أو جرح، أن يأتي إلى صبغ[(٣)] معروف، فيأخذ منه ويضعه على جرحه كالمرهم؟.

ومن عَلّم الدب إذا أصابه كَلْم أن يأتي إلى نبت قد عرفه، وجهله صاحب الحشائش، فيتداوى به، فيبرأ؟

ومن عَلّم الأنثى من الفيلة إذا دنا وقت ولادها، أن تأتي إلى الماء فتلده فيه لأنها -دون سائر الحيوانات- لا تلد إلا قائمة، لأن أوصالها على خلاف أوصال الحيوان، وهي عالية، فتخاف أن تسقطه على الأرض فيتصدع أو ينشق، فتأتي إلى ماء وسط، فتضعه فيه، يكون كالفراش اللين والوطاء الناعم.

ومن عَلَّم الذباب إذا سقط في مائع، أن يتقي بالجناح الذي فيه الداء دون الآخر؟

---

(١) في خ «التنين»، والمثبت من ط، والببر: حيوان ثديي مفترس، من الفصيلة السنورية، مخطط بخطوط سود عرضية، يتسلق الأشجار، ويسبح في الأنهار، قال في الصحاح: هو الفرانق الذي يعادي الأسد: تاج العروس «٣/ ٢٣»، معجم اللغة العربية «١/ ٢٣٤».

(٢) في (ق) و(خ): «عصي» والمثبت من (ط).

(٣) في (ق) و(خ): «موضع»، والمثبت من (ط).

ومن عَلّم الكلب إذا عاين الظباء، أن يعرف المعتل من غيره، والذكر من الأنثى؟ فيقصد الذكر مع علمه بأن عدوه أشدّ وأبعد وثبة، ويدع الأنثى على نقصان عدوها، لأنه قد علم أنّ الذكر إذا عدا شوطاً أو شوطين حقب ببوله، وكل حيوان إذا اشتدّ فزعه فإنه يدركه الحقب، وإذا حقب الذكر لم يستطع البول مع شدة العدو، فيقل عَدْوه فيدركه الكلب، وأما الأنثى فإنها تحذف بولها لسعة القبل وسهولة المخرج، فيدوم عَدْوها.

ومَنْ علّمه أنه إذا كسا الثلجُ الأرض، أن يتأمل الموضع الرقيق الذي قد انخسف فيعلم أن تحته جحر الأرنب فينبشه ويصطادها، علماً منه بأن حرارة أنفاسها تذيب بعض الثلج فيرق.

ومن عَلَّم الذئب إذا نام أن يجعل النوم نوباً بين عينيه، فينام بأحداهما حتى إذا تعبت[(١)] الأخرى نام بها، وفتح النائمة حتى قال فيه بعض العرب:

ينام بإحدى مقلتيه ويتقي ... بأخرى المنايا فهو يقظان هاجعُ[(٢)]

ومن علم العصفورة، إذا سقط فرخها أن تستغيث، فلا يبقى عصفور بجوارها حتى يجيء، فيطيرون حول الفرخ ويحركونه بأفعالهم ويحدثون له قوة وهمَّة وحركة حتى يطير معهم.

قال بعض الصيادين: ربما رأيت العصفور على الحائط فأومئ بيدي كأنني أرميه فلا يطير، وربما أهويت إلى الأرض كأني أتناول شيئاً فلا يتحرك، فإن مسست بيدي أدنى حصاة أو حجر أو نواة طار قبل أن تتمكن منها يدي.

ومَنْ عَلَّم الحمامة إذا حملت أن تأخذ هي والأب في بناء العش، وأن يقيما له حروفاً تشبه الحائط، ثم يسخناه ويحدثا فيه طبيعة أخرى، ثم يقلبان البيض في

(١) في ط (نعست).
(٢) في ط (نائم).

الأيام، ومن قسم بينهما الحضانة والكد، فأكثر ساعات الحضانة على الأنثى، وأكثر ساعات جلب القوت على الأب، وإذا خرج الفرخ عَلمَا ضيق حوصلته عن الطعام فنفخا في فيه نفخًا متداركًا حتى تتسع حوصلته، ثم يزقانه اللعاب أو شيئًا قبل الطعام، وهو كاللبأ للطفل، ثم يعلمان احتياج الحوصلة إلى دباغ فيزقانه من أصل الحيطان من شيء بين الملح والتراب، تُدبغ به الحوصلة، فإذا اندبغت زقّاة الحبّ، فإذا علما أنه أطاق اللقط منعاه الزقّ على التدريج، فإذا تكاملت قوته وسألهما الكفالة ضرباه.

ومن علمهما إذا أرادا السفاد أن يبتدئ الذكر بالدعاء، فتطارد له الأنثى قليلاً لتذيقه حلاوة المواصلة، ثم تطمعه في نفسها، ثم تمتنع بعض التمنع ليشتد طلبه وحبه، ثم تتهادى وتتكسل، وتريه معاطفها، وتعرض محاسنها، ثم يحدث بينهما من التغزل والعشق والتقبيل والترشف ما هو مشاهد بالعيان.

ومن علَّم المرسلة منها إذا سافرت ليلاً أن تستدل ببطون الأودية، ومجاري المياه والجبال ومهاب الرياح ومطلع الشمس ومغربها، فتستدل بذلك وبغيره إذا ضلّت، فإذا عرفت الطريق مرت مرَّ الريح.

ومن علَّم الليث(١) -وهو صنف من العناكب- أن يلطأ بالأرض ويجمع نفسه، فيري الذبابة أنه لاه عنها، ثم يثب عليها وثوب الفهد.

ومَنْ عَلّم العنكبوت نسج تلك الشبكة الرفيعة المحكمة، ويجعل في أعلاها خيطاً، ثم يتعلق به، فإذا تعرقلت البعوضة في الشبكة نزل إليها فاصطادها.

ومن علم الظبي أنه لا يدخل كناسه(٢) إلا مستديراً، ليستقبل بعينيه ما يخافه على نفسه وخشْفه(٣).

(١) ضرب من العناكب، يصيد الذباب صيد الفهود، وله ستُّ عيون، ويقال في المثل: أشجع من ليث عفرين. مجمع الأمثال للميداني (١/ ٣٨٠).
(٢) الكناس بيت الظبي. ملاحظة: تصحفت في (ق) إلى «حناسه».
(٣) الخَشْف: ولد الظبي أول ما يولد، أو أول مشيه - المحيط «١٠٣٩».

ومن علم السنور إذا رأت فأرة في السقف أن ترفع يديها كالمشيرة إليها بالعود، ثم تشير إليها بالرجوع، وإنما تريد أن ترهبها[1] فتزلق فتسقط.

ومن علم اليربوع أن يحفر بيته في سفح الوادي، حيث يرتفع عن مجرى السيل، ليسلم من مدق الحافر، ومجرى الماء، ويعمقه ثم يتخذ في زواياه أبواباً عديدة، ويجعل بينها وبين وجه الأرض حاجزاً رقيقاً، فإذا أحسَّ بالشرِّ، فَتَح بعضها بأيسر شيء وخرج منه، ولما كان كثير النسيان، لم يحفر بيته إلا عند أكمة أو صخرة أو شجرة، علامة له على البيت إذا ضلَّ عنه.

ومَنْ علَّم الفهد إذا سمن أن يتوارى لثقل الحركة عليه، حتى يذهب ذلك السمن ثم يظهر.

ومن علَّم الأيّل إذا سقط قرنه أن يتوارى، لأن سلاحه قد ذهب فيسمن لذلك، فإذا كمل نبات قرنه تعرض للشمس والريح، وأكثر الحركة ليشتد لحمه ويزول السمن المانع له من العدو.

وهذا باب واسع جداً، ويكفي فيه قوله سبحانه ﴿**وَمَا مِن دَابَّةٍ فِي الأَرْضِ وَلا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلاَّ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ ﴿٣٨﴾ وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا صُمٌّ وَبُكْمٌ فِي الظُّلُمَاتِ مَن يَشَأِ اللَّهُ يُضْلِلْهُ وَمَن يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ**﴾(الأنعام: ٣٨، ٣٩).

وقد قال النبي ﷺ: «لولا أنّ الكلاب أمة من الأمم، لأمرت بقتلها»[2] وهذا يحتمل وجهين:

---

(١) في ط (يدهشها).

(٢) رواه أحمد (٤/ ٨٥)، (٥/ ٥٦، ٥٤)، وأبو داود (٢٨٤٥) والنسائي (٤٢٩١)، والترمذي (١٤٨٦)، (١٤٨٩)، وابن ماجة (٣٢٠٥) وأبو نعيم في الحلية (٧/ ١١١) وابن عدي (٤/ ٣٠١) كلهم من طرق عن الحسن البصري عن عبد الله بن مغفل به.

والحسن قد سمع من عبد الله بن مغفل كما قال أحمد «جامع التحصيل ١٦٥» بل قد صرح =

أحدهما: أن يكون إخباراً عن أمر غير ممكن فعله، وهو أن الكلاب أمة لا يمكن إفناؤها لكثرتها في الأرض، فلو أمكن إعدامها من الأرض لأمرت بقتلها.

والثاني: أن يكون مثل قوله: «أمن أجل أن قرصتك نملة، أحرقت أمة من الأمم تسبح»[1]، فهي أمة مخلوقة بحكمة ومصلحة، فإعدامها وإفناؤها يناقض ما خلقت له، والله أعلم بما أراد رسوله.

قال ابن عباس: في رواية عطاء ﴿إلاَّ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم﴾ يريد يعرفونني ويوحدونني ويسبحونني ويحمدونني[2]، مثل قوله تعالى ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلاَّ يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ﴾ (الإسراء: ٤٤) ومثل قوله ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَالطَّيْرُ صَافَّاتٍ كُلٌّ قَدْ عَلِمَ صَلاتَهُ وَتَسْبِيحَهُ﴾(النور: ٤١) فعلى هذا جعلت أممًا أمثالنا في التوحيد والمعرفة بربها وتسبيحه.

ويدل على هذا قوله تعالى ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَمَن فِي الأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالدَّوَابُّ﴾(الحج: ١٨) وقوله ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ مِن دَابَّةٍ﴾ (النحل: ٤٩) ويدل عليه قوله تعالى ﴿يا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ﴾ (سبأ: ١٠) ويدل عليه قوله ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى

= بالتحديث كما في رواية أحمد رقم (٢٠٤٩٧)، وكما نصّ عليه الحافظ ابن حجر في أطراف المسند (٤/ ٢٤١) قال الترمذي: حديث حسن صحيح، وقد روي من غير وجه عن الحسن عن عبد الله بن مغفل عن النبي ﷺ» وهو كما قال.
بل إن الحديث قد روي عن غير عبد الله بن مغفل.
فرواه أبو يعلى (٢٤٤٢)، والطبراني في الكبير (١١٩٧٩) وفي الأوسط (٢٧٤٠) عن عكرمة عن ابن عباس به. قال الهيثمي: إسناده حسن، «المجمع (٤/ ٤٣)».
ورواه البيهقي في الكبرى (٦/ ١٠) من حديث أبي الزبير عن جابر.
ورواه الطبراني في الأوسط (٥١٦٣) من طريق ليث بن أبي سليم عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة به. وليث مختلط «تقريب ٨١٨».
ورواه الطبراني في الأوسط (٥١٢) عن الحسن مرسلاً.
ورواه الطبراني في الأوسط أيضاً (المجمع ١/ ٢٨٦) عن علي بن أبي طالب من طريق الجارود عن إسرائيل، قال الهيثمي: والجارود لم أعرفه.

(١) رواه البخاري رقم (٣٠١٩) ومسلم رقم (٢٢٤١).
(٢) في (ق): (يمجدونني).

النَّحْلِ﴾(النحل: ٦٨) وقوله ﴿ قَالَتْ نَمْلَةٌ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ﴾(النمل: ١٨) وقول سليمان عليه السلام ﴿عُلِّمْنَا مَنطِقَ الطَّيْرِ﴾ (النمل: ١٦).

وقال مجاهد: «أمم أمثالكم»، أصناف مصنفة تعرف بأسمائها، وقال الزجاج: أمم أمثالكم في أنها تبعث، وقال ابن قتيبة: أمم أمثالكم في طلب الغذاء، وابتغاء الرزق، وتوقي المهالك، وقال سفيان بن عيينة: ما في الأرض آدمي إلا وفيه شبه من البهائم، فمنهم من يهتصر اهتصار الأسد، ومنهم من يعدو عدو الذئب، ومنهم من ينبح نباح الكلب، ومنهم من يتطوس كفعل الطاووس، ومنهم من يشبه الخنازير التي لو ألقي إليها الطعام الطيب عافته، فإذا قام الرجل عن رجيعه ولغت فيه، فكذلك تجد من الآدميين من لو سمع خمسين حكمة لم يحفظ واحدة منها، وإن أخطأ رجل تروّاه وحفظه.

قال الخطابي: ما أحسن ما تأول سفيان هذه الآية، واستنبط منها هذه الحكمة، وذلك أن الكلام إذا لم يكن حكمه مطاوعاً لظاهره، وجب المصير إلى باطنه، وقد أخبر الله تعالى عن وجود المماثلة بيننا وبين كل طائر ودابة، وذلك ممتنع من جهة الخلقة والصورة، وعدم من جهة النطق والمعرفة، فوجب أن يكون منصرفاً إلى المماثلة في الطباع والأخلاق، وإذا كان الأمر كذلك فاعلم أنك إنما تعاشر البهائم والسباع فليكن حذرك منهم ومباعدتك إياهم على حسب ذلك، انتهى كلامه.

والله سبحانه قد جعل بعض الدواب كسوبًا محتالاً، وبعضها متوكلاً غير محتال، وبعض الحشرات يدخر لنفسه قوت سنته، وبعضها يتكل على الثقة بأن له في كل يوم قدر كفايته رزقاً مضموناً، وأمراً مقطوعاً، وبعضها يدخر، وبعضها لا تكسب[1] له، وبعض الذكورة يعول ولده، وبعضها لا يعرف ولده البتة، وبعض الإناث تكفل ولدها لاتعدوه، وبعضها تضع ولدها وتكفل ولد غيرها، وبعضها لا

(١) في (ق) و(خ) «يكتسب».

تعرف ولدها إذا استغنى عنها، وبعضها لا تزال تعرفه وتعطف عليه.

وجعل بعض الحيوانات يتمها من قبل أمهاتها، وبعضها يتمها من قبل آبائها، وبعضها لا يلتمس الولد، وبعضها يستفرغ الهم في طلبه، وبعضها يعرف الإحسان ويشكره، وبعضها لا يؤثر ذلك عنده شيئاً، وبعضها يؤثر على نفسه، وبعضها إذا ظفر بما يكفي أمة من جنسه لم يدع أحداً يدنو منه.

وبعضها يحب السفاد ويكثر منه، وبعضها لا يفعله في السنة إلا مَرَّة، وبعضها يقتصر على أنثاه، وبعضها لا يعفّ عن أنثى، ولو كانت أمه أو أخته!، وبعضها لا تمكن غير زوجها من نفسها، وبعضها لا تردّ يد لامس، وبعضها يألف بني آدم ويأنس بهم، وبعضها يستوحش منهم وينفر غاية النفار، وبعضها لا يأكل إلا الطيب، وبعضها لا يأكل إلا الخبائث، وبعضها يجمع بين الأمرين.

وبعضها لا يؤذي [إلا][(1)] من بالغ في أذاها، وبعضها تؤذي من لا يؤذيها، وبعضها حقود لا ينسى الإساءة، وبعضها لا يذكرها البتَّة، وبعضها لا يغضب، وبعضها يشتد غضبه فلا يزال يسترضى حتى يرضى، وبعضها عنده علم ومعرفة بأمور دقيقة لا يهتدي إليها أكثر الناس، وبعضها لا معرفة له بشيء من ذلك البتة، وبعضها يستقبح القبيح وينفر منه، وبعضها الحسن والقبيح عنده سواء، وبعضها يقبل التعليم بسرعة، وبعضها مع الطول، وبعضها لا يقبل ذلك بحال.

وهذا كله من أدل الدلائل على الخالق لها سبحانه، وعلى إتقان صنعه، وعجيب تدبيره، ولطيف حكمته، فإن فيما أودعها من غرائب المعارف، وغوامض الحيل وحسن التدبير والتأني لما تريده، ما يستنطق الأفواه بالتسبيح ويملأ القلوب من معرفته ومعرفة حكمته وقدرته، وما يعلم به كل عاقل أنه لم يخلق عبثاً

(1) ساقطة من (خ) و(ق) واستدركت من (ط).

ولا يترك سُدى، وأن لله سبحانه في كل مخلوق حكماً باهرة، وآيات ظاهرة، وبرهانًا قاطعاً، يدل على أنه ربّ كلّ شيء ومليكه، وأنه المنفرد بكل كمال دون خلقه، وأنه على كل شيء قدير وبكل شيء عليم[1].

﴿فصل﴾ ولنرجع إلى ما ساقنا إلى هذا الموضع، وهو الكلام على الهداية العامة، التي هي قرينة الخلق في الدلالة على الربّ تبارك وتعالى وأسمائه وصفاته وتوحيده، قال تعالى إخباراً عن فرعون أنه قال: ﴿ فَمَن رَّبُّكُمَا يَا مُوسَىٰ ﴿٤٩﴾ قَالَ رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَىٰ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَىٰ ﴾(طه: ٤٩ - ٥٠) قال مجاهد: أعطى كل شيء خلقه، لم يعط الإنسان خلق البهائم، ولا البهائم خلق الإنسان[2]، وأقوال أكثر المفسرين تدور على هذا المعنى، قال عطية ومقاتل: أعطى كل شيء صورته، وقال الحسن وقتادة: أعطى كل شيء صلاحه.

ومعنى هذا: أعطاه من الخلق والتصوير ما يصلح به لما خلق له، ثم هداه لما خلق له، وهداه لما يصلحه في معيشته ومطعمه ومشربه ومنكحه وتقلبه وتصرفه، هذا هو القول الصحيح الذي عليه جمهور المفسرين، فيكون نظير قوله ﴿ قَدَّرَ فَهَدَىٰ ﴾(الأعلى: ٣) وقال الكلبي والسدّي: أعطى الرجل المرأة، والبعير الناقة، والذكر الأنثى من جنسه، ولفظ السدي: أعطى الذكر الأنثى مثل خلقه، ثم هدى إلى الجماع، وهذا القول اختيار ابن قتيبة والفراء، قال الفراء: أعطى الذكر[3] من الناس امرأة مثله، والشاة شاة، والثور بقرة، ثم ألهم الذكر من الحيوان كيف يأتيها.

قال أبو إسحاق: وهذا التفسير جائز، لأنّا نرى الذكر من الحيوان يأتي الأنثى ولم يرَ ذكراً قد أتى أنثى قبله، فألهمه الله ذلك وهداه إليه، قال: والقول الأول ينتظم هذا المعنى لأنه إذا هداه لمصلحته فهذا داخل في المصلحة.

(١) في حاشية خ: وله في كل شيء آية   تدلّ على أنه واحد.
(٢) رواه عبد بن حميد وابن المنذر وابن أبي حاتم عنه، الدر المنثور (٤/ ٥٣٨).
(٣) في (ق): الذكور.

قلت: أرباب هذا القول هضموا الآية معناها، فإن معناها أجل وأعظم مما ذكروه، وقوله ﴿أعْطَىٰ كُلَّ شَيْءٍ﴾ يأبى هذا التفسير، فإن حمل كل شيء على ذكور الحيوان وإناثه خاصّة ممتنع لا وجه له، وكيف يخرج من هذا اللفظ الملائكة والجن؟، ومَنْ لم يتزوج من بني آدم، ومن لم يسافد من الحيوان؟ وكيف يسمى الحيوان الذي يأتيه الذكر خلقاً له؟ وأين نظير هذا في القرآن؟

وهو سبحانه لما أراد التعبير عن هذا المعنى الذي ذكروه ذكره، بأدلّ عبارة عليه وأوضحها فقال ﴿وَأَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالأُنثَىٰ﴾(النجم: ٤٥) وقال ﴿وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالأُنثَىٰ﴾(الليل: ٣) وقال ﴿فَجَعَلَ مِنْهُ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالأُنثَىٰ﴾ (القيامة: ٣٩) فَحملُ قوله ﴿أَعْطَىٰ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ﴾ (طه: ٥٠) [على هذا المعنى غير صحيح، فتأمله.

وفي الآية قول آخر، قاله الضحاك قال: ﴿أَعْطَىٰ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ﴾(طه: ٥٠)][1] أعطى اليد البطش، والرجل المشي، واللسان النطق، والعين البصر، والأذن السمع، ومعنى هذا القول: أعطى كلّ عضو [من الأعضاء ما خلق له، والخلق على هذا بمعنى المفعول، أي أعطى كل عضو][1] مخلوقه الذي خلقه له، فإن هذه المعاني كلّها مخلوقة لله تعالى، أودعها الأعضاء، وهذا المعنى وإن كان صحيحاً في نفسه، لكن معنى الآية أعم، والقول هو الأول، وأنه سبحانه أعطى كل شيء خلقه المختص به، ثم هداه لما خلق له، ولا خالق سواه سبحانه ولا هادي غيره، فهذا الخلق وهذه الهداية من آيات ربوبيته ووحدانيته.

فهذا وجه الاستدلال على عدو الله فرعون، ولهذا لما علم فرعون أن هذه حجة قاطعة لا مطعن فيها بوجه من الوجوه، عدل إلى سؤال فاسد غير وارد ﴿قَالَ فَمَا بَالُ الْقُرُونِ الأُولَىٰ﴾(طه: ٥١) أي فما للقرون الأولى لم تقرَّ بهذا الربّ، ولم تعبده بل

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ق).

عبدت دونه الأوثان، والمعنى: لو كان ما تقولوه حقاً لم يخفَ على القرون الأولى، ولم يهملوه، فاحتج عليه موسى عليه السلام بما يشاهده هو وغيره من آثار ربوبية ربّ العالمين، فعارضه عدو الله بكفر الكافرين به وشرك المشركين، وهذا شأن كل مبطل، ولهذا صار هذا ميراثًا[1] في ورثته، يعارضون نصوص الأنبياء بأقوال الزنادقة والملاحدة، وأفراخ[2] الفلاسفة والصابئة والسحرة، ومبتدعة الأمة، وأهل الضلال منهم، فأجابه موسى عليه الصلاة والسلام عن معارضته بأحسن جواب فقال: ﴿عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي﴾(طه: ٥٢) أي أعمال تلك القرون وكفرهم وشركهم معلوم لربي قد أحصاه وحفظه وأودعه في كتاب، فيجازيهم عليه يوم القيامة، ولم يودعه في كتاب خشية النسيان والضلال، فإنه سبحانه لا يضلّ ولا ينسى، وعلى هذا فالكتاب ههنا كتاب الأعمال، وقال الكلبي: يعني به اللوح المحفوظ، وعلى هذا فهو كتاب القدر السابق، والمعنى على هذا: أنه سبحانه قد علم أعمالهم وكتبها عنده، قبل أن يعملوها، فيكون هذا من تمام قوله ﴿الَّذِي أَعْطَىٰ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَىٰ﴾(طه: ٥٠) فتأمله.

﴿فصل﴾ وهو سبحانه في القرآن كثيراً ما يجمع بين الخلق والهداية كقوله في أول سورة أنزلها على رسوله ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴿١﴾ خَلَقَ الْإِنسَانَ مِنْ عَلَقٍ ﴿٢﴾ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ﴿٣﴾ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ﴿٤﴾ عَلَّمَ الْإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾(العلق: ١ - ٥) وقوله ﴿الرَّحْمَٰنُ ﴿١﴾ عَلَّمَ الْقُرْآنَ ﴿٢﴾ خَلَقَ الْإِنسَانَ ﴿٣﴾ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾(الرحمن: ١ - ٤) وقوله ﴿أَلَمْ نَجْعَل لَّهُ عَيْنَيْنِ ﴿٨﴾ وَلِسَانًا وَشَفَتَيْنِ ﴿٩﴾ وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ﴾(البلد: ٨ - ١٠) وقوله ﴿إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنسَانَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴿٢﴾ إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ (الإنسان: ٢، ٣) وقوله ﴿أَمَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ السَّمَاءِ مَاءً

(١) في ط (ميزانًا).
(٢) في (خ): (اقتراح) والمثبت من: (ق) و(ط).

فَأَنْبَتْنَا بِهِ حَدَائِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ ﴾(النمل: ٦٠) الآيات، ثم قال ﴿ أَمَّن يَهْدِيكُمْ فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ ﴾(النمل: ٦٣) فالخلق إعطاء الوجود العيني الخارجي، والهدى إعطاء الوجود العلمي الذهني، فهذا خلقه وهذا هداه وتعليمه.

﴿فصل﴾ المرتبة الثانية من مراتب الهداية: هداية الإرشاد والبيان للمكلفين، وهذه الهداية لاتستلزم حصول التوفيق واتباع الحق، وإن كانت شرطاً فيه أوجزء سبب، وذلك لا يستلزم حصول المشروط والمسبب، بل قد يتخلف عنه المقتضي إما لعدم كمال التسبب، أو لوجود مانع، ولهذا قال تعالى ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَىٰ عَلَى الْهُدَىٰ ﴾(فصلت: ١٧) قال ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَ ﴾ (التوبة: ١١٥) فهداهم هدى البيان والدلالة فلم يهتدوا، فأضلهم عقوبة لهم على ترك الاهتداء أولاً بعد أن عرفوا الهدى فأعرضوا عنه، فأعماهم عنه بعد أن أراهموه.

وهذا شأنه سبحانه في كل من أنعم عليه بنعمة فكفرها، فإنه يسلبه إياها بعد أن كانت نصيبه وحظه، كما قال تعالى ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ ﴾(الأنفال: ٥٣) وقال تعالى عن قوم فرعون ﴿ وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا ﴾(النمل: ١٤) أي جحدوا بآياتنا بعد أن تيقنوا صحتها، وقال ﴿ كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ وَشَهِدُوا أَنَّ الرَّسُولَ حَقٌّ وَجَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴾(آل عمران: ٨٦) وهذه الهداية هي التي أثبتها لرسوله حيث قال ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾(الشورى: ٥٢) ونفى عنه ملك الهداية الموجبة، وهي هداية التوفيق والإلهام بقوله ﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ ﴾(القصص: ٥٦) ولهذا قال ﷺ: «بُعثت داعياً ومبلغاً، وليس إليّ من الهداية شيء، وبُعث إبليس مزينًا ومغويًا وليس إليه من الضلالة شيء»[(١)]

(١) رواه العقيلي (٢/ ٩)، وابن عدي (٣/ ٤٧١)، وابن الجوزي في الموضوعات رقم (٥٢٩) والدولابي في الكنى (٢/ ١٥٧) والسهمي في تاريخ جرجان (٣٩٥)، وابن حبان في المجروحين (١/ ٢٧٧)، والديلمي في مسند الفردوس رقم (١٩١٦) واليونارتي في موافقاته وغيرهم من =

قال تعالى ﴿ وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَىٰ دَارِ السَّلامِ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾(يونس: ٢٥) فجمع سبحانه بين الهدايتين العامة والخاصّة، فعمّ بالدعوة حجة منه وعدلاً، وخَصّ بالهداية نعمة منه وفضلاً، وهذه المرتبة أخصّ من المرتبة التي قبلها، فإنها هداية تختص المكلفين، وهي حجة الله على خلقه التي لا يعذب أحداً إلا بعد إقامتها عليه قال تعالى ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولاً ﴾(الإسراء: ١٥) وقال ﴿ رُسُلاً مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ ﴾(النساء: ١٦٥) وقال ﴿ أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنبِ اللَّهِ وَإِن كُنتُ لَمِنَ السَّاخِرِينَ ۝٥٦ أَوْ تَقُولَ لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي لَكُنتُ مِنَ الْمُتَّقِينَ ۝٥٧ ﴾(الزمر: ٥٦، ٥٧) وقال ﴿ كُلَّمَا أُلْقِيَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ۝٨ قَالُوا بَلَىٰ قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ اللَّهُ مِن شَيْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلاَّ فِي ضَلالٍ كَبِيرٍ ﴾(الملك: ٨، ٩) فإن قيل: كيف تقوم حجته عليهم وقد منعهم من الهدى، وحال بينهم وبينه؟

قيل: حُجَّته قائمة عليهم بتخليته بينهم وبين الهدى، وبيان الرسل لهم، وإراءتهم الطريق المستقيم، حتى كأنهم يشاهدونه عياناً، وأقام لهم أسباب الهداية ظاهراً وباطناً، ولم يحل بينهم وبين تلك الأسباب، ومن حال بينه وبينها منهم بزوال عقل أو صغر لا تمييز معه، أو كونه بناحيةٍ من الأرض لم تبلغه دعوة رسله، فإنه لا يعذبه حتى يقيم عليه حجّته، فلم يمنعهم من الهدى، ولم يحل بينهم وبينه،

= طرق كثيره عن: عيسى بن أحمد البلخي، عن إسحاق بن الفرات المصري، عن خالد بن عبد الرحمن عن سماك بن حرب، عن طارق بن شهاب، عن عمر بن الخطاب به مرفوعاً، وخالد بن عبد الرحمن هذا اختلف الناس فيه.
فذهب المزي وابن حجر والذهبي والدارقطني إلى أنه العبدي، وإن يكنه فهو مجهول.
وذهب ابن عدي وابن حبان والحاكم والنقاش إلى أنه الخراساني الذي روى له أبو داود والنسائي ووثقه ابن معين. فإن كان كذلك فغاية ما في الحديث الإرسال عن سماك بن حرب كما قال السيوطي في اللآليء (١/ ٢٥٤)، والحديث ضعفه العقيلي والدارقطني، تهذيب التهذيب (٣/ ٩٦) وسواء أكان في الحديث جهالة أو إرسال فإنه قد روي من وجه آخر مرسلاً، فرواه شعيب بن أبي حمزة -في نسخته- عن الزهري عن النبي ﷺ مرسلاً.
قال شيخ الإسلام: وهو إما من مراسيل الزهري، وإما من مراسيل من فوقه من التابعين» مجموع الفتاوى (١٠/ ٤٠٨) ط/ العبيكان.

نعم قطع عنهم توفيقه، ولم يرد من نفسه إعانتهم والإقبال بقلوبهم إليه، فلم يحل بينهم وبين ما هو مقدور لهم، وإن حال بينهم وبين ما لا يقدرون عليه، وهو فعله ومشيئته وتوفيقه فهذا غير مقدور لهم، وهو الذي مُنعُوه، وحيلَ بينهم وبينه، فتأمل هذا الموضع، واعرف قدره، والله المستعان.

﴿فصل﴾ المرتبة الثالثة من مراتب الهداية: هداية التوفيق والإلهام، وخلق المشيئة المستلزمة للفعل، وهذه المرتبة أخصُّ من التي قبلها، وهي التي ضَلَّ جُهَّال القدرية بإنكارها، وصاح عليهم سلف الأمة وأهل السنة منهم من نواحي الأرض عصراً بعد عصر إلى وقتنا هذا، ولكن الجبرية ظلمتهم ولم تنصفهم، كما ظلموا أنفسهم بإنكار الأسباب والقوى، وإنكار فعل العبد وقدرته، وأن يكون له تأثير في الفعل البتة، فلم تهتد القدرية بقول هؤلاء، بل زادهم ضلالاً على ضلالهم، وتمسكاً بما هم عليه، وهذا شأن المبطل إذا دعا مبطلاً آخر إلى أن يترك مذهبه لقوله ومذهبه الباطل، كالنصراني إذا دعا اليهودي إلى التثليث وعبادة الصليب وأن المسيح إله تام غير مخلوق، إلى أمثال ذلك من الباطل الذي هو عليه.

وهذه المرتبة تستلزم أمرين:

أحدهما: فعل الربّ تعالى وهو الهدى.

والثاني: فعل العبد وهو الاهتداء، وهو أثر فعله سبحانه فهو الهادي، والعبد المهتدي قال تعالى ﴿مَن يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ﴾ (الكهف: ١٧) ولا سبيل إلى وجود الأثر إلا بمؤثره التام، فإن لم يحصل فعله لم يحصل فعل العبد، ولهذا قال تعالى ﴿إِن تَحْرِصْ عَلَىٰ هُدَاهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَن يُضِلُّ﴾ (النحل: ٣٧) وهذا صريح في أن هذا الهدى ليس إليه ﷺ، ولو حرص عليه، ولا إلى أحد غير الله، وأن الله سبحانه إذا أضل عبداً لم يكن لأحد سبيلٌ إلى هدايته كما قال تعالى ﴿مَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا

هَادِيَ لَهُ ﴾(الأعراف: ١٨٦) وقال تعالى ﴿ مَن يَشَأِ اللَّهُ يُضْلِلْهُ وَمَن يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾(الأنعام: ٣٩]) وقال تعالى ﴿ أَفَمَن زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ فَلا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَاتٍ ﴾(فاطر: ٨) وقال تعالى ﴿ أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَٰهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِ غِشَاوَةً فَمَن يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ اللَّهِ أَفَلا تَذَكَّرُونَ ﴾(الجاثية: ٢٣) وقال تعالى ﴿ بَلِ اتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَهْوَاءَهُم بِغَيْرِ عِلْمٍ فَمَن يَهْدِي مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ وَمَا لَهُم مِّن نَّاصِرِينَ ﴾ (الروم: ٢٩) وقال ﴿ لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ ﴾(البقرة: ٢٧٢) وقال﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا ﴾(السجدة: ١٣) وقال ﴿ أَفَلَمْ يَيْأَسِ الَّذِينَ آمَنُوا أَن لَّوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهَدَى النَّاسَ جَمِيعًا ﴾(الرعد: ٣١) وقال﴿ فَمَن يُرِدِ اللَّهُ أَن يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلإِسْلامِ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ ﴾(الأنعام: ١٢٥)، وقال أهل الجنة ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ ﴾(الأعراف: ٤٣) ولم يريدوا أن بعض أنواع الهدى منه، وبعضها منهم، بل الهدى كلّه منه، ولولا هدايته لهم لما اهتدوا.

وقال تعالى ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ وَيُخَوِّفُونَكَ بِالَّذِينَ مِن دُونِهِ وَمَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ ﴿٣٦﴾ وَمَن يَهْدِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِن مُّضِلٍّ أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِي انتِقَامٍ ﴾(الزمر: ٣٦، ٣٧) وقال: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلاَّ بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ فَيُضِلُّ اللَّهُ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾(إبراهيم: ٤) وقال ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولاً أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ فَمِنْهُم مَّنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلالَةُ ﴾(النحل: ٣٦) وقال تعالى ﴿ يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الآخِرَةِ وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ ﴾(إبراهيم: ٢٧) وقال تعالى﴿ كَذَٰلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلاَّ هُوَ ﴾(المدثر: ٣١) وقال ﴿ يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلاَّ الْفَاسِقِينَ ﴾(البقرة: ٢٦) وقال ﴿ يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ

السَّلامِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾(المائدة: ١٦).

وأمر سبحانه عباده كلهم أن يسألوه هدايتهم الصراط المستقيم كل يوم وليلة في الصلوات الخمس، وذلك يتضمن الهداية إلى الصراط، والهداية فيه، كما أن الضلال نوعان: ضلال عن الصراط، فلا يهتدي إليه، وضلال فيه، فالأول ضلال عن معرفته، والثاني ضلال عن تفاصيله أو بعضها.

قال شيخنا: ولما كان العبد في كل حال مفتقراً إلى هذه الهداية في جميع ما يأتيه ويذره -من أمور قد أتاها على غير الهداية، فهو محتاج إلى التوبة منها، وأمور هدي إلى أصلها دون تفصيلها، أو هدي إليها من وجه دون وجه، فهو محتاج إلى تمام الهداية فيها، ليزداد هدى، وأمور هو محتاج إلى أن يحصل له من الهداية فيها في المستقبل مثل ما حصل له في الماضي، وأمور هو خال عن اعتقاده فيها، فهو محتاج إلى الهداية فيها، وأمور لم يفعلها فهو محتاج إلى فعلها على وجه الهداية، إلى غير ذلك من أنواع الهدايات- فرض الله عليه أن يسأله هذه الهداية في أفضل أحواله وهي الصلاة، مرات متعددة في اليوم والليلة، انتهى كلامه.

ولا يتم المقصود إلا بالهداية إلى الطريق والهداية فيها، فإن العبد قد يهتدي إلى طريق قصده، تتميز له الطريق عن غيرها، ولا يهتدي إلى تفاصيل سيره فيها، وأوقات المسير من غيره، وزاد المسير، وآفات الطريق.

ولهذا قال ابن عباس في قوله تعالى **﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾** (المائدة: ٤٨) قال: سبيلاً وسُنّة[١] وهذا التفسير يحتاج إلى تفسير، فالسبيل الطريق، وهي المنهاج، والسنة الشرعة، وهي تفاصيل الطريق وحَزُوناته[٢] وكيفية

---

(١) رواه ابن جرير الطبري في تفسيره من طرق (١٢١٣٦-١٢١٣٧-١٢١٣٨.... ١٢١٤٣) وابن أبي حاتم في تفسيره رقم (٦٤٨٢). وعبد بن حميد والفريابي وسعيد بن منصور وغيرهم كما في الدر (٢/ ٥١٣).

(٢) الحَزْن: ما غلظ من الأرض، أي الأماكن الوعرة والصعبة من الطريق، راجع المحيط (١٥٣٥).

السير فيه، وأوقات المسير، وعلى هذا فقوله: سبيلاً وسنة، تكون السبيل للمنهاج، والسنة للشرعة، فالمقدم في الآية للمؤخر في التفسير، وفي لفظ آخر: سنة وسبيلاً، فيكون المقدم للمقدم والمؤخر للتالي[1].

﴿فصل﴾ ومن هذا إخباره بأنه سبحانه طبع على قلوب الكافرين وختم عليها، وأنه أصمها عن الحق، وأعمى أبصارها عنه كما قال تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لا يُؤْمِنُونَ ۝ خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ﴾ والوقف التام هنا، ثم قال ﴿وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾(البقرة: ٧) كقوله ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَٰهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِ غِشَاوَةً﴾(الجاثية: ٢٣) وقال تعالى ﴿وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ﴾ (النساء: ١٥٥) وقال تعالى﴿كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِ الْكَافِرِينَ﴾(الأعراف: ١٠١). ﴿كَذَٰلِكَ نَطْبَعُ عَلَىٰ قُلُوبِ الْمُعْتَدِينَ﴾(يونس: ٧٤) ﴿نَطْبَعُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لا يَسْمَعُونَ﴾ (الأعراف: ١٠٠) وأخبر سبحانه أن على بعض القلوب أقفالاً تمنعها من أن تنفتح لدخول الهدى إليها وقال: ﴿قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدًى وَشِفَاءٌ وَالَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ فِي آذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى﴾(فصلت: ٤٤) فهذا الوقر والعمى حال بينهم وبين أن يكون لهم هدى وشفاء.

وقال تعالى ﴿إِنَّا جَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا﴾(الكهف: ٥٧) وقال تعالى ﴿وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِفِرْعَوْنَ سُوءُ عَمَلِهِ وَصُدَّ عَنِ السَّبِيلِ﴾(غافر: ٣٧) قرأها الكوفيون «وَصُدَّ» بضم الصاد حملاً على «زُيِّن» وقال تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ لا يَهْدِي مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ كَذَّابٌ﴾ (غافر: ٢٨) وقال ﴿إِنَّ اللَّهَ لا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ (الأحقاف: ١٠) ومعلوم أنه لم ينفِ هدى البيان والدلالة الذي تقوم به الحجة فإنه حجته على عباده.

والقدرية تَردُّ هذا كله إلى المتشابه، وتجعله من متشابه القرآن، وتتأوله على غير

---

(١) في (ق): (للثاني).

تأويله، بل تتأوله بما يُقطع ببطلانه وعدم إرادة المتكلم له، كقول بعضهم: المراد من ذلك تسمية الله تعالى العبد مهتدياً وضالاً، فجعلوا هداه وإضلاله مجرد تسمية العبد بذلك، وهذا مما يعلم قطعاً أنه لا يصح حمل هذه الآيات عليه، وأنت إذا تأملتها وجدتها لا تحتمل ما ذكروه البتة، وليس في لغة أمة من الأمم، فضلاً عن أفصح اللغات وأكملها، هداه بمعنى سَمَّاه مهتديًا، وأضلّه سَمَّاه ضالاً، وهل يصح أن يقال: علمه إذا سَمَّاه عالماً، وفهمه إذا سَمَّاه فَهماً! وكيف يصح هذا في مثل قوله تعالى ﴿**لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ**﴾(البقرة: ٢٧٢)!

فهل فَهِمَ أحدٌ غير القدرية المحرّفة للقرآن من هذا: ليس عليك تسميتهم مهتدين، ولكن الله يسمي من يشاء مهتديًا؟ وهل فهم أحد قط من قوله تعالى ﴿**إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ**﴾ (القصص: ٥٦) لا تسميه مهتدياً ولكن الله يسميه بهذا الاسم.

وهل فهم أحد من قول الداعي: ﴿**اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ**﴾ (الفاتحة: ٦)، وقوله: «اللهم اهدني من عندك»[1] ونحوه: اللهم سمّني مهتديًا؟ وهذا من جناية القدرية على القرآن ومعناه، نظير جناية إخوانهم من الجهمية على نصوص

---

(١) رواه الطبراني في الكبير (١٨/ ٣٦٨)، وابن أبي الدنيا في الدعاء (تخريج الإحياء ٢/ ٧٨٢)، وابن السني في عمل اليوم والليلة رقم (١٣٣) بأسانيدهم عن: نافع بن عبد اللَّه أبو هرمز قال سمعت عطاء بن أبي رباح يحدث عن ابن عباس قال: قدم قبيصة بن مخارق الهلالي .. الحديث. قال الهيثمي: فيه نافع أبو هرمز، وهو ضعيف. المجمع (١٠/ ١١١).
تابع نافعًا هذا محمد ابن الفضل فيما رواه ابن السني رقم (١٣٤) ومحمد بن الفضل هذا لا يصلح للمتابعة، قال الحافظ، كذبوه. تقريب (٨٨٨). والراوي عنه الخليل بن مرة ضعيف. تقريب (٣٠٢).
وله شاهد من حديث أنس بن مالك، رواه الطبراني في الدعاء رقم (٧٣٣) قال عنه الحافظ ابن حجر: هذا حديث غريب، رجاله ثقات، إلا عباد فإنه ضعيف بالاتفاق. نتائج الأفكار (٨١/ ب).
وله شاهد أيضاً من حديث قبيصة بن مخارق الهلالي صاحب القصة نفسه يرويه الإمام أحمد في مسنده (٥/ ٦٠) عن رجل من أهل البصرة، عن قبيصة به.
قال العراقي: رواه ابن السني في اليوم والليلة من حديث ابن عباس، وهو عند أحمد مختصراً من حديث قبيصة، وفيه رجل لم يسم. تخريج الإحياء (٢/ ٧٨٢).

الصفات، وتحريفها عن مواضعها، وفتحوا للزنادقة والملاحدة جنايتهم على نصوص المعاد، وتأويلها بتأويلات إن لم تكن أقوى من تأويلاتهم لم تكن دونها، وفتحوا للقرامطة والباطنية تأويل نصوص الأمر والنهي بنحو تأويلاتهم.

وتأويل التحريف الذي سلكته هذه الطوائف أصل فساد الدنيا والدين، وخراب العالم، وسنفرد إن شاء الله كتاباً نذكر فيه جناية المتأولين على الدنيا والدين، وأنت إذا وازنت بين تأويلات القدرية والجهمية والرافضة، لم تجد بينها وبين تأويلات الملاحدة والزنادقة من القرامطة والباطنية وأمثالهم كبير فرق.

والتأويل الباطل يتضمن تعطيل ما جاء به الرسول ﷺ، والكذب على المتكلم أنه أراد ذلك المعنى، فيتضمن إبطال الحق [و][1] تحقيق الباطل، ونسبة المتكلم إلى ما لا يليق به من التلبيس والإلغاز، مع القول عليه بلا علم أنه أراد هذا المعنى.

فالمتأول عليه أن يبين صلاحية اللفظ للمعنى الذي ذكره أولاً، واستعمال المتكلم له في ذلك المعنى في أكثر المواضع، حتى إذا استعمله فيما يحتمل غيره، حمل على ما عهد منه استعماله فيه، وعليه أن يقيم دليلاً سالماً عن المعارض على الموجب لصرف اللفظ عن ظاهره وحقيقته إلى مجازه واستعارته، وإلا كان ذلك مجرد دعوى منه فلا تقبل.

وتأويل بعضهم هذه النصوص على أن المراد بها هداية البيان والتعريف لا خلق الهدى في القلب، فإن الله سبحانه لا يقدر على ذلك عند هذه الطائفة، وهذا التأويل من أبطل الباطل، فإن الله سبحانه يخبر أنه قسم هدايته للعبد إلى قسمين، قسم لا يقدر عليه غيره، وقسم مقدور للعباد، فقال في القسم المقدور للبشر ﴿**وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ**﴾(الشورى: ٥٢) وقال في غير المقدور للبشر ﴿**إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ**﴾ (القصص: ٥٦) وقال ﴿**مَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ**﴾ (الأعراف: ١٨٦).

---

(١) في (ق) و(خ) (من).

ومعلوم قطعاً أن البيان والدلالة قد تحصل له، ولا تنفى عنه، وكذلك قوله ﴿ **فَإِنَّ اللَّهَ لا يَهْدِي مَن يُضِلُّ** ﴾(النحل: ٣٧) لا يصح حمله على هداية الدعوة والبيان، فإن هذا يُهدى -وإن أضله الله- بالدعوة والبيان، وكذا قوله ﴿ **وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِ غِشَاوَةً فَمَن يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ اللَّهِ** ﴾(الجاثية: ٢٣) هل يجوز حمله على معنى: فمن يدعوه إلى الهدى، ويبين له ما تقوم به حجة الله عليه، وكيف يصنع هؤلاء بالنصوص التي فيها أنه سبحانه هو الذي أضلهم، أيجوز لهم حملها على أنه دعاهم إلى الضلال؟.

فإن قالوا: ليس ذلك معناها، وإنما معناها ألفاهم ووجدهم كذلك، أو أعلم ملائكته ورسله بضلالهم، أو جعل على قلوبهم علامة تعرف الملائكة بها أنهم ضُلال، قيل: هذا من جنس قولكم: إن هُداه سبحانه وإضلالهم بتسميتهم مهتدين وضالين، فهذه أربع تحريفات لكم وهي: أنه سمّاهم بذلك، وَعَلَّمهم بعلامة تعرفهم بها الملائكة، وأخبر عنهم بذلك، ووجدهم كذلك، فالإخبار من جنس التسمية، وقد بينا أن اللغة لا تحتمل ذلك، وأن النصوص إذا تأملها المتأمل، وجدها أبعد شيء عن هذا المعنى.

أما العلامة! فيا عجباً لفرقة التحريف، وما جنت على القرآن والإيمان، ففي أي لغة وأي لسان يدل [على أن معنى] قوله تعالى ﴿ **إِنَّكَ لا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ** ﴾(القصص: ٥٦) أي إنك لا تعلمه بعلامة، ولكن الله هو الذي يعلمه بها؟ وقوله ﴿ **مَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَلا هَادِيَ لَهُ** ﴾(الأعراف: ١٨٦) من يعلمه الله بعلامة الضلال لم يعلمه غيره بعلامة الهدى، وقوله ﴿ **وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا** ﴾ (السجدة: ١٣) لعلمناها بعلامة الهدى، الذي خلقته هي لنفسها وأعطته نفسها، ففي أي لغة يفهم من قول الداعي ﴿ **اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ** ﴾ (الفاتحة: ٦) علِّمْنا بعلامة تعرف الملائكة بها أننا مهتدون؟ وقولهم ﴿ **رَبَّنَا لا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا** ﴾(آل عمران: ٨) لا تعلِّمْنا

بعـلامـة أهل الزيغ، وقـوله ﷺ: «يا مـقلب القـلوب، ثبت قلبي على دينك»[(١)] «يامصرف القلوب، صرف قلبي علي طاعتك»[(١)] وأمثال ذلك من النصوص، ففي أي لغة وأي لسان يفهم من هذا علِّمنا بعلامة الثبات والتصريف على طاعتك! وفي أي لغة يكون معنى قوله ﴿وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً﴾(المائدة: ١٣) علَّمْنَاها بعلامة القسوة أو وجدناها كذلك! نعم لو نزل القرآن بلغة القدرية والجهمية، وأهل البدع لأمكن حمله على ذلك، وكان الحق تبعاً لأهوائهم، وكانت نصوصه تبعاً لبدع المبتدعين، وآراء المتحيرين.

وأنت تجد جميع هذه الطوائف تنزل القرآن على مذاهبها وبدعها وآرائها، فالقرآن عند الجهمية جهمي، وعند المعتزلة معتزلي، وعند القدرية قدري، وعند الرافضة رافضي، وكذلك هو عند جميع أهل الباطل، ﴿وَمَا كَانُوا أَوْلِيَاءَهُ إِنْ أَوْلِيَاؤُهُ إِلاَّ الْمُتَّقُونَ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لا يَعْلَمُونَ﴾ (الأنفال: ٣٤).

وأما تحريفهم هذه النصوص وأمثالها بأن المعنى: ألفاهم ووجدهم كذلك، ففي أي لسان، وأي لغة وجدتم: هديت الرجل إذا وجدته مهتدياً؟، وختم الله على سمعه وقلبه، وجعل على بصره غشاوة وجده كذلك؟ وهل هذا إلا افتراء محض على القرآن واللغة؟ فإن قالوا: نحن لم نقل هذا في نحو ذلك، وإنما قلنا في نحو ﴿وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ﴾(الجاثية: ٢٣) أي وجده ضالاً، كما يقال أحمدت الرجل وأبخلته وأجبنته، إذا وجدته كذلك، أو نسبته إليه.

فيقال لفرقة التحريف: هذا إنما ورد في ألفاظ معدودة نادرة، وإلا فوضع هذا البناء على أنك فعلت ذلك به، ولاسيما إذا كانت الهمزة للتعدية من الثلاثي كقام وأقمته، بَعُدَ وأبعدته، وذهب وأذهبته، وسمع وأسمعته، ونام وأنمته، وكذا ضلَّ وأضله الله، وأسعده وأشقاه، وأعطاه وأخزاه، وأماته وأحياه، وأزاغ قلبه وأقامه

(١) تقدم تخريجه.

إلى طاعته، وأيقظه من غفلته، وأراه آياته، وأنزله منزلاً مباركاً، وأسكنه جنته، إلى أضعاف ذلك، هل تجد فيها لفظاً واحداً معناه أنه وجده كذلك؟ تعالى الله عما يقول المحرفون.

ثم انظر في كتاب «فعل وأفعل» هل تظفر فيه بأفعلته بمعنى وجدته -مع سعة الباب- إلاّ في الحرفين أو الثلاثة نقلاً عن أهل اللغة؟ ثم انظر هل قال أحد من الأولين والآخرين من أهل اللغة: إن العرب وضعت أضلّه الله وهداه، وختم على سمعه وقلبه، وأزاغ قلبه وصرفه على طاعته ونحو ذلك، بمعنى وجده كذلك؟ ولما أراد سبحانه الإبانة عن هذا المعنى قال﴿ وَوَجَدَكَ ضَالاًّ فَهَدَىٰ ﴾(الضحى: ٧) ولم يقل: وأضلك، وقال في حق من خالف الرسول عليه أفضل الصلاة والسلام وكفر بما جاء به ﴿ وأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ ﴾ (الجاثية: ٢٣) ولم يقل: ووجده الله ضالاً.

ثم أي توحيد وتمدح وتعريف للعباد، [أن][1] الأمر كله لله وبيده، وأنه ليس لأحد من أمره شيء في مجرد التسمية والعلامة ومصادفة الربّ تعالى عباده كذلك، ووجوده لهم على هذه الصفات من غير أن يكون له فيها صنع، أو خلق، أو مشيئة؟وهل يعجز البشر عن التسمية والمصادفة والوجود كذلك؟ فأي مدحة وأي ثناء يحسن على الربّ تعالى بمجرد ذلك؟ فأنتم وإخوانكم من الجبرية لم تمدحوا الربّ بما يستحق أن يمدح به، ولم تثنوا عليه بأوصاف كماله، ولم تقدروه حق قدره، وأتباع الرسول وحزبه وخاصته بريئون منكم ومنهم في باطلكم وباطلهم، وهم معكم ومعهم فيما عندكم من الحق، لا يتحيزون إلى فئة غير[2] الرسول وما جاء به، ولا ينحرفون عنه نصرة لآراء الرجال المختلفة وأهوائهم المتشبثه، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، والله ذو الفضل العظيم.

(١) ساقطة من: (ق).
(٢) في (ط): غير ما بينه.

قال ابن مسعود: علمنا رسول الله ﷺ التشهد في الصلاة والتشهد في الحاجة: «إن الحمد لله نستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، ويقرأ ثلاث آيات ﴿ اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ ﴾ (آل عمران: ١٠٢) الآية ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ (النساء: ١) ﴿ اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلاً سَدِيداً ﴾ (الأحزاب: ٧٠) الآية»[1]. قال الترمذي: هذا حديث صحيح.

وقال أبو داود: حدثنا محمد بن كثير، أخبرنا سفيان، عن خالد الحذاء، عن عبد الأعلى، عن عبد الله بن الحارث، قال: خطب عمر بن الخطاب بالجابية، فحمد الله وأثنى عليه، وعنده جاثليق[2] يُتَرْجِمُ له ما يقول، فقال: من يهد الله، فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، فنفض جبينه كالمنكر لما يقول، قال عمر: ما يقول؟ قالوا: يا أمير المؤمنين، يزعم أن الله لا يضل أحداً، قال عمر: كذبت أي عدو الله، بل الله خلقك وقد أضلك، ثم يدخلك النار، أما والله لولا عهد لك لضربت عنقك، إن الله عز وجل خلق أهل الجنة وما هم عاملون، وخلق أهل

---

(١) رواه عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه رقم (١٠٤٤٩)، والترمذي (١١٠٥)، وابن ماجة (١٨٩٢)، والطبراني في الكبير (١٠٠٧٩)، والطحاوي في شرح المشكل (١، ٢)، والبيهقي في الكبرى (٣/ ٢١٤)، وابن أبي عاصم في السنة (٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨) وأبو يعلى (٥٢٣٤) وغيرهم من طرق عن: أبي إسحاق السبيعي، عن أبي الأحوص عن ابن مسعود به، وهذا إسناد على شرط مسلم.
ورواه الطيالسي (٣٣٨)، وأبو داود (٢١١٨)، والنسائي (١٤٠٣)، وأبو يعلى (٥٢٣٣)، والإمام أحمد في مسنده (١/ ٤٣١) وغيرهم كثير عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن ابن مسعود به.
قال النسائي: أبو عبيدة لم يسمع من أبيه شيئاً.
قال الترمذي: حديث عبد الله حديث حسن، رواه الأعمش عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن عبد الله عن النبي ﷺ.
ورواه شعبة عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن عبد الله عن النبي ﷺ. وكلا الحديثين صحيح. أ. هـ.
وصححه الحاكم أيضاً (٢/ ١٨٢) وسكت عنه الذهبي.
(٢) رئيس النصارى في بلاد الإسلام، ويكون تحت يد بطريق أنطاكية ثم المطران تحت يده ثم الأسقف المحيط (١١٢٥).

النار، وماهم عاملون، فقال: هؤلاء لهذه، وهؤلاء لهذه، قال: فتفرق الناس وما يختلفون في القدر»[1].

﴿فصل﴾ المرتبة الرابعة من مراتب الهداية، الهداية إلى الجنة والنار يوم القيامة، قال تعالى ﴿احْشُرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا وَأَزْوَاجَهُمْ وَمَا كَانُوا يَعْبُدُونَ ﴿٢٢﴾ مِن دُونِ اللَّهِ فَاهْدُوهُمْ إِلَىٰ صِرَاطِ الْجَحِيمِ﴾(الصافات: ٢٢، ٢٣) وقال تعالى ﴿وَالَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَن يُضِلَّ أَعْمَالَهُمْ ﴿٤﴾ سَيَهْدِيهِمْ وَيُصْلِحُ بَالَهُمْ﴾(محمد: ٤، ٥) فهذه هداية بعد قتلهم، فقيل: المعنى سيهديهم إلى طريق الجنة، ويصلح حالهم في الآخرة بإرضاء خصومهم، وقبول أعمالهم، وقال ابن عباس: «سيهديهم إلى أرشد الأمور، ويعصمهم أيام حياتهم في الدنيا»، واستشكل هذا القول لأنه أخبر عن المقتولين في سبيله بأنهم سيهديهم، واختاره الزجاج وقال: يصلح بالهم في المعاش، وأحكام الدنيا، قال: وأراد أنه يجمع لهم خير الدنيا والآخرة، وعلى هذا القول فلابد من حمل قوله: ﴿قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ (محمد: ٤) على معنى يصح معه إثبات الهداية وإصلاح البال.

---

(١) رواه أبو داود في القدر، والدارمي في الرد على الجهمية رقم (٢٥٧)، وعبد الله بن أحمد بن حنبل في السنة رقم (٩٢٩)، والفريابي في القدر رقم (٥٤, ٥٥) وعنه الآجري (٤١٧)، والبيهقي في القضاء والقدر «مخطوط شهيد علي»، واللالكائي (١١٩٧) والأصبهاني في الحجة (٢/ ٦١) بأسانيدهم عن خالد الحذاء، عن عبد الأعلى، عن عبد الله بن الحارث، عن عمر بن الخطاب به.
وهذا إسناد رجاله ثقات، إلا عبد الأعلى بن عبد الله ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٦/ ١٤١)، والبخاري في التاريخ (٦/ ١٧٤٢) وسكتا عنه! وذكره ابن حبان في الثقات (٧/ ١٢٩) وعدّه في تابعي أهل البصرة، وقال الحافظ: مقبول.
ورواه الثوري عن خالد الحذاء عن عبد الله بن الحارث بن نوفل . . . به أي أسقط عبد الأعلى.
والظاهر أن خالداً قد أرسله أحياناً كما في رواية اللالكائي السابقة، وأسنده في الأغلب كما في رواية أبي داود والدارمي حيث رواه الثوري عن خالد الحذاء مسنداً فوافق الجماعة.
وتابع خالد الحذاء عبيد الله بن عبد الأعلى عن أبيه به فيما رواه اللالكائي رقم (١١٩٩) فمداره على عبد الأعلى بن عبد الله وليس ثمّة متابع له به، إلا أنها قصة مشهورة جداً في كتب أهل العلم، والله أعلم.

الباب الخامس عشر

في الطبع والختم والقفل والغَلِّ والسدِّ والغشاوة الحائل بين الكافر وبين الإيمان، وأن ذلك مجعول للربِّ تبارك وتعالى

قال تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لا يُؤْمِنُونَ ۞ خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾(البقرة: ٦، ٧) وقال تعالى ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَٰهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِ غِشَاوَةً فَمَن يَهْدِيهِ مِنۢ بَعْدِ اللَّهِ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ (الجاثية: ٢٣) وقال تعالى ﴿وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ﴾(النساء: ١٥٥) وقال: ﴿كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِ الْكَافِرِينَ﴾(الأعراف: ١٠١) [وقال: ﴿وَنَطْبَعُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ﴾(الأعراف: ١٠٠)] وقال ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾(محمد: ٢٤) وقال ﴿لَقَدْ حَقَّ الْقَوْلُ عَلَىٰ أَكْثَرِهِمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ۞ إِنَّا جَعَلْنَا فِي أَعْنَاقِهِمْ أَغْلَالًا فَهِيَ إِلَى الْأَذْقَانِ فَهُم مُّقْمَحُونَ ۞ وَجَعَلْنَا مِنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا فَأَغْشَيْنَاهُمْ فَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ ۞ وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾(يس: ٧-١٠) وقد ضَلَّ بهذه الآيات ونحوها طائفتا القدرية والجبرية، فحرفها القدرية بأنواع من التحريف المبطل لمعانيها، وما أريد منها.

وزعمت الجبرية أن الله أكرهها على ذلك، وقهرها عليه، وأجبرها من غير فعل منها، ولا إرادة، ولا اختيار، ولا كسب البتَّة، بل حال بينها وبين الهدى ابتداء، من غير ذنب ولا سبب من العبد يقتضي ذلك، بل أمَرَه وحال -مع أمره- بينه وبين الهدى، فلم ييسر [له] إليه سبيلاً، ولا أعطاه عليه قدرة، ولا مكَّنه منه بوجه.

وزاد بعضهم: بل أحب له الضلال والكفر والمعاصي ورضيه منه، وهدى الله أهل السنة والحديث وأتباع الرسول لما اختلف فيه هاتان الطائفتان من الحق بإذنه، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.

قالت القدرية: لايجوز حمل هذه الآيات على أنه منعهم من الإيمان، وحال بينهم وبينه، إذ تكون لهم الحجة على الله، ويقولون: كيف تأمرنا بأمر ثم تحول بيننا وبينه، وتعاقبنا عليه وقد منعتنا من فعله، وكيف تكلفنا بأمر لا قدرة لنا عليه، وهل هذا إلا بمثابة من أمرَ عبده بالدخول من باب، ثم سَدّ عليه ذلك الباب سداً محكماً لا يمكنه الدخول معه البتة، ثم عاقبه أشد العقوبة على عدم الدخول، وبمنزلة من أمره بالمشي إلى مكان، ثم قيده بقيداً لا يمكنه معه نقل قدمه، ثم أخذ يعاقبه على ترك المشي.

وإذا كان هذا قبيحاً في حق المخلوق الفقير المحتاج، فكيف ينسب إلى الربّ تعالى مع كمال غناه وعلمه وإحسانه ورحمته!، قالوا: وقد كذَّب الله سبحانه الذين قالوا ﴿قُلُوبُنَا غُلْفٌ﴾ و ﴿فِي أَكِنَّةٍ﴾ وإنها قد طُبع عليها، وذمَّهم على هذا القول، فكيف يُنسب إليه تعالى ؟!

ولكن القوم لما أعرضوا وتركوا الاهتداء بهداه الذي بعث به رسله، حتى صار ذلك الإعراض والنفار كالإلف والطبيعة والسجيّة، أشبه حالهم حال من مُنع عن الشيء وصُدَّ عنه، وصار هذا وقراً في آذانهم، وختماً على قلوبهم، وغشاوةً على أعينهم، فلا يخلص إليه الهدى، وإنما أضاف الله تعالى ذلك إليه، لأن هذه الصفة قد صارت في تمكنها وقوة ثباتها كالخلقة التي خلق عليها العبد.

قالوا: ولهذا قال تعالى ﴿كَلاَّ بَلْ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ (المطففين: ١٤) وقال﴿ بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ﴾(النساء: ١٥٥) وقال ﴿ فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾(الصف: ٥) وقال ﴿ فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَىٰ يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ بِمَا أَخْلَفُوا اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ (التوبة: ٧٧) ولعمر الله، إن الذي قاله هؤلاء حقّه أكثر من باطله، وصحيحه أكثر من سقيمه، ولكن لم يوفّوه حَقّه، وعظّموا الله من جهة وأخلوا بتعظيمه من جهة، فعظموه بتنزيهه عن الظلم، وخلاف الحكمة،

وأخلوا بتعظيمه من جهة التوحيد، وكمال القدرة، ونفوذ المشيئة.

والقرآن يدل على صحة ما قالوه في الران والطبع والختم من وجه، وعلى بطلانه من وجه، فأمَّا صحته: فإنه سبحانه جعل ذلك عقوبة لهم، وجزاء على كفرهم وإعراضهم عن الحق بعد أن عرفوه، كما قال تعالى ﴿فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ وَاللَّهُ لا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾(الصف: ٥) وقال﴿كَلاَّ بَلْ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ (المطففين: ١٤) وقال ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ (الأنعام: ١١٠) وقال: ﴿ثُمَّ انصَرَفُوا صَرَفَ اللَّهُ قُلُوبَهُم﴾ (التوبة: ١٢٧).

وقد اعترف بعض القدرية بأن ذلك خلق لله تعالى، ولكنه عقوبة على كفرهم وإعراضهم السابق، فإنه سبحانه يعاقب على الضلال المقدور بإضلال بعده، ويثيب على الهدى بهدى بعده، كما يعاقب على السيئة بسيئة مثلها، ويثيب على الحسنة بحسنة مثلها، قال تعالى ﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى وَآتَاهُمْ تَقْوَاهُمْ﴾(محمد: ١٧) وقال ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلاً سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ﴾(الأحزاب: ٧٠، ٧١) وقال تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَل لَّكُمْ فُرْقَانًا﴾ (الأنفال: ٢٩) ومن الفرقان الهدى الذي يفرق به بين الحق والباطل، وقال في ضد ذلك: ﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ وَاللَّهُ أَرْكَسَهُم بِمَا كَسَبُوا﴾ (النساء: ٨٨) وقال ﴿فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا﴾(البقرة: ١٠) وقال ﴿ثُمَّ انصَرَفُوا صَرَفَ اللَّهُ قُلُوبَهُم﴾ (التوبة: ١٢٧).

وهذا الذي ذهب إليه هؤلاء حق، والقرآن دلَّ عليه، وهو موجب العدل، والله سبحانه ماضٍ في العبد حكمه، عدل في عبده قضاؤه، فإنه إذا دعا عبده إلى معرفته ومحبته وذكره وشكره، فأبى العبد إلا إعراضاً وكفراً، قضى عليه بأن أغفل قلبه عن ذكره، وصدَّه عن الإيمان به، وحال بين قلبه وبين قبول الهدى، وذلك عدل منه فيه، وتكون عقوبته بالختم والطبع والصدّ عن الإيمان، كعقوبته له بذلك في الآخرة مع

دخول النار، كما قال تعالى ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ۝١٥ ثُمَّ إِنَّهُمْ لَصَالُوا الْجَحِيمِ﴾ (المطففين: ١٥، ١٦) فحجابهم عنه إضلال لهم، وصَدٌّ عن رؤيته وكمال معرفته، كما عاقب قلوبهم في هذه الدار بصدِّها عن الإيمان، وكذلك عقوبته لهم بصدهم عن السجود له يوم القيامة مع الساجدين، هو جزاء امتناعهم من السجود له في الدنيا، وكذلك عمَّاهم عن الهدى في الآخرة، عقوبة لهم على عَماهم في الدنيا عنه، ولكن إن أسباب هذه الجرائم في الدنيا كانت مقدورة لهم[(١)]، واقعة باختيارهم وإرادتهم وفعلهم، فإذا وقعت عقوبات لم تكن مقدورة، بل قضاء جار عليهم ماضٍ عدل فيهم قال تعالى ﴿وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾ (الإسراء: ٧٢) ومن ههنا ينفتح للعبد باب واسع، عظيم النفع جداً في إمضاء[(٢)] الله المعصية والكفر والفسوق على العبد، وأن ذلك محض عدله فيه.

وليس المراد بالعدل ما يقوله الجبرية أنه الممكن، وكل ما يمكن فعله بالعبد فهوعندهم عدل، والظلم هو الممتنع لذاته، فهؤلاء قد سدوا على أنفسهم باب الكلام في الأسباب والحكم.

ولا المراد به ما تقوله القدرية النفاة أنه إنكار عموم قدرة الله ومشيئته على أفعال عباده وهدايتهم وإضلالهم، وعموم مشيئته لذلك، وأن الأمر إليهم لا إليه، فتأمل قول النبي ﷺ: «ماضٍ فيَّ حكمك، عدل فيَّ قضاؤك»[(٣)] كيف ذكر العدل في القضاء مع الحكم النافذ، وفي ذلك ردّ لقول الطائفتين الجبرية والقدرية، فإن العدل الذي أثبتته القدريه منافٍ للتوحيد، معطل لكمال قدرة الربّ، وعموم مشيئته.

والعدل الذي أثبتته الجبرية منافٍ للحكمة والرحمة، ولحقيقة العدل، والعدل

(١) في (ق) و(خ): له.
(٢) في ط (قضاء).
(٣) حديث صحيح وسيأتي تخريجه.

الذي هو اسمه وصفته ونعته سبحانه خارج عن هذا وهذا، ولم تعرفه إلا الرسل وأتباعهم ولهذا قال هود ﷺ لقومه ﴿إِنِّي تَوَكَّلْتُ عَلَى اللَّهِ رَبِّي وَرَبِّكُم مَّا مِن دَابَّةٍ إِلَّا هُوَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهَا إِنَّ رَبِّي عَلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾(هود: ٥٦) فأخبر عن عموم قدرته، ونفوذ مشيئته، وتصرفه في خلقه كيف شاء، ثم أخبر أنه في هذا التصرف والحكم على صراط مستقيم، قال أبو إسحاق: أي هو سبحانه وإن كانت قدرته تنالهم بما شاء، فهو لا يشاء إلا العدل.

وقال ابن الأنباري: لما قال﴿هُوَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهَا﴾ كان في معنى لا يخرج عن قبضته، وأنه قاهر بعظيم سلطانه لكل دابة، فأتبع قوله ﴿إِنَّ رَبِّي عَلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ أي [على الحق، قال: وهذا نحو كلام العرب إذا وصفوا رجلاً بحسن السيرة والعدل والإنصاف قالوا: فلان على طريقة حسنة، وليس ثَمَّ طريق.

ثم ذكر وجهاً آخر، فقال: لما ذكر أن سلطانه قد قهر كل دابة أتبع هذا قوله ﴿إِنَّ رَبِّي عَلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ أي][1] إنه لا تخفى عليه مشيئه، ولا يعدل عنه هارب، فذكر الصراط المستقيم، وهو يعني به الطريق الذي لا يكون لأحد مسلك إلا عليه كما[2] قال﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ﴾(الفجر: ١٤) قلت: فعلى القول الأول يكون المراد أنه في تصرفه في ملكه، يتصرف بالعدل ومجازاة المحسن بإحسانه، والمسيء بإساءته، ولا يظلم مثقال ذرة، ولا يعاقب أحداً بما لم يجنه، ولا يهضمه ثواب ما عمله، ولا يحمل عليه ذنب غيره، ولا يأخذ أحداً بجريرة أحد، ولا يكلف نفساً ما لا تطيقه، فيكون من باب ﴿لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ﴾(التغابن: ١) ومن باب «ماضٍ فيَّ حكمكَ، عدلٌ فيّ قضاؤك» ومن باب ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾(الفاتحة: ٢) أي كما أنه ربّ العالمين المتصرف فيهم بقدرته ومشيئته، فهو المحمود على هذا التصرف، وله الحمد

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ق).
(٢) «كما» ساقطة من خ.

على جميعه، وعلى القول الثاني فالمراد به التهديد والوعيد، وأن مصير العباد [إليه] وطريقهم عليه لا يفوته منهم أحد، كما قال تعالى ﴿قَالَ هَذَا صِرَاطٌ عَلَيَّ مُسْتَقِيمٌ﴾(الحجر: ٤١) قال الفرّاء: يقول: مرجعهم إليّ فأجازيهم، كقوله ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ﴾(الفجر: ١٤) قال: وهذا كما تقول في الكلام: طريقك عليّ، وأنا على طريقك لمن أوعدته، وكذلك قال الكلبي والكسائي.

ومثل قوله: ﴿وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ﴾(النحل: ٩) على أحد القولين في الآية، قال مجاهد: الحق يرجع إلى الله وعليه طريقه، «ومنها» أي: ومن السبيل ما هو جائر عن الحق، ﴿وَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾(النحل: ٩) فأخبر عن عموم مشيئته وقدرته، وأن الطريق الحق عليه، موصلة إليه، فمن سلكها فإليه يصل، ومن عدل عنها فإنه يضل عنه.

والمقصود: أن هذه الآيات تتضمن عدل الربّ تعالى وتوحيده، وأنه يتصرف في خلقه بملكه وحمده وعدله وإحسانه، فهو على صراط مستقيم في قوله وفعله وشرعه وقدره، وثوابه، وعقابه، يقول الحق، ويفعل العدل ﴿وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ﴾(الأحزاب: ٤) فهذا العدل والتوحيد الذي دلّ عليه[1] القرآن لا يتناقضان، وأما توحيد أهل القدر والجبر وعدلهم، فكل منهما يبطل الآخر ويناقضه.

﴿فصل﴾ ومن سلك من القدرية هذا الطريق فقد توسط بين الطائفتين، لكنه يلزمه الرجوع إلى قول مثبتي القدر قطعاً، وإلاّ تناقض أبين تناقض، فإنه إذا زعم أن الضلال والطبع والختم والقفل والوقر، وما يحول بين العبد وبين الإيمان مخلوق لله، وهو واقع بقدرته ومشيئته، فقد أعطى أنّ أفعال العبد مخلوقة لله، وأنها واقعة بمشيئته، فلا فرق بين الفعل الابتدائي، والفعل الجزائي، إن كان هذا مقدوراً لله واقعاً بمشيئته فالآخر كذلك، وإن لم يكن ذاك مقدوراً، ولا يصح دخوله تحت المشيئة، فهذا كذلك، والتفريق بين النوعين تناقض محض، وقد حَكَى هذا التفريق عن

(١) في ط «الذين دلّ عليهما» ولعل الصواب «اللذان دلّ عليهما» والله أعلم.

بعض القدرية أبو القاسم الأنصاري في شرح الإرشاد فقال: ولقد اعترف طوائف من القدرية بأن الختم والطبع موانع، غير أنها عقوبات من الله تعالى لأصحاب الجرائم، قـال: وممن صـار إلى هذا المذهب: عبـد الواحـد بن زيد البصـري[1]، وبكر ابن أخته[2]، قال وسبيل المعاقبين بذلك سبيل المعاقبين بالنار، وهؤلاء بقي عليهم درجة واحدة وقد تحيزوا إلى أهل السنة والحديث.

﴿فصل﴾ وقالت طائفةٌ منهم: الكافر هو الذي طَبَع على قلب نفسه في الحقيقة، وخَتَم على قلبه، والشيطانُ أيضاً فعل ذلك، ولكن لما كان الله سبحانه هو الذي أقدر العبد والشيطان على ذلك، نسب الفعل إليه لإقداره للفاعل على ذلك لا لأنه هو الذي فعله.

قـال أهل السنة والعدل: هذا الكلام فيه حق وباطل، فلا يقبل مطلقاً ولا يرد مطلقاً، فقولكم: إن الله سبحانه أقدر الكافر والشيطان على الطبع والختم، كلام باطل، فإنه لم يقدره إلاّ على التزيين والوسوسة والدعوة إلى الكفر، ولم يقدره على خلق ذلك في قلب العبد البتَّة، وهو أقل من ذلك وأعجز، وقد قال ﷺ: «بعثت داعياً ومبلغاً، وليس إليّ من الهداية شيء، وخلق إبليس مزيِّنًا، وليس إليه من الضلالة شيء»[3] فمقدور الشيطان أن يدعو العبد إلى فعل الأسباب التي إذا فعلها ختم الله على قلبه وسمعه وطبع عليه، كما يدعوه إلى الأسباب التي إذا فعلها عاقبه الله بالنار، فعقابه بالنار كعقابه بالختم والطبع، وأسباب العقاب فعله، وتزيينها وتحسينها فعل الشيطان، والجميع مخلوق لله.

(١) هو عبد الواحد بن زيد البصري، الزاهد شيخ الصوفية وواعظهم، لحق الحسن البصري، متفق على ضعفه، ورُمي بالقدر، اللسان (٤/ ٤٨٨).
(٢) له اتباع ومقالات، وهو خارجي غال، كان يقول: مَنْ سرق حبة خردل كان مخلداً في النار مع الكفرة!، اللسان (٢/ ١٠٥).
(٣) تقدم تخريجه.

وأما ما في هذا الكلام من الحق، فهو أن الله سبحانه أقدر العبد على الفعل الذي أوجب الطبع والختم على قلبه، فلولا إقدار الله له على ذلك لم يفعله، وهذا حق لكن القدرية لم توفِ هذا الموضع حقه، وقالت: أقدره قدرة تصلح للضدين، فكان فعل أحدهما باختياره ومشيئته التي لا تدخل تحت مقدور الرب، وإن دخلت قدرته الصالحة لهما تحت مقدوره سبحانه، فمشيئته واختياره وفعله غير واقع تحت مقدور الربّ، وهذا من أبطل الباطل، فإن كل ما سواه تعالى مخلوق له، داخل تحت قدرته واقع بمشيئته، فلو لم يشأ لم يكن.

قالت القدرية: لما أعرضوا عن التدبر، ولم يصغوا إلى التذكر، وكان ذلك مقارناً لإيراد الله سبحانه حجته عليهم، أضيفت أفعالهم إلى الله، لأن حدوثها إنما اتفق عند إيراد الحجة عليهم.

قال أهل السنة: هذا من أمحل المحال، أن يضيف الربُّ إلى نفسه أمراً لا يُضاف إليه البتَّة، لمقارنته ما هو من فعله، ومن المعلوم أن الضدّ يقارن الضدّ، فالشر يقارن الخير، والحق يقارن الباطل، والصدق يقارن الكذب، وهل يُقال: إن الله سبحانه يحب الكفر والفسوق والعصيان، لمقارنتها ما يحبه من الإيمان والطاعة، وإنه يحب إبليس لمقارنة وجوده لوجود الملائكة؟!.

فإن قيل: قد ينسب الشيء إلى الشيء لمقارنته له، وإن لم يكن له فيه تأثير كقوله تعالى ﴿ **وَإِذَا مَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَزَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴿١٢٤﴾ وَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ** ﴾ (التوبة: ١٢٤، ١٢٥) ومعلوم أن السورة لم تحدث لهم زيادة الرجس، بل قارن زيادة رجسهم لنزولها فنسب إليها.

قيل: لم ينحصر الأمر في هذين الأمرين اللذين ذكرتموهما، وهما إحداث السورة الرجس، والثاني مقارنته لنزولها، بل ههنا أمر ثالث وهو: أن السورة لما نزلت

اقتضى نزولها[1] الإيمان بها، والتصديق والإذعان لأوامرها ونواهيها والعمل بما فيها، فوطَّن المؤمنون أنفسهم على ذلك، فازدادوا إيماناً بسببها، فنسبت زيادة الإيمان إليها، إذ هي السبب في زيادته، وكذَّب بها الكافرون وجحدوها وكذبوا من جاء بها، ووطنوا أنفسهم على مخالفة ما تضمنته وإنكاره، فازدادوا بذلك رجساً، فنسب [إليها إذ كان نزولها ووصولها إليهم هو السبب في تلك الزيادة، فأين هذا من نسبة][2] الأفعال القبيحة عندكم التي لا تجوز نسبتها إلى الله عند دعوتهم إلى الإيمان وتدبر آياته! على أن أفعالهم القبيحة لا تنسب إلى الله سبحانه، وإنما هي منسوبة إليهم، والمنسوب إليه سبحانه أفعاله الحسنة الجميلة، المتضمنة للغايات المحمودة والحكم المطلوبة.

فالختم والطبع والقفل والإضلال أفعال حسنة من الله، وضَعَها في أليق المواضع بها، إذ لا يليق بذلك المحل الخبيث غيرها، والشرك والكفر والمعاصي والظلم، أفعالهم القبيحة التي لا تنسب إلى الله فعلاً، وإن نسبت إليه خلقاً، فخلقها غيرها، والخلق غير المخلوق، والفعل غير المفعول، والقضاء غير المقضي، والقدر غير المقدور، وستمر بك هذه المسألة مستوفاة -إن شاء الله- في باب: اجتماع الرضا بالقضاء[3] وسخط الكفر والفسوق والعصيان، إن شاء الله.

قالت القدرية: لما بلغوا في الكفر إلى حيث لم يبق طريق إلى تحصيل الإيمان لهم إلا بالقسر والإلجاء، ولم تقتض حكمته تعالى أن يقسرَهم على الإيمان، لئلا تزول حكمة التكليف، عَبَّرَ عن ترك الإلجاء والقسر بالختم والطبع إعلاماً بأنهم انتهوا في الكفر والإعراض إلى حيث لا ينتهون عنه إلا بالقسر، وتلك الغاية في وصف لجاجهم وتماديهم في الكفر.

قال أهل السنة: هذا كلام باطل، فإنه سبحانه قادر على أن يخلق فيهم مشيئة الإيمان وإرادته ومحبته، فيؤمنون بغير قسر ولا إلجاء، بل إيمان اختيار وطاعة كما قال

(١) في خ (بنزولها).
(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (ق).
(٣) في خ: (بالقدر).

تعالى ﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لآمَنَ مَن فِي الأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ﴾(يونس: ٩٩) وإيمان القسر والإلجاء لا يسمى إيماناً، ولهذا يؤمن الناس كلّهم يوم القيامة، ولا يسمى ذلك إيماناً لأنه عن إلجاء واضطرار وقال تعالى ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا ﴾ (السجدة: ١٣) وما يحصل للنفوس من المعرفة والتصديق بطريق الإلجاء والاضطرار والقسر لا يسمى هدى، وكذلك قوله: ﴿ أَفَلَمْ يَيْأَسِ الَّذِينَ آمَنُوا أَن لَّوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهَدَى النَّاسَ جَمِيعًا ﴾ (الرعد: ٣١) فقولكم لم يبق طريق إلى إيمانهم إلا بالقسر باطل، فإنه بقي إلى إيمانهم طريق لم يُرِهم الله إياه، وهو مشيئته وتوفيقه وإلهامه وإمالة قلوبهم إلى الهدى وإقامتها على الصراط المستقيم، وذلك أمر لا يعجز عنه رَبُّ كل شيء ومليكه، بل هو القادر عليه كقدرته على خلق ذواتهم وصفاتهم وذرَّاتهم[1]، ولكن منعهم[2] ذلك لحكمته وعدله فيهم، وعدم استحقاقهم وأهليتهم لبذل ذلك لهم، كما منع السفل خصائص العلو، ومنع الحار خصائص البارد، ومنع الخبيث خصائص الطيب، ولا يقال: فلمَ فعل هذا؟ فإن ذلك من لوازم ملكه وربوبيته، ومن مقتضيات أسمائه وصفاته، وهل يليق بحكمته أن يسوّي بين الطيب والخبيث، والحسن والقبيح، والجيد والرديء؟ ومن لوازم الربوبية خلق الزوجين وتنويع المخلوقات وأخلاقها.

فقول القائل: لمَ خلق الرديء والخبيث واللئيم؟ سؤال جاهل بأسمائه وصفاته وملكه وربوبيته، وهو سبحانه قد فَرَّق بين خلقه أعظم تفريق، وذلك من كمال قدرته وربوبيته، فجعل منه ما يقبل جميع الكمال الممكن، ومنه ما لا يقبل شيئاً منه، وبين ذلك درجات متفاوتة لا يحصيها إلا الخلاق العليم، وهدى كل نفس إلى حصول ما هي قابلة له، والقابل والمقبول والقَبول كله مفعوله ومخلوقه، وأثر فعله وخلقه، وهذا هو الذي ذهب عن الجبرية والقدرية ولم يهتدوا إليه، وبالله التوفيق.

---

(١) كذا في (ق) و(خ)، وفي (ط): (درائهم).
(٢) في (ق) و(خ) «يستقيم» والمثبت من (ط).

قالت القدرية: الختم والطبع هو شهادته سبحانه عليهم بأنهم لا يؤمنون وعلى أسماعهم وعلى قلوبهم.

قال أهل السنة: هذا هو قولكم بأن الختم والطبع هو الإخبار عنهم بذلك، وقد تقدم فساد هذا بما فيه كفاية، وأنه لا يقال في لغة من لغات الأمم لمن أخبر عن غيره بأنه مطبوع على قلبه، وأن عليه ختماً أنه قد طبع على قلبه وختم عليه، بل هذا كذب على اللغات وعلى القرآن، وكذلك قول من قال: إن ختمه على قلوبهم إطلاعه على ما فيها من الكفر، وكذلك قول من قال: إنه إحصاؤه عليهم حتى يجازيهم به، وقول من قال: إنه إعلامها بعلامة تعرفها بها الملائكة، وقد بيَّنا بطلان ذلك بما فيه كفاية.

قالت القدرية: لا يلزم من الطبع والختم والقفل أن تكون مانعةً من الإيمان، بل يجوز أن يجعل الله فيهم ذلك من غير أن يكون منعهم من الإيمان، بل يكون ذلك من جنس الغفلة والبلادة والعِشَاء في البصر، فيورث ذلك إعراضاً عن الحق وتعامياً عنه، ولو أنعم النظر، وتفكر وتدبر، لما آثر على الإيمان غيره، وهذا الذي قالوه، يجوز أن يكون في أول الأمر، فإذا تمكن واستحكم من القلب ورسخ فيه امتنع معه الإيمان، ومع هذا فهو أثر فعله وإعراضه وغفلته، وإيثار شهوته وكبره على الحق والهدى، فلما تمكن فيه واستحكم، صار صفة راسخة وطبعاً وختماً وقفلاً وراناً، فكان مبدؤه غير حائل بينهم وبين الإيمان، والإيمان ممكن معه، لو شاؤوا لآمنوا مع مبادئ تلك الموانع، فلما استحكمت لم يبق إلى الإيمان سبيل، ونظير هذا أن العبد يستحسن ما يهواه فيميل إليه بعض الميل، ففي هذه الحال يمكن صرف دواعيه وعشقه له، إذ الأسباب لم تستحكم، فإذا استمر على ميله[1] واستدعى أسبابه واستحكمت، لم يمكنه صرف قلبه عن الهوى والمحبة، فيطبع على قلبه، ويختم عليه، فلا يبقى فيه محل لغير ما يهواه ويحبه، فكان الانصراف عن السعي مقدوراً له في أول الأمر، فلما تمكنت

(١) في (ق) و(خ) (مثله).

أسبابه، لم يبق مقدوراً له كما قال الشاعر:

تولع بالعشق حتى عشق ... فلما استقل به لم يطق

رأى لُجةً ظنّها موجــةً ... فلما تمكن منها غـرق

فلو أنهم بادروا في أول الأمر إلى مخالفة الأسباب الصادة عن الهدى لسَهُلَ عليهم، ولَمَا استعصى عليهم، ولقدروا عليه، ونظير ذلك: المبادرة إلى إزالة العلّة قبل استحكام أسبابها، ولزومها للبدن لزومًا لا ينفك منها، فإذا استحكمت العلّة، وصارت كالجزء من البدن، عَزَّ على الطبيب استنقاذ العليل منها، ونظير ذلك المتوحل(١) في حمأة، فإنه [ما] لم يدخل تحتها، فهو قادر على التخلص، فإذا توسط معظمها عَزّ عليه وعلى غيره إنقاذه، فمبادئ الأمور مقدورة للعبد، فإذا تحكمت أسبابها منه وتمكنت، لم يبق الأمر مقدوراً له، فتأمل هذا الموضع حق التأمل، فإنه من أنفع الأشياء في باب القدر، والله الموفق للصواب.

والله سبحانه جاعل ذلك كله، وخالقه فيهم بأسباب منهم، وتلك الأسباب قد تكون أموراً عدمية يكفي فيها عدم مشيئة أضدادها، فلا يشاء سبحانه أن يخلق للعبد أسباب الهدى، فيبقى على العدم الأصلي. وإن أراد من عبده الهداية فهي لا تحصل حتى يريد من نفسه إعانته وتوفيقه، فإذا لم يرد سبحانه من نفسه ذلك، لم تحصل الهداية.

﴿فصل﴾ ومما ينبغي أن يعلم أنه لا يمتنع مع الطبع والختم والقفل حصول الإيمان، بأن يفك الذي ختم على القلب، وطبع عليه، وضرب عليه القفل ذلك الختم والطابع والقفل، ويهديه بعد ضلالته، ويعلمه بعد جهله، ويرشده بعد غَيِّه، ويفتح قفل قلبه بمفاتيح توفيقه التي هي بيده، حتى لو كتب على جبينه الشقاوة والكفر، لم يمتنع أن يمحوها، ويكتب عليه السعادة والإيمان.

---

(١) في (ق): (المتوهل).

وقـرأ قـارئ عند عـمـر بن الخطاب ﴿أَفَلا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾ (محمد: ٢٤) وعنده شاب فقال: «اللهم عليها أقفالها، ومفاتيحها بيدك، لا يفتحها سواك، فعرفها له عمر وزادته عنده خيراً»[(١)].

وكان عمر رضي الله عنه يقول في دعائه: «اللهم إن كنت كتبتني شقيًا، فامحني واكتبني سعيداً، فإنك تمحو ما تشاء وتثبت»[(٢)] فالربّ تعالى فعّالٌ لما يريد، لا حجر عليه، وقد ضَلّ ههنا فريقان:

القدرية حيث زعمت أن ذلك ليس مقدوراً للربِّ، ولا يدخل تحت فعله، إذ لو كان مقدوراً له ومنعه العبد لناقض جوده ولطفه.

والجبرية حيث زعمت أنه سبحانه إذا قدر قدراً، أو علم شيئاً فإنه لا يغيره بعد هذا، ولا يتصرف فيه بخلاف ما قدره وعلمه، والطائفتان حَجَرت على من لا يدخل تحت حجر أحد أصلاً، وجميع خلقه تحت حجره شرعاً وقدراً.

وهذه المسألة من أكبر مسائل القدر، وسيمر بك -إن شاء الله- في باب المحو والإثبات ما يشفيك فيها، والمقصود: أنه مع الطبع والختم والقفل لو تعرض العبد لفك ذلك الختم والطابع، وفتح ذلك القفل، لفتحه من بيده مفاتيح كل شيء، وأسباب الفتح مقدورة للعبد غير ممتنعة عليه، وإن كان فك الختم وفتح القفل غير مقدور له كما أن شرب الدواء مقدور له، وزوال العلة وحصول العافية غير مقدور له فإذا استحكم به المرض وصار صفة لازمة له؛ لم يكن له عذر في تعاطي ما إليه من

(١) رواه إسحاق بن راهويه «المطالب العاليه رقم ٣٧٢٩» وابن جرير الطبري رقم (٣١٤٠٨) من طريق هشام بن عروة بن الزبير عن أبيه عروة به، وعروة عن عمر: مرسل، كما قال العلائي في جامع التحصيل «٢٣٦» وقال البوصيري: رواه إسحاق بن راهويه مرسلاً.. (مختصر الإتحاف ٨/ ٤٢١).

(٢) رواه ابن جرير الطبري الأرقام (٢٠٤٧٨، ٢٠٤٧٩، ٢٠٤٨٠، ٢٠٤٨١) واللالكائي برقم (١٢٠٦، ١٢٠٧)، وابن بطة (١٥٦٥) من طرق عن أبي حكيمة عصمة، عن أبي عثمان النهدي عن عمر بن الخطاب به. وأبو حكيمة ذكره ابن حبان في الثقات (٧/ ٢٩٨)، وقال أبو حاتم الرازي: محله الصدق (٧/ ٢٠) فالإسناد حسن.
وكذلك رواه ابن جرير عن ابن مسعود (٢٠٤٨٢). ورواه ابن جرير واللالكائي وابن بطة عن عن غير واحد من السلف.

أسباب الشفاء، وإن كان غير مقدور له، ولكن لَمَّا ألِفَ العلة وساكنها ولم يحب زوالها، ولا آثر ضدها عليها مع معرفته بما [بينها][(1)] وبين ضدها من التفاوت، فقد سد على نفسه باب الشفاء بالكلية.

والله سبحانه يهدي عبده إذا كان ضالاً، وهو يحسب أنه على هدى، فإذا تبين له الهدى، لم يعدل عنه لمحبته له، وملاءمته لنفسه.

فإذا عرف الهدى، فلم يحبه ولم يرض به، وآثر عليه الضلال، مع تكرر تعريفه منفعة هذا وخيره، ومضرة هذا وشره، فقد سَدَّ على نفسه باب الهدى بالكلية.

فلو أنه في هذه الحال تعرض وافتقر إلى من بيده هداه، وعلم أنه ليس إليه هدى نفسه، وأنه إن لم يهده [الله][(2)] فهو ضالّ، وسأل الله أن يقبل بقلبه، وأن يقيه شر نفسه، لوفَّقَه وهداه، بل لو علم الله منه كراهته لما هو عليه من الضلال، وأنه مرض قاتل له إن لم يشفه منه أهلكه، لكانت كراهته له وبغضه إياه مع كونه مبتلى به من أسباب الشفاء والهداية، ولكن من أعظم أسباب الشقاء والضلال محبته له، ورضاه به، وكراهته الهدى والحق.

فلو أن المطبوع على قلبه المختوم عليه، كره ذلك ورغب إلى الله في فكِّ ذلك عنه وفعل مقدوره، لكان هداه أقرب شيء إليه، ولكن إذا استحكم الطبع والختم، حال بينه وبين كراهة ذلك، وسؤال الربّ فكَّه وفتح قلبه.

﴿فصل﴾ فإن قيل: فإذا جوزتم أن يكون الطبع والختم والقفل عقوبة وجزاء على الجرائم والإعراض والكفر السابق، فكيف يمكنكم طرد ذلك في الختم والطبع السابق على فعل الجرائم؟

قيل: هذا موضع يغلط فيه أكثر الناس، ويظنون بالله سبحانه خلاف موجب أسمائه وصفاته، والقرآن من أوله إلى آخره، إنما يدلُ على أنّ الطبع والختم

(1) في (ق) و(خ) (بينه).
(2) زيادة من ط.

والغشاوة، لم يفعلها الربّ سبحانه بعبده من أول وهلة حين[1] أمره بالإيمان وبيّنه له، وإنما فعله بعد تكرار الدعوة منه سبحانه، والتأكيد في البيان والإرشاد وتكرر الإعراض منهم، والمبالغة في الكفر والعناد، فحينئذ يطبع على قلوبهم ويختم عليها فلا تقبل الهدى بعد ذلك.

والإعراض والكفر الأول لم يكن مع ختم وطبع بل كان اختياراً، فلما تكرر منهم صار طبيعة وسجيَّة، فتأمل هذا المعنى فى قوله تعالى ﴿**إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لا يُؤْمِنُونَ ۝٦ خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ**﴾ (البقرة: ٦ - ٧) ومعلوم أن هذا ليس حكماً يعم جميع الكفار، بل الذين آمنوا وصدقوا الرسل كان أكثرهم كفارًا قبل ذلك، ولم يختم على قلوبهم وأسماعهم.

فهذه الآيات في حق أقوام مخصوصين من الكفار، فعل الله بهم ذلك عقوبة منه لهم في الدنيا بهذا النوع من العقوبة العاجلة، كما عاقب بعضهم بالمسخ قردة وخنازير، وبعضهم بالطمس على أعينهم، فهو سبحانه يعاقب بالطمس على القلوب، كما يعاقب بالطمس على الأعين، وهو سبحانه قد يعاقب بالضلال عن الحق عقوبة دائمة مستمرة، وقد يعاقب به إلى وقت، ثم يعافي عبده ويهديه، كما يعاقب بالعذاب كذلك.

﴿فصل﴾ وههنا عدة أمور عاقب بها الكفار بمنعهم من الإيمان وهي: الختم، والطبع، والأكنة، والغطاء، والغلاف، والحجاب، والغشاوة، والران، والغل، والسد، والقفل، والصمم، والوقر، والبكم، والعمى، والصدّ، والصرف، والشد على القلب، والضلال، والإغفال، والمرض، وتقليب الأفئدة، والحول بين المرء وقلبه، وإزاغة القلوب، والخذلان، والإركاس، والتثبيط، والتزيين، وعدم إرادة هداهم وتطهيرهم، وإماتة قلوبهم بعدم خلق الحياة فيها، فتبقى على الموت الأصلي،

---

(١) في (ق): (حتى).

وإمساك النور عنها فتبقى في الظلمة الأصلية، وجعل القلب قاسيًا لا ينطبع فيه مثال الهدى وصورته، وجعل الصدر ضيقًا حرجاً لا يقبل الإيمان.

وهذه الأمور منها ما يرجع إلى القلب، كالختم والطبع والقفل والأكنة والإغفال والمرض ونحوها، [ومنها][(1)] ما يرجع إلى رسوله[(2)] الموصل إليه الهدى كالصمم والوقر، ومنها ما يرجع إلى طليعته ورائده كالعمى والغشاء، ومنها ما يرجع إلى ترجمانه ورسوله المبلغ عنه كالبكم النطقي وهو نتيجة البكم القلبي، فإذا بكم القلب بكم اللسان.

ولا تصغ إلى قول من يقول: إن هذه مجازات واستعارات، فإنه قال بحسب مبلغه من العلم والفهم عن الله ورسوله، وكأن هذا القائل، حقيقة القفل عنده أن يكون من حديد، والختم أن يكون بشمع أو طين، والمرض أن يكون حمى بنافض أو قولنج أو غيرهما من أمراض البدن، والموت هو مفارقة الروح للبدن ليس إلا، والعمى ذهاب ضوء العين الذي تبصر به.

وهذه الفرقة من أغلظ الناس حجابًا، فإن هذه الأمور إذا أضيفت إلى محالها كانت بحسب تلك المحال، فنسبة قفل القلب إلى القلب كنسبة قفل الباب إليه، وكذلك الختم والطابع الذي عليه هو بالنسبة إليه، كالختم والطابع الذي على الباب والصندوق ونحوهما، وكذلك نسبة الصمم والعمى إليه كنسبة الصمم والعمى إلى الأذن والعين، وكذلك موته وحياته نظير موت البدن وحياته، بل هذه أمور ألزم للقلب منها للبدن، فلو قيل: إنها حقيقة في ذلك، مجاز في الأجسام المحسوسة لكان مثل قول هؤلاء وأقوى منه، وكلاهما باطل، فالعمى في الحقيقة والبكم والموت والقفل للقلب، ثم قال تعالى ﴿**فَإِنَّهَا لا تَعْمَى الأَبْصَارُ وَلَكِن تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ**﴾(الحج: ٤٦) وهذا النفي يحتمل وجهين:

---

(١) ساقطة من (ق) و(خ).
(٢) أي رسول القلب.

أحدهما: أن يكون المعنى: إن أبصارهم لم تعمَ عن رؤية آياتنا، بل رأوها عياناً ولكن عميت قلوبهم عنها، ويدل عليه قوله ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا﴾(الحج: ٤٦) ثم قال: ﴿فَإِنَّهَا لا تَعْمَى الأَبْصَارُ﴾ أي قد رأوا وأبصروا، ولكن عميت قلوبهم ولم يبصروا.

الوجه الثاني: أن يكون المعنى: أنه ليس العمى في الحقيقة عمى البصر، إذا كان القلب مبصراً، وإنما العمى الحقيقي عمى القلب الذي في الصدر.

والمعنى: أنه معظم العمى وأصله، وهذا كقوله ﷺ «إنما الربا في النسيئة»،[(١)] وقوله «إنما الماء من الماء»[(٢)]، وقوله «ليس الغنى عن كثرة العرض، إنما الغنى غنى النفس»[(٣)]، وقوله «ليس المسكين بهذا الطواف، الذي ترده اللقمة واللقمتان، والتمرة والتمرتان، إنما المسكين الذي لا يجد ما يغنيه، ولا يفطن له فيتصدق عليه»[(٤)]، وقوله «ليس الشديد بالصُّرعة، إنما الشديد الذي يملك نفسه عند الغضب»[(٥)]، ولم يرد نفي الاسم عن هذه المسميات، إنما أراد أن هؤلاء أولى بهذه الأسماء وأحق ممن يسمونه بها، فهكذا قوله ﴿لا تَعْمَى الأَبْصَارُ وَلَكِن تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾(الحج: ٤٦) وقريب من هذا قوله ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ﴾(البقرة: ١٧٧) الآية، وعلى التقديرين فقد أثبت للقلب عمى حقيقة، وهكذا جميع ما نسب إليه.

ولما كان القلب ملك الأعضاء، وهي جنوده، وهو الذي يحركها ويستعملها، والإرادة والقوى والحركة الاختيارية منه تنبعث، كانت هذه الأشياء له أصلاً وللأعضاء تبعًا.

---

(١) رواه البخاري رقم (٢١٧٨، ٢١٧٩)، ومسلم رقم (١٥٩٦).
(٢) رواه مسلم (٣٤٣).
(٣) رواه البخاري (٦٤٤٦) ومسلم (١٠٥١).
(٤) رواه البخاري (١٤٧٩)، ومسلم (١٠٣٩).
(٥) رواه البخاري (٦١١٤) ومسلم (٢٦٠٩).

فلنذكر هذه الأمور مفصلة ومواقعها في القرآن، فقد تقدم الختم، قال الأزهري: وأصله التغطية، وخَتَمَ البذرَ في الأرض إذا غَطَّاه.

قال أبو إسحاق: معنى خَتَم وطَبَعَ في اللغة واحد وهو: التغطية على الشيء والاستيثاق منه، فلا يدخله شيء، كما قال تعالى ﴿أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾(محمد: ٢٤) وكذلك قوله ﴿طَبَعَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ (محمد: ١٦).

قلت: الختم والطبع يشتركان فيما ذُكر، ويفترقان في معنى آخر وهو: أن الطبع ختم يصير سجية وطبيعة، فهو تأثير لازم لا يفارق.

وأما الأكِنَّة ففي قوله تعالى ﴿وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ﴾(الأنعام: ٢٥) وهي جمع كنان، كعنَان وأعنّة، وأصله من الستر والتغطية، ويقال: كَنَّة وأكَنَّة، ليسا بمعنى واحد، بل بينهما فرق، فأكنه إذا ستره وأخفاه، كقوله تعالى ﴿أَوْ أَكْنَنتُمْ فِي أَنفُسِكُمْ﴾ (البقرة: ٢٣٥) وكنَّه إذا صانه وحفظه، كقوله ﴿بَيْضٌ مَّكْنُونٌ﴾ (الصافات: ٤٩) ويشتركان في الستر، والكنان ما أكنَّ الشيء وسَتَره، وهو كالغلاف، وقد أقروا على أنفسهم بذلك فقالوا ﴿قُلُوبُنَا فِي أَكِنَّةٍ مِّمَّا تَدْعُونَا إِلَيْهِ وَفِي آذَانِنَا وَقْرٌ وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ﴾ (فصلت: ٥) فذكروا غطاء القلب وهي الأكنة، وغطاء الأذن وهي الوقر، وغطاء العين وهو الحجاب، والمعنى: لا نفقه كلامك، ولا نسمعه، ولا نراك، والمعنى: إنا في ترك القبول منك بمنزلة من لا يفقه ماتقول ولا يسمعه ولا يراك، قال ابن عباس: ﴿قُلُوبُنَا فِي أَكِنَّةٍ﴾ مثل الكنانة التي فيها السهام، وقال مجاهد: كجعبة النبل[1]، وقال مقاتل: عليها غطاء فلا تفقه ما تقول.

﴿فصل﴾ وأما الغطاء فقال تعالى ﴿وَعَرَضْنَا جَهَنَّمَ يَوْمَئِذٍ لِّلْكَافِرِينَ عَرْضًا ۝١٠٠ الَّذِينَ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِي غِطَاءٍ عَن ذِكْرِي وَكَانُوا لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا﴾(الكهف: ١٠٠ - ١٠١) وهذا يتضمن معنيين، أحدهما: [أن][2] أعينهم في غطاء عما تضمنه الذكر من آيات

(١) أخرجه ابن جرير (٣٠٤٢٠) من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد.
(٢) ساقطة من (ق) و(خ).

الله وأدلة توحيده وعجائب قدرته، والثاني: أن أعين قلوبهم في غطاء عن فهم القرآن وتدبره والاهتداء به، وهذا الغطاء للقلب أولاً ثم يسري منه إلى العين.

﴿فصل﴾ وأما الغلاف فقال تعالى ﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَل لَّعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ﴾(البقرة: ٨٨) وقد اختلف في معنى قولهم ﴿قُلُوبُنَا غُلْفٌ﴾ فقالت طائفة: المعنى: قلوبنا أوعية للحكمة والعلم، فما بالها لا تفهم عنك ما أتيت به!؟ أولا تحتاج إليك، وعلى هذا فيكون «غُلُفٌ» جمع غلاف، والصحيح قول أكثر المفسرين أن المعنى: قلوبنا لا تفقه ولا تفهم ما تقول، وعلى هذا فهو جمع «أغلف» كأحمر وحمر، قال أبو عبيدة: كل شيء في غلاف فهو أغلف، كما يقال: سيف أغلف، وقوس أغلف، ورجل أغلف غير مختون، قال ابن عباس وقتادة ومجاهد: على قلوبنا غشاوة، فهي في أوعية، فلا تعي ولا تفقه ما تقول.

وهذا هو الصواب في معنى الآية لتكرر نظائره في القرآن كقولهم ﴿قُلُوبُنَا فِي أَكِنَّةٍ﴾(فصلت: ٥) وقوله تعالى ﴿كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِي غِطَاءٍ عَن ذِكْرِي﴾(الكهف: ١٠١) ونظائر ذلك، وأما قول من قال: هي أوعية للحكمة، فليس في اللفظ ما يدل عليه البتة، وليس له في القرآن نظير يحمل عليه، ولا يقال مثل هذا اللفظ في مدح الإنسان نفسه بالعلم والحكمة، فأين وجدتم في الاستعمال قول القائل: قلبي غلاف، وقلوب المؤمنين العالمين غلف، أي: أوعية للعلم؟ والغلاف قد يكون وعاء للجيد والرديء، فلا يلزم من كون القلب غلافاً، أن يكون داخله العلم والحكمة، وهذا ظاهر جداً.

فإن قيل: فالإضراب ببَلْ على هذا القول الذي قويتموه ما معناه؟ وأما على القول الآخر فظاهر، أي ليست قلوبكم محلاً للعلم والحكمة، بل مطبوع عليها.

قيل: وجه الإضراب في غاية الظهور، وهو أنهم احتجوا بأن الله لم يفتح لهم الطريق إلى فهم ما جاء به الرسول ومعرفته، بل جعل قلوبهم داخلة في غلف فلا

تفقهه، فكيف تقوم به عليهم الحجة، وكأنهم ادعوا أن قلوبهم خلقت في غلف فهم معذورون في عدم الإيمان، فأكذبهم الله سبحانه وقال ﴿ بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ ﴾(النساء: ١٥٥) وقال في الآية الأخرى ﴿ بَل لَّعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ ﴾(البقرة: ٨٨) فأخبر سبحانه أن الطبع والإبعاد عن توفيقه وفضله إنما كان بكفرهم الذي اختاروه لأنفسهم، وآثروه على الإيمان، فعاقبهم عليه بالطبع واللعنة، والمعنى: لم نخلق قلوبهم غلفاً، لا تعي ولا تفقه ثم نأمرهم بالإيمان وهم لا يفهمونه ولا يفقهونه، بل اكتسبوا أعمالاً عاقبناهم[(١)] عليها بالطبع على القلوب والختم عليها.

﴿فصل﴾ وأما الحجاب ففي قوله تعالى حكاية عنهم ﴿ وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ ﴾(فصلت: ٥) وقوله ﴿ وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِالآخِرَةِ حِجَابًا مَّسْتُورًا ﴾(الإسراء: ٤٥) على أصح القولين، والمعنى جعلنا بين القرآن -إذا قرأته- وبينهم حجاباً، يحول بينهم وبين فهمه وتدبره والإيمان به، ويبينه قوله ﴿ وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا ﴾(الأنعام: ٢٥) وهذه الثلاثة هي الثلاثة المذكورة في قوله ﴿ وَقَالُوا قُلُوبُنَا فِي أَكِنَّةٍ مِّمَّا تَدْعُونَا إِلَيْهِ وَفِي آذَانِنَا وَقْرٌ وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ ﴾(فصلت: ٥) فأخبر سبحانه أن ذلك جَعْله، فالحجاب يمنع من رؤية الحق، والأكنة تمنع من فهمه، والوقر يمنع من سماعه، وقال الكلبي: الحجاب ههنا مانع يمنعهم عن الوصول إلى رسول الله ﷺ بالأذى من الرعب ونحوه مما يصدهم عن الإقدام عليه، ووصفه بكونه مستوراً، فقيل: بمعنى ساتر، وقيل: [على النسب][(٢)]، أي: ذو ستر، والصحيح: أنه على بابه، أي: مستوراً عن الإبصار، فلا يرى، ومجيء مفعول بمعنى فاعل لا يثبت، والنسب في مفعول لم يشتق من فعله، كمكان مهول أي ذي هول، ورجل مرطوب أي ذي رطوبة، فأما مفعول فهو جار على فعله، فهو الذي وقع عليه الفعل، كمضروب ومجروح ومستور.

---

(١) في (ق) و(خ) (فتناهم) والمثبت من (ط).
(٢) في (ق) و(خ) (عدا للستر) والمثبت من (ط).

﴿فصل﴾ وأما الران فقد قال تعالى ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ (المطففين: ١٤) قال أبو عبيدة: غلب عليها، والخمر ترين على عقل السكران، والموت يرين على الميت فيذهب به، ومن هذا حديث أسيفع جهينة، وقول عمر: «فأصبح قد رِيْنَ به»[(١)] أي غلب عليه، وأحاط به الرين.

وقال أبو معاذ النحوي: الرين: أن يسود القلب من الذنوب، والطبع: أن يطبع على القلب، وهو أشد من الرين، والإقفال أشد من الطبع، وهو أن يقفل على القلب.

وقال الفراء: كثرت الذنوب والمعاصي منهم، فأحاطت بقلوبهم، فذلك الرين عليها.

وقال أبو اسحق: ران غَطّى، يقال: ران على قلبه الذنب، يرين ريناً، أي غشيه، قال: والرين كالغشاء يغشى القلب، ومثله الغَين.

قلت: أخطأ أبو اسحاق، فالغين ألطف شيء يكون وأرقه، قال رسول الله ﷺ: «إنه ليُغَان على قلبي، وإني لأستغفر الله في اليوم مائة مرة»[(٢)] وأما الرين والران فهو من أغلظ الحجب على القلب، وأكثفها، وقال مجاهد: هو الذنب على الذنب حتى تحيط الذنوب بالقلب وتغشاه، فيموت القلب، وقال مقاتل: غمرت القلوبَ أعمالُهم الخبيثةُ.

وفي سنن النسائي والترمذي، من حديث أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ قال: «إن العبد إذا أخطأ خطيئة نكتت في قلبه نكتة سوداء، فإذا هو نزع واستغفر وتاب، صقل قلبه، وإن عاد زيد فيها حتى تعلو قلبه، وهو الران الذي ذكره الله: ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ (المطففين: ١٤)»[(٣)] قال الترمذي: هذا حديث صحيح.

---

(١) رواه ابن أبي شيبة (٢٢٩٠٥)، والبيهقي (٦/ ٤٩) في قصّةٍ، قال ابن الأثير «أصبح قد رِينَ به» أي أحاط الدين بماله أ.هـ النهاية (٢/ ٢٩٠).

(٢) رواه مسلم رقم (٢٧٠٢).

(٣) رواه أحمد (٢/ ٢٩٧)، والنسائي في عمل اليوم والليلة (٤٢١)، والترمذي (٣٣٣١)، وابن ماجة (٤٢٤٤)، والحاكم (٢/ ٥١٧) وعنه البيهقي في الشعب (٧٢٠٣) ورواه أيضاً ابن جرير في التفسير (٣٦٦٢٣، ٣٦٦٢٤، ٣٦٦٢٥، ٣٦٦٢٦) والآجري (٢١٢)، والبغوي (١٣٠٤) وابن حبان (١٧٧١) وغيرهم.

وقال عبدالله بن مسعود: «كلما أذنب، نكت في قلبه نكته سوداء، حتى يسود القلب كله»[1].

فأخبر سبحانه أن ذنوبهم التي كسبوها أوجبت لهم رينًا على قلوبهم، فكان سبب الران منهم، وهو خلق الله فيهم، فهو خالق السبب ومسببه، لكن السبب باختيار العبد، والمسبب خارج عن قدرته واختياره.

﴿فصل﴾ وأما الغل فقال تعالى ﴿لَقَدْ حَقَّ الْقَوْلُ عَلَىٰ أَكْثَرِهِمْ فَهُمْ لا يُؤْمِنُونَ ﴿٧﴾ إِنَّا جَعَلْنَا فِي أَعْنَاقِهِمْ أَغْلالاً فَهِيَ إِلَى الأَذْقَانِ فَهُم مُّقْمَحُونَ ﴿٨﴾ وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا فَأَغْشَيْنَاهُمْ فَهُمْ لا يُبْصِرُونَ﴾(يس: ٧-٩) قال الفراء: حبسناهم عن الإنفاق في سبيل الله، وقال أبو عبيدة: منعناهم عن الإيمان بموانع، ولما كان الغل مانعاً للمغلول من التصرف والتقلب، كان الغل الذي على القلب مانعاً من الإيمان، فإن قيل: فالغل المانع من الإيمان هو الذي في القلب، فكيف ذَكَر الغل الذي في العنق؟ قيل: لما كان عادة الغل أن يوضع في العنق ناسب ذكره ذكر محله، والمراد به القلب، لقوله تعالى ﴿وَكُلَّ إِنسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ﴾(الإسراء: ١٣) ومن هذا قولهم: إثمي في عنقك، وهذا في عنقك.

ومن هذا قوله ﴿وَلا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ﴾ (الإسراء: ٢٩) شَبَّه الإمساك عن الإنفاق، باليد إذا غلت إلى العنق، ومن هذا قال الفراء: إنا جعلنا في أعناقهم أغلالاً حبسناهم عن الإنفاق، قال أبو إسحاق: وإنما يقال للشيء اللازم: هذا في عنق فلان، أي لزومه له كلزوم القلادة من بين مايلبس في العنق، قال أبو علي:

= من طُرق عن: محمد بن عجلان عن القعقاع بن حكيم عن أبي صالح عن أبي هريرة به.
وهذا إسناد حسن رجاله ثقات إلا محمد بن عجلان فإنه صدوق اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة من طريق المقبري تهذيب التهذيب (٩/ ٢٩٥) وليس هذا منها.
قال الترمذي: حسن صحيح، قال الحاكم: صحيح على شرط مسلم، ووافقه الذهبي.

(١) رواه البيهقي في شعب الإيمان رقم (٧٢٠٤).

هذا مثل قولهم، طوّقتك كذا وقلدتك كذا، ومنه قلّده السلطان كذا، أي صارت الولاية في لزومها له في موضع القلادة ومكان الطوق.

قلت: ومن هذا قولهم: قلدت فلاناً حكم كذا وكذا، كأنك جعلته طوقاً في عنقه، وقد سَمَّى سبحانه التكاليف الشاقّة أغلالاً في قوله ﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالأَغْلالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾ (الأعراف: ١٥٧) فشبهها بالأغلال لشدتها وصعوبتها، قال الحسن: هي الشدائد التي كانت في العبادة، كقطع أثر البول، وقتل النفس في التوبة، وقطع الأعضاء الخاطئة، وتتبع العروق من اللحم. وقال ابن قتيبة: هي تحريم الله سبحانه عليهم كثيراً مما أطلقه لأمة محمد ﷺ، وجعلها أغلالاً لأن التحريم يمنع، كما يقبض الغل اليد. وقوله﴿فَهِيَ إِلَى الأَذْقَانِ﴾ (يس: ٨) قالت طائفة: الضمير يعود على الأيدي وإن لم تذكر، لدلالة السياق عليها، قالوا: لأن الغل يكون في العنق فتجمع إليه اليد، ولذلك سمي جامعة، وعلى هذا فالمعنى: فأيديهم أو فأيمانهم مضمومة إلى أذقانهم، هذا قول الفرّاء والزجاج.

وقالت طائفة: الضمير يرجع إلى الأغلال، وهذا هو الظاهر، وقوله ﴿فَهِيَ إِلَى الأَذْقَانِ﴾ أي واصلة وملزوزة[1] إليها، فهو غلّ عريض قد أحاط بالعنق حتى وصل إلى الذقن، وقوله ﴿فَهُم مُّقْمَحُونَ﴾(يس: ٨) قال الفراء والزجاج: المقمح هو الغاض بصره بعد رفع رأسه، ومعنى الإقماح في اللغة: رفع الرأس وغض البصر، يقال أقمح البعير رأسه، وقمح، وقال الأصمعي: بعير قامح إذا رفع رأسه عن الحوض، ولم يشرب، قال الأزهري: لما غلت أيديهم إلى أعناقهم، رفعت الأغلال أذقانهم ورؤوسهم صعداً كالإبل الرافعة رؤوسها، انتهى.

فإن قيل: فما وجه التشبيه بين هذا وبين حبس القلب عن الهدى والإيمان؟

قيل: أحسن وجه وأبينه، فإن الغلّ إذا كان في العنق، واليد مجموعة إليها، منع

---

(١) في (ق): (ملزومة).

اليد عن التصرف والبطش، فإذا كان عريضاً قد ملأ العنق ووصل إلى الذقن، منع الرأس من تصويبه، وجعل صاحبه شاخص الرأس منتصبه لايستطيع له حركة، ثم أكد هذا المنع والحبس بقوله: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا﴾(يس: ٩) قال ابن عباس: «منعهم من الهدى لما سبق في علمه»، والسد الذي جعل من بين أيديهم ومن خلفهم، هو الذي سدَّ عليهم طريق الهدى، فأخبر سبحانه عن الموانع التي منعهم بها من الإيمان عقوبة لهم، ومثّلها أحسن تمثيل وأبلغه، وذلك حال قوم قد وضعت الأغلال العريضة الواصلة إلى الأذقان في أعناقهم، وضمت أيديهم إليها، وجعلوا بين سدين لايستطيعون النفوذ من بينهما، وأغشيت أبصارهم فهم لايرون شيئاً، وإذا تأملت حال الكافر الذي عرف الحق، وتبين له ثم جحده وكفر به وعاداه أعظم معاداة، وجدت هذا المثل مطابقاً له أتم مطابقة، وأنه قد حيل بينه وبين الإيمان، كما حيل بين هذا وبين التصرف، والله المستعان.

﴿فصل﴾ وأما القفل فقال تعالى﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾ (محمد: ٢٤) قال ابن عباس: يريد على قلوب هؤلاء أقفال، وقال مقاتل: يعني الطبع على القلب، فكأن القلب بمنزلة الباب المرتج الذي قد ضرب عليه قفل، فإنه مالم يفتح القفل، لا يمكن فتح الباب والوصول إلى ما وراءه، كذلك مالم يرفع الختم والقفل عن القلب لم يدخله الإيمان والقرآن، وتأمل تنكير القلوب وتعريف الأقفال، فإن تنكير القلوب يتضمن إرادة قلوب هؤلاء، وقلوب من هم بهذه الصفة، ولو قال: (أم على قلوبهم) لم تدخل قلوب غيرهم في هذه الجملة، وفي قوله «أقفالها» بالتعريف نوع تأكيد، فإنه لو قال «أقفال» لذهب الوهم إلى ما يعرف بهذا الاسم، فلما أضافها إلى القلوب، علم أن المراد بها ماهو للقلب بمنزلة القفل للباب فكأنه أراد أقفالها المختصة بها التي لا تكون لغيرها، والله أعلم.

﴿فصل﴾ وأما الصمم والوقر ففي قوله تعالى ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ﴾(البقرة: ١٨)

وقوله ﴿ أُوْلَئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فَأَصَمَّهُمْ وَأَعْمَىٰ أَبْصَارَهُمْ ﴾(محمد: ٢٣) وقوله ﴿ وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالإِنسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لاَّ يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لاَّ يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لاَّ يَسْمَعُونَ بِهَا أُوْلَئِكَ كَالأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُوْلَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ ﴾ (الأعراف: ١٧٩) وقوله﴿ وَالَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ فِي آذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى أُوْلَئِكَ يُنَادَوْنَ مِن مَّكَانٍ بَعِيدٍ ﴾(فصلت: ٤٤) قال ابن عباس: في آذانهم صمم عن استماع القرآن، وهو عليهم عمى، أعمى الله قلوبهم فلا يفقهونه، أولئك ينادون من مكان بعيد مثل البهيمة التي لا تفهم إلا دعاء ونداء، وقال مجاهد: بعيد من قلوبهم، وقال الفراء: تقول للرجل الذي لا يفهم كلامك: أنت تُنادى من مكان بعيد، قال: وجاء في التفسير: كأنما ينادون من السماء فلا يسمعون انتهى، والمعنى: أنهم لا يسمعون ولا يفهمون، كما أن من دُعي من مكان بعيد لم يسمع ولم يفهم.

﴿فصل﴾ وأما البكم فقال تعالى ﴿ صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ ﴾(البقرة: ١٨) والبُكْم جمع أبكم، وهو الذي لاينطق، والبكم نوعان: بُكْم القلب، وبُكْم اللسان، كما أن النطق نطقان: نطق القلب ونطق اللسان، وأشدهما بكم القلب، كما أن عماه وصممه أشد من عمى العين وصمم الأذن، فوصفهم سبحانه بأنهم لا يفقهون الحق، ولاتنطق به ألسنتهم، والعلم يدخل إلى العبد من ثلاثة أبواب: من سمعه، وبصره، وقلبه، وقد سُدَّت عليهم هذه الأبواب الثلاثة، فسدَّ السمع بالصمم، والبصر بالعمى، والقلب بالبكم، ونظيره قوله تعالى ﴿ لَهُمْ قُلُوبٌ لاَّ يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لاَّ يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لاَّ يَسْمَعُونَ بِهَا ﴾(الأعراف: ١٧٩) وقد جمع سبحانه بين الثلاثة في قوله ﴿ وَجَعَلْنَا لَهُمْ سَمْعًا وَأَبْصَارًا وَأَفْئِدَةً فَمَا أَغْنَىٰ عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلا أَبْصَارُهُمْ وَلا أَفْئِدَتُهُم مِّن شَيْءٍ إِذْ كَانُوا يَجْحَدُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ ﴾(الأحقاف: ٢٦) فإذا أراد سبحانه هداية عبد فتح قلبه وسمعه وبصره، وإذا أراد ضلاله أصمه وأعماه وأبكمه، وبالله التوفيق.

﴿فصل﴾ وأما الغشاوة فهو غطاء العين، كما قال تعالى ﴿وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِ غِشَاوَةً﴾ (الجاثية: ٢٣) وهذا الغطاء يسري إليها من غطاء القلب، فإن ما في القلب يظهر على العين من الخير والشر، فالعين مرآة القلب تظهر ما فيه، وأنت إذا أبغضت رجلاً بغضا شديداً، أو أبغضت كلامه ومجالسته، تجد على عينيك غشاوة عند رؤيته ومخاطبته، فتلك أثر البغض والإعراض عنه، وغلظت على الكفار عقوبة لهم على إعراضهم ونفورهم عن الرسول، وجَعْلُ[1] الغشاوة عليها ما يُشْعر بالإحاطة على ما تحته كالعمامة، ولما عَشَوا عن ذكره الذي أنزله صار ذلك العشاء غشاوة على أعينهم فلا تبصر مواقع الهدى.

﴿فصل﴾ وأما الصَدُّ فقال تعالى ﴿وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِفِرْعَوْنَ سُوءُ عَمَلِهِ وَصُدَّ عَنِ السَّبِيلِ﴾ (غافر: ٧) قرأها أهل الكوفة (وصُدَّ) على البناء للمفعول حملا على (زُيِّن)، وقرأ الباقون (وصَدَّ) بفتح الصاد، ويحتمل وجهين أحدهما: أعْرَضَ فيكون لازماً، والثاني: صَدَّ غَيْرَه فيكون متعديًا، والقراءتان كالآيتين لا تتناقضان.

وأما الشَدّ على القلب ففي قوله تعالى ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُ زِينَةً وَأَمْوَالًا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوا عَن سَبِيلِكَ رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَىٰ أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّىٰ يَرَوُا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ ﴿٨٨﴾ قَالَ قَدْ أُجِيبَت دَّعْوَتُكُمَا﴾ (يونس: ٨٨، ٨٩) فهذا الشَدُّ على القلب هو الصدُّ والمنع، ولهذا قال ابن عباس: يريد امنعها، والمعنى: أقسِّيها وأطبع عليها حتى لا تلين ولا تنشرح للإيمان، وهذا مطابق لما في التوراة، أن الله سبحانه قال لموسى: «اذهب إلى فرعون، فإني سأقسّي قلبه فلا يؤمن حتى تظهر آياتي وعجائبي بمصر»[2]، وهذا الشَدّ والتقسية من كمال عدل الربّ تعالى في أعدائه،

---

(١) في (ق) و(خ): «جاب».

(٢) العهد القديم «التوراة»، سفر الخروج، الأصحاح العاشر، (ص ١٠٢)، وصورة العبارة:

ثُمَّ قَالَ ٱلرَّبُّ لِمُوسَى ٱدْخُلْ إِلَى فِرْعَوْنَ. فَإِنِّي أَغْلَظْتُ قَلْبَهُ وَقُلُوبَ عَبِيدِهِ لِكَيْ أَصْنَعَ آيَاتِي هٰذِهِ بَيْنَهُمْ وَلِكَيْ تُخْبِرَ فِي مَسَامِعِ ٱبْنِكَ وَٱبْنِ ٱبْنِكَ بِمَا فَعَلْتُهُ فِي مِصْرَ

جعله عقوبة لهم على كفرهم وإعراضهم، كعقوبته لهم بالمصائب، ولهذا كان محمودًا عليه فهو حسن منه سبحانه، وأقبح شيء منهم، فإنه عدل منه وحكمة، وهو ظلم منهم وسفه، فالقضاء والقدر فعل عادل حكيم غني عليم، يضع الخير والشر في أليق المواضع بهما، والمقضي المقدر يكون ظلماً وجوراً وسفهاً، وهو فعل جاهل ظالم سفيه.

﴿فصل﴾ وأما الصرف، فقال تعالى ﴿وَإِذَا مَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ نَّظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ هَلْ يَرَاكُم مِّنْ أَحَدٍ ثُمَّ انصَرَفُوا صَرَفَ اللَّهُ قُلُوبَهُم بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ﴾(التوبة: ١٢٧) فأخبر سبحانه عن فعلهم، وهو الانصراف، وعن فعله فيهم وهو صرف قلوبهم عن القرآن وتدبره، لأنهم ليسوا أهلاً له، فالمحل غير صالح ولا قابل، فإن صلاحية المحل بشيئين: حسن فهم، وحسن قصد، وهؤلاء قلوبهم لا تفقه، وقصودهم سيئة، وقد صرَّح سبحانه بهذا في قوله ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا وَّهُم مُّعْرِضُونَ﴾(الأنفال: ٢٣).

فأخبر سبحانه عن عدم قابلية الإيمان فيهم، وأنهم لا خير فيهم يدخل بسببه الإيمان إلى قلوبهم، فلم يسمعهم سماع إفهام ينتفعون به، وإن سمعوه سماعاً تقوم به عليهم حجته، فسماع الفهم الذي سمعه به المؤمنون لم يحصل لهم، ثم أخبر سبحانه عن مانع آخر قام بقلوبهم، يمنعهم من الإيمان لو أسمعهم هذا السماع الخاص، وهو الكبر والتولي والإعراض، فالأول مانع من الفهم، والثاني مانع من الانقياد والإذعان، فأفهام سيئة وقصود رديئة، وهذه نسخة الضلال وعَلَمُ الشقاء، كما أن نسخة الهدى وعَلَم السعادة فهم صحيح وقصد صالح، والله المستعان.

وتأمل قوله سبحانه ﴿ثُمَّ انصَرَفُوا صَرَفَ اللَّهُ قُلُوبَهُم﴾(التوبة: ١٢٧) كيف جعل هذه الجملة الثانية سواء كانت خبراً أو دعاء عقوبة لانصرافهم، فعاقبهم عليه بصرف آخر غير الصرف الأول، فإن انصرافهم كان لعدم إرادته سبحانه ومشيئته لإقبالهم، لأنه لا

صلاحية فيهم ولا قبول، فلم يشأ لهم الإقبال والإذعان، فانصرفت قلوبهم بما فيها من الجهل والظلم عن القرآن، فجازاهم على ذلك صرفاً آخر غير الصرف الأول، كما جازاهم على زيغ قلوبهم عن الهدى إزاغة أخرى غير الزيغ الأول كما قال تعالى ﴿ **فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ** ﴾(الصف: ٥) وهكذا إذا أعرض العبد عن ربه، جازاه سبحانه بأن يعرض بقلبه عنه، فلا يمكنه من الإقبال عليه.

ولتكن قصة إبليس منك على ذكر، تنتفع بها أتمَّ انتفاع، فإنه لما عصى ربَّه تعالى ولم ينقد لأمره وأصرَّ على ذلك، عاقبه بأن جعله داعياً إلى كل معصية، فعاقبه على معصيته الأولى بأصول المعاصي[(١)] وفروعها، صغيرها وكبيرها، وصار هذا الإعراض والكفر منه عقوبة لذلك الإعراض والكفر السابق.

فمن عقاب السيئة السيئة بعدها، كما أن من ثواب الحسنة الحسنة بعدها، فإن قيل: فكيف يلتئم إنكاره سبحانه عليهم الانصراف والإعراض وهو منه، وقد قال تعالى ﴿ **فَأَنَّىٰ تُصْرَفُونَ** ﴾(يونس: ٣٢) ﴿ **فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ** ﴾(الأنعام: ٩٥) وقال ﴿ **فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ** ﴾(المدثر: ٤٩) فإذا كان هو الذي صرفهم وجعلهم معرضين ومأفوكين فكيف ينبغي[(٢)] إنكار ذلك عليهم؟.

قيل: هم دائرون بين عدله فيهم وحجته عليهم، فمكَّنهم وفتح لهم الباب، ونهج لهم الطريق، وهيَّأ لهم الأسباب، وأرسل إليهم رسله، وأنزل عليهم كتبه، ودعاهم على ألسنة رسله، وجعل لهم عقولاً تميز بين الخير والشر، والنافع والضار، وأسباب الردى، وأسباب الفلاح، وجعل لهم أسماعاً وأبصاراً، فآثروا الهوى على التقوى، واستحبوا العمى على الهدى، وقالوا: معصيتك آثر عندنا من طاعتك، والشرك بك أحب إلينا من توحيدك، وعبادة سواك أنفع لنا في دنيانا من عبادتك،

(١) في ط (بأن جعله داعياً إلى كل معصية) مكان «بأصول المعاصي».
(٢) في (ق) و(ط): (ينفي)، والمثبت من (خ).

فأعـرضت قلوبهم عن ربهم وخالقهـم ومليكهم، وانصـرفت عن طاعتـه ومحبتـه وتوحيـده، وأفكت عن هداه، فلما رآها سبحانه كذلك عدل فيـها بأن صـرفـها، وأعرض بها عنه، وصدَّها عن الإقبال عليه وعن معرفته ومحبته، فهذا عدله فيهم، وتلك حجته عليهم.

فـهم سـدوا على نفـوسـهم باب الهـدى، إرادة منهم واختـياراً، فسـدَّه عليـهم اضطراراً فخلاهم وما اختاروا لأنفسهـم وولاّهم ما تولوه ومكَّنهم[1] مما ارتضوه، وأدخلهـم من البـاب الذي استـبـقـوا إليـه، وأغلق عنهـم البـاب الذي تولوا عنه وهم معرضون، فلا أقبح من فعلهم، ولا أحسن من فعله، ولو شاء لخلقهم على غير هذه الصفـة، ولأنشأهم غـير هذه النشـأة، ولكنه سبـحانه خـالق العلو والسـفل، والنور والظلمـة، والنافع والضـار، والطيب والخـبـيث، والملائكة والشـيـاطين، والشـاء والذئاب، ومعطيها آلاتها وصفاتها، وقـواها وأفعالها، ومستعـملها فيما خلقت له، فبعضها بطباعـها[2] وبعضـها بإرادتها ومشيئتهـا، وكل ذلك جار على وفق حكمته، وهو موجب حـمده، ومقتضى كماله المقدس، وملكه التام، ولا نسبة لما علمه الخلق من ذلك إلى ما خفي عنهم بوجه ما، إن هو إلا كنقرة عصفور من البحر.

﴿فصل﴾ وأما الإغفال فقال تعالى ﴿وَلا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَن ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا﴾ (الكهف: ٢٨) سُئل أبو العباس ثعلب عن قوله﴿أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَن ذِكْرِنَا﴾ فقال: من جعلناه غافلاً، قال: ويكون الكلام أغفلته سميته غافلاً، ووجدته غافلاً.

قلت: الغـفل: الشيء الفارغ، والأرض الغـفل: التي لا عـلامة بهـا، والكتاب الغفل: الذي لا شكل عليه، فأغفلناه تركناه غفلاً عن الذكر، فارغاً منه، فهو إبقاء له على العدم الأصلي، لأنه سبحانه لم يشأ له الذكر، فبقي غافلاً، فالغفلة وصفه،

(١) في (ق) و(خ) (وكَلَهم) والمثبت من ط.
(٢) في (ق) و(خ) (بطاعتها) والمثبت من ط.

والإغفال فعل الله فيه، بمشيئته لغفلته وعدم مشيئته لتذكره، فكل منهما مقتضٍ لغفلته، فإذا لم يشأ له التذكر لم يتذكر، وإذا شاء غفلته امتنع منه التذكر.

فإن قيل: فهل تضاف الغفلة والكفر والإعراض ونحوها إلى عدم مشيئة الربّ أضدادها أم إلى مشيئته لوقوعها؟

قيل: القرآن قد نطق بهذا وهذا قال تعالى ﴿أُوْلَئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ﴾ (المائدة: ٤١) وقال ﴿وَمَن يُرِدِ اللَّهُ فِتْنَتَهُ﴾ (المائدة: ٤١) ﴿وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُ﴾ (الأنعام: ١٢٥).

فإن قيل: فكيف يكون عدم السبب المقتضي موجباً للأثر؟

قيل: الأثر إنْ كان وجوديًا فلا بُدَّ له من مؤثر وجودي، وأما العدم فيكفي فيه عدم سببه وموجبه، فيبقى على العدم الأصلي، فإذا أضيف إليه كان من باب إضافة الشيء إلى دليله، فعدم السبب دليل على عدم المسبب، وإذا سمى موجباً ومقتضياً بهذا الاعتبار، فلا مشاحة في ذلك، وأما أن يكون العدم أثراً ومؤثراً فلا؛ وهذا الإغفال ترتب عليه اتباع هواه، وتفريطه في أمره.

قال مجاهد: ﴿وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا﴾ أي ضياعاً، وقال قتادة: أضاع أكبر الضيعة، وقال السدي: هلاكاً. وقال أبو الهيثم: أمرٌ فُرطٌ أي متهاون به مضيع، والتفريط تقديم العجز.

قال أبو إسحاق: من قدم العجز في أمر أضاعه وأهلكه، قال الليث: الفرط: الأمر الذي تفرّط فيه، تقول: كل أمر فلان فرط. قال الفراء: فرطاً متروكاً.

ففرط فيما لا ينبغي التفريط فيه، واتبع مالا ينبغي اتباعه، وغفل عما لا يحسن الغفلة عنه.

﴿فصل﴾ وأما المرض فقال تعالى ﴿فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا﴾(البقرة: ١٠) وقال: ﴿فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ﴾(الأحزاب: ٣٢) وقال: ﴿وَلَا يَرْتَابَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْمُؤْمِنُونَ وَلِيَقُولَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَالْكَافِرُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ

بِهَذَا مَثَلاً﴾ (المدثر: ٣١) ومرض القلوب خروجها عن كمال صحتها واعتدالها، فإن صحتها أن تكون عارفة بالحق محبة له مؤثرة له على غيره، فمرضها إما بالشك فيه، وإما بإيثار غيره عليه، فمرض المنافقين مرض شك وريب، ومرض العصاة مرض غيّ وشهوة، وقد سمَّى الله سبحانه كُلاً منهما بالمرض، قال ابن الأنباري: أصل المرض في اللغة الفساد، مرض فلان فسد جسمه وتغيرت حاله، ومرضت الأرض تغيرت وفسدت، قالت ليلى الأخيلية[(١)].

إذا هبط الحجاج أرضًا مريضة تتبع أقصى دائها فشفاها

وقال آخر[(٢)]

ألم تر أن الأرض أضحت مريضة لفقد الحسين، والبلاد اقشعرت

والمرض يدور على أربعة أشياء: فساد، وضعف، ونقصان، وظلمة، ومنه: مرض الرجل في الأمر، إذا ضعف فيه ولم يبالغ، وعين مريضة النظر، أي فاترة ضعيفة، وريح مريضة إذا ضعف هبوبها كما قال:

راحت لأربُعك[(٣)] الرياح مريضة

أي لينة ضعيفة حتى لا يعفى أثرها، وقال ابن الأعرابي: أصل المرض النقصان ومنه بدن مريض: ناقص القوة، وقلب مريض: ناقص الدين، ومرض في حاجتي إذا نقصت حركته فيها، وقال الأزهري، عن المنذري، عن بعض أصحابه: المرض إظلام الطبيعة، واضطرابها بعد صفائها، قال: والمرض الظلمة وأنشد:

وليلة مرضت من كل ناحية فما يضيء لها نجم[(٤)] ولا قمر

(١) فوات الوفيات (٣/ ٢٢٧) في قصيدة لها في مدح الحجاج بن يوسف الثقفي.
(٢) هو سليمان بن قتّة، والبيت في قصيدة له في رثاء الحسين بن علي -رضي الله عنه- أوردها الذهبي في ترجمة الحسين من السير (٣/ ٣١٩).
(٣) في (ق): (لأرفعل)، وفي (خ): (لأرمعك)، والمثبت من (ط).
(٤) في (ق) و(خ) و(ط) «شمس» وهذا خطأ ظاهر، والتصويب من لسان العرب (٧/ ٢٣٢)، وتاج العروس (٥/ ٨٥) ونسب البيت فيه لأبي حية النميري، الهيثم بن الربيع.

هذا أصله في اللغة، ثم الشك والجهل، والحيرة والضلال، وإرادة الغي[1]، وشهوة الفجور في القلب، تعود إلى هذه الأمور الأربعة، فيتعاطى العبد أسباب المرض حتى يمرض، فيعاقبه الله بزيادة المرض لإيثاره أسبابه وتعاطيه لها.

﴿فصل﴾ وأما تقليب الأفئدة، فقال تعالى: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ (الأنعام: ١١٠) وهذا عطف على ﴿إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾، أي تحول بينهم وبين الإيمان لو جاءتهم تلك الآية، فلا يؤمنون، واختلف في قوله: ﴿كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾، فقال كثير من المفسرين: المعنى نحول بينهم وبين الإيمان لو جاءتهم الآية، كما حلنا بينهم وبين الإيمان أول مَرَّة، قال ابن عباس في رواية عطاء عنه: ونقلب أفئدتهم وأبصارهم حتى يرجعوا إلى ما سبق عليهم من علمي، قال: وهذا كقوله ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ﴾(الأنفال: ٢٤) وقال آخرون: المعنى: ونقلب أفئدتهم وأبصارهم لتركهم الإيمان به أول مرة، فعاقبناهم بتقليب أفئدتهم وأبصارهم، وهذا معنى حسن، فإن كاف التشبيه تتضمن نوعاً من التعليل كقوله﴿وَأَحْسِن كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾(القصص: ٧٧) وقوله ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولاً مِّنكُمْ يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ ﴿١٥١﴾ فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ﴾ (البقرة: ١٥١، ١٥٢) والذي حَسَّنَ اجتماع التعليل والتشبيه الإعلامُ بأن الجزاء من جنس العمل في الخير والشر.

والتقليب: تحويل الشيء من وجه إلى وجه، وكان الواجب من مقتضى إنزال الآية ووصولها إليهم كما سألوا أن يؤمنوا إذا جاءتهم، لأنهم رأوها عيانًا وعرفوا دلالتها، وتحققوا صدقها، فإذا لم يؤمنوا، كان ذلك تقليباً لقلوبهم وأبصارهم عن وجهها الذي

(١) في (ق): (العمى).

ينبغي أن تكون عليه، وقد روى مسلم في صحيحه من حديث عبد الله بن عمرو أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «إن قلوب بني آدم كلها بين أصبعين من أصابع الرحمن، كقلب واحد، يصرفه كيف يشاء، ثم قال رسول الله ﷺ: اللهم مصرف القلوب، صرف قلوبنا على طاعتك»[1].

وروى الترمذي من حديث أنس، قال: كان رسول الله ﷺ يكثر أن يقول: «يا مقلب القلوب ثبت قلبي على دينك، فقلت: يا رسول الله، آمنا بك، وبما جئت به، فهل تخاف علينا؟ قال: نعم، إن القلوب بين إصبعين من أصابع الله، يقلبها كيف يشاء» قال: هذا حديث حسن[2].

وروى حماد، عن يونس[3] وهشام والمعلّى[4] بن زياد، عن الحسن قال: قالت عائشة رضى الله تعالى عنها: «دعوة كان رسول الله ﷺ يكثر أن يدعو بها، يا مقلب القلوب ثبت قلبي على دينك، فقلت: يا رسول الله، دعوة كثيراً ما تدعو بها، قال: إنه ليس من عبد إلا وقلبه بين أصبعين من أصابع الله، فإذا شاء أن يقيمه أقامه، وإذا شاء أن يزيغه أزاغه»[5].

وقوله: ﴿**وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ**﴾ (الأنعام: ١١٠) قال ابن عباس: أخذُلُهم وأدعهم في ضلالتهم يتمادون.

﴿فصل﴾ وأما إزاغة القلوب، فقال تعالى: ﴿**فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ**﴾ (الصف: ٥)، وقال عن عباده المؤمنين أنهم سألوه ﴿**رَبَّنَا لا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا**﴾(آل عمران: ٨).

---

(١) رواه مسلم رقم (٢٦٥٤).
(٢) رواه الترمذي رقم (٢١٤٠) راجع ص (١٧٨) تعليق رقم (٤).
(٣) في (ق) و(خ) و(ط) (أيوب) والمثبت من مصادر التخريج.
(٤) في (ق) و(خ) و(ط) (يعلى) والمثبت من مصادر التخريج
(٥) رواه أحمد (٦/ ٩٠)، والنسائي في الكبرى (تحفة ١١/ ٣٩١) عن حماد بن زيد عن يونس والمعلى بن زياد وهشام عن الحسن به. وراجع التعليق رقم (٢).

وأصل الزيغ الميل، ومنه زاغت الشمس إذا مالت، فإزاغة القلب إمالته، وزيغه ميله عن الهدى إلى الضلال، والزيغ يوصف به القلب والبصر، كما قال تعالى ﴿وَإِذْ زَاغَتِ الأَبْصَارُ وَبَلَغَتِ الْقُلُوبُ الْحَنَاجِرَ﴾ (الأحزاب: ١٠) قال قتادة ومقاتل: شخصت فرقاً، وهذا تقريب للمعنى، فإنّ الشخوص غير الزيغ، وهو أن يفتح عينيه ينظر إلى الشيء فلا يطرف، ومنه شَخَصَ بَصَرُ الميت، ولما مالت الأبصار عن كل شيء، فلم تنظر إلا إلى هؤلاء الذين أقبلوا إليهم من كل جانب، اشتغلت عن النظر إلى شيء آخر، فمالت عنه، وشخصت بالنظر إلى الأحزاب، قال الكلبي: مالت أبصارهم إلا من النظر إليهم، وقال الفراء: زاغت عن كل شيء، فلم تلتفت إلا إلى عدوها متحيرة تنظر إليه.

قلت: القلب إذا امتلأ رعباً شغله ذلك عن ملاحظة ما سوى المخوف، فزاغ البصر عن الوقوع عليه، وهو مقابلة .

﴿فصل﴾ وأما الخذلان، فقال تعالى﴿إِن يَنصُرْكُمُ اللَّهُ فَلا غَالِبَ لَكُمْ وَإِن يَخْذُلْكُمْ فَمَن ذَا الَّذِي يَنصُرُكُم مِّنْ بَعْدِهِ ﴾(آل عمران: ١٦٠) وأصل الخذلان الترك والتخلية، ويقال للبقرة والشاة إذا تخلفت مع ولدها في المرعى وتركت صواحباتها خذول، قال محمد بن إسحاق في هذه الآية: «إن ينصرك الله فلا غالب لك من الناس، ولن يضرك خذلان من خذلك، وإن يخذلك فلن ينصرك الناس، أي: لا تترك أمري للناس، وارفض الناس لأمري»[1]، فالخذلان أن يخلي الله تعالى بين العبد وبين نفسه ويكله إليها، والتوفيق ضده أن لا يدعه ونفسه ولا يكله إليها، بل يصنع له ويلطف به، ويعينه ويدفع عنه، ويكلأه كلاءة الوالد الشفيق للولد العاجز عن نفسه،

(١) السيرة النبوية لابن هشام، (٣/ ٧٥) ط/ العبيكان.

فمن خلى بينه وبين نفسه، فقد هلك كل الهلاك، ولهذا كان من دعائه ﷺ: «ياحيّ، يا قيوم، يا بديع السماوات والأرض، يا ذا الجلال والإكرام، لا إله إلا أنت، برحمتك أستغيث، أصلح لي شأني كله، ولا تكلني إلى نفسي طرفة عين، ولا إلى أحد من خلقك»[(١)].

فالعبد مطروح بين الله وبين عدوه إبليس، فإن تولاه الله لم يظفر به عدوه، وإن خذله وأعرض عنه افترسه الشيطان كما يفترس الذئب الشاة إذا خلّى الراعي بينه

---

(١) رواه النسائي في عمل اليوم والليلة (٥٧٥)، والحاكم (١/ ٥٤٥) وعنه البيهقي في الأسماء والصفات (٢١٣) من طريق زيد بن الحباب عن عثمان بن موهب عن أنس.
قال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.
قلت: زيد بن الحباب إنما روى له البخاري في جزء القراءة ولم يروِ له في الصحيح، كما أنه لم يرو البخاري ولا حتى مسلم حديث زيد عن عثمان بن موهب.
فالإسناد حسن فقط لأجل زيد بن الحباب قال الحافظ فيه: صدوق.
وتابعه سلمة بن حرب بن زياد عن أبي مدرك عن أنس به فيما رواه الطبراني في الصغير (٤٤٥) والأوسط (٣٥٦٥)، وابن حبان في الثقات (٦/ ٣٩٨) من طريق نصر بن علي عن سلمة بن حرب به.
نصر بن علي قال الذهبي فيه: مجهول، وسلمة وثقه ابن حبان وقال الذهبي: مجهول. الميزان (ترجمه رقم ٣٣٩٢).
وله شاهد من حديث ابن مسعود رواه البيهقي في الأسماء والصفات (٢١٥) من طريق عبد الرحمن بن إسحاق عن القاسم بن عبد الرحمن عن ابن مسعود به وفيه علتان.
- ضعف عبد الرحمن بن إسحاق «تقريب ٥٧٠».
- الإرسال بين القاسم وجده ابن مسعود. وروي موصولاً، القاسم عن أبيه عن جده، والإرسال أقوى كما قال البيهقي (٢١٥).
وله شاهد من حديث أبي هريرة رواه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٨/ ٤٨) من طريق روح ابن عبادة عن شعبة عن محمد بن جحادة عن أبي حازم عن أبي هريرة به.
وخلاصة القول: إن الحديث صحيح بمتابعته وشواهده ولفظه: يا حي يا قيوم، برحمتك أستغيث أصلح لي شأني كله، ولا تكلني إلى نفسي طرفة عين، ولا أحد من الناس.
أما زيادة «يا بديع السماوات والأرض يا ذا الجلال والإكرام، لا إله إلا أنت».
فقد رواها البخاري في الأدب المفرد (٧٠٥) وأبو داود في السنن رقم (١٤٩٥) من طريق خلف ابن خليفة عن حفص بن أخي أنس عن أنس به.
وهذا إسناد لا بأس به حفص صدوق، وصحب أنس إلى الشام، وخلف صدوق اختلط بآخرة، ويبدو أن ابن القيم قد أدرج الحديثين ببعضهما لما رآهما من رواية أنس إلا أنه يشكل على صنيعه أن لكل حديث منهما قصة وحادثة مختلفة عن الأخرى. كما هو ظاهر في مصادر التخريج والله أعلم.

وبينها، فالشيطان ذئب الإنسان، فإن قيل: فما ذنب الشاة، إذا خلّى الراعي بين الذئب وبينها، وهل يمكنها أن تقوى على الذئب وتنجو منه؟ قيل: لعمر الله إن الشيطان ذئب الإنسان[1] كما قاله الصادق المصدوق، ولكن لم يجعل الله لهذا الذئب اللعين على هذه الشاة سلطاناً مع ضعفها، فإذا أعطت بيدها وسالمت الذئب، ودعاها فلبت دعوته، وأجابت أمره، ولم تتخلف بل أقبلت نحوه سريعة مطيعة، وفارقت حمى الراعي الذي ليس للذئاب عليه سبيل، ودخلت في محل الذئاب الذي من دخله كان صيداً لهم، فهل الذنب كل الذنب إلاّ للشاة، فكيف والراعي يُحذِّرها، ويخوِّفُها وينذرها، وقد أراها مصارع الشَّاء التي انفردت عن الراعي، ودخلت وادي الذئاب!

قال أحمد بن مروان المالكي[2] في كتاب المجالسة: سمعت ابن أبي الدنيا يقول: إن لله سبحانه من العلوم مالا يحصى، يعطي كل واحد من ذلك مالا يعطي غيره، لقد حدثنا أبو عبد الله أحمد بن محمد بن سعيد الطائي، حدثنا عبد الله بن بكر السهمي[3]، عن أبيه[4]، أن قوماً كانوا في سفر فكان فيهم رجل، يمر الطائر فيقول:

---

(١) رواه أحمد بن حنبل (٥/ ٢٣٣) والطبراني في الكبير (٢٠/ ١٦٤)، وأبو نعيم في الحلية (٢/ ٢٤٧) ورواه الطبراني أيضاً (٢٠/ ١٦٤).
عن العلاء بن زياد عن معاذ بن جبل عن النبي ﷺ به.
قال العراقي: رواه أحمد والطبراني ورجاله ثقات إلا أن فيه إنقطاعاً، تخريج الإحياء (٣/ ١٢٦٨) قال الهيثمي: العلاء بن زياد ثقة ولكنه لم يسمع من معاذ، المجمع (١٠/ ١٧٥).
قلت: يؤكد ذلك أن الإمام أحمد قد رواه (٥/ ٢٤٢) عن العلاء عن رجل يثق به عن معاذ بن جبل به.
فالعلاء سمعه من رجل ثقة عنده عن معاذ . . . والثقة عنده قد يكون مجروحاً عند غيره، فالإسناد ضعيف.

(٢) هو أحمد بن مروان الدينوري المالكي، أبو بكر، صاحب كتاب المجالسة، والرد على الشافعي، وفضائل مالك، اتهمه الدارقطني! وقال مسلمة في الصلة: كان ثقة كثير الحديث توفي بالقاهرة، لسان الميزان (١/ ٤٦٨) تاريخ الإسلام (٢٥/ ١٩٩).

(٣) هو عبد اللّه بن بكر بن حبيب السهمي الباهلي، أبو وهب البصري، نزيل بغداد، امتنع من القضاء، ثقة حافظ، توفي (٢٠٨) هـ، تقريب (٤٩٤).

(٤) قال فيه ابن معين: ثقة، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/ ٣٨٣).

تدرون ما تقول هذه؟ فيقولون: لا، فيقول: تقول كذا وكذا، فيحيلنا على شيء لا ندري أصادق فيه هو أم كاذب! إلى أن مرّوا على غنم وفيها شاة قد تخلفت على سخلة لها، فجعلت تحنوا عنقها إليها وتثغو، فقال: أتدرون ما تقول هذه الشاة؟ قلنا: لا، قال: تقول للسخلة الحقي، لا يأكلك الذئب، كما أكل أخاك عام أول في هذا المكان، قال: فانتهينا إلى الراعي، فقلنا له: ولدت هذه الشاة قبل عامك هذا؟ قال: نعم، ولدت سخلة عام أول، فأكلها الذئب بهذا المكان، ثم أتينا على قوم فيهم ظعينة على جمل لها، وهو يرغو ويحنو عنقه إليها، فقال: أتدرون مايقول هذا البعير؟ قلنا: لا، قال: فإنه يلعن راكبته ويزعم أنها رحلته على مخيط وهو في سنامه، قال: فانتهينا إليهم، فقلنا يا هؤلاء، إن صاحبنا هذا يزعم أن هذا البعير يلعن راكبته، ويزعم أنها رحلته على مخيط، وأنه في سنامه، قال فأناخوا البعير وحطّوا عنه، فإذا هو كما قال![1].

فهذه شاة قد حذَّرت سخلتها من الذئب مرة فحذرت، وقد حذر الله سبحانه ابن آدم من ذئبه مرة بعد مرة، وهو يأبى إلا أن يستجيب له إذا دعاه، ويبيت معه ويصبح ﴿**وَقَالَ الشَّيْطَانُ لَمَّا قُضِيَ الأَمْرُ إِنَّ اللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعْدَ الْحَقِّ وَوَعَدتُّكُمْ فَأَخْلَفْتُكُمْ وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيْكُم مِّن سُلْطَانٍ إِلاَّ أَن دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي فَلا تَلُومُونِي وَلُومُوا أَنفُسَكُم مَّا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ إِنِّي كَفَرْتُ بِمَا أَشْرَكْتُمُونِي مِن قَبْلُ إِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ**﴾(إبراهيم: ٢٢).

﴿**فصل**﴾ وأما الإركاس فقال تعالى ﴿**فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ وَاللَّهُ أَرْكَسَهُم بِمَا كَسَبُوا أَتُرِيدُونَ أَن تَهْدُوا مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ وَمَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُ سَبِيلاً**﴾(النساء: ٨٨) قال الفرَّاء: أركسهم ردَّهم إلى الكفر، وقال أبو عبيد[2]: «يقال: ركست الشيء وأركسته

(١) المجالسة للدينوري، الجزء الرابع عشر، نسخة أحمد الثالث (ل ٣٠٥)، نسخة فيض الله (٢/ ل٢٢).

(٢) في (ق) و(خ) و(ط) (عبيدة) الصواب ما أثبته، وهو: أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي.

-لغتان- إذا رددته»[1] والرّكس قلب الشيء على رأسه[2] أو رَدُّ أوله على آخره، والارتكاس: الارتداد، قال أمية:

فأركسوا في حميم النار إنهم كانوا عصاة وقالوا الإفك والزورا

ومن هذا يقال للروث الركس، لأنه رُدَّ إلى حال النجاسة، ولهذا المعنى سمي رجيعاً، والركس والنكس والمركوس والمنكوس بمعنى واحد، قال الزجاج: أركسهم نكَّسهم وردهم.

والمعنى: أنه ردهم إلى حكم الكفار من الذلّ والصغار، وأخبر سبحانه عن حكمه وقضائه فيهم وعدله، وأن إركاسهم كان بسبب كسبهم وأعمالهم كما قال ﴿ **كَلاَّ بَلْ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ** ﴾(المطففين: ١٤) فهذا توحيده، وهذا عدله، لا ما تقوله القدرية المعطلة أن التوحيد إنكار الصفات، والعدل التكذيب بالقدر.

﴿فصل﴾ وأما التثبيط فقال تعالى ﴿ **وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً وَلَكِن كَرِهَ اللَّهُ انبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ وَقِيلَ اقْعُدُوا مَعَ الْقَاعِدِينَ** ﴾(التوبة: ٤٦) والتثبيط ردّ الإنسان عن الشيء الذي يفعله، قال ابن عباس: يريد خذلهم وكَسَّلهم عن الخروج، وقال في رواية أخرى: حَبَسهم[3]، قال مقاتل: وأوحى إلى قلوبهم اقعدوا مع القاعدين، وقد بيَّن سبحانه حكمته في هذا التثبيط والخذلان قبل وبعد، فقال: ﴿ **إِنَّمَا يَسْتَئْذِنُكَ الَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَارْتَابَتْ قُلُوبُهُمْ فَهُمْ فِي رَيْبِهِمْ يَتَرَدَّدُونَ ﴿٤٥﴾ وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً وَلَكِن كَرِهَ اللَّهُ انبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ وَقِيلَ اقْعُدُوا مَعَ الْقَاعِدِينَ** ﴾(التوبة: ٤٥، ٤٦).

---

(١) غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي (١/ ٢٧٥).

(٢) في خ (نفسه) والمثبت من (ق) و(ط)، ولسان العرب (٦/ ١٠٠).

(٣) رواه ابن أبي حاتم (١٠٠٨٧) من طريق بشر بن عمارة عن أبي روق عن الضحاك عن ابن عباس به. وبشر بن عمارة ضعيف تقريب «١٧٠» والضحاك لم يسمع من ابن عباس، تهذيب التهذيب (٤/ ٤١٨).

فلمـا تركـوا الإيمان به وبلقـائه وارتابوا بما لاريب فيـه، ولم يريدوا الخـروج في طاعته، ولم يستعدوا له، ولا أخذوا أهبة ذلك، كره سبحانه انبعاث من هذا شأنه، فإن من لم يرفع به وبرسـوله وكتـابه رأساً، ولم يقـبل هديتـه التي أهداها إليـه على يد أحب خلقه إليه وأكرمهم عليه، ولم يعرف قدر هذه النعمة ولا شكرها، بل بدلها كفراً، فإن طاعة هذا وخروجه مع رسوله يكرهها الله سبحانه، فثبطه لئلا يقع ما يكره من خروجه، وأوحى إلى قلبه قدراً وكوناً أن يقعد مع القاعدين.

ثم أخبر سبحانه عن الحكمة التي تتعلق بالمؤمنين في تثبيط هؤلاء عنهم، فقـال ﴿لَوْ خَرَجُوا فِيكُم مَّا زَادُوكُمْ إِلاَّ خَبَالاً﴾(التوبة: ٤٧) والخبال: الفساد والاضطراب، فلو خرجوا مع المؤمنين لأفسدوا عليهم أمرهم، وأوقعوا بينهم الاضطراب والاختلاف، قال ابن عباس: ما زادوكم إلا خبالاً: عجزاً وجبناً[(١)]، يعني يجبنونهم عن لقاء العدو بتهويل أمرهم عليهم وتعظيمهم في صدورهم، ثم قال: ﴿وَلأَوْضَعُوا خِلالَكُمْ﴾، أي أسرعوا في الدخول بينكم للتضريب[(٢)] والإفساد، قال ابن عباس: يريد ضعفوا شجعانكم[(٣)] يعني بالتضريب[(٤)] بينهم لتفرق الكلمة فيجبنوا عن العدو، وقال الحسن: لأوضعوا خلالكم بالنميمة لإفساد ذات البين، وقال الكلبي: ساروا بينكم يبغونكم العنت[(٥)]، قال امرؤ القيس:

أرانا مُوضِعين لأمرِ غيبٍ ونُسْحَرُ بالطعام وبالشّراب

(١) في (ق) و(خ) (خبثًا).
(٢) في ط (للتفريق).
(٣) في ط (شجاعتكم).
(٤) في ط (بالتفريق).
(٥) في (ق) و(خ) (العنت) وفي ط (العيب)، ونسب ابن القيم هذا البيت في (ق) و(خ) و(ط) للبيد! بينما هو لامرىء القيس في ديوانه (ص ٧٢) ط دار صادر، ونسبه له صاحب لسان العرب (٤/ ٣٤٩)، وتاج العروس (٣/ ٢٥٩) وجمهرة اللغة (٥١١) والعين (٣/ ١٣٥) وغيرهم، وصدر البيت في (ق) و(خ) و(ط): أرانا موضعين لحتم عيب.

أي مسرعين، ومنه قول عمر بن أبي ربيعة[1]

تَبَالَهْنَ بالعرفان لما عَرَفْنَني ... وقُلْنَ امرؤٌ باغٍ أكَلَّ وأوضعا

أي أسرع حتى كلَّت مطيته ﴿ يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَّاعُونَ لَهُمْ ﴾(التوبة: ٤٧) قال قتادة: وفيكم من يسمع كلامهم ويطيعهم، وقال ابن إسحاق: وفيكم قوم أهل محبة لهم، وطاعة فيما يدعونهم إليه لشرفهم فيهم، ومعناه على هذا القول: وفيكم أهل سمع وطاعة لهم، لو صحبهم هؤلاء المنافقون أفسدوهم عليكم.

قلت: فتضمن «سمَّاعين» معنى مستجيبين، وقال مجاهد وابن زيد والكلبي: المعنى: وفيكم عيون لهم، ينقلون إليهم ما يسمعون منكم، أي جواسيس، والقول هو الأول كما قال تعالى ﴿ سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ ﴾ (المائدة: ٤١) أي قابلون له، ولم يكن في المؤمنين جواسيس للمنافقين، فإن المنافقين كانوا مختلطين بالمؤمنين ينزلون معهم، ويرحلون ويصلون معهم ويجالسونهم، ولم يكونوا متحيزين عنهم، قد أرسلوا فيهم العيون ينقلون إليهم أخبارهم، فإن هذا إنما يفعله من انحاز عن طائفة، ولم يخالطها وأرصد بينهم عيوناً له، فالقول قول قتادة وابن إسحاق والله أعلم.

فإن قيل: انبعاثهم إلى طاعته طاعة له، فكيف يكرهها؟ وإذا كان سبحانه يكرهها، فهو يحب ضدَّها لا محالة، إذ كراهة أحد الضدين تستلزم محبة الضدِّ الآخر، فيكون قعودهم محبوبًا له، فكيف يعاقبهم عليه؟

قيل: هذا سؤال له شأن، وهو من أكبر الأسئلة في هذا الباب، وأجوبة الطوائف عنه على حسب أصولهم، فالجبرية تجيب عنه بأن أفعاله لا تعلل بالحِكَم والمصالح وكل ممكن فهو جائز عليه، ويجوز أن يعذبهم على فعل ما يحبّه ويرضاه، وترك ما يبغضه ويسخطه، والجميع بالنسبة إليه سواء، وهذه الفرقة قد سَدَّت على أنفسها باب الحكمة والتعليل.

(١) ديوان عمر بن أبي ربيعه (ص ٢٢٨) ط دار صادر.

والقدرية تجيب عنه على أصولها، بأنه سبحانه لم يثبطهم حقيقة، ولم يمنعهم بل هم منعوا أنفسهم، وثبطوها عن الخروج، وفعلوا مالا يريد، ولما كان في خروجهم المفسدة التي ذكرها الله سبحانه ألقى في نفوسهم كراهة الخروج مع رسوله، قالوا: وجعل سبحانه إلقاء كراهة الانبعاث في قلوبهم كراهة منه لذلك، من غير أن يكره هو سبحانه انبعاثهم، فإنه أمرهم به، قالوا: وكيف يأمرهم بما يكرهه؟

ولا يخفى على من نَوَّر الله بصيرته فساد هذين الجوابين، وبُعدُهما من دلالة القرآن.

فالجواب الصحيح: أنه سبحانه أمرهم بالخروج طاعة له ولأمره، واتباعاً لرسوله ﷺ ونصرة له وللمؤمنين، وأحب ذلك منهم ورضيه لهم ديناً، وعلم سبحانه أن خروجهم لو خرجوا لم يقع على هذا الوجه، بل يكون [خروجهم][1] خروج خذلان لرسوله وللمؤمنين، فكان خروجاً يتضمن خلاف ما يُحبّه ويرضاه، ويستلزم وقوع ما يكرهه ويبغضه، وكان مكروهاً له من هذا الوجه، ومحبوباً له من الوجه الذي خرج عليه أولياؤه، وهو يعلم أنه لا يقع منهم إلا على الوجه المكروه إليه، فكرهه وعاقبهم على ترك الخروج الذي يُحبّه ويرضاه، لا على ترك الخروج الذي يبغضه ويسخطه، وعلى هذا فليس الخروج الذي كرهه منهم طاعة، حتى لو فعلوه لم يثبهم عليه، ولم يرضه منهم.

وهذا الخروج المكروه له ضدَّان:

أحدهما: الخروج المرضي المحبوب، وهذا الضدّ هو الذي يُحبّه.

والثاني: التخلف عن رسوله والقعود عن الغزو معه، وهذا الضدّ يبغضه ويكرهه أيضاً، وكراهته للخروج على الوجه الذي كانوا يخرجون عليه، لا ينافي كراهته لهذا

(١) ساقطة من (ق) و(خ).

الضدّ، فقول السائل: قعودهم يكون محبوباً له ليس بصحيح، بل قعودهم مبغوض له، ولكن ههنا أمران مكروهان له سبحانه، وأحدهما أكره إليه من الآخر، لأنه أعظم مفسدة، فإن قعودهم مكروه له، وخروجهم على الوجه الذي ذكره أكره إليه، ولم يكن لهم بدّ من أحد المكروهين إليه سبحانه، فدفع المكروه الأعلى بالمكروه الأدنى، فإن مفسدة قعودهم [عنه أصغر من مفسدة خروجهم معه، فإن مفسدة قعودهم][1] تختص بهم، ومفسدة خروجهم تعود على المؤمنين، فتأمل هذا الموضع.

فإن قُلتَ: فهلا وفقهم للخروج الذي يُحبّه ويرضاه، وهو الذي خرج عليه المؤمنون؟

قلتُ: قد تقدم جواب مثل هذا السؤال مراراً، وإن حكمته سبحانه تأبى أن يضع التوفيق [في غير محله، وعند غير أهله، فالله أعلم حيث يجعل هداه وتوفيقه][1] وفضله وليس كل محلٍّ يصلح لذلك، ووضع الشيء في غير محله لا يليق بحكمته.

فإن قلتَ: وعلى ذلك فهلاَّ جعل المحالَّ كلها صالحة؟

قلتُ: يأباه كمال ربوبيته وملكه، وظهور آثار أسمائه وصفاته في الخلق والأمر وهو سبحانه لو فعل ذلك لكان محبوباً له، فإنه يحب أن يذكر، ويشكر، ويطاع ويوحد، ويعبد، ولكن كان ذلك يستلزم فوات ما هو أحب إليه من استواء أقدام الخلائق في الطاعة والإيمان، وهو محبته لجهاد أعدائه والانتقام منهم، وإظهار قدر أوليائه وشرفهم، وتخصيصهم بفضله، وبذل نفوسهم له في معاداة من عاداه، وظهور عزته وقدرته وسطوته، وشدَّة أخذه وأليم عقابه، وأضعاف أضعاف هذه الحكم التي لا سبيل للخلق -ولو تناهوا في العلم والمعرفة- إلى الإحاطة بها، ونسبة ماعقلوه منها إلى ما خفي عليهم كنقرة عصفور في بحر.

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ق).

﴿فصل﴾ وأما التزيين فقال تعالى ﴿كَذَلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ﴾(الأنعام: ١٠٨) وقال: ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾(فاطر: ٨) وقال: ﴿وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾(الأنعام: ٤٣) فأضاف التزيين إليه سبحانه خلقاً ومشيئة[1] وحذف فاعلة تارة، ونسبة إلى سببه[2] ومن أجراه على يده تارة، وهذا التزيين منه سبحانه حَسَنٌ، إذ هو ابتلاء واختبار لعبيده ليتميز المطيع منهم من العاصي، والمؤمن من الكافر، كما قال تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الأَرْضِ زِينَةً لَّهَا لِنَبْلُوَهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً﴾ (الكهف: ٧) وهو من الشيطان قبيح -وأيضاً- فتزيينه سبحانه للعبد عمله السيئ عقوبة منه له على إعراضه عن توحيده وعبوديته، وإيثار سيئ العمل على حسنه، فإنه لابدّ أن يُعرِّفه سبحانه السيئ من الحسن، فإذا آثر القبيح، واختاره وأحبَّه ورضيه لنفسه زيّنه سبحانه له، وأعماه عن رؤية قبحه بعد أن رآه قبيحاً، وكل ظالم وفاجر وفاسق لابد أن يريه الله تعالى ظلمه وفجوره وفسقه قبيحاً، فإذا تمادى عليه ارتفعت رؤية قبحه من قلبه، فربما رآه حسناً عقوبة له، فإنه إنما يكشف له عن قبحه بالنور الذي في قلبه، وهو حجة الله عليه، فإذا تمادى في غَيِّه وظلمه ذهب ذلك النور فلم يرَ قبحه في ظلمات الجهل والفسوق والظلم.

ومع هذا فحجة الله قائمة عليه بالرسالة، وبالتعريف الأول، فتزيين الربّ تعالى عدل، وعقوبته حكمة، وتزيين الشيطان إغواء وظلم، وهو السبب الخارج عن العبد، والسبب الداخل فيه حبّه وبغضه وإعراضه، ، والربّ سبحانه خالق الجميع، والجميع واقع بمشيئته وقدرته، ولو شاء لهدى خلقه أجمعين، والمعصوم من عصمه الله، والمخذول من خذله الله ﴿أَلا لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾(الأعراف: ٥٤).

﴿فصل﴾ وأما عدم مشيئته سبحانه وإرادته، فكما قال تعالى: ﴿أُوْلَئِكَ الَّذِينَ لَمْ

(١) في (ق) و(خ) (منه) والمثبت من ط.
(٢) في (ق) و(خ) (سنته) والمثبت من ط.

يرد الله أن يطهر قلوبهم﴾(المائدة: ٤١) وقال ﴿ولو شئنا لآتينا كل نفس هداها﴾(السجدة: ١٣). ﴿ولو شاء ربك لآمن من في الأرض كلهم جميعا﴾(يونس: ٩٩) وعدم مشيئته للشيء مستلزم لعدم وجوده، كما أن مشيئته له تستلزم وجوده، فما شاء الله وجب وجوده، وما لم يشأ امتنع وجوده، وقد أخبر سبحانه أن العباد لا يشاؤون إلا بعد مشيئته، ولا يفعلون إلا بعد مشيئته، فقال ﴿وما تشاءون إلا أن يشاء الله﴾(الإنسان: ٣٠) وقال: ﴿وما يذكرون إلا أن يشاء الله﴾(المدثر: ٥٦).

فإن قيل: فهل يكون الفعل مقدوراً للعبد، في حال عدم مشيئة الله له أن يفعله؟

قيل: إن أريد بكونه مقدوراً سلامة آلة العبد التي يتمكن بها من الفعل وصحة أعضائه، ووجود قواه، وتمكينه من أسباب الفعل، وتعريفه طريق فعله، وفتح الطريق له، فنعم هو مقدور بهذا الاعتبار.

وإن أريد بكونه مقدوراً القدرة المقارنة للفعل، وهي الموجبة له التي إذا وجدت لم يتخلف عنها الفعل، فليس بمقدور بهذا الاعتبار.

وتقرير ذلك: أن القدرة نوعان: قدرة مصححة وهي قدرة الأسباب والشروط وسلامة الآلة، وهي مناط التكليف، وهذه متقدمة على الفعل غير موجبة له، وقدرة مقارنة للفعل مستلزمة له، لا يتخلف الفعل عنها، وهذه ليست شرطاً في التكليف، فلا يتوقف صحته وحسنه عليها، فإيمان من لم يشأ الله إيمانه، وطاعة من لم يشأ طاعته مقدور بالاعتبار الأول، غير مقدور بالاعتبار الثاني.

وبهذا التحقيق تزول الشبهة في تكليف مالا يطاق، كما يأتي بيانه في موضعه إن شاء الله تعالى.

فإذا قيل: هل خلق لمن علم أنه لا يؤمن قدرة على الإيمان، أم لم يخلق له قدرة؟ قيل: خلق له قدرة مصححة متقدمة على الفعل هي مناط الأمر والنهي، ولم يخلق له

قدرة موجبة للفعل، مستلزمة له، لايتخلف عنها، فهذه فضله يؤتيه من يشاء، وتلك عدله التي تقوم بها حجته على عبده.

فإن قيل: فهل يمكنه الفعل، ولم يخلق له هذه القدرة؟

قيل: هذا هو السؤال السابق بعينه، وقد عرفت جوابه، وبالله التوفيق.

﴿فصل﴾ وأما إماتة قلوبهم، ففي قوله ﴿إِنَّكَ لا تُسْمِعُ الْمَوْتَىٰ﴾(النمل: ٨٠) وقوله: ﴿أَوَ مَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا﴾(الأنعام: ١٢٢) وقوله ﴿لِيُنذِرَ مَن كَانَ حَيًّا﴾(يس: ٧٠) وقوله ﴿وَمَا أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِي الْقُبُورِ﴾ (فاطر: ٢٢)، فوصف الكافر بأنه ميت، وأنه بمنزلة أصحاب القبور، وذلك أن القلب الحيّ هو الذي يعرف الحق، ويقبله ويحبه ويؤثره على غيره، فإذا مات القلب لم يبق فيه إحساس ولا تمييز بين الحق والباطل، ولا إرادة للحق وكراهة للباطل، بمنزلة الجسد الميت الذي لا يحسّ بلذة الطعام والشراب، وألم فقدهما، ولذلك وصف سبحانه كتابه ووحيه بأنه روح، لحصول حياة القلب به، فيكون القلب حياً، ويزداد حياة بروح الوحي، فيحصل له حياة على حياة، ونور على نور، نور الوحي على نور الفطرة قال تعالى ﴿يُلْقِي الرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِ عَلَىٰ مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾(غافر: ١٥) وقال ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَٰكِن جَعَلْنَاهُ نُورًا نَّهْدِي بِهِ مَن نَّشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا﴾ (الشورى: ٥٢) فجعله روحاً لما يحصل به من الحياة، ونوراً لما يحصل به من الهدى والإضاءة، وذلك نور وحياة زائد على نور الفطرة وحياتها، فهو نور على نور، وحياة على حياة، ولهذا يضرب سبحانه -لمن عدم ذلك- مثلاً بمستوقد النار التي ذهب عنه ضوؤها، وبصاحب الصيّب الذي كان حظّه منه الصواعق والظلمات والرعد والبرق، فلا استنار بما أوقد من النار، ولا حيي بما في الصيّب من الماء.

وكذلك ضرب هذين المثلين في سورة الرعد لمن استجاب له، فحصل على الحياة

والنور، ولمن لم يستجب له وكان حظه الموت والظُّلمة، فأخبر عمن أمسك عنه نوره بأنه في الظلمة ليس له من نفسه نور، فقال تعالى ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لاَّ شَرْقِيَّةٍ وَلا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍ يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَن يَشَاءُ﴾ (النور: ٣٥) ثم ذكر من أمسك عنه هذا النور، ولم يجعله له فقال ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَالُهُمْ كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ مَاءً حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا وَوَجَدَ اللَّهَ عِندَهُ فَوَفَّاهُ حِسَابَهُ وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ ۝٣٩ أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُّجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِ سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِن نُّورٍ﴾ (النور: ٣٩-٤٠).

وفي المسند من حديث عبد الله بن عمرو قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله خلق خلقه في ظلمة، ثم ألقى عليهم من نوره، فمن أصابه من ذلك النور اهتدى، ومن أخطأه ضل، فلذلك أقول جَفَّ القلم على علم الله»(١).

وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا صُمٌّ وَبُكْمٌ فِي الظُّلُمَاتِ مَن يَشَإِ اللَّهُ يُضْلِلْهُ وَمَن يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾(الأنعام: ٣٩).

وهذه الظلمات ضدُّ الأنوار التي يتقلب فيها المؤمن، فإن نور الإيمان في قلبه، ومدخله نور، ومخرجه نور، وعمله نور، ومشيته في الناس نور، وكلامه نور، ومصيره إلى النور، والكافر بالضدّ، ولما كان النور من أسمائه سبحانه وصفاته كان دينه نوراً، ورسوله نوراً، وكلامه نوراً، وداره نوراً تتلألأ، والنور يتوقد في قلوب عباده المؤمنين، ويجري على ألسنتهم، ويظهر على وجوههم، وكذلك لما كان الإيمان صفته، واسمه المؤمن لم يعطه إلاّ أحبَّ خلقه إليه، وكذلك الإحسان صفته وهو المحسن، ويحب المحسنين، وهو صابر يحب الصابرين، شاكر يحب

(١) تقدم تخريجه ص(٦٢).

الشاكرين، عفو يحب أهل العفو، حَيِيّ يحب أهل الحياء، سَتَّار[1] يحب أهل الستر، قوي يحب أهل القوة من المؤمنين، عليم يحب أهل العلم من عباده، جواد يحب أهل الجود، جميل يحب المتجملين، برّ يحب الأبرار، رحيم يحب الرحماء، عدل يحب أهل العدل، رشيد يحب أهل الرشد، وهو الذي جعل من يحبّه من خلقه كذلك، وأعطاه من هذه الصفات ما شاء وأمسكها عمن يبغضه، وجعله على أضدادها، فهذا عدله، وذلك فضله، والله ذو الفضل العظيم.

﴿فصل﴾ وأما جعله القلب قاسياً فقال تعالى ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ وَنَسُوا حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا بِهِ﴾ (المائدة: ١٣)، والقسوة: الشدّة والصلابة في كل شيء، يقال: حجر قاس، وأرض قاسية لا تنبت شيئاً، قال ابن عباس: قاسية عن الإيمان، وقال الحسن: طبع عليها، والقلوب ثلاثة: قلب قاس، وهو اليابس الصلب الذي لا يقبل صورة الحق، ولا تنطبع فيه ليبسه، وضده القلب اللين المتماسك، وهو السليم من المرض الذي يقبل صورة الحق بلينه ويحفظها بتماسكه، بخلاف المريض الذي لا يحفظ ما ينطبع فيه لميعانه ورخاوته كالمائع الذي إذا طبعت فيه الشيء قبل صورته بما فيه من اللين، ولكن رخاوته تمنعه من حفظها، فخير القلوب القلب الصلب[2] الصافي اللين، فهو يرى الحق بصفائه، ويقبله بلينه، ويحفظه بصلابته.

وفي المسند وغيره عن النبي ﷺ: «القلوب آنية الله في أرضه فأحبها إليه أصلبها وأرقها وأصفاها»[3].

---

(١) في ط (ستير).

(٢) (الصلب) ساقطة من (خ)، و(القلب) ساقطة من (ق).

(٣) رواه الطبراني (المنتقى من المعجم الكبير ق ١/٤٠، الظاهرية، الصحيحة ١٦٩١) حدثنا الفريابي، ثنا إسحاق بن راهويه، أنبأ بقية بن الوليد، حدثني محمد بن زياد، عن أبي عنبة الخولاني يرفعه إلى النبي ﷺ.
قال العراقي: رواه الطبراني، وإسناده جيد. تخريج الإحياء (٣/ ١١٢٠) وقال الهيثمي: إسناده=

وقد ذكر سبحانه أنواع القلوب في قوله ﴿لِيَجْعَلَ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ فِتْنَةً لِّلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَالْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ وَإِنَّ الظَّالِمِينَ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ ﴿٥٣﴾ وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَيُؤْمِنُوا بِهِ فَتُخْبِتَ لَهُ قُلُوبُهُمْ﴾ (الحج: ٥٣، ٥٤) فذكر القلب المريض وهو الضعيف المنحل الذي لا تثبت فيه صورة الحق، والقلب القاسي اليابس الذي لا يقبلها ولا تنطبع فيه، فهذان القلبان شقيان معذبان.

ثم ذكر القلب المخبت المطمئن إليه، وهو الذي ينتفع بالقرآن ويزكو به، قال الكلبي: ﴿فَتُخْبِتَ لَهُ قُلُوبُهُمْ﴾ فترق للقرآن قلوبهم، وقد بيّن سبحانه حقيقة الإخبات ووصف المخبتين في قوله ﴿وَبَشِّرِ الْمُخْبِتِينَ ﴿٣٤﴾ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَالصَّابِرِينَ عَلَىٰ مَا أَصَابَهُمْ وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ (الحج: ٣٤، ٣٥)، فذكر للمخبتين أربع علامات: وجل قلوبهم عند ذكره، والوجل خوف مقرون بهيبة ومحبّة، وصبرهم على أقداره، وإتيانهم بالصلاة قائمة الأركان ظاهراً وباطناً، وإحسانهم إلى عباده بالإنفاق مما آتاهم، وهذا إنما يتأتى للقلب المخبت.

قال ابن عباس: المخبتين المتواضعين[(١)]، وقال مجاهد: المطمئنين إلى الله[(٢)]، وقال الأخفش: الخاشعين، وقال ابن جرير: الخاضعين[(٣)]، قال الزجاج: اشتقاقه من الخبت وهو المنخفض من الأرض، فكل مخبت متواضع، فالإخبات سكون الجوارح على وجه التواضع والخشوع لله تعالى.

= حسن. قلت: وله شاهد من حديث أبي أمامة رواه عبد الله بن أحمد في زوائد الزهد رقم (٨٢٧) ومن طريقه أبو نعيم في الحلية (٦/ ٩٧) من طريق محمد بن القاسم عن ثور عن خالد عن أبي أمامة به. إلا أن محمد بن القاسم هذا قال الحافظ فيه: كذبوه. تقريب (٨٨٩).

إلا أن إسناد الطبراني حسن على كل حال.

ملاحظة: لم أجد هذا الحديث في المسند.

(١) رواه ابن جرير (٢٥١٧٦) عن قتادة من قوله.

(٢) رواه ابن جرير (٢٥١٧٣, ٢٥١٧٤, ٢٥١٧٥) عن مجاهد.

(٣) تفسير ابن جرير الطبري (٩/ ١٥١) ط دار الكتب.

فإن قيل: فإذا كان معناه التواضع والخشوع، فكيف عُدّي بإلى في قوله ﴿وَأَخْبَتُوا إِلَىٰ رَبِّهِمْ﴾(هود: ٢٣)؟ قيل: ضمن معنى أنابوا واطمأنوا وتابوا، وهذه عبارات السلف في هذا الموضع.

والمقصود: أن القلب المخبت ضدّ القاسي والمريض، وهو سبحانه الذي جعل بعض القلوب مخبتاً إليه، وبعضها مريضاً، وبعضها قاسياً، وجعل للقسوة آثاراً وللإخبات آثاراً، فمن آثار القسوة تحريف الكلم عن مواضعه، وذلك من سوء الفهم وسوء القصد، وكلاهما ناشئ عن قسوة القلب، ومنها نسيان ما ذُكِّرَ به، وهو ترك ما أُمِرَ به علماً وعملاً، ومن آثار الإخبات وجل القلوب لذكره سبحانه، والصبر على أقداره، والإخلاص في عبوديته، والإحسان إلى خلقه.

﴿فصل﴾ وأما تضييق الصدر وجعله حرجاً لا يقبل الإيمان فقال تعالى ﴿فَمَن يُرِدِ اللَّهُ أَن يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ﴾(الأنعام: ١٢٥) والحرج هو الشديد الضيق في قول أهل اللغة جميعهم، يقال: رجلٌ حَرِجٌ وحَرَجٌ أي ضَيِّقُ الصَّدْرِ، قال الشاعر:

لا حَرِجُ الصدْرِ ولا عَنيفُ

وقال عبيد بن عمير: قرأ ابن عباس هذه الآية فقال: هل ههنا أحد من بني بكر؟ قال رجل: نعم، قال: ما الحرجة فيكم؟ قال الوادي الكثير الشجر الذي لا طريق فيه، فقال ابن عباس: كذلك قلب الكافر[1].

وقرأ عمر بن الخطاب الآية فقال: إيتوني رجلاً من كنانة، واجعلوه راعياً، فأتوه به، فقال عمر: يا فتى، ما الحرجة فيكم؟ فقال: الشجرة تحدق بها الأشجار فلا تصل إليها راعية ولا وحشية، فقال عمر: كذلك قلب الكافر: لا يصل إليه شيء من الخير[2].

(١) تاج العروس (٢/ ٣٠).
(٢) رواه ابن جرير الطبري في تفسيره (رقم ١٣٨٦٥) من طريق عبد الله بن عمار عن أبي الصلت الثقفي عن عمر بن الخطاب به. =

قال ابن عباس: يجعل صدره ضيقًا حرجاً، إذا سمع ذكر الله اشمأز قلبه ومغصه، وإن ذكر شيء من عبادة الأصنام ارتاح إلى ذلك.

ولما كان القلب محلاً للمعرفة والعلم والمحبة والإنابة، وكانت هذه الأشياء إنما تدخل في القلب إذا اتسع لها، فإذا أراد الله هداية عبد وَسَّعَ صدره وشرحه، فدخلت فيه وسكنته، وإذا أراد ضلاله ضَيَّقَ صدره وأحرجه، فلم يجد محلاً يدخل فيه، فيعدل عنه ولا يساكنه، وكل إناء فارغ إذا دخل فيه الشيء ضاق به، وكلما أفرغت فيه الشيء ضاق، إلاّ القلب [اللين][1] فكلما أفرغ فيه الإيمان والعلم اتسع وانفسح، وهذا من آيات قدرة الربّ تعالى، وفي الترمذي وغيره عن النبي ﷺ «إذا دخل النورُ القلبَ انفسح وانشرح، قالوا: فما علامة ذلك يا رسول الله؟ قال: الإنابة إلى دار الخلود، والتجافي عن دار الغرور، والاستعداد للموت قبل نزوله»[2].

= وهذا إسناد ضعيف، عبد اللّه بن عمار قال أبو حاتم فيه: مجهول، «الجرح والتعديل (٥/ ١٢٩)» وأبو الصلت الثقفي قال الحافظ فيه: مقبول، (تقريب ١١٦٣).

(١) ساقطة من (ق) و(خ).

(٢) رواه وكيع في الزهد (١٥ ,١٦)، وعبد الرزاق الصنعاني في تفسيره (١/ ٢/ ٢١٧) ومن طريقه ابن جرير (١٣٨٥٧) ورواه أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه (٣٤٣٠٣) وابن جرير (١٣٦٨٠)، (١٣٨٥٦)، (١٣٨٥٨)، وابن أبي حاتم (٧٨٧٣)، (٧٨٧٢)، والبيهقي في الأسماء الصفات (٣٢٦) وغيرهم عن: عمرو بن مرة، وعبد اللّه بن مرّة، وخالد بن أبي كريمة والمسعودي جميعهم عن أبي جعفر الهاشمي عن النبي ﷺ به.

ورواه أبو بكر بن أبي شيبه (٣٤٣٠٤) عن عمرو بن مرة عن ابن مسعود، ورواه ابن جرير (١٣٨٥٩) عن أبي عبيدة عن ابن مسعود، ورواه ابن جرير أيضاً (١٣٨٦١) عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبه عنه.

ورواه ابن الجوزي في العلل المتناهية (١٣٤٢) عن عبيدة عن ابن مسعود.

قال الدارقطني عن حديث ابن مسعود هذا: «يرويه عمرو بن مرة، واختلف عنه، فرواه مالك بن مغول عن عمرو بن مرة عن عبيدة عن عبد الله، قال عبد الله بن محمد بن المغيره عنه، وتفرد بذلك، ورواه زيد بن أبي أنيسة عن عمرو بن مرة عن أبي عبيدة عن عبد الله، قاله أبو عبد الرحيم عن زيد. وخالفه يزيد بن سنان: فرواه عن زيد عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن الحارث عن عبد الله بن مسعود، وقال وكيع: عن المسعودي عن عمرو بن مرة عن أبي عبيدة عن عبد الله.

وكلها وهم، والصواب: عن عمرو بن مرة عن أبي جعفر عبد اللّه بن المسور مرسلاً عن النبي ﷺ كذلك قاله الثوري» العلل للدارقطني (٥/ ١٨٩). =

فشرح الصدر من أعظم أسباب الهدى، وتضييقه من أسباب الضلال، كما أن شرحه من أجل النعم، وتضييقه من أعظم النقم، فالمؤمن مشروح الصدر منفسحه في هذه الدار على ما ناله من مكروهها، وإذا قوي الإيمان وخالطت بشاشته القلوب كان على مكارهها أشرح صدراً منه على شهواتها ومحابها، فإذا فارقها كان انفساح روحه والشرح الحاصل له بفراقها أعظم بكثير، كحال من خرج من سجن ضيق إلى فضاء واسع موافق له، فإنها سجن المؤمن، فإذا بعثه الله يوم القيامة، رأى من انشراح صدره وسعته مالا نسبة لما قبله إليه، فشرح الصدر كما أنه سبب الهداية فهو أصل كل نعمة، وأساس كل خير.

وقد سأل كليم الرحمن موسى بن عمران ربَّه أن يشرح له صدره، لما علم أنه لا يتمكن من تبليغ رسالته، والقيام بأعبائها إلا إذا شرح له صدره، وقد عدد سبحانه من نعمه على خاتم أنبيائه ورسله شَرْح صدره له، وأخبر عن أتباعه أنه شرح صدورهم للإسلام.

فإن قلت: فما الأسباب التي تشرح الصدر، والتي تضيقه؟ قلت: السبب الذي يشرح الصدر: النور الذي يقذفه الله سبحانه فيه، فإذا دخله ذلك النور اتسع بحسب قوة النور وضعفه، وإذا فقد ذلك النور أظلم وتضايق.

فإن قلت: فهل يمكن اكتساب هذا النور أم هو وهبي؟ قلت: هو وهبي وكسبي، واكتسابه أيضاً مجرد موهبة من الله تعالى، فالأمر كله لله، والحمد كله له، والخير كله بيديه، وليس مع العبد من نفسه شيء البتَّة، بل الله واهب الأسباب

= إذاً عاد الحديث إلى أبي جعفر. وفي حديثه علتان:

١- أبو جعفر الهاشمي اسمه عبد الله بن المسور بن عون بن جعفر بن أبي طالب، قال أحمد وغيره: أحاديثه موضوعة، وقال النسائي والدار قطني: متروك (اللسان ٤/ ١٦٢).

٢- الإرسال لأن أبا جعفر لم يلق أحداً الصحابه فضلاً عن رسول الله ﷺ! فالحديث ضعيف جداً إن لم يكن موضوعًا.

ومسبباتها وجاعلها أسباباً، ومانحها من يشاء، ومانعها من يشاء، فإذا أراد بعبده خيراً وفقه لاستفراغ وسعه وبذل جهده في الرغبة والرَّهبة إليه، فإنهما مادتا التوفيق، فعلى قدر قيام الرغبة والرَّهبة في القلب يحصل التوفيق.

فإن قلت: فالرغبة والرهبة بيده لا بيد العبد.

قلت: نعم والله، وهما مجرد فضله ومنَّته، وإنما يجعلهما في المحل الذي يليق بهما، ويحبسهما عمن لا يصلح.

فإن قلت: فما ذنب مَنْ لا يصلح؟ قلت: أكبر ذنوبه أنه لا يصلح، لأن عدم صلاحيته بما اختاره لنفسه وآثره وأحبّه من الضلال والعمى على بصيرة من أمره، فآثر هواه على حق ربّه ومرضاته، واستحب العمى على الهدى، وكان كفر المنعم عليه بصنوف النعم، وجحد إلاهيته والشرك به، والسعي في مساخطه أحبّ إليه من شكره وتوحيده، والسعي في مرضاته، فهذا من عدم صلاحيته لتوفيق خالقه ومالكه، وأي ذنب فوق هذا، فإذا أمسك الحَكَمُ العدلُ توفيقه عمن هذا شأنه، كان قد عدل فيه، وانسدت عليه أبواب الهداية وطرق الرشاد، فأظلم قلبه، فضاق عن دخول الإسلام والإيمان فيه، فلو جاءته كل آية لم تزده إلاّ ضلالاً وكفراً.

وإذا تأمل من شرح الله صدره للإسلام والإيمان هذه الآية، وما تضمنته من أسرار التوحيد والقدر والعدل وعظمة شأن الربوبية، صار لقلبه عبودية أخرى، ومعرفة خاصة، وعلم أنه عَبْدٌ من كل وجه وبكل اعتبار، وأن الربّ تعالى ربّ كل شيء ومليكه من الأعيان والصفات، والأفعال، والأمر كله بيده، والحمد كله له، وأزمّة الأمور بيديه ومرجعها كلها إليه.

ولهذه الآية شأن فوق عقولنا، وأجلُّ من أفهامنا، وأعظم مما قال فيها المتكلمون الذين ظلموها معناها، وأنفسهم كانوا يظلمون، تالله لقد غلظ عنها حجابهم،

وكشفت عنها أفهامهم، ومنعتهم الوصولَ إلى المراد بها أصولُهم التي أصَّلوها، وقواعدُهم التي أسّسوها، فإنها تضمنت إثبات التوحيد والعدل الذي بعث الله به رسله، وأنزل به كتبه، لا التوحيد والعدل الذي يقوله معطلو الصفات ونفاة القدر، وتضمنت إثبات القدرة، والحكمة، والشرع، والقدر، والسبب، والحكم، والذنب، والعقوبة، ففتحت للقلب الصحيح باباً واسعاً من معرفة الربّ تعالى بأسمائه وصفات كماله، ونعوت جلاله، وحكمته في شرعه وقدره، وعدله في عقابه، وفضله في ثوابه.

وتضمنت كمال توحيده في ديموميته وقيّوميته إلهيته، وأن مصادر الأمور كلها عن محض إرادته، ومردّها إلى كمال حكمته، وأن المهدي من خَصَّه بهدايته، وشرح صدره لدينه وشريعته، وأن الضال من جعل صدره ضيقًا حرجًا عن معرفته ومحبته، كأنما تصاعد في السماء، وليس ذلك في قدرته، وأن ذلك عدل منه في عقوبته لمن لم يقدره حق قدره، وجحد كمال ربوبيته، وكفر بنعمته وآثر عبادة الشيطان على عبوديته، فَسدَّ عليه باب توفيقه وهدايته، وفتح عليه أبواب غَيّه وضلالته فضاق صدره وقسا قلبه، وتعطلت من عبودية ربِّها جوارحه، وامتلأت بالظلمة جوانحه.

والذنب له حيث أعرض عن الإيمان، واستبدل به الكفر والفسوق والعصيان، ورضي بموالاة الشيطان، وهانت عليه معاداة الرحمن، لا يحدث نفسه بالرجوع إلى مولاه، ولا يعزم يوماً على إقلاعه عن هواه، قد ضادّ الله في أمره بحب ما يبغضه، ويبغض ما يحبه، ويوالي من يعاديه، ويعادي من يواليه، فيغضب إذا رضي الربّ، ويرضى إذا غضب، هذا وهو يتقلب في إحسانه، ويسكن في داره، ويغتذي برزقه، ويتقوى على معاصيه بنعمه، فمن أعدل منه -سبحانه عما يصفه به الجاهلون والظالمون- إذا جعل الرجس على أمثال هؤلاء من الذين لا يؤمنون.

﴿فصل﴾ إذا شرح الله صدر عبده بنوره الذي يقذفه في قلبه، أراه في ضوء ذلك النور حقائق الأسماء والصفات التي تصل إليها معرفة العبد، إذ لا يمكن أن يعرفها العبد على ماهي عليه في نفس الأمر، وأراه في ضوء ذلك النور حقائق الإيمان، وحقائق العبودية وما يصححها وما يفسدها، وتفاوت الناس في معرفة الأسماء والصفات، والإيمان والإخلاص، وأحكام العبودية بحسب تفاوتهم في هذا النور، قال تعالى ﴿أَوَ مَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا﴾ (الأنعام: ١٢٢) وقال ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَآمِنُوا بِرَسُولِهِ يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِن رَّحْمَتِهِ وَيَجْعَل لَّكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِ﴾ (الحديد: ٢٨).

فيكشف لقلب المؤمن، في ضوء ذلك النور، عن حقيقة المثل الأعلى، مستوياً على عرش الإيمان، في قلب العبد المؤمن، فيشهد بقلبه رباً عظيماً قاهراً قادراً أكبر من كل شيء في ذاته، وفي صفاته، وفي أفعاله، السماوات السبع قبضة إحدى يديه، والأرضون السبع قبضة اليد الأخرى، يمسك السماوات على أصبع، والأرضين على أصبع، والجبال على أصبع، والشجر على أصبع، والثرى على أصبع، ثم يهزهن، ثم يقول: أنا الملك.

فالسماوات السبع في كفه كخردلة في كفّ العبد، يحيط ولا يحاط به، ويحصر خلقه ولا يحصرونه، ويدركهم ولا يدركونه، لو أن الناس من لدن آدم إلى آخر الخلق قاموا صفاً واحداً ما أحاطوا به سبحانه، ثم يشهده في علمه فوق كل عليم، وفي قدرته فوق كل قدير، وفي جوده فوق كل جواد، وفي رحمته فوق كل رحيم، وفي جماله فوق كل جميل، حتى لو كان جمال الخلائق كلهم على شخص واحد منهم، ثم أعطي الخلق كلهم مثل ذلك الجمال، لكان نسبته إلى جمال الرب تبارك وتعالى دون نسبة سراج ضعيف إلى ضوء الشمس، ولو اجتمعت قوى الخلائق على شخص واحد منهم، ثم أعطى كل منهم مثل تلك القوة، لكانت نسبتها إلى قوته

سبحانه دون نسبة قوة البعوضة إلى الأسد[1]، ولو كان جودهم على رجل واحد، وكل الخلائق على ذلك الجود، لكانت نسبته إلى جوده، دون نسبة قطرة إلى البحر، وكذلك علم الخلائق إذا نسب إلى علمه، كان كنقرة عصفور من البحر، وهكذا سائر صفاته كحياته وسمعه وبصره وإرادته، فلو فرض البحر المحيط بالأرض مدادا تحيط به سبعة أبحر، وجميع أشجار الأرض شيئاً بعد شيء أقلام، لفني ذلك المداد والأقلام، ولا تفنى كلماته ولاتنفد، فهو أكبر في علمه من كل عالم، وفي قدرته من كل قادر، وفي جوده من كل جواد، وفي غناه من كل غني، وفي علوه من كل عال، وفي رحمته من كل رحيم.

استوى على عرشه، واستولى على خلقه، متفرد بتدبير مملكته، فلا قبض ولا بسط، ولا عطاء ولا منع، ولا هدى ولا ضلال، ولا سعادة ولا شقاوة، ولا موت ولا حياة، ولا نفع ولا ضُر إلا بيده، لا مالك غيره، ولا مدبر سواه، لا يستقل أحد معه بملك مثقال ذرة في السماوات والأرض، ولا يشركه في ملكها، ولا يحتاج إلى وزير ولا ظهير ولا معين، ولا يغيب فيخلفه غيره، ولا يعيى[2] فيعينه سواه، ولا يتقدم أحد بالشفاعة بين يديه إلا من بعد إذنه لمن شاء فيمن شاء، فهذا أول مشاهد المعرفة.

ثم يترقى منه إلى مشهد آخر فوقه لايتم الإيمان إلا به، وهو مشهد الإلهية، فيشهده سبحانه متجليًا في كماله بأمره ونهيه، ووعده ووعيده، وثوابه وعقابه، وعدله في عقابه، وفضله في ثوابه، فيشهد رباً قيوماً متكلماً، آمراً ناهياً، يحبُّ ويبغض، ويرضى ويغضب، قد أرسل رسله، وأنزل كتبه، وأقام على عباده حجته البالغة، وأتم عليهم نعمته السابغة، يهدي من يشاء نعمة منه وفضلاً، ويضل من يشاء حكمة منه وعدلاً، [ينزل إليهم أوامره، وتعرض عليه أعمالهم، لم يخلقهم عبثاً، ولم

(١) في ط (حملة العرش).
(٢) الرسم في (خ) «يعين» وفي (ق) «معين»، والمثبت من ط.

يتركهم سدى، بل أمره][1] جار عليهم في حركاتهم وسكناتهم، وظواهرهم وبواطنهم، فللّه عليهم حكم وأمر في كل تحريكة[2] وتسكينة، ولحظة ولفظة، وينكشف له في هذا النور عدله وحكمته، ورحمته ولطفه، وإحسانه وبره في شرعه وأحكامه، وأنها أحكام ربّ رحيم محسن لطيف حكيم، قد بهرت حكمته العقول، وأقرت بها الفطر، وشهدت لمنزلها بالوحدانية، ولمن جاء بها بالرسالة والنبوة.

وينكشف له في ضوء ذلك النور إثبات صفات الكمال، وتنزيهه سبحانه عن النقائص والمثال، وإن كل كمال في الوجود فمعطيه وخالقه أحق به وأولى، وكل نقص وعيب فهو سبحانه منزَّه عنه متعال عنه.

وينكشف[3] له في ضوء هذا النور حقائق المعاد واليوم الآخر، وما أخبر به الرسول عنه، حتى كأنه يشاهده عياناً، وكأنه يخبر عن الله وأسمائه وصفاته وأمره ونهيه ووعده ووعيده، إخبار من كأنه قد رأى وعاين وشاهد ما أخبر به، فمن أراد الله سبحانه هدايته شرح صدره لهذا، فاتسع له وانفسح، ومن أراد ضلالته، جعل صدره من ذلك في ضيق وحرج، لا يجد فيه مسلكاً ولا منفذًا، والله الموفق المعين.

وهذا الباب يكفي اللبيب في معرفة القدر والحكمة، ويطلعه على العدل والتوحيد الذي تضمنهما قوله ﴿ **شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ وَالْمَلائِكَةُ وَأُوْلُوا الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ (١٨) إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللَّهِ الإِسْلامُ** ﴾(آل عمران: ١٨، ١٩).

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ق).
(٢) في (ق): (تحويلة)
(٣) في (ق): (تكشف).

الباب السادس عشر

ما جاء من السنة في تفرد الربّ تعالى بخلق أعمال العباد كما هو متفرد بخلق ذواتهم وصفاتهم

قال البخاري في كتاب خلق أفعال العباد: حدثنا علي بن عبدالله، حدثنا مروان بن معاوية، حدثنا أبو مالك، عن ربعي بن حِراش، عن حذيفة قال: قال النبي ﷺ: «إن الله يصنع كل صانع وصنعته»، قال البخاري: وتلا بعضهم عند ذلك: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾(الصافات: ٩٦)[(١)]، حدثنا محمد، حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن شقيق، عن حذيفة نحوه موقوفا عليه[(٢)].

وأما استشهاد بعضهم بقوله تعالى ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾(الصافات: ٩٦) بحمل «ما» على المصدر، أي: خلقكم وأعمالكم، فالظاهر خلاف هذا، وأنها موصولة، أي خلقكم وخلق الأصنام[(٣)] التي تعملونها، فهو يدل على خلق أعمالهم

(١) رواه البخاري في خلق أفعال العباد (ص٤٦ ط المعارف) ومن طريقه الخطيب في تاريخ بغداد (٢/ ٣٠)، ورواه البزار في مسنده (رقم ٢٨٣٧)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٣٧)، (٥٧٠، ٨٢٥)، وفي الاعتقاد (١١٥) وفي الشعب (١٩٠)، والحاكم (١/ ٣١)، وابن أبي عاصم في السنة (٣٥٧). من طرق عن: مروان بن معاوية عن أبي مالك الأشجعي عن ربعي بن حراش عن حذيفة به.
وتابع مروان بن محمد، الفضيلُ بن سليمان فيما رواه ابن أبي عاصم (٣٥٨) والحاكم (١/ ٣١) وابن عدي (٧/ ١٣٠).
وتابعه أيضاً أبو خالد الأحمر فيما رواه اللالكائي (٩٤٢) والمحاملي ص(٣٠٨) وتابعه أيضاً يحيى بن زكريا فيما رواه أبو بكر القطيعي في جزء الألف دينار (ص٣٤٥).
كلهم عن أبي مالك سعد بن طارق عن ربعي بن حراش عن حذيفة به.
وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم.
قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.
قال الهيثمي: رواه البزار ورجاله رجال الصحيح، المجمع (٧/ ١٩٧).
قال ابن حجر: إسناده صحيح، مختصر زوائد البزار (ح رقم ١٦٠٣).
واحتج به البخاري كما عند الخطيب تاريخ بغداد (٢/ ٣٠)..

(٢) خلق أفعال العباد للبخاري ص ٤٦.
(٣) في (ق) و(خ) (الأجسام).

من جهة اللزوم، فإن الصنم اسم للآلة التي حل فيها العمل المخصوص، فإذا كان مخلوقاً لله كان خلقه متناولاً لمادته وصورته.

قال البخاري: وحدثنا عمرو بن محمد، حدثنا ابن عيينة، عن عمرو، عن طاوُس، عن ابن عمر: كل شيء بقدر حتى وضعك يلك على خدك.

قال البخاري: وحدثني إسماعيل قال: حدثني مالك، عن زياد بن سعد، عن عمرو بن مسلم، عن طاوُس قال: أدركت ناساً من أصحاب رسول الله ﷺ يقولون: كل شيء بقدر حتى العجز والكيس[1] ورواه مسلم في صحيحه عن طاوُس وقال: سمعت عبد الله بن عمر يقول: قال رسول الله ﷺ: كل شيء بقدر حتى العجز والكيس[2].

قال البخاري: وقال ليث، عن طاوُس، عن ابن عباس ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ (القمر: ٤٩) حتى العجز والكيس.

قال البخاري: سمعت عبيد الله بن سعيد يقول: سمعت يحيى بن سعيد يقول: مازلت أسمع أصحابنا يقولون: أفعال العباد مخلوقة.

قال البخاري: حركاتهم وأصواتهم واكتسابهم وكتابتهم مخلوقة[3].

وقال جابر بن عبد الله: كان رسول الله ﷺ يعلمنا الاستخارة في الأمور، كما يعلمنا السورة من القرآن، يقول: «إذا همّ أحدكم بالأمر، فليركع ركعتين من غير الفريضة، ثم ليقل: اللهم إني أستخيرك بعلمك، وأستقدرك بقدرتك، وأسألك من فضلك العظيم، فإنك تقدر ولا أقدر، وتعلم ولا أعلم، وأنت علام الغيوب، اللهم إن كنت تعلم أن هذا الأمر خيرٌ لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري، فيسّره لي، ثم

(١) خلق أفعال العباد، ص(٤٦).
(٢) رواه مسلم في الصحيح رقم (٢٦٥٥).
(٣) خلق أفعال العباد للبخاري ص(٤٦).

بارك لي فيه، وإن كنت تعلم أن هذا الأمر شَرٌّ لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري، فاصرفه عني واصرفني عنه، واقدر لي الخير حيث كان، ثم رضِّني به، قال: ويسمي حاجته»، قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح[(١)].

فقوله: «إذا هَمَّ أحدُكم بالأمر» صريحٌ في أنه الفعل الاختياري المتعلق بإرادة العبد، وإذا علم ذلك فقوله: «أستقدرك بقدرتك» أي أسألك أن تقدرني على فعله بقدرتك، ومعلوم أنه لم يسأل القدرة المصححة التي هي سلامة الأعضاء وصحة البنية، وإنما سأل القدرة التي توجب الفعل، فعلم أنها مقدورة لله ومخلوقة له، وأكد ذلك بقوله: «فإنك تقدر ولا أقدر» أي تقدر أن تجعلني قادراً فاعلاً ولا أقدر [أن][(٢)] أجعل نفسي كذلك، وكذلك قوله: «تعلم ولا أعلم» أي حقيقة العلم بعواقب الأمور، ومآلها والنافع منها والضار عندك، وليس عندي، وقوله: «يسره لي أو اصرفه عني» فإنه طلب من الله تيسيره إن كان له فيه مصلحة، وصرفه عنه إن كان عليه فيه مفسدة، وهذا التيسير والصرف متضمن إلقاء داعية الفعل في القلب، أو إلقاء داعية الترك فيه، ومتى حصلت داعية الفعل، حصل الفعل، وداعية الترك امتنع الفعل.

وعند القدرية ترجيح فاعلية العبد على تركه منه، ليس للربّ فيه صنع ولا تأثير، فطلب هذا التيسير منه لا معنى له عندهم، فإن تيسير الأسباب التي لا قدرة للعبد عليها موجود ولم يسأله[(٣)] العبد، وقوله: «ثم رضّني به» يدلّ على أن حصول الرضا -وهو فعل اختياري من أفعال القلوب- أمر مقدور للربّ تعالى، وهو الذي يلقيه في قلب

---

(١) رواه البخاري في الصحيح (٦٣٨٢)، وأبو داود (١٥٣٨)، والنسائي (٣٢٥٣) والترمذي (٤٨٠). وقال: حديث حسن صحيح غريب، لا نعرفه إلا من حديث عبد الرحمن بن أبي الموال، وهو شيخ مديني ثقة روى عنه سفيان حديثاً وقد روى عن عبد الرحمن غير واحدٍ من الأئمة.

(٢) (أن) ساقطة من (ق) و(خ).

(٣) في (ق): يشأله.

عبده: فيجعله راضياً، وعند القدرية هو الذي يجعل نفسه راضياً، وقوله: «فاصرفه عني واصرفني عنه» صريحٌ في أنّه سبحانه هو الذي يصرف عبده عن فعله الاختياري إذا شاء صرفه عنه، كما قال سبحانه في حقّ يوسف الصديق ﴿كَذَٰلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ﴾ (يوسف: ٢٤) وصرف السوء والفحشاء هو صرف دواعي القلب وميله إليهما، فينصرفان عنه بصرف دواعيهما.

وقوله: «واقدر لي الخيرَ حيث كان» يعم الخير المقدور للعبد من طاعاته، وغير المقدور له، فعلم أن فعل العبد للطاعة والخير أمر مقدور لله إن لم يقدره الله لعبده، لم يقع من العبد.

ففي هذا الحديث الشفاء في مسألة القدر، وأمر النبي ﷺ الداعي به أن يقدم بين يدي هذا الدعاء ركعتين، عبودية منه بين يدي نجواه، وأن تكونا من غير الفريضه ليتجرد فعلهما لهذا الغرض المطلوب. ولما كان الفعل الاختياري متوقفاً على العلم والقدرة والإرادة، لا يحصل إلا بها، توسل الداعي إلى الله بعلمه وقدرته وإرادته التي يؤتيه بها من فضله، وأكد هذا المعنى بتجرده وبراءته من ذلك، فقال: إنك تعلم ولا أعلم، وتقدر ولا أقدر، وأمر الداعي أن يعلق التيسير والصرف [بالشرط][1]، وهو علم الله سبحانه تحقيقاً للتفويض إليه، واعترافاً بجهل العبد بعواقب الأمور، كما اعترف بعجزه، ففي هذا الدعاء إعطاء العبودية حقها، وإعطاء الربوبية حقها، وبالله المستعان.

وفي الترمذي وغيره من حديث الحسن بن علي قال: علمني رسول الله ﷺ كلمات أقولهن في الوتر: «اللهم اهدني فيمن هديت، وعافني فيمن عافيت، وتولني فيمن توليت، وبارك لي فيما أعطيت، وقني شرَّ ما قضيت، إنك تقضي ولا يقضى عليك، إنه لا يذل من واليت، ولا يعزُّ من عاديت، تباركت وتعاليت»[2].

(١) (بالشرط) ساقط من (ق).

(٢) واه الطيالسي (١١٧٩) والإمام أحمد (١/ ١٩٩)، وأبو داود (١٤٢٥ ,١٤٢٦) والنسائي (١٧٤٤)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٦٨٨٨)، وعنه ابن ماجة (١١٧٨) وابن أبي عاصم في السنة =

= (٣٧٤)، والحاكم في مستدركه (٣/ ١٧٢) وابن أبي عاصم أيضاً (٣٧٥).
ورواه أيضاً: الإمام أحمد (١/ ١٩٩)، وابن نصر في الوتر (٦٢) وابن الجارود (٢٧٢) والطبراني (٣/ ٧٣, ٧٤, ٧٥, ٧٦, ٧٧)، والبيهقي (٢/ ٢٠٩) وغيرهم من طرق عن:
بريد بن أبي مريم السلولي عن أبي الحوراء ربيعة بن شيبان عن الحسن بن علي به، وهذا إسناد صحيح زد على ذلك أن له عدة شواهد ومتابعات.
أولاً- متابَعاته:
(١) ما رواه ابن أبي عاصم (٣٧٥)، والطبراني في الأوسط (٣٨٨٧)، والحاكم في المستدرك (٣/ ١٧٢) عن ابن أبي فديك عن اسماعيل بن إبراهيم عن موسى بن عقبة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن الحسن به.
قال الألباني عن إسناد ابن أبي عاصم: إسناده ضعيف، عبد اللّه بن شبيب «شيخ ابن أبي عاصم» واه، ومن فوقه ثقات، السنة (١/ ١٦٥).
قلت: عبد الله بن شبيب هذا لم ينفرد، بل تابعه علي بن سعيد الرازي الحافظ عند الطبراني في الأوسط (٣٨٨٧) والفضل بن محمد الشعراني عند الحاكم (٣/ ١٧٢)، وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين، والواقع أن رجاله رجال البخاري فقط.
(٢) ومن متابعاته ما رواه النسائي (١٧٤٥) عن موسى بن عقبة عن عبد الله بن علي بن الحسين عن الحسن به.
وهذا الإسناد حسنه النووي في الأذكار (٩٦) وتعقبه الحافظ بأن عبد الله بن علي بن الحسين لم يدرك الحسن. ففيه إنقطاع. التلخيص (١/ ٤٤٨).
ثانياً- شواهده:
لقد روي عن عدد من الصحابة:
(١) عبد الله بن عمر بن الخطاب رواه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (١٠/ ٢٨٤ ط دار الكتب)، عن لوين محمد بن سليمان عن عتاب بن بشير عن خصيف عن نافع عن ابن عمر به.
وهذا إسناد جيد، رجاله ثقات إلا عتاب قال الحافظ فيه: صدوق يخطيء (٦٥٦) وخصيف ابن عبد الرحمن، قال ابن عدي: إذا حدث عن خصيف ثقة فلا بأس بحديثه، الكامل (٣/ ٥٢٨) وقال الحافظ صدوق سيء الحفظ خلط بأخرة (٢٩٧).
(٢) بريدة بن الحصيب: رواه الطبراني في الأوسط (٧٣٦٠) من طريق عمر أبو حفص عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن بريدة بن الحصيب به.
قال الهيثمي: أبو حفص عمر لم أجد من ترجمه، المجمع (٢/ ١٣٨) - ولم أتبين من هو.
(٣) ابن عباس: رواه عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه (٤٩٥٧) وعنه ابن نصر في الوتر (٥٧) عن ابن جريج قال أخبرني من سمع ابن عباس ومحمد بن علي بالخيف يقولان فذكره.
ورواه البيهقي (٢/ ٢١٠) عن ابن جريج أخبرني عبد الرحمن بن هرمز أن بريد بن أبي مريم أخبره قال سمعت عبد الله بن عباس ومحمد بن علي...
وابن هرمز هذا ليس هو الأعرج فهو مستور الحال كما قال الحافظ، التلخيص (١/ ٤٤٧).
وثمة إشكال آخر وهو أن الرواية الأولى تفيد أن بين ابن جريج وابن عباس راوٍ واحد والثانية تصرّح باثنين!.
(٤) أبو هريرة: رواه الحاكم (زاد المعاد ١/ ٢٧٣) من طريق ابن أبي فديك عن عبد الله بن سعيد المقبري عن أبيه سعيد عن أبي هريرة به.. وصححه الحاكم.
وهذا إسناد واه لا يصلح شاهداً لأن عبد اللّه بن سعيد المقبري متروك «تقريب ٥١١». وعلى كل الحديث صحيح، حسنه الترمذي وصححه الحاكم وابن حبان والنووي «الأذكار (ص ٩٥ ط دار الهدى) وقال الحافظ: صححه الترمذي وغيره ولكن ليس على شرط البخاري» الفتح (٢/ ٦٢٢) ط دار الكتب.

فقوله: «اهدني» سؤال للهداية المطلقة، التي لا يتخلف عنها الاهتداء، وعند القدرية أن الربَّ -سبحانه وتعالى عن قولهم- لا يقدر على هذه الهداية، وإنما يقدر على هداية البيان والدلالة المشتركة بين المؤمنين والكفار.

وقوله: «فيمن هديت» فيه فوائد:

أحدها: أنه سؤال له أن يدخله في جملة المهتدين وزمرتهم ورفقتهم.

الثانية: توسل إليه بإحسانه وإنعامه، أي إنك قد هديت من عبادك بشراً كثيراً فضلاً منك وإحساناً، [فأحسن][(١)] إليَّ كما أحسنت إليهم، كما يقول الرجل للملك: اجعلني من جملة مَنْ أغنيته وأعطيته وأحسنت إليه.

الثالثة: أن ما حصل لأولئك من الهدى لم يكن منهم ولا بأنفسهم، وإنما كان منك، فأنت الذي هديتهم.

وقوله: «وعافني فيمن عافيت» إنما يسأل ربَّه [(٢)] العافية المطلقة، وهي العافية من الكفر والفسوق والعصيان والغفلة والإعراض، وفعلْ ما لا يحبه، وترك ما يحبه، فهذا حقيقة العافية، ولهذا ماسئل الربُّ سبحانه شيئاً أحب إليه من العافية، لأنها كلمة جامعة للتخلص من الشرّ كلّه وأسبابه.

وقوله: «وتولني فيمن توليت» سؤال للتولي الكامل، ليس المراد به ما فعله بالكافرين من خلق القدرة وسلامة الآلة وبيان الطريق، فإن كان هذا هو ولايته للمؤمنين، فهو ولي الكفار كما هو ولي المؤمنين، وهو سبحانه يتولى أولياءه بأمور لا توجد في حق الكفار من توفيقهم وإلهامهم وجعلهم مهتدين مطيعين، ويدل عليه قوله: «إنه لا يذل من واليت» فإنه منصور عزيز غالب بسبب توليك له، وفي هذا تنبيه على أن من حصل له ذلّ من الناس، فهو بنقصان ما فاته من تولي الله له. وإلا فمع الولاية

(١) ساقطة من (ق).
(٢) (ق) و(خ): به.

الكاملة ينتفي الذلّ كلّه، ولو سلط عليه بالأذى مَنْ بأقطارها، فهو العزيز غير الذليل.

وقوله: «وقني شرَّ ماقضيت» يتضمن أن الشرّ بقضائه، وأنه هو الذي يقي منه.

وفي المسند [وغيره] أن رسول الله ﷺ قال لمعاذ بن جبل: «يا معاذ، والله إني لأحبك، فلا تنس أن تقول دبر كل صلاة: اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك»[1].

وهذه أفعال اختيارية، وقد سأل الله أن يعينه على فعلها، وهذا الطلب لا معنى له عند القدرية، فإن الإعانة عندهم: الإقدار، والتمكين، وإزاحة الأعذار، وسلامة الآلة، وهذا حاصل للسائل وللكفار أيضاً، والإعانة التي سألها أن يجعله ذاكراً له شاكراً محسنًا لعبادته، كما في حديث ابن عباس عنه ﷺ في دعائه المشهور: «ربِّ أعنِّي، ولا تعن عليّ، وانصرني ولا تنصر عليّ، وامكر لي ولا تمكر عليّ، واهدني ويسّر الهدى لي، وانصرني على من بغى عليّ، ربّ اجعلني لك شكّاراً، لك ذكّاراً، لك رهّابًا، لك مطواعًا، لك مخبتًا، إليك أوَّاهًا منيبًا، ربّ تقبل توبتي، واغسل

(١) رواه الإمام أحمد (٥/ ٢٤٥، ٢٤٧) والبخاري في الأدب المفرد (٦٩٠) وأبو داود (١٥٢٢)، والنسائي في السنن (١٣٠٢) وفي عمل اليوم والليلة (١٠٩)، وابن السني في عمل اليوم والليلة (١١٨) والبزار (٢٦٦١) والحاكم (١/ ٢٧٣) وابن حبان (٢٣٤٥) موارد، وابن خزيمة في صحيحه (٧٥١)، وأبو نعيم في الحلية (١/ ٢٤١) وابن أبي الدنيا في الشكر (١٠٨) والطبراني في الكبير (٢٠/ ٦٠) عن حيوة بن شريح وابن وهب كلاهما عن عقبة بن مسلم عن أبي عبد الرحمن الحبلي عن الصنابحي عن معاذ به.
وخالف حيوة بن شريح وابن وهب: ابنُ لهيعة فرواه عن عقبة بن مسلم عن أبي عبد الرحمن الحبلي عن معاذ، فلم يذكر الصنابحي، وهذا منكر لأن ابن لهيعة على ضعفه قد خالف ثقتين، والصواب الأول بإثبات الصنابحي قال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي، وصححه كذلك ابن خزيمة وابن حبان.
وتابع الصنابحي مالك بن يخامر فيما رواه الطبراني في الكبير (٢٠/ ١١١) وفي مسند الشاميين (١٦٥٠) عن إسماعيل بن عياش عن ضمضم بن زرعة الحمصي عن شريح بن عبيد عن مالك بن يخامر عن معاذ به. وهذا إسناد حسن، وإسماعيل بن عياش الحمصي صدوق في روايته عن أهل بلده، مخلّط في غيرهم «تقريب ١٤٢» وشيخه ضمضم بن زرعة حمصي، وهو صدوق يهم كما قال الحافظ، تقريب (٤٦٠) وبقية رجاله ثقات.
ورواه أبو بكر بن أبي شيبة (٢٩٨١٦) عن هشام بن عروة عن عروة بن الزبير عن النبي ﷺ مرسلاً.

حوبتي، وأجب دعوتي، وثبّت حجّتي، واهد قلبي، وسدّد لساني، واسلل سخيمة صدري»[(١)] رواه الإمام الإمام أحمد في المسند، والترمذي وقال: حديث حسن صحيح، وفيه أحد وعشرون دليلاً فتأملها.

وفي الصحيحين أنه ﷺ كان يقول بعد انقضاء صلاته: «لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير، اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت، ولا ينفع ذا الجد منك الجد»[(٢)]، وكان يقول ذلك الدعاء عند اعتداله من الركوع، ففي هذا نفي الشريك عنه بكل اعتبار، وإثبات عموم الملك له بكل اعتبار، وإثبات عموم الحمد، وإثبات عموم القدرة، وأن الله سبحانه إذا أعطى عبداً، فلا مانع له، وإذا منعه فلا معطي له.

وعند القدرية أن العبد قد يمنع مَنْ أعطى الله، ويعطي من منعه، فإنه يفعل باختياره عطاءً ومنعاً لم يشأه الله، ولم يجعله معطياً مانعاً، فيتصور أن يكون لمن أعطى مانع ولمن منع معط!

وفي الصحيح عنه أن رجلاً سأله أن يدله على عمل يدخل به الجنّة، فقال: «إنه ليسير على من يسره الله عليه»[(٣)]، [فدلَّ على][(٤)] أن التيسير الصادر من قبله سبحانه

(١) رواه أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه (٢٩٣٨١)، وأحمد (١/ ٢٢٧) وأبو داود (١٥١٠)، (١٥١١)، والترمذي (٣٥١١)، وابن ماجة (٣٨٣٠) والحاكم (١/ ٥٢٠) وغيرهم عن سفيان الثوري، عن عمرو بن مرّة الجملي عن عبد الله بن الحارث، عن طليق بن قيس الحنفي، عن ابن عباس به.
قال الترمذي: حديث حسن صحيح.
قال الحاكم: صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي وهو كما قالوا.
(٢) رواه البخاري (رقم ٨٤٤) ومسلم (٥٩٣).
(٣) رواه عبد الرزاق في مصنفه رقم (٢٠٣٠٣)، وأحمد (٥/ ٢٣١)، والترمذي (٢٦١٦)، وابن ماجة (٣٩٧٣) وغيرهم من طرق عن معمر عن عاصم بن أبي النجود عن أبي وائل عن معاذ به.
وأبو وائل لم يثبت سماعة من معاذ، جامع العلوم والحكم (٢/ ١٠٤) ط العبيكان.
- ورواه أحمد (٥/ ٢٣٣، ٢٣٧)، وابن أبي شيب رقم (٣٠٣٠٥) والبيهقي في الشعب عن عروة بن النزال عن معاذ به.
=
(٤) في (ق): (يدل عليه).

يوجب اليسر في العمل، وعدم التيسير يستلزم عدم العمل، لأنه ملزومه، والملزوم ينتفي لانتفاء لازمه، والتيسير بمعنى التمكين وخلق الفعل، وإزاحة العذر، وسلامة الأعضاء حاصل للمؤمن والكافر، والتيسير المذكور في الحديث أمر [آخر](١) وراء ذلك وبالله التوفيق والتيسير.

وفي الصحيح عنه ﷺ أنه قال لأبي موسى: «ألا أدلك على كنز من كنوز الجنة؟ لا حول ولا قوة إلا بالله»(٢)، وقد أجمع المسلمون على هذه الكلمة وتلقيها بالقبول، [وهي شافية كافية في إثبات القدر]، وإبطال قول القدرية، وفي بعض الحديث إذا قالها العبد قال الله: «أسلم عبدي واستسلم»(٣)، وفي بعضه «فوَّضَ إليَّ عبدي».

= وعروة هذا ذكره ابن حبان في الثقات، وقال الحافظ ابن حجر: مقبول، تقريب (٦٧٥) أي حيث يتابع وقد توبع. إلا أنه لم يسمع من معاذ كما قال ابن رجب، جامع العلوم (٢/ ١٠٤).
- رواه الطبراني (٢٠/ ص ١٤٢، ١٤٣) والحاكم (٢/ ٤١٣)، والبيهقي في الشعب (٤٩٥٨) عن ميمون بن أبي شبيب عن معاذ به. وميمون لم يسمع من معاذ أيضاً جامع العلوم (٢/ ١٠٤).
- ورواه أحمد (٥/ ٢٣٥، ٢٤٥) عن شهر عن ابن غنم عن معاذ به.
وهذه الرواية متصلة إلا أن شهر مختلف فيه، وقال الحافظ فيه: صدوق كثير الإرسال والأوهام وروى له مسلم.
- قال الترمذي: حديث حسن صحيح.
قال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه- ووافقه الذهبي.

(١) في (ق) و(خ) (أحسن).

(٢) رواه البخاري (٧٣٨٦) ومسلم (٢٧٠٤).

(٣) رواه البغوي (الجعديات) (١٧٣٢)، وأبو داود الطيالسي (٢٤٩٤)، وأحمد (٢/ ٢٩٨)، والنسائي في عمل اليوم والليلة (رقم ١٣)، والبزار (كشف ٤/ ١٥) والحاكم (١/ ٢١) عن شعبة عن يحيى بن أبي سليم عن عمرو بن ميمون عن أبي هريرة به.
قال الحاكم: هذا حديث صحيح، ولا يحفظ له علّة ولم يخرجاه.
قال الذهبي: صحيح لا علّة له.
قال ابن حجر: سنده قوي، الفتح (١١/ ٦١٢) ط دار الكتب؛ وأورده الشيخ الألباني في صحيح الجامع برقم (٢٦١٤).
وفيما قالوا نظر، لأن الحديث معلول.
قال الدارقطني: اختلف على عمرو بن ميمون، فرواه حاتم بن أبي صغيرة عن أبي بلج، عن عمرو بن ميمون عن عبد الله بن عمرو.
ورواه شعبة عن أبي بلج عن عمرو بن ميمون عن أبي هريرة، العلل للدارقطني (٦/ ٢٥٥).
قال العراقي: قد أعلّ بالاختلاف فيه على عمرو بن ميمون، ولا مؤاخذة على الحاكم، فإنه نفى حفظه. =

قال بعض المتسبين للقدر: لما كانت القدرة بالنسبة إلى الفعل وإلى الترك [بحصول الدواعي][(١)] على السويّة ومادام الأمر كذلك امتنع صدور الفعل، فإذا رجح جانب الفعل على الترك بحصول الدواعي، وإزالة الصوارف حصل الفعل، وهذه القوة هي المشار إليها بقولنا: لا حول ولا قوة إلا بالله.

وشأن الكلمة أعظم مما قال، فإن العالم العلوي والسفلي له تحول من حال إلى حال، وذلك التحويل لا يقع إلا بقوة يقع بها التحول، وذلك الحول وتلك القوة عليه[(٢)] بالله وحده ليست بالتحول، فيدخل في هذا كل حركة في العالم العلوي والسفلي، وكل قوة على تلك الحركة، سواء كانت الحركة قسرية أو إرادية أو طبيعية وسواء كانت من الوسط أو إلى الوسط أو على الوسط، وسواء كانت في الكم أو الكيف، أوفي الأين، كحركة النبات، وحركة الطبيعة، وحركة الحيوان، وحركة الفلك، وحركة النفس والقلب، والقوة على هذه الحركات التي هي حول، فلا حول ولا قوة إلا بالله، ولما كان الكنز هو المال النفيس المجتمع الذي يخفى على أكثر الناس، وكان هذا شأن هذه الكلمة، كانت كنزاً من كنوز الجنة، وأوتيها النبي ﷺ من كنز تحت العرش، وكأن قائلها أسلم واستسلم لمن أزمة الأمور بيديه وفوّض [أمره] إليه.

= إذا تقرر هذا نقول:
أولاً: لقد اختلف على أبي بلج يحيى بن أبي سليم.
فرواه شعبة عنه عن عمرو بن ميمون عن أبي هريرة كما سبق.
ورواه حاتم بن أبي صغيرة عنه عن عمرو بن ميمون عن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ فيما رواه النسائي في عمل اليوم والليلة (رقم ١٢٤).
وشعبة أمير المؤمنين في الحديث، وحاتم ثقة فتبعة الاضطراب تقع على عاتق يحيى بن أبي سليم وهو وإن وثقه ابن معين وابن سعد والدارقطني فقد تكلم فيه البخاري وقال: فيه نظر!، وقال ابن حبان: كان يخطىء. تهذيب التهذيب (١٢/ ٤١) ط دار الكتب.
ثانيا: علاوة على ما سبق خالفه محمد بن السائب بن بركة -وهو ثقة- فرواه عن عمرو بن ميمون عن أبي ذر به، فيما رواه الحميدي في مسنده (١/ ٧٢) وأحمد (٥/ ١٥٠) والنسائي في عمل اليوم والليلة (رقم ١٤) وهذا أولى بالصواب إلا أنهم لم يذكروا «أسلم عبدي واستسلم» والله أعلم.

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ق) و(خ).
(٢) في ط (قائمة).

وفي المسند والسنن عن ابن الديلمي قال: أتيت أبيّ بن كعب فقلت: في نفسي شيء من القدر، فحدثني بشيء لعل الله يذهبه من قلبي، فقال: «إن الله لو عذَّبَ أهل سماواته وأهل أرضه، لعذبهم وهو غير ظالم لهم، ولو رحمهم لكانت رحمته خيراً لهم من أعمالهم، ولو أنفقت مثل أحد ذهبًا ما قبله الله منك حتى تؤمن بالقدر، وتعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك، وما أخطأك لم يكن ليصيبك، ولو مت على غير ذلك لكنت من أهل النار، قال: فأتيت عبد الله بن مسعود، وحذيفة بن اليمان، وزيد ابن ثابت فكل منهم حدثني بمثل ذلك عن رسول الله ﷺ»[(١)].

وهذا الحديث حديث صحيح، رواه الحاكم في صحيحه، وله شأن عظيم، وهو دالٌّ على أن من تكلم به أعرف الخلق بالله وأعظمهم له توحيداً، وأكثرهم له تعظيماً، وفيه الشفاء التام في باب العدل والتوحيد، فإنه لا يزال يجول في نفوس كثير من الناس كيف يجتمع القضاء والقدر، والأمر والنهي؟ وكيف يجتمع العدل والعقاب على المقضي المقدر الذي لابُدَّ للعبد من فعله؟ ثم سلك كل طائفة في هذا المقام وادياً وطريقاً.

فسلكت الجبرية وادي الجبر، وطريق المشيئة المحضة التي ترجح مثلاً على مثل من غير اعتبار علة، ولا غاية، ولا حكمة، قالوا: وكل ممكن عدل، والظلم هو الممتنع لذاته، فلو عذب أهل سماواته وأهل أرضه، لكان متصرفاً في ملكه، والظلم تصرف القادر في غير ملكه، وذلك مستحيل عليه سبحانه، قالوا: ولما كان الأمر

---

(١) رواه الإمام أحمد (٥/ ١٨٥ , ١٨٩)، وأبو داود (٤٦٩٩)، وابن ماجة (٧٧) وعبد الله بن أحمد في السنة رقم (٨٤٣)، وابن أبي عاصم في السنة رقم (٢٤٥) والطبراني في الكبير (٤٩٤٠)، والبيهقي في الكبرى (١٠/ ٢٠٤) من طريق: أبي سنان الشيباني، عن وهب بن خالد الحمصي، عن ابن الديلمي به.

وهذا إسناد رجاله ثقات إلا أبا سنان واسمه سعيد بن سنان قال الحافظ فيه: صدوق له أوهام.

تابعه أبو الزاهرية حدير بن كريب الحضرمي فيما رواه الأجري في الشريعة (رقم ٣٧٣) عن الفريابي وهو عنده في القدر (١٩٢) عن ميمون بن الأصبغ عن عبد الله بن صالح، عن معاوية بن صالح، عن أبي الزاهرية عن كثير بن مرة عن ابن الديلمي به. وهذا إسناد حسن في المتابعات والشواهد.

والحديث بطريقيه صحيح كما قال ابن القيم.

راجعاً إلى محض المشيئة لم تكن الأعمال سبباً للنجاة، فكانت رحمته للعباد هي المستقلة بنجاتهم لا أعمالهم، فكانت رحمته خيراً من أعمالهم، وهؤلاء راعوا جانب الملك، وعطَّلوا جانب الحمد، والله سبحانه له الملك وله الحمد.

وسلكت القدرية وادي العدل والحكمة، ولم يوفّوه حقه، وعطَّلوا جانب التوحيد والملك.

وحاروا في هذا الحديث ولم يدروا ما وجهه، وربما قابله كثير منهم بالتكذيب والردِّ له، وأن الرسول لم يقل ذلك، قالوا: وأيُّ ظلم يكون أعظم من تعذيب من استنفذ أوقات عمره كلّها، واستفرغ قواه في طاعته، وفعل ما يحبّه، ولم يعصه طرفة عين، وكان يعمل بأمره دائماً، فكيف يقول الرسول ﷺ إن تعذيب هذا يكون عدلاً لا ظلماً!

قالوا: ولا يقال: إن حقّه عليهم وما ينبغي له أعظم من طاعاتهم، فلا تقع تلك الطاعات في مقابلة نعمه وحقوقه، فلو عذبهم لعذبهم بحقّه عليهم، لأنهم إذا فعلوا مقدورهم من طاعته لم يكلفوا بغيره، فكيف يعذبون على ترك ما لا قدرة لهم عليه، وهل ذلك إلا بمنزلة تعذيبهم على كونهم لم يخلقوا السماوات والأرض ونحو ذلك مما لا يدخل تحت مقدورهم، قالوا: فلا وجه لهذا الحديث إلا ردَّه، أو تأويله، وحمله على معنى يصح وهو: أنه لو أراد تعذيبهم، لجعلهم أمة واحدة [على][1] الكفر، فلو عذبهم في هذه الحال، لكان غير ظالم لهم، وهو لم يقل: لو عَذَّبهم مع كونهم مطيعين له، عابدين له، لعذبهم وهو غير ظالم لهم، ثم أخبر أنه لو عَمَّهم بالرحمة لكانت رحمته لهم خيراً من أعمالهم، ثم أخبر أنه لا يقبل من العبد عمل حتى يؤمن بالقدر، والقدر هو علم الله بالكائنات وحكمه فيها.

---

(١) في (ق): (في).

ووقفت طائفة أخرى في وادي الحيرة بين القدر والأمر، والثواب والعقاب، فتارة يغلب عليهم شهود القدر، فغيبون به عن الأمر، وتارة يغلب عليهم شهود الأمر، فيغيبون به عن القدر، وتارة يبقون في حيرة وعمى.

وهذا كلّه إنما سببه الأصول الفاسدة، والقواعد الباطلة التي بنوا عليها، ولو جمعوا بين الملك والحمد، والربوبية والإلهية، والحكمة والقدرة، وأثبتوا له الكمال المطلق، ووصفوه بالقدرة التامة الشاملة، والمشيئة العامة النافذة التي لا يوجد كائن إلا بعد وجودها، والحكمة البالغة التي ظهرت في كل موجود، لعلموا حقيقة الأمر، وزالت عنهم الحيرة، ودخلوا إلى الله سبحانه من باب أوسع من السماوات السبع، وعرفوا أنه لا يليق بكماله المقدس إلاّ ما أخبر به عن نفسه على ألسنة رسله، وأن ما خالفه ظنون كاذبة وأوهام باطلة، تولدت من بين أفكار باطلة، وآراء مظلمة، فنقول وبالله التوفيق، وهو المستعان، وعليه التكلان، ولا حول ولا قوة إلا به:

الربُّ تبارك اسمه وتعالى جَدّه ولا إله غيره، هو المنعم على الحقيقة بصنوف النعم التي لا يحصيها أهل سماواته وأرضه، فإيجادهم نعمة منه، وجعلهم أحياء ناطقين نعمة منه، وإعطاؤهم الأسماع والأبصار والعقول نعمة منه، وإدرار الأرزاق عليهم على اختلاف أنواعها وأصنافها نعمة منه، وتعريفهم نفسه بأسمائه وصفاته وأفعاله نعمة منه، وإجراء ذكره على ألسنتهم ومحبته ومعرفته على قلوبهم نعمة منه، وحفظهم بعد إيجادهم نعمة منه، وقيامه بمصالحهم دقيقها وجليلها نعمة منه، وهدايتهم إلى أسباب مصالحهم ومعاشهم نعمة منه.

وذكر نعمه على سبيل التفصيل لا سبيل إليه، ولا قدرة للبشر عليه، ويكفي أنّ النَّفَسَ من أدنى نعمه التي لا يكادون يعتدون بها[1] وهو أربعة وعشرون ألف نفس في كل يوم وليلة، فللّه على العبد في النفَس خاصة أربعة وعشرون ألف نعمة كل يوم وليلة، دَعْ

(١) في ط: (يعدونها).

مـاعـدا ذلك من أصناف نعـمـه على العبـد، ولكل نعـمـة من هذه النعم حق من الشكر يستدعيه ويقتضيه، فإذا وزعت طاعات العبد كلّها على هذه النعم، لم يخرج قسط كل نعمة منها إلا جزءاً يسيراً جداً، لا نسبة له إلى قدر تلك النعمة بوجه من الوجوه.

قال أنس بن مالك: ينشر للعبد يوم القيامة ثلاثة دواوين، ديوان فيه ذنوبه، وديوان فيه النعم، وديوان فيه العمل الصالح فيأمر الله تعالى أصغر نعمة من نعمه فتقوم فتستوعب عمله كله ثم تقول: أي ربِّ، وعزتك وجلالك ما استوفيت ثمني، وقد بقيت الذنوب والنعم، فإذا أراد الله بعبد خيراً قال: ابن آدم، ضعَّفْتُ حسناتك، وتجاوزت عن سيئاتك، ووهبت لك نعمي فيما بيني وبينك»[(١)].

وفي صحيح الحاكم حديث صاحب الرمانة، الذي عَبَدَ اللهَ خمسمائة سنة، يأكل كل يوم رمّانة تخرج له من شجرة، ثم يقوم إلى صلاته، فيسأل ربَّه وقت الأجل أن يقبضه ساجداً، وأن لا يجعل للأرض عليه سبيلاً حتى يبعث وهو ساجد، فإذا كان يوم القيامة وقف بين يدي الربّ، فيقول تعالى: أدخلوا عبدي الجنة برحمتي، فيقول: يارِبِّ، بل بعملي! فيقول: أدخلوا عبدي الجنة برحمتي، فيقول: ربِّ، بل بعملي! فيقول الربُّ جلَّ جلاله: قايسوا عبدي بنعمتي عليه وبعمله، فتؤخذ نعمة البصر قد أحاطت بعبادة خمسمائة سنة، وبقيت نعمة الجسد فضلاً عليه، فيقول: أدخلوا عبدي النار، فيُجرّ إلى النّار، فينادي: ربِّ برحمتك، ربِّ برحمتك أدخلني الجنة، فيقول: رُدّوه، فيوقف بين يديه، فيقول: يا عبدي، من خلقك ولم تكن شيئاً؟ فيقول: أنت يارِبِّ، فيقول: من قوّاك [على عبادة][(٢)] خمسمائة سنة؟ فيقول: أنت

(١) رواه البزار، كشف الأستار (٤/ ١٦٠) رقم (٣٤٤٤) والدينوري في الجزء الأول من المجالسة (ل/ ٣) نسخة أحمد الثالث كلاهما من طريق صالح المري عن جعفر بن زيد العبدي عن أنس به.
قال الهيثمي: فيه صالح المري وهو ضعيف، المجمع (١٠/ ٢٥٧).
قال ابن كثير: غريب، وسنده ضعيف، التفسير (٤/ ٨٧٧) ط إحياء التراث.
قلت: وفيه أيضاً جعفر بن زيد العبدي لم يذكر بجرح ولا تعديل فهو مستور الحال، وأورده ابن حبان في الثقات (٦/ ١٣٣) تمشياً مع قاعدته..!
ورواه أبو نعيم في الحلية (٤/ ٢٥٢) عن عون بن عبد اللّه من قوله.
(٢) ساقطة من (خ) و(ق).

ياربّ، فيقول: من أنزلك في جبل وسط اللجّة، وأخرج لك الماء العذب من الماء المالح؟ وأخرج لك كل يوم رمانة، وإنما تخرج مَرَّة في السنة؟ وسألتني أن أقبضك ساجداً، ففعلت ذلك بك، فيقول: أنت ياربِّ، فيقول الله: فذلك برحمتي، وبرحمتي أدخلك الجنة»(1).

رواه من طريق يحيى بن بكير، حدثنا الليث بن سعد، عن سليمان بن هرم، عن محمد بن المنكدر، عن جابر عن النبي ﷺ، والإسناد صحيح، ومعناه صحيح لا ريب فيه، فقد صحَّ عنه ﷺ، أنه قال: «لن ينجو أحدٌ منكم بعمله»، وفي لفظ: «لن يدخل أحد منكم الجنة بعمله، قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: ولا أناً إلا أن يتغمدني الله برحمة منه وفضل»(2).

فقد أخبر ﷺ أنه لا ينجي أحداً عمله لا من الأولين ولا من الآخرين، إلا أن يرحمه ربّه تبارك وتعالى، فتكون رحمته له خيراً من عمله، لأن رحمته تنجيه وعمله لا ينجيه، فعلم أنه سبحانه لو عذب أهل سماواته وأرضه لعذبهم ببعض حقه عليهم.

ومما يوضحه: أنه كلما كملت نعمة الله على العبد، عظم حقّه عليه، وكان مايطالب به من الشكر أكثر مما يطالب به من هو دونه، فيكون حق الله عليه أعظم، وأعماله لا تفي بحقه عليه، وهذا إنما يعرفه حق المعرفة من عرف الله، وعرف نفسه،

---

(1) رواه العقيلي في الضعفاء الكبير (٢/ ١٤٤) وضعفه، والحاكم في المستدرك (٤/ ٢٥٠) من طريق: الليث بن سعد عن سليمان بن هرم عن محمد بن المنكدر عن جابر عن النبي ﷺ.
قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد، فإن سليمان بن هرم العابد من زهاد أهل الشام.
تعقبه الذهبي: لا والله!، وسليمان بن هرم غير معتمد.
ثم قال في الميزان: لم يصح هذا، والله تعالى يقول: ﴿ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ ولكن لا ينجي أحداً عمله من عذاب الله كما صح، بل أعمالنا الصالحة هي من فضل الله علينا، ومن نعمه، لا بحول منا، ولا بقوة، فله الحمد على الحمد له.
فتعقبه الحافظ ابن حجر: وفي استدلاله بما ذكر لعدم صحته نظر، ولما أخرج الحاكم في المستدرك هذا الحديث قال: صحيح، والليث بن سعد لا يروي عن المجهولين، اللسان (٣/ ٤١٦) ط (دار إحياء التراث) أي لقد وافق ابنُ حجر الحاكمَ وابنَ القيم في تصحيحه.
(2) رواه البخاري رقم (٦٤٦٣)، ومسلم (٢٨١٦).

هذا كله لو لم يحصل للعبد من الغفلة والإعراض والذنوب ما يكون في قبالة طاعاته، فكيف إذا حصل له من ذلك ما يوازن طاعاته أو يزيد عليها؟ فإن من حق الله على عبده أن يعبده لا يشرك به شيئاً، وأن يذكره ولا ينساه، وأن يشكره ولا يكفره، وأن يرضى به رباً، وبالإسلام ديناً، وبمحمد ﷺ رسولاً، وليس الرضا بذلك مجرد إطلاق هذا اللفظ، وحاله وإرادته تكذبه وتخالفه، فكيف يرضى به رباً من يتسخط ما يقضيه له، إذا لم يكن موافقاً لإرادته وهواه، فيظل ساخطاً به متبرماً، يرضى وربه غضبان، ويغضب وربّه راض، فهذا إنما رضي بحظه من ربه [حظ مَنْ][1] لم يرض بالله ربًا، وكيف يدعي الرضا بالإسلام ديناً من ينبذ أصوله خلف ظهره، إذا خالفت بدعته وهواه وفروعه وراءه إذا لم يوافق غرضه وشهوته، وكيف يصح الرضا بمحمد رسولاً لمن لم يحكّمه على ظاهره وباطنه، ويتلقَّ أصول دينه وفروعه من مشكاته وحده، وكيف يرضى به رسولاً من يترك ماجاء به لقول غيره، ولا يترك قول غيره لقوله ولا يحكمه ويحتج بقوله إلا إذا وافق تقليده ومذهبه، فإذا خالفه لم يلتفت إلى قوله.

والمقصود أن من حقه سبحانه على كل أحد من عبيده أن يرضى به ربًا وبالإسلام دينا وبمحمد رسولاً، وأن يكون حبه كله لله، وبغضه في الله، [وقوله لله]، وفعله لله وتركه لله، وأن يذكره ولا ينساه، ويطيعه ولا يعصيه، ويشكره ولا يكفره، وإذا قام بذلك كله، كانت نعم الله عليه أكثر من عمله، بل ذلك نفسه من نعم الله عليه حيث وفَّقَه له ويسَّره وأعانه عليه، وجعله من أهله واختصه به على غيره، فهو يستدعي شكراً آخر عليه، ولا سبيل له إلى القيام بما يجب لله من الشكر أبداً، فنعم الله تطالبه بالشكر، وأعماله لا تقابلها، وذنوبه وغفلته وتقصيره قد تستنفذ عمله.

فديوان النعم وديوان الذنوب يستنفذان طاعاته كلها، هذا وأعمال العبد مستحقه عليه بمقتضى كونه عبداً مملوكاً مستعملاً فيما يأمره به سيده، فنفسه مملوكة وأعماله

(١) في (ق) و(خ) (حظاً)، وفي ط (إنما رضي من ربه حظاً لم . .) ولعل الصواب ما أثبته والله أعلم.

مستحقة بموجب العبودية، فليس له شيء من أعماله، كما أنه ليس له ذرة من نفسه، فلا هو مالك لنفسه ولا صفاته ولا أعماله ولا لما بيده من المال في الحقيقة، بل كل ذلك مملوك عليه، مستحق عليه لمالكه، أعظم استحقاقاً من سيد اشترى عبداً بخالص ماله، ثم قال: اعمل، وأدِّ إليَّ، فليس لك في نفسك ولا في كسبك شيء، فلو عمل هذا العبد من الأعمال ما عمل، لرأى ذلك كله مستحقًا عليه لسيده، و[هو] حق من حقوقه عليه.

فكيف بالمنعم المالك على الحقيقة، الذي لا تُعَدُّ نعمه وحقوقه على عبده، ولا يمكن أن تقابلها طاعاته بوجه، فلو عذَّبه سبحانه لعذّبه وهو غير ظالم له، وإذا رحمه فرحمته خير له من أعماله، ولا تكون أعماله ثمنًا لرحمته البتة، فلولا فضل الله ورحمته ومغفرته ما هنأ أحداً عيشٌ البتة، ولا عرف خالقه، ولا ذكره، ولا آمن به، ولا أطاعه، فكما أن وجود العبد محض جوده وفضله ومنته عليه، وهو المحمود على إيجاده، فتوابع وجوده كلها كذلك، ليس للعبد منها شيء، كما ليس له في وجوده شيء، فالحمد كله لله، والفضل كله له، والإنعام كله له، والحق له على جميع خلقه، ومن لم ينظر في حقه عليه وتقصيره وعجزه عن القيام به فهو من أجهل الخلق بربه وبنفسه، ولا تنفعه طاعاته ولا يُسمع دعاؤه، قال الامام أحمد: حدثنا حجاح، حدثنا جرير بن حازم، عن وهب قال: بلغني أن نبي الله موسى عليه السلام مَرَّ برجل يدعو ويتضرع، فقال: يا ربّ ارحمه، فإني قد رحمته، فأوحى الله تعالى إليه: لو دعاني حتى ينقطع فؤاده ما استجبت له، حتى ينظر في حقي عليه.

والعبد يسير إلى الله سبحانه بين مشاهدة منَّتَه عليه ونعمه وحقوقه، وبين رؤية عيب نفسه وعمله وتفريطه وإضاعته، فهو يعلم أن ربَّه لو عذَّبه أشدَّ العذاب لكان قد عدل فيه، وأن أقضيته كلها عدل فيه، وأن ما هو فيه من الخير فمجرد فضله، ومنته وصدقته عليه، ولهذا كان في حديث سيد الاستغفار: «أبوء لك بنعمتك عليَّ، وأبوء بذنبي»[1]، فلا يرى نفسه الا مقصِّراً مذنبًا، ولا يرى ربّه إلا محسنًا متفضلاً، وقد

(١) رواه البخاري رقم (٦٣٠٦) من حديث شداد بن أوس.

قسم الله خلقه إلى قسمين لا ثالث لهما: تائبين وظالمين فقال ﴿**وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ**﴾ (الحجرات: ١١) وكذلك جعلهم قسمين معذبين وتائبين، فمن لم يتب فهو معذب ولا بُدَّ، قال تعالى ﴿**لِيُعَذِّبَ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكَاتِ وَيَتُوبَ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ**﴾ (الأحزاب: ٧٣).

وأمر جميع المؤمنين من أولهم إلى آخرهم بالتوبة، ولا يستثنى من ذلك أحد، وعلق فلاحهم بها، قال تعالى ﴿**وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعاً أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ**﴾ (النور: ٣١) وعدَّدَ سبحانه من جملة نعمه على خير خلقه وأكرمهم عليه، وأطوعهم له، وأخشاهم له، أن تاب عليه وعلى خواص أتباعه، فقال: ﴿**لَقَد تَّابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ مِن بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ**﴾(التوبة: ١١٧)، ثم كرر توبته عليهم، فقال: ﴿ **ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُ بِهِمْ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ**﴾(التوبة: ١١٧)، وقدم توبته عليهم على توبة الثلاثة الذين خلفوا، وأخبر سبحانه أن الجنة التي وعدها أهلها في التوراة والإنجيل والقرآن إنما يدخلها التائبون، فذكر عموم التائبين أولاً، ثم خَصَّ النبي والمهاجرين والأنصار بها، ثم خَصَّ الثلاثة الذين خُلِّفوا، فعلم بذلك احتياج جميع الخلق إلى توبته عليهم، ومغفرته لهم، وعفوه عنهم، وقد قال تعالى لسيد ولد آدم وأحبّ خلقه إليه: ﴿**عَفَا اللَّهُ عَنكَ**﴾(التوبة: ٤٣) فهذا خبر منه سبحانه وهو أصدق القائلين، أو دعاء لرسوله بعفوه عنه، وهو طلب من نفسه، وكان ﷺ يقول في سجوده، أقرب ما يكون من ربه: «أعوذ برضاك من سخطك، وأعوذ بعفوك من عقوبتك، وأعوذ بك منك، لاأحصي ثناء عليك، أنت كما أثنيت على نفسك»[1].

وقال لأطوع نساء الأمة وأفضلهن وخيرهن، الصديقة بنت الصديق، وقد قالت له: يا رسول الله، إن وافقت ليلة القدر فما أدعو به؟ قال: «قولي: اللهم إنك عفو

(١) رواه مسلم برقم (٤٨٦).

تحب العفو، فاعفُ عني»[1] قال الترمذي: حديث حسن صحيح.

وهو سبحانه لمحبته للعفو وللتوبة، خلق خلقه على صفات وهيئات وأحوال تقتضي توبتهم إليه، واستغفارهم و[طلبهم][2] عفوه ومغفرته، وقد روى مسلم في صحيحه من حديث أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ «لو لم تذنبوا، لذهب الله بكم، ولجاء بقوم يذنبون فيستغفرون الله، فيغفر لهم»[3].

والله تعالى يحب التوابين، والتوبة من أحب الطاعات إليه، ويكفي في محبتها شدة فرحه بها سبحانه كما في صحيح مسلم عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «قال الله عز وجل: أنا عند ظن عبدي بي، وأنا معه حين يذكرني، والله، لَلَّهُ أفرح بتوبة عبده، من أحدكم يجد ضالته في الفلاة»[4].

وفي الصحيحين من حديث عبدالله بن مسعود، عن رسول الله ﷺ: «لله أشد

---

(١) رواه الإمام أحمد (٦/ ١٧١، ١٨٢، ٢٠٨) والنسائي في عمل اليوم والليلة برقم (٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠)، والترمذي (٣٥١٣)، وابن ماجة (٣٨٥٠)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٩٢) من طرق عن: كهمس، والجريري كلاهما عن عبد الله بن بريدة عن عائشة به.
قال الترمذي: حديث حسن صحيح.
قلت: عبد اللّه بن بريدة ثقة إلا أنه لم يسمع من عائشة، كما نصَّ على ذلك الدارقطني (تهذيب ٥/ ١٤١) لذلك قال النسائي عن هذا الإسناد: مرسل، عمل اليوم والليلة (٨٨٠).
إلا أن عبد الله بن بريدة قد توبع، تابعه أخوه سليمان بن بريدة فيما رواه أحمد (٦/ ٢٥٨)، والنسائي في عمل اليوم والليلة (٨٨٣)، والطبراني في الدعاء (٩١٦) والحاكم(١/ ٥٣٠) من طريق الأشجعي عن الثوري عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة به.
وهذا إسناد صحيح إلى سليمان، وسليمان بن بريدة ثقة روى مسلم حديثه -دون البخاري- عن أبيه بريدة بن الحصيب الذي توفي سنة (٦٣)، وعائشة توفيت سنة (٥٨هـ) وقد روى عنها سليمان دون التصريح بالسماع ولم أجد من وَصَمَهَ بالتدليس أو الإرسال. فلعله سمعه منها.
قال الحاكم: حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه.
قال الذهبي: على شرط البخاري ومسلم. . !
وقد تقدم أن سليمان لم يرو له البخاري.
(٢) (طلبهم) ساقط من (ق) و(خ).
(٣) رواه مسلم برقم (٢٧٤٩).
(٤) رواه مسلم برقم (٢٦٧٥)، كتاب التوبة، باب الحض على التوبة والفرح بها.

فرحًا بتوبة عبده المؤمن، من رجل في أرض دَوِّيّة[(١)] مَهْلَكَة، معه راحلته عليها طعامه وشرابه، فنام فاستيقظ، وقد ذهبت، فطلبها حتى أدركه العطش، ثم قال: أرجع إلى المكان الذي كنت فيه، فأنام حتى أموت، فوضع رأسه على ساعده ليموت، فاستيقظ وعنده راحلته، عليها زاده وطعامه وشرابه، فالله أشد فرحاً بتوبة العبد المؤمن من هذا براحلته وزاده»[(٢)].

وفي صحيح مسلم عن النعمان بن بشير يرفعه إلى النبي ﷺ قال: «لله أشد فرحاً بتوبة عبده، من رجل حمل زاده ومزاده على بعير، ثم سار حتى كان بفلاة من الأرض، فأدركته القائلة، فنزل فقال تحت شجرة، فغلبته عينه، وانسلَّ بعيره، فاستيقظ فسعى شَرَفًا[(٣)] فلم يرَ شيئاً، ثم سعى شَرَفًا ثانيًا، فلم يرَ شيئاً، ثم سعى شَرَفًا ثالثاً، فلم يرَ شيئاً، فأقبل حتى أتى إلى مكانه الذي قال فيه، فبينا هو قاعد فيه، إذ جاء بعيره يمشي حتى وضع خطامه في يده، فالله أشد فرحًا بتوبة العبد من هذا حين وجد بعيره على حاله»[(٤)].

فتأمل محبته سبحانه لهذه الطاعة التي هي أصل الطاعات وأساسها، وإن من زعم أن أحداً من الناس مستغنٍ عنها ولا حاجة به إليها، فقد جهل حق الربوبية، ومرتبة العبودية، وينتقص بمن أغناه بزعمه عن التوبة من حيث زعم أنه معظم له، إذ عطله عن هذه الطاعة العظيمة التي هي من أجل الطاعات، [والقربة الشريفة التي هي من أجل القربات، وقال: لست من أهل هذه الطاعة][(٥)]، ولا حاجة بك إليها، فلا قدر الله، حق قدره، ولا قدر العبد حق قدره، [وقد][(٥)] جعل بعض عباده غنيًا عن مغفرة الله وعفوه وتوبته إليه، وزعم [أنه][(٥)] لا يحتاج إلى ربه في ذلك، وفي

(١) الدَوّية: الأرض القفر.
(٢) رواه البخاري برقم (٦٣٠٨) ومسلم (٢٧٤٤).
(٣) الشَّرَف: الشوط أو نحو ميل «المحيط ١٠٦٤، النهاية ٤٦٣».
(٤) رواه مسلم برقم (٢٧٤٥).
(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من (ق).

الصحيحين من حديث أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «لله أشدُّ فرحًا بتوبة عبده حين يتوب إليه، من أحدكم كان على راحلته بأرض فلاة فانفلتت منه، وعليها طعامه وشرابه، فأيس منها، فأتى شجرة، فاضطجع في ظلها وقد يئس من راحلته، فبينا هو كذلك إذا هو بها قائمة عنده فأخذ بخطامها، ثم قال من شدة الفرح: اللهم أنت عبدي، وأنا ربك، أخطأ من شدة الفرح»[1].

وأكمل الخلق، أكملهم توبة، وأكثرهم استغفاراً.

وفي صحيح البخاري عن أبي هريرة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «والله إني لأستغفر الله وأتوب إليه في اليوم أكثر من سبعين مرة»[2].

ولما سمع أبو هريرة هذا من النبي ﷺ كان يقول -ما رواه الإمام أحمد في كتاب الزهد عنه-: «إني لأستغفر الله في اليوم والليلة اثني عشر ألف مَرَّة، بقدر ديتي، ثم ساقه من طريق آخر، وقال: بقدر ذنبه».

وقال عبد الله بن الامام أحمد: ثنا يزيد بن هارون، أنبأ محمد بن راشد، عن مكحول، عن رجل، عن أبي هريرة قال: ما جلست إلى أحد أكثر استغفاراً من رسول الله ﷺ، قال الرجل: وما جلست إلى أحد أكثر استغفاراً من أبي هريرة.

وفي صحيح مسلم عن الأغر المزني أن رسول الله ﷺ قال: «إنه ليُغَان على قلبي، وإني لأستغفر الله في اليوم مائة مرة»[3].

وفي السنن والمسند من حديث ابن عمر، قال: «كنا نعدُّ لرسول الله ﷺ في المجلس الواحد مائة مرَّة «ربِّ اغفر لي، وتب عليَّ، إنك أنت التواب الرحيم» قال

---

(١) رواه البخاري برقم (٦٣٠٩) مختصراً، ومسلم (٢٧٤٧) واللفظ له.
(٢) رواه البخاري برقم (٦٣٠٧).
(٣) رواه مسلم برقم (٢٧٠٢)، والغين: بالغين المعجمة بمعنى الغيم، والمراد: ما يتغشى القلب.

الترمذي: هذا حديث حسن صحيح[1].

وقال الإمام أحمد: حدثنا إسماعيل، حدثنا يونس، عن حميد بن هلال، عن أبي بردة قال: جلست إلى شيخ من أصحاب رسول الله ﷺ في مسجد الكوفة، فحدثني، قال: سمعت رسول الله ﷺ أو قال: قال رسول الله ﷺ: «يا أيها الناس توبوا إلى الله عز وجل واستغفروه، فإني أتوب إلى الله واستغفره كل يوم مائة مرة»[2].

قال [الإمام] أحمد: وحدثنا يحيى، عن شعبة، حدثنا عمرو بن مرّة، قال: سمعت أبا بردة، قال: سمعت الأغر يحدث ابن عمر، أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «يا أيها الناس، توبوا إلى ربكم عز وجل، فإني أتوب إليه في اليوم مائة مرة»[3].

وقال أحمد: ثنا يزيد، أنا حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن أبي عثمان النهدي، عن عائشة قالت: كان النبي ﷺ يقول: «اللهم اجعلني من الذين إذا أحسنوا استبشروا، وإذا أساؤوا استغفروا»[4].

---

(١) رواه أحمد (٢/ ٢١)، وأبو داود (١٥١٦)، والنسائي في عمل اليوم والليلة (٤٦٢)، والترمذي (٣٤٣٤)، وابن ماجة (٣٨١٤) وابن السني (٣٧٠) من طرق عن مالك بن مغول عن محمد بن سوقة عن نافع عن ابن عمر به.
وهذا إسناد صحيح رجاله ثقات أثبات.
وتابع نافعاً مجاهدٌ فيما رواه أحمد (٢/ ٦٧) والنسائي في عمل اليوم والليلة (٤٦٣) من طريق زهير عن أبي إسحاق عن مجاهد به. قال النسائي: حفظ زهير، وتابعهما أيضاً أبو الفضل فيما رواه أحمد(٢/ ٨٤)، والنسائي (٤٦٤) في عمل اليوم عن شعبة عن يونس بن خباب عن أبي الفضل به... فالحديث صحيح.
ملاحظة: لقد اختلف رواة هذا الحديث في اللفظة الأخيرة منه «الرحيم» فبعضهم قال «الغفور» وبعضهم «الرحيم» وظاهر صنيع النسائي أنه رجّح «الغفور»، وكذلك الحافظ ابن حجر في الفتح (١١/ ١٢٢) ط دار الكتب العلمية.

(٢) مسند أحمد بن حنبل (٤/ ٢٦٠) ورواه أيضاً (٢/ ٢٦١)، والنسائي - في عمل اليوم والليلة (٤٤٨) من طريق حميد بن هلال عن أبي بردة به وهذا إسناد صحيح.

(٣) المسند (٤/ ٢١١) وهو عند مسلم أيضاً برقم (٢٧٠٢-٤٢).

(٤) رواه أحمد (٦/ ١٢٩، ١٤٤، ١٨٨)، وابن ماجة (٣٨٢٠) وأبو يعلى في مسنده (٤٤٧٢) والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٩/ ٢٣٢) ط دار الكتب، والبيهقي في شعب الإيمان (٦٩٩٢) من طريق حماد بن سلمة عن علي بن زيد بن جدعان عن أبي عثمان النهدي عن عائشة به.
قال العراقي: فيه علي بن زيد بن جدعان، مختلف فيه، تخريج الإحياء (٢/ ٧٧٢). =

وكان من دعائه ﷺ في أول الصلاة عند الاستفتاح بعد التكبير: «اللهم أنت ربي وأنا عبدك، ظلمت نفسي، واعترفت بذنبي، فاغفر لي، إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت، واهدني لأحسن الأخلاق، لا يهدي لأحسنها إلا أنت، واصرف عني سيئ الأخلاق ولا يصرف عني سيئها إلا أنت، لبيك وسعديك والخير في يديك، وأنا بك وإليك، تباركت وتعاليت، أستغفرك وأتوب إليك» رواه مسلم[1].

وفي الصحيحين عنه أنه كان يقول في دعاء الاستفتاح: «اللهم باعد بيني وبين خطاياي، كما باعدت بين المشرق والمغرب، اللهم نقّني من الخطايا، كما ينقّى الثوب الأبيض الدنس، اللهم اغسلني من خطاياي بالماء والثلج والبرد»[2] وكان يقول هذا سراً لم يعلم به أحد من خلفه، حتى سأله عنه أبو هريرة.

وروى عنه علي بن أبي طالب أنه كان إذا استفتح الصلاة قال: «لا إله إلا أنت سبحانك، ظلمت نفسي، وعملت سوءاً، فاغفر لي إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت»[3].

وفي الصحيحين أنه كان يقول في ركوعه وسجوده: «سبحانك اللهم، ربنا وبحمدك، اللهم اغفر لي»[4].

وفي صحيح مسلم من حديث عبد الله بن أبي أوفى، أنه ﷺ كان إذا رفع رأسه من الركوع، قال: «سمع الله لمن حمده، اللهم، ربنا لك الحمد ملْء السماوات، وملْء الأرض، وملْء ماشئت من شيء بعد، اللهم طهرني بالثلج والبرد والماء

= قال الحافظ فيه: ضعيف (٦٩٦)، قال ابن عدي: مع ضعفه يكتب حديثه (٦/ ٣٣٤) الكامل.
قلت: تابعه ثابت فيما رواه الحافظ البيهقي في الشعب (٦٩٩٦) من طريق الحسن بن المثنى البصري عن عفان عن حماد بن سلمة عن ثابت عن أبي عثمان النهدي به.
فإذا كان هذا محفوظاً فالحديث صحيح وإلا فهو كما سبق القول فيه.

(١) رواه مسلم في الصحيح برقم (٧٧١).
(٢) رواه البخاري (٧٤٤)، ومسلم (٥٩٨).
(٣) رواه البيهقي في السنن الكبرى (٢/ ٣٣) من طريق هشيم عن شعبة عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي بن أبي طالب به.
(٤) رواه البخاري (٧٩٤) ومسلم (٤٨٤).

البارد، اللهم طهرني من الذنوب والخطايا كما ينقّى الثوب الأبيض من الوسخ»[(١)].

وفي صحيح مسلم من حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ كان يقول في سجوده: «اللهم اغفر لي ذنبي كلّه، دقّه وجلّه، أوله وآخره، علانيته وسرّه»[(٢)].

وفي مسند الامام أحمد أنه كان يقول في صلاته: «اللهم اغفر لي ذنبي، ووسع لي في داري[(٣)] وبارك لي فيما رزقتني»[(٤)].

وفي صحيح مسلم عن فروة بن نوفل، قال: قلت لعائشة: حدثيني بشيءٍ كان رسول الله ﷺ يدعو به في صلاته، قالت: نعم، كان يقول: «اللهم إني أعوذ بك من شر ما عملت، ومن شر مالم أعمل»[(٥)].

---

(١) رواه مسلم (٤٧٦).
(٢) رواه مسلم (٤٨٣).
(٣) في (ق) و(خ) و(ط) والمطبوعة من مسند الإمام أحمد «ذاتي» ولكن نقل الحافظ في تعجيل المنفعة (١/ ٤٧٧) ترجمة (٢٤٤) هذا الحديث عن المسند بلفظ «داري» وكذلك في جميع مصادر التخريج الآتية ورد بلفظ «داري» وهو أصحّ معنى «والله أعلم».
(٤) رواه أحمد (٥/ ٣٦٧, ٣٧٥) من طريق الجريري عن ابن القعقاع عن رجل من بني حنظلة رمَقَ صلاة النبي صلى الله عليه وسلم.
وابن القعقاع هذا اسمه حميد، وقيل عبيد، قال أبو زرعة العراقي: لا أعرفه، ذيل الكاشف (٨٦)، وقال الحسيني: مجهول (الإكمال ١٩٩)، قال الحافظ ابن حجر: فأما الراوي له مسنداً كان أو مرسلاً فاختلف في اسمه ولا يعرف حاله، تعجيل المنفعة (١/ ٤٧٧) ترجمة ٢٤٤، فالإسناد ضعيف.
قال الحافظ أيضاً: وللحديث شاهد من حديث أبي موسى في الدعاء للطبراني. المصدر السابق.
قلت: حديث أبي موسى رواه أحمد أيضاً (٤/ ٣٩٩) والنسائي في عمل اليوم والليلة (رقم ٨٠)، والطبراني في الدعاء (١٠٩٤) وأبو يعلى في مسنده (٧٢٧٣) كلهم من طريق عباد بن عباد عن أبي مجلز عن أبي موسى به، وهذا إسناد حسن.
وله شاهد من حديث أبي هريرة رواه الترمذي (٣٥٠٠) والطبراني في الأوسط (٦٨٩١) وفي الصغير (١٠٢١) عن الجريري عن ضريب بن نقير عن أبي هريرة به.
قال الترمذي: هذا حديث غريب. قلت: ضريب لم يسمع من أبي هريرة، والجريري اختلط. والحديث صحيح بشواهده.
(٥) رواه مسلم برقم (٢٧١٦).

وكان يقول بين السجدتين: «اللهم اغفر لي، وارحمني، واجبرني، واهدني وارزقني»[1].

وكان يقول في قيامه إلى الصلاة بالليل: «اللهم لك الحمد» الحديث، وفيه: «فاغفر لي ماقدمت وما أخرت، وما أسررت وما أعلنت»[2].

[وكان يقول في آخر صلاته قبل التسليم: «اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت، وما أسررت وما أعلنت]، وماأسرفت وما أنت أعلم به مني، أنت المقدم وأنت المؤخر، لا إله إلا أنت»[3].

وفي الصحيحين عن أبي موسى الأشعري أن النبي ﷺ كان يدعو بهذا الدعاء: «اللهم اغفر لي خطيئتي وجهلي، وإسرافي في أمري، وما أنت أعلم به مني، أنت المقدم وأنت المؤخر، وأنت على كل شيء قدير»[4].

وحقيقة الأمر أن العبد فقير إلى الله من كل وجه، وبكل اعتبار، فهو فقير إليه من جهة [ربوبيته له، وإحسانه إليه، وقيامه بمصالحه وتدبيره له، وفقير إليه من جهة] إلهيته، وكونه معبودَه وإلَهه، ومحبوبَه الأعظم الذي لا صلاح له، ولا فلاح، ولا

---

(١) رواه أبو داود (٥٨٠)، والترمذي (٢٨٤)، (٢٨٥)، وابن ماجة (٨٩٨) والحاكم (١/ ٢٦٢)، والبيهقي (٢/ ١٢٢) كلهم من طريق كامل أبي العلاء عن حبيب بن أبي ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به.
وأعل:
١- حبيب بن أبي ثابت: كثير الإرسال والتدليس وقد عنعنه، تقريب(٢١٨)- أ. هـ أفاده البوصيري في مصباح الزجاجة «السنن ٨٩٨».
٢- قال الحافظ ابن حجر: فيه كامل أبو العلاء وهو مختلف فيه، التلخيص الحبير (١/ ٤٦٥) ط دار قرطبة.
٣- اختلف على كامل أبي العلاء، فذكر الترمذي أن بعضهم رواه عنه مرسلاً أ. هـ أفاده ابن التركماني في الجوهر النقي «السنن ٢/ ١٢٢».
وعليه فالحديث ضعيف بهذا الإسناد. وقول الحاكم: صحيح الإسناد، فيه تساهل لا يخفى، والله أعلم.

(٢) رواه البخاري برقم (١١٢٠)، ومسلم (٧٦٩).

(٣) رواه مسلم رقم (٧٧١)..

(٤) رواه البخاري (٦٣٩٩)، ومسلم (٢٧١٩).

نعيم، ولا سرور، إلا بأن يكون أحبَّ شيء إليه، فيكون أحبَّ إليه من نفسه، وأهله وماله وولده ووالده، ومن الخلق كلهم، وفقير إليه من جهة [معافاته له من أنواع البلاء، فإنه إن لم يعافه منها، هلك ببعضها، وفقير إليه من جهة] عفوه عنه ومغفرته له، فإن لم يعفُ عن العبد، ويغفر له، فلا سبيل له إلى النجاة، فما نجا أحد إلا بعفو الله، ولا دخل الجنة إلا برحمة الله، وكثير من الناس ينظر إلى نفس ما يتاب منه، فيراه نقصًا، ولا ينظر إلى كمال الغاية الحاصلة بالتوبة، وأن العبد بعد التوبة النصوح خيرٌ منه قبل الذنب، ولا ينظر إلى كمال الربوبية وتفرد الربِّ بالكمال وحده، وإن لوازم البشرية لا ينفك منها البشر، وأن التوبة غاية كل أحد من ولد آدم وكماله، كما كانت هي غايته وكماله، فليس للعبد كمال بدون التوبة البتة، كما أنه ليس له انفكاك عن سببها.

فالله سبحانه هو المتفرد المستأثر بالغنى والحمد من كل وجه، وبكل اعتبار، والعبد هو الفقير المحتاج إليه، المضطر إليه بكل وجه، وبكل اعتبار، فرحمته للعبد خير له من عمله، فإن عمله لا يستقل بنجاته ولا بسعادته، ولو وكل إلى عمله لم ينج به [البتَّة]، فهذا بعض ما يتعلق بقوله ﷺ: «إن الله لو عَذَّبَ أهل سماواته وأهل أرضه، لعذبهم وهو غير ظالم لهم»[1].

ومما يوضحه: أن شكره سبحانه مستحق عليهم بجهة ربوبيته لهم، وكونهم عبيده ومماليكه، وذلك يوجب عليهم أن يعرفوه ويعظموه ويوحدوه، ويتقربوا إليه تقرب العبد المحب لسيده، الذي يتقلب في نعمه، ولا غناء به عنه طرفة عين، فهو يدأب في التقرب إليه بجهده ويستفرغ في ذلك وسعه وطاقته، ولا يعدل به سواه في شيء من الأشياء، ويؤثر رضا سيده على إرادته وهواه، بل لا هوى له ولا إرادة إلا فيما يريده سيده ويحبه، وهذا يستلزم علومًا وأعمالاً وإرادات وعزائم لا يعارضها غيرها، ولا يبقى لها معها التفات إلى غيره بوجه، ومعلوم أن ما طُبع عليه البشر لا

(١) تقدم تخريجه ص(٢١٤).

يفي بذلك، وما يستحقه الربّ جَلَّ جلاله لذاته، وأنه أهل أن يعبد، أعظم مما يستحقه لإحسانه، فهو المستحق لنهاية العبادة والمحبَّة والخضوع والذل لذاته ولإحسانه وإنعامه، وفي بعض الآثار: «لو لم أخلق جنةً ولا ناراً، أما كنت[1] أهلاً أن أعبد؟» ولهذا يقول أعبد خلقه له يوم القيامة وهم الملائكة: «سبحانك ما عبدناك حق عبادتك».

فمن كرمه وجوده ورحمته، أن رضي من عباده بدون اليسير مما ينبغي أن يعبد به، ويستحقه لذاته وإحسانه فلا نسبة للواقع منهم إلى ما يستحقه بوجه من الوجوه، فلا يسعهم إلا عفوه وتجاوزه، وهو سبحانه أعلم بعباده منهم بأنفسهم، فلو عذبهم لعذبهم بما يعلمه منهم، وإن لم يحيطوا به علماً، ولو عذبهم قبل إرسال رسله إليهم على أعمالهم لم يكن ظالماً لهم، كما أنه سبحانه لم يظلمهم بمقته[2] لهم قبل إرسال رسوله على كفرهم وشركهم وقبائحهم، فإنه سبحانه نظر إلى أهل الأرض فمقتهم عربهم وعجمهم، إلا بقايا من أهل الكتاب.

ولكن أوجب على نفسه إذْ[3] كتب عليها الرحمة، أنه لا يعذّبُ أحداً إلاّ بعد قيام الحجّة عليه برسالته.

وسر المسألة أنه لما كان شكر المنعم على قدره، وعلى قدر نعمه، ولا يقوم بذلك أحد، كان حقّه سبحانه على كل أحد، وله المطالبة به، فإن لم يغفر له ويرحمه وإلا عَذَّبه، فحاجتهم إلى مغفرته ورحمته وعفوه، كحاجتهم إلى حفظه وكلاءته ورزقه، فإن لم يحفظهم هلكوا، وإن لم يرزقهم هلكوا، وإن لم يغفر لهم ويرحمهم هلكوا وخسروا، ولهذا قال أبوهم آدم عليه السلام وأمهم [حواء][4] ﴿ **رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ** ﴾(الأعراف: ٢٣) وهذا شأن ولده من بعده.

---

(١) في ط (لكنت).
(٢) في (ق): (بغثه).
(٣) في (ق): (أو).
(٤) «حواء» ساقطة من (ق) و(خ).

وقد قال موسى كليمه سبحانه: ﴿رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي﴾(القصص: ١٦). وقال ﴿سُبْحَانَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ﴾(الأعراف: ١٤٣) وقال﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلأَخِي وَأَدْخِلْنَا فِي رَحْمَتِكَ وَأَنتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾ (الأعراف: ١٥١) وقال ﴿ أَنتَ وَلِيُّنَا فَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا وَأَنتَ خَيْرُ الْغَافِرِينَ﴾(الأعراف: ١٥٥).

وقال خليله إبراهيم: ﴿رَبِّ اجْعَلْنِي مُقِيمَ الصَّلاةِ وَمِن ذُرِّيَّتِي رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَاءِ ﴿٤٠﴾ رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ الْحِسَابُ﴾(إبراهيم: ٤٠، ٤١) وقال ﴿الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ﴾(الشعراء: ٧٨) إلى قوله ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ﴾(الشعراء: ٨٢).

وقال أول رسله إلى أهل الأرض: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَسْأَلَكَ مَا لَيْسَ لِي بِهِ عِلْمٌ وَإِلاَّ تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُن مِّنَ الْخَاسِرِينَ﴾(هود: ٤٧) وقال تعالى لأكرم خلقه عليه وأحبهم إليه: ﴿ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾(محمد: ١٩) وقال: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلا تَكُن لِّلْخَائِنِينَ خَصِيمًا ﴿١٠٥﴾ وَاسْتَغْفِرِ اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾(النساء: ١٠٥، ١٠٦) وقال: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ﴿١﴾ لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَيَهْدِيَكَ صِرَاطًا مُّسْتَقِيمًا﴾(الفتح: ١، ٢) وقد تقدم حديث ابن عباس في دعائه ﷺ: «رب أعني، ولا تعن عليّ، وفيه: ربِّ تقبّل توبتي واغسل حوبتي»[1] الحديث.

وقد أخبر سبحانه عن أعبد البشر داود أنه ﴿اسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ﴾(ص: ٢٤) قال تعالى﴿فَغَفَرْنَا لَهُ ذَلِكَ﴾(ص: ٢٥).

وقال عن نبيه سليمان: ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَانَ وَأَلْقَيْنَا عَلَىٰ كُرْسِيِّهِ جَسَدًا ثُمَّ أَنَابَ ﴿٣٤﴾ قَالَ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكًا لاَّ يَنبَغِي لأَحَدٍ مِّنْ بَعْدِي إِنَّكَ أَنتَ الْوَهَّابُ﴾(ص: ٣٤، ٣٥).

---

(١) تقدم تخريجه ص (٣٤٠).

وقال عن نبيه يونس أنه ناداه في الظلمات ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ (الأنبياء: ٨٧).

وقال صديق الأمة وخيرها، وأبرها وأتقاها لله بعد رسوله: يا رسول الله، علمني دعاء أدعو به في صلاتي، فقال: «قل: اللهم إني ظلمت نفسي ظلمًا كثيراً، ولا يغفر الذنوب إلا أنت، فاغفر لي مغفرة من عندك، وارحمني إنك أنت الغفور الرحيم»[١]، فاستفتح الخبر عن نفسه بأداة التوكيد، التي تقتضي تقرير ما بعدها، ثم ثنّى بالإخبار عن ظلمه لنفسه، ثم وصف ذلك الظلم بأنه ظلم كثير، ثم طلب من ربه أن يغفر له مغفرة من عنده، أي لا يبلغها عمله ولا سعيه، بل هي محض منّته وإحسانه، وأكبر من عمله، فإذا كان هذا شأن من وزن بالأمة فرجح بهم، فكيف بمن دونه؟

وأيضاً[٢]: فإن حق الله على عبده أن يطيعه ولا يعصيه، ويذكره ولا ينساه، ويشكره ولا يكفره، فتكون هذه حاله دائمًا لا يفتر[٣] عنها، ولا يفارقها طرفة عين، ولا نفسًا واحداً، ومعلوم أن الغفلة والذهول، والاشتغال أحياناً بغير[٤] ذلك واقع ولابدَّ، وهو سبب التعذيب الذي هو الألم، وليس في الحديث أنه لو عذبهم في النار سرمداً [أبداً][٥] لكان غير ظالم لهم، والأعمُّ لا يستلزم الأخص، بل لو آلم من غفل عن ذكره وشكره وعبادته، وأوصل إليه عذابًا بحسبه لكان غير ظالم له، وعلى كل حال فكمال حقوقه على أهل السماوات والأرض، يستلزم وجوب كمال عبوديته التي تقتضيها عظمة المنعم وكثرة نعمه ودوامها، وذلك غير مقدور، والمقدور منه لابد أن يعرض فيه من النقص ما يناسب نقص المخلوق، فلا يسعه إلا المغفرة والرحمة.

(١) رواه البخاري برقم (٨٣٤) ومسلم برقم (٢٧٠٥).
(٢) قوله: وأيضا- إلى نهاية الباب ساقط من ط.
(٣) في (ق): (يغير).
(٤) في (ق): «بعض».
(٥) ساقطة من (ق).

الباب السابع عشر

في الكسب والجَبْر ومعناهما لغة واصطلاحاً وإطلاقهما نفياً وإثباتاً، وما دَلَّ عليه السمع والعقل من ذلك

أما الكَسْبُ فأصله في اللغة الجمع، قاله الجوهري، قال: وهو طلب الرزق، يقال: كَسَبْتُ شيئاً واكتَسَبْتُه بمعنى، وكَسَبْتُ أهلي خيراً، وكَسَبْت الرجلَ مالاً فكَسَبَه، وهذا مما جاء على فَعَلْتُه فَفَعَل، والكواسب الجوارح، وتكسَّبَ تكلَّفَ الكسب، انتهى.

والكسب قد وقع في القرآن على ثلاثة أوجه:

أحدها: عقد القلب وعزمه، كقوله تعالى: ﴿**لا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ**﴾(البقرة: ٢٢٥)، أي بما عزمتم عليه وقصدتموه، وقال الزجاج: أي يؤاخذكم بعزمكم على أن لاتبروا، وأن لا تتقوا، وأن تعتلوا[١] في ذلك بأنكم حلفتم.

وكأنه التفت إلى لفظ المؤاخذة، وأنها تقتضي تعذيبًا، فجعل كسب قلوبهم عزمهم على ترك البرّ والتقوى لمكان اليمين، والقول الأول أصح، وهو قول جمهور أهل التفسير، فإنه قابل به لغو اليمين، وهو أن لايقصد اليمين، فكسب القلب المقابل للغو اليمين هو عقده وعزمه، كما قال في الآية الأخرى: ﴿ **وَلَكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ الأَيْمَانَ**﴾(المائدة: ٨٩)، فتعقيد الأيمان هو كسب القلب.

الوجه الثاني من الكسب: كسب المال من التجارة قال تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا**

---

(١) في (ق): (تعلنوا).

﴿أَنفِقُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُم مِّنَ الْأَرْضِ﴾(البقرة: ٢٦٧)، فالأول للتجار، والثاني للزُّرَّاع.

والوجه الثالث من الكسب: السعي والعمل، كقوله تعالى **﴿لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾**(البقرة: ٢٨٦)، وقوله **﴿بِمَا كُنتُمْ تَكْسِبُونَ﴾** (الأعراف: ٣٩) وقوله **﴿وَذَكِّرْ بِهِ أَن تُبْسَلَ نَفْسٌ بِمَا كَسَبَتْ﴾** (الأنعام: ٧٠) **﴿فَمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾**(الشورى: ٣٠)، فهذا كله للعمل.

واختلف الناس في الكسب والاكتساب، هل هما بمعنى واحد، أم بينهما فرق؟ فقالت طائفة: معناهما واحد، قال أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي: وهو الصحيح عند أهل اللغة، ولا فرق بينهما، قال ذو الرمة:

. . . . ألفى أباه بذاك الكسب يكتسب[1]

وقال الآخرون: الاكتساب أخص من الكسب، لأن الكسب ينقسم إلى كسبه لنفسه ولغيره، ولا يقال: يكتسب أهله، قال الحطيئة:

ألقيت كاسبهم في قعرِ مظلمةٍ فاغفرْ هداك مليك الناس ياعمر[2]

قلت: والاكتساب افتعال، وهو يستدعي اهتماماً وتعملاً واجتهاداً، وأما الكسب فتصح نسبته بأدنى شيء، ففي جانب الفضل جعل لها [ما لها][3] فيه أدنى سعي، وفي جانب العدل لم يجعل عليها إلا ما لها فيه اجتهاد واهتمام.

وأما الجبر فيرجع في اللغة إلى ثلاثة أصول:

أحدها أن يغني الرجل من فقر، أو يجبر عظمه من كسر، وهذا من

---

(١) ديوان ذي الرمة بشرح الخطيب التبريزي (ص٤٥) ط/ دار الكتاب العربي، وصدر البيت.
ومُطْعَمُ الصيّد هبّالٌ لبغيته . . . .

(٢) ديوان الحطيئة ص (١٦٤) ط/ دار صادر.

(٣) ساقطة من (ق).

الإصلاح، وهذا الأصل يستعمل لازماً ومتعدياً، تقول: جَبَرْتُ العَظْمَ، وجَبَرَ العظمُ، وقد جمع العجاج بينهما في قوله:

قَدْ جَبَرَ الدِّينَ الإلهُ فَجَبَرْ[1]

الأصل الثاني: الإكراه والقهر، وأكثر ما يستعمل هذا على أفْعَلَ، يقال: أجبرته على كذا، إذا أكرهته عليه، ولا يكاد يجيء: جبرته عليه، إلا قليلاً.

والأصل الثالث: من العزِّ والامتناع، ومنه نخلة جَبَّارة، قال الجوهري: والجبَّار من النخل ما طال وفات اليد، قال الأعشى:

طَريقٌ وجَبَّارٌ رواءٌ أصولهُ ... عليه أبابيلٌ من الطير تَنْعَبُ

وقال الأخفش في قوله تعالى ﴿إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ﴾(المائدة: ٢٢) قال: أراد الطول والقوة والعظم، ذهب في هذا إلى الجبَّار من النخل، وهو الطويل الذي فات الأيدي، ويقال: رجل جبَّار، إذا كان طويلاً عظيمًا قويًا، تشبيهًا بالجبَّار من النخل، قال قتادة: كانت لهم أجسام وخلق عجيبة ليست لغيرهم.

وقيل: الجبَّار ههنا من جَبَره على الأمر إذا أكرهه عليه، قال الأزهري: وهي لغة معروفة وكثير من الحجازيين يقولونها، ، وكان الشافعي رحمه الله يقول: جَبَرَه السلطان، ويجوز أن يكون الجبّار من أجبره على الأمر إذا أكرهه، قال الفراء: لم أسمع فَعَّالاً من أفْعَلَ إلا في حرفين، وهما جَبَّار من أجْبَرَ، ودَرَّاك من أدْرَكَ، وهذا اختيار الزجاج، قال: الجبار من الناس العاتي الذي يُجبر الناس على ما يريد.

وأما الجبَّار من أسماء الربّ تعالى فقد فُسِّر بأنه الذي يجبر الكسير ويغني الفقير، والربُّ تبارك وتعالى كذلك، ولكن ليس هذا معنى اسمه الجبار: ولهذا قرنه باسمه

(١) ديوان العجاج بشرح الأصمعي (ص٦٣) ط/ دار الشرق العربي، ويليه: وعوّر الرحمنُ من ولّى العور.

المتكبر، وإنما هو من الجبروت، وكان النبي ﷺ يقول: «سبحان ذي الجبروت والملكوت والكبرياء والعظمة»(١)، فالجبّار اسم من أسماء التعظيم كالمتكبر والملك والعظيم والقهار، قال ابن عباس في قوله تعالى: ﴿الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ﴾ (الحشر: ٢٣) هو العظيم، وجبروت الله عظمته.

والجبَّار من أسماء الملوك، والجَبْر المَلك، والجبابرة الملوك، قال الشاعر:

وأَنعِمْ صَبَاحًا أيها الجَبْرُ

أي: أيها الملك، وقال السدي: هو الذي يجبر الناس ويقهرهم على مايريد، وعلى هذا فالجبار معناه القهار، وقال محمد بن كعب: إنما سمي الجبّار لأنه جبر الخلق على ما أراد، والخلق أدق شأنًا من أن يعصوا ربَّهم طرفة عين إلا بمشيئته، قال الزجاج: الجبَّار الذي جبر الخلق على ما أراد، وقال ابن الأنباري: الجبَّار في صفة الربِّ سبحانه الذي لا يُنَال، ومنه قولهم: نخلة جَبَّارة، إذا فاتت يد المتناول، فالجبَّار في صفة الربِّ سبحانه وتعالى ترجع إلى ثلاثة معان: الملك والقهر والعلو، فإن النخلة إذا طالت وارتفعت وفاتت الأيدي، سميت جبَّارة، ولهذا جعل سبحانه اسمه الجبَّار مقروناً بالعزيز والمتكبر، وكل واحد من هذه الأسماء الثلاثة يتضمن الاسمين الآخرين، وهذه الأسماء الثلاثة نظير الأسماء الثلاثة، وهي: الخالق البارئ المصور، فالجبار المتكبر يجريان مجرى التفصيل لمعنى اسم العزيز، كما أن البارئ المصور تفصيل لمعنى اسم الخالق، فالجبار من أوصافه يرجع إلى كمال القدرة والعزة والملك، ولهذا كان من أسمائه الحسنى.

وأما المخلوق فاتصافه بالجبَّار ذَمٌّ له ونقص، قال تعالى ﴿كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَىٰ

---

(١) رواه أبو داود رقم (٨٧٣)، والنسائي رقم (١٠٤٨، ١١٣١) والترمذي في الشمائل رقم (٢٩٦) عن معاوية بن صالح، عن عمرو بن قيس، عن عاصم بن حميد عن عوف بن مالك عن النبي ﷺ، وهذا إسناد لا بأس به لأجل معاوية بن صالح، قال الحافظ: صدوق له أو هام، تقريب (٩٥٥).

كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾(غافر: ٣٥) وقال لرسوله ﷺ ﴿وَمَا أَنتَ عَلَيْهِم بِجَبَّارٍ﴾ (ق: ٤٥) أي مسلط[١] تقهرهم وتكرههم على الإيمان، وفي الترمذي وغيره عن النبي ﷺ: «يحشر الجبَّارون والمتكبرون يوم القيامة أمثال الذرِّ يطؤهم الناس»[٢].

﴿فصل﴾ إذا عرف هذا فلفظ الكسب تطلقه القدرية على معنى، والجبرية على معنى، وأهل السنة والحديث على معنى.

فكسب القدرية هو وقوع الفعل عندهم بإيجاد العبد وإحداثه ومشيئته، من غير أن يكون الله شاءه أو أوجده.

وكسب الجبرية لفظ لا معنى له، ولا حاصل تحته، وقد اختلفت عباراتهم فيه، وضربوا له الأمثال، وأطالوا فيه المقال، فقال القاضي: الكسب ما وجدوا عليه قدرة محدثة، وقيل: إنه المتعلق بالقادر على غير جهة الحدوث، وقيل: إنه المقدور بالقدرة الحادثة. قالوا: ولسنا نريد بقولنا ما وجدوا عليه قدرة محدثه أنها قدرة على وجوده، فإن القادر على وجوده هو اللّه وحده، وإنما نعني بذلك أن للكسب تعلقاً بالقدرة الحادثة، لا من باب الحدوث والوجود.

---

(١) في (خ): (مغلط) والمثبت من (ق) و(ط).

(٢) لم يروه الترمذي بهذا اللفظ، واللفظ الذي أورده المصنف رواه البزار وأبو القاسم بن صصرى في أماليه (اللآلىء ٢/ ٤٤٨) من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة به- قال العراقي: **إسناده حسن**، تخريج أحاديث الإحياء (٥/ ٢٠١٧).
وللحديث عدة شواهد:
١- من حديث عبد الله بن عمرو دون قوله: يطؤهم الناس.. مع زيادة في آخره: رواه ابن المبارك (الرقائق ص٥٢) وأحمد (٢/ ١٧٨) والحميدي (٥٩٨) والترمذي (٢٤٩٢) من طريق محمد بن عجلان عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وتابع ابن عجلان داودُ بن شابور عند الحميدي (٥٩٨)، وتابعه أيضاً عيسى ابن أبي عيسى الخياط عند ابن أبي حاتم في تفسيره (الكواكب الدراري لابن عروة الحنبلي ١٣/ ل٢١، مخطوط دار الكتب) فالإسناد حسن.
٢- من حديث جابر رواه البزار اللآليء (٢/ ٤٤٧) من طريق القاسم بن عبد الله العمري عن محمد بن المنكدر عن جابر به. والقاسم متروك.
٣- من حديث عوف بن مالك الأشجعي رواه ابن عدي وفيه متروك أيضاً.

وقال الأسفرائيني: حقيقة الخلق من الخالق وقوعه بقدرته، من حيث صحَّ انفراده به، وحقيقة الفعل وقوعه بقدرته، وحقيقة الكسب من المكتسب وقوعه بقدرته مع انفراده به، ويختص القديم تعالى بالخلق، ويشترك القديم والمحدث في الفعل، ويختص المحدث بالكسب.

قلت: مراده أن إطلاق لفظ الخلق لا يجوز إلا على الله وحده، وإطلاق لفظ الكسب يختص بالمحدث، وإطلاق لفظ الفعل يصحُّ على الربِّ سبحانه والعبد، وقال أيضًا: كل فعل يقع على التعاون كان كسبًا من المستعين.

قلت: يريد أن الخالق يستقل بالخلق والإيجاد، والكاسب إنما يقع منه الفعل على جهة المعاونة والمشاركة منه ومن غيره، لا يمكنه أن يستقل بإيجاد شيء البتَّة.

وقال آخرون: قدرة المكتسب تتعلق بمقدوره على وجه ما، وقدرة الخالق تتعلق به من جميع الوجوه.

قالوا: وليس كون الفعل كسبًا من حقائقه التي تختصه، بل هو معنى طرأ عليه كما يقول منازعونا من المعتزلة: إن هذه الحركة لطف، وهذا الفعل لطف، وصيغة «افعلْ» تصير أمراً بالإرادة لا أنها حدثت بالإرادة، واعتقاد الشيء على ما هو به يصير علمًا بسكون النفس إليه، لا أنه يحدث كذلك به، والأشياء قد تقترن في الوجود فتتغير أوصافها وأحكامها، قالوا: فالحركة إذا صادفت المتحرك بها على وجه مخصوص تسمى سباحة مثلاً، ولطمًا، ومشيًا، ورقصًا.

وقال الأشعري وابن الباقلاني: الواقع بالقدرة الحادثة هو كون الفعل كسبًا، دون كونه موجوداً، أو محدثًا، فكونه كسبًا وصف للوجود بمثابة كونه معلوماً.

ولخص بعضُ متأخريهم هذه العبارات بأن قال: الكسبُ عبارة عن الاقتران العادي بين القدرة المحدثة والفعل، فإن الله سبحانه أجرى العادة بخلق الفعل عند قدرة

العبد وإرادته لا بهما، فهذا الاقتران هو الكسب، ولهذا قال كثير من العقلاء: إن هذا من محالات الكلام، وإنه شقيق أحوال أبي هاشم، وطفرة النَظَّام، والمعنى القائم بالنفس الذي يسميه القائلون به كلامًا، وشيء من ذلك غير معقول ولا متصور.

والذي استقر عليه قول الأشعري: أن القدرة الحادثة لا تؤثر في مقدورها، ولم يقع المقدور ولا صفة من صفاته بها، بل المقدور بجميع صفاته واقع بالقدرة القديمة، ولا تأثير للقدرة الحادثة فيه، وتابعه على ذلك عامة أصحابه، والقاضي أبو بكر يوافقه مرَّة، ومرَّة يقول: القدرة الحادثة لا تؤثر في إثبات الذات وإحداثها، ولكنها تقتضي صفة للمقدور زائدة على ذاته تكون حالاً له.

ثم تارة يقول: تلك الصفة التي [هي](١) من أثر القدرة الحادثة مقدورة لله تعالى، ولم يمتنع من إثبات هذا المقدور بين قادرين على هذا الوجه.

وقد اضطربت آراء أتباع الأشعري في الكسب اضطرابًا عظيمًا، واختلفت عباراتهم فيه اختلافًا كثيراً، وقد ذكره كله أبو القاسم سليمان بن ناصر(٢) الأنصاري في شرح الإرشاد، وذكر اختلاف طرائقهم واضطرابهم فيه، ثم قال: وقد قال الأستاذ في المختصر: قول أهل الحق في الكسب لا يرجع إلى إثبات قدرة العبد عليه كما يقال: إنه معلوم له، إلا أن الإمام(٣) ادعى على الأستاذ أنه أثبت للقدرة الحادثة أثراً في الحدوث، فإنه لما نفى الأحوال وأثبت للقدرة الحادثة أثراً فلا يعقل الجمع بينهما إلا أن يكون الأثر في الحدوث.

ثم ذكر لنفسه مذهبًا ذكره في الكتاب المترجم بالنظامية، وانفرد به عن

---

(١) زيادة من ط.

(٢) في (ق) و(خ) «ماجة» وهو خطأ، وهو أبو القاسم سليمان بن ناصر بن عمران الأنصاري فقيه شافعي مفسر من أهل نيسابور كان زاهداً متصوفاً يكتسب الوراقة أهم كتبه: «شرح الإرشاد في أصول الدين» و«الغنية» في الفقه، طبقات السبكي (٤/ ٢٢٢) والأعلام (٣/ ١٣٧).

(٣) هو الإمام أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني الملقب بإمام الحرمين توفي ٤٧٨هـ.

الأصحاب، وهو قريب من مذهب المعتزلة. والخلاف بينه وبينهم فيه في[1] الاسم. قال: وهذه العقدة التي تورط الأصحاب فيها في الكسب، شبيهة بالعقدة التي وقعت [بين][2] الأئمة في القراءة والمقروء، قال: وما ذكره الإمام في النظامية له وجه، غير أنه مما انفرد بإطلاقه، ولكل ناظر نظره، والله يرحمنا وإيّاه.

قلت: الذي قاله الإمام في النظامية أقرب إلى الحق مما قاله الأشعري وابن الباقلاني ومن تابعهما، ونحن نذكر كلامه بلفظه، قال: «وقد تقرر عند كل حاظٍ[3] بعقله، مترقٍ عن مراتب التقليد في قواعد التوحيد، أن الربّ سبحانه مطالب عباده بأعمالهم في حياتهم[4]، وداعيهم إليها، ومثيبهم ومعاقبهم عليها في مآلهم، وتبين بالنصوص التي لا تتعرض للتأويلات أنه أقدرهم على الوفاء بما طالبهم به، ومكّنهم من التوصل إلى امتثال الأمر، والانكفاف عن مواقع الزجر، ولو ذهبت أتلو الآي المتضمنة لهذه المعاني لطال المرام، ولا حاجة إلى ذلك مع قطع اللبيب المنصف به.

ومن نظر في كليات[5] الشرائع وما فيها من الاستحثاث على المكرمات، والزواجر عن الفواحش الموبقات، وما نيط[6] ببعضها من الحدود والعقوبات، ثم تلفت على الوعد والوعيد، وما يجب عقده من تصديق المرسلين في الإنباء عما يتوجه على المَرَدَة العُتاة من الحساب والعقاب، وسوء المنقلب والمآب، وقول الله لهم: لمَ تعديتم وعصيتم وأبيتم؟ وقد أرخيت لكم الطِّوَل[7] وفسحت لكم المُهل، وأرسلت الرسل، وأوضحت المحجة، ﴿لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ﴾ (النساء: ١٦٥)

---

(١) في (ق) و(خ) (من).
(٢) «بين» ساقط من (ق) و(خ).
(٣) في مطبوعة النظامية «حاط» ص (٤٣) وفي (ق): (حاطيء).
(٤) في (ق): (حالهم).
(٥) كذا في (ق) و(خ) و(ط) وفي النظامية «كتب».
(٦) في (ق): (نيسط).
(٧) الطِّول: حبل تشدُّ به قائمة الدابة، وتمسكُ طرفه، وترسلها ترعى -المحيط (١٣٢٨).

[فَمَنْ] أحاط بذلك كلّه، ثم استراب في أن أفعال العباد واقعة على حسب إيثارهم واختيارهم واقتدارهم، فهو مصابٌ في عقله، أو مستقر على تقليده، مصمم على جهلة، ففي المصير إلى أنه لا أثر لقدرة العبد في فعله، قطع طلبات الشرائع، والتكذيب بما جاء به المرسلون.

فإن زعم زاعم ممن لم يوفق لمنهج الرشاد، أنه لا أثر لقدرة العبد في مقدوره أصلاً، وإذا طولب بمتعلق طلب الله بفعل العبد تحريماً وفرضاً، ذهب في الجواب طولاً وعرضاً، وقال: لله أن يفعل ما يشاء، ولا يتعرض للاعتراض عليه المعترضون، ﴿لا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ (الأنبياء: ٢٣).

قيل له: ليس لما جئت به حاصل، كلمة حق أريد بها باطل، نعم يفعل الله ما يشاء ويحكم ما يريد، ولكن يتقدس عن الخُلف ونقيض الصدق.

وقد فهمنا بضرورات العقول من الشرع المنقول، أنه -عزت قدرته- طالب عباده بما أخبر أنهم ممكنون[١] من الوفاء به، ولم يكلفهم إلا على مبلغ الطاقة والوسع في موارد الشرع، ومن زعم أنه لا أثر للقدرة الحادثة في مقدورها، كما لا أثر للعلم في معلومه، فوجه مطالبة العبد بأفعاله عنده كوجه مطالبته بأن يثبت في نفسه ألواناً وإدراكات، وهذا خروج عن حَدِّ الاعتدال، إلى التزام الباطل والمحال، وفيه إبطال الشرائع، وردُّ ما جاء به النبيون عليهم الصلاة والسلام.

فإذا لزم المصير بأن القدرة الحادثة تؤثر في مقدورها، واستحال إطلاق القول بأن العبد خالق أعماله، فإن فيه الخروج عما درج عليه سلف الأمة، واقتحام ورطات الضلال، ولا سبيل إلى المصير إلى وقوع فعل العبد بقدرته

(١) في النظامية (متمكنون).

الحادثة، والقدرة القديمة، فإن الفعل الواحد يستحيل حدوثه بقادرين، إذْ الواحد لا ينقسم، فإن وقع بقدرة الله استقل بها، ويسقط أثر القدرة الحادثة، ويستحيل أن يقع بعضه بقدرة الله تعالى، فإنّ الفعل الواحد لا بعض له.

وهذه مهواة لا يسلم من غوائلها إلا مُرشَد موفق، إذ المرء بين أن يدعي الاستبداد بالخلق، وبين أن يخرج نفسه عن كونه مطالباً بالشرائع -وفيه إبطال دعوة المرسلين عليهم السلام- وبين أن يثبت نفسه شريكاً لله في إيجاد الفعل الواحد، وهذه الأقسام بجملتها باطلة، ولا ينجي من هذا البحر الملتطم ذكر اسم مختص ولقب مجرد، من غير تحصيل معنى.

وذلك أن قائلاً لو قال: العبد مكتسب، وأثر قدرته الاكتساب، والربّ سبحانه مخترع خالق لما العبد مكتسب له، قيل له: فما الكسب وما معناه؟ وأديرت الأقسام المتقدمة على هذا القائل، فلا يجد عنه مهرباً.

ثم قال: فنقول: قدرة العبد مخلوقة لله تعالى باتفاق القائلين بالصانع، والفعل المقدور بالقدرة الحادثة واقع بها قطعاً، ولكنه مضاف إلى الله سبحانه تقديراً وخلقًا، فإنه وقع بفعل الله وهو القدرة، [وليست القدرة] فعلاً للعبد، وإنما هي صفته، وهي ملك لله وخلق له، فإذا كان موقع الفعل خلقًا لله فالواقع به مضاف خلقاً إلى الله تعالى وتقديراً.

وقد ملَّكَ الله تعالى العبدَ اختياراً يصرّف به القدرة، فإذا أوقع بالقدرة شيئاً آل الواقع إلى حكم الله من حيث إنه وقع بفعل الله، ولو اهتدت إلى هذا الفرقة الضالة لم يكن بيننا وبينهم خلاف، ولكنهم ادعوا استبداداً بالاختراع وانفراداً بالخلق والابتداع، فضلوا وأضلوا، ونبين تميّزنا عنهم بتفريع المذهبين، فإنا لما أضفنا فعل العبد إلى تقدير الإله سبحانه قلنا: أحدث الله

تعالى القُدَرَ[1] في العبد على أقدار أحاط بها علمه، وهيَّأ أسباب الفعل، وسلب العبد العلم بالتفاصيل[2]، وأراد من العبد أن يفعل، فأحدث فيه دواعٍ مستحثة، وخيرة وإرادة، وعلم أنَّ الأفعال ستقع على قَدَر معلوم، فوقعت بالقدرة التي اخترعها للعبد على ما علم وأراد، [وللعباد] اختيارهم واتصافهم بالاقتدار، والقدرة خلق الله ابتداء، ومقدورها مضاف إليه مشيئة وعلماً وقضاءً وخلقاً من حيث إنه نتيجة ما انفرد بخلقه، وهو القدرة، ولو لم يرد وقوع مقدورها[3] لما أقدره عليه، ولما هيَّأ أسباب وقوعه، ومن هُدي لهذا استمر له الحق المبين.

فالعبد فاعل مختار مطالب مأمور منهي، وفعله تقدير لله مراد له وخلق مقضي.

ونحن نضرب في ذلك مثلاً شرعياً يستروح إليه الناظر في ذلك فنقول: العبد لا يملك أن يتصرف في مال سيده، ولو استبد بالتصرف فيه لم ينفذ تصرفه، فإذا أذن له في بيع ما له فباعه نفذ، والبيع في التحقيق معزو إلى السيد من حيث إن سببه إذنه، ولولا إذنه لم ينفذ التصرف، ولكن العبد يؤمر بالتصرف وينهى ويوبخ على المخالفة ويعاقب، فهذا والله الحق الذي لا غطاء دونه، ولا مراء فيه لمن وعاه حق وعيه [ولا يكابر فيه].

وأما الفرقة الضالة فإنهم اعتقدوا انفراد العبد بالخلق، ثم صاروا إلى أنه إذا عصى فقد انفرد بخلق فعله، والربُّ كاره له، فكان العبد على هذا الرأي الفاسد مزاحمًا لربِّه في التدبير، موقعاً ما أراد إيقاعه شاء الربُّ أو كره.

فإن قيل: على ماذا تحملون آيات الطبع والختم والإضلال في القرآن،

---

(١) في (ق): (القدرة).
(٢) في (ق) و(خ) (التفاضل) والمثبت من ط والنظامية.
(٣) في النظامية «مقدوره».

وهي متضمنة اضطرار الربّ سبحانه الأشقياء إلى ضلالتهم؟

قلنا: إذا أتاح الله حلَّ هذا الإشكال، والجواب عن هذا السؤال، لم يبقَ على ذوي البصائر بعده غموض، فنقول أولا: من أنبأ[1] الله سبحانه عن الطبع على قلوبهم، كانوا مخاطبين بالإيمان، مطالبين بالإسلام، والتزام الأحكام، مطالبة تكليف ودعاء، مع وصفهم بالتمكن والاقتدار والإيثار كما سبق تقريره [في صدر الفصل].

ومن اعتقد أنهم كانوا ممنوعين مأمورين مصدودين قهراً ومدعوين، فالتكليف عنده إذاً بمثابة ما لو شُدَّ من الرجل يداه ورجلاه رباطاً، وألقي في البحر ثم قيل له: لا تبتل! وهذا أمر لا يحمل شرائع الرسل عليه إلا عابثٌ بنفسه، مجترئ على ربِّه، ولا فرق عند هذا القائل بين أمر التسخير والتكوين في قوله: ﴿**كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ**﴾ (البقرة: ٦٥) وقوله ﴿**إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَن يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ**﴾(يس: ٨٢) وبين أمر التكليف.

فإذا بطل ذلك فالوجه في الكلام على هذه الآي -وقد غوى في معانيها أكثر الفرق- أن نقول: إذا أراد الله بعبد خيراً، أكمل عقله وأتم بصيرته، ثم صرف عنه العوائق والدوافع، وأزاح عنه الموانع، ووفق له قرناء الخير، وسهَّل له سبله، وقطع عنه الملهيات وأسباب الغفلات والذهول، وقَيَّض له ما يقربه إلى القربات، فيوافيها ثم يعتادها، ويتمرَّن عليها.

وإذا أراد الله بعده شراً، قَدَّر له ما يبعده عن الخير ويقصيه، وهيَّأ له أسباب تماديه في الغي، وحبب إليه التشوف إلى الشهوات، وعرَّضه للآفات، وكلما غلبت عليه دواعي الشر[2] خنست دواعي الخير، ثم يستمر

(١) كذا في (ق) و(ط) ومطبوعة النظامية، بينما يوجد مكانها خرم في خ.
(٢) في (ق) و(خ): (النفس).

على الشرور على مر الدهور، هاوياً في مهاويها، وتتعاون عليه الوساوس ونزغات الشيطان، ونزوات النفس الأمَّارة بالسوء، فتنسج الغفلة على قلبه غشاوة بقضاء الله وقدره، فذلكم الطبع والختم والأكنة.

وأنا أضرب في ذلك مثلاً فأقول: لو فرضنا شاباً حديث العهد بحلمه(١)، لم تهذبه المذاهب، ولم تحنكه التجارب، وهو على نهايته في غلمته وشهوته، وقد استمكن من بُلغة من الحطام، وخُصَّ بمسحة من الجمال، ولم يقم(٢) عليه قوّام يزعه عن ورطات الردى، ويمنعه عن الارتباك في شبكات الهوى، ووافاه أخدان الفساد، وهو في غلواء شبابه، يحدث نفسه بالبقاء أمداً بعيداً، فما أقرب من هذا وصفه من خلع(٣) العذار، والبدار إلى شيم الأشرار، وهو مع ذلك كلّه مؤثر مختار، ليس مجبراً على المعاصي والزلات، ولا مصدوداً عن الطاعات، ومعه من العقل ما يستوجب به اللائمة إذا عصى، فمن هذا سبيله لا يستحيل في العقل تكليفه، فإنه ليس ممنوعاً، ولكن إن سبق له من الله سوء القضاء، فهو صائر إلى حكم الله الجزم وقضائه الفصل، محجوجٌ بحجة الله، إلا أن يتغمده الله برحمته وهو أرحم الراحمين.

وهذا الذي ذكرته بيّنٌ في معاني الآيات، لا يتمارى فيه موفق، قال الله تعالى ﴿**ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ**﴾(البقرة: ٧٤)، أراد أنهم استمروا على المخالفات، وأصروا بانتهاك الحرمات، فقست قلوبهم، وقال تعالى ﴿**وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَن ذِكْرِنَا**﴾(الكهف: ٢٨).

فقد جمعت بين تفويض الأمور كلّها -نفعها وضرها، خيرها وشرها-

(١) في (ق) و(خ) (بحكمه).
(٢) في (ق): (يعمر).
(٣) في (ق): (خلقه).

إلى الإله جلت قدرته، وبين إثبات[1] حقائق التكليف وتقرير قواعد الشرع[2] على الوجه المعقول ألست في هذا أهدى سبيلاً، وأقومُ قيلاً، ممن يقدر الطبع منعاً، والختم صداً ودفعًا، ثم ينفي التكاليف بزعمه.

وقد افترق الخلق في هذا المقام فرقاً، فذهب ذاهبون إلى أن المخذولين ممنوعون مدفوعون لا اقتدار لهم على إجابة دعاة الحق، وهم مع ذلك ملزمون[3]، وهذا خطبٌ جسيمٌ، وأمر عظيمٌ وهو طعن في الشرائع، وإبطال للدعوات، وقد قال تعالى﴿ وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَن يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَىٰ ﴾(الكهف: ٥٥) وقال لإبليس﴿ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ ﴾(ص: ٧٥) نعوذ بالله من سوء النظر في مواقع[4] الخطر.

وذهب طوائف من الضلال إلى أن العبد يعصي، والربُّ لما يأتي به كاره، فهذا خَبط في الأحكام الإلهية، ومزاحمة في الربوبية، ولو لم يرد الربُّ من الفجار ما علمه منهم في أزليته، لما فطرهم مع علمه بهم، كيف وقد أكمل قواهم، وأمدهم بالعُدَدِ والعَدَدِ والعَتاد، وسَهَّل لهم طريق الحيد عن السداد.

فإن قيل: فعل ذلك بهم ليطيعوه؟

قلنا: أنى يستقيم ذلك، وقد علم أنهم يعصونه ويهلكون أنفسهم، ويهلكون أولياءه وأنبياءه، ويشقون شقاوة لا يسعدون بعدها أبدًا، ولو علم سيدٌ -عن وحي أو إخبار نبي- أنه لو أمَدَّ عبدَه بالمال لطغى، وأبق، وقطع الطريق، فأمده بالمال زاعماً أنه يريد منه ابتناء القناطر، والمساجد، وهو مع

(١) في النظامية «تنقية».
(٢) في النظامية «الشرائع».
(٣) في بعض نسخ النظامية «ملومون».
(٤) في النظامية «مواضع».

ذلك يقول: أعلم أنه لا يفعل ذلك قطعًا، فهذا السيد مفسدٌ عبده وليس مصلحاً له باتفاق من أرباب الألباب، فقد زاغت الفئتان، وضلت الفرقتان، واعترضت إحداهما على القواعد الشرعية، وزاحمت الأخرى أحكام الربوبية، واقتصد الموفقون، فقالوا: مراد[1] الله من عباده ما علم أنهم إليه يصيرون، ولكنه لم يسلبهم قُدَرَهم ولم يمنعهم مراشدهم، فقرت الشريعةُ في نصابها، وجرت العقيدة في الأحكام الإلهية على صوابها.

فإن قيل: كيف يريد الحكيم السَّفة؟ فقد [سبق في ذلك قدر كاف شاف لصدر كل ذي لب][2] وأوضحنا أن الأفعال متساوية في حق من لا ينتفع ولا يتضرر، ولكن إذا أخبر أنه مكلِّفٌ مطالبٌ عبادهَ، مزيح عللهم[3]، فقوله الحق، وكلامه الصدق، وأقرب أمر يعارضون به: أن الحكيم منَّا إذا رأى جواريه وعبيده يمرجُ[4] بعضهم في بعض، وهم على محارمهم بمرأى منه ومسمع، فلا يحسن تركهم على ماهم عليه، والربُّ سبحانه يطلع[5] على سوء أفعال العباد، ويستدرجهم من حيث لا يعلمون.

ثم قال: قد أطلت أنفاسي قليلاً، ولكن لو وجدت في اقتباس هذا العلم من يسرد لي هذا الفصل لكان -وحق القائم على كل نفس بما كسبت- أحبَّ إليّ من مُلك الدنيا بحذافيرها طول أمدها»[6] انتهى كلامه بلفظه.

وهذا توسط حسن بين الفريقين، وقد أنكره عليه عامة أصحابه منهم الأنصارى شارح الإرشاد وغيره، وقالوا: هو قريب من مذهب المعتزلة،

(١) في النظامية «أراد».
(٢) ساقط من (ق) و(خ) و(ط)، وأثبت من النظامية.
(٣) في (ق) و(خ) (علله).
(٤) في النظامية «يموج».
(٥) في (ق) مطلع.
(٦) العقيدة النظامية لأبي المعالي الجويني (ص ٤٣-٥٦).

ولا يرجع الخلاف بينه وبينهم إلا إلى الاسم فقط، وإن هذا مما انفرد به.

ولكن بقي عليه فيه أمور:

منها: أنه[1] نفى كراهة الله لما قدره من المعاصي، بناء على أَصله أن كل مراد له فهو محبوب له، وأنه إذا كان قد قدَّرَ الكفر والفسوق والعصيان، فهو يريده ويحبّه، ولا يكرهه، وإن كانت قدرة العبد واختياره مؤثرة في إيجاد الفعل عنده بإقدار الربِّ تعالى، وقد أصاب في هذا وأجاد، لكن القول بأن الله سبحانه يحب الكفر والفسوق والعصيان ولا يكرهه إذا كان واقعاً، قول في غاية البطلان وهو مخالف لصريح العقل والنقل.

والذي قاده إلى ذلك قوله: إن المحبَّة هي الإرادة والمشيئة، وإن كل ما شاءه الله فقد أراده وأحّبه، ومن لم يفرق بين المشيئة والمحبّة لزمه أحد أمرين باطلين لابُدَّ له من التزامه: إما القول بأن الله سبحانه يحبّ الكفر والفسوق والعصيان، أو القول بأنه ما شاء ذلك ولا قدره، ولا قضاه، وقد قال بكل من المتلازمين طائفة، قالت طائفة: لا يحبها ولايرضاها، فما شاءها ولا قضاها، وقالت طائفة: هي واقعة بمشيئته وإرادته فهو يحبّها ويرضاها، فاشترك الطائفتان في هذا الأصل، وتباينا في لازمه.

وقد أنكر الله سبحانه على من احتج على محبته بمشيئته في ثلاثة مواضع من كتابه: في سورة الأنعام والنحل والزخرف، فقال تعالى: ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُوا بَأْسَنَا قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ﴾ (الأنعام: ١٤٨) وكذلك حكى عنهم في النحل،

(١) في (ق): (إذا).

ثم قال: ﴿كَذَلِكَ فَعَلَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَهَلْ عَلَى الرُّسُلِ إِلاَّ الْبَلاغُ الْمُبِينُ﴾ (النحل: ٣٥) وقال في الزخرف: ﴿وَقَالُوا لَوْ شَاءَ الرَّحْمَنُ مَا عَبَدْنَاهُم مَّا لَهُم بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلاَّ يَخْرُصُونَ﴾ (الزخرف: ٢٠) فاحتجوا على محبته لشركهم[1] ورضاه به بكونه أقرهم عليه، وأنه لولا محبَّته له ورضاه به لما شاءه منهم، وعارضوا بذلك أمره ونهيه ودعوة الرسل، وقالوا: كيف يأمرنا بشيء قد شاء منا خلافه؟ وكيف يكره منا ما قد شاء وقوعه؟ فلو كرهه لم يمكنا منه، ولحال بيننا وبينه، فكذبهم سبحانه في ذلك، وأخبر أن هذا تكذيب منهم لرسله، وأن رسله متفقون على أنه سبحانه يكره شركهم، ويبغضه ويمقته، وأنه لولا بغضه وكراهته له لما أذاق المشركين بأسه، فإنه لا يعذب عبده على ما يحبه.

ثم طالبهم بالعلم على صحة مذهبهم بأن الله أذن فيه، وأنه يحبه ويرضاه، ومجرد إقراره لهم قدراً لا يدل على ذلك عند أحد من العقلاء، وإلا كان الظلم والفواحش والسعي في الأرض بالفساد والبغي محبوبًا له مرضيًا، ثم أخبر سبحانه أن مستندهم في ذلك إنما هو الظن. وهو أكذب الحديث، وأنهم لذلك كانوا أهل الخرص والكذب، ثم أخبر سبحانه أن له الحجة عليهم من جهتين:

إحداهما: ما ركَّبه فيهم من العقول التي يفرقون بها بين الحسن والقبيح والحق والباطل، والأسماع والأبصار التي هي آلة إدراك الحق، والتي يفرق بها بينه وبين الباطل.

والثانية: إرسال رسله، وإنزال كتبه، وتمكينهم من الإيمان والإسلام، ولم يؤاخذهم بأحد الأمرين، بل بمجموعهما لكمال عدله، وقطعًا لعذرهم من جميع الوجوه، ولذلك سَمَّى حجته عليهم بالغة، أي بلغت غاية البيان

(١) في (ق): (بشركهم).

وأقصاه، بحيث لم يبقَ معها مقال لقائل، ولا عذر لمعتذر، ومن اعتذر إليه سبحانه بعذر صحيح قَبلَه، ثم ختم الآية بقوله: ﴿وَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ (النحل: ٩) وأنه لا يكون شيء إلا بمشيئته، وهذا من تمام حجته البالغة، فإنه إذا امتنع الشيء لعدم مشيئته، ولزم وجوده عند مشيئته، فما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، كان هذا من أعظم أدلة التوحيد، ومن أبين أدلة بطلان ما أنتم عليه من الشرك واتخاذ الأنداد من دونه، مما احتججتم[١] به من المشيئة على ما أنتم عليه من الشرك واتخاذ الأنداد من دونه هو من أظهر الأدلة على بطلانه وفساده.

فلو أنهم ذكروا القدر والمشيئة توحيداً له، وافتقاراً والتجاءً إليه، وبراءة من الحول والقوة إلا به، ورغبة إليه أن يقيلهم مما لو شاء أن لا يقع منهم لما وقع، لنفعهم ذلك ولفتح لهم باب الهداية، ولكن ذكروه معارضين به أمره، ومبطلين به دعوة الرسل، فما ازدادوا به إلا ضلالاً.

والمقصود: أنه سبحانه قد فرّق بين محبته ومشيئته، وقد حكى أبو الحسن الأشعري في مقالاته اتفاق أهل السنة والحديث على ذلك، والذي حكى عنه ابن فورك في كتاب تجريده لمقالاته أنه كان لا يفرق[٢] بين ذلك! قال: وكان لا يفرق بين الودِّ والحبِّ، والإرادة والمشيئة والرضا، وكان لا يقول: إن شيئًا منها يخص بعض المرادات دون بعض، بل كان يقول: إن كل واحد منها بمعنى صاحبه على جهة التقييد الذي يزول معه الإبهام، وهو أن المؤمن محبوب لله أن يكون مؤمنًا من أهل الخير كما علمه، والكافر أيضاً مراد أن يكون كافرا كما علمه من أهل الشر، ويحب أن يكون ذلك كذلك كما علم، وكذلك يقول في الرضا والاصطفاء والاختيار ويقيد[٣] اللفظ بذلك حتى لا يتوهم فيه الخطأ، انتهى.

(١) في (ق) و(خ) رسم «احتجتم».
(٢) في ط: (يفرق) أي سقط حرف النفي (لا)!
(٣) في (ق) و(خ) رسم «تقبيد».

والذي عليه أهل الحديث والسنة قاطبة والفقهاء كلهم، وجمهور المتكلمين والصوفية أنه سبحانه يكره بعض الأعيان والأفعال والصفات، وإن كانت واقعة بمشيئته، فهو يبغضها ويمقتها، كما يبغض ذات إبليس وذوات جنوده، ويبغض أعمالهم، ولا يحب ذلك، وإن وُجدَ بمشيئته قال تعالى: ﴿**وَاللَّهُ لا يُحِبُّ الْفَسَادَ**﴾(البقرة: ٢٠٥) وقال: ﴿**وَاللَّهُ لا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ**﴾ (آل عمران: ٥٧)، وقال: ﴿**إِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ**﴾ (لقمان: ١٨)، وقال: ﴿**لا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلاَّ مَن ظُلِمَ**﴾(النساء: ١٤٨) وقال: ﴿**وَلا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ**﴾(المائدة: ٨٧)، وقال: ﴿**إِن تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنكُمْ وَلا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ**﴾(الزمر: ٧).

فهذا إخبار عن عدم محبَّته لهذه الأمور ورضاه بها بعد وقوعها؛ فهذا صريح في إبطال قول من تأول هذه النصوص على أنه لا يحبها ممن لم تقع منه، ويحبها إذا وقعت، فهو يحبها ممن وقعت منه! ولا يحبها ممن لم تقع منه! وهذا من أعظم الباطل والكذب على الله، بل هو سبحانه يكرهها ويبغضها قبل وقوعها، وحال وقوعها، وبعد وقوعها، فإنها قبائح وخبائث والله منزَّه عن محبة القبيح والخبيث، بل هو أكره شيء إليه، قال تعالى: ﴿**كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِندَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا**﴾(الإسراء: ٣٨)، وقد أخبر سبحانه أنه يكره طاعات المنافقين، ولأجل ذلك ثَبَّطهم عنها، فكيف يحبّ نفاقهم ويرضاه، ويكون أهله محبوبين له مصطفين عنده مرضيين.

ومن هذا الأصل الباطل نشأ قولهم باستواء الأفعال بالنسبة إلى الربّ سبحانه، وأنها لا تنقسم في أنفسها إلى حسن وقبيح، فلا فرق بالنسبة إليه سبحانه بين الشكر والكفر، وكذلك[1] قالوا: لا يجب شكره على نعمه

(١) في ط: ولذلك.

عقلا، فعن هذا الأصل قالوا: إن مشيئته هي عين محبته، وإن كل ما شاءه فهو محبوب له ومرضي له، ومصطفى ومختار، فلم يمكنهم بعد تأصل هذا الأصل أن يقولوا: إنه يبغض بعض الأعيان والأفعال التي خلقها، ويحب بعضها، بل كل ما فعله وخلقه فهو محبوب له، والمكروه المبغوض ما لم يشأه ولم يخلقه.

وإنما أصلوا هذا الأصل محافظة منهم على القدر، فجنوا به على الشرع والقدر، والتزموا لأجله لوازم شوَّشوا بها على القدر والحكمة، وكابروا لأجلها صريح العقل، وسوّوا بين أقبح القبائح وأحسن الحسنات في نفس الأمر، وقالوا: هما سواء لا فرق بينهما إلا بمجرد الأمر والنهي، فالكذب عندهم والظلم والبغي والعدوان مساوٍ للصدق والعدل والإحسان في نفس الأمر، ليس في هذا ما يقتضي حسنه، ولا في هذا ما يقتضي قبحه.

وجعلوا هذا المذهب شعاراً لأهل السنة! والقول بخلافه قول أهل البدع من المعتزلة وغيرهم، ولعمر الله إنه لمن أبطل الأقوال، وأشدها منافاة للعقل والشرع ولفطرة الله التي فطر عليها خلقه؛ وقد بيّنا بطلانه من أكثر من خمسين وجها في كتاب المفتاح[(١)].

والمقصود: أنه لما انضم القول به إلى القول بأنه سبحانه لا يحب شيئاً ويبغض شيئاً، بل كل موجود فهو محبوب له، وكل معدوم فهو مكروه له، وانضم إلى هذين الأمرين إنكار الحِكَم والغايات المطلوبة في أفعاله سبحانه، وأنه لا يفعل شيئاً لشيء[(٢)] البتَّة، وانضم إلى ذلك إنكار الأسباب، وأنه لا يفعل شيئاً بشيء، وإنكار القوى والطبائع والغرائز، وأن

(١) مفتاح دار السعادة. (٢/ ٩٧-١٣٧) ط/ دار الجيل.
(٢) في ط: لمعنى.

تكون أسبابًا أو يكون لها أثر، انسدَّ عليهم باب الصواب في مسائل القدر.

والتزموا لهذه الأصول الباطلة لوازم هي أظهر بطلاناً وفساداً، وهي من أدلّ شيء على فساد هذه الأصول وبطلانها، فإن فساد اللازم من فساد ملزومه.

فـإن قيل: الكراهة والمحبَّـة ترجع إلى المنافرة والملاءَمة للطبع، وذلك محال في حق من لا يوصف بطبع ولا ملاءمة ولا منافرة.

قـيل: قـد دلت النصـوص التي لا تدفع على وصـفـه تعـالى بالمحبـة والكراهة، فنفيُكم حقائق ما دلت عليه بالتعبير عنها بملائمة الطبع ومنافرته باطل، وهو كنفي كل مبطل حقائق أسمائه وصفاته، بالتعبير عنها بعبارات اصطلاحية، توصل بها إلى نفي ما وصف به نفسه، كتسمية الجهمية المعطلة صفاته تعالى أعراضاً، ثم توصلوا بهذه التسمية إلى نفيها، وسموا أفعاله القائمة به حوادث، ثم توصلوا بهذه التسمية إلى نفيها، وقالوا: لا تحله الحوادث، كما قالت المعطلة: لا تقوم به الأعراض، وسموا علوه علَى خلقه، واستواءه على عرشه، وكونه قاهراً فوق عباده تحيزاً وتجسيمًا، ثم توصلوا بنفي ذلك إلى نفي علوه على خلقه، واستوائه على عرشه، وسموا ما أخبر به عن نفسه من الوجه واليدين والأصبع جوارح وأعضاء، ثم نفوا ما أثبته لنفسه بتسميتهم له بغير تلك الأسماء ﴿**إِنْ هِيَ إِلاَّ أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنتُمْ وَآبَاؤُكُم مَّا أَنزَلَ اللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَانٍ إِن يَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الأَنفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ الْهُدَىٰ**﴾(النجم: ٢٣).

فتوصلوا بالتجسيم والتشبيه والتركيب والحوادث والأعراض والتحيز إلى تعطيل صفات كماله، ونعوت جلاله وأفعاله، وأخلوا تلك الأسماء من معانيها، وعطلوها من حقائقها، فيقال لمن نفى محبته وكراهته لاستلزامهما

ميل الطبع ونفرته: ما الفرق بينك وبين من نفى كونه مريداً لاستلزام الإرادة حركة النفس إلى جلب ما ينفعها، ودفع ما يضرها؟ ونفى سمعه وبصره لاستلزام ذلك تأثر السمع والبصر[1] بالمسموع والمبصر، وانطباع صورة المرئي في الرائي، وحمل الهواء الصوتَ المسموعَ إلى أذن السامع؟

ومن نفى علمه لاستلزامه انطباع صورة المعلوم في النفس الناطقة، ونفى غضبه ورضاه لاستلزام ذلك حركة القلب وانفعاله بما يرد عليه من المؤلم والسار، ونفى كلامه لاستلزام الكلام محلاً يقوم به، ويظهر منه من شفة ولسان ولهوات، ولما لم يكن[2] أحدٌ أقرَّ بوجود ربِّ العالمين طرد ذلك، وقع في التناقض ولابدَّ، فإنه أي شيء أثبته لزمه فيه ما ألزمه لمن أثبت[3] ما نفاه هو من غير فرق البتَّة، ولهذا لما تفطن بعض المعطلة لذلك، طَرَدَ هذا الأصل وقال: لا أثبت شيئاً البتة! ولهذا قال الإمام أحمد وغيره من أئمة السنة: لا نزيل عن الله صفة من صفاته لأجل شناعة المشنعين.

والمقصود أنا لا نجحد محبته سبحانه طاعته، وكراهته لما يكرهه، لتسمية النفاة لذلك ملاءمة ومنافرة، وينبغي التفطن لهذا الموضع، فإنه من أعظم أصول الضلال، فلا نسمي العرش حيزاً، ولا نسمي الاستواء تحيزاً، ولا نسمي الصفات أعراضًا، ولا الأفعال حوادث، ولا الوجه واليدين والأصابع جوارح وأعضاء، ولا إثبات صفات كماله التي وصف بها نفسه ووصفه بها رسوله تجسيمًا وتشبيهًا، فنجني جنايتين عظيمتين: جناية على اللفظ، وجناية على المعنى، فنبدل الاسم، ونعطل معناه، ونظير هذا تسمية خلقه سبحانه لأفعال عباده، وقضائه السابق جبراً.

---

(١) في (ق): (السميع البصير).
(٢) في (ق) و(خ): «لم يكن أحد».
(٣) في (ق): (ما التزمه لمن لا يثبت).

ولذلك أنكر أئمة السنة كالأوزاعي، وسفيان الثوري، وعبد الرحمن بن مهدي، والإمام أحمد وغيرهم هذا اللفظ، قال الأوزاعي، والزُّبَيْدي[(١)]: ليس في الكتاب والسنة لفظ «جَبْر»، وإنما جاءت السنة بلفظ «الجَبْل»، كما في الصحيح أن النبي ﷺ قال لأشج عبد القيس: «إن فيك خلقين يحبهما الله، الحلم والأناة، فقال أخلقين تخلقت بهما، أم جبلت عليها؟ فقال: بل جُبلت عليهما، فقال: الحمد لله الذي جبلني على ما يحبّ»[(٢)].

فأخبر النبي ﷺ أن الله جَبَلَهُ على الحلم والأناة، وهما من الأفعال الاختيارية، وإن كانا خلقين قائمين فإنهن بالعبد، فإن من الأخلاق ما هو كسبي، ومنها ما لا يدخل تحت الكسب، والنوعان قد جَبَلَ الله العبد عليهما، وهو سبحانه يحبّ ما جَبَلَ عبده عليه من محاسن الأخلاق، ويكره ما جَبَلَه عليه من مساوئها فكلاهما بجَبْله، وهذا محبوب له، وهذا مكروه، كما أن جبريل صلوات الله وسلامه عليه مخلوق له، وإبليس عليه لعائن الله مخلوق له، وجبريل محبوب له مصطفى عنده، وإبليس أبغض خلقه إليه.

ومما يوضح ذلك أن لفظ «الجبر» لفظ مجمل، فإنه يقال: جَبَرَ الأب ابنته على النكاح، وَجَبَرَ الحاكم الرجل على البيع، ومعنى هذا الجبر أكرهه عليه، ليس معناه أنه جعله محباً لذلك راضياً به [مختاراً له، والله تعالى إذا خلق فعل العبد جعله محباً له، مختاراً لإيقاعه، راضياً به]، كارهًا لعدمه، فإطلاق لفظ «الجبر» على ذلك فاسد لفظاً ومعنى، فإن الله سبحانه أجلُّ

---

(١) هو محمد بن الوليد بن عامر الزُّبَيْدي، أبو الهذيل الحمصي القاضي، لازم الزهري عشر سنين، وكان الزهري معجباً به ويقدمه على جميع أهل حمص، وكان الأوزاعي يفضل الزبيدي على جميع مَنْ سمع من الزهري، قال ابن سعد: كان أعلم أهل الشام بالفتوى والحديث، قال ابن معين: الزبيدي أثبت من ابن عيينة أ. هـ تهذيب التهذيب (٩/ ٤٣٣).

(٢) رواه مسلم رقم (١٧)، وأبو داود رقم (٥٢٢٥) بتمامة.

وأعدل من أن يجبر عبده بذلك المعنى، وإنما يجبر العاجز عن أن يجعل غيره فاعلاً بإرادته ومحبته ورضاه.

وأما من جعل العبد مريداً محباً مؤثراً لما يفعله، فكيف يقال: إنه جَبَرَه عليه؟ فهو سبحانه أجلّ وأعظم وأقدر من أن يجبر عبده ويكرهه على فعل ما يشاؤه منه، بل إذا شاء من عبده أن يفعل فعلاً، جعله قادراً عليه مريداً له محباً مختاراً لإيقاعه، وهو أيضاً قادر على أن يجعله فاعلاً له باختياره مع كراهته له، وبغضه ونفرته عنه، وكل ما يقع من العباد بإراداتهم ومشيئاتهم، فهو سبحانه الذي جعلهم فاعلين له، سواء أحبوه، أو أبغضوه [وكرهوه، وهو سبحانه لم يجبرهم في النوعين، كما يجبر غيره من لا يقدر على جعله فاعلاً] بإرادته ومشيئته.

نعم نحن لا ننكر استعمال لفظ «الجبر» فيما هو أعمّ من ذلك، بحيث يتناول من قهر غيره، وقدر على جعله فاعلاً لما يشاء فعله، وتاركاً لما لا يشاء فعله، فإنه سبحانه المحدث لإرادته له، وقدرته عليه، كما قال محمد بن كعب القرظي في اسم «الجبَّار» سبحانه: هو الذي جَبَرَ العباد على ما أراد، وفي الدعاء المعروف عن علي رضي الله عنه: «اللهم داحي المدحوات، وبارئ المسموكات، جبَّار القلوب على فطراتها شقيها وسعيدها»[1].

(١) رواه الطبراني في المعجم الأوسط رقم (٩٠٨٩)، وأبو نعيم في عوالي سعيد بن منصور (ص٥٤) عن سعيد بن منصور ثنا نوح بن قيس ثنا سلامة الكندي عن علي به.
قال النخشبي: لا يعرف سماع سلامة عن علي، والحديث مرسل أ.هـ «جامع التحصيل (ص١٩٣) قال الهيثمي: وسلامة الكندي روايته عن علي مرسلة، وبقية رجاله رجال الصحيح أ.هـ مجمع الزوائد (١٠/ ١٦٤).
قال ابن كثير: في إسناده نظر، قال شيخنا أبو الحجاج المزي: سلامة الكندي هذا ليس بمعروف ولم يدرك عليًا. كذا قال، وقد روى الحافظ أبو القاسم الطبراني هذا الأثر عن محمد بن علي الصائغ عن سعيد بن منصور.. قال سلامة: كان علي يعلمنا الصلاة.. فذكره.
التفسير (٦/ ٨٤٠)، وراجع أيضًا الكواكب الدراري (٨٣/ ل ٢٣٠) الظاهرية. =

فالجبر بهذا الاعتبار معناه القهر والقدرة، وأنه سبحانه قادر على أن يفعل بعبده ما شاء، وإذا شاء منه شيئاً وقع ولابدَّ، وإن لم يشأه لم يكن، ليس كالعاجز الذي يشاء ما لا يكون، ويكون مالا يشاء، والفرق بين هذا الجبر وجبر المخلوق لغيره من وجوه:

أحدها: أن المخلوق لا قدرة له على جعل الغير مريداً للفعل، محبًا له، والربّ تعالى قادر على جعل عبده كذلك.

الثاني: أن المخلوق قد يجبر غيره إجباراً يكون به ظالماً له معتديًا عليه، والربّ تعالى أعدل من ذلك، فإنه لا يظلم أحداً من خلقه، بل مشيئته نافذة فيهم بالعدل والإحسان، بل عدله فيهم من إحسانه إليهم، كما سنبينه إن شاء الله تعالى.

الثالث: أن المخلوق يكون في جبره لغيره سفيهًا، أو عابثاً، أو جاهلاً، والربّ تعالى إذا جَبَلَ عبده على أمر من الأمور كان له في ذلك من الحكمة والعدل والإحسان والرحمة ماهو محمود عليه بجميع وجوه الحمد.

الرابع: أن المخلوق يجبر غيره لحاجته إلى ما جبره عليه، ولانتفاعه بذلك، وهذا لأنه فقير بالذات، وأما الربّ تعالى فهو الغني [بذاته] الذي كل ما سواه يحتاج إليه، وليس به حاجة إلى أحد.

الخامس: أن المخلوق يجبر غيره لنقصه، فيجبره ليحصل له الكمال بما أجبره عليه، والربُّ تعالى له الكمال المطلق من جميع الوجوه، وكماله من

= قلت: أما لفظ الطبراني في الأوسط فهو: كان علي يعلم الناس..، وأما لفظ المعجم الكبير ففيه عبد الحميد بن سليمان وهو ضعيف المجمع (٥/ ١٣٣). فلا وجه لاستدراك ابن كثير رحمه الله.
ورواه أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه رقم (٢٩٥١١) عن محمد بن فضيل عن عبد اللّه الأسدي عن رجل! عن علي به.
وهذا إسناد ضعيف أيضًا لجهالة الراوي المبهم.

لوازم ذاته لم يستفده من خلقه، بل هو الذي أعطاهم من الكمال ما يليق بهم، فالمخلوق يجبر غيره ليتكمل نقصه به، والربُّ تعالى منزَّه عن كل نقص وعيب، فكماله المقدس ينفي الجبر.

السادس: أن المخلوق يجبر غيره على فعل يعينه به على غرضه لعجزه عن التوصل إليه إلا بمعاونته له، فصار الفعل من هذا، والإكراه والقهر من هذا محصلاً لغرض المكره، كما أن المعين لغيره [باختياره][(١)] شريك له في الفعل، والربُّ تعالى غني عما سواه بكل وجه، فيستحيل في حقه الجبر.

السابع: أن المجبور على فعل مالا يريد فعله يجد من نفسه فرقًا[(٢)] ضرورياً بينه وبين ما يريد فعله باختياره ومحبته، فالتسوية بين الأمرين تسوية بين ما علم بالحسِّ والاضطرار الفرق بينهما، وهو كالتسوية بين حركة المرتعش وحركة الكاتب، وهذا من أبطل الباطل.

الثامن: أن الله سبحانه قد فطر العباد على أن المجبور المكره على الفعل معذور؛ لا يستحق الذم والعقوبة، ويقولون: قد أكره على كذا، وجبره عليه السلطان، وكما أنهم مفطورون على هذا فهم مفطورون -أيضاً- على ذم من فعل القبائح باختياره وإرادته، وعدم عذره، ولا يقولون هو معذور، ولا فاعل بغير اختياره، وشريعته سبحانه موافقة لفطرته في ذلك، فمن سَوَّى بين الأمرين، فقد خرج عن موجب الشرع والعقل والفطرة.

التاسع: أن من أمر غيره بمصلحة المأمور، وما هو محتاج إليه، ولا سعادة له، ولا فلاح إلا به، لا يقال: جبره على ذلك، وإنما يقال: نصحه وأرشده، ونفعه وهداه، ونحو ذلك، وقد لا يختار المأمور المنهي ذلك، فيجبره الناصح له على ذلك

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ق) و(خ).
(٢) (فرقاً) تحرفت في (ق) و(خ) إلى (فيها).

من له ولاية الإجبار، وهذا جبر بحق، وهو جائز بل واقع في شرع الربِّ وقدره وحكمته ورحمته وإحسانه، لانمنع هذا الجبر[1].

العاشر: أن الربَّ تعالى ليس كمثله شيء في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله، فجعله العبد فاعلاً بقدرته ومشيئته واختياره أمر يختص به تبارك وتعالى، والمخلوق لا يقدر أن يجعل غيره فاعلاً إلا بإكراهه له على ذلك، فإن لم يكرهه لم يقدر على غير الدعاء والأمر بالفعل، وذلك لا يصيّر العبد فاعلاً، فالمخلوق هو الذي يجبر غيره على الفعل، ويكرهه عليه، فنسبة ذلك إلى الربِّ تشبيه له في أفعاله بالمخلوق الذي لا يجعل غيره فاعلاً إلا بجبره له وإكراهه، فكمال قدرته تعالى، وكمال علمه، وكمال مشيئته، وكمال عدله وإحسانه، وكمال غناه، وكمال ملكه، وكمال حجته على عبده تنفي الجبر.

﴿فصل﴾ فالطوائف كلها متفقة على الكسب، ومختلفون في حقيقته.

فقالت القدرية: هو إحداث العبد لفعله بقدرته ومشيئته استقلالاً، وليس للربّ صنع فيه، ولا هو خالق فعله، ولا مكونه، ولا مريداً له.

وقالت الجبرية: الكسب اقتران الفعل بالقدرة الحادثة، من غير أن يكون لها فيه أثر. وكلا الطائفتين فرّق بين الخلق والكسب، ثم اختلفوا فيما وقع به الفرق.

فقال الأشعري في عامة كتبه: معنى الكسب أن يكون الفعل بقدرة محدثة، فمن وقع منه الفعل بقدرة قديمة، فهو فاعل خالق، ومن وقع منه بقدرة محدثة، فهو مكتسب.

وقال قائلون: من يفعل بغير آلة ولا جارحة فهو خالق، ومن يحتاج في فعله إلى الآلات والجوارح فهو مكتسب، وهذا قول الإسكافي[2] وطوائف من المعتزلة قال:

(١) في (خ): (بالجبر).
(٢) هو محمد بن عبد الله، أبو جعفر الإسكافي، أحد متكلمي المعتزلة، وإليه تنسب الطائفة «الإسكافيه» وهو بغدادي أصله من سمرقند، ناظر الكرابيسي وكان المعتصم يعظمه جداً، من أقواله: إن الله لا يقدر على ظلم العقلاء، ويقدر على ظلم الأطفال والمجانين، توفي سنة (٢٤٠)، تاريخ بغداد (٣/ ٣٤)، اللسان (٦/ ٢٢٧) والأعلام (٦/ ٢٢١).

واختلفوا هل يقال: إن الإنسان فاعل على الحقيقة؟ فقالت المعتزلة كلُّها إلا الناشئ[1]: إن الإنسان فاعل محدث ومخترع ومنشئ على الحقيقة دون المجاز، وقال الناشئ: الإنسان لا يفعل في الحقيقة، ولا يحدث في الحقيقة، وكان يقول: إن الباري أحدث كسب الإنسان، قال: فلَزِمَه مُحدَث لا بمحدث[2] في الحقيقة، ومفعول لا بفاعل في الحقيقة.

قلت: وجه إلزامه ذلك أنه قد أعطى أن الإنسان غير فاعل لفعله، وفعله محدث مفعول، وليس هو فعلاً لله، ولا فعلا للعبد، فلزمه مفعول من غير فاعل، ولعمر الله إن هذا الإلزام لازم لأبي الحسن وللجبرية، فإن عندهم الإنسان ليس بفاعل حقيقة، والفاعل هو الله، وأفعال الإنسان قائمة به لم تقم بالله، فإذا لم يكن الإنسان فاعلها مع قيامها به، فكيف يكون الله سبحانه هو فاعلها؟! ولو كان هو فاعلها، لعادت أحكامها عليه واشتقت له منها أسماء، وذلك ممتنع مستحيل على الله، فيلزمك أن تكون أفعالاً لا فاعل لها، فإن العبد ليس بفاعل عندك، ولو كان الربّ فاعلاً لها، لا شتقت له منها أسماء وعاد حكمها عليه.

فإن قيل: فما تقولون أنتم في هذا المقام؟

قلنا: لا نقول بواحد من القولين، بل نقول: هي أفعال للعباد حقيقة، ومفعولة للربّ، فالفعل عندنا غير المفعول، وهو إجماع من أهل السنة حكاه الحسين بن مسعود البغوي وغيره، فالعبد فعلها حقيقة، والله خالقه، وخالق ما فعل به من القدرة والإرادة، وخالق فاعليته.

وسر المسألة أن العبد فاعل منفعل باعتبارين، بل هو منفعل فاعليته، فربه تعالى

---

(١) هو عبد الله بن محمد أبو العباس المعروف بابن شرشير الناشئ، شاعر متكلم من أهل الأنبار، أقام ببغداد مدة طويلة، ثم خرج إلى مصر فنزلها، له كتب ينقض بها كتاب «المنطق» وشعر في ذلك أ. هـ تاريخ بغداد (١٠/ ٩٢).

(٢) في (ق): (لمحدث).

هو الذي جعله فاعلاً بقدرته ومشيئـته وأقدره على الفعل، وأحدث له المشيئة التي يفعل بها، قال الأشعري وكثير من أهل الإثبات: يقولون : إن الإنسان فاعل في الحقيقة بمعنى مكتسب، ويمنعون أنه محدث.

قلت: هؤلاء وقفوا مع ألفاظ الكتاب والسنة، فإنهما مملوآن من نسبة الأفعال إلى العبد باسمها العام، وأسمائها الخاصة، فالاسم العام كقوله تعالى «تعملون، تفعلون، تكسبون» والأسماء الخاصة «يقيمون الصلاة، ويؤتون الزكاة، ويؤمنون، ويخافون، ويتوبون، ويجاهدون» وأما لفظ الإحداث فلم يجئ إلا في الذم، كقوله ﷺ: «لعن الله من أحدث حدثًا، أو آوى محدثًا[1]» فهذا ليس بمعنى الفعل والكسب.

وكذلك قول عبد الله بن مغفل لابنه: «إياك والحدث في الإسلام»[2] ولا يمتنع

(١) روى البخاري رقم (١٨٧٠) عن علي مرفوعاً «من أحدث فيها - أي المدينة- حدثاً أو آوى محدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين».
وروى مسلم رقم (١٩٧٨) وأحمد (١/ ١٠٨) عن علي أيضاً مرفوعاً بلفظ «لعن الله من آوى محدثاً» دون التخصيص بالمدينة أو غيرها.
وروى الربيع بن حبيب في مسنده (١/ ١٣) «لعن اللّه من أحدث في الإسلام» هكذا عاماً دون تقييد. والربيع بن حبيب هذا من أعلام الإباضية! فتنبه.

(٢) إسناده حسن، رواه النسائي (٩٠٧)، والترمذي (٢٤٤)، وابن ماجة (٨١٥) وأحمد (٥/ ٥٥) من طريق قيس بن عباية عن ابن عبد الله بن مغفل عن أبيه به.
قال الترمذي عقبة: حديث حسن. فتعقبه النووي: بأن الحفاظ ضعفوا هذا الحديث لأن مداره على ابن عبد الله بن مغفل وهو مجهول. نصب الراية (١/ ٤٥١) ط دار الحديث، وكذلك ضعفه الألباني في ضعيف الترمذي (٣٩)، وابن ماجه (١٧٤).
قلت: **وفيما قالوا نظر،** لأن هذا الحديث قد رواه أحمد في مسنده (٤/ ٨٥) عن ابن علية عن الجريري عن قيس بن عباية عن يزيد بن عبد الله بن مغفل.
وهذا إسناد حسن، يزيد بن عبد الله بن مغفل صدوق (تقريب ١٠٧٨)، والجريري ثقة اختلط قبل موته إلا أن سماع ابن علية منه قبل الاختلاط، تهذيب التهذيب (٤/ ٧).
وتابع قيساً طريفُ بن شهاب أبو سفيان عن يزيد بن عبد اللّه به فيما رواه الطبراني في معجمه «نصب الراية (١/ ٤٥١).
وطريف بن شهاب وإن كان ضعيفاً إلا أن جهة ضعفه في كونه يأت في متون الأحاديث بأشياء لم يأت بها غيره، وأما أسانيده فهي مستقيمة كما قال الحافظ ابن عدي (٥/ ١٨٨) أي أنه يضبط أسانيده وهذا هو المطلوب هنا لأنه وافق بقية الرواة بالمتن فأمن الخلل. =

إطلاقه على فعل الخير مع التقييد، قال بعض السلف: «إذا أحدث الله لك نعمة، فأحدث لها شكراً، وإذا أحدثت ذنبًا فأحْدث له توبة» ومنه قوله: هل أحدثت توبة؟ وأحدث للذنب استغفاراً.

ولا يلزم من ذلك إطلاق اسم المُحدث عليه، والإحداث على فعله، قال الأشعري: ويلغني أن بعضهم أطلق في الإنسان أنه مَحدث على الحقيقة بمعنى مكتسب.

قلت: ههنا ألفاظ وهي: فاعل، وعامل، ومكتسب، وكاسب، وصانع ومحدث، وجاعل، ومؤثر، ومنشئ، وموجد، وخالق، وبارئ، ومصور، وقادر، ومريد، وهذه الألفاظ ثلاثة أقسام: قسم لم يطلق إلا على الربِّ سبحانه: كالبارئ والبديع والمبدع، وقسم لا يطلق إلاَّ على العبد، كالكاسب والمكتسب: وقسم وقع إطلاقه على الربّ والعبد كاسم صانع، وفاعل، وعامل، ومنشئ، ومريد، وقادر، وأما الخالق، والمصور، فإن استعملا مطلقين غير مقيدين لم يطلقا إلا على الربّ سبحانه كقوله ﴿الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ﴾(الحشر: ٢٤) وإن استعملا مقيدين أطلقا على العبد، كما يقال لمن قدر شيئًا في نفسه أنه خلقه قال:

ولأنت تفري ما خلقت وبـ . . . . . . ـعض القوم يخلق ثم لا يفري (١)

أي لك قدرة تمضي وتنفذ بها ما قدرته في نفسك، وغيرك يقدر أشياء وهو عاجز عن إنفاذها وإمضائها، وبهذا الاعتبار صَحَّ إطلاق خالق على العبد في قوله تعالى ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾(المؤمنون: ١٤) أي أحسن المصورين والمقدرين، والعرب تقول: قدرت الأديم وخلقته، إذا قسته لتقطع منه مزادة أو قربة ونحوها، قال مجاهد: يصنعون ويصنع الله، والله خير الصانعين، وقال الليث: رجلٌ خالق أي

= ورواه أحمد (٥/ ٥٤) عن قيس بن عبايه عن **بني** عبد الله بن مغفل قالوا: كان أبونا . . به. أي أن قيس قد روى هذا الحديث عن عدد من أبناء عبد الله بن مغفل وهذا مما يزيده قوّة، والحديث حسنه الترمذي كما سبق، وحسنه أيضاً الزيلعي، وصحح إسناده أحمد شاكر في تعليقه على سنن الترمذي.

(١) تقدم تخريجه.

صانع، وهن الخالقات، للنساء، وقال مقاتل: يقول الله تعالى: هو أحسن خلقًا من الذين يخلقون التماثيل وغيرها التي لا يتحرك منها شيء.

وأما البارئ فلا يصح إطلاقه إلا عليه سبحانه، فإنه الذي برأ الخليقة وأوجدها بعد عدمها، والعبد لا تتعلق قدرته بذلك، إذ غاية مقدوره التصرف في بعض صفات ما أوجده الربُّ تعالى وبرأه، وتغييرها من حال إلى حال على وجه مخصوص لا تتعداه قدرته، وليس من هذا بريت القلم، لأنه معتل لا مهموز، ولا برأت من المرض، لأنه فعل لازم غير متعد.

وكذلك مبدع الشيء وبديعه لا يصح إطلاقه إلا على الربِّ تعالى كقوله ﴿بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ﴾(البقرة: ١١٧) والإبداع إيجاد المبدَع على غير مثال سبق، والعبد يسمى مبتدعًا لكونه أحدث قولا لم تمضِ به سنة، ثم يقال لمن اتبعه عليه مبتدع أيضاً.

وأما لفظ الموجد، فلم يقع في أسمائه سبحانه، وإن كان هو الموجد على الحقيقة، ووقع في أسمائه الواجد، وهو بمعنى الغني[(١)] الذي له الوجد.

وأما الموجد فهو مفعل من أوجد، وله معنيان أحدهما: أن يجعل الشيء موجوداً، وهو تعدية وجد وأوجده، قال الجوهري: وجد الشيء عن عدم، فهو موجود[(٢)]، مثل حُمَّ فهو محموم، وأوجده الله، ولا يقال وجده، والمعنى الثاني: أوجده جعل له جدَةَ وغنًى، وهذا يتعدى إلى مفعولين، قال في الصحاح: أوجد الله مطلوبه، أي أظفره به، وأوجده أي أغناه.

قلت: وهذا يحتمل أمرين، أحدهما: أن يكون من باب حذف أحد المفعولين، أي أوجده مالاً وغنى، وأن يكون من باب صَيَّره واجداً، مثل

---

(١) في (ق) و(خ) (المغني).
(٢) في ط: (موجد).

أغناه وأفقره إذا صَيَّره غنيًا وفقيراً، فعلى التقدير الأول يكون تعديه: وجد مالاً وغنى، وأوجده الله إيّاه، وعلى الثاني يكون تعديه: وَجَد وُجْداً إذا استغنى، ومصدر هذا الوجد بالضم والفتح والكسر، قال تعالى: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم مِّن وُجْدِكُمْ﴾ (الطلاق: ٦) فغير ممتنع أن يطلق على من يفعل بالقدرة المحدثة أنه أوجد مقدوره؛ كما يطلق عليه أنه فعله وعمله وصنعه وأحدثه، لا على سبيل الاستقلال.

وكذلك لفظ المؤثر، لم يرد إطلاقه في أسماء الربِّ، وقد وقع إطلاق الأثر والتأثير على فعل العبد، قال تعالى ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتَىٰ وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَارَهُمْ﴾(يس: ١٢) قال ابن عباس: ما أثروا من خير أو شر، فسمى ذلك آثاراً لحصوله بتأثيرهم، ومن العجب أن المتكلمين يمتنعون من إطلاق التأثير والمؤثر على من أطلق عليه في القرآن والسنة! كما قال النبي ﷺ: «يابني سلمة، دياركم تكتب آثاركم»[(١)]، أي الزموا دياركم، ويخصونه بمن لم يقع إطلاقه عليه في كتاب ولا سنة، وأن استعمل في حقه الإيثار والاستئثار، كما قال إخوة يوسف: ﴿تَاللَّهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾(يوسف: ٩١) وفي الأثر: «إذا استأثر الله بشيء فَالْهَ عنه» وقال الناظم[(٢)].

اسْتَأْثَرَ اللّهُ بالثَّنَاء وبالـ . . . . حَمْد وَوَلّى الملامَةَ الرّجُلا

ولما كان التأثير تفعيلاً من أثَّرت في كذا تأثيراً، فأنا مؤثر، لم يمتنع إطلاقه على العبد، قال في الصحاح: التأثير إبقاء الأثر في الشيء.

وأما لفظ الصانع فلم يرد في أسماء الربِّ تعالى، ولا يمكن ورودها، فإن

(١) رواه البخاري (٦٥٦) من حديث أنس، ومسلم (٦٦٥) من حديث جابر.
(٢) هو الأعشى ميمون بن قيس، والبيت في ديوانه ص (٢٥٤) ط دار الجيل، إلا أنه قال ثَمَّ:
أستأثر اللّه بالوفاء وبالـ . ـعدل. . . .

الصانع من صنع شيئاً، عدلاً كان أو ظلماً، سفهًا أو حكمة، جائزاً أو غير جائز، ومما انقسم مسماه إلى مدح وذم، لم يجئ اسمه المطلق في الأسماء الحسنى، كالفاعل والعامل والصانع والمريد والمتكلم، لانقسام معاني هذه الأسماء إلى محمود ومذموم، بخلاف العالم والقادر والحي والسميع والبصير.

وقد سَمَّى النبيُّ ﷺ العبدَ صانعاً، قال البخاري: حدثنا علي بن عبد الله، ثنا مروان بن معاوية، ثنا أبو مالك، عن ربعى بن حراش، عن حذيفة قال: قال النبي ﷺ: «إن الله يصنع كل صانع وصنعتَه»[1]، وقد أطلق سبحانه على فعله اسم الصنع، فقال ﴿**صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ**﴾ (النمل: ٨٨) وهو منصوب على المصدر، لأن قوله تعالى ﴿**وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ**﴾ (النمل: ٨٨) يدلّ على الصنعة، وقيل: هو نصب على المفعولية، أي انظروا صُنْعَ الله، فعلى الأول يكون «صنع الله» مصدراً بمعنى الفعل، وعلى الثاني يكون بمعنى المصنوع المفعول، فإنه الذي يمكن وقوع النظر والرؤية عليه.

وأما الإنشاء فإنما وقع إطلاقه عليه سبحانه فعلاً، كقوله: ﴿**وَيُنشِئُ السَّحَابَ الثِّقَالَ**﴾(الرعد: ١٢) وقوله: ﴿**فَأَنشَأْنَا لَكُم بِهِ جَنَّاتٍ**﴾ (المؤمنون: ١٩)، وقوله: ﴿**وَنُنشِئَكُمْ فِي مَا لَا تَعْلَمُونَ**﴾(الواقعة: ١) وهو كثير، ولم يرد لفظ المنشئ، وأما العبد فيطلق عليه الإنشاء باعتبار آخر، وهو شروعه في الفعل وابتداؤه له، تقول: أنشأ يحدثنا، وأنشأ السير، فهو منشئ لذلك[2]، وهذا إنشاء مقيد، وإنشاء الربِّ إنشاء مطلق، وهذه اللفظة تدور على معنى الابتداء، أنشأه الله أي ابتدأ خلقه، وأنشأ يفعل كذا ابتدأ، وفلان ينشئ الأحاديث أي يبتدئ وضعها، والناشئ أول ما ينشأ من السحاب، قال الجوهري: وناشئة الليل أول ساعاته.

---

(١) تقدم تخريجه، ص (٣٣٣).
(٢) في (ق): (كذلك).

قلت: هذا قاله غير واحد من السلف: إن ناشئة الليل أوله التي منها ينشأ الليل، والصحيح أنها لا تختص بالساعة الأولى، بل هي ساعاته ناشئة بعد ناشئة، كلما انقضت ساعة نشأ بعدها أخرى، قال أبو عبيدة: ناشئة الليل ساعاته، وآناؤه ناشئة بعد ناشئة، قال الزجاج: ناشئة الليل كلّ ما نشأ منه أي [ما][1] حدث منه، فهو ناشئة، قال ابن قتيبة: هي آناء الليل وساعاته، مأخوذة من نشأت تنشأ نشأ، أي ابتدأت وأقبلت شيئًا بعد شيء، وأنشأها الله فنشأت، والمعنى أن ساعات الليل الناشئة، وقول صاحب الصحاح منقول عن كثير من السلف.

قال علي بن الحسين: «ناشئة الليل ما بين المغرب إلى العشاء»[2]، وهذا قول أنس[3]، وثابت، وسعيد بن جبير، والضحاك، و[الحكم]، واختيار الكسائي، قالوا: ناشئة الليل أوله، وهؤلاء راعوا معنى الأولية في الناشئة.

وفيها قول ثالث: أن الليل كله ناشئة، وهذا قول عكرمة[4] وأبي مجلز[5] ومجاهد[6]، والسدي، وابن الزبير، وابن عباس في رواية، قال ابن أبي مليكة: سألت ابن الزبير وابن عباس عن ناشئة الليل، فقالا: الليل كلّه ناشئة[7]، فهذه أقوال من جعل ناشئة الليل زماناً.

وأما من جعلها فعلاً ينشأ بالليل، فالناشئة عندهم اسم لما يفعل بالليل من القيام، وهذا قول ابن مسعود[8]، ومعاوية بن قرة، وجماعة، قالوا:

---

(١) استدركت من لسان العرب (١/ ١٧٢).
(٢) رواه البيهقي في سننه (٣/ ٢٠) من طريق حماد بن سلمة عن الجريري عن علي بن الحسين.
(٣) رواه البيهقي في سننه (٣/ ٢٠) من طريق ثابت عن أنس به.
(٤) رواه ابن جرير رقم (٣٥٢٠٠) من طريق أبي الأحوص عن سماك عن عكرمة.
(٥) رواه البيهقي في سننه (٣/ ٢٠) من طريق يزيد بن هارون عن سليمان التيمي عنه به.
(٦) رواه ابن جرير رقم (٣٥٢٠١)، (٣٥٢٠٤) من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد.
(٧) رواه ابن جرير رقم (٣٥٢٠٥).
(٨) رواه أبو بكر بن أبي شيبة رقم (٢٩٩٦١)، والحاكم (٢/ ٥٠٥) وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ووافقه الذهبي، ورواه البيهقي في سننه (٣/ ٢٠) عن ابن عباس أيضاً.

ناشئة الليل: قيام الليل.

وقال آخرون -منهم عائشة-: إنما يكون القيام ناشئة إذا تقدمه نوم، قالت عائشة: ناشئة الليل القيام بعد النوم، وهو قول ابن الأعرابي، قال: إذا نمت من أول الليلة نومة، ثم قمت فتلك النشأة، ومنه ناشئة الليل، فعلى قول الأولين، ناشئة الليل إضافة بمعنى «من» إضافة نوع إلى جنسه، أي ناشئة منه، وعلى قول هؤلاء إضافة بمعنى «في» أي طاعة ناشئة فيه، والمقصود: أن الإنشاء ابتداء، سواء تقدمه مثله كالنشأة الثانية، أو لم يتقدمه كالنشأة الأولى.

وأما الجعل فقد أطلق على الله سبحانه بمعنيين أحدهما: الإيجاد والخلق، والثاني: التصيير، فالأول يتعدى إلى مفعول كقوله ﴿**وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ**﴾(الأنعام: ١) والثاني أكثر ما يتعدى إلى مفعولين: كقوله ﴿**إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا**﴾(الزخرف: ٣)، وأطلق على العبد بالمعنى الثاني خاصّة، كقوله ﴿**وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَالأَنْعَامِ نَصِيبًا**﴾(الأنعام: ١٣٦) وغالب مايستعمل في حق العبد في جعل التسمية والاعتقاد، حيث لا يكون له صنع في المجعول، كقوله: ﴿**وَجَعَلُوا الْمَلائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا**﴾ (الزخرف: ١٩) وقوله: ﴿**قُلْ أَرَأَيْتُم مَّا أَنزَلَ اللَّهُ لَكُم مِّن رِّزْقٍ فَجَعَلْتُم مِّنْهُ حَرَامًا وَحَلالاً**﴾(يونس: ٥٩)، وهذا متعدٍ إلى واحد وهو جعل اعتقاد وتسمية.

وأما الفعل والعمل فإطلاقه على العبد كثير ﴿**لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ**﴾ (المائدة: ٧٩) ﴿**لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ**﴾(المائدة: ٦٢) ﴿**بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ**﴾ (المائدة: ١٠٥)، وأطلقه على نفسه فعلاً واسمًا، فالأول كقوله ﴿**وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ**﴾ (إبراهيم: ٢٧) والثاني كقوله ﴿**فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ**﴾(هود: ١٠٧) وقوله: ﴿**وَكُنَّا فَاعِلِينَ**﴾(الأنبياء: ٧٩) في موضعين من كتابه أحدهما قوله: ﴿**وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُدَ الْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَالطَّيْرَ وَكُنَّا فَاعِلِينَ**﴾(الأنبياء: ٧٩)، والثاني قوله ﴿**يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ كَطَيِّ**

السِّجِلِّ لِلْكُتُبِ كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُ وَعْدًا عَلَيْنَا إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ﴾ (الأنبياء : ١٠٤)

فتأمل قوله ﴿**كُنَّا فَاعِلِينَ**﴾ في هذين الموضعين المتضمنين للصنع العجيب الخارج عن العادة، كيف تجده كالدليل على ما أخبر به، وأنه لا يستعصي على الفاعل حقيقة، أي شأننا الفعل، كما لا يخفى الجهر والإسرار بالقول على من شأنه العلم والخبرة، ولا تصعب المغفرة على من شأنه أن يغفر الذنوب، ولا الرزق على من شأنه أن يرزق العباد، وقد وقع الزجاج على هذا المعنى بعينه فقال: و﴿**كُنَّا فَاعِلِينَ**﴾ أي: قادرين على فعل ما نشاء.

الباب الثامن عشر

في فَعَل وأفعلَ في القضاء

والقدر والكسب، وذكر الفعل والانفعال

ينبغي الاعتناء بكشف هذا الباب، وتحقيق معناه، فبذلك ينحل عن العبد أنواع من ضلالات القدرية والجبرية، حيث لم يعطوا هذا الباب حقه من العرفان.

اعلم أن الربَّ تعالى فاعلٌ غير منفعل، والعبد فاعل منفعل، وهو في فاعليته منفعل للفاعل الذي لا ينفعل بوجه، فالجبرية شهدت كونه منفعلاً يجري عليه الحكم بمنزلة الآلة والمحل، وجعلوا حركته بمنزلة حركات الأشجار، ولم يجعلوه فاعلاً إلا على سبيل المجاز، فقام، وقعد، وأكل، وشرب، وصلى، وصام؛ عندهم بمنزلة: مرض، وألم، ومات، ونحو ذلك مما هو فيه منفعل محض، والقدرية شهدت كونه فاعلاً محضًا غير منفعل في فعله.

وكل من الطائفتين نظر بعين عوراء، وأهل العلم والاعتدال أعطوا كلا المقامين حقه، ولم يبطلوا[(١)] أحد المقامين[(٢)] بالآخر، فاستقام لهم نظرهم ومناظرتهم، واستقر عندهم الشرع والقدر في نصابه، وشهدوا وقوع الثواب والعقاب على من هو أولى به، فأثبتوا نطق العبد حقيقة، وإنطاق الله له حقيقة، قال تعالى: ﴿**وَقَالُوا لِجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدتُّمْ عَلَيْنَا قَالُوا أَنطَقَنَا اللَّهُ الَّذِي أَنطَقَ كُلَّ شَيْءٍ**﴾ (فصلت: ٢١) فالإنطاق فعل[(٣)] الله الذي لا يجوز تعطيله، والنطق فعل العبد الذي لا يمكن إنكاره، كما قال تعالى: ﴿**فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ**﴾(الذاريات: ٢٣) فعلم أن كونهم ينطقون هو أمر حقيقي حتى شبه

(١) في (ق) و(خ) (لا يبطلوا).
(٢) في (ق) و(خ): (الأمرين).
(٣) في (ق): (قول).

به في تحقيق كون[1] ما أخبر به، وأن هذا حقيقة لا مجاز، ومن جعل إضافة نطق العبد إليه مجازاً، لم يكن ناطقاً عنده حقيقة، فلا يكون التشبيه بنطقه محققاً لما أخبر به، فتأمله.

ونظير هذا قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ﴾(النجم: ٤٣)، فهو المضحك المبكي حقيقة، والعبد الضاحك الباكي حقيقة، كما قال تعالى: ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلاً وَلْيَبْكُوا كَثِيراً﴾ (التوبة: ٨٢) وقال: ﴿أَفَمِنْ هَذَا الْحَدِيثِ تَعْجَبُونَ ﴿٥٩﴾ وَتَضْحَكُونَ وَلَا تَبْكُونَ﴾(النجم: ٥٩، ٦٠) فلولا المنطق الذي أنطق، والمضحك المبكي الذي أضحك وأبكى، لم يوجد ناطق ولا ضاحك ولا باك، فإذا أحَبَّ عبده أنطقه بما يحب فأثابه عليه، وإذا أبغضه أنطقه بما يكرهه فعاقبه عليه، وهو الذي أنطق هذا وهذا، وأجرى ما يحب على لسان هذا، وما يكره على لسان هذا، كما أنه أجرى على قلب هذا ما أضحكه، وعلى قلب هذا ما أبكاه.

وكذلك قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾(يونس: ٢٢) وقوله ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الأَرْضِ﴾(الأنعام: ١١) فالتسيير فعله حقيقة، والسير فعل العبد حقيقة، فالتسيير فعل محض، والسير فعل وانفعال، ومن هذا قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا﴾(الأحزاب: ٣٧) فهو سبحانه المزوِّج ورسوله المتزوج، وكذلك قوله: ﴿وَزَوَّجْنَاهُم بِحُورٍ عِينٍ﴾(الدخان: ٥٤) فهو المزوِّج وهم المتزوجون، وقد جمع سبحانه بين الأمرين في قوله: ﴿فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ (الصف: ٥) فالإزاغة فعله، والزيغ فعلهم.

فإن قيل: أنتم قررتم أنه لم يقع منهم الفعل إلا بعد فعله، وأنه لولا إنطاقه لهم وإضحاكه وإبكاؤه لما نطقوا وما ضحكوا ولا بكوا، وقد دلت هذه الآية على أن فعله بعد فعلهم، وأنه أزاغ قلوبهم بعد أن زاغوا، وهذا

(١) في (ق) و(خ): (كونه).

يدل على إن إزاغة قلوبهم هو حكمه عليها بالزيغ، لا جعلها زائغة، وكذلك قوله ﴿أَنطَقَنَا اللَّهُ﴾ المراد به: جعل لنا آلة النطق، وأضحك وأبكى، جعل لهم آلة الضحك والبكاء.

قيل: أما الإزاغة المترتبة على زيغهم، فهي إزاغة أخرى غير الإزاغة التي زاغوا بها أولاً، عقوبة لهم على زيغهم، والربّ تعالى يعاقب على السيئة بمثلها، كما يثيب على الحسنة بمثلها؛ فحدث لهم منها زيغ آخر غير الزيغ الأول، فهم زاغوا أولاً، فجازاهم الله بإزاغة فوق زيغهم، فأحدثت لهم تلك الإزاغة زيغًا فوق زيغهم.

فإن قيل: فالزيغ الأول من فعلهم، وهو مخلوق لله فيهم على غير وجه الجزاء، وإلا يتسلسل الأمر؟

قيل: بل الزيغ الأول وقع جزاءً لهم وعقوبة على تركهم الإيمان والتصديق لما جاءهم [من](1) الهدى، وهذا الترك أمر عدمي لا يستدعي فاعلاً فإن تأثير الفاعل إنما هو في الوجود لا في العدم.

فإن قيل: فهذا الترك العدمي له سبب، أولا سبب [له](1)؟.

قيل: سببه عدم سبب ضده، فبقي على العدم الأصلي، ويشبه هذا قوله سبحانه﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ نَسُوا اللَّهَ فَأَنسَاهُمْ أَنفُسَهُمْ﴾(الحشر: ١٩) عاقبهم على نسيانهم له بأن أنساهم أنفسهم، فنسوا مصالحها أن يفعلوها، وعيوبها أن يصلحوها، وحظوظها أن يتناولوها، ومن أعظم مصالحها وأنفع حظوظها ذكرها لربّها وفاطرها، ومن لا نعيم لها، ولا سرور، ولا فلاح، ولا صلاح إلا بذكره وحبه وطاعته والإقبال عليه؛ والإعراض عما سواه، فأنساهم ذلك لما نسوه، وأحدث لهم هذا النسيان نسياناً آخر، وهذا

(١) ساقطة من (ق) و(خ)، وأثبتت من ط.

ضدّ حال الذين ذكروه ولم ينسوه، فذكرهم بصالح[1] نفوسهم ففعلوها، ووقفهم على عيوبها فأصلحوها، وعَرَّفهم حظوظها العالية فبادروا إليها، فجازى أولئك على نسيانهم بأن أنساهم الإيمان به ومحبته وذكره وشكره، فلما خلت قلوبهم من ذلك، لم يجدوا عن ضدّه محيصًا، وهذا يبيّن لك كمال عدله سبحانه في تقدير الكفر والذنوب عليها، وإذا كان قضاؤه عليها بالكفر والذنوب عدلاً منه فيها، فقضاؤه عليها بالعقوبة أعدل وأعدل.

فهو سبحانه ماضٍ في عبده حكمه، عدل فيه قضاؤه، وله فيها قضاءان، قضاء السبب وقضاء المسبب، وكلاهما عدل فيه، فإنه لما ترك ذكره، وترك فعل ما يحبه، عاقبة بنسيان نفسه، فأحدث له هذا النسيان ارتكاب ما يبغضه ويسخطه بقضائه الذي هو عدل، فترتب له على هذا الفعل والترك عقوبات وآلام لم يكن له منها بُدّ، بل هي مترتبة عليه ترتب المسببات على أسبابها، فهو عدل محض من الربّ تعالى، فعدل في العبد أولا وآخراً، فهو محسن في عدله، محبوبٌ عليه، محمود فيه، يحمده من عدل[2] فيه طوعاً وكرهاً، قال الحسن: «لقد دخلوا النار، وإن حمده لفي قلوبهم، ماوجدوا عليه سبيلاً» وسنزيد هذا الموضع بسطاً وتبياناً في باب دخول الشر في القضاء الإلهي[3] إن شاء الله.

إذ المقصود ههنا بيان كون العبد فاعلاً منفعلاً، والفرق في هذا الباب بين فَعَلَ وأفعل، وأن الله سبحانه أفْعَلَ والعبدُ فَعَلَ، فهو الذي أقام العبد وأضله وأماته، والعبد هو الذي قام وضَلّ ومات، وأما قولكم: إن معنى أنطقه وأضحكه وأبكاه جعل له آلة ينطق بها ويضحك ويبكي، فإعطاؤه الآلة وحدها لا يكفي في صدق الفعل، بأنه أنطقه وأضحكه، فلو أن رجلاً

---

(١) في (ط): (مصالح).
(٢) في (ق) و(خ) (عدله).
(٣) في (ق) و(خ): (الأكبر).

صمت يوماً كاملاً، فحلف حالف أن الله أنطقه، لكان كاذبًا حانثًا، ولو دعوت كافرين إلى الإسلام، فنطق أحدهما بكلمة الشهادة، وسكت الآخر، لم يقل أحد قط إن الله قد أنطق الساكت كما أنطق المتكلم، وكلاهما قد أعطي آلة النطق، ومتعلق الأمر والنهي والثواب والعقاب الفعل لا الإفعال.

فإن قيل: هل تطردون هذا في جميع أفعال العبد من كفره وزناه، وسرقته فتقولون: إن الله أفعله، وهو الذي فعل، أم تخصون ذلك ببعض الأفعال، فيظهر تناقضكم؟

قيل: ههنا أمران، أمر لغوي وأمر معنوي، فأما اللغوي فإن ذلك لا يطرد في لغة العرب، لا يقولون أزنى الله الرجل، وأسرقه، وأشربه، وأقتله، إذا جعله يزني ويسرق ويشرب ويقتل، وإن كان في لغتها: أقامه، وأقعده وأنطقه، وأضحكه، وأبكاه، وأضله، وقد يأتي هذا مضاعفاً كفهَّمه وعلَّمه وسيَّره، وقال تعالى: ﴿ **فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ** ﴾(الأنبياء: ٧٩) فالتفهيم منه سبحانه، والفهم من نبيه سليمان، وكذلك قوله: ﴿ **وَعَلَّمْنَاهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا** ﴾(الكهف: ٦٥) فالتعليم منه سبحانه، وكذلك التسيير، والسير والتعلم من العبد.

فهذا المعنى ثابت في جميع الأفعال، فهو سبحانه هو الذي جعل العبد فاعلاً، كما قال: ﴿ **وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا** ﴾(الأنبياء: ٧٣) ﴿ **وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ** ﴾(القصص: ٤١)، فهو الذي جعل أئمة الهدى يهدون بأمره، وجعل أئمة الضلال والبدع يدعون إلى النار، فامتناع إطلاق أكلمه فتكلم، لا يمنع من إطلاق أنطقه فنطق، وكذلك امتناع إطلاق أهداه بأمره، وأدعاه إلى النار، لا يمنع [من][1] إطلاق جعله يهدي بأمره، ويدعو إلى النار.

---

(١) ساقطة من (ق) و(خ).

فإن قيل: ومع ذلك كله هل تقولون: إن الله سبحانه هو الذي جعل الزانيين يزنيان، وهو الذي جمع بينهما على الفعل، وساق أحدهما إلى صاحبه.

قيل: أصل بلاء أكثر الناس من جهة الألفاظ المجملة التي تشتمل على حق وباطل، فيطلقها من يريد حقَّها، فينكرها عليه من يريد باطلها[1] فيرد عليه من يريد حقها، وهذا باب إذا تأمله الذكي الفطن رأى منه عجائب، وخَلَّصَه من ورطات تورط فيها أكثر الطوائف، فالجعل المضاف إلى الله سبحانه يراد به الجعل الذي يحبّه ويرضاه، والجعل الذي قدره وقضاه، قال الله ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ﴾(المائدة: ١٠٣) فهذا [نفي جعله][2] الشرعي الديني أي ما شرع ذلك ولا أمر به، ولا أحبه ورضيه.

وقال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ﴾ (القصص: ٤١) فهذا جعل كوني قدري، أي قدرنا ذلك وقضيناه، وجعل العبد إماما يدعو إلى النار، أبلغ من جعله يزني ويسرق ويقتل، وجعله أيضاً كذلك لفظ مجمل يراد به أنه جبره على ذلك وأكرهه عليه واضطره إليه، وهذا محال في حق الربِّ تعالى، وكماله المقدس يأبى ذلك، وصفات كماله تمنع منه كما تقدم، ويراد به أنه مكَّنه من ذلك، وأقدره عليه من غير أن يضطره إليه، ولا أكرهه ولا أجبره، فهذا حق.

فإن قيل: هذا كله عدول عن المقصود، فمن أحدث معصية وأوجدها، وأبرزها من العدم إلى الوجود؟.

قيل: الفاعل لها هو الذي أوجدها وأحدثها، وأبرزها من العدم إلى الوجود بإقدار الله له على ذلك؛ وتمكينه منه من غير إلجاء له، ولا اضطرار منه إلى فعلها.

---

(١) بعد كلمة باطلها في(ق) و(خ) زيادة: «وينكرها من يريد باطلها».
(٢) في (ق) و(خ) (بمعنى جعله) والمثبت من (ط).

فإن قيل: فمن الذي خلقها إذاً؟.

قيل لكم: ومن ذا الذي فعلها، فإن قلتم: الربُّ تعالى هو الفاعل للفسوق والعصيان أكذبكم العقل، والفطرة، وكُتُبُ الله المنزَّلة، وإجماع رسله، وإثبات حمده، وصفات كماله، فإن فعله سبحانه كله خير، وتعالى أن يفعل شراً بوجه من الوجوه، فالشر ليس إليه والخير هو الذي إليه، ولا يفعل إلا خيراً، ولا يريد إلا خيراً، ولا يشاء إلا خيراً، ولو شاء لفعل غير ذلك، ولكنه تعالى منزَّه عن فعل مالا ينبغي، وإرادته ومشيئته كما هو منزَّه عن الوصف به والتسمية باسمه(١).

وإن قلتم: العبد هو الذي فعلها بما خلق فيه من الإرادة والمشيئة.

قيل: فالله سبحانه خالق أفعال العباد كلها بهذا الاعتبار، ولو سلك الجبري مع القدري هذا المسلك لاستراح معه وأراحه، وكذلك القدري معه، ولكن انحرف الفريقان عن سواء السبيل.

سارت مشرقة وسرت(٢) مغربا ... شتان بين مشرق ومغرب

فإن قيل: فهل يمكنه الامتناع منها، وقد خلقت فيه نفسها أو أسبابها الموجبة لها، وخلق السبب الموجب خلق لمسببه وموجبه؟

قيل: هذا السؤال يورد على وجهين:

أحدهما: أن يراد به أنه يصير مضطراً إليها، ملجأً إلى فعلها [بخلقها](٣) أو خلق أسبابها فيه، بحيث لا يبقى له اختيار في نفسه ولا إرادة، وتبقى حركته قسرية لا إرادية.

---

(١) في ط: (به).
(٢) في (ق) و(خ) (سار).
(٣) ساقطة من (ق).

والثاني: أنه هل لاختياره وإرادته وقدرته تأثير فيها، أو التأثير لقدرة الربِّ ومشيئته فقط، وذلك هو السبب الموجب للفعل، فإن أوردتموه على الوجه الأول، فجوابه أنه يمكنه أن يفعل، وأن لا يفعل، ولايصير مضطراً ملجأ بخلقها فيه، ولا بخلق أسبابها ودواعيها، فإنها إنما خلقت فيه على وجه يمكنه فعلها وتركها، فلو لم يمكنه الترك لزم اجتماع النقيضين، وأن يكون مريداً غير مريد، فاعلاً غير فاعل، ملجأ غير ملجأ، وإن أوردتموه على الوجه الثاني، فجوابه: إن لإرادته واختياره وقدرته أثراً فيها، وهي السبب الذي خلقها الله به في العبد، فقولكم: إنه لا يمكنه الترك مع الاعتراف بكونه متمكنا من الفعل جمع بين النقيضين، فإنه إذا تمكن من الفعل كان الفعل اختيارياً، إن شاء فعله، وإن شاء لم يفعله، فكيف يصح أن يقال: لا يمكنه ترك الفعل الاختياري الممكن، هذا خُلْفٌ من القول، وحقيقة الأمر أنه يمكنه الترك لو أراده، لكنه لايريده فصار لازمًا بالإرادة الجازمة.

فإن قيل: فهذا يكفي في كونه مجبوراً عليه.

قيل: بل هذا من أدلّ شيء على بطلان الجبر، فإنه إنما لزم بإرادته المنافية للجبر، ولو كان وجوب الفعل بالإرادة يقتضي الجبر، لكان الربُّ تعالى وتقدس مجبوراً على أفعاله، لوجوبها بإرادته ومشيئته، وذلك محال.

فإن قيل: الفرق أن إرادة الربّ تعالى من نفسه، لم يجعله غيره مريداً، والعبد إرادته من ربّه، إذ هي مخلوقة له، فإنه هو الذي جعله مريداً.

قيل: هذا موضع اضطرب فيه الناس، فسلكت فيه القدرية وادياً، وسلكت الجبرية وادياً، فقالت القدرية: العبد هو الذي يحدث إرادته وليست مخلوقة لله، والله مكّنه من إحداث إرادته بأن خلقه كذلك، وقالت الجبرية: بل الله هو الذي يحدث إرادات العبد شيئًا بعد شيء، وإحداث

الإرادات فيه كإحداث لونه وطوله وقصره وسواده وبياضه، مما لا صنع له فيه البتة، فلو أراد أن لا يريد لما أمكنه ذلك، وكان كما لو أراد أن يكون طوله وقصره ولونه على غير ما هو عليه، فهو مضطر إلى الإرادة، وكل إرادة من إراداته فهي متوقفة على مشيئة الربّ تعالى لها بخصوصها، فهي مرادة له سبحانه كما هي معلومة مقدورة، فلزمهم القول بالجبر من هذه الجهة، ومن جهة نفيهم أن يكون لإرادة العبد وقدرته أثر في الفعل.

فإن قيل: فأي وادٍ تسلكونه غير هذين الواديين، وأي طريق تسلكونها[1] سوى هاتين الطريقين؟

قيل: نعم، ههنا طريق ثالثة لم يسلكها الفريقان، ولم تهتدِ إليها الطائفتان، ولو حكَّمت كل طائفة ما معها من الحق، والتزمت لوازمه وطردته، لساقها إلى هذه الطريق، ولأوقعها على المحجة المستقيمة، فنقول وبالله [التوفيق، وهو][2] المستعان وعليه التكلان، ولا حول ولا قوة إلا بالله:

العبد بجملته مخلوق لله جسمه وروحه وصفاته وأفعاله وأحواله، فهو مخلوق من جميع الوجوه، وخُلق على نشأة وصفة يتمكن بها من إحداث إرادته وأفعاله، وتلك النشأة بمشيئة الله وقدرته وتكوينه، فهو الذي خلقه وكوَّنه كذلك، وهو لم يجعل نفسه كذلك، بل خالقه وبارئه جعله محدثًا لإراداته وأفعاله، وبذلك أمره ونهاه وأقام عليه حجته وعرَّضه للثواب والعقاب، فأمره بما هو متمكن من إحداثه، ونهاه عما هو متمكن من تركه، ورتَّب ثوابه وعقابه على هذه الأفعال والتروك التي مكَّنه منها وأقدره عليها وناطها به، وفطر خلقه على مدحه وذمِّه عليها، مؤمنهم وكافرهم، المقرّ بالشرائع منهم والجاحد بها،

---

(١) في (ق) و(خ): (تمرون فيها).
(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (ق) و(خ).

فكان مريداً شائيًا [بمشيئة الله له، ولولا مشيئة الله أن يكون شائيًا لكان أعجز وأضعف من أن يجعل نفسه شائيًا][1] فالربُّ تعالى أعطاه مشيئة وقدرة وإرادة، وعَرَّفه ما ينفعه، وما يضره، وأمره أن يجري مشيئته وإرادته وقدرته في الطريق التي يصل بها إلى غاية صلاحه، فأجراها في طريق هلاكه! بمنزلة من أعطى عبده فرسًا يركبها، وأوقفه على طريقي نجاة وهلكة، وقال: أجرها في هذه الطريق، فعدل بها إلى الطريق الأخرى، وأجراها فيها، فغلبته بقوة رأسها وشدة مسيرها وعزّ عليه ردّها عن جهة جريها، وحيل بينه وبين إدارتها[2] إلى ورائها، مع اختيارها وإرادتها.

فلو قلت: كان ردّها عن طريقها ممكنًا له مقدوراً أصبت، وإن قلت: لم يبقَ في هذه الحال بيده من أمرها شيء، ولا هو متمكن منه أصبت، بل قد حال بينه وبين ردها، [مَنْ] يحول بين المرء وقلبه، ومن يقلب أفئدة المعاندين وأبصارهم.

وإذا أردت فهم هذا على الحقيقة، فتأمل حال من عرضت له صورة بارعة الجمال، فدعاه حسنها إلى محبتها، فنهاه عقله وذكره ما في ذلك من التلف والعطب، وأراه مصارع العشاق عن يمينه وعن شماله، ومن بين يديه ومن خلفه، فعاد يعاود النظر مرة بعد مرة، و[يحثّ][4] نفسه على التعلق وقوة الإرادة، ويحرض على أسباب المحبة، ويدني الوقود من النار، حتى إذا اشتعلت، وشبَّ ضرامها، ورمت بشررها، وقد أحاطت به، طلب الخلاص! قال له القلب: هيهات لات حين مناص، وأنشده:

تولع بالعشق حتى عشق ... فلما استقل به لم يطق
رأى لجـةً، ظنَّها موجـة ... فلما تمكن منها غـرق

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ق) و(خ).
(٢) في (ق) و(خ): (إرادتها).
(٣) في (ق) و(خ) (لجَّت).

فكان الترك أولاً مقدوراً له، لما لم يوجد السبب التام والإرادة الجازمة الموجبة للفعل، فلما تمكن الداعي واستحكمت الإرادة قال المحب لعاذله:

يا عاذلي والأمر في يده هلا عذلت وفي يدي الأمر

فكان أول الأمر إرادة واختياراً ومحبّة، ووسطه اضطراراً، وآخره عقوبة وبلاء، ومُثِّلَ هذا برجل ركب فرسًا لا يملكه راكبه، ولا يتمكن من رده، وأجراه في طريق ينتهى به إلى موضع هلاك، فكان الأمر إليه قبل ركوبها، فلما توسطت به الميدان خرج الأمر عن يده، فلما وصلت به إلى الغاية حصل على الهلاك.

ويشبه هذا، حال السكران الذي قد زال عقله، إذا جَنَى في حال سكره، لم يكن معذوراً لتعاطيه السبب اختياراً، فلم يكن معذوراً بما ترتب عليه اضطراراً.

وهذا مأخذ من أوقع طلاقه من الأئمة، ولهذا قالوا: إذا زال عقله بسبب يعذر[1] فيه لم يقع طلاقه، فجعلوا وقوع الطلاق عليه من تمام عقوبته.

والذين لم يوقعوا الطلاق قولهم أفقه، كما أفتى به عثمان بن عفان، ولم يعلم له في الصحابة مخالف، ورجع إليه الإمام أحمد واستقر عليه قوله، فإن الطلاق ما كان عن وطر، والسكران لا وطر له في الطلاق، وقد حكم النبي ﷺ بعدم وقوع الطلاق في حال الغلق[2]، والسكر من الغلق

(١) في (ق): (مقدر).

(٢) رواه أحمد (٦/ ٢٧٦)، وأبو داود (٢١٩٣)، وابن ماجة (٢٠٤٦)، وأبو يعلى (٤٤٤٤) والحاكم (٢/ ١٩٨) والبيهقي (٧/ ٣٥٧) وغيرهم عن عائشة ترفعه «لا طلاق ولا عتاق في إغلاق» قال الحاكم: صحيح على شرط مسلم.
تعقبه الذهبي: محمد بن عبيد لم يحتج به مسلم، وقال أبو حاتم: ضعيف.
إلا أنه لم ينفرد، بل قد توبع، فرواه الدارقطني (رقم ٣٩٤٤) والبيهقي (٧/ ٣٥٧) في سننهما عن قزعة ابن سويد نا زكريا بن إسحاق ومحمد بن عثمان جميعاً عن صفية عن عائشة به، وقزعة بن سويد =

كما أن الإكراه والجنون من الغلق، بل قد نصَّ الإمام أحمد وأبو عبيد وأبو داود على أن الغضب إغلاق، وفسَّرَ به الإمام أحمد الحديث في رواية أبي طالب، وهذا يدل على أن مذهبه أن طلاق الغضبان لا يقع.

وهذا هو الصحيح الذي يفتى به، إذا كان الغضب شديداً، قد أغلق عليه قصده فإنه يصير بمنزلة السكران والمكره، بل قد يكونان أحسن حالاً منه، فإن العبد في حال شدة غضبه يصدر منه مالا يصدر من السكران من الأقوال والأفعال، وقد أخبر الله سبحانه أنه لا يجيب دعاءه على نفسه وولده في هذه الحالة، ولو أجابه لقضى إليه أجله، وقد عذر سبحانه من اشتد به الفرح بوجود راحلته في الأرض المهلكة بعدما يئس منها، فقال من شدة الفرح: «اللهم أنت عبدي وأنا ربك»[1]، ولم يجعله بذلك كافراً، لأنه أخطأ بهذا القول من شدة الفرح، فكمال رحمته وإحسانه وجوده يقتضي أن لا يؤاخذ من اشتد غضبه بدعائه على نفسه، وأهله وولده، ولا بطلاقه لزوجته، وأما إذا زال عقله بالغضب، فلم يعقل ما يقول، فإن الأمة متفقة على أنه لا يقع طلاقه ولا عتقه، ولا يكفر بما يجري على لسانه من كلمة الكفر.

= على ضعفه يصلح للمتابعة، قال أبو حاتم: محله الصدق وليس بالمتين، يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال ابن عدي: له غير ما ذكرت أحاديث مستقيمة، وأرجوا أنه لا بأس به، تهذيب التهذيب (٨/ ٣٢٦). فالحديث حسن إن شاء الله تعالى.

(١) رواه البخاري رقم (٦٣٠٩) ومسلم رقم (٢٧٤٧).

الباب التاسع عشر

في ذكر مناظرة جرت بين جبريّ وسنّي جمعهما مجلس مذاكرة

قال الجبري: القول بالجبر لازم لصحة التوحيد، ولا يستقيم التوحيد إلا به، لأنا إن لم نقل بالجبر أثبتنا فاعلاً للحوادث مع الله، إن شاء فعل، وإن شاء لم يفعل، وهذا شرك ظاهر لا يتخلّص منه إلا بالقول بالجبر.

قال السني: بل القول بالجبر منافٍ للتوحيد، ومع منافاته للتوحيد فهو مناف للشرائع، ودعوة الرسل، والثواب والعقاب. فلو صَحَّ الجبر لبطلت الشرائع، وبطل الأمر والنهي، ويلزم من ذلك بطلان والثواب والعقاب.

قال الجبري: ليس العجب دعواك منافاة الجبر للأمر والنهي، والثواب والعقاب، فإن هذا لم يزل يقال، وإنما العجب دعواك منافاته للتوحيد، وهو من أقوى أدلة التوحيد، فكيف يكون المقرر للشيء المقوي له منافيًا له!

قال السني: منافاته للتوحيد من أظهر الأمور، ولعلها أظهر من منافاته للأمر والنهي، وبيان ذلك أن أصل عقد التوحيد وأساسه هو شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، والجبر ينافي الكلمتين، فإن الإله هو المستحق لصفات الكمال المنعوت بنعوت الجلال، وهو الذي تألهه القلوب، وتصمد إليه بالحب والخوف والرجاء، فالتوحيد الذي جاءت به الرسل هو إفراد الربّ بالتأله، الذي هو كمال الذلّ والخضوع والانقياد له، مع كمال المحبة والإنابة، وبذل الجهد في طاعته ومرضاته، وإيثار محابه ومراده الديني على محبة العبد ومراده، فهذا أصل دعوة الرسل، وإليه دعوا

الأمم، وهو التوحيد الذي لا يقبل الله من أحد ديناً سواه، لا من الأولين ولا من الآخرين، وهو الذي أمر به رسله وأنزل به كتبه، ودعا إليه عباده، ووضع لهم دار الثواب والعقاب لأجله، وشرع الشرائع لتكميله وتحصيله.

وكان من قولك أيها الجبري: أن العبد لا قدرة له على هذا البتة، ولا أثر له فيه، ولا هو فعله، وأمره بهذا أمر له بما لا يطيق، بل أمر له بإيجاد فعل الربِّ تعالى، وأن الربَّ سبحانه أمره بذلك، وأجبره على ضده، وحال بينه وبين ما أمره به، ومنعه منه وصدَّه عنه، ولم يجعل له إليه سبيلاً بوجه من الوجوه، مع قولك: إنه لا يحب، ولا يُحَبّ، فلا تتألهه القلوب بالمحبّة والودّ والشوق والطلب وإرادة وجهه، والتوحيد معنى ينتظم من إثبات الإلهية وإثبات العبودية، فرفعت معنى الإلهية بإنكار كونه محبوبًا مودوداً تتنافس القلوب في محبته وإرادة وجهه، والشوق إلى لقائه، ورفعت حقيقة العبودية بإنكارك كون العبد[1] فاعلاً وعابداً ومحبًا، فإن هذا كله مجاز لا حقيقة له عندك.

فضاع التوحيد بين الجبر وإنكار محبته وإرادة وجهه، لا سيما والوصف الذي وصفته به منفِّرٌ للقلوب عنه، حائل بينها[2] وبين محبته، فإنك وصفته بأنه يأمر عبده بما لا قدرة له على فعله، وينهاه عما لا يقدر على تركه، بل يأمره بفعله هو سبحانه، وينهاه عن فعله هو سبحانه، ثم يعاقبه أشد العقوبة على ما لم يفعله البتة، بل يعاقبه على أفعاله هو سبحانه، وصرحت بأن عقوبته على ترك ما أمره، وفعل ما نهاه، بمنزلة عقوبته له على ترك طيرانه إلى السماء، وترك تحويله للجبال عن أماكنها، ونقله مياه البحار عن مواضعها، وبمنزلة عقوبته له على مالا صنع له فيه من لونه وطوله وقصره.

---

(١) في خ: (الفعل).
(٢) في (ق): (بينهما).

وصرحت بأنه يجوز عليه أن يعذب أشدَّ العذاب لمن لم يعصه طرفة عين، وأن حكمته ورحمته لا تمنع ذلك، بل هو جائز عليه، ولولا خبره على نفسه بأنه لا يفعل ذلك لم تنزهه عنه.

وقلت: إن تكليفه عباده بما كلفهم به، بمنزلة تكليف الأعمى للكتابة، والزَّمِن للطيران[1]، فبغضت الربَّ إلى من دعوته إلى هذا الاعتقاد، ونفّرته عنه، وزعمت أنك تقرر بذلك توحيده، وقد قلعت شجرة التوحيد من أصلها.

وأما منافاة الجبر للشرائع فأمر ظاهر لا خفاء به، فإن مبنى الشرائع على الأمر والنهي، وأمر الآمر لغيره بفعل نفسه لا بفعل المأمور، ونهيه عن فعله لا فعل المنهي عبث ظاهر، فإن متعلق الأمر والنهي فعل العبد وطاعته ومعصيته، فمن لا فعل له كيف يتصور أن يوصف بطاعة أو معصية، وإذا ارتفعت حقيقة الطاعة والمعصية ارتفعت حقيقة الثواب والعقاب، وكان ما يفعله الله بعباده يوم القيامة من النعيم والعذاب أحكامًا جارية عليهم بمحض المشيئة والقدرة، لا أنها بأسباب طاعاتهم ومعاصيهم، بل ههنا أمر آخر وهو أن الجبر منافٍ للخلق، كما هو مناف للأمر، فإن الله سبحانه له الخلق والأمر، وما قامت السماوات والأرض إلا بعدله، فالخلق قام بعدله، وبعدله ظهر، كما أن الأمر بعدله وبعدله وجد، فالعدل سبب وجود الخلق والأمر وغايته، فهو علته[2] الفاعلية والغائية، والجبر لا يجامع العدل كما لا يجامع الشرع والتوحيد.

قال الجبري: لقد نطقت أيها السني بعظيم، وفهت بكبير، وناقضت بين متوافقين، وخالفت بين متلازمين، فإن أدلة العقول والشرع المنقول قائمة على الجبر، ومادلَّ عليه العقل والنقل كيف ينافي موجب الشرع والعقل

(١) في (ق): (للسير) والزَّمن هو صاحب العاهة.
(٢) في (ق): (فيه العلة) والمثبت من (خ).

فاسمع الآن الدليل الباهر والبرهان القاهر على الجبر، ثم نتبعه بأمثاله، فنقول: صدور الفعل عند حصول القدرة والداعي إما أن يكون واجباً أو لا يكو ن واجباً، فإن كان واجباً كان فعل العبد اضطرارياً، وذلك عين الجبر، لأن حصول القدرة والداعي ليس بالعبد[1]، وإلا لزم التسلسل وهو ظاهر، وإذا كان كذلك فعند حصولهما يكون الفعل واجباً، وعند عدم حصولهما يكون الفعل ممتنعًا، فكان الجبر لازمًا لا محالة، وأما إن لم يكن حصول الفعل عند حصول القدرة والداعي واجبًا، فإما أن يتوقف رجحان الفعل على رجحان الترك على مرجح، أو لا يتوقف، فإن توقف كان حصول ذلك الفعل عند حصول المرجح واجباً، وإلا عاد الكلام، ولزم التسلسل، وإذا كان واجباً كان اضطرارياً وهو عين الجبر، وإن لم يتوقف على مرجح كان جائز الوقوع، وجائز العدم، فوقوعه بغير مرجح يستلزم حصول الأثر بلا مؤثر، وذلك محال[2].

فإن قلت: المرجح هو إرادة العبد.

قلت لك: إرادة العبد حادثة، والكلام في حدوثها كالكلام في حدوث المرا د بها، ويلزم التسلسل.

قال السني: هذا أحدُّ سهم في كنانتك، وهو بحمد الله سهم لا ريش له ولا نصل مع عوجه، وعدم استقامته، وأنا استفسرك عما في هذه الحجة من الألفاظ المجملة المشتملة على حق وباطل، وأبين لك فسادها، فما تعني بقولك: إن كان الفعل عند القدرة والداعي واجباً كان فعل العبد اضطراريًا، وهو عين الجبر؟ أتعني به أنه يكون مع القدرة والداعي بمنزلة حركة المرتعش وحركة من نفضته الحمى، وحركة من رمي به من من مكان

(١) في (خ): (للعبد).
(٢) انظر: المطالب العاليه للرازي (٩/ ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧).

عالٍ، فهو يتحرك في نزوله اضطراراً منه؟ أم تعني به: أن الفعل عند اجتماع القـدرة والـداعي يكـون لازم الوقـوع بالقـدرة والـداعي؟ فـإن أردت بكـونه اضطراريًا المعنى الأول كذبتك العقول والفطر والحسُّ والعيان، فإن الله فطر عباده على التفريق بين حركة مَنْ رُمي به من شاهق، فهو يتحرك إلى أسفل، وبين حـركة من يرقى في الجبل إلى علوه، وبين حـركة المرتعش، وحـركـة المصفق، وبين حركة الزاني والسارق والمجاهد والمصلي، وحركة المكتوف الذي قد أوثق رباطاً، وجر على الأرض، فمن سوَّى بين الحركتين، فقد خلع ربقة العقل والفطرة والشريعة من عنقه، وإن أردت المعنى الثاني، وهو كـون الفـعل لازم الوجـود عند وجـود القـدرة والداعي فـهـذا المعنى حق، ويكون حقيقة قولك إن كان لازم الوجود عند القدرة والداعي، كان لازم الوجود، وهذا لا فائدة فيه، وكونه لازمًا واجبًا بهذا المعنى لا ينافي كونه مختاراً للعبد مراداً له مقدوراً له غير مكره عليه ولا مجبور، فهذا الوجوب واللزوم لا ينافي الاختيار.

ثم نقول: لو صحَّت هذه الحجة، لزم أن يكون الربُّ سبحانه مضطراً على أفعاله مجبوراً عليها بعين ما ذكرت من مقدماتها، فإنه سبحانه يفعل بقـدرته ومشيئته، وما ذكـرت من وجـوب الفعل عند القـدرة والداعي، وامتناعه عند عدمهما، ثابت في حقه سبحانه.

وقد اعترف أصحابك بهذا الإلزام، وأجابوا عنه بما لا يجدي شيئًا، قال ابن الخطيب[1] عقيب ذكر هذه الشبهة، فإن قلت: هذا ينفي كونه فاعلاً

(١) هو أبو عبد الله، فخر الدين، محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين الرازي، إمام المتكلمين قال الذهبي: صاحب التصانيف، رأس في الذكاء والعقليات، ولكنه عري عن الآثار وله تشكيكات على مسائل من دعائم الدين تورث حيرة، أهم كتبه «أساس التقديس» وقد نقضه شيخ الإسلام ابن تيمية، «المطالب العالية» «المباحث المشرقية» و«القضاء والقدر» ولم يطبع إلى الآن، توفي (٦٠٦هـ) أ.هـ ميزان الاعتدال (٥/ ٤١١)، شذرات الذهب (٥/ ٢١)، الأعلام (٦/ ٣١٣).

مختاراً؟ قلت: الفرق أن إرادة العبد محدثة، فافتقرت إلى إرادة يحدثها الله دفعا للتسلسل، وإرادة البارئ قديمة فلم تفتقر إلى إرادة أخرى.

وردَّ هذا الفرق صاحب التحصيل(١)، فقال: ولقائل أن يقول: هذا لا يدفع التقسيم المذكور، قلت: فإن التقسيم متردد بين لزوم الفعل عند الداعي وامتناعه عند عدمه، وهذا التقسيم ثابت في حق الغائب والشاهد، وكون إرادة الربِّ سبحانه قديمة من لوازم ذاته لا فاعل لها، لا يمنع هذا الترديد والتقسيم، فإن عند تعلقها بالمراد يلزم وقوعه، وعند عدم تعلقها به يمتنع وقوعه، وهذا اللزوم والامتناع لا يخرجه سبحانه عن كونه فاعلاً مختاراً.

ثم نقول: هذا المعنى لا يسمى جبراً ولا اضطراراً، فإن حقيقة الجبر ما حصل بإكراه غير الفاعل له على الفعل، وحمله على إيقاعه بغير رضاه واختياره، والربّ تعالى هو الخالق للإرادة والمحبة والرضا في قلب العبد، فلا يسمى ذلك جبراً، لا لغة ولا عقلاً ولا شرعًا.

ومن العجب احتجاجك بالقدرة المحدثة والداعي على أن الفعل الواقع بهما اضطراري من العبد، والفعل عندك لم يقع بهما، ولا هو فعل العبد بوجه، وإنما هو عينُ فعل الله، وذلك لا يتوقف على قدرة من العبد ولا داع منه، ولا هناك ترجيح له عند وجودهما، ولا عدم ترجيح عند عدمهما، بل نسبة الفعل إلى القدرة والداعي كنسبته إلى عدمهما، فالفعل عندك عَيْن فعل الله، فلا ترجيح هناك من العبد ولا مرجح، ولا تأثير ولا أثر، فالفعل

(١) هو سراج الدين محمود بن أبي بكر بن أحمد، أبو الثناء الأرموي عالم بالأصول والمنطق، قرأ بالموصل، وسكن دمشق، وتوفي بقونية.
وهو من تلاميذ الفخر الرازي، وكتابه الذي أشار إليه ابن القيم بالنقل منه هو «التحصيل من المحصول» توفي (٦٢٨هـ). الأعلام (٧/ ١٦٦).

للربِّ حقيقة عندك، فإذا كان واجباً بقدرته ومشيئته، وذلك عين الجبر، لزمك أن يكون الربّ تعالى مجبوراً على أفعاله، وهذا مما لا محيد لك عنه، ولا مفر لك منه.

قال السني: وقد أجابك إخوانك من القدرية عن هذه الحجة بأجوبة أخرى، فقال أبو هاشم وأصحابه: لا يتوقف فعل القادر على الداعي بل يكفي في فعله مجرد قدرته، قالوا: فقولك عند حصول الداعي، إما أن يجب الفعل أو لا يجب؟ عندنا لا يجب الفعل بالداعي ولا يتوقف عليه، ولا يمكنك -أيها الجبري- الرد على هؤلاء، فإن الداعي عندك لا تأثير له في الفعل البتة، ولا هو متوقف عليه، ولا على القدرة، فإن القدرة الحادثة عندك لا تؤثر في مقدورها، فكيف يؤثر الداعي في الفعل، فهذه الحجة لا تتوجه على أصولك البتة، وغايتها إلزام خصومك بها على أصولهم.

وقال أبو الحسين البصري وأصحابه: يتوقف الفعل على الداعي، ثم قال أبو الحسين: إذا تجرد الداعي وجب وقوع الفعل، ولا يخرج بهذا الوجوب عن كونه اختياريًا، وقال محمود الخوارزمي(١) صاحبه: لا ينتهي بهذا الداعي إلى حَدِّ الوجوب، بل يكون وجوده أولى.

قالوا: فنجيبك عن هذه الشبهة على الرأيين جميعاً، أما على رأي أبي هاشم فنقول: صدور إحدى الحركتين عنه دون الأخرى لا يحتاج إلى مرجح، بل من شأن القادر أن يوقع الفعل من غير مرجح لجانب وجوده على عدمه، قالوا: ولا استبعاد في العقل في وجود مخلوق يتمكن من الفعل بدلاً عن الترك، وبالضدّ من غير مرجح، كما أن النائم والساهي

(١) هو أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، صاحب تفسير «الكشاف» المشهور توفي (٥٣٨هـ)، وفيات الأعيان (٥/ ١٦٨)، الفوائد البهية (ص٢٠٩).

يتحركان[1] من غير داع وإرادة، فإن قلتم: بل هناك داعٍ وإرادة لا يذكرها النائم والناسي، كان ذلك مكابرة، قلت: وأصحاب هذا القول يقولون: إن القادر هو الذي يفعل مع جواز أن لا يفعل، وأصحاب القول الأول يقولون: بل يفعل مع وجوب أن يفعل، ومحمود الخوارزمي توسط بين المذهبين، وقال: بل يفعل مع أولوية أن يفعل، ولا ينتهي الترجيح إلى حَدِّ الوجوب، فالأقوال خمسة.

أحدها: أن الفعل موقوف على الداعي، فإذا انضمت القدرة إليه وجب الفعل بمجموع الأمرين، وهذا قول جمهور العقلاء، ولم يصنع ابن الخطيب شيئًا في نسبته له إلى الفلاسفة وأبى الحسين البصري من المعتزلة.

الثاني: أن الفعل يجب بقدرة الله، وقدرة العبد، وهذا قول من يقول: إن قدرة العبد مؤثرة في مقدوره مع قدرة الله على عين مقدور العبد، وهذا قول أبي إسحق، واختيار الجويني في النظامية.

الثالث: قول من يقول: يجب بقدرة الله فقط، وهذا قول الأشعري، والقاضي أبي بكر، ثم اختلفا فقال القاضي: كونه فعلاً واقع بقدرة الله وكونه صلاة أو حجًا أو زنًا أو سرقة واقع بقدرة العبد، فتأثير قدرة اللهفي ذات الفعل، وتأثير قدرة العبد في صفة الفعل وقال الأشعري: أصل الفعل ووصفه واقعان بقدرة الله، ولا تأثير لقدرة العبد في هذا ولا هذا.

الرابع: قول من يقول: لا يجب الفعل من القادر البتة، بل القادر هو الذي يفعل مع جواز أن لا يفعل، فلا ينتهي فعل القادر المختار إلى الوجوب أصلاً، وهذا قول أبي هاشم وأصحابه.

(١) في (خ): (محركان).

الخامس: أنه يكون عند الداعي أولى بالوقوع، ولا ينتهي إلى حدّ الوجوب، وهذا قول الخوارزمي، وقد سلم أبو الحسين أن الفعل يجب مع الداعي، وسلم أن الداعي مخلوق لله وقال: إن العبد مستقل بإيجاد فعله، قال: والعلم بذلك ضروري، قال ابن الخطيب: وهذا غلو منه في القدر، وقوله: إنه يتوقف على الداعي، والداعي خلق لله غلو في الجبر، فجمع بين القدر والجبر مع غلوه فيهما، ولم ينصفه، فليس ما ذهب إليه غلواً في قدر ولا جبر، فإن توقف الفعل على الداعي ووجوبه عنده بقدرة العبد ليس جبراً، فضلاً أن يكون غلواً فيه، وكون العبد محدثاً لفعله ضرورة بما خلقه الله فيه من القدرة والاختيار، ليس قولا بمذهب القدرية فضلاً عن كونه غلوا فيه.

﴿فصل﴾ قال الجبري: إذا كان الداعي ليس من أفعالنا، وهو علم القادر أن في ذلك الفعل مصلحة له، وذلك أمر مركوز في طبيعته التي خلق عليها، وذلك مفعول لله فيه، والفعل واجب عنده، فلا معنى للجبر إلا هذا.

قال له السني: أخوك القدري يجيبك عن هذا بأن ذلك الداعي قد يكون علمًا وقد يكون اعتقاداً، وقد يكون ظنًا، وقد يكون جهلاً أو غلطاً، وهذه أمور يحدثها الإنسان في نفسه، فيفعل على حسب ما يتوهم أن فيه مصلحته صادفها أو لم يصادفها، فالداعي لا ينحصر في العلم خاصة.

قال الجبري: لا يساوي هذا الجواب شيئاً، فإن العطشان مثلاً يدعوه الداعي إلى شرب الماء، لعلمه بنفعه وشهوته وميله إلى شربه، وذلك العلم وتلك الشهوة والميل إلى الشرب من فعل الله فيه، فيجب على القدري أن يترك مذهبه صاغراً داخراً، ويعترف بأن ذلك الفعل مضاف إلى من خلق فيه الداعي المقتضي.

قال القدري: ذلك الداعي وإن كان من فعل الله تعالى، إلا أنه جار مجرى فعل المكلف، لأنه قادر على أن يبطل أثره، بأن يستحضر صارفًا عن الشرب [مثل أن يحجم عن الشرب تجربة هل يقدر على مخالفة الداعي، أم لا، فإحجامه لأجل التجربة] أثر داع بأن هذا[1] الصارف يعارض الداعي، فالحي قادر على تحصيله، وقادر على إبقاء الداعي الأول بحاله، فإبقاؤه الداعي الأول بحاله، وإعراضه عن إحضار المعارض له، أمر لولاه ما حصل الشرب، فمن هذا الوجه كان الشرب فعلاً له، لأنه قادر على تحصيل الأسباب المختلفة التي تصدر عنها الآثار، ويصير هذا كمن شاهد إنساناً في نار متأججة، وهو قادر على إطفائها عنه من غير مشقة ولا مانع، فإنه إن لم يطفئها استحق الذم، وإن كان الإحراق من أثر النار.

وقد أجاب ابن أبي الحديد[2] بجواب آخر، فقال: ويمكن أن يقال: إذا تجرد الداعي كما ذكرتم في صورة العطشان، فإن التكليف بالفعل والترك يسقط لأنه يصير أسوأ حالاً من الملجأ، وهذا من أفسد الأجوبة على أصول جميع الفرق، فإن مقتضى التكليف قائم، فكيف يسقط مع حضور الفعل والقدرة؟ وهذا قسم رابع من الذين رفع عنهم التكليف أثبته هذا القدري زائداً على الثلاثة الذين رفع عنهم القلم، وهذا خرق منه لإجماع الأمة المعلوم بالضرورة، ولو سقط التكليف عند تجرد الداعي، لكان كل من تجرد داعيه إلى فعل ما أمر به قد سقط عنه التكليف، وهذا القول أقبح من القول بتكليف مالا يطاق، ولهذا كان القائلون به أكثر من هذا القائل، وقولهم يُحكى ويناظر عليه.

---

(١) في (ق) و(ط): (ثان هو). مكان (بأن هذا).

(٢) هو عبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن الحسين بن أبي الحديد، أبو حامد، عالم بالأدب، من أعيان المعتزلة، من كتبه «شرح نهج البلاغة»، «شرح الآيات البينات للرازي» وغيرها، توفي ببغداد (٦٥٦هـ). فوات الوفيات (١/ ٢٤٨)، الأعلام (٣/ ٢٨٩).

قال الجبري: إذا كان الداعي من الله، وهو سبب الفعل، والفعل واجب عنده، كان خالق الفعل هو خالق الداعي، لأن خلق السبب خلق المسبب.

قال السني: هذا حق، فإن الداعي مخلوق لله في العبد، وهو سبب الفعل، والفعل مضاف إلى الفاعل لأنه صدر منه، ووقع بقدرته ومشيئته واختياره، وذلك لا يمنع إضافته بطريق العموم إلى من هو خالق كل شيء، وهو على كل شيء قدير.

وأيضاً: فالداعي ليس هو المؤثر، بل هو شرط في تأثير القادر في مقدوره، وكون الشرط ليس من العبد لا يخرجه عن كونه فاعلاً، وغاية قدرة العبد وإرادته الجازمة أن تكون شرطاً، أو جزء سبب، والفعل موقوف على شروط وأسباب لا صنع للعبد فيها البتة، وأسهل الأفعال فتح العين لرؤية الشيء، فهب أن فتح العين فعل العبد إلا أنه لا يستقل بالإدراك، فإن تمام الإدراك موقوف على خلق الدرك، وكونه قابلاً للرؤية، وخلق آلة الإدراك وسلامتها، وصرف الموانع عنها، فما تتوقف عليه الرؤية من الأسباب والشروط، التي لا تدخل تحت مقدور العبد، أضعاف أضعاف ما يقدر عليه، من تقليب حدقته نحو المرئي، فكيف يقول عاقل: إن جزء السبب أو الشرط موجب مستقل لوجود الفعل!

وهذا الموضع مما ضَلَّ فيه الفريقان، حيث زعمت القدرية: أنه موجب للفعل، وزعمت الجبرية أنه لا أثر له فيه، فخالفت الطائفتان صريح المعقول والمنقول، وخرجت عن السمع والعقل.

والتحقيق أن قدرة العبد وإرادته ودواعيه جزء من أجزاء السبب التام الذي يجب به الفعل، فمن زعم أن العبد مستقل بالفعل مع أن أكثر أسبابه

ليست إليه، فقد خرج عن موجب العقل والشرع، فهب أن داعي حركة الضرب منك مستقل بها، فهل سلامة الآلة منك؟ وهل وجود المحل المنفعل وقبوله منك؟ وهل خلق الفضاء بينك وبين المضروب وخلوه عن المانع منك؟ وهل إمساك قدرته عن مضاربتك[1] وغلبك منك؟ وهل خلق الآلة التي بها تضرب منك؟ وهل خلق الألم فيه بعد الضرب منك؟ وهل القوة التي في اليد والرباطات والاتصالات التي بين عظامها وشدّ أسرها منك؟ ومن زعم أنه لا أثر للعبد بوجه ما في الفعل، وأن وجود قدرته وإرادته وعدمهما بالنسبة إلى الفعل على السواء، فقد كابر العقل والحس.

قال الجبري: إن انتهت سلسلة المرجحات إلى مرجح من الله يجب عنده الفعل لزم الجبر، وإن انتهت إلى مرجح من العبد، فذلك المرجح ممكن لا محالة، فإن ترجح بلا مرجح انسدَّ عليكم باب إثبات الصانع، إذ جوزتم رجحان أحد طرفي الممكن بلا مرجح، وأن توقف على مرجح آخر لزم التسلسل، فلا بُدَّ من انتهائه إلى مرجح من الله لا صنع للعبد فيه.

قال السني: أما إخوانك القدرية فإنهم يقولون: القادر المختار يحدث إرادته وداعيته بلا مرجح من غيره، قالوا: والفطرة شاهدة بذلك، فإنا لا نفعل مالم نرد، ولا نريد مالم نعلم أن في الفعل منفعة لنا أو دفع مضرة، ولا نجد لهذه الإرادة إرادة أحدثتها، ولا لعلمنا بأن ذلك نافع علمًا آخر أحدثه، فالمرجح هو ما خلق عليه العبد، وفطر عليه من صفاته القائمة به، فالله سبحانه أنشأ العبد نشأة يتحرك فيها بالطبع، فحركته بالإرادة والمشيئة من لوازم نشأته[2] وكونه حيوانًا، فإراداته وميوله من لوازم كونه حيًا،

---

(١) في (ق) و(خ): (مقارنك).
(٢) في (ق) و(خ) (شأنه) وفي (ط) (نشئه) ولعل الصواب ما أثبته.

فأفعال العبد الخاصة به هي الدواعي والإرادات لا غير، وما يقع بها من الأفعال شبيه بالفعل المتولد من حيث كان المتولد مسبباً[1]، وهذه الأفعال صادرة عن الدواعي التي عرفها[2] العبد ابتداء من غير واسطة، فاشتراكهما في أن كل واحد منهما مستند إلى فعل خاص بالعبد، فهما متماثلان من هذه الجهة.

قال السني: وهذا جواب باطل بأبطل منه، ورد فاسد بأفسد منه، ومعاذ الله، والله أكبر وأجل وأعظم و[أعز][3] أن يكون في عبده شيء غير مخلوق له، ولا هو داخل تحت قدرته ومشيئته، فما قدر الله حق قدره من زعم ذلك، ولا عرفه حق معرفته، ولا عظمه حق تعظيمه، بل العبد جسمه وروحه وصفاته وأفعاله ودواعيه، وكل ذرة فيه مخلوق لله خلقًا تصرف به في عبده، وقد بينا أن قدرته وإرادته ودواعيه جزء من أجزاء سبب الفعل غير مستقل بإيجاده، ومع ذلك فهذا الجزء مخلوق لله فيه، فهو عبده مخلوق من كل وجه وبكل اعتبار، وفقره إلى خالقه وبارئه من لوازم ذاته، وقلبه بيد خالقه وبين أصبعين من أصابعه يقلبه كيف يشاء، فيجعله مريداً لما يشاء وقوعه منه، كارهًا لما لم يشأ وقوعه، فما شاء كان ومالم يشأ لم يكن.

ونعم والله سلسلة المرجحات تنتهي إلى أمر الله الكوني ومشيئته النافذة التي لا سبيل لمخلوق إلى الخروج عنها، ولكن «الجبر» لفظ مجمل يراد به حق وباطل كما تقدم، فإن أردتم به أن العبد مضطر في أفعاله، وحركته في الصعود في السلم كحركته في وقوعه منه، فهذا مكابرة للعقول والفطر، وإن أردتم به أنه لا حول له ولا قوة إلا بربه وفاطره؛ فنعم لا حول ولا قوة

---

(١) في ط: (سببا).
(٢) » في (ق): (عدبها) بدون إعجام.
(٣) ساقط من (ق) و(خ).

إلا بالله، وهي كلمة عامة لا تخصيص فيها بوجه ما، فالقوة القدرة، والحول الفعل، فلا قدرة له ولا فعل إلا بالله، فلا ننكر هذا ولا نجحده لتسمية القدري له «جبراً»، فليس الشأن في الأسماء ﴿إِنْ هِيَ إِلاَّ أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنتُمْ وَآبَاؤُكُم مَّا أَنزَلَ اللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَانٍ﴾(النجم: ٢٣) فلا نترك لهذه الأسماء مقتضى العقل والإيمان.

والمحذور كل المحذور أن نقول: إن الله يعذب عبده على مالا صنع له فيه ولا قدرة له عليه، ولا تأثير له في فعله بوجه ما، بل يعذبه على فعله هو سبحانه به، وعلى حركته إذا سقط من علو إلى سفل، نعم لا يمتنع أن يعذبه على ذلك، إذا كان قد تعاطى أسبابه بإرادته ومحبته، كما يعاقب السكران على ما جناه في حال سكره لتفريطه وعدوانه بارتكاب السبب، وكما يعاقب العاشق الذي غلب على صبره وعقله، وخرج الأمر عن يده لتفريطه السابق بتعاطي أسباب العشق.

وكما يعاقب الذي آل به إعراضه وبغضه للحق إلى أن صار طبعًا وقفلاً ورينًا على قلبه، فخرج الأمر عن يده وحيل بينه وبين الهدى، فيعاقبه على مالم يبقَ له قدرة عليه ولا إرادة، بل هو ممنوع منه، وعقوبته عليه عدل محض، لا ظلم فيه بوجه ما.

فإن قيل: فهل يصير في هذه الحال مكلفًا، وقد حيل بينه وبين ما أمر به، وصدّ عنه ومنع منه، أم يزول التكليف؟.

قيل: ستقف على الجواب الشافي -إن شاء الله- عن هذا السؤال في باب القول في تكليف مالا يطاق قريبًا، فإنه سؤال جيد، إذا المقصود ههنا الكلام في الجبر، وما في لفظه من الإجمال، وما في معناه من الهدى والضلال.

﴿فصل﴾ قال الجبري: إذا صدر من العبد حركة معينة، فإما أن تكون مقدورة للربّ وحده، أو للعبد وحده، أو للربِّ وللعبد، أو لا للربّ ولا للعبد، وهذا القسم الأخير باطل قطعاً، والأقسام الثلاثة قد قال بكل واحد منها طائفة، فإن كانت مقدورة للربّ وحده، فهو الذي نقوله، وذلك عين الجبر، وإن كانت مقدورة للعبد وحده، فذلك إخراج لبعض الأشياء عن قدرة الربّ تعالى، فلا يكون على كل شيء قدير، ويكون العبد المخلوق الضعيف قادراً على ما لم يقدر عليه خالقه وفاطره، وهذا هو الذي فارقت به القدرية للتوحيد، وضاهت به المجوس، وإن كانت مقدورة للربِّ وللعبد لزمت الشركة، ووقوع مفعول بين فاعلين، ومقدور بين قادرين، وأثر بين مؤثرين وذلك محال، لأن المؤثرين إذا اجتمعا استقلالاً على أثر واحد، فهو غني عن كل منهما بكل منهما، فيكون محتاجًا إليهما مستغنيًا عنهما.

قال السني: قد افترق الناس في هذا المقام فرقًا شتى، ففرقة قالت: إنما تقع الحركة بقدرة الله وحده لا بقدرة العبد، وتأثير قدرة العبد في كونها طاعة أو معصية، فقدرة الربّ وحده اقتضت وجودها، وقدرة العبد اقتضت صفتها.

وهذا قول القاضي أبي بكر ومن تبعه، ولعمر الله إنه لغير شافٍ ولا كافٍ فإن صفة الحركة إن كان أثراً وجوديًا فقد أثرت قدرته في أمر موجود، فلا يمتنع تأثيرها في نفس الحركة، وإن كان صفتها أمراً عدميًا، كان متعلق قدرته عدماً لا وجوداً، وذلك ممتنع، إذ أثر القدرة لا يكون عدمًا صرفًا.

وفرقة أخرى قالت: بل الفعل وصفته واقع بمحض قدرة الله وحده، ولا تأثير لقدرة العبد في هذا، ولا في هذا، وهذا قول الأشعري ومن تبعه.

وفرقة قالت: بل المؤثر قدرة العبد وحده دون قدرة الربّ، ثم انقسمت

هذه الفرقة إلى فرقتين: فرقة قالت: إن قدرة العبد هي المؤثرة مع كون الربّ قادراً على الحركة، وقالت: إن مقدورات العباد مقدورة لله عز وجل، وهذا قول أبي الحسين البصري، وأتباعه الحسينية.

وفرقة قالت: إن قدرة العبد هي المؤثرة، والله سبحانه غير قادر على مقدور العبد، وهذا قول المشايخية أتباع أبي علي، وأبي هاشم وليس عند ابن الخطيب وجمهور المتكلمين غير هذه الأقوال التي لا تشفي عليلاً ولا تروي غليلاً، وليس عند أربابها إلا مناقضة بعضهم بعضًا.

وقد أجاب بعض أصحاب أبي الحسين عن هذا السؤال بأن قال: إنه وإن كان يقول بمقدور بين قادرين، فله أن يقول في هذا المقام: إن كان الدليل الذي ذكرته دليلاً صحيحاً على استحالة اجتماعهما على فعل واحد، فإنما يدل على استحالته على فعلهما على سبيل الجمع، ولا يستحيل[1] أن يفعلاه على سبيل البدل، كما يستحيل حصول جوهرين في مكان واحد، ولا يستحيل حصولهما فيه على البدل، وهذا جواب باطل قطعًا، فإن مضمونه أن أحدهما لايقدر عليه إلا إذا تركه الآخر، فحال تلبس العبد بالفعل بقدرته وإرادته، إن كان مقدوراً لله فهو القول بمقدور بين قادرين، وإن لم يكن مقدوراً له سبحانه لزم إخراج بعض الممكنات عن قدرته.

فإن قلت: هو قادر عليه بشرط أن لا يقدر عليه العبد.

قيل لك: فهذا تصريح منك بأنه في حال قدرة العبد لا يقدر عليه الربّ، فلا ينفعك القول بأنه قادر عليه على البدل، وأيضا: فإن قدر عليه عندك بشرط[2]

---

(١) في (ق): (يحيل).
(٢) في (ق): (بشروطه بأن).

أن لا يقدر عليه العبد، فإذا قدر العبد عليه انتفت قدرة الربّ لانتفاء شرطها، وهذا مما صاح به عليكم أهل التوحيد من أقطار الأرض، ورموكم به عن قوس واحدة، وإنما صانعتم به أهل السنة مصانعة، وإلا فحقيقة هذا القول أن العبد يقدر على مالا يقدر عليه الربّ! وحكاية هذا الرأي الباطل كافية في فساده.

فإن قلت: كما لا يمتنع معلوم واحد بين عالمين، ومراد واحد بين مريدين فلا يمتنع مقدور واحد بين قادرين.

قيل: هذا من أفسد القياس، لأن المعلوم لا يتأثر بالعالم، والمراد لا يتأثر بالمريد، فيصح الاشتراك في المعلوم والمراد، كما يصح الاشتراك في المرئي والمسموع، وأما المقدور فيجوز اشتراك القادرين فيه بالقدرة المصححة، وهي صحة وقوعه من كل واحد منهما، فصحة التأثير من أحدهما لا تنافي صحته من الآخر، أما اشتراكهما فيه بالقدرة الموجبة المقارنة لمقدورها، فهو عين المحال، إلا أن يراد الاشتراك على البدل، فيكون ترك تأثير أحدهما فيه شرطاً في تأثير الآخر.

ولما تفطن أبو الحسين لهذا قال: لست أقول: إن اضافته إلى أحدهما هي إضافته إلى الآخر، كما أن الشيء الواحد يكون معلومًا لعالمين، ويمتنع أن يكون علم أحدهما به هو علم الآخر، فهكذا أقول في المقدور بين قادرين، ليست قدرة أحدهما عليه هي قدرة الآخر، والمفعول بين فاعلين ليس فعل أحدها فيه هو فعل الآخر، وإنما معنى قولي: إنه فعل لهذا وتأثير له، أنه لقدرته وداعيه وجد، وليس معنى كونه وجد لقدرة هذا وداعيه هو معنى كونه وجد لقدرة الآخر وداعيه، قال: وليس يمتنع في العقل إضافة شيء واحد إلى شيئين، لكنه يمتنع أن يكون إضافته إلى أحدهما هي عين إضافته إلى الآخر.

وهذا لايجدي عنه شيئاً، فإن التقسيم المذكور دائر فيه، ونحن نقول: قد دَلَّ الدليل على شمول قدرة الربّ تبارك وتعالى لكل ممكن من الذوات والصفات والأفعال، وأنه لايخرج شيء عن مقدوره البتة، ودَلَّ الدليل أيضاً على أن العبد فاعل لفعله بقدرته وإرادته، وأنه فعل له حقيقة يمدح ويذم به عقلاً وعرفًا وشرعًا، وفطرة فطر الله عليها العباد حتى الحيوان البهيم، ودَلَّ الدليل على استحالة مفعول واحد بالعين بين فاعلين مستقلين، وأثر واحد بين مؤثرين فيه على سبيل الاستقلال، ودَلَّ الدليل أيضاً على استحالة وقوع حادث لا محدث له، ورجحان راجح لا مرجح له.

وهذه أمور ركَّبها الله سبحانه في العقول، وحجج العقل لا تتناقض ولا تتعارض، ولا يجوز أن يضرب بعضها ببعض، بل يقال بها كلّها، ويُذهب إلى موجبها، فإنها يصدق بعضها بعضًا، وإنما يعارض بها من ضعفت بصيرته، وإن كثر كلامه، وكثرت شكوكه، والعلم أمر آخر وراء الشكوك والإشكالات، ولهذا تناقض الخصوم، وهذا رأس مال المتكلمين، والقول الحق لم ينحصر في هذه الأقوال التي حكوها في المسألة.

والصواب أن يقال: تقع الحركة بقدرة العبد وإرادته التي جعلها الله فيه، فالله سبحانه إذا أراد فعل العبد خلق له القدرة والداعي إلى فعله، فيضاف الفعل إلى قدرة العبد إضافة السبب إلى مسببه، ويضاف إلى قدرة الربّ إضافة المخلوق إلى الخالق، فلا يمتنع وقوع مقدور بين قادرين، قدرة أحدهما أثر لقدرة الآخر، وهي جزء سبب، وقدرة القادر الآخر مستقلة بالتأثير، والتعبير عن هذا المعنى بمقدور بين قادرين تعبير فاسد وتلبيس، فإنه يوهم أنهما متكافئان في القدرة كما تقول: هذا الثوب بين هذين الرجلين، وهذه الدار بين هذين الشريكين، وإنما المقدور واقع بالقدرة الحادثة وقوع المسبب

بسببه، والسبب والمسبب والفاعل والآلة كله أثر القدرة القديمة، فلا نعطل قدرة الربِّ سبحانه عن شمولها وكمالها، وتناولها لكل ممكن، ولا نعطل قدرة العبد التي هي سبب عما جعلها الله سببًا له ومؤثرة فيه.

وليس في الوجود شيء مستقل بالتأثير سوى مشيئة الربّ سبحانه وقدرته، وكل ما سواه مخلوق له، وهو أثر قدرته ومشيئته، ومن أنكر ذلك لزمه إثبات خالق سوى الله، أو القول بوجود مخلوق لا خالق له، فإن فعل العبد إن لم يكن مخلوقاً لله، كان مخلوقاً للعبد إما استقلالاً، وإما على سبيل الشركة، وإما أن يقع بغير خالق، ولا مخلص عن هذه الأقسام لمنكر دخول الأفعال تحت قدرة الربّ تعالى ومشيئته وخلقه.

وإذا عرف هذا فنقول: الفعل وقع بقدرة الربّ خلقًا وتكوينًا، كما وقعت سائر المخلوقات بقدرته وتكوينه، وبقدرة العبد سببًا ومباشرة، فالله خلق الفعل، والعبد فَعَله وباشره، فالقدرة الحادثة وأثرها واقعان بقدرة الربِّ ومشيئته.

﴿فصل﴾ قال الجبري: لو كان العبد فاعلاً لأفعاله، لكان عالماً بتفاصيلها، لأنه يمكن أن يكون الفعل أزيد مما فعله، أو أنقص، فوقوعه على ذلك الوجه مشروط بالعلم بتفصيله، ومعلوم أن النائم والغافل قد يفعل الفعل، ولا يشعر بكيفيته ولا قدره، وأيضاً فالمتحرك يقطع المسافة ولا شعور له بتفاصيل الحركة ولا أجزاء المسافة، ومحرك أصبعه محرك لأجزائها ولا يشعر بعدد أجزائها ولا بعدد أحيازها، والمتنفس يتنفس باختياره، ولا يشعر في الغالب بنَفَسه، فضلاً عن أن يشعر بكميته وكيفيته ومبدئه ونهايته.

والعاقل[1] قد يتكلم بالكلمة ويفعل الفعل باختياره، ثم بعد فراغه منه يعلم أنه لم يكن قاصداً له، فنحن نعلم علماً ضرورياً من أنفسنا عدم علمنا بوجود أكثر حركاتنا وسكناتنا في حالة المشي والقيام والقعود، ولو أردنا فصل كل جزء من أجزاء حركاتنا في حالة إسراعنا بالمشي والحركة والإحاطة به لم يُمكنَّا ذلك، بل ونعلم ذلك من حال أكمل العقلاء، فما الظن بالحيوانات العجم في مشيها وطيرانها وسباحتها حتى الذر والبعوض، وهذا يشاهد في السكران، ومن اشتدَّ به الغضب، ولهذا قال تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَقْرَبُوا الصَّلاةَ وَأَنتُمْ سُكَارَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ**﴾(النساء: ٤٣).

فدلَّ على أن السكران يصدر منه أقوال لا يعلم بها، فكيف يكون هو المحدث لتلك الأقوال، و[هو] لا يشعر بها، والإرادة فرع الشعور، ولهذا أفتى الصحابة بأنه لا يقع طلاق السكران، نَزَّلوا حركة لسانه منزلة تحريك غيره له بغير إرادته، ولهذا قال النبي ﷺ : «لا طلاق في إغلاق»[2]، لأن الإغلاق يمنع العلم والإرادة، فكيف يكون التطليق فعله وهو غير عالم به، ولا مريد له.

وأيضًا: فقد قال جمهور الفقهاء: إن الناسي غير مكلف، لأن فعله لا يدخل تحت الاختيار، ففعله غير مضاف إليه مع أنه وقع باختياره، وقد أشار النبي ﷺ إلى هذا المعنى بعينه في قوله: «من أكل أو شرب ناسيًا، فليتم صومه فإنما أطعمه الله وسقاه»[3] فأضاف فعله إلى الله لا إليه، فلم يكن له فعل في الأكل والشرب، فلم يفطر به[4].

---

(١) في ط: (الغافل).
(٢) تقدم تخريجه ص(٤٠٩).
(٣) رواه البخاري برقم (١٩٣٣)، ومسلم (١١٥٥).
(٤) راجع: المطالب العالية في العلم الإلهي، للرازي (٩/ ٨٤ وما بعدها).

قال السني: هذا موضع تفصيل لا يليق به الإجمال، فنقول: ما يصدر عن العبد من الأفعال ينقسم أقساماً متعددة، بحسب قدرته وعلمه وداعيته وإرادته، فتارة يكون ملجأ إلى الفعل لا إرادة له فيه بوجه ما، كمن أمسكت يده وضرب بها غيره أو أمسكت أصبعه وقلع بها عين غيره، فهذا فعله بمنزلة حركات الأشجار بالريح، ولهذا لا يترتب عليه حكم البتة، ولا يمدح عليه ولا يذم، ولا يثاب ولا يعاقب، وهذا لا يسمى فاعلاً عقلاً ولا شرعًا ولا عرفًا، وتارة يكون مكرهًا على أن يفعل، فهذا فعله يضاف إليه، وليس كالملجأ الذي لا فعل له.

واختلف الناس هل يقال: إنه فعل باختياره، وإنه مختار في فعله، أولا يطلق عليه ذلك؟ على قولين.

والتحقيق أن النزاع لفظي، فإنه فعل بإرادة[1] هو محمول عليها مكره عليها، فهو مكره مختار، مكره على أن يفعل [بإرادته، مريد لفعل ما أكره عليه، فإن أريد بالمختار من يختار من نفسه أن يفعل][2]، من غير أن يحمله غيره على الإرادة، فليس المكره بمختار، وإن أريد بالمختار من يفعل بإرادته وإن كان كارهاً للفعل، فالمكره مختار، وأيضاً فهو مختار لفعل ما أكره عليه لتخلصه به مما هو أكره إليه من الفعل، فلما عرض له مكروهان، أحدهما أكره إليه من الآخر اختار أيسرهما، دفعاً لأشقهما، ولهذا يقتل قصاصًا إذا قتل عند الجمهور، والملجأ لا يقتل باتفاق الناس.

ومما يوضح هذا: أن المكره على التكلم لا يتأتى منه التكلم إلا باختياره وإرادته، ولهذا أوقع طلاقه وعتاقه بعض العلماء، والجمهور قالوا: لا يقع، لأن الله سبحانه جعل كلام المكره على كلمة الكفر لغواً لا يترتب عليه أثره،

---

(١) في (ق): (باءرادته).

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (ق).

لأنه وإن قصد التكلم باللفظ دفعًا عن نفسه، فلم يقصد معناه وموجبه، حتى قال بعض الفقهاء لو قصد الطلاق بقلبه مع الإكراه لم يقع طلاقه، لأن قوله هدر ولغو عند الشارع، فوجوده كعدمه في حكمه، فبقي مجرد القصد، وهو غير موجب للطلاق، وهذا ضعيف، فإن الشارع إنما ألغى قول المكره، إذا تجرد عن القصد، وكان قلبه مطمئنًا بضده، فأما إذا قارن اللفظ القصد، واطمأن القلب بموجبه، فإنه لا يعذر.

فإن قيل: فما تقولون فيمن ظن أن الإكراه لا يمنع وقوع الطلاق، فقصده جاهلاً بأن الإكراه مانع من وقوعه؟

قيل: هذا لا يقع طلاقه، لأن اللفظ موجب لوقوعه، لأنه لما ظن أن الإكراه على الطلاق يوجب وقوعه إذا تكلم به، كان حكم قصده حكم لفظه، فإنه إنما قصده دفعاً عن نفسه لما علم أنه لا يتخلص إلا به، ولم يظن أن الكلمة بدون القصد لغواً، أو دهش عن ذلك، ولا وطر له في الطلاق، فهذا لا يقع بخلاف الأول، فإنه لما أكره على الطلاق، نشأ له قصد طلاقها إذ لا غرض له أن يقيم مع امرأة أكره على طلاقها، وإن كان لو لم يكره لم يبتديء طلاقها.

والمقصود أن المكره مريد لفعله غير ملجأ إليه.

﴿فصل﴾ وأما أفعال النائم، فلا ريب في وقوع الفعل القليل منه، والكلام المفيد، واختلف الناس هل تلك الأفعال مقدورة له، أو مكتسبة، أو ضرورية، بعد اتفاقهم على أنها غير داخلة تحت التكليف، فقالت المعتزلة وبعض الأشعرية هي مقدورة له، والنوم لا يضاد القدرة، وإن كان يضاد العلم، وغيره من الإدراكات.

وذهب أبو إسحاق وغيره، إلى أن ذلك الفعل غير مقدور له، وأن النوم

يضاد القدرة، كما يضاد العلم.

وذهب القاضي أبو بكر وكثير من الأشعرية، إلى أن فعل النائم لا يقطع بكونه مكتسبًا، ولا بكونه ضروريًا، وكل من الأمرين ممكن.

قال أصحاب القدرة: كان النائم قادراً في يقظته، وقدرته باقية، والنوم لا ينافيها، فوجب استصحاب حكمها.

قالوا: وأيضاً فالنائم إذا انتبه فهو على ما كان عليه في نومه، ولم يتجدد أمر وراء زوال النوم، وهو قادر بعد الانتباه، وزوال النوم غير موجب للاقتدار، ولا وجوده نافياً للقدرة، قالوا: وأيضاً قد يوجد من النائم، ما لو وجد منه في حال اليقظة، لكان واقعًا على حسب الداعي والاختيار، والنوم وإن نافى القصد فلا ينافي القدرة.

قال النافون للقدرة: قولكم: النوم لا ينافي القدرة، دعوى كاذبة، فإن النائم منفعل محض، متأثر غير مؤثر، لهذا لا يمتنع ممن يؤثر فيه، وقولكم: لم يتجدد له أمر غير زوال النوم، فالمتجدد زوال النوم المانع من القدرة، فعاد إلى ما كان عليه، كمن أوثق غيره رباطاً، ومنعه من الحركة، فإذا حَلَّ رباطه تجدد زوال المانع، قالوا: نجد تفرقة ضرورية بين حركة النائم وبين حركة المرتعش والمفلوج، وما ذاك إلا لأن حركته مقدورة له، وحركة المرتعش غير مقدورة له.

والتحقيق أن حركة النائم ضرورية له غير مكتسبة، وكما فرقنا في حق المستيقظ بين حركة ارتعاشه وحركة تصفيقه، كذلك [نجد] تفرقة ضرورية بين حركة النائم وحركة المستيقظ.

﴿فصل﴾ وأما زائل العقل بجنون أو سكر، فليست أفعاله اضطرارية

كأفعال الملجأ، ولا اختيارية بمنزلة أفعال العاقل العالم بما يفعله، بل هي قسم آخر بين الاضطرارية والاختيارية، وهي جارية مجرى أفعال الحيوان وفعل الصبي الذي لا تمييز له، بل لكل واحد من هؤلاء داعيه إلى الفعل يتصورها، وله إرادة يقصد بها وقدرة ينفذ بها، وإن كان داعيه نوع آخر غير داعية العاقل العالم بما يفعله، فلابُدَّ أن يتصور مافي الفعل من الغرض، ثم يريده ويفعله، فهذه أفعال طبيعية واقعة بالداعي والإرادة والقدرة، والدواعي والإرادات تختلف، ولهذا لا يكلف أحد هؤلاء بالفعل، فأفعاله لا تدخل تحت التكليف، وليس كأفعال الملجأ ولا المكره، وهي مضافة إليهم مباشرة، وإلى خالق ذواتهم وصفاتهم خلقًا، فهي مفعولة له وأفعال لهم.

﴿فصل﴾ وأما الغافل والساهي الذي يفعل الفعل مع غفلته [وذهوله، فهو إنما يفعله بقدرته، إذا لو كان عاجزا لما تأتى منه الفعل، وله إرادة][1] لكنه غافل عنها. فالإرادة شيء والشعور بها شيء آخر. فالعبد قد تكون له إرادة وهو ذاهل عن شعوره بها، لاشتغال محل التصور منه بأمر آخر منعه من الشعور بالإرادة، فعملت عملها وهي غير مشعور بها. وإن كان لابد من الشعور بأصلها، فلا يلزم من صحة وقوع الفعل استمرار ذلك الشعور عند كل جزء من أجزائه. وبالله التوفيق.

وبالجملة: فالفعل الاختياري يستلزم الشعور بالفعل في الجملة، وأما الشعور به على التفصيل من كل وجه فلا يستلزمه.

﴿فصل﴾ قال الجبري: ضلال الكافر وجهله عند القدري مخلوق له، موجود بإيجاده اختياراً، وهذا ممتنع فإنه لو كان كذلك لكان قاصداً له، إذ

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ق).

القصد من لوازم الفعل اختياراً، واللازم ممتنع، فإن عاقلاً لا يريد لنفسه الضلال والجهل، فلا يكون فاعلاً له اختياراً.

قال السني: عجبًا لك أيها الجبري: تنزّه العبد أن يكون فاعلاً للكفر والجهل والظلم، ثم تجعل ذلك كله فعل الله سبحانه، ومن العجب قولك: إن العاقل لا يقصد لنفسه الكفر والجهل، وأنت ترى كثيراً من الناس يقصد لنفسه ذلك عناداً وبغيًا وحسداً، مع علمه بأن الرشد والحق في خلافه، فيطيع داعي هواه وغيِّه وجهله، ويخالف داعي رشده وهداه، وسلك طريق الضلال، وتنكب عن طريق الهدى، وهو يراهما جميعًا، قال أصدق القائلين: ﴿سَأَصْرِفُ عَنْ آيَاتِيَ الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَإِن يَرَوْا كُلَّ آيَةٍ لاَّ يُؤْمِنُوا بِهَا وَإِن يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلاً وَإِن يَرَوْا سَبِيلَ الْغَيِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلاً ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَكَانُوا عَنْهَا غَافِلِينَ﴾(الأعراف: ١٤٦) وقال تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَىٰ عَلَى الْهُدَىٰ﴾(فصلت: ١٧).

وقال تعالى عن قوم فرعون: ﴿فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ آيَاتُنَا مُبْصِرَةً قَالُوا هَذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴿١٣﴾ وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾(النمل: ١٣، ١٤) وقال تعالى ﴿وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَكَانُوا مُسْتَبْصِرِينَ﴾(العنكبوت: ٣٨). وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاقٍ﴾ (البقرة: ١٠٢). وقال: ﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُوا بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ بَغْيًا أَن يُنَزِّلَ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ عَلَىٰ مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾(البقرة: ٩٠). وقال تعالى: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَأَنتُمْ تَشْهَدُونَ ﴿٧٠﴾ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾(آل عمران: ٧٠، ٧١). وقال: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ مَنْ آمَنَ تَبْغُونَهَا عِوَجًا وَأَنتُمْ شُهَدَاءُ﴾(آل عمران: ٩٩). وهذا في القرآن كثير، يبين سبحانه فيه اختيارهم الضلال والكفر عمداً على علم.

هذا وكم من قاصد أمراً يظن أنه رشد، وهو ضلالٌ وغيٌّ.

﴿فصل﴾ قال الجبري: لو جاز تأثير قدرة العبد في الفعل بالإيجاد لجاز تأثيرها في إيجاد كل موجود، لأن الوجود قضية واحدة مشتركة بين الموجودات الممكنة، وإن اختلفت محاله وجهاته، ويلزم من صحة تأثير القدرة في بعضه صحة تأثيرها في جميعه لاتحاد المتعلق، وإن ما ثبت لأحد المثلين يثبت للآخر، وأيضاً فالمصحح للتأثير هو الإمكان، ويلزم من الاشتراك في المصحح للتأثير الاشتراك في الصحة، ومعلوم قطعًا أن قدرة العبد لا تتعلق بإيجاد الأجسام وأكثر الأعراض، وإنما تتعلق ببعض الأعراض القائمة لمحل قدرته[1].

قال السني: لقد كشف الله عوار مذهب يكون إثباته مستنداً إلى مثل هذه الخرافات التي حاصلها: أنه يلزم من صحة قدرة العبد على قلع حصاة من الأرض صحة قدرته على قلع الجبل! ومن إمكان حمله لرطل إمكان حمله لمائة ألف رطل! ومن إيجاده للفعل القائم به من الأكل والشرب والصلاة وغيرها، صحة إيجاده لخلق السماوات والأرض وما بينهما! فهل سمع في الهذيان بأسمج من هذا وأغث[2] منه!؟ واشتراك الموجودات في مسمى الوجود الكلي العام، لا يلزم منه أن ما جاز على موجود منا[3] جاز على كل موجود، وهذا أسمج من الأول وأبين فساداً، ولا يلزم من ذلك تماثل البعوضة والفيل، وتماثل الأجسام والأعراض، ومن يجعل من الجبرية للقدرة الحادثة تعلقا ما بفعل العبد، يعترف بالفرق ويقول: قدرته تتعلق ببعض الأعراض ولا تتعلق بالأجسام، ولا بكل الأعراض، فإن احتج على إبطال

(١) راجع المطالب العالية للرازي (٩/ ٩١ وما بعدها).
(٢) في (ق) و(خ) (أعزّ) والمثبت من ط.
(٣) في (ق): (بنا).

التأثير بهذه الشبهة الغثة ألزم بها بعينها في عموم تعلق قدرته بكل موجود.

﴿فصل﴾ قال الجبري: دليل التوحيد ينفي كون العبد فاعلاً، وأن يكون لقدرته تأثير في فعله، وتقريره بدليل التمانع[1].

قال السني: دليل التوحيد إنما ينفي وجود ربّ ثان، ويدل على أنه لا ربَّ إلا هو سبحانه، ولا يدل على امتناع وجود مخلوق له قدرة وإرادة مخلوقة يحدث بها[2]، وهو وقدرته وإرادته وفعله مخلوق لله، فهو بعد طول مقدماته واعتراف فضلائكم بالعجز عن تقريره، وذكر مافي مقدماته من منع ومعارضة إنما ينفي وجود قادرين متكافئين، قدرة كل واحد منهما من لوازم ذاته، ليست مستفادة من الآخر، وهو دليل صحيح في نفسه، وإن عجزتم عن تقريره، ولكن ليس فيه ما ينفي أن تكون قدرة العبد وإرادته سببًا لوجود مقدوره، وتأثيرها فيه تأثير الأسباب في مسبباتها، فلا للتوحيد قررتم بدليل التمانع، ولا للجبر، وقد كفانا أفضل متأخريكم بيان مافي هذا الدليل من المنوع والمعارضات[3].

قال الجبري: دعنا من هذا كله، أليس في القول بتأثير قدرة العبد في مقدوره، مع الاعتراف بأن الله سبحانه قادر على مقدور العبد، إلزام وقوع المقدور الواحد بين القادرين والدليل ينفيه.

قال السني: ما تعني بقولك يلزم وقوع مقدور بين قادرين، أتعني به قادرين مستقلين متكافئين؟ أم تعني به قادرين تكون قدرة أحدهما مستفادة من الآخر؟ فإن عنيت الأول منعت الملازمة، وإن عنيت الثاني منع انتفاء اللازم. ومثبتو الكسب يجيبون عن هذا بأنه لا يمتنع وقوع مقدور بين قادرين لقدرة

(١) راجع: المطالب العالية للرازي (٩/ ٨٣).
(٢) في (خ): (له قدرة وإرادة يحدث مخلوقه بها).
(٣) المصدر السابق (٢/ ١٣٥).

أحدهما تأثير في إيجاده، ولقدرة الآخر تأثير في صفته، كما يقوله القاضي أبوبكر ومن تبعه، والأشعري يجيب عنه على أصله، بأن الفعل وقع بين قادرين لا تأثير لقدرة أحدهما في المقدور، بل تعلق قدرته بمقدورها كتعلق العلم بمعلومه، وإنما الممتنع عنده وقوع مقدور بين قادرين مؤثرين، وهذا الاعتذار لا يخرج عن الجبر، وإن زخرفت له العبارات.

وأجاب عنه الحسينية بما حكيناه أنه لا يمتنع مقدور بين قادرين على سبيل البدل، ويمتنع على سبيل الجمع، وقد تقدم فساده.

وأجاب عنه المشايخية بأنه مقدور للعبد، وليس مقدورا للربِّ، وهذا أبطل الأجوبة وأفسدها، والقائلون به يقولون: إن الله -سبحانه عن أقاويلهم[1]- يريد الشيء فلا يكون، ويكون الشيء بغير إرادته ومشيئته، فيريد ما لا يكون، ويكون مالا يريد، وكفى بهذا بطلانًا وفساداً.

قال الجبري: الفعل عند المرجح التام واجب، والمرجح ليس من العبد، وإلا لزم التسلسل، فهو من الربّ تعالى، فإذا وجب الفعل عنده فهو الجبر بعينه.

قال السني: قد تقدم هذا الدليل وبيان ما فيه، وحيث أعدتموه بهذه العبارة الوجيزة المختصرة، فنحن نذكر الأجوبة عنه كذلك، قولكم: لابد من مرجح للفعل[2] على الترك، أو بالعكس مسلم، قولكم: المرجح إن كان من العبد لزم التسلسل، وإن كان من الربّ لزم الجبر، جوابه: ما المانع أن يكون من فعل العبد ولا يلزم التسلسل، بأن يكون من فعله على وجه لا يكون الترك ممكنًا له حينئذ، ولا يلزم من سلب الاختيار عنه من فعل المرجح سلبه عنه مطلقًا، ثم ما المانع أن يكون المرجح من فعل الله ولا يلزم الجبر.

(١) في ط: (إفكهم) وفي (ق): (أقلهم).
(٢) في ط «من مرجح يرجح الفعل».

فإنكم إن عنيتم بالجبر أنه غير مختار للفعل، ولا مريد له، لم يلزم الجبر بهذا الاعتبار، لأن الرب تعالى جعل المرجح اختيار العبد ومشيئته فانتفى الجبر، وإن عنيتم بالجبر أنه وجد لا بإيجاد العبد لم يلزم الجبر أيضاً بهذا الاعتبار، وإن عنيتم أنه يجب عند وجود المرجح وأنه لابدَّ منه، فنحن لا ننفي الجبر بهذا الاعتبار، وتسمية ذلك جبراً اصطلاح محض[١] وهو اصطلاح فاسد، فإن فعل الربّ سبحانه يجب عند وجود مرجحه التام، ولا يكون ذلك جبراً بالنسبة إليه سبحانه، ثم هذا لازم على من أثبت الكسب منكم، فنقول له في الكسب ما قاله في أصل الفعل سواء، ومن لم يثبت الكسب لزمه ذلك في فعل الربّ كما تقدم.

فإن قلتم: الفرق أن صدور الفعل عن القادر موقوف على الإرادة، وإرادة العبد محدثة، فافتقرت إلى محدث، فإن كان ذلك المحدث هو العبد، لزم التسلسل، فوجب انتهاء جميع الإرادات إلى إرادة ضرورية يخلقها الله في القلب ابتداء، ويلزم منه الجبر، بخلاف إرادة الرب تعالى فإنها قديمة مستغنية عن إرادة أخرى فلا تسلسل، قيل لكم: لا يجدي هذا عليكم في دفع الإلزام، فإن الإرادة القديمة أما أن يصح معها الفعل بدلاً عن الترك، وبالعكس أو لا، فإن كان الأول فلا بد لأحد الطرفين من مرجح، والكلام في ذلك المرجح كالكلام في الأول، ويلزم التسلسل، وإن كان الثاني لزم الجبر.

قال الجبري: معتمدي في الجبر على حرف لا خلاص لكم منه إلا بالتزام[٢] الجبر، وهو أن العبد لو كان فاعلاً لفعله لكان محدثًا له، ولو كان

(١) في ط: (يختص بكم).
(٢) في ط: (بإلزام).

محدثًا له لكان خالقاً له، و[الشرع][1] والعقل ينفيه، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُم مِّنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ﴾(فاطر: ٣).

قال السني: قد دلَّ العقل والشرع والحسُّ على أن العبد فاعل لفعله، وأنه يستحق عليه الذم واللعن، كما ثبت عن النبي ﷺ أنه رأى حماراً قد وسم في وجهه، فقال: «ألم أنهَ عن هذا؟ لعن الله من فعل هذا»[2].

وقال تعالى: ﴿وَلُوطًا آتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا وَنَجَّيْنَاهُ مِنَ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَت تَّعْمَلُ الْخَبَائِثَ﴾(الأنبياء: ٧٤) وقال: ﴿هَلْ تُجْزَوْنَ إِلاَّ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾(النمل: ٩٠) وقال: ﴿وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ﴾(الزمر: ٧٠) وهذا في القرآن أكثر من أن يذكر، والحسُّ شاهد به، فلا تقبل شبهة تقام على خلافه، ويكون حكم تلك الشبهة حكم القدح في الضروريات، فلا يلتفت إليه ولا يجب على العالم حل كل شبهة تعرض لكل أحد، فإن هذا لا آخر له، فقولكم: لو كان فاعلاً لفعله، لكان محدثًا له، إن أردتم بكونه محدثًا صدور الفعل منه، اتحد اللازم والملزوم، وصار حقيقة قولكم: لو كان فاعلاً لكان فاعلاً، وإن أردتم بكونه محدثًا كونه خالقًا سألناكم: ما تعنون بكونه خالقاً؟ هل تعنون به كونه فاعلاً، أو تعنون به أمراً آخر، فإن أردتم الأول كان اللازم فيه عين الملزوم، وإن أردتم أمراً آخر غير كونه فاعلاً فبينوه.

فإن قلتم: نعني به كونه موجداً للفعل من العدم إلى الوجود.

قيل: هذا معنى كونه فاعلاً، فما الدليل على إحالة هذا المعنى، فسموه

(١) ساقطة من (ق).

(٢) رواه مسلم برقم (٢١١٧)، وأبو داود (٢٥٦٤) وأحمد (٣/ ٢٩٦) والبيهقي (٧/ ٣٥) كلهم من حديث جابر بن عبد الله الأنصاري.

ما شئتم إحداثًا أوإيجاداً أو خلقًا، فليس الشأن في التسميات، وليس الممتنع إلا أن يكون مستقلاً بالإيجاد، وهذا غير لازم لكونه فاعلاً، فإنا قد بينا أن غاية قدرة العبد وإرادته وداعيه وحركته أن تكون جزء سبب، وما يتوقف عليه الفعل من الأسباب التي لاتدخل تحت قدرته وكسبه أكثر من الجزء الذي إليه بأضعاف مضاعفة؛ والفعل لا يتم إلا بها.

فإن قيل: فهذا الجبر بعينه.

قيل: ذلك السبب الذي أعني به من القدرة والإرادة، هو الذي أخرجه من الجبر، وأدخله في الاختيار، وكون ذلك السبب من خالقه وفاطره ومنشئه، هو الذي أخرجه من الشرك والتعطيل وأدخله في باب التوحيد [فالأول أدخله في باب العدل، والثاني أدخله في باب التوحيد][1]، ولم يكن ممن نقض التوحيد بالعدل، ولا ممن نقض العدل بالتوحيد، فهؤلاء جنوا على التوحيد، وهؤلاء جنوا على العدل، وهدى الله أهل السنة للتوحيد والعدل، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ق).